

مركز الدراسات والبحوث  
الاسلامية والعلوم  
الاجتماعية  
بجامعة الملك فهد  
للبنترول والمعادن  
الرياض ١٤٢٤هـ

# قواعد كتاب مطالع حجة

للعلامة

جمال الدين الحسين بن ابي اناس النجومي

المتوفى سنة ٦٨١ هـ

تحقيق وتعليق

د. عبدالله بن عمر الحاج ابراهيم

أستاذ النحو والصرف المشارك

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - الظهران

العبيكان  
Obekan



جامعة الملك فهد للبترول والمعادن  
عمادة البحث العلمي

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن إياز، جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر  
قواعد المطارحة. / جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز؛  
عبدالله عمر الحاج إبراهيم. - الرياض، ١٤٣٢هـ  
٦٦٤ ص؛ ١٦،٥ × ٢٤سم

ردمك: ٥-١٠٣-٥٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو - إبراهيم، عبدالله عمر الحاج (محقق)

ب- العنوان

١٤٣٢/٣٠١

ديوي ١، ١٥

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٣٠١

صدر هذا الكتاب بدعم من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن تحت مشروع تحقيق  
كتاب رقم AR ٠٧٠٠٠٤ ضمن اتفاقية نشر خاصة بين شركة العبيكان للأبحاث  
والتطوير وعمادة البحث العلمي في الجامعة



الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

حقوق الطباعة محفوظة للناسر

التوزيع: مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ / ٤١٦٠٠١٨ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

الناسر: مكتبة العبيكان

الرياض - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة

هاتف ٢٩٣٧٥٧٤ / ٢٩٣٧٥٨١ فاكس ٢٩٣٧٥٨٨

ص.ب ٦٧٦٢٢ الرمز ١١٥١٧

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية،  
بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناسر.

## إهداء

إلى مَنْ حُبب إليَّ العلم ، ودأب على تشجيعي ومؤازرتي .  
إلى مَنْ وقف بجانبي في كل مراحل حياتي ولم يظن علي بأغلى ما ملكت يداه.  
إلى مَنْ رحل عن الدنيا في طيبة الطيبة وترك في أعماقي بصمات لا تنسى .  
إلى فضيلة والدي الشيخ عمر ، وإلى روحه الطاهرة، أهدي أغلى ما أملك.

عبد الله بن عمر

obeikandi.com

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة :

الحمد لله حمد الشَّاكرين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد رسول الأمين، وعلى آله وصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فإنني اطلعت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً على كتاب قواعد المطارحة للعلامة جمال الدين الحسين بن إياز البغدادي النحوي المتوفى سنة ٦٨١هـ فوجدته كتاباً ثميناً مليئاً بالتحليلات والنقول عن علماء لم تصل إلينا كتبهم ، وقد جمع إضافة إلى ذلك آراء واختيارات واستدراكات على كثير من العلماء السابقين . ووقفت من خلاله على عالم متمكن من علوم العربية نحوها وصرفها ، عارف بأسرارها ، متعمق بدقائقها .

وقد وقع في نفسي أن أقوم بتحقيقه وإخراجه لأبناء العربية لعلهم يفيدون منه منذ ذلك الوقت ، ولكن مع تراحم مشاغل الدنيا وإكمال دراستي العليا تلك الأيام في جامعة أم القرى بمكة المكرمة حرسها الله ، لم يتح لي تحقيق تلك الرغبة .

والآن وبعد مضي ما يقرب من خمسة عشر عاماً وقد انتهيت من تحقيق كتاب (توجيه اللمع) للعلامة ابن الخباز رحمه الله ، استخرت المولى عزَّ وجل وقرمت بتحقيق هذا الكتاب ليكون ثالث كتب سلسلة التراث التي عقدت العزم على إخراجها ، فقد سبقه بحمد الله كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي ، وكتاب توجيه اللمع لابن الخباز ، رحمهم الله جميعاً . وفي الجعبة أشياء أسأل

الله أن يوفقني وأن يبارك لي في الوقت ويفسح في الأجل لإخراجها .  
لقد أقام ابن إياز كتابه هذا (قواعد المطارحة) على خمس مقدمات  
ونتيجة، تناول في المقدمات الأربع أبواب النحو عامة دون فصل بينها ، فقد  
كان كل باب منها يسلمه إلى الآخر ، حتى أتى على أغلبها . ثم أفرد النتيجة  
لأبياتٍ شعرية وجعلها ككتاب مستقل تناول فيها آياتاً من الشعر بلغ عددها  
واحداً وسبعين بيتاً فيها إشكالات إعرابية ، فصل الحديث فيها ، وجعلها  
نبراساً لغيرها يتهدى بها القارئ ، ويرسم على منوالها في حل مشكلات  
الإعراب .

بدأت العمل في تحقيق هذا الكتاب في شهر شعبان من عام ثمانية وعشرين  
وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، وأنهيت تحقيقه  
ومقابلة نسخه في شهر محرم الحرام سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف .  
وقدمت له بمقدمة موجزة تكشف الضوء عن حياة مصنفه ، وحديث عن  
مصورات نسخه التي عدت في التحقيق إليها .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر إلى جامعة الملك فهد للبترول  
والمعادن التي ما فتئت تدعم البحث العلمي والباحثين ، وكان هذا العمل ضمن  
ما دُعم تحت الرقم ( AR ٠٧٠٠٠٤ ) .

وبعد ، فقد بذلتُ في تحقيق هذا الكتاب غاية الجهد ، وقضيتُ في تقليب  
صفحاته ومراجعة مسأله أنفُسَ الأوقات من ريعان الشباب ، فإنَّ كُنْتُ قد  
وُفِّقْتُ فيما إليه هدفتُ فذلك فضل الله يؤتيه مَنْ يشاء ، له الحمد والشكر كما  
ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وإنَّ كُنْتُ قَصَّرْتُ في جوانبِ كان المجالُ  
فيها واسعاً للقول والتَّحقيق والتَّدقيق فحسبي أني اجتهدتُ في إخراج كنز من  
كنوز هذه اللغة الخالدة إلى أبنائها ، « وَمَنْ أَرَادَ عِيّاً وَجَدَهُ ، وَمَنْ فَحَصَ عَنْ

عَثْرَةٌ لَمْ يَعْلَمَهَا ، وَكَانَ قَدِيمًا يُقَالُ : مَنْ حَسَدَ إِنْسَانًا اغْتَابَهُ ، وَمَنْ قَصَرَ عَنِ  
شَيْءٍ عَابَهُ <sup>(١)</sup> . هَذَا وَارْجُو مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ دَعْوَةً بظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةً ، أَوْ  
كَلِمَةً مُسْتَطَابَةً ، وَرَحِمَ اللَّهُ الْقَاتِلَ :

إِذَا أَفَادَكَ إِنْسَانٌ بِفَائِدَةٍ      مِنْ الْعُلُومِ فَأَكْثِرْ شُكْرَهُ أَبَدًا  
وَقُلْ فَلَانُ جَزَاهُ اللَّهُ صَالِحَةً      أَفَادَنِيهَا وَأَلْقَى الْكِبَرَ وَالْحَسَدَا

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَقْبَلَهُ مِنِّي بِقَبُولِ حَسَنٍ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ دُخْرًا لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،  
فَلَقَدْ أَفْنَيْتُ فِيهِ مِنْ زَهْرَةِ شَبَابِي وَنَفِيسِ وَقْتِي مَا أَحْتَسِبُهُ عِنْدَهُ وَحَدَّهُ جَلَّ فِي  
عُلَاهُ . أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَغْفِرَ لِي وَلِوَالِدِيهِ وَلِمَنْ أَطَّلَعَ عَلَيْهِ وَقَرَأَهُ ، وَأَنْ  
يُحْشِرَنَا جَمِيعًا تَحْتَ لُؤَاءِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، إِنَّهُ نَعَمَ الْمَوْلَى وَنَعَمَ النَّصِيرُ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْلَى وَأَخْرَأَ

وَكْتَبَهُ :

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ

شَهْرُ مَحْرَمِ الْحَرَامِ مِنْ سَنَةِ ١٤٣١ هـ

فِي مَدِينَةِ الظُّهْرَانِ - الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

(١) من مقدمة أبي الفرج جعفر بن قدامة الكاتب في نقد النثر : ٤ .

## ابن إياز البغدادي

هو العلامة جمال الدين أبو عبد الله الحسين بن بدر بن إياز النحوي البغدادي ، وصفه ابن مكتوم فقال فيما كتبه على المحصول : « أحد أعلم النحويين بالعراق ، والمشهود له بالفضيلة في الآفاق . أخذ علم العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي البيهقي ببغداد . أخبرني بذلك شيخنا الحافظ أبو محمد الدمياطي رحمه الله ، وقال : إنه زاره ببغداد يقرأ على سعد المذكور وهو شاب في زي أولاد الأجناد ، أو هذا بمعناه . ولا بن إياز المذكور من التصانيف كتاب المحصول في شرح الفصول ، وله كتاب شرح التصريف الضروري ذكر فيه عبد الله بن مالك ضروري التصريف ، ولا أدري تاريخ وفاته غير أنه كان موجوداً ببغداد في حدود الثمانين وستمائة رحمه الله . قال ذلك وكتبه بخط يده : أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم<sup>(١)</sup> . »

وقال اليماني في إشارة التعيين<sup>(٢)</sup> : الحسين بن بدر بن إياز المنعوت بالجمال ، إمام متأخر في العربية ، وكان ذا خط حسن ، ثقة فيما يكتب ،

---

(١) عن مقدمة كتاب المحصول لابن إياز . مصور معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ذات الرقم (١٢١٠ نحو) .

وانظر شيئاً من الأخبار عن ابن إياز في المصادر التالية : الحوادث الجامعة : ٤٢٦ ، وإشارة التعيين : ١٠٣ ، والبغلة : ٩١ ، والوافي بالوفيات ٣٤٢/١٢ ، والدليل الشافي ٢٧٣/١ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ ، وكشف الظنون : ٨٥ ، ٤١٢ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦٩ ، وهديّة العارفين ٣١٣/٥ ، وتاريخ الأدب العربي ١٨٥/٥ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٩/٢ ، والأعلام ٢٣٤/٢ ، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٣ .

(٢) إشارة التعيين : ١٠٣ .

متصدراً لإقراء العربية بالمستنصرية ببغداد .

ومثل ذلك نقل الفيروز أبادي في البلغة<sup>(١)</sup>، والصفدي في الوافي بالوفيات<sup>(٢)</sup>، وابن تغري بردي في الدليل الشافي<sup>(٣)</sup>، وزاد السيوطي في البغية<sup>(٤)</sup>: كان أوحد زمانه في النحو والتصريف .  
وقال أبو حيان عنه<sup>(٥)</sup>: ابنُ إياز أبو تعاليل .

ولابن إياز رحمه الله تعالى ترجمة في كتب أخرى ، وفي غالب الظن أنها كتب ناقلة عن سبق ، فقد ذكره المكناسي<sup>(٦)</sup>، والبغدادي<sup>(٧)</sup> .  
ومن المعاصرين : بروكلمان ، وناجي معروف ، والزركلي ، وكحالة وغيرهم .

وجميع التراجم تكاد تتفق على المعلومات التي أشرت إليها ، ماعدا ما جاء في البلغة<sup>(٨)</sup> من ذكر أبان بدل إياز . ولعل ذلك من وهم النساخ .  
وما جاء في كشف الظنون حيث ذكر بلفظ إياز مرات ، وأخرى بلفظ إياس (بالسين) . وقد أشار ابن مكتوم في ترجمته التي كتبها على المحصول - وأشرنا إليها في صدر ترجمة ابن إياز - أشار إلى أنه يقال فيه : إياز وإياس حيث قال : جمال الدين بن إياز ويقال : إياس البغدادي النحوي المنعوت بجمال الدين أحد أعلم النحويين بالعراق ...

(١) البلغة : ١٩ .

(٢) الوافي بالوفيات ٣٤٢/١٢ .

(٣) الدليل الشافي ٢٧٣/١ .

(٤) بغية الوعاة ٥٣٢/١ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) درة الحجال ٢٤٥/١ .

(٧) هدية العارفين ٣١٣/٥ .

(٨) البلغة : ١٩ .

ولكن أشهر وأهم ما أشير إليه في ترجمته أنه درّس في المدرسة المستنصرية ، تلك الجامعة التي أقامها المستنصر العباسي ، وكان يختار لها العلماء الأكفاء ، وكان ممن تولى تدريس فنون العربية بدائرة اللغة وآدابها ابن إياز رحمه الله.

علمه ومصنفاته ، وشيوخه ، وتلاميذه :

نشأ ابنُ إياز وترعرعَ في بغدادَ ، ولم تُشرْ كُتُبُ التراجم إلى أنه خرج منها ، بل أخذ عن علمائها والطارئين عليها كشيخه سعد المغربي - كما يصفه في كتبه - لكنه برع في علوم العربية ، وبزَّ أقرانه ، فكان أوحد زمانه في النحو والتصريف ، ومن ثم كان أحد علماء المستنصرية الذين يُختارونَ من أكفأ علماء العصر كما أشرنا . وتدلُّ مؤلفاته على سعة علمه ، وتمكنه ، وتدقيقه وتحقيقه في مسائلها .

ومما عُرف من تصانيفه الكُتُبُ الآتية :

١ - قواعد المطارحة . وهو كتابنا هذا ، وبعض الكتب تصفه بكتاب القواعد .

٢ - المحصول في شرح الفصول . وهو شرحٌ على كتاب « الفصول الخمسون في النحو » ليحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي زين الدين أبي الحسين المتوفى سنة ٦٢٨ هـ . والكتاب مختصر في النحو صغير الحجم وضعه للمبتدئين . وقد قام بتحقيقه قبل عقود من الزمن أستاذنا الدكتور محمود الطناحي رحمه الله وأسكنه فسيح الجنان إذ كان أطروحته للماجستير عام ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ ، ثم طُبِعَ بعدُ عام ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٣ - شرح التعريف في ضروري التصريف . وهو شرح على كتاب

(التعريف في ضروري التصريف) للعلامة أبي عبد الله جمال الدين بن مالك ، وهو مختصر في التصريف ، ولابن مالك رحمه الله مختصراً آخرُ في التصريف اسمه (إيجاز التعريف في علم التصريف) ، وهو مستقل عن سابقه ، وكل منهما مختصر في علم الصرف . ويقع الخلط بينهما عند بعض المترجمين . وقد حقق الكتابين الدكتور محمد المهدي سالم ، وطبع الأول بدار البخاري بالمدينة النبوية عام ١٤١٨ هـ ، وطبع الثاني في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٤٢٢ هـ .

وقد شرح ابنُ إياز كتاب (التعريف) ، وحقَّقَ هذا الشَّرْحَ الدكتوران : هادي نهر ، وناجي معروف ، وطبع في دار الفكر بعمَّان - الأردن عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م . وهو الشرح الوحيد على هذا الكتاب كما ذكر المحققان . وقد اعتمدا في تحقيقه على نسخة نادرة كما وصفهاها محفوظة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت الرقم ١٠٩٦ .

قلتُ : وللكتاب نسختان أخريان إحداهما في مكتبة برنستون (بمجموعة يهودا) تحت الرقم : ١٢٨٥ يهودا . وثانيهما في دار الكتب المصرية تحت الرقم : ٣٧ صرف .

٤ - الإسعاف بتتمة الإنصاف ، وقد ذكره كثيراً في كتبه<sup>(١)</sup> . وهو كتاب مفقود يظهر من عنوانه أنه في مسائل الخلاف النحوي . ولعله هو المسمى بـ(مسائل الخلاف) . وهو مفقود .

(١) انظر شرح التعريف : ٢٠١ .

٥ - مسائل الخلاف . ذكره المصنف بهذا الاسم في كتبه<sup>(١)</sup> . قلتُ :  
ولعله هو الكتاب السابق (الإسعاف) لأنهما يتعلقان بمسائل  
الخلاف النحوي كما أشرت ، ولم أقف على من فصل بينهما  
فجعلهما كتابين إلا حاجي خليفة في كشف الظنون<sup>(٢)</sup> ،  
والبغدادي في هدية العارفين<sup>(٣)</sup> .

٦ - مآخذ المتبع . (المتبع) كتابٌ لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) في  
شرح لمع ابن جني ، وقد طبع هذا الكتاب في مجلدين بتحقيق  
الدكتور عبد الحميد الزاوي بجامعة قاريونس بليبيا عام ١٤١٤هـ -  
١٩٩٤م . ولاين إياز مآخذٌ عليه كما يبدو من اسم كتابه ،  
ذكره كثيراً في كتبه<sup>(٤)</sup> . وهو مفقود .

٧ - آداب الملوك . وقد ذكره ناجي معروف في تاريخ علماء  
المستنصرية ، ولا أدري معتمدهُ في ذلك<sup>(٥)</sup> .

شيوخه وتلاميذه :

من أبرز شيوخ ابن إياز :

١ - سعد المغربي . أبو عثمان سعدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الله الجذامي  
الأندلسي البياني . نسبة إلى بيانة مدينة في الأندلس . قال

(١) انظر شرح التعريف : ٧٩ ، ٨٣ ، وغيرها .

(٢) كشف الظنون : ٨٥ ، ١٦٦٩ .

(٣) هدية العارفين ٣١٣/٥ .

(٤) انظر شرح التعريف : ٤٠ .

(٥) تاريخ علماء المستنصرية ٢٠/٢ - ٢١ .

السيوطي في البغية<sup>(١)</sup>: روى عنه الشرف الدمياطي ، وقال : رأيته ببغداد يُقرئ النحو . توفي بعد ٦٥٠ هـ . ولم أقف له على ترجمة وافية .

٢ - ابن جعفر . رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي ، ذكره ابن إياز في كتبه<sup>(٢)</sup> ، ونقل عن شرحه للجزولية المسمى بـ(المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي<sup>(٣)</sup>) ووصفه بقوله : شيخنا . ولم أقف له على ترجمة وافية .

قلت : وقد نقل عنه الرضي في شرح الكافية ، وهو محقق القسم الثاني منه (د. بشير المصري) فيه فقال في ترجمته : هو محمد بن جعفر الأنصاري أستاذ مقرئ . وهذا وهم .

٣ - تاج الدين الأرموي<sup>(٤)</sup> محمد بن الحسين القاضي الشافعي المتوفى سنة ٦٥٦ هـ . ولم أقف له على ترجمة وافية .

٤ - ابن القُبَيْطِي<sup>(٥)</sup> عبد اللطيف بن محمد بن علي الحراني ثم البغدادى المعروف بابن القبيطي ، شيخ المستنصرية في الحديث ، توفي سنة ٦٤١ هـ . ولم أقف له على ترجمة وافية .

ومن أبرز تلاميذه الذين أخذوا عنه :

١ - ابنُ القَوَّاس<sup>(٦)</sup> . عبد العزيز بن جمعة الموصلِي المعروف بابن

(١) بغية الوعاة ٥٧٧/١ . وانظر معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس : ١٦٥ .

(٢) انظر ص: ١٣٤ من هذا الكتاب .

(٣) حقق الكتاب بجامعة الإمام في الرياض (رسائل علمية) .

(٤) انظر تاريخ الإسلام ١٤٦/٤٨ ، والمنهل الصافي ٤٢٩/١ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ ، وهدية العارفين ١٢٦/٦ .

(٥) انظر الواقي بالوقيات ٧٢/١٩ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ .

(٦) بغية الوعاة ٩٩/٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢٥٥/١ .

القواس المتوفى سنة ٦٩٦هـ . ولد في الموصل وانتقل إلى بغداد ،  
وطلب العلم على كبر فنال ما أراد ، رتب معيداً للمذهب المالكي  
بالمدرسة المستنصرية ، وكان شاعراً أديباً . له شرح على ألفية ابن  
معط ، وشرح على كافية ابن الحاجب ، والشرحان مطبوعان .

٢ - ابنُ الفُوطي<sup>(١)</sup> . كمال الدين أبو الفضائل عبد الرزاق بن تاج  
الدين أحمد بن محمد بن أبي المعالي . كاتب ومؤرخ وفيلسوف  
وأديب ، ولد ببغداد وتلقى على يد علمائها إلى أن غزاها المغول  
على يد هولوكو سنة (٦٥٦هـ) فأسيرَ مع مَنْ أُسِرَ هناك ، وسيق  
إلى أذربيجان ، ثم فُكَّ أسرُهُ سنة (٦٥٨هـ) ، وعاد إلى بغداد بعد  
عشرين سنة تقريباً وذلك عام (٦٧٩هـ) ، حيث بقي في هذه  
المدة طالباً للعلم في أذربيجان ملازماً لنصير الدين الطوسي ،  
وقائماً على خزانة كتبه التي كانت تحوي أربعمئة ألف مجلد ، ولما  
عاد أسندت إليه مهمة القيام على خزانة الكتب بالمستنصرية . توفي  
ابن الفوطي عام (٧٢٣هـ) .

٣ - ابنُ السَّبَّك<sup>(٢)</sup> . علي بن سنجر بن عبد الله البغدادي ، أبو الحسن  
ابن أبي اليمن الحنفي الملقب تاج الدين بن قطب الدين ، ولد سنة  
(٦٦٠هـ) وأخذ العلم عن ابن إياز وغيره من مشايخ عصره .  
أصبح إماماً في الفقه الحنفي ، وولي تدريسه بالمستنصرية ، وكان  
مشاركاً في العلوم الأخرى ، وله باع في الأدب والشعر . توفي  
سنة (٧٥٠هـ) .

(١) مقدمة الحوادث الجامعة ، وتاريخ علماء المستنصرية ٨٤/٢ .

(٢) الدرر الكامنة ٥٥/٣ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٣٤/١ .

٤ - الخزرجي<sup>(١)</sup>. يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاري الخزرجي العبادي ، أبو يوسف المالكي النحوي الملقب بنجم الدين . ولد سنة (٦٤١هـ) ، وقرأ على ابن إياز وغيره ، ودرّس بالمستنصرية . ولا تعرف سنة وفاته .

\* \* \*

---

(١) بغية الوعاة ٣٥١/٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٤/٢ .

## مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق

اعتمدت في تحقيق كتاب (قواعد المطارحة) على ثلاث نسخ ،  
ووصفها كما يلي :

**الأولى :** نسخة محفوظة في مكتبة ولي أفندي بتركيا تحت الرقم :  
٣٠٢ ، وهذه أقدم النسخ حيث نسخت سنة ٦٩٠هـ ، وناسخها هو  
علي بن صخر العلوي نقلاً عن نسخة بخط الشيخ قطب الدين سنجر عتيق  
الشيخ المذكور رحمه الله تعالى (كما جاء في ختام النسخة) . وهذه  
النسخة أكثر النسخ الثلاث أخطاء ، وعليها تملك لخليل بن إبيك الصفدي  
صاحب فوات الوفيات وقد رمزت لها بالحرف (ت).

عدد أوراق هذه النسخة (١٦٧) ورقة ، في كل ورقة (١٩) سطراً.

**الثانية :** نسخة محفوظة في المكتبة الأحمدية بتونس تحت الرقم :  
١٣٤٩٩ ، نسخت سنة ٦٩١هـ ، وناسخها هو حسن بن صالح بن أحمد  
بن جعفر ، كتبت بخط نسخي ممتاز ، وهي نسخة مصححة ومقابلة على  
يد حسن بن داود ، حيث جاء في نهاية النسخة (على الهامش) : انتهت  
المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر من ربيع  
الآخر من سنة تسع وتسعين وتسعمائة ، كتبه الفقير إلى الله تعالى حسن  
ابن داود غفر الله له .

عدد أوراق هذه النسخة (٨٥) ورقة ، في كل ورقة (٢٥) سطراً.

وهذه النسخة أصح النسخ الثلاث ، ورمزت إليها بالحرف (ح) .

وهذه النسخة أصح النسخ الثلاث من حيث صحة النص وقلة

الأخطاء ووجود المقابلة ، ولذا اعتمدها أصلاً في اعتماد النص .

الثالثة : نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية تحت الرقم : ٢٢ نحو (الخدوية) ، نسخت سنة ٦٩٨هـ ، وناسخها هو عبد الله بن محمود الجليلي ، وخطها نسخي واضح . وقد ملكها الشيخ محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي المركزي في منتصف شوال سنة ١٢٩١هـ . عدد أوراق هذه النسخة (٧٥) ورقة ، في كل ورقة (٢٧) سطراً . وهذه النسخة صحيحة في غالبها ، وقع فيها بعض الأخطاء ، وخلص في بعض أوراقها حيث تقدمت فيها بعض النصوص على مكانها ، ورمزت لها بالحرف (ص) .

\* \* \*

### عملي في الكتاب :

- سرتُ في تحقيق الكتاب ملتزماً بقواعد التحقيق المتبعة عند أهل الفن ، وأوجز أبرز مظاهر عملي في النقاط التالية :
- قدمت للكتاب بمقدمة تكشف عن مؤلفه ، وحياته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، مع بيان النسخ المعتمدة في التحقيق .
  - نَسَخْتُ النص ، وقابلتُ نُسَخَهُ .
  - ضَبَطْتُ النص بالشكل .
  - خرجتُ أقوال العلماء وآراءهم من كتبهم المعتمدة ، فإن لم أجد فممن نقل عنهم .

- خرجتُ شواهد الكتاب من الآيات والأحاديث والأشعار والأرجاز ، وإذا كان البيت الشعري أحد الآيات التي تحدث

عنها المصنف في (النتيجة) ، فأشير إلى ديوان صاحب البيت إن وجد أو بمجموع شعره في أول ذكر للشاهد ، وأرجئ تخريجه إلى مكان ذكره في النتيجة .

- أوضحتُ بعض الألفاظ الغامضة في النص .

- ترجمتُ للعلماء غير المشهورين في الكتاب . أما الشعراء فعنيت بغير المشهورين منهم في قسم الشواهد (النتيجة) التي أفردها المصنف للأبيات الشعرية .

- ذيلتُ الكتاب بفهارس تساعد في الكشف عن مضمونه ، والوصول إلى محتواه فصنعت فهارس لـ(الآيات المستشهد بها ، وكذلك الأحاديث والآثار ، والأشعار والأرجاز ، والأعلام ، والكتب الوارد ذكرها في الكتاب ، ثم مراجع التحقيق ومصادره ، ثم فهرس الموضوعات) .

نماذج من المخطوطات













١٢



Handwritten notes in Arabic script, possibly a title or introductory text.

Main body of handwritten text in Arabic script, containing the primary content of the page.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a signature or date.

Handwritten text in Arabic script, located in the lower middle section of the page.

Handwritten text in Arabic script, located at the bottom of the page.

الوجه الأول من السجدة الوحيدة





النص المحقق

كتاب

(قواعد المطارحة)

o b e i k a n a l . c o m



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ جَمَالُ الدِّينِ حَسِينُ بْنُ إِيَازِ النَّحْوِيِّ الْبَغْدَادِيُّ  
بَلَّغَهُ اللَّهُ أَمَلَهُ ، وَزَيَّنَ بِالصَّالِحَاتِ عَمَلَهُ<sup>(١)</sup> :

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُسْتَحَقٌّ الْحَمْدِ وَأَهْلِهِ ، الْهَادِي إِلَى طُرُقِ الْخَيْرِ وَسَبِيلِهِ ، حَمْدًا  
يُوَازِي عَوَارِفَهُ ، وَيَسْتَدِيمُ نِعَمَهُ ، وَيُمِرِّي صَوْبَ الْمَزِيدِ فِيهَا وَدِيمَهُ ، وَصَلَوَاتُهُ  
عَلَى مَنْ اصْطَفَاهُ مِنْ أَشْرَفِ الْقِبَائِلِ ، وَأَيَّدَهُ بِوَاضِحِ الدَّلَائِلِ ، وَطَمَسَ بِبُيُوتِهِ  
مَعَالِمَ الْبَاطِلِ ، وَحَلَّى بِهَدَايَتِهِ جَيْدَ الْحَقِّ الْعَاطِلِ ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ ،  
وَعَلَى آلِهِ الْكِرَامِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحْبِهِ الْمُتَتَجِّينِ الْأَخْيَارِ ، وَبَعْدُ :

فَلَمْ يَزَلْ يَعْتَلِجُ بِصَدْرِي وَيَتَرَدَّدُ فِي فِكْرِي مَعَ قَلَّةِ بَضَاعَتِي مِنَ الْعِلْمِ ،  
وَجُمُودِ فِكْرَتِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَوْلِي الْفَهْمِ أَنْ أَضَعَ كِتَابًا فِي قَوَاعِدِ الْمَطَارِحَةِ ،  
وَأَنْصَحَ فِيهِ الطَّالِبِينَ حَقَّ الْمُنَاصِحَةِ ، وَأَرْتَبُهُ تَرْتِيبًا يَقْرُبُ بِهِ نَفْعُهُ ، وَيَحِلُّ  
فِي الْقُلُوبِ وَقَعُهُ ، وَيَسْطُ عُذْرِي فِي تَقْصِيرِ يَفَعُ أَنَّهُ تَأْلِيفٌ مُخْتَرَعٌ ، وَنَمَطٌ  
أَنَا فِيهِ مُتَّبِعٌ . وَقَدْ وَضَعْتُهُ عَلَى خَمْسِ مُقَدِّمَاتٍ وَنَتِيجَةٍ ، وَبِاللَّهِ أَسْتَعِينُ ،  
وَهُوَ عَزَّ اسْمُهُ نِعَمَ الْمَعِينُ .

(١) المقدمة في (ت) : قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ ، أَوْحَدَ ذَهْرَهُ ، وَفَرِيدُ عَصْرِهِ ، جَمَالُ الدُّنْيَا وَالدِّينِ ،  
الْحَسِينُ بْنُ إِيَازِ ، أَدَامَ اللَّهُ تَأْيِيدَهُ وَتَمْهِيدَهُ وَتَسْدِيدَهُ ، وَرَفَعَ فِي الْأَنْوَانِ قَدْرَهُ ، كَمَا سِيرَ فِي الْأَفَاقِ  
ذِكْرَهُ بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ . الْحَمْدُ لِلَّهِ ...

## المقدمة الأولى

اعلم أنّ الكلمات ثلاث : اسم وفعل وحرف ؛ لأنّ الكلمة إمّا أن تستقلّ بالدلالة على ما وضعت له أو لا تستقلّ ، وغير المستقلة الحرف .  
والمستقلة إمّا أن تُشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل ، أو لا تُشعر ، فإن لم تُشعر فهي الاسم ، وإن أشعرت فهي الفعل . وهذا الوجه أقوى من غيره ؛ لاشتماله على التقسيم المتردد بين التّفي والإثبات .  
فالاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .  
وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه<sup>(١)</sup> :

الأوّل للبصريين<sup>(٢)</sup> : وهو أنه مشتق من (سموت) ؛ لظهور المسمى به بعد خفائه ، أو لعلوه على قسيمه . وأصله سمو كعدل ، أو سمو كقفل .  
ولو قيل : إنه محذوف من سمي كهدي ، أو سمي كرضا - وهما لغتان مستعملتان فيه - لكان جيّداً عندي .

فإن قلت : قصدهم من ذلك سُكُونُ العين يُقال : نُقِلَ إلى الفاء فاحتيج إلى همزة الوصل .

(١) انظر الإنصاف : ٤ ، والتبيين : ١٣٢ ، والتلاف النصرة : ٢٧ .

(٢) انظر المقتضب ١/٢٢٩ ، والأصول ٣/٣٢٢ ، وشرح الملوكي : ٤٠٣ .

أجبت : يَبْطُلُ بـ(ابن) ؛ إذ أصله بَتَوٌ بدليل أبناء ، كَقَلَمٍ وَأَقْلَامٍ ، وكذلك إِسْتٌ ، فَأَسْكَنْتِ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ مَتَحَرِّكَةً .  
ووزنه<sup>(١)</sup> على هذا (افْع) ؛ لأنه محذوف اللام .

والثاني للكوفيين<sup>(٢)</sup> : وهو أنه من الوَسْمِ ، وهو محذوفُ الْفَاءِ ، فوزنه (اعْلُ) ، وأبطل بأسماءٍ وَسُمِّيَ وَسَمَّيْتُ وَسَمَّيْتُكَ دُونَ أَوْسَامٍ وَوَسِيمٍ وَوَسَمْتُ وَوَسِيمُكَ . وَيُقَوِّي الْأَوَّلَ كَثْرَةُ حَذْفِ اللَّامِ وَقِلَّةُ حَذْفِ الْفَاءِ فِي غَيْرِ الْمَصَادِرِ ، وَ« اسْمٌ » لَيْسَ مِنْهَا<sup>(٣)</sup> .

والثالث : أنه من السَّيْمَا ، وهي العلامةُ ، فهو محذوفُ الْعَيْنِ/، [ب/٢] فوزنه (أفَل) . وَيَبْطُلُ بِمَا ذُكِرَ .

وعلاماته لفظيةٌ ومعنويةٌ ، فاللفظيةُ فِي أَوَّلِهِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ .  
ففي أَوَّلِهِ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ ، وَحُرُوفُ النَّدَاءِ .  
وفي أَوْسَطِهِ : يَاءُ التَّصْغِيرِ ، وَأَلْفُ التَّكْسِيرِ .

وفي آخِرِهِ التَّنْوِينُ ، وَيَاءُ التَّنْسِبِ ، وَأَلْفُ التَّنْثِيَةِ وَنَوْنُهَا ، وَوَاوُ الْجَمْعِ وَنَوْنُهُ .  
والمعنويةُ : كَوْنُهُ مَجْزِئاً عَنْهُ ، وَمُعْرِفاً ، وَظَرْفاً ، وَمُضَافاً ، وَغَيْرَ ذَلِكَ .

(١) أي اسم .

(٢) انظر المنصف ٦٠/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٨١/٢ ، والإنصاف : ٤ ، وشرح الشافية للرضي  
٢٥٨/٢ ، وإتلاف النصرة : ٢٧ .

(٣) أي من المصادر .

والفعل ما دلَّ على معنَى في نَفْسِهِ مقترِنَ بأحد الأزمنة الثلاثة. وسُمِّيَ باسم أصله وهو المصدر، والمصدرُ فعلٌ حقيقةً ؛ ألا تَرَى إلى قول الجزولي<sup>(١)</sup>: « الفعلُ يَقَعُ على المصدرِ وعلى الذي هو أحدُ الكَلِمِ الثلاثة ». وذلك<sup>(٢)</sup> أعمُّ من العمل<sup>(٣)</sup> لاختصاصه بما يكونُ بالجوارح فقط ، ولذلك جَعَلُوهُ ميزاناً دون غيره .

وعلاماته لفظيةٌ ومعنويةٌ .

فاللفظيةُ في أوَّلِهِ وآخِرِهِ دون أوسطه حَطّاً له عن الأسماء ؛ لفرعِيتهِ عليها، كما انحطَّ عنها في الأبنية .

ولي فيه نُظْرٌ ، وهو أنَّ هذا يَصِحُّ على قول البصريِّ ، وأمَّا الكوفيُّ فيمنعُهُ ، ولعلُّهُ يقولُ : العلامةُ في وسط الاسمِ ياءُ التَّصْغِيرِ ، وألفُ التَّكْسِيرِ ، وكلاهما لا يَصِحُّ في الفعلِ ؟

وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه يُقالُ : هَلَّا كانت له علامةٌ في وَسَطِهِ يَصِحُّ دُخُولُهَا عليه ؛ إذ ليست علاماتُ الأسماءِ في الأوَّلِ علاماتٍ<sup>(٤)</sup> الأفعالِ ، وكذلك في الآخِرِ ، فَهَلَّا كان حُكْمُ الوَسَطِ كذلك ؟

(١) المقدمة الجزولية ص : ٦٦ . ونصُّه : « الفعل يقع على المعنى الصَّادر عن الفاعل ، ويقع على اللفظ الذي هو أحد الكَلِمِ الثلاثة ، والفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه » .

(٢) أي المصدر .

(٣) في (ص) : من الفعل .

(٤) في (ت) كعلامات .

ففي أوله قَدْ وسوفَ والسَّيْنُ وحروفُ المضارعةِ وحروفُ النَّصْبِ  
وحروفُ الجزمِ .

وفي آخره تاءُ التَّائِيثِ السَّاكِنَةُ ، والضَّمائِرُ المرفوعةُ ، والتَّوْنُ الثَّقِيلَةُ  
أو الخفيفةُ .

والمعنويةُ : كونهُ متصرفاً إلى الماضي والمستقبلِ ، وأمراً غيرَ نائبِ ،  
ونهيّاً كذلك .

والحرفُ : ما لا يدلُّ على معنىٍ إلَّا في غيره . وسُمِّيَ بذلكِ لأنه لا  
يكونُ أحدَ الجزأينِ المفيدَيْنِ .

وعلامتهُ ألاَّ تحسُنَ فيه علاماتُ الأسماءِ والأفعالِ . كذا قالوا<sup>(١)</sup> .  
وفيه نظرٌ<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هذا تعريف ابن جني في اللمع : ٤٦ . وعلق عليه العلامة ابن الخباز في توجيه اللمع ص : ٤  
فقال : وقوله : « ما لم تحسُن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال » فيه نظرٌ من وجهين :  
أحدهما : أنه جعل حقيقة الحدِّ سلباً ، والسُّلبُ لا يكون حَقِيقَةً .

والثاني : أن من علامات الأسماء والأفعال الحروف ، فصار التقديرُ : والحرفُ ما لم يحسُنَ فيه  
الحرفُ ، فيلزمُ من هذا أن يكون الشيءُ معروفاً قبل معرفته .

(٢) قال المصنفُ في كتابه « المحصول في شرح الفصول » لوحة (١٣) : « وقد اعترض على ذلك  
بعض المتأخرين بأن قال : علامات الأسماء والأفعال حروفٌ ، وإذا كان كذلك اقتضى هذا  
توقف معرفة الشيء على نفسه ، وهو ممتنع .

ولقائل أن يقول : لم يُرد بالعلامات ما هي حروف ، بل أراد ما ليست بحروف ، أما في الأسماء  
فلوقوعها مبتدأةً وفاعلةً ومفعولةً وكونها أشخاصاً ، وأما في الأفعال فكالنصرفِ إلى الأزمنة ،  
وكاتصال الضمائر ، وكونها أمراً غير واقعة موقع غيرها ، وعلى هذا لا يلزم ما ذكره .

والظاهر أنهم لا يريدون هذا ؛ لأنهم يذكرون ذلك بعد ذكر علامات الأسماء وعلامات  
الأفعال ، وإن كانت حروفاً ، فاعرفه . »

ولا تخلو<sup>(١)</sup> من أن تكون مُعَرَّبَةً أو مَبْنِيَّةً .

فالْمُعَرَّبُ ما تَحْرَكَ آخِرُهُ بِحَرَكَةٍ ظَاهِرَةٍ أو مَقْدَرَةٍ ، أو تَغْيِيرٍ كَذَلِكَ ، أو حَذْفٍ بِالْعَوَامِلِ .

وَيَنْقَسِمُ إِلَى اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ ، وَفِعْلٍ مُضَارِعٍ . فَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ وَمُعْتَلٌّ وَمَا بَيْنَهُمَا .

فَالصَّحِيحُ : ما لَيْسَ آخِرُهُ أَلِفًا ، ولا يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةً نَحْوُ : زَيْدٍ . وَتَعْتَقِبُ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ ظَاهِرَةً .

وَالْمُعْتَلُّ : ما آخِرُهُ أَحَدُهُمَا<sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ أَهْمَلْتَ الْوَاوُ وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ ؟

أَجِبْتُ : بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ مُفْرَدٌ آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةً وَصَلًّا . وَفِي هَذَا احْتِرَازَاتٌ عَنِ خِسْرُو ، وَيَعْزُو ، وَهُو ، وَأَبُوكَ ، وَدَلُو ، وَزَيْدُو فِي لُغَةِ أَزْدِ السَّرَّاءِ<sup>(٣)</sup> .

وَلَهُ قِسْمَانِ : الْأَوَّلُ : الْمَقْصُورُ ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ مُعَرَّبٍ آخِرُهُ أَلِفٌ .

/ف« اسْمٌ » احْتِرَازٌ مِنْ يَخْشَى ، وَ« مُعَرَّبٌ » احْتِرَازٌ مِنْ دَا وَشِبْهِهِ ،

[١/٣]

(١) أي : الكلمة .

(٢) أي الألف أو الياء .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٦٧/٤ : « وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو وعزمو ، ومررت بزدي وبعمري ، جعلوه قياساً واحداً ، فأثبتوا الواو والياء ، كما أثبتوا الألف » . وانظر سر الصناعة ٥٢٢/٢ .

« آخِرُهُ أَلِفٌ » احترازٌ من قَسِيمِهِ<sup>(١)</sup>. وقولُ أبي الفتح<sup>(٢)</sup>: « أَلِفٌ مَفْرَدَةٌ » لا حاجةٌ إليه ؛ لاستحالة اجتماع أَلْفَيْنِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ الْأَصْلَ .  
 وإعرابُهُ تقديرِيٌّ ، فإذا قلتَ : هذه العَصَا ، فعلامَةُ الرَّفْعِ ضَمَّةٌ مَقْدَرَةٌ  
 فِي الْأَلِفِ ، وكذلك الفتحَةُ فِي : كَسَرَتُ العَصَا ، والكَسْرَةُ فِي : ضَرَبْتُ  
 بِالْعَصَا ، وحيث قُدِّرَتْ ولم تَظْهَرْ صَارَتْ كَأَنَّهَا محبوسةٌ فِيهِ . والقَصْرُ :  
 الحِسُّ ، فلهذا أُطْلِقَ هذا اللَّقَبُ عَلَيْهِ .

قال عبدُ القاهر<sup>(٣)</sup>: « وتحقيقُ ذلك أنك تُقَدِّرُ انقِلابَ الألفِ فِي الرَّفْعِ عن  
 واو مضمومةٍ ، وفي النَّصْبِ عن واو مفتوحةٍ ، وفي الجرِّ عن واو مكسورةٍ ،  
 وكذلك حُكْمُ الألفِ المنقَلِبَةِ عن الياء فِي الفَتَى .

وَيُشْكَلُ عِنْدِي بِالْفِ أَرْطَى وَالْفِ قَبَعَثَرَى وَالْفِ حُبَلَى ، فَإِنَّهَا بِأَسْرِهَا  
 تُقَدَّرُ فِيهَا الحَرَكَاتُ ، وهي غيرُ منقَلِبَةٍ . نَعَمْ لَهُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهَا جاريةٌ مَجْرَى  
 المنقَلِبَةِ<sup>(٤)</sup> ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَلِفَ أَرْطَى مُلْحَقَةٌ بِالْأَصْلِ فِي جَعْفَرَ ، وَيَقَالُ : أَرْطَيَانِ

(١) أي المنقوص .

(٢) اللمع ص : ٥٦ . قال في تعريفه المقصور : كل اسم وقعت في آخره أَلِفٌ مفردة .

(٣) جاء في المقتصد ١٠٦/١ : فالأصل في تقدير الإعراب نحو عصا ؛ لأنك تقدر على أن تقول :  
 إن الألف منقلبة عن حرف مرفوع أو منصوب أو مجرور ، ولا تقدر على ذلك في حبلَى ؛ لأن  
 أَلِفَهُ لَيْسَ بِمَنْقَلِبَةٍ عَنِ شَيْءٍ ...

(٤) قلت : وقد نص رحمه الله على ذلك حيث قال : غير أنه محمولٌ على عصا من حيث يقال : إن  
 الألف في تقدير الاختلاف ، بمعنى أنك لو أوقعت موقعه ما يتحرك ، لكان اختلاف الحركات  
 موجوداً فيه . المقتصد ١٠٦/١ .

وَقَبَعَتْرَيَانَ وَحُبْلَيَانَ . وبهذا يَبْطُلُ قولُ الأصفهاني<sup>(١)</sup>: إِنَّ المقصورَ واوِيٌّ أو يائيٌّ ، ولعلهُ أرادَ الأصليَّةَ .

وإنَّ لِحِقَّةَ التَّنوينِ حُذِفَتْ أَلْفُهُ لِالتقاءِ السَّاكنينِ ، وَخُصِّتْ بِذلكِ دونه لِاعتلاها وصحَّتِهِ ، وَدَلالَتِهِ على التَّمكُّنِ دونها ، وبقاءِ دليلها بِخلافه .

والثاني : المنقوصُ ، وهو كلُّ اسمٍ متمكِّنٍ آخرُهُ ياءٌ قبلها كَسْرَةٌ .

ف« اسم » احترازٌ من يَرْمِي .

و« متمكِّن » احترازٌ من ذِي .

و« قبلها كَسْرَةٌ » احترازٌ من ظَبِّي . وذلك نحو : رَامٍ ، وأصلُهُ رَامِيٌّ ،

فاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ على الياءِ وكذلك الكَسْرَةُ ، فَأَسْكِنَتِ الياءُ ، فالتقى ساكنانِ هي والتَّنوينُ ، فحُذِفَتِ الياءُ دونه لِما دُكِرَ .

وَيُفْتَحُ في النَّصْبِ لِحِقَّةُ الفتحِ كقولك : رأيتُ رامياً . ولنوعِهِ حَرَكَتَيْنِ

- وهو يستحقُّهُما بِتَمَكُّنِهِ - أُطْلِقَ عليه ذلك<sup>(٢)</sup> .

وهنا تنبيهان :

**الأوَّلُ :** أنَّ فيه ما يَأوُّهُ أصليَّةٌ غيرُ منقلبةٍ كما دُكِرَ ، وفيه ما يَأوُّهُ

منقلبةٌ كالغازي ، وأصلُهُ العَازِرُ ؛ لأنَّهُ مِنْ غَزَوْتُ ، لكن سَكُنَتِ الواوُ في

(١) شرح اللمع له ٢٣٣/١ .

(٢) أي أُطْلِقَ عليه لفظ المنقوص .

الرَّفْع والجَرِّ فانقَلَبَتْ ياءٌ لذلك ولانكسار ما قبلها ، وحُمِلَ عليهما<sup>(١)</sup> : رأيتُ العَازِيَةَ . قال عبدُ القاهر<sup>(٢)</sup> : وهذا أقيسُ من حَمَلٍ أَعِدُّ وَنَعِدُّ وَتَعِدُّ على يَعِدُّ .

وبيانُ ذلك عندي من ثلاثة أَوْجِهٍ :

**الأوَّلُ** : أنَّ ذاك حَمَلٍ فيه شَيْءٌ على شَيْئَيْنِ ، وذا حَمَلٍ فيه ثلاثةُ أشياءَ على شَيْءٍ ، وإذا كَثُرَ المحمُولُ عليه وقلَّ المحمولُ كان أَوْلَى من العَكْسِ .

**والثَّانِي** : أنَّ الحَمَلَ المؤدِّيَ إلى إعلال اللّامِ أَوْلَى من الحَمَلِ المؤدِّيَ إلى إعلال الفاءِ ؛ لأنَّ اللّامَ محلُّ التَّغْيِيرِ ، ولذا كَثُرَ الحذفُ فيه .

**والثَّالِثُ** : أنَّ الحَمَلَ علَّةٌ ضعيفةٌ ، / نصٌّ عليه أبو الفتح في « سرِّ الصَّنَاعَةِ »<sup>(٣)</sup> وقال : لا يُحْمَلُ عليه مع وجود غيره ، فإذا كان مقتضاه القلبَ كان أقيسَ من الحذفِ .

**والثَّانِي** : أنه يجوزُ في الضَّرورةِ إسكانُ الياءِ في النَّصْبِ . وقال المبرِّدُ<sup>(٤)</sup> :

(١) أي على الرفع والجبر في قلب الواو ياء .

(٢) المقتصد ١٦٤/١ .

(٣) لم أقف عليه في سر الصناعة ولا في الخصائص حسب تنبيعي .

(٤) تحدث المبرد عن هذا الموضوع في المقتضب ٢١/٤ ولم ينص على أنه من أحسن الضرورات ، ولعله ذكره في كتاب آخر . وقال في الكامل ٩٠٨/٢ : إنما أسكن الياء ضرورة ، وإنما جاز ذلك لأن هذه الياء تسكن في الرفع والخفض ، فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصب قاس هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة الساقطتين فشبها بهما .

إنه من أحسن الضَّرورات . قال الفَرَزْدَقُ<sup>(١)</sup>:

يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءَ بَادٍ عِيُوبُهَا

أَرَادَ : بادياً . فَإِنْ قُلْتَ : « عِيُوبُهَا » مُبْتَدَأُ و« بَادٍ » خَبْرُهُ ؟

أَجِبْتُ : يمتنع ذلك ؛ لأنَّ المفردَ لا يكونُ خبراً عن المجموع ، فلا يُقالُ : الزَّيْدُونَ قَائِمٌ .

ويجوزُ ضمُّ الياءِ في الضَّرورة أيضاً<sup>(٢)</sup> . أنشدَ ابنُ الدَّهَّانِ<sup>(٣)</sup>:

= ونقل العبارة عنه ابنُ جني في المحتب ٣٤٣/٢ ، وتناقلها من بعده ، قال ابن جني : وشواهد ذلك في الشعر أكثر من أن يوتى بها . وانظر أيضاً أمالي ابن الشجري ١٥٧/١ ، وهدي مهابة الكلتيين لابن النحاس ص : ١٣٦ ، والخزاعة ٣٤٨/٨ .

وعلق الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١٠١/١ بقوله : « الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾ بسكون الياء . » وانظر الضرائر لابن عصفور ص : ٩٣ .

(١) ديوانه ٤٧/١ ، وانظر شرح اللمع للثمانيني (المطبوع باسم الفوائد والقواعد) ص : ٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٨/١ ، ٤٣٣ ، والأشباه والنظائر ٤٤٤/٤ .

(٢) ومنه قول أبي خراش الهذلي :

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَّةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلَابِ مُصْغِي الْحَدَّ أَصْلَمُ

انظر الخصائص ٢٥٨/١ ، والمنصف ٨١/٢ ، والمرجتل ص : ٤٠ وفيه نسب ابن الخشاب إنشاده إلى سيبويه ، قلتُ : وليس البيت من شواهد سيبويه . وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسراي ص : ٦٥ .

والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣ ، وروايته : « مصغى » بالنصب على الحال ، ولا شاهد فيها .

(٣) الغرة في شرح اللمع (١٩/١) مخطوط . وقد أنشده ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٥٨٨ شاهداً على اجتماع الحمزتين برواية : جائيٌّ ، ومثله في تذكرة النحاة لأبي حيان ص : ٦٣٧ .

لَعْمُرِكَ مَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلٌ  
وكذلك كَسَرُهَا . قال الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup> :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهِنَّ مُطْلَبٌ  
وما بينهما إذا سَكَنَ ما قبل الواو والياء كظَبِيٍّ وَحَقْوٍ ؛ لِأَنَّكَ لو  
أَسْكَنْتَهُمَا لَأَلْتَقَى ثَلَاثُ سَوَاكِينٍ وَصَلًّا ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ .

وله<sup>(٢)</sup> أَيْضًا انْقِسَامٌ إِلَى الْمَنْصَرِفِ وَغَيْرِهِ .

فالمَنْصَرِفُ هو ما لم يُشَابِهِ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ . وَهُوَ الْأَصْلُ لَتَعَاقُبِ  
الْحَرَكَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعَانِيهِ عَلَى آخِرِهِ ، وَتَنَوُّنِهِ ، وَلِذَلِكَ جَازَ إِجْمَاعًا  
صَرَفُ غَيْرِ الْمَنْصَرِفِ .

وغيرُ الْمَنْصَرِفِ ما شَابَهَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ يَحْصُلَانِ فِيهِ مِنْ وُجُوهِ تِسْعَةٍ ،  
وهي :

إِذَا اثْنَانِ مِنْ تِسْعِ أَلْمَا بِلَفْظَةٍ فَدَغُ صَرَفَهَا وَهِيَ الزِّيَادَةُ وَالصَّفَةُ  
وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ وَعَجْمَةٌ  
وَوَزْنٌ وَتَرْكِيبٌ وَوِجْدَانٌ مَعْرِفَةٌ

(١) قاله عبيد الله بن قيس الرقيات . والبيت في ديوانه ص : ٣ وروايته :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي فَمَا  
.....

بسكون الياء ، ولا شاهد في هذه الرواية . والبيت في : الكتاب ٣/٣١٣ ، والمقتضب ١/٢٨٠ ،  
والكامل ٣/١٤٠٩ ، والأصول ٣/٤٤٢ ، وشرح الكتاب للسيراي : ٥٨٨ - مطبوع - وشرح  
آياته ١/٥٩٦ ، والخصائص ١/٢٦٢ ، ٢/٣٤٧ ، والمحاسب ١/١١١ ، والمغني : ٣٢٠ ،  
وشرح آياته ٤/٣٨٦ . وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيراي ص : ٦٥ .

(٢) أي للاسم المعرب .

وبيان ذلك : أنَّ الفعلَ فرُعَ على الاسم من وجهين :

أحدهما : أنه مُشْتَقٌّ منه .

والآخرُ : توقُّفُ فائدته عليه .

فإذا حصلَ فيه اثنان منها ، أو ما يقومُ مقامَهُما فقد شابهَهُ ، فمُنِعَ منه ما لا يكونُ فيه ، وهو الجرُّ والتنوينُ معاً .

وقال عبدُ القاهر<sup>(١)</sup> : المقصودُ بالمنعُ التَّنوينُ لأنه عَلِمَ الخفَّةُ ، وإنما مُنِعَ الجرُّ تَبَعاً لِمُنْعِهِ<sup>(٢)</sup> ؛ لاشتراكهما في الاختصاص .

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ ذلكَ يَفْتَضِي مَنَعَهُ من لامِ التَّعريفِ وحرَفِ الجرِّ ؛ لأنَّهما من خصائص الأسماء .

وأجودُ منه أنْ يُقَالَ : مُنِعَ لأنَّ هذه الحركة لا تكونُ إعراباً إلاَّ بالتَّنوينِ أو ما يُعاقِبُهَا ، فلَمَّا تجرَّدتْ من ذلكَ أُنِيبَ عنها أختُها وهي الفتحةُ .

وسأشيرُ إلى شرحِ الوجوه المانعة مختصراً على ترتيب البيتين .

أما الزيادةُ :

فهي زيادةُ الألفِ والتَّونِ ، فإنَّ كانت في وصفٍ على وَزْنِ فَعْلانَ

(١) لم أقف على عبارته . وجاء في المقتصد ١/١١٤ : « واعلم أن باب ما لا ينصرف قصد أن يمنع

التنوين لأنه شابه الفعل ، والتنوين من علامات التمكن ، ولا يكون في الفعل » .

(٢) أي لمنعه التنوين .

ومؤنثه فعلى نحو: غَضْبَانَ وَغَضْبِي ، وَسَكْرَانَ وَسَكْرِي ، وَحَرَّانَ / وَحَرِّي ، وفي الحديث النبوي<sup>(١)</sup>: « في كلِّ كَيْدٍ حَرَّى أَجْرٌ » ، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

هَاشِمٌ جَدُّنَا فَإِنْ كُنْتَ غَضْبِي فَامْلِي وَجْهَكَ الْجَمِيلَ خُمُوشًا

فذلك لا يتصرف ؛ لأنه ضارع حمراء من أربعة أوجه :

الأول : أن تاء التانيث لا تدخل على غضبان ، كما لا تدخل على حمراء .

والثاني : أن بناء مذكره مخالف لبناء مؤنثه ، كما أن أحمر وحمراء كذلك .

والثالث : أنهما في كل منهما أخيرتان .

والرابع : أنهما زيدا معاً ولم يزد أحدهما بعد الآخر .

وإن كانت<sup>(٣)</sup> فيما ليس كذلك فتمنع مع التعريف ، نحو : سلطان

وسرحان وندمان . قال أبو علي<sup>(٤)</sup>: « لأنَّ التعريفَ يمنعُ دخولَ تاءِ التَّانِيثِ عليه فأشبهه سكران .

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٧٠٧٥ . وفي مواطن أخرى منه .

(٢) هو الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لب المعروف بالأخضر اللهي . انظر البيت في الصحاح والمقاييس واللسان والتاج (حمش) ، وطبقات فحول الشعراء ٧٥/١ ، والقوافي للتوحي ص : ١٣١ ، والموشح : ٢٨ ، وتلقيب القوافي لابن كيسان ص : ٥٦ . ونقد الشعر ص : ١١ . ويروى بلفظ :

عَبْدُ شَمْسٍ أَبِي فَإِنْ كُنْتَ غَضْبِي فَامْلِي وَجْهَكَ الْجَمِيلَ خُدُوشًا

(٣) أي الزيادة في غير الصفة .

(٤) الإيضاح ص : ٣٠٨ .

وهنا تنبيهٌ : وهو أنَّهُمَا<sup>(١)</sup> على ثلاثة أقسام :

**الأوَّلُ :** أنْ تقومَ الدَّلالةُ على زيادتهما إمَّا بالاشتقاق كسُكْران من السُّكْر ، وإمَّا بَعْدَمِ النَّظيرِ كمرْجان ؛ إذ لو كانت التُّونُ أصلاً لكان الوَزْنُ فَعْلَلاً ، وهو معدومٌ إلا في المضاعفِ نحو : قَلْقَال ، و« ناقةٌ خَزَعَالٌ »<sup>(٢)</sup> نادرٌ .

**الثَّاني :** أنْ تقومَ الدَّلالةُ على أصالة التُّونِ كَمَثان ؛ لأنَّهُ من المَنِّ .

**والثَّالثُ :** أنْ تَحْتَمِلَ الأمرينِ كَشَيْطَان ، إنْ أَخَذْتَهُ من شَاطِ يَشِيْطُ فهي مع الألف زائدتان ، وإنْ أَخَذْتَهُ من الشَّطْنِ - وهو البُعْدُ لبعده من رحمة الله تعالى - فهي أصلٌ ، وهذا أوَّلُ لقولهم في معناه : شَاطِنٌ .

(١) أي الألف والنون .

(٢) في المزهري ٣٤٢/١ : « وروى تَخَزَعَلُ أيضاً ، ومنه قولهم : ناقة خَزَعَالُ بفتح الخاء ، وليس في

كلامهم فَعْلَالٌ غير هذا الحرف إذا كانت تثبت التراب برجلها إذا مَسَّتْ » .

وفي ٢١٣/١ جاء قوله : « قال ابن قتيبة : قال الفراء : ليس في الكلام فَعْلَالٌ بفتح الفاء من غير

ذوات التضعيف إلا حرف واحد يقال : ناقة بها خَزَعَالُ ، أي ظَلَع ، وأما ذوات التضعيف

فالقَلْقَالُ والزَّلْزَالُ وما أشبه ذلك ، وهو بالفتح اسم ، فإذا كسرتة فهو مصدر .

وقال سيبويه : فَعْلَالٌ بالكسر من غير المضاعف كثير ، نحو : جَمَلًاق وقَنْطَار وشِمْلَال ، والصفة :

سِرْدَاحٌ وهِلْبَاجٌ » .

وفي الصحاح (خزعل) : وليس في الكلام فَعْلَالٌ مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلا حرف

واحدٌ ، يقال : ناقة بها خزعالٌ إذا كان بها ظلع . وزاد ثعلب قهقار ، وخالفه الناس وقالوا :

هو قهقر ، وزاد أبو مالك قَسْطَال ، وهو الغبار ، فأما المضاعف فَعْلَالٌ فيه كثير .

وَأَمَّا الصَّفَةُ :

فَشَرَطُهَا أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ كَذَلِكَ نَحْوُ : أَحْمَرَ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ  
لِلصَّفَةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَلَوْلَا عِتْبَارُ الْأَصْلِ لَوَجِبَ أَلَّا يَنْصَرِفَ « أَرْبَعٌ » مِنْ  
قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ ؛ لِاجْتِمَاعِ الْوَصْفِ وَالْوَزْنِ ، لَكِنْ حَيْثُ كَانَ  
أَصْلُهُ الْاسْمِيَّةَ لُمِحَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِوصْفِيَّتِهِ الْعَارِضَةِ .

وَعَكْسُهُ « أَسْوَدٌ » لِلْقَيْدِ ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ اسْمٌ ، فَكَانَ يَجِبُ صَرْفُهُ ، لَكِنْ  
أَصْلُهُ الْوَصْفِيَّةُ فَلُمِحَتْ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِاسْمِيَّتِهِ الْعَارِضَةِ ، فَلَمْ يُصْرَفْ .

وَأَمَّا الْعَدْلُ :

فَهُوَ الْإِنْصِرَافُ مِنْ صِيغَةٍ إِلَى أُخْرَى مَشَارِكَةٍ لَهَا فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ ؛  
لِرَفْعِ التَّوَهُّمِ ، أَوْ لِلْمَبَالَغَةِ وَالِاخْتِصَارِ .

فَالأَوَّلُ نَحْوُ : عُمَرَ وَزُفَرَ ، فَعُمَرُ مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ ، فَلَا يَنْصَرِفُ  
لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلِ . وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ رَبِّمَا تُوَهُّمَ فِي عَامِرٍ الْوَصْفِيَّةَ بِخِلَافِ  
عُمَرَ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ زُفَرَ .

وَهُنَا تَنْبِيهُ :

وَذَلِكَ أَنَّ زُفَرَ قَدْ جَاءَ فِي التَّنَكُّرَاتِ . قَالَ الْأَعْمَشِيُّ<sup>(١)</sup> :

(١) عَجَزَ بَيْتٌ لِأَعْمَشٍ بِأَهْلَةٍ (عَامِرُ بْنُ الْحَارِثِ) يَرِثِي الْمُنْتَشِرَ بْنَ وَهَبِ الْبَاهَلِيِّ . وَهُوَ فِي شِعْرِهِ ص :  
٢٦٧ (الصِّبْحُ الْمُنِيرُ) ، وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ : ٨٨ [بِرَقْمٍ : ٢٤] ، وَانظُرْ تَحْرِيحَهَا  
هُنَاكَ . وَالْبَيْتُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (الْقِسْمِ الْأَوَّلِ) ١/١٢٩ ، وَالخَزَائِنَةُ ١/١٨٥ . وَصَدَرَ الْبَيْتُ :

أَخُو رَغَائِبٍ يُعْطِيهَا وَيُسْأَلُهَا

## يَأْبَى الظَّلَامَةَ مِنْهُ التَّوْفُلُ الزُّفْرُ

ونظَرَ إلى هذا صدرُ الأفاضل الخوارزمي<sup>(١)</sup> فصرَفَ زُفْرَ ، وزَعَمَ أنه منقولٌ من هذا الذي هو نَكْرَةٌ .

وقال أشياخنا العراقيون : هذا اتِّفَاقٌ وَقَعَ بين اللَّفْظَيْنِ ، والتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ ، فالزُّفْرُ النَّكْرَةُ بمعنى السَّيِّدِ ، وزُفْرُ المَعْدُولُ عن زافرٍ بمعنى نَاصِرٍ ، أو معنى حَامِلٍ / ، أو فاعِلٍ من الزَّفِيرِ . ولا تُنَكِّرَنَّ ذاك ؛ إذ قد أتى في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ نحوُ « هِجَانَ » للواحد والجمع ، و« يا مَنْصُ » في التَّرخِيمِ على اللَّغَتَيْنِ . وما أَحْسَنَ قولَ أَبِي الفَتْحِ في « التَّنْبِيهِ »<sup>(٢)</sup> : « مَنْ عَرَفَ أَنْسَ وَمَنْ جَهَلَ اسْتَوْحَشَ » .

والثَّانِي : في الأَعْدَادِ ، وله صيغتان : (فَعَالٌ) و(مَفْعَلٌ) كَأَحَادٍ وَمَوْحَدٍ ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثٌ وَمَثَلثٌ ، وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ . قال الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ  
واختلَفَ فيها ، فقيل<sup>(٤)</sup> : لم يُسَمَّعَ غيرُ ما ذَكَرْنَا .

(١) التخمير ٢١٤/١ .

(٢) وردت هذه العبارة في الخصائص ١٢/١ ونسبها ابن جني إلى أبي بكر بن السراج .

(٣) هو ساعدة بن جوبة الهذلي . انظر شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣ . والشاهد في الكتاب ٢٢٦/٣ .

وانظر شرح أبياته ٢٣٥/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٥/١ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، والإغفال ١٤٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/١ ، ٥٧/٨ ، والمغني : ٨٥٨ ، وشرح أبياته ١٤/٨ .

(٤) وهو قول أبي عبيد . انظر الصحاح (عشر)

وقيل<sup>(١)</sup>: يجوز ذلك إلى العشرة ، فتقولُ : عَشَارٌ وَمَعَشَرٌ .  
 فَأَحَادٌ معدولٌ عن واحدٍ واحدٍ ، والمبالغة فيه أَنَّ واحداً مدلولُهُ  
 المفرد<sup>(٢)</sup> ، وإذا قلتَ : جاؤوا أَحَادًا فلا يُعَلِّمُ عددهم ، والمعنى : جاؤوا  
 مُتَفَرِّقِينَ .

والاختصارُ أنكِ عَدَلْتِ عن « واحد واحد » إلى أَحَادٍ . فلا ينصرفُ  
 هذا للوصفِ والعَدَلُ .  
 وَأَمَّا التَّائِيثُ :

فعلى قِسْمَيْنِ : معنويٍّ ولفظيٍّ ، فالمعنويُّ ما كان مُسَمَّاهُ مؤنثاً حقيقياً ،  
 أو يَقْصِدُ<sup>(٣)</sup> المسميَّ إلى تائيثه ، وهو ثلاثيٌّ وما زادَ عليه ، فالثلاثيُّ نوعانُ :  
 ساكنُ الوسطِ ومتحرِّكُهُ . وفي السَّاكنِ ثلاثُ مسائلَ :

الأولى : أَنَّ الاسمَ العربيَّ الموضوعَ على التَّائِيثِ نحوُ هِنْدٍ ، فيه  
 مذهبانُ : الصَّرْفُ وتَرْكُهُ ، فَمَنْ صَرَفَ اعتَبَرَ قَلَّةَ الحروفِ ؛ إذ ليس فيه  
 حرفٌ وحركةٌ إلاَّ للحاجةِ ، فحَفَفَ<sup>(٤)</sup> لذلك فَصَرَفَهُ ، وَمَنْ عَكَّسَ فَللتَّائِيثِ

(١) وهو قول الخليل وكثير من اللغويين . انظر العين (عشر) . قال ابن فارس في المقاييس ٤/٢٦٤ :  
 « قال الخليل : تقول : جاء القومُ عَشَارَ عَشَارٍ ، وَمَعَشَرَ مَعَشَرَ ، أي عَشْرَةَ عَشْرَةَ ، كما تقول :  
 جاؤوا أَحَادًا أَحَادًا ، وَمَتَّئِي مَتَّئِي . ولم يذكر الخليل مَوْحَدًا مَوْحَدًا ، وهو صحيح » .

(٢) في (ص) : المفرد .

(٣) في (ت) ويقصد المسميَّ إلى تائيثه .

(٤) في (ح) : فحفف .

والعَلَمِيَّة ، وهو الظَّاهِرُ . وإليه ذَهَبَ المبرِّدُ<sup>(١)</sup> ، وَقَدَحَ فِي الصَّرْفِ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> بِصَرْفِ نُوحٍ ، وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ مَعْرِفَةٌ .

قال ابنُ الحَبَّازِ فِي « شرح الجزولية »<sup>(٣)</sup> : « وَيَحْتَاجُ أَبُو عَلِيٍّ فِي هَذَا الإِبْطالِ إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ نُوحاً أَعْجَمِيٌّ ، وَسَبْحَانَ مَنْ يَعْلَمُ حَالِ الأُمَّمِ الخالية » .

أقولُ : أَحَدُ الدَّلَائِلِ عَلَى العُجْمَةِ نُقُلُ أئمة اللغة ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ نُوحاً أَعْجَمِيٌّ . وَفَسَادُ قولِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَوَجُّهِ ظاهِرٍ ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَتَهُ بِذَلِكَ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى فِعْلِهِ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْمٌ غَيْرُ ذَلِكَ .  
الثانية : إِذَا كانَ ذَلِكَ الاسمُ أَعْجَمِيًّا نَحْوَ : مَاهُ وَجَوْرُ (لِبَلَدَيْنِ) ، لَمْ يَنْصَرَفِ البَتَّةَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ثَلَاثَةَ أسبابٍ : العِلْمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ وَالعُجْمَةُ ، فَقاوَمَتِ الخِفَّةُ أَحَدَهَا ، فَبَقِيَ سَبِيحانِ سَالمانِ عَنِ المَعارِضِ ، وَإِذَا نُكِّرَ انصَرَفَ .

(١) الذي وقفت عليه من كلام أبي العباس المبرد خلاف ما نسبته إليه المصنف ، فظاهر كلام المبرد أنه يقول بصرف ما جاء على ثلاثة مونثا ، وأنه هو الذي استشهد بصرف العلم الأعجمي الذي جاء على ثلاثة . قال في المقتضب ٢٠٢/١ : « وإنما انصرف في الثلاثة لخفته ؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء . وكذلك إن كان الاسم أعجمياً » ، وقال في ٢٠٩/١ : « وأما المستعملة للتأنيث فنحو: جمل ، ودعد ، وهند ، فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس . فأما من صرف فقال : رأيت دعداً ، وجاءتني هندٌ ، فيقول: خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول ، فكان ما فيها من الخفة معادلاً لنقل التأنيث . ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته ؛ نحو: عقرب وعناق ، موجود فيما قل عدده ؛ كما كان فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواءً » .

(٢) قال في الإيضاح ص : ٣٠٧ : « ومن زعم أن القياس في دعد كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ولوط وهما أعجميان معرفتان ... » .  
(٣) هو من كتبه المفقودة إلى الآن .

الثالثة: إذا سميت بـ « زَيْدٍ » وشبهه مؤنثاً، فجمهور النحاة ينعونه الصِّرفَ ، ويُفَرِّقونَ بينه وبين هُنْدٍ بأنَّ ذلكَ نَقَلْتُهُ من التَّذْكِيرِ وهو الأصلُ إلى التَّأْنِيثِ الذي هو الفِرْعُ مُثَقَّلٌ ، وهنْدٌ ليس كذلك . وعيسى بنُ عُمَرَ لا يُفَرِّقُ بينهما .

والمتحركُ الوَسَطِ نحو « قَدَمٌ » لا يَنْصَرِفُ إجماعاً ؛ لِتَنْزُلِ الحِركَةِ منزلةَ الحرفِ بدليلِ جَمَزَى ، ولأجله تَرَجَّحَ شاهي على شوهي . ذَكَرَهُ عبدُ القاهر<sup>(١)</sup> فاعرفه .

وأما ما زاد عليه فلا يَنْصَرِفُ للعلميةِ وتَنْزُلِ الزَّائِدِ منزلةَ تاءِ التَّأْنِيثِ ، وسواءً في ذلكِ المَرْتَجَلُ كزَيْنَبِ ، والمنقولُ من الجنسِ كعَقْرَبِ ، والمنقولُ من التَّذْكِيرِ / كجَعْفَرِ . أنشَدَ المبرِّدُ في « الكاملِ »<sup>(٢)</sup>:

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ  
 إِنَّكَ دَخْدَاحًا فَأَلْتِ أَقْصَرُ  
 غَرْكَ سِرْبَانَ عَلَيْكَ أَحْمَرُ  
 وَمَقْنَعٌ مِنَ الْحَرِيرِ أَصْفَرُ

(١) لم أقف عليه . قال ابن الخباز في توجيه اللعص : ٤٨٣ : لأنَّ حَرَكَه أَوْسَطُهُ تَنْزَلَتْ منزلةَ الحرفِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي التَّسْبِيبِ إِلَى حَبْلِي : حَبْلِيٌّ وَحَبْلِيٌّ ، فَإِذَا تَحَرَّكَ الثَّانِي نَحْوَ : دَقْرِي ، لَمْ يَقُولُوا فِي التَّسْبِيبِ إِلَّا : دَقْرِيٌّ ، وَلَمْ يَقُولُوا : دَقْرِيٌّ ، كَمَا لَمْ يَقُولُوا فِي حُبَارِي : حُبَارِيٌّ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ مُؤنَّثٍ سَمَّيْتَ بِهِ مُؤنَّثًا نَحْوُ : قَدَمٌ وَكَيْدٌ وَعَضْبٌ .

(٢) الكامل ١/١٢٥ .

واللفظي : ما كان بالتاء أو بالألف أو بالهمزة .

فدو التاء لا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً مُدَكَّرًا كان أو مؤنثًا نحو : حمزة وفاطمة ،  
وإن تُكَّرَ انصَرَفَ . وذو الآخرين نحو : حُبلى وصحراء لا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا .  
والفرق بينهما وبين التاء من وجوه ثلاثة :

الأول : أنهما لازمتان ؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا : حُبْلٌ وصَحْرٌ ، ثم  
قالوا : حُبلى وصحراء ، كما قالوا : قائمٌ وقائمةٌ .

الثاني : أنك تُثَبِّهُمَا فِي التَّسَبُّبِ مُبَدَلَتَيْنِ كَقَوْلِكَ : حُبْلَوِيٌّ وصَحْرَاوِيٌّ .  
والتاء تُحَدِّفُ كَقَوْلِكَ : مَكِّيٌّ فِي مَكَّةَ .

والثالث : إثباتُهُمَا كَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ نَحْوُ : حُبْلِيَّاتٍ وصَحْرَاوَاتٍ ،  
وحَدْفُ التَّاءِ فِي مُسْلِمَاتٍ .

وإن سُمِّيَ بِذَلِكَ مُدَكَّرٌ لَمْ يَنْصَرِفْ أَيْضًا لَوْجُودِ مَانِعِ الصَّرْفِ .

وَأَمَّا الْجَمْعُ :

فالمرادُ به أن يكونَ ثالثُ حروفه ألفاً وبعدها حرفان متحرِّكان نحو :  
مَسَاجِدَ ، أو ثلاثة أوسطها ياءٌ نحو : محاريبَ ، أو شِدَّةٌ نحو : دَوَابٌّ ،  
فهذا لا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا . أمَّا إذا كان نكرةً فهو جمعٌ في غاية التَّثْقُلِ لِعَدَمِ  
نظيرٍ له في الأفراد ، فلم يكنْ له في الخَفَّةِ مَدْخَلٌ أصلاً ، فقام ذلك مَقَامَ  
سَبَبٍ آخَرَ .

فإن قيل : فسراويل مفردة ، وكذلك حصاجير (للضبع) ، وطفانين .  
أنشد ابن الأعرابي<sup>(١)</sup> :

يسير ليس فيه طفانين

أي : فتور . فلهذين إذا نظير في الأفراد ؟

أجبت : بأن سراويل أعجمي<sup>(٢)</sup> ، وأصله سراويل بالشين المعجمة ، وقيل<sup>(٣)</sup> :  
إنه جمع سروالة . قال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

- (١) لم أقف عليه . وجاء في الجمهرة ٩٢١/٢ : « ويقال : سير ما فيه طفانين ، أي : ما فيه تودة »  
(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٦٤ ، وشرح الكتاب ٩٧/٤ (مخطوط) .  
(٣) نقله أبو العباس المبرد في المقتضب ٢٠٧/١ عن بعض العرب قال : ومن العرب من يراها جمعاً  
واحداً سروالة . ونقله عنه السيرافي في شرح الكتاب ٩٧/٤ (مخطوط) . وانظر ما ينصرف وما  
لا ينصرف ص : ٦٤ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ص : ١٩٧ ، والمذكر والمؤنث لابن  
الأنباري ص : ٣١٠ ، والمذكر والمؤنث للتستري ص : ٨١ .  
قال البغدادي في تعليقه على البيت الذي استشهد به على أن سروالة جمع سراويل : أقول : هذا البيت  
قيل مصنوع ، وقيل قائله مجهول ، والذي أثبتته قال : إن سروالة واحدة السراويل ، وكيف تكون سروالة  
معنى قطعة خرقه ، مع الحكم بأنها واحدة السراويل ، هذا لا يكون . وقال السيرافي : سروالة لغة في  
السراويل ، إذ ليس مراد الشاعر عليه من اللوم قطعة من جزء السراويل . الخزانة ٨٣/١ .  
قلت : قال سيويه في الكتاب ٤٩٣/٣ : « زعم يونس أن من العرب من يقول في سراويل  
سراويلات ؛ وذلك لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسرت عليه ولا غير  
ذلك . وقال مرة : أما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآخر إلا أن  
سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة كما أشبه بقم الفعل ولم يكن له  
نظير في الأسماء ، ولذلك جمعت بالألف والتاء ولم تُكسر ، فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها  
كما لا تصرف عناق اسم رجل . وحكى غيره سروالة » .  
(٤) البيت في المقتضب ٢٠٨/١ ، والخزانة ٨٢/١ . وانظر تعليق البغدادي على البيت في الهامش  
السابق . قال الأزهري : سمعت غير واحد من الأعراب يقول : سروال ، قال أبو حاتم السجستاني :  
وسمعت من الأعراب من يقول : سروال .  
وفي الفائق ٣٦٥/١ عن الأحفش أن من العرب من يراها جمعاً وأن كل جزء من أجزائها سروالة .

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

وبأنَّ حَضَاجِرَّ جَمْعٌ سُمِّيَ بِهِ الضَّبْعُ ، كما يُسَمَّى بِفَضَائِلٍ وَمَكَارِمٍ ،  
وبأنَّ طَفَائِنَ جَمْعٌ وَقَعَ مَوْجَعُ الْمَفْرَدِ كَقَوْلِهِمْ : بَعِيرٌ ذُو عَثَانَيْنِ<sup>(١)</sup> ، وَشَابَتُ  
مَفَارِقُهُ<sup>(٢)</sup> . قاله الزعفراني<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو الفتح<sup>(٤)</sup> : يجوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِيهِ : طَفَانٌ كَعِبَالَةٍ<sup>(٥)</sup> ، لَكِنْ  
كَرِهَ هَذَا الشَّاعِرُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَا كَرِهَهُ مَنْ هَمَزَ فَقَالَ : دَابَّةٌ ،  
فَحَرَكَ فَاذْغَامُ .

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ بَنَى مِنَ الْفَنِّ تَفَاعُلًا - كما ذَكَرَ أَبُو زَيْدٍ<sup>(٦)</sup> : تَفَاوَتْ  
الْأَمْرُ تَفَاوُتًا - فقال : تَفَانِينَ ، وَأَبْدَلَ مِنَ التَّاءِ طَاءً ، فَهُوَ عَلَى هَذَا مُفْرَدٌ .  
فَإِنْ قُلْتَ : فَأَجْمَالٌ وَأَكْعُبٌ جَمْعَانِ ، وَلَيْسَ فِي الْإِفْرَادِ لِهَذَا نَظِيرٌ ،  
وهما مصروفان ؟

- (١) انظر الكتاب ٤٨٥/٣ ، والأصول ٦٣/٣ ، والخصائص ٤٢١/٢ . وعثانين : جمع عُثُون وهو ما فضل من اللحية بعد العارضين من باطنهما . انظر غريب الحديث للحري ٧٣٢/٢ ، والتهذيب ١٩٩/٢ .
- (٢) انظر الكتاب ٤٨٤/٣ .
- (٣) هو محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البصري ، أحد تلاميذ علي بن عيسى الربيعي الذي كان يثني عليه ويصفه وصفا كثيرا . لقي الفارسي وقرأ عليه الكتاب . انظر الواقي بالوفيات ٤/٦٥٨ ، وبقية الوعاة ١/٢٦٨ . وعبارة « قال الزعفراني » ساقطة من (ت) وفيها مباشرة : قال أبو الفتح .
- (٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة .
- (٥) في المعاجم : ألقى عليه عبائته أي ثقله ، ولم أقف على تشديدها . وقد ذكرها ابن جني في الخصائص ٢/٩٥ قال : « وأغضض من ذلك أن تسمى رجلا يعبال وحمار جمع عبالة وحماراة على حد قولك : شجرة وشحر ... » .
- (٦) لم أقف عليه في النوادر حسب فهرسه السيئة . وينظر النقل عنه في إصلاح المنطق : ١٩٠ ، وأدب الكاتب : ٦٢٩ .

أجبتُ : بأنَّهما جارِيانِ مَجْرَى الآحادِ لوجهين :

الأوَّلُ : تصغيرُهُما نحو : أُجَيِّمَالُ وأُكَيِّعُب .

والثَّاني : جمعُهُما نحو : أَكُلبُ وأَكَالِبُ ، وإِعْرَابُ وأَعَارِيب .

وَصَرَّحَ الزَّمخَشَرِيُّ في « مُفَصَّلَه »<sup>(١)</sup> بأنَّ ذلكَ قِياسٌ ، وهذانِ ممتنعانِ

في الأوَّلِ . وهذا جوابُ أبي عليٍّ في « المسائلِ الشِّيرازِيَّة »<sup>(٢)</sup> فاعْرِفُهُ .

وأما إذا كانَ مَعْرِفَةً فقالَ أبو عليٍّ<sup>(٣)</sup> : لا يَنصَرِفُ لِلعَلَمِيَّةِ وشَبَّه

الأعجميُّ . وقالَ غيرُهُ : لها ولمراعاةِ أصلِهِ .

ومتى دخلتُهُ التَّاءُ انصَرَفَ نحو : ملائكةٌ ؛ لأنَّهُ على وِزَانِ : حمارٌ / [ب/٥]

حَزَابِيَّة (وهو الغليظ) ، وِزَلابِيَّة . قالتِ امرأةٌ<sup>(٤)</sup> :

إِنَّ جِرِيَّ حَزَوْرَ حَزَابِيَّة

كَالْقَدَحِ المَكْبُوبِ تَحْتَ الرَّابِيَّة<sup>(٥)</sup>

(١) المفصل ص : ١٨٤ .

(٢) لم أقف عليه فيما اطّلت من مسائل الشيرازيات المطبوعة .

(٣) الإيضاح ص : ٣١٢ . قال : « ولو سميت بمساجد رجالاً لم تصرفه لأنه شابه الأعجمي المعرفة

حيث لم يكن له في الآحاد نظير » .

(٤) الأبيات لامرأة من العرب في العين ١٦٥/٣ (حزب) ، والتهذيب ٢١٧/٤ ، ٢٢٠/٥ ، واللسان

والنّاج (حزب، حزبل ... ) دون نسبة . في الصحاح : الحَزَوْرُ : الغلام إذا اشتد وقوي ، وفي

المحكم ٤٨٩/١ هو الذي انتهى إدراكه ، وأنشد الأبيات . وحزابية : يقال : رجلٌ حزاب

وحزابية إذا كان غليظاً إلى القصر .

(٥) في (ص) انتقل الحديث بعد البيت الثاني إلى قول الشاعر :

إِذَا عَلَوْتُ فَوْقَهُ نَبَا بِيَّةَ

بَاطِنُهُ أَحْلَى مِنَ الزَّلَائِيَّةِ

وَأَمَّا الْعُجْمَةُ فَمَعْنَاهَا أَلَّا تَكُونَ الْكَلِمَةُ عَرَبِيَّةً. وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

الأوَّلُ : كَوْنُ الْإِسْمِ عَلَى وَزَانٍ مَعْدُومٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ نَحْوُ : فَيْثَاغُورَسُ ،

وَأَرْسَطَاطَالِيْسُ .

والثاني : أَنْ تَجْتَمَعَ فِيهِ حُرُوفٌ لَا تَجْتَمِعُ فِيهَا نَحْوُ : ثَكْجٍ وَقَلِيْجٍ<sup>(١)</sup> .

والثالث : التَّنْقُلُ .

وهي على ضَرْبَيْنِ : جِنْسِيَّةٌ وَعَلَمِيَّةٌ . فَالْجِنْسِيَّةُ لَا تُعْتَبَرُ لِأَنَّ الْعَرَبَ

صَرَّفَتْهَا تَصْرِيفَ كَلَامِهَا مِنْ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا ، وَإِضَافَتِهَا ،

وَتَغْيِيرِهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ إِبْرِيْسَمِ أَوْرِيْشَمِ ، وَنِيْرُوزِ نُوْرُوزِ ، وَجَلَامِ لِكَامِ ،

وَمِنْ طَرِيقِهِ جُورِبِ ، وَأَصْلُهُ كُورْبَايِ أَي : قَبْرِ الرَّجُلِ .

فَإِذَا سَمِّيَتْ بِذَلِكَ مُؤْتَنَأً لَمْ يَنْصَرَفْ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ لَا لِلْعَجْمِيَّةِ ،

وَإِنْ سَمِّيَتْ بِهِ مَذْكَرًا نَظَرْتَ فَإِنَّ كَانَ عَلَى وَزْنٍ يُمْنَعُ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ الْعَرَبِيُّ

مِنَ الصَّرْفِ لَمْ يَنْصَرَفْ ، وَإِلَّا انْصَرَفَ . فَالْأَوَّلُ نَرْجِسُ لِأَنَّ نَظِيرَهُ يَضْرِبُ ،

وَالثَّانِي جَلَامُ لِأَنَّ نَظِيرَهُ كِتَابٌ .

---

فَكَلاَ وَرَبِّي لَا تُعَوِّدِي لِإِثْلِهِ عَشِيَّةَ لَأَقْتَهُ الْمَيْتَةَ بِالرَّدَمِ

وهو آت بعد عشر صفحات تقريباً ، ولا أدري كيف دخل هذا الفاصل هنا ومقداره ثلاثة

أرباع الصفحة من المخطوطة .

(١) في (ص) : قِلِج .

والعلمية إن كان الاسم ثلاثياً مؤنثاً لم ينصرف ساكن الوسط كان أو متحركاً ؛ لِمَا تقدّم ، وإن كان مذكراً كذلك فبعكسه ، خلافاً لابن الحاجب<sup>(١)</sup> في المتحرك الوسط ، فإنه لا يصرّفه ؛ لكونه للحركة بمنزلة الزائد على الثلاثة كإبراهيم ، وهذا لا ينصرف إجماعاً مذكراً ومؤنثاً . ويلزمه أن يُجيزَ ترخيمَ عَمَر ، وهو لا يُجيزُهُ .

وأما الوزنُ :

فالذي يُمنعُ منه قسمان : أحدهما : المختصُّ ، وهو أن يُنقلَ الفعلُ الذي وزنه لا تشاركه فيه الأسماءُ فيسمّى به نحو : يَشْكُرُ ، وتَغْلِبُ ، ووزنُهُما يَفْعَلُ وتَفْعِلُ ، وهذان المثالان لا يكونان إلا في الأسماء .

والآخَرُ : الغالبُ وهو أن يكونَ الاسمُ على وزنٍ يَغْلِبُ وُجُودُهُ في الأفعال وتَشْرِكُهُ فيه الأسماءُ ، وذلك نحو : يَرْمَعُ<sup>(٢)</sup> ، ومثاله يَفْعَلُ ، وهذا في الأفعال أكثرُ منه في الأسماء . وقولُ ابنِ الحاجب<sup>(٣)</sup> : إِنَّهُ يُوَدِّي إِلَى جِهَالَةٍ ضَعِيفَةٍ<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّ تَقْلَ أُمَّةِ اللُّغَةِ يُقْبَلُ وَلَا يُرَدُّ ، وَإِذَا تَقَلُّوا عَدَمَ البِنَاءِ

(١) انظر الكافية ص : ٦٤ ، وشرحها له ٢٨٢/١ .

(٢) الرِّمَعُ : حجارة بيض رقائق تلعب . الصحاح (رمع) .

(٣) قال في شرح الكافية له ٣١١/١ : « قوله : أو يكون في أوله زيادة كزيادته . هذا أولى من قول النحويين : (أو يكون غالباً في الفعل) ، فإنه غير مستقيم لوجهين : أحدهما : أنه ردُّ إلى جهالة ؛ إذ لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال ، والثاني : أنه باطل بأفعل ... » .

(٤) في (ت) : فعلتُ .

كما قالوا : ليس في الكلام فَعُلُّ (١) ، ولا في الصَّحِيحِ فَيَعِلُّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ (٢) ،  
 وَقَبْلَ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ يُقْبَلُ فِي ادِّعَاءِ الْكَثْرَةِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مَعَ الْإِنْصِرَافِ (٣) .  
 وَلَوْ سَمَّيْتَ بَضْرَبَ أَوْ ظَرْفَ أَوْ عَلِمَ أَوْ دَحْرَجَ لَا نَصْرَفَ ذَلِكَ أَجْمَعُ ؛  
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمَا ، وَعَيْسَى بْنُ عُمَرَ لَا يَصْرَفُهُ (٤) ، وَيُمْسِكُ بِقَوْلِ سُحَيْمِ بْنِ  
 وَثِيلِ الرَّيَّاحِيِّ (٥) :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاعِ الشَّيَا      مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تُعْرِفُونِي  
 وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ « جَلَا » وَصْفًا لِمُصَوِّفٍ مَحْذُوفٍ أَي : ابْنُ  
 رَجُلٍ جَلَا/ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٦) : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ أَي : حُورٌ قَاصِرَاتُ  
 الطَّرْفِ .

وَالْآخَرُ : أَنَّهُ سُمِّيَ بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فَحِكْمِي ، كَقَوْلِهِ (٧) :

عَارِي الْأَشَاجِعِ مِنْ تَقْنِفِ أَسْلُهُ      عَبْدٌ وَيَزْعَمُ أَنَّهُ مِنْ يَقْدُمِ

- 
- (١) انظر الكتاب ١٩٦/٣ ، والخصائص ١٩٤/٣ . ويمكن ضبطها بفعُلُّ . انظر الكتاب ٤٢٤/٤ .  
 (٢) انظر شرح الأشموني ١٨٣/٣ .  
 (٣) في (ت) و(ح) الاتصاف .  
 (٤) انظر الكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٢٧ ، والإيضاح في شرح  
 المفصل ١٣٠/١ .  
 (٥) انظر الكتاب ٢٠٧/٣ ، وشرح أبياته (تحصيل عين الذهب) : ٤٥٢ . والشاهد في الأصمعيات  
 ص : ١٧ ، ومجالس ثعلب : ١٧٦ ، وأمالني ابن الحاجب ٤٥٦/١ ، وشرح الكافية ١٨٢/١/١ ،  
 والمقاصد الشافية ٦٤٨/٥ ، والخزانة ٢٥٥/١ ، وفيها مزيد تخريج للبيت وأقوال العلماء فيه .  
 (٦) سورة الصافات ، من الآية (٤٨) .  
 (٧) هو حسان بن ثابت والبيت في ديوانه ص : ٤٣٨ . وانظر معاهد التنصيص ٢١٢/١ .

وأما التركيبُ :

فحقيقته أنه ضمَّ اسم إلى اسم على غير جهة الإضافة والإسناد . وهو

ضَرْبان :

الأوَّلُ : أن يُبنى الشَّطْرُ الأوَّلُ نحو: بَعْلَبِكَ وَحَضْرَمَوْتَ، فلا يُصْرَفُ  
للتَّعْرِيفِ وَالتَّرْكِيبِ ، تقول : هذا بَعْلَبِكَ، ورأيتُ بَعْلَبِكَ، ومررتُ بِبَعْلَبِكَ ،  
فإنَّ نَكْرَتَ صَرَفْتُهُ .

والثَّانِي : أن يُبنى الشَّطْران ، وهو قسمان :

أحدهما : الأعدادُ وهو من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ عدا اثنيَ عَشَرَ ،  
فإنه مُعْرَبٌ خِلافًا لابنِ دُرُسْتَوِيهِ<sup>(١)</sup> .

والآخَرُ : ألفاظٌ جاءت فَضْلَةً إمَّا حالًا وإمَّا ظَرْفًا ، كقوله : « هو  
جاري بيتَ بيتَ »<sup>(٢)</sup>، أي : ملاصقًا . ومنعَ أبو سعيد<sup>(٣)</sup> من تقديمه ؛ لأنَّ  
عامِلَهُ جاري ، وليس بجارٍ على الفعل . فإن قلتَ : مجاورٍ جازَ التَّقْدِيمُ ؛  
لأنه جَارٍ على مجاورٍ .

و « هو يأتينا صباحَ مساءً »<sup>(٤)</sup> . قال الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup> :

(١) ذهب ابن درستويه ومعه ابن كيسان إلى أنه مبني ثلاثة من ثلاثة عشر ، وعشر مبني لقيامه مقام

النون . المساعد ٨٠/٢ ، وارتشاف الضرب ٧٥٩/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١١٨/٢ ، ٣٠٢/٣ ، والمقتضب ٢٩/٤ .

(٣) شرح الكتاب ٢٠٨/١ .

(٤) انظر الكتاب ٣٠٢/٣ .

(٥) هو كعب بن زهير والبيت في ديوانه ص : ٢٠١ ، وروايته :

وَمَنْ لَمْ يَصْرِفِ الْوَاشِيْنَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يُضْنُوهُ خَبَالًا  
 وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَالْمَرَادُ بِهَا الْعِلْمِيَّةُ دُونَ بَاقِي ضَرْبِهَا ، وَعَلْتُهُ أَنَّ تَعْرِيفَ  
 الْإِضْمَارِ وَالْإِشَارَةِ يُبْنَى مَعَهُمَا الْاسْمُ ، وَغَيْرُ الْمَنْصَرَفِ مُعْرَبٌ ، وَتَعْرِيفُ  
 الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةُ يُرَجَّحَانِ جَانِبَ الْأَسْمِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ خِصَائِصِهَا ،  
 فَتَعَيَّنَتِ الْعِلْمِيَّةُ .

وهنا تنبيهان :

الأولُ : أَنَّ السَّيِّدَ ابْنَ الشَّحْرِيِّ وَابْنَ يَعِيشَ<sup>(١)</sup> ذَهَبَا إِلَى أَنَّ « أَجْمَعَ » لَا  
 يَنْصَرَفُ لِلزَّوْنِ وَتَعْرِيفُ الْإِضَافَةِ الْمَقْدَّرَةِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلِمَ لِلتَّوَكِيدِ ، وَالْعَلْمُ  
 كَمَا يَكُونُ لِلْأَشْخَاصِ يَكُونُ لِلْمَعَانِي ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

والثاني : أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ سَبَبٌ قَوِيٌّ ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَذْرِيحَانَ فِيهِ خَمْسَةُ  
 أَسْبَابٍ : التَّرْكِيبُ وَالْعِلْمِيَّةُ وَالْأَلْفُ وَالتُّونُ وَالْعُجْمَةُ وَالتَّانِيثُ ، فَإِذَا نُكِّرَ  
 انصرفت وإن بقيت فيه أربعة ، وَعَلْتُهُ أَنَّ لِلْعِلْمِيَّةِ فَضْلًا عَلَى غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ  
 كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِنْسَانِيِّ وَالْبِلَادِ وَكَثِيرًا مِنَ الْحَيَوَانَ الْمُتَّخِذِ الْمَأْلُوفِ كَالْإِبِلِ  
 وَالخَيْلِ وَالغَنَمِ وَالْكَلابِ وَالْحَمِيرِ لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمٍ يُوضَعُ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ مِنْ  
 ضَرُورَتِهِ غَيْرُهُ كَالتَّانِيثِ وَالْأَلْفِ وَالتُّونِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ لَهُ فَضْلٌ

وَمَنْ لَمْ يَقْتُلِ الْوَاشِيْنَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ الْخَبَالًا

وهو في شرح الكتاب للسيراي ١٣٢/٤ (مخطوط) .

(١) لم أقف على رأيهما .

على غيره أخلَّ فقدُهُ. يمنع الصَّرْفُ .

وينقسم<sup>(١)</sup> أيضاً إلى مُفْرَدٍ ومثْنِيٍّ ومجموعٍ جمعِ السَّلَامَةِ .  
فالأولُ قد دُكِرَ .

والثاني يكونُ بالألفِ والنونِ في الرَّفْعِ كقولك : قامَ الزَّيْدَانِ ، والياءِ  
والتَّوْنِ في الجَرِّ والنَّصْبِ كقولك : مرَّرتُ بالزَّيْدَيْنِ ، ورأيتُ الزَّيْدَيْنِ .  
وهنا سؤالان :

الأول : ما حرفُ إعرابه ؟

والجوابُ : أنه الألفُ والياءُ ، وهو مذهبُ سيبويه<sup>(٢)</sup> ، واختيارُ  
المتأخِّرين<sup>(٣)</sup> . ويدلُّ عليه أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حَذْفِ حَرْفِ الإعرابِ  
في التَّرخيمِ ، وإذا رَحِّمْتَ « زيدان » بعد / التَّسمية حَذَفْتَ الألفَ والتَّوْنَ ،  
والتَّوْنُ ليست حرفَ إعرابٍ لحذفِها في الإضافة ، وأنها مع صحَّتها لم يَجْرُ

[ب/٦]

- 
- (١) أي الاسم المعرب .  
(٢) الكتاب ١٧/١ - ١٨ . وانظر المقتضب ١٥١/٢ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وعلل  
النحو للوراق : ١٦٥ - ١٦٦ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ١٤٠ .  
أما الزجاج فذهب إلى أن المثني والجمع مبيان ، قال الرضي : « ومذهب الزجاج أن المثني  
والمجموع مبيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر ، وليس الاختلاف فيهما إعراباً  
عنده ، بل كل واحد صيغة مستأنفة » . شرح الكافية ٦٣٨/١ (القسم الثاني) ، وانظر التصريح  
٢٢٩/١ .  
(٣) انظر الإنصاف ص : ٢٥ [المسألة الثالثة] ، وأسرار العربية ص : ٦٧ ، والتذليل ٢٣٦/١ ،  
وارتشاف الضرب ٥٦٨/٢ .

عليها الإعراب، فتعين أن يكون ذلك ما قبلها ، وهذا أقوى ما يُستدل له .

فإن قيل : فكيف وقعت قبله التاء في ضاربتان ؟

أجبت : بأن الألف لما جرت في الدلالة على الإعراب مجرى

الحركة استُحيز ذلك .

فإن قيل : لو كانت كذلك لم تتغير قياساً على ألف فتى ؟

أجبت : ألف فتى يُعني عن تغييرها تَعْيُرُ التَّوابع ، ولو سَلِمَت ألفُ

المثنى وتابعه مثنى مثله لم يُتَبَيَّنْ حاله . واستضعفه الشلوبيني<sup>(١)</sup> .

والثاني : ما هذه التَّوْنُ ؟

والجواب : فيها تفصيلٌ ذَكَرَهُ ابنُ جَنِّي<sup>(٢)</sup> والزَّعْفَرَانِيُّ ، وهو أنَّها

تارة تكونُ بدلاً من الحركة والتَّنوين ، كقولك : زَيْدٌ وزَيْدَان ، وتارة

تكونُ بدلاً من الحَرَكة لا غيرُ ، كقولك : الرَّجُلُ والرَّجُلَان ، وأحمدُ

وأحمدان ، ويا زَيْدَان ، وتارة تكونُ بدلاً من التَّنوين لا غيرُ وذلك في

الإضافة كقولك : قامَ غلامًا زَيْدٌ ؛ ألا تراها حُدِفَت كحَدَفِ التَّنوين .

(١) عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي ويعرف بالشلوبين والشلوبيني . أحد أعلام النحو في

الأندلس، أخذ عن ابن ملكون وابن مضاء وغيرهما، وعنه أخذ ابن أبي الربيع وابن الضائع

وغيرهما، من تصانيفه: التوطئة وشرح الجزولية وحواشي المفصل وغيرها، توفي سنة ٦٤٥ هـ .

أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٧ .

وانظر كلامه في شرح الجزولية ٤٠١/١ .

(٢) قال ابن جني في اللمع ص : ٦١ : « ودخلت النون عوضاً مما منع الاسم الواحد من الحركة

والتنوين اللذين كانا في الواحد » .

وهنا تنبيه :

وهو أنها في « هذان » و« اللذان » عوضٌ من المحذوف ، وهو الياءُ من « الذي » والألفُ من « هذا » .

والمقصورُ الثلاثيُّ المعلومُ أصلُهُ يُرَدُّ إلى أصله ، كقولكَ في عصا : عَصَوَان ، وفي رَحًا : رَحَيَان ، والمجهولُ إنْ أُمِيلَ فبالياء ، كما لو سُمِّيَ بَمَتَى ، وإنْ لَزِمَهُ التَّفْخِيمُ فبالواو كإِذَا ، وما زَادَ [على ثلاثة] <sup>(١)</sup> فبالياء ، كقولك : مَعْرِيَان ومُسْتَرَشِيَان .

والمنقوصُ لا تتغيَّرُ يَأْوُهُ مطلقاً ، كقولك : قاضيَان ومُسْتَرَشِيَان .

والثالث <sup>(٢)</sup> : إمَّا أنْ يَكُونَ في اسم جامد صحيح أو صفة .

فالأوَّلُ له شروطٌ وهو أنْ يَكُونَ عَلَمًا لِمَذْكَرٍ يَعْقِلُ خَالِيًا مِنَ التَّاء .

ف« عَلَمٌ » احترازٌ من رَجُلٍ ، ولـ « مَذْكَرٌ » احترازٌ من هِنْدٍ ، و« يعقلُ »

احترازٌ من أعوجٍ ولأحق ، فإنهما عَلَمَانِ على فحليْنِ من الخيل <sup>(٣)</sup> .

و« خَالِيًا » احترازٌ من حمزة . وأجازه الكوفيون . وقد ذَكَرْتُ ذلك

في « شرح الفصول » <sup>(٤)</sup> .

(١) زيادة يستقيم بها السياق ، وقد نص المؤلف على هذه العبارة في المحصول .

(٢) وهو (الجمع) في التقسيم الذي أشار إليه قبل صفحتين .

(٣) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها للغندجاني ص : ٣٥ ، ٣٧ ، ٢١٧ .

(٤) المحصول لوحة (٤٣) قال : « وأجاز الكوفيون طَلْحُونُ ، وطلحين ، ووافقهم ابن كيسان ، إلا أنه

يفتح اللام ، وحجتهم أنهم يحذفون التاء ثم بعد ذلك يجمعونه » .

والثاني<sup>(١)</sup> شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لَدُنْكَ ، وَأَلَّا يَكُونَ فَعْلَانِ فَعَلَى ،  
 وَلَا أَفْعَلَ فَعْلَاءً<sup>(٢)</sup> ، فَلَا يَجُوزُ عَطَشَانُونَ وَلَا عَطَشِيَّاتٍ ، وَلَا أَحْمَرُونَ وَلَا  
 حَمْرَاوَاتٍ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ فَعْلَانٍ وَوَلَهُ فَعَلَى ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ :  
 نَدْمَانٌ ، وَبَيْنَ أَفْعَلَ مُؤَنَّثُهُ فَعْلَاءً ، وَبَيْنَ أَفْعَلَ الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ وَمُؤَنَّثُهُ فَعَلَى .  
 وَالْمَعْتَلُّ إِنْ كَانَ مَقْصُورًا نَحْوَ مُوسَى ، حُدِفَتْ أَلْفُهُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ،  
 وَبَقِيَتِ الْفَتْحَةُ تَدْلُلُ عَلَيْهَا فَتَقُولُ : مُوسَوْنَ وَمُوسِينَ .

وَأَجَازُ الْكُوفِيُّ ضَمٌّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ ، وَكَسْرٌ مَا قَبْلَ الْيَاءِ . وَقَدْ ذَكَرْتُهُ

فِي « مَسَائِلِ الْخِلَافِ »<sup>(٣)</sup> .

وَإِنْ كَانَ مَنْقُوصًا قُلْتَ : قَاضُونَ فِي الرَّفْعِ ، وَأَصْلُهُ قَاضِيُونَ ، فَتُقَلَّتْ  
 ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى الضَّادِ اسْتِثْقَالًا لَهَا عَلَيْهَا ، وَحُدِفَتْ الْيَاءُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .  
 وَقَاضِينَ فِي الْجَرِّ وَالتَّنْصِبِ ، وَأَصْلُهُ قَاضِيَيْنِ ، فَحُدِفَتْ الْكَسْرَةُ اسْتِثْقَالًا ،  
 وَفُعِلَ مَا ذَكَرْتَنَا .

وَالثَّانِي مِنْ قِسْمِي الْمَرْبِ وَهُوَ الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ .

(١) أي جمع الصفة .

(٢) هنا حدث خطأ في ترتيب صفحات النسخة (ت) ، حيث نهاية الصفحة (١١١/ب) هنا ،  
 وتكملتها في (١٢/ب) ، وهكذا حصل في أغلب اللوحات العشر القادمة .

(٣) قال المصنف في المخلص (لوحة ١٩) : « وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ ضَمٌّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ ، وَكَسْرٌ مَا قَبْلَ  
 الْيَاءِ هُنَا ، فَقَالُوا : مُوسَوْنَ ، وَمُوسِينَ . وَأَرَاهُ فَاسِدًا ؛ لِأَنَّهُ يَفْضِي إِلَى اللَّيْسِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا  
 قُلْتَ فِي جَمْعِ مِصْطَفَى الْمَقْصُورِ : مِصْطَفُونَ بِضَمِّ الْفَاءِ التَّبَسُّعُ بِجَمْعِ مُصْطَفٍ ، الَّذِي هُوَ اسْمُ  
 الْفَاعِلِ مِنْ اصْطَفَى ؛ إِذْ جُمِعَتْ : مِصْطَفُونَ ، فَاعْرَفَهُ » .

وأصلُ الفعلِ البناءُ ؛ لعدمِ مقتضي الإعرابِ فيه ، لكن أُعْرِبَ هذا النوعَ لِشَبَّهِهِ بِالاسْمِ .

فإن قلتَ : ومن أيِّ وجهٍ حَصَلَ ذلك ؟

أجبتُ : قال العبدِيُّ<sup>(١)</sup> : حَصَلَ من وجهين : الأوَّلُ لفظيٌّ ، وهو أن « يَضْرِبُ » على وزن ضارب . والثَّاني معنويٌّ ، وهو أنه مُبْهَمٌ يَتَخَصَّصُ ، كما أنَّ ضارباً كذلك .

ويشكِّلُ ذلك بأنَّ الماضيَ يَتَخَصَّصُ أيضاً ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : أكرَّم ، فهو مبهمٌ بين القريب من الحال والبعيد منه . فإذا أدخَلتَ عليه « قد » تعيَّنَ للقريب ، وأكرَّم مُوازِنٌ لقولك : مُكْرِمٌ .

والجوابُ : أنه ليس مُوازناً له في التَّحْقِيقِ ؛ ألا ترى أنَّ أصلَ مُكْرِمٍ مُؤَكْرِمٍ كمدحرج ، وأيضاً فالمضارعُ مُوازِنٌ لاسمِ الفاعلِ مُطلقاً لفظاً أو تقديرًا ، وليس الماضي كذلك ؛ لأنه لا يُوازِنُهُ في الثَّلَاثِي بِل في الزَّائِد عليه لفظاً فقط .

---

(١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بنية ، أبو طالب العبدِي ، أحد الأئمة النحويين المتقدمين ، قرأ على السيرافي والروماني والفارسي وغيرهم . له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي وغيرها . قال القفطي : عاش إلى قريب سنة عشرين وأربعمائة . انظر أخباره في معجم الأدباء ٢٢٦/٢ ، وإنباه الرواة ٣٨٦/٢ ، والوافي بالوفيات ٨١٠/٥ ، وبغية الوعاة ٢٩٨/١ .

قلتُ : وقد نقل ابن إياز عنه كثيراً في كتبه ، وذكر له كتاب البرهان ، فلعله هو شرح الإيضاح أو شرح كتاب الجرمي .

وانظر أوجه مشابهة المضارع للاسم في شرح اللمع للثمانيني ص : ٤٩١ .

وقال الجزولي<sup>(١)</sup>: وضارَعَهُ أيضاً في دُخُولِ لامِ الابتداءِ عليه كقولك: **إِنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ**، كما تقول: **إِنَّ زَيْدًا لَضَارِبٌ**، وامتنع: **إِنَّ زَيْدًا لَضْرَبَ**، فإن جاء ذلك حُمِلَ على أنها لامٌ قَسَمٍ و« قد » مُقَدَّرَةٌ<sup>(٢)</sup>.  
 وزَيْفُهُ بَعْضُهُمْ بَأَنَّ اللّامَ صَحَّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْمَشَابَهَةِ ،  
 وَلَا يَجْعَلُ ذَلِكَ وَجْهًا فِيهَا<sup>(٣)</sup>.

وقال ابنُ الدّهّانِ في « العرّة »<sup>(٤)</sup>: والمضارعُ يَلْحَقُهُ الواوُ والثوْنُ والياءُ  
 والثوْنُ نحو: **يَضْرِبُونَ** وَتَضْرِبِينَ، كما تقول: ضاربون وضاربين . بخلاف  
 الماضي .

فإن كان صحيحاً ضُمَّ آخِرُهُ فِي الرَّفْعِ وَفُتِحَ فِي النَّصْبِ ، وَسَكَنَ فِي  
 الجزم ، وإن كان معتلاً بالألف نحو: يَخْشَى قَدَّرْتَ فِيهِ الضَّمَّةَ فِي الرَّفْعِ ،  
 والفتحة فِي النَّصْبِ لتعذر تحركها<sup>(٥)</sup>، وحذفتُ فِي الجزم ؛ لأنَّ الجازمَ لا بدَّ  
 له من تغيير ، فلَمَّا لم يَكُنْ فِي آخِرِهِ حَرَكَةٌ وَحَرَفُ الْعَلَّةِ جَارٍ مَجْرَى  
 الحركات حُذِفَ كحذوفها .

- 
- (١) المقدمة الجزولية : ٨ . قلتُ : وهذا ما أشار إليه سيويه رحمه الله في قوله : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ... وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فَعَلٌ » الكتاب ١/١٤٤ .
- (٢) قال ابن يعيش عن لام الابتداء : « ولا يجوز دخولها على الماضي لبعدها ما بينه وبين الاسم فلا يقال : إن زيدا لقام » . شرح المفصل ٦/٧ .
- (٣) قال الثماني : « وهذا الوجه مطعون فيه ؛ لأن لام الابتداء إذا دخلت آذنت بشبهه بالاسم ، ولم يعلم من أي وجه أشبهته » . شرح اللمع ص : ٤٩١ .
- (٤) الغرة في شرح اللمع ٥/١ (مخطوط) .
- (٥) في (ت) : لتقدم حركتها .

وإن كان بالواو أو بالياء نحو : يَعْزُّو وَيَرْمِي ، سَكَّنَا فِي الرَّفْعِ لِتَقْلِ الضَّمَّةِ  
عليهما وَقُدِّرَتْ ، وَفِتْحًا فِي النَّصْبِ لِحِفْتِهَا عَلَيْهِمَا ، وَحَذِفًا فِي الْجَزْمِ أَيْضًا .  
وهنا تبيينان :

الأوَّلُ : أَنَّ بَعْضَهُمْ يُسَكِّنُهُمَا فِي النَّصْبِ ، كَقَوْلِهِ (١) :

وَمَا لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكَتْهَا      أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ  
وقال آخر (٢) :

فَأَلَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ      وَلَا مِنْ حَفَا حَتَّى ثَلَاثِي مُحَمَّدًا

والأصلُ : حَتَّى تَلْقَايَ بَفَتْحِ الْيَاءِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : ثَلَاثَيْنِ ،  
فَحَدَفَ التَّوْنَ ، وَفِيهِ عَلِي / هَذَا انْتِقَالَ مِنَ الْعِيَةِ إِلَى الْخِطَابِ ، وَيُسَمِّيهِ  
أربابُ البلاغةِ التَّلْوِينَ ، وَمُسَوِّعُ ذَلِكَ حَمَلُ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ وَالْجَرِّ .

[ب/٧]

(١) هو عامر بن الطفيل . انظر ديوانه برواية ابن الأنباري ص : ٢٨ . وصدر البيت كما هو في  
الديوان وكتب اللغة : (فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاقَةٍ) ، أما الصدر المذكور فهو صدر بيت للمتلمس  
والبيت في ديوانه : ٣٠ وتمامه :

وَمَا لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكَتْهَا      أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنًا

وانظر الشاهد في الخصائص ٣/٢٤٢ ، والمختص ١/١٢٧ ، وتوجيه اللمع ص : ٦٤ ، وضرائر الشعر  
ص : ٩٠ ، والخزانة ٣/٥٢٧ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص : ٤٠٤ . وجاء الشاهد في (ح) :

وَمَا لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكَتْهَا      أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنًا

فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاقَةٍ      أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ

وأشير في هامشها إلى أن البيت في الأصل وما لي أم غيرها ... كما جاء في المتن .

(٢) هو الأعشى والبيت في ديوانه : ١٨٥ . وروايته : « حتى تزور » ، وهو من قصيدة في مدح النبي ﷺ  
مطلعها :

أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا      وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ الْمَهْدًا

وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا      تَنَاسَيْتَ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلَّةَ مَهْدًا

وأرى أنّ ذلك في الاسم كقوله<sup>(١)</sup>:

فَتَى لَو يُبَارِي الشَّمْسُ أَلْقَتْ حِمَارَهَا      أَوْ الْقَمَرَ السَّارِي لَأَلْقَى الْمَقَالِدَا  
أحسنُ منه في الفعل ؛ لحمله هناك على حالتين الرفع والجرّ ، وهنا  
على حالةٍ واحدةٍ وهي الرفع<sup>(٢)</sup> . وقد ذكّرتُ في « الخلاف » غير هذا .  
والثاني : أنّ منهم من يُثبت حروفَ العلةِ في الجزم ، كقوله<sup>(٣)</sup> :  
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ  
وكقوله<sup>(٤)</sup> :

هَجَوْتُ زَبَانَ لَمْ حِجَّتْ مُعْتَدِرَا      مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدْعِ

(١) هو الأعتى والبيت في ديوانه ص : ١١٥ . وفي (ص) : أَلْقَتْ قناعها .

(٢) عبارة : « وهي الرفع » ساقطة من (ص) .

(٣) الكتاب ٣/٣١٤ ، هو صدر بيت لجرير في ديوانه : ١٤٠/١ ، وتمامه :

فَيَوْمًا يُؤَايِنُنِي الْمَوْىِ غَيْرَ مَاضِي      وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقْعُولُ

وفي شرح الديوان : « غير ما صبا » ، وتعرض لذكر رواية سيويه . وانظر : النوادر : ٥٢٤ ،  
وما يحتمل الشعر من الضرورة للسرياني : ٦٦ ، والخصائص ٣/١٥٩ ، والمنصف ٢/٨٠ ،  
١١٤ ، والضرائر لابن عصفور : ٤٢ . والتّعُولُ : التلوُّنُ والتقتُلُ .

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق الذي جاءه معتذراً من أجل هجو بلنعة عنه على ما ذكرَ  
ياقوت في معجم الأديباء ١١/١٥٨ . وبينه هذا سيار في كتب العربية . انظره في معاني القرآن  
للغراء ١/١٦٢ ، ٢/١٨٨ ، وكتاب الشعر للفارسي ١/٢٠٤ ، والمنصف ٢/١١٥ ، وشرح  
اللمع للثماني ص : ٥٠٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٨ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٤ ،  
وشرح الملوكي ص : ٢٧١ ، وضرائر الشعر ص : ٤٥ ، واللمع ٢/٥٣٧ ، وشرح شواهد  
شروح الشافية ص : ٤٠٦ .

وكقوله<sup>(١)</sup>:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَقِ  
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ

واعلم أنّ هذا في الواو والياء أحسن منه في الألف ؛ لأنّ تحريكهما ليس متعدياً كتعديه في الألف<sup>(٢)</sup>، فهما قريان من الصحيح ، ثمّ هو في الواو أحسن منه في الياء ؛ لقرب الياء من الألف ، ولهذا كثر انقلابُ الياء الساكنة ألفاً ، وقيل ذلك في الواو الساكنة. نصّ عليه أبو الفتح في « المنصف »<sup>(٣)</sup>، وله ترجيح قول الخليل<sup>(٤)</sup> في « حاحيت » وشبهه على قول أبي عثمان المازني<sup>(٥)</sup>. وهذا التفضيل إنّما يتّجه على قول من قال : حذفت الحركة المقدّرة للحزم<sup>(٦)</sup>.

(١) هو رؤية . والبيتان في ديوانه ص : ١٧٩ . وهما في المسائل الحلبيات ص : ٨٦ ، والعسكريات ص : ٢٦٤ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، والمنصف ١١٥/٢ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ٥١٠ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر ص : ٤٦ ، والمتع ٥٣٨/٢ ، وشرح شواهد شروح الشافية ص : ٤٠٩ ، وشرح أبيات المغني ٣٥٥/٢ .

(٢) وقد أثبت هذا بعض النحويين أي إثبات الألف مع الجازم ، ورده ابن عصفور . انظر المتع ٥٣٧/٢ - ٥٣٨ .

(٣) انظر المنصف ١١٤/٢ - ١١٥ ، والمتع ٥٩٢/٢ .

(٤) يرى الخليل أن الألف في (حاحيت) بدل من الياء ، ولو كانت من الواو لجاءت على أصلها كما جاءت ضوضيت وقوقيت . انظر المنصف ١٦٩/١ .

(٥) أبو عثمان المازني يرى أن الألف في (حاحيت) منقلبة عن واو ؛ لأنه لما ينطق له بأصل لا من ياء ولا من واو ، حملها على ما نطق له بأصل كقوقيت . انظر المنصف ١٦٩/١ ، والمتع ٥٩٢/٢ .

(٦) انظر المتع ٥٣٧/٢ .

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّامَ مَحذُوفَةٌ، وَإِنَّ الْمَوْجُودَ فِي اللَّفْظِ إِشْبَاعٌ، فَلَا فَرْقَ.  
وَفِي الْأَفْعَالِ خَمْسَةٌ أَمْثَلَةٌ وَهِيَ: تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ  
وَتَفْعَلِينَ.

علامة رفعها ثبوتُ التَّوْنِ، وعلامة جزمها ونصبها حذفها كقولك:  
هما يضربان، ولن يضربا، ولم يضربا.  
وهنا تنبيه:

وهو أَنَّهُ قَدْ جَاءَ حَذْفُ التَّوْنِ فِي الرَّفْعِ. أَنشَدَ أَبُو الْفَتْحِ فِي «التَّمَامِ»<sup>(١)</sup>:  
أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذَلُّكِي وَجَهْلِكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِيِّ  
وَقَالَ الْآخِرُ<sup>(٢)</sup>:

فَكَلَّا وَرَبِّي لَا تَعُودِي لِمِثْلِهِ عَشِيَّةً لَأَقْنَهُ الْمِنِيَّةُ بِالرَّدْمِ  
وهذه (لا) نافية لا ناهية؛ ألا تراها جواباً للقسم، فلذلك كان الفعلُ  
مرفوعاً، وأجاز أبو الفتح أن تكون ناهيةً، وحذفُ التَّوْنِ للجزم، وسدَّتْ  
الجملةُ النَّهْيِيَّةُ مَسَدًّ جَوَابَ الْقَسَمِ.

فإن قيل: فكيف حذفتُ التَّوْنُ تخفيفاً وهي متحرّكة؟  
أجبتُ: أصلها السُّكُونُ، وحركتها لالتقاء السَّاكِنَيْنِ، وذلك غيرُ

(١) لم أقف عليه في التمام، وقد أنشده في الخصائص ١/٣٨٨، وانظر الخزانة ٨/٣٣٩.

(٢) هو أبو خراش الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٢٧. وروايته:

كَلْبِي وَرَبِّي لَا تَجِيئِينَ مِثْلَهُ غَدَاةً أَصَابَتْهُ الْمِنِيَّةُ بِالرَّدْمِ

مُعْتَدُّ به ؛ ألا ترى أنه لم يُرَدَّ لها المحذوفُ في : قُمْ اللَّيْلَ ، وَبِعِ التَّوْبَ .  
وأيضاً فلما قامت مقام الضمّة حذفت حذفتها في قوله<sup>(١)</sup> :

سِيرُوا بِنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَازُ مَنَزِلِكُمْ      وَكَهْرُ يَمْرَى وَلَا تَعْرِفِكُمُ الْعَرَبُ  
/ وجاء إثباتها في الجزم كقوله<sup>(٢)</sup> :

لَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرِيهِمْ      يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ  
وفي النَّصْبِ كقوله<sup>(٣)</sup> :

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ يَشْرَبُوهُ      وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَأْوَةٌ بِمَكَانٍ

وأرى أنَّ إثباتها في النَّصْبِ أَقْرَبَ ؛ وذلك لأنَّ حَذْفَهَا فِيهِ لَيْسَ  
بِأَصْلٍ ، بَلْ بِالْحَمَلِ عَلَى الْجَزْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّصْبَ فِي الْأَسْمَاءِ مَحْمُولٌ  
عَلَى جَرِّهَا ، وَالْجَزْمُ هُنَا نَظِيرُهُ هُنَاكَ ، فَحَمِلَ النَّصْبُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا بَيِّنٌ .

والمبني ضدَّ المعرب ، والبناءُ في الأسماء طارئٌ على الإعرابِ لِإِعْلَالِ :

(١) هو لجرير في ديوانه ٤٤١/١ يخاطب الفرزدق ، وهو من مقطوعة في ثلاثة أبيات ، وقبلة :

مَا لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ عِزٍّ يَلُودُ بِهِ      إِلَّا بَنُو الْعَمِّ فِي أَيْدِيهِمُ الْحَشْبُ

(٢) لم يعرف قائله . قال البغدادي رحمه الله في الخزانة ٣/٩ : « هذا البيت أنشده الأخفش

والفارسي وغيرهما ، ولم أجد من عزاه إلى قائله ، ولا من ذكر تمتته » . وهو في الخصائص

٣٨٨/١ ، والمختص ٤٢/٢ ، وسر الصناعة ٤٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٨/٧ ، والضرائر : ٣١٠ ،

وشرح التسهيل ٢٨/١ ، ٦٦/٤ ، وشرح الكافية ٨٩٥/٢/٢ ، والتذليل والتكميل ١٠٤/١ ،

والمغني ص : ٣٦٥ ، وشرح أبياته ١٣١/٥ ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/٣ .

(٣) هو عجم بن أبي بن مقبل العجلاني . ديوانه ص : ٢٤٣ . وقد أنشده ابن برهان في شرح اللمع

١٣٦/١ ، وهو في المقاصد النحوية ١٧٣/٣ ، والأشباه والنظائر ٥٤/٤ .

**الأولى :** تَضْمَنُ الاسمُ معنى الحرف ، وحقيقة ذلك أنْ يُؤدِّي معناه ،  
ألا تَرَى أنَّ « أين » تُفيدُ الاستفهامَ كالهزمة ، نَعَمُ الاستفهامُ بها شاملٌ  
وبالهزمة مخصوصٌ ، ولذا أُنيبَتْ عنها .

**الثانية :** افتقارُهُ إلى ما يُبينُ معناه ، وهذا هو المرادُ بقولهم : أشبَهَ  
الحرفَ ، وَيَقَعُ في الموصولات والغايات المقطوعة ، وحيثُ وَلَدُنْ ، وما  
جرى ذلك المجرى .

**الثالثة :** وَقُوعُهُ موقعَ المبيني ، وهو في النداء كقولك : يا زَيْدُ ، وفي  
أسماء الفِعْلِ كَنَزَالِ .

**والرابعة :** مشابهتُهُ ما وَقَعَ موقعَ المبيني ، وذلك نحوُ حَدَامِ في اللُّغَةِ  
الحجازيةِ وَفَجَارِ وَفَسَاقِ .

**والخامسة :** إضافتُهُ إلى غير متمكِّنٍ ، وذلك كإضافة « مثل » إلى « أنكم »  
في قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ ﴾ ، و« ما » زائدة .  
وقال أبو عثمان المازني<sup>(٢)</sup> : رُكِبَتْ « مثل » و« ما » كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

(١) سورة الذاريات ، من الآية (٨٣) .

(٢) النقل عنه في الأصول ٢٧٥/١ ، والحجة لأبي علي ٢١٨/٦ . وانظر كلام الفارسي عنه في  
البغداديات ص : ٣٣٤ .

(٣) البيت في الأصول ٢٧٥/١ ، والحجة لأبي علي ٣٥١/٤ ، ٢١٨/٦ ، والتعليقة ٢٥٤/٢ ،  
والمسائل البغداديات ص : ٣٣٩ ، والمنشورة ص : ٦٩ ، وأمالى ابن الشجري ٦٠٤/٢ ، وشرح  
المفصل ١٣٥/٨ ، وهو في اللسان (حمض) عن ابن بري .

وَتَدَاعَى مِنْخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَنْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

وقال أبو عُمَرَ الجرمي<sup>(١)</sup>: هو منصوبٌ على الحال من « حق » .  
وزَيْفَةُ السَّيِّدِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ<sup>(٢)</sup> بَأَنَّهُ لَاعْمَلٌ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِ ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ  
حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « حَقٌّ » ، وَ« حَقٌّ » هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا .  
وَأَقْوَلُ : أَجَازَ أَبُو الْفَتْحِ فِي كِتَابِ « التَّمَامِ » عَمَلٌ إِنَّ فِي الْحَالِ ،  
فَلَعَلَّ الْجَرْمِيَّ ذَهَبَ إِلَيْهِ .

وكذلك إضافة ظَرْفِ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي ، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَدَاوَى مَطِيَّتِي

وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْمَضَارِعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ .  
فِيْمَنْ فَتَحَ الْمَيْمَ<sup>(٥)</sup> مِنْ « يَوْمِ » .

- قال أبو علي : وقد يجوز أن لا يقدر (مثل) مع (ما) كشيء واحد ، لكن يجعله مضافاً إلى (ما) مع (أتمر) ، ويكون التقدير : مثل شيء أتمره حماض الجبل ، فيبنى (مثل) على الفتح لإضافتها إلى (ما) وهي غير متمكن ، ولا يكون لأبي عثمان حينئذ في البيت حجة على كون (مثل) مع (ما) بمنزلة شيء واحد .

(١) انظر رأيه في المسائل المشورة ص : ٦٩ ، والحجة لأبي علي ٢٢١/٦ ، وفي أمالي ابن الشجري ٦٠٤/٢ نقلاً عن أبي علي .

(٢) أمالي ابن الشجري ٦٠٥/٢ . قال : إن جعلناه حالاً من (حق) فما العامل فيه ؟ فهذا مما أرى القياس يدفعه .

(٣) هو امرؤ القيس والبيت في ديوانه ص : ١٤ من معلقته ، وتمامه :

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلَيْهَا الْمُتَحَمِّلِ

(٤) سورة المائدة ، من الآية (١١٩) .

(٥) فتح الميم من (يوم) قراءة نافع وحده . انظر السبعة ص : ٢٥٠ ، والحجة لأبي علي ٢٨٢/٣ .

وإضافته إلى اسم مبني كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾  
فيمَن فَتَحَ الميم<sup>(٢)</sup> أيضاً .

وهنا تنبيهان :

الأولُ : أنَّ عبدَ القاهر صرَّحَ في « المفتاح<sup>(٣)</sup> » بأنَّ الإضافةَ إلى الجملةِ  
الاسميَّةِ لا تُجوزُ البناءَ ، فلا تقولُ : هذا يومٌ زيدٌ قائمٌ بفتح الميم ، بل يُرْفَعُ ،  
وأجاز ذلك غيرهُ .

والثاني : أنَّ ابنَ السَّرَّاجِ<sup>(٤)</sup> قَوَّى البناءَ مع الماضي ، وضعَّفه مع  
المضارع . وتَقَلَّ المرَّاغِي<sup>(٥)</sup> عن الكوفيِّين عكسَ ذلك ، وهو نَقَلَ غريبٌ لم  
أقف عليه ، وأصولُهُم تُناقضُهُ ؛ لأنَّ الفعلَ المضارعَ / عندهم مُعْرَبٌ  
بالأصالة كالأسماء . والبَصْرِيُّ مع أنه يرى ضَعْفَ بناءِ المضافِ إليه ، لكن  
جَوَّزَ ذلك ؛ لأنَّ أصلَهُ البناءُ ، والكوفيُّ لا أَصَلَ له عنده في البناء ، فكيف  
يُرَجِّحُ البناءَ معه ؟

[ب/٨]

(١) سورة المعارج ، من الآية (١١) .

(٢) هي قراءة نافع ومعها الكسائي حيث فَتَحَ الميمَ من كلمة (يومئذ) في عدة مواضع . انظر السبعة  
ص : ٣٣٦ ، وجامع البيان للداني ص : ٥٥٥ .

(٣) لم أقف عليه في المفتاح .

(٤) انظر حديثه عن الأفعال في الأصول ١٤٥/٢ .

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي المرَّاغِي النحوي (من المراغة بلدة كبيرة في أذربيجان) ، قرأ علي أبي  
إسحاق الزجاج ، وكان عالماً ديناً ، أقام بالموصل زمناً طويلاً ، وله من الكتب : المختصر في  
النحو ، وشرح شواهد الكتاب . انظر الفهرست ص : ١٢٧ ، ومعجم الأدباء ٢٦٣/١٨ وإنباه  
الرواة ١٩٦/٣ .

واعلم أن الأصل في البناء السكون لوجهين :

أحدهما : أن حركته لا تدل على معنى فلا حاجة إليها .

والآخر : أنه ضد الإعراب الذي أصله الحركة ، وضد الحركة السكون . وإنما يعدل إلى الحركة لأربعة أسباب :

الأول : التقاء الساكنين ، ومعنى ذلك أنه لولا الحركة لالتقيا ، وقيل : قدر السكون ثم وقع الفرار إلى الحركة ، وهذا مشترك نحو : أين وعض وإن .

والثاني : أن يكون معرضاً للابتداء به لفظاً أو حكماً نحو : كزيد أنت ، وأكرمك .

والثالث : عروض البناء وذلك في المتأدى نحو : يا زيد ، والغايات نحو : قبل ، والتكررة مع لا نحو : لا رجل ، والمضاف إلى الياء نحو : غلامي على رأي ، والمركب نحو : خمسة عشر .

والرابع : أن يضارع ما ضارع المتمكن نحو الماضي ؛ وذلك لأنه ضارع المضارع في الصفة والخبر والشرط والجزاء<sup>(١)</sup> ، فالأوليان للاسم ، والأخريان للفعل المضارع .

(١) قال ابن السراج : وإنما بني على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع . الأصول ١٤٥/٢ ، وانظر المتبع في شرح اللمع ١٥٥/١ .

ولكل واحدٍ من الضمَّة والكسرة والفتحةٍ مخصَّصٌ .  
فللضمَّة تسعة :

الأوَّلُ : الإِتْبَاعُ نحو : مِنْهُ ، وَرُدُّ ، وَلَمْ يَرُدُّ ، فَيَمْنُ ضَمَّهَا .  
والثَّانِي : الرَّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ نحو مُذِّ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ تُضَمُّ ذَالُهَا نحو : مُذِّ  
اليوم ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا مُنْذٌ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا وَالخِلَافَ فِيهِ فِي « التَّعْلِيقِ عَلَى كِتَابِ  
الْمَتَّبِعِ »<sup>(١)</sup> ، وَكَذَلِكَ مِيمٌ أَكْرَمْتُمْ نَحْوُ : أَكْرَمْتُمْ الْقَوْمَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَكْرَمْتُمُو .  
والثَّالِثُ : جَعْلُ الضَّمَّةِ كَالْوَاوِ فِي نَظِيرِ الْكَلِمَةِ نَحْوُ : نَحْنُ ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ  
عَلَى الضَّمِّ حَيْثُ كَانَ ضَمِيرًا لِلجَمْعِ كَالْوَاوِ فِي فَعَلُوا .

والرَّابِعُ : تَشْبِيهُ الْوَاوِ بِنَحْنُ فَتُحْرَكُ بِالضَّمِّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا  
تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ .

والخَامِسُ : أَلَّا تَكُونَ الضَّمَّةُ إِعْرَابًا لِمَا حُرِّكَ بِهَا وَذَلِكَ نَحْوُ : قَبْلُ  
وَبَعْدُ ، وَفِي الْغَايَاتِ .

والسَّادِسُ : شَبَّهَهَا نَحْوُ : يَا زَيْدُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِضَافَةِ  
كَامْتِنَاعِهَا .

والسَّابِعُ : تَشْبِيهُ وَآوِ الْجَمْعِ بِوَاوِ الضَّمِيرِ نَحْوُ : هَؤُلَاءِ مُصْطَفَوُ اللَّهِ .

---

(١) كتاب « المتبع في شرح اللمع » هو شرح للعكبري على كتاب اللمع لابن جني ، وقد طبع في ليبيا في جزأين عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، وقد ذكر المصنف هنا بأن له تعليقا على المتبع ، وذكره في مكان آخر باسم (ماخذ المتبع) ، ولا أعلم له وجودا .  
(٢) سورة البقرة : من الآية (٢٣٧) .

والثامنُ : تشبيهه واو (لو) بهذه نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾ .

والتاسعُ : حيثُ ، فإنه شُبِّهَ به « قَبْلُ » بلزوم الإضافة .

وللكسرة سِتَّةٌ :

الأوَّلُ : أنها الأصلُ في حركة التقاء الساكِنين ، وتعليقه ما قال

الجزولي<sup>(٢)</sup> وهو : أنها حركة لا تُوهِمُ إعراباً . انتهى كلامه .

ومعنى ذلك أن الضمَّة والفتحة تكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين ،

والكسرة لا تكون إعراباً إلا بالتنوين أو ما عاقبه من لام أو إضافة ، فلو

حُرِّكَ / الساكنُ بهما تُوهِمُ الإعرابُ ، وإذا حُرِّكَ بها انتفى ذلك الوهمُ

لعدم التنوين ومعاقبه .

وقيل : يُريدُ أن أكثرَ ما يلتقي الساكنان في الفعل ؛ ألا تراه مُعرَّضاً

للجزم والأمر ، وذاذك يَسْكُنُ آخرُهُ معهما ، وقد يكون ما قبله<sup>(٣)</sup> ساكناً

فيلتقيان ، فإذا حُرِّكَ الساكنُ فيه بالكسرة لا يُوهِمُ الإعرابُ ؛ إذ ليست

من إعرابه ، ثم حَمِلَ الاسمُ عليه .

والثاني : التَّأنيثُ وذلك في فَعَلَتْ وبِكَ وَتَزَالِ .

والثالثُ : الإِتِّبَاعُ نحو : بِهِ ، وفيه ؛ إذ أصلُ هاء الإضمار الضَّمُّ ،

وإنما كُسِرَتْ لأجلِ كَسْرَةِ البَاءِ واليَاءِ .

(١) سورة التوبة : من الآية (٤٢) .

(٢) تحدث الجزولي عن الكسرة في مقدمته ص : ٣١ ، ولم يذكر العبارة التي أوردها المصنف هنا .

(٣) في (ت) : ما بعده .

والرَّابِعُ : بجائسة العمل نحو ما قاله المبرِّد من أنَّ البَاءَ واللَّامَ كُسِرَتَا  
لأنَّ عَمَلَهُمَا ذلك ، وأوردَ عليه الكافُ ، وأجيبَ بأنَّ الكافَ لا تَلزِمُ  
الحرفيَّةَ ، فإنَّها تكونُ اسمًا ، وهما لازمان للحرفيَّةَ .

والخامسُ : مقابل بجائسة العمل ، وذلك في لام الأمر خاصَّةً نحو :  
لِيَقُمْ ، فإنَّها كُسِرَتِ حَمَلًا على لام الجرِّ ، والجرُّ مقابلٌ للحزم .

والسادس : الفرقُ بين أداتين نحو : أن وإنَّ الخفيفتين .

وللفتحة عَشْرَةٌ :

الأوَّلُ : طَلَبُ التَّخْفِيفِ ، والدَّاعِي إليه كَثْرَةُ الاستعمالِ نحو : أَيْنَ .

والثَّانِي : الإِتِّبَاعُ نحو : عَضَّ ، ولم يَعْضْ .

والثَّالِثُ : أن تكونَ الفتحةُ أَقْرَبَ المتحرِّكاتِ من السَّاكنِ نحو :

انطَلَقَ ، والأصل انطَلِقُ ، فأسْكِنَتِ اللَّامُ ؛ لأنَّ طَلِقَ على مِثَالِ فَحِدْ ،  
فالتَّقَى ساكنان اللَّامُ والقَافُ ، ففُتِحَتِ القَافُ ؛ لأنَّ أَقْرَبَ المتحرِّكاتِ  
إليها الطَّاءُ ، وهي مفتوحةٌ . وهذه لغةٌ بَكْرِيَّةٌ وتَعْلِبِيَّةٌ .

والرَّابِعُ : أن يُحَاوِرَ السَّاكنُ الألفَ فيُفْتَحُ بِمُحَاوِرَتِهِ أُنْحَا الفتحةِ .

وفي تمثيله غُمُوضٌ وهو أنَّكَ لو سَمَّيْتَ بِأَسْحَارَ (اسمٌ بنتٍ) ، ثمَّ رَحِمْتَهُ  
على لغةٍ مَنْ قَالَ : يا حَارِ بِكُسْرِ الرَّاءِ لِحَذَفَتِ الرَّاءُ الأَخِيرَةَ ، فالتَّقَى  
ساكنان الرَّاءُ السَّاكنَةُ والألفُ ، فاخْتَارَ سيبويه<sup>(١)</sup> فَتَحَ الرَّاءَ فَقَالَ : يا

(١) الكتاب ٢/٢٦٥ .

أَسْحَارَ ؛ لِجَاوَرَتِهَا الْأَلْفَ ، فَاعْرِفُهُ .

والخامسُ : شَبَهُ المتحرِّكِ بما قبل تاء التَّائِثِ نحو: بَعَلْبُكُ ، وَحَمْسَةَ عَشَرَ .

والسادسُ : كَوْنُ الفتحِ الحركَةَ الأَصْلِيَّةَ ، وَذَلِكَ فِي لامِ الجُرِّ ،

فأصلُهَا الفتحُ ؛ لِأَنَّهَا حرفٌ أُحاديٌّ ، فَكسرت مع الظاهر لئلا يلتبس بلام

الابتداء ، وَحَيْثُ أَمِنَ ذَلِكَ مع المضمَرُ أُعيدَ الفتحُ فقيلاً : لنا ولك وله .

والسابعُ : أَنْ يُجَاوَرَ السَّاكِنُ مُجَاوَرَ الْأَلْفِ وَذَلِكَ نحو : « يُضَارُّ »

فِي الجُرْمِ وَالوَقْفِ ، وَقُرِئَ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ، فَتَحَتِ الرَّاءُ

الأخيرةُ حَيْثُ جَاوَرَتِ الرَّاءُ السَّاكِنَةَ المُجَاوِرَةَ لِلْأَلْفِ .

والثامنُ : الهَرْبُ مِنْ تَوَالِي ضَمَّتَيْنِ أَوْ كَسْرَتَيْنِ أَوْ ضَمَّةٍ وَكَسْرَةٍ أَوْ

كَسْرَةٍ وَضَمَّةٍ نحو : إِنَّ وَثْمَ .

والتاسعُ : الفَرْقُ بَيْنَ مَوْضِعَيْ حرفَيْنِ مُشْتَبِهَيْنِ فِي المعنى ، وَذَلِكَ نحو :

أَنَّ وَإِنْ<sup>(٢)</sup> ؛ أَلَا تَرَاهُمَا لَمَّا اتَّفَقَا فِي العَمَلِ وَالمعنى وَالتَّرْكِيبِ ، وَقَصِدَ الفَرْقُ

بَيْنَهُمَا لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا مُفْرَدَةٌ وَالْأُخْرَى جُمْلَةٌ فَتَحُوا الأُولَى ، وَكَسَرُوا الثَّانِيَةَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا عَكَسُوا ؟

أَجِبْتُ : بِأَنَّ المُصْدَرِيَّةَ حَيْثُ طَالَتْ بِصِلَتِهَا كَانَتْ بِالْفَتْحِ الخفيفةِ

أولى .

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٢) . وهي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (بضارُّ)

و(نضارُّ) . انظر السبعة : ١٨٣ ، والنيسير : ٢٣٩ . وانظر الحجة لأبي علي ٣٣٤/٢ .

(٢) من قوله : والتاسع إلى هنا ساقط من نسخة (ص) .

والعاشرُ : الفرقُ بين حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفِي المَعْنَى نحو: أنْ وإِنْ ، كذا قيل .  
وهو تَسْمُحٌ ؛ لأنَّ مُرَادَ النَّحْوِيِّ أنْ يَكُونَ الآخِرُ مَفْتُوحًا لَا أَوَّلَ الكَلِمَةِ .

والبناءُ في الأفعالِ أصيلاً ، وهو فيها على ضَرْبَيْنِ :

الأوَّلُ : السُّكُونُ ، وهو في فعلِ الأمرِ للواحدِ نحو : أكرمَ عند  
البَصْرِيِّينَ ، ودليلُ بِنائِهِ وجهانُ : أحدهما : أنَّ إعرابَ الأفعالِ بشرطٍ وهو  
وُجُودُ حرفِ المضارعةِ أوَّلُهُ ، وقد انتفى الشرطُ فينتفي المشروطُ . والآخِرُ :  
أنَّ الاسمَ إذا وقعَ مَوْقِعَهُ بُنيَ نحو : نَزَالَ وصَهَ ، كذا قالوا . وفيهما نظرٌ ؛  
أمَّا الأوَّلُ فيقالُ لهم : الشرطُ قد انتفى لفظاً لا تقديراً ، وإذا قُدِّرَ صارَ في  
اليدِ ، وجرى مَجْرَى المنطوقِ به ، وأيضاً فالخَصْمُ لا يُسَلِّمُ فرعيَّةَ إعرابه .  
وأمَّا الثاني فيقالُ لهم : إنَّما بُنيَ « صَهَ » وشبَّههُ لتضمُّنِهِ معنى لامِ الأمرِ ، لا  
لوقوعه موقعَ المبيِّنِ . ذَكَرَهُ أبو الفتحِ في « التمامِ »<sup>(١)</sup> واختارَهُ .

والثاني : الفتحُ ، وهو في الفعلِ الماضيِ المجرَّدِ من تاءِ الضَّميرِ وواوِهِ ،  
وحرَّكَ لأنه ضارِعٌ الأسماءِ مضارعةً ناقصةً والأفعالِ . فالأوَّلُ حيثُ وقعَ  
صفةً كقولك : مررتُ برجلٍ أكرمَ زيداً ، أي مُكرمٍ زيداً . والثاني حيثُ  
وَقَعَ مَوْقِعُهُ في الشرطِ كقولك : إنَّ قامَ زيدٌ تبعَهُ أخوهُ .  
وفتحٌ لقصدِ أنْ تكونَ حركتُهُ أقربَ الحركاتِ إلى السُّكُونِ ، وذلك

(١) التمام ص : ٤٨ .

الفتح؛ ألا تراهم قلبوا الهَمْزةَ المفتوحة المضمومة ما قبلها واوًا نحو : جُوْنٍ كَقَلْبٍ  
السَّاكنة نحو : جُوْنة ، وكذلك إذا انكسَرَ ما قبلها نحو : يَتَرٌ<sup>(١)</sup> كَقَلْبِهَا فِي بَيْرٍ .  
وقيل : بعضُهُمْ يَحذفُ واوَ الضَّميرِ وَيُبقِي الضَّمَّةَ دلالةً عليها<sup>(٢)</sup> . قال  
الشَّاعرُ<sup>(٣)</sup> :

وَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي      وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ  
وَتُحَدَفُ الضَّمَّةُ فِي الْوَقْفِ ، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup> :

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلُ  
عَلَى الْجِبَالِ الصَّمِّ لَارْفَضَ الْجَبَلُ

فلو بُنيَ على الضَّمِّ لَاتَّبَسَ بهذه اللَّغَةِ ، وَالكَسْرَةُ أُخْتُهَا ، فَمُنِعَتْ  
كَمَنْعِهَا ، فَتَعَيَّنَتِ الْفَتْحَةُ .

(١) جمع بئر .

(٢) وهي لغة هوازن وعليا قيس كما ذكر الفراء في المعاني ٩١/١ .

(٣) لم أقف على قائله . والبيت في : معاني الفراء ٩١/١ ، ومجالس ثعلب ٨٨/١ ، وشرح الكتاب  
للسرافي ١٤٥/١ - مطبوع - والإنتصاف ص : ٣٢٩ ، ٤٣٠ ، ٦١٠ ، والنهية ص : ٢٢٣ ،  
وشرح المفصل ٥/٧ ، ٨/٩ ، والضرائر الشعرية ص : ١١٩ ، ١٢٧ ، والهمع ٢٠١/١ ، والخزانة  
٢٢٩/٥ . والأساة : جمع أس ؛ وهو الذي يأسو الجرح أي : يداويه (الصحاح - أساء) ، وحذف الواو  
والاكفاء بالضمة هي لغة هوازن وعليا قيس كما ذكر الفراء .

(٤) شرح الكتاب ١٤٥/١ - مطبوع - ولم أقف على قائله . والبيت في النهاية ص : ٢٢٤ ، وشرح  
المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢٧١/١ ، وشرحه لابن يعيش ٨٠/٩ ، والضرائر الشعرية ص :  
١٢٨ ، وشرح التسهيل ١٣٤/١ .

وهو مُزَيَّفٌ عِنْدِي لَوْجِهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ القرائنَ المذكورةَ معه تدلُّ على ذلك .

والثَّانِي : أَنَّ هذه لغةٌ نادرةٌ جداً ، فلا يَتَّفِقُ الكُلُّ على خوف

الالتباس بها .

وقال ابنُ الدهانِ في « العُرَّة »<sup>(١)</sup> : بُني « ضَرَبَ » على الفتح حَمَلًا له

على ضَرَبْتِ .

وهو ضعيفٌ عِنْدِي لِحَمَلِهِ المذكَرَ على المؤنثِ ، كما ضَعُفَ قولُ

الفراء<sup>(٢)</sup> ؛ حيث حَمَلَهُ على ضَرَبْنَا .

وكذلك البناءُ في الحروف أصيلٌ .

وهو فيها إمَّا على السُّكون نحو : هلْ وقدْ .

/ وإمَّا على الفتح نحو : إنَّ وثمَّ ، وحركتُهُما لالتقاء الساكنين .

وفتَحُهُما طلبٌ للحِيفَةِ وقد تقدَّم بيانُ ذلك (أنَّهُما لو ضُمَّتا لتَوَالَتَ في ثُمَّ

ضُمَّتانِ ، وفي إنَّ كَسْرَةٌ وضُمَّةٌ<sup>(٣)</sup> ، ولو كَسِرَتَا لتَوَالَتَ في إنَّ كَسْرَتَانِ ،

وفي ثُمَّ ضُمَّةٌ وكَسْرَةٌ<sup>(٤)</sup> .

(١) تحدث عن الإعراب والبناء في الغرة ٤/١ (مخطوط) ولم أقف على نصه هذا .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) سقطت عبارة (كسرة وضمة) كما سقطت كلمة (كسرة) في السطر الآتي من (ت)

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

وإمّا على الكسر نحو : جَيْرٍ بمعنى نَعَم ، وحُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين ،  
وكُسِّرَتْ على الأصل في ذلك حيث قَلَّتْ<sup>(١)</sup> ، بخلاف أَيْنَ .  
وإمّا على الضمّ نحو : مُنْذُ فِيمَنْ جَرَّ بِهَا . وحُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين ،  
وَضُمَّتْ إِتْبَاعاً ، وكذلك رُبٌّ في أَحَدِ لُغَاتِهَا<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

- 
- (١) قال ابن الخباز في النهاية ص : ١٩٥ : « لَأَنَّ جَيْرَ قَلِيلَةَ الْإِسْتِعْمَالِ فَسَلِكَ فِيهَا الْأَصْلَ » ، وقال في توجيه اللمع ص : ١٨ : « ومن العرب من يفتحها طلباً للخفة » .  
(٢) يقال فيها : رُبُّ . انظر لغاتها في التسهيل ص : ١٤٧ ، وشرحه لابن مالك ١٧٤/٣ ، وتذكرة النحاة ص : ٥ .

## المَقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ

### في العَوَامِلِ

اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تَعْرِيفِ الْعَامِلِ ، فَقَالَ الْمَطْرِزِيُّ<sup>(١)</sup> : « هُوَ مَا أَوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ مِنَ الْإِعْرَابِ » .  
وَقَالَ ابْنُ الْحَبَّازِ<sup>(٢)</sup> : « هُوَ مَا أَحْدَثَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ رَفْعًا أَوْ نَصْبًا أَوْ جَرًّا أَوْ جَزْمًا » .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٣)</sup> : « هُوَ مَا يَتَقَوَّمُ بِهِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ » .  
انْتَهَى كَلَامُهُ . وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لَهُ الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ لِثَلَاثِ يَلْتَمِسَ ،  
وَلَا يَتَقَوَّمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَّا بِأَمْرٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ فِي التَّرْكِيبِ ، فَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي  
يَسْتَقِلُّ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يُسَمَّى عَامِلًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلرَّفْعِ  
الْفَاعِلِيَّةُ<sup>(٤)</sup> ، وَلَا يَتَقَوَّمُ إِلَّا بِفِعْلٍ أَوْ شَبِيهِهِ نَحْوُ : جَاءَ عَمْرُو ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غَلَامُهُ ،  
وَلَوْ قَطَعْتَ النَّظَرَ عَنِ ذَلِكَ لَمْ تُتَّصَوَّرِ الْفَاعِلِيَّةُ ، فَهُوَ إِذَا الرَّافِعُ .

(١) المصباح في النحو ص : ٦٣ .

(٢) توجيه اللمع ص : ٨ . وانظر شرح العوامل للأزهري : ٧٣ .

(٣) الكافية ص : ٦١ ، وشرحها لابن الحاجب ٢٤٢/١ .

(٤) وذهب بعضهم إلى أن الفاعل يرتفع بالوصف . انظر التعليقة على المقرب ١٦٢/١ .

وإن وقع اختلاف في العامل فليس ذلك باختلاف في هذه القاعدة ، بل هو اختلاف في المعنى المقتضي<sup>(١)</sup> ، وذلك نحو قولك : غلامٌ زيدٌ ، فمنهم من يقول : الجارُّ هو المضافُ ؛ إذ لا تتقومُ الإضافةُ إلا باسمين ، فالأوَّلُ هو العاملُ ، ومنهم من يقولُ : لا تتقومُ إلا بتقدير حرفِ جرٍّ ، فذلك الحرفُ هو العامل .

وكذلك : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، إذ المفعوليَّةُ لا تتقوم إلا بفعلٍ أو شبهه ، فهو النَّاصِبُ . وَمَنْ قَالَ : لا تتقومُ إلا بالفعل والفاعل جعلَ العملَ لهما .

واعلمَ أنَّ العاملَ على ضَرَبَيْنِ : لفظيٌّ ومعنويٌّ .  
وبدأتُ باللفظيِّ لكثرة وقوته وعدمِ الخلاف فيه . وهو على ثلاثة أضرُبٍ :  
عاملٌ بحقِّ الأصلِ ، وعاملٌ بحقِّ الشَّبهِ ، وعاملٌ بحقِّ النِّيابةِ .  
فالأوَّلُ ضَرَبَانِ : فعلٌ وحرفٌ ، فالفعلُ مُطلقاً عاملٌ بالأصالة ما عدا الأفعالَ النَّاقصةَ ، ورفعه مطرَّدٌ لعدم انفكاكه عن الفاعلِ . نَعَمْ رُبَّمَا كُفَّ عنه بـ « ما » ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

(١) في (ص) : « بل هو اختلاف في المقوم » .

(٢) هو المرار الفقعسي ، شعره ص : ٤٨٠ (شعراء أمويون ، القسم الثاني) ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحقات ديوانه ص : ٥٠٢ .

والشاهد في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والنكت عليه ١٥١/١ ، وشرح أبياته ١٠٥/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٦٧ ، والمقتضب ٨٤/١ ، والأصول ٢٣٤/٢ ، وكتاب الشعر ٩١/١ ، والخصائص ٢٥٧/١ ، والمنصف ١٩١/١ ، والإنصاف : ١٢١ ، وشرح المفصل ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، وشرح الجمل ١٦٠/١ ، والخزاة ١٠/٢٢٦ .

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ  
 ذَكَرَ العَبْدِيُّ أَنَّ « مَا » كَافَّةٌ لـ « قَلَّ » عن طلب الفاعل ، و « وَصَالَ »  
 مرفوعٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفْسِّرُهُ « يَدُومُ »<sup>(١)</sup> .

وقيل إن « ما » زائدة ، و « وَصَالَ » فاعلُ « قَلَّ »<sup>(٢)</sup> .  
 وقيل : إنها مصدرية<sup>(٣)</sup> ، والمصدرُ الفاعلُ ؛ أي : وَقَلَّ دَوَامٌ وَصَالَ .  
 وَنَصْبُهُ غَيْرُ مُطَرِّدٍ ؛ إذ يكونُ لازماً ومتعدياً ، فاللازمُ ما يعقل بغير  
 تعلق بغير مَنْ قام به نحو : قَعَدَ واحْمَرَّ ، والمتعديُّ بخلافه وهو ما لا يعقل إلا  
 بمتعلق غير القائم به نحو : ضَرَبَ ، ثمَّ قد يَتَعَدَّى إلى واحد كما ذُكِرَ .

وقد يَتَعَدَّى إلى اثنين ، وهو / قسمان :

أحدهما : ما يجوزُ فيه الاقتصار على أحد مفعولَيْه نحو : أعطيتُ ، أما  
 تعدِّيهِ إليهما فلتوقُّفِ عَقْلَيْتِهِ عليهما ، وهما المعطي والشَّيْءُ الَّذِي يُعْطَاهُ ، ولو  
 رَفَعْتَ عن الذَّهْنِ ذلكَ لم يُعْقَلِ الإعْطَاءُ . وأما جوازُ الاقتصارِ فلعدمُ النَّسْبَةِ

(١) وهذا ذكره ابن السراج في الأصول ٤٦٦/٣ ، والفارسي في البغداديات ص : ٢٩٧ ، والأعلم في  
 تحصيل عين الذهب ص : ٦٧ ، وانظر كتاب الشعر ٩١/١ ، والخزانة ٢٢٨/١٠ .  
 قلتُ : وقد رد الفارسي في البغداديات ٢٩٧ رأي سيبويه في ارتفاع (وصال) على الابتداء قال:  
 ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء كما قدره .

(٢) هذه العبارة كلها ساقطة من (ت) .

(٣) وردَّه ابنُ خلفٍ في شرح أبيات الكتاب (اللوحة : ١٢) فقال : لا يجوز أن تكون (ما) مصدرية  
 لأنها معرفة ، و(قل) تطلب النكرة ... ولو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل ،  
 وهي هنا لا تدخل إلا على المستقبل . وانظر الخزانة ٢٢٧/١٠ .

الإسنادية بين مفعوليهِ . والكوفيُّ يذهبُ إلى أنَّ ناصبَ الثاني فعلٌ مقدرٌ<sup>(١)</sup> ،  
وقد أوضحتُهُ في « المسائل الخلاقية » .

والآخِرُ : سبعةُ أفعالٍ تُسمَّى أفعالُ الشكِّ واليقينِ ؛ لإفادتها دَينِكَ ،  
وهي : ظننتُ ، وحسبتُ ، وخِلتُ ، وعِلمتُ ، ورأيتُ ، ووجدتُ ، وزعمتُ .  
ولها مصادرُ .

فأمَّا تعدِّيها إلى مفعولين فلتوقَّفِ عقليَّتَها على منسوبٍ ومنسوبٍ إليه .  
وأما امتناعُ الاقتصارِ فلأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، وأحدهما لا  
يستغني عن الآخر ؛ ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : ظننتُ زيداً ، لم يُعلمَ متعلِّقُ الظنِّ ،  
ولو قلتَ : ظننتُ قائماً ، لم يُعلمَ صاحبهُ ، وهذا ضعيفٌ<sup>(٢)</sup> .  
ونقلَ المرَّاغِيُّ عن أبي عليٍّ جوازَ الاقتصارِ<sup>(٣)</sup> ، وكان مُتَّهماً في نقلِهِ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولُكَ : عِلمتُ أنَّ زَيْداً قائمٌ . فرأى سيبويه<sup>(٤)</sup> أنه لَمَّا جَرى

(١) والبصريون يرون أن ناصب المفعول الثاني الفعل المذكور . انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص :  
١٢٩ [ المسألة : ١٧ ] .

(٢) انظر توجيه اللمع ص : ١٧٠ .

(٣) جاء عن أبي عليٍّ إحجازة الاقتصار في قولك : ظننتُ ذلك إذا كانت الإشارة إلى المصدر ، فكأنك  
قلتَ : ظننتُ ذلك الظنِّ . قال : « ولو كان إشارةً إلى غيره لم يكن من المفعول الثاني بد إلا أن  
تجعل الظن بمعنى التهمة ، فإنه يجوز حينئذ الاقتصارُ فيه على مفعول واحد » . الإيضاح ص :  
١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) الكتاب ٣/١٥١ .

ذَكَرَ الْمُخَبَّرِ عَنْهُ وَالْخَبْرَ اسْتُعْنِيَ عَنْ تَقْدِيرِ مَفْعُولٍ آخَرَ ، وَرَأْيُ الْأَخْفَشِ أَنَّ  
 الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ مُقَدَّرٌ حَذْفَ لَطْوِلِ الْكَلَامِ ، وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ . فِيسِيويه  
 نَظَرَ إِلَى اللَّفْظِ ، وَكَوْنِهِ مُشْتَمِلاً عَلَى الْمُخَبَّرِ عَنْهُ وَالْخَبْرِ . وَالْأَخْفَشُ نَظَرَ إِلَى  
 أَنَّهُمَا مَعَ « أَنْ » مَصْدَرٌ تَقْدِيرًا ، فَاحْتِاجَ إِلَى خَبْرٍ آخَرَ .

وَلَا يَعْرَيَانِ مِنْ ضَعْفٍ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ مُتَافٍ لَوْضِعِ إِنَّ ، وَأَمَّا الثَّانِي  
 فَلِنَصِّهِمْ عَلَى امْتِنَاعِ حَذْفِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ<sup>(١)</sup> .

وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا سَعْدُ الْمَغْرِبِيِّ<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَتَ الْقِرَاءَةِ بِأَنَّ  
 بَعْضَهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .

وَالثَّانِي مِنْ مَفْعُولِيهَا كَخَبْرِ الْمُبْتَدَأِ فِي الْإِفْرَادِ وَالْجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ . فَالْمَفْرَدُ  
 يَسْتَبِينُ نَصْبُهُ ، وَالْجُمْلَةُ وَالظَّرْفُ يُحَكَّمُ عَلَى مَحَلِّهِمَا . أَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> لِأَبِي  
 دُوَيْبٍ<sup>(٤)</sup> :

(١) فِي حَاشِيَةِ (ج) : هَذَا إِذَا كَانَ جَائِزَ الظُّهُورِ ، فَكَيْفَ بِهِ مَعَ الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ .

(٢) هُوَ أَبُو عَثْمَانَ سَعْدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَذَامِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْبَيْهَانِيِّ النَّحْوِيِّ ، أَمْرٌ شَيْخُ الْمَصْنُفِ ،  
 ذَكَرَهُ كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ وَبِخَاصَّةِ قَوَاعِدِ الْمَطَارِحَةِ وَالْمَحْصُولِ وَأَنْتَى عَلَيْهِ . وَرَوَى عَنْهُ الشَّرْفُ الدِّمِياطِيُّ  
 قَالَ : رَأَيْتُهُ بِيغْدَادَ يُعَرِّئُ النَّحْوِ . وَقَالَ : إِنَّهُ زَارَ ابْنَ إِيَّازَ بِيغْدَادَ وَهُوَ شَابٌ فِي زِيِّ أَوْلَادِ الْأَحْنَادِ  
 يَقْرَأُ عَلَى شَيْخِهِ سَعْدِ الْمَذْكُورِ . مِنْ تَصَانِيفِهِ شَرَحَ عَلَى الْجَزْوَلِيَّةِ نَقَلَ عَنْهُ الْمَصْنُفُ فِي كِتَابِهِ  
 الْمَحْصُولِ . تَوَفَّى سَنَةَ ٦٤٥ هـ . انظُرْ بَغِيَةَ الْوَعَاةِ ٥٧٧/١ ، وَكَشَفَ الظُّنُونِ ١٨٠٠/٢ .

(٣) الْإِبْضَاحُ ص : ١٦٧ .

(٤) شَرَحَ أَشْعَارَ الْمُهْذَلِينَ ٩٠/١ . وَالشَّاهِدُ فِي الْكِتَابِ ٦٠/١ ، وَالْمُقْتَصِدُ ٤٩٥/١ ، وَالْأَضْدَادُ لِلْأَنْبَارِيِّ  
 ص : ٧٤ ، وَتَوْجِيهِ الْمَعْمُورِ ص : ١٧١ ، وَالْمَغْنِي ص : ٥٤٣ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ ٢٦٨/٦ . قَالَ  
 الْأَخْفَشُ : أَيُّ تَنْظِيحِي كُنْتُ أَجْهَلُ بِاتِّبَاعِي إِيَّاكَ .

فَإِن تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَأَيُّ شَرِيئَتِ الْحِلْمِ بَعْدَكَ بِأَجْهَلِ

وهذه الأفعالُ إنْ تقدَّمتْ وجَبَ إعمالُها فيهما غالباً ما لم تصادف مُعلِّقاً ، وذلك لقوَّتِها كقولك : ظننتُ زيداً قائماً .

وإنْ توسَّطتْ جاز الإعمالُ - لتقدُّمِها تقديراً وهو الأولى - كقولك :

زيداً ظننت قائماً ، والإلغاء لضعفها كقولك : زيدٌ ظننت قائمٌ .

وإنْ تأخَّرتْ اختير الإلغاء ، وجاز الإعمال<sup>(١)</sup> . وهذا بيِّنٌ .

وقد يتعدى إلى ثلاثة ، وهو قسمان :

الأوَّلُ : كان في الأصل متعدياً إلى مفعولين ، فُنقِلَ بالهمزة ، فتعدَّى

إلى ثلاثة ، وذلك : أعلمُ ، / وأرى ، تقولُ : أعلمُ اللهُ زيداً عمراً قائماً<sup>(٢)</sup> .

والثَّاني : أصله أنْ يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسِهِ ، وإلى آخرَ بحرف الجرِّ ،

وهو : أنبأتُ ، ونبأتُ ، وأخبرتُ ، وخبرتُ ، وحدتُ . قال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ قَدْ

بَيَّأْنَا اللَّهُ مِنْ أَنْبَارِكُمْ ﴾ . ثُمَّ شَبَّهَ بِأَعْمَلْتُ فَتعدَّى إلى ثلاثة ، كقولك :

أُنْبِئْتُ زَيْدًا عَمْرًا كَرِيماً .

(١) قال ابن الخباز : أما جودة إلغائها فلشدة ضعفها في التأخر ، وإما إعمالها فلأن لها تعلقاً بالجملة .  
توجيه اللمع ص : ١٧٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤١/١ ، ٤٣ ، والمقتضب ١٢١/٣ ، ١٨٩ . وعبارة المصنف بنصها تقريباً في توجيه اللمع ص : ١٧٥ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٩٤) .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ هذه إذا بُيِّنَتْ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ صارت متعديةً إلى اثنين كقولك : **أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا كَرِيماً<sup>(١)</sup>** ، ولا يجوزُ الاقتصار على أحدهما ؛ لأنَّهُمَا في الأصل مفعولاً عَلِمْتُ ، ولا يجوزُ إلغَاءُ الفعل ؛ لتعديهِ في الأصل إلى ثلاثة . ذَكَرَهُ الرَّاقِي في « علله »<sup>(٢)</sup> .

والحرفُ إمَّا جارٌّ للأسماء ، وإمَّا جازمٌ للأفعال ، وإمَّا ناصبٌ ، ويأتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالى .

\* \* \*

والثاني من تقسيم العامل :

وهو ما يَعْمَلُ بِالشَّبَهِ<sup>(٣)</sup> ، وهو فعلٌ واسمٌ وحرفٌ .

فالفعلُ كان وأخواتها ؛ ألا تراهم يقولون : **كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ** ، فشَبَّهَ

بضَرْبِ زَيْدٍ أَخَاكَ من جهة الفعلية ، ولهذا قال الفراء<sup>(٤)</sup> : **يَجُوزُ : كَيْنَ**

(١) في (ص) : **زيدٌ أعلمٌ عمراً كريماً** .

(٢) الذي نص عليه أبو الحسن الوراق هو (علمت) حيث قال : « واعلم أن (علمت) إذا لم تسم الفاعل فيها، ثم وسطت بين المفعولين ، فالقياس فيها ألا تلغى كالإغناء فننت « علل النحو : ٢٨٩ . قلت : وهذه العبارة منقولة عن توجيه اللمع ص : ١٧٥ بنصها تقريباً ، ولم يشر المصنف إليه .

(٣) حيث كان الأول : هو ما يعمل بحق الأصالة .

(٤) لم أقف عليه في المعاني . وانظر النقل عنه في الأصول ٨١/١ ، والتسهيل : ٧٧ ، وشرح الكافية ٢٤٠/١/١ ، وحاشية الصبان ٩٧/١ .

أَخْوَكَ ، كما يجوزُ : ضَرِبَ أَخْوَكَ . نقله البطليوسي<sup>(١)</sup> .

وتُسمَّى أفعالاً ناقصةً لعدم استغنائها بالرفوع ، وقيل : لدلائلها على الزَّمان المجرِّد من الحدث ؛ لكون خبرها عِوضاً عن حَدِيثِهَا . وهو اختيارُ أبي الفتح في «اللمع»<sup>(٢)</sup> ؛ ألا تراه قال : « تَدُلُّ على الزَّمانِ المجرِّدِ من الحدث » ، ولهذا يُستَقْبِحُ حَذْفُهُ (أعني الخبر) .

وفائدةُ دُخُولِهَا على الجملة تَضَمُّنُهَا معانيها التي تدلُّ عليها ، (فكان) لمضيٍّ مضمونِ الجملة ، و(صار) للانتقال ، و(أصبح) لاقترانِ المضمونِ بالصَّباح ، و(أمسى) لاقترانه بالمساء ، و(أضحى) لاقترانه بالضُّحَى ، و(ظَلَّ) لاقترانه بالنَّهار ، و(بات) لاقترانه بالليل ، و(ما زال) و(ما فتى) و(ما برح) و(ما انفك) لاستمرار خبرها لاسمها مُدَّ قَبْلَهُ ؛ ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيماً ، فمعناه استمرارُ الكَرَمِ لزيِّدٍ ، لكنَّهُ لم يتَّصِفْ به في أوَّلِ وُجُودِهِ ، بل مذ كان قابلاً له في المعتاد . وَيَلْزَمُهَا حَرْفُ نَفْيٍ ؛ لِأَنَّ تَجَرُّدَهَا مِنْهُ يَنْقُضُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهَا لِلنَّفْيِ ، فَلَمَّا دَخَلَهَا النَّفْيُ صَارَ الْمَعْنَى الْإِثْبَاتَ ، فَلَوْ تَجَرَّدَتْ مِنْهُ لَفِظاً وَتَقْدِيرًا لَصَارَتْ نَفِيًّا . نَعَمْ قَدْ حُذِفَ وَهُوَ مُرَادٌ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> :

(١) اللُّحَلُّ فِي إِصْلَاحِ الْخَطَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ ص : ١٨٠ قال : وروي عن الفراء أنه أحجاز في (كان زيدٌ أخاك) أن يقال : كين أخوك . وقال : ليس من كلام العرب ، ولكنه جائز على القياس .

(٢) اللمع ص : ٨٥ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٨٥) .

﴿ تَأَلَّه تَفْتَوًا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ ، وكقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

المعنى لا أبرح .

(وما دام) لتوقيت أمرٍ بمدَّةٍ ثُبُوتٍ خبرها لاسمها ، فإذا قلتَ : أُحْسِنُ  
إليك ما دام زَيْدٌ صَدِيقَكَ ، فالمعنى توقيتُ الإحسانِ إلى المخاطَبِ بمدَّةِ  
ثُبُوتِ صداقةِ زَيْدٍ له ، و(ما) معها مَصْدَرِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ ، ولذلك احتاجتُ إلى  
كلامٍ ؛ لأنها ظَرْفٌ ، وَالظَّرْفُ / فَضْلَةٌ . ولا بُدُّ له من عاملٍ لفظياً أو تقديراً . [ب/  
(وليس) لنفي مضمون الجملة في الحال ، وهو الأَكْثَرُ ، وقيل : مُطْلَقًا .  
وفيه خلافٌ ، فالمشهورُ أنه فعلٌ لا تُصَال الضَّميرُ به نحو : لَسْتُ ، والتاءُ  
السَّاكنةُ نحو : لَيْسَتْ<sup>(٢)</sup> ، ولجواز تقدُّمِ خبره على اسمه إجماعاً .  
وأبو عليٍّ صرَّحَ في « الحليَّاتِ »<sup>(٣)</sup> بحرفيّته . قال العَبْدِيُّ : وأقوى تمسكاته

(١) هو خدش بن زهير . انظر مقاييس اللغة ٤٤١/٥ ، والمقرب ص : ١٠٣ ، وشرح الجمل ٣٨٧/١ ،

والمقاصد النحوية ٤٣٢/١ ، والخزانة ٢٤٣/٩ (عرضاً) .

(٢) انظر المنتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ، والمتبع ٢٥٦/١ .

(٣) المسائل الحليَّات ص : ٢١٠ - ٢١٤ ، ومثله في المسائل المنثورة ص : ٢٢٠ ، وكلامه في الإيضاح

ص : ١٤٧ يوحى أنه يقول بفعليته . وانظر كلاماً له أيضاً في إيضاح الشعر ص : ٨ - ١٤ .

كما نسب القول بحرفيته في المغني ص : ١٩٣ إلى كل من ابن السراج وابن شقير ، وابن السراج

قد صرح في الأصول ٨٢/١ بفعليته . وانظر رصف المباني ص : ٣٦٨ ، والتذييل ١١٧/٤ .

وقد رد الفارسي في المسائل المنثورة : ٢٢٠ على من قال بفعليته لاتصال الضمائر فقال : « هذا لا

يلزم ، وذلك أن (هاء) وهي حرف يتصل بها الضمير ، وذلك قولك : هاؤم ، وهاؤما ، فلما

قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ، وذلك من قِبَلِ أَنْ « أَنْ » الخفيفة من الثَّيْقَلَةِ لا يليها الفعلُ إِلَّا وبينهما حاجزٌ، كما قال تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيًّا ﴾ ، وقد وُلِّيتَ أَنْ ليس ، فلو كانت فِعْلاً لم تتجرَّدْ عن الحاجز ، وقد تجرَّدتْ ، فاقتضى ذلك حَرْفِيَّتَهَا .

وهذا عندي غيرُ لازمٍ لأمرين :

الأوَّلُ : أَنَّ هذا الحاجزَ إنما يَلْزَمُ مع الأفعالِ الرَّاسِخَةِ القَدَمِ في الفِعْلِيَّةِ ، و« ليس » ضعيفةٌ .

الثَّانِي : أَنَّ الحاجزَ<sup>(٣)</sup> المعتبر عند الواضع هو في الإيجابِ السَّيْنُ وسوف وقد ، وفي النِّفْيِ « لا » و« لن » ، ولا يَصِحُّ دُخُولُ شيءٍ منه على « ليس » .  
ووزنه فَعِلَ كَعَلِمَ ، ثُمَّ أُلْزِمَتْ عَيْنُهُ السُّكُونُ ، ولا يكون كضَرَبَ ؛ لعدم إسكان المفتوح إِلَّا نادراً ، كقوله<sup>(٤)</sup>:

وَقَالُوا تُرَابِي فَقُلْتُ صَدَقْتُمْ أَبِي مِنْ تُرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمًا

ولا تكونُ كظُرْفَ ؛ لانتفائه فيما عَيْتُهُ ياءٌ لإفضائه في المستقبلِ إلى

= اتصل هذا بها ، ولم يكن ضميراً ، فكذلك يتصل بليس ، ولا يكون ضميراً ، ومما يدل على أنها ليست بفعل أنها تدل على النفي ، ولا تدل على حدث ولا على زمان ... »

(١) سورة النجم ، الآية (٣٩) .

(٢) سورة المزمل ، من الآية (٢٠) .

(٣) في (ت) : أن العوض .

(٤) لم أقف على نسبه ، وهو في رسالة الغفران لأبي العلاء : ٣٥ ، وعبث الوليد له : ٢٢٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨٩ ، وضرائر الشعر : ٨٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٨/٤ (عرضاً) . وفي بعض هذه المصادر ورد بلفظ (آدم) .

قلب الياء واواً ، وهو قلبُ الأَخْفِ إلى الأَثَقِ في الفعلِ التَّثْقِيلِ ، وذلك مَبَايِنٌ للأَصُولِ .

ويجوزُ عندي أن يكونَ فَعَلَ كضَرَبَ ، وإنما سَكَنَ صوتاً له عن القلبِ مع جموده وجرَّيهِ مَجْرَى الحروفِ ، وأيضاً ليكونَ على وَزْنِ الحرفِ وهو لَيْتَ .

فإن قلتَ : التَّسْكِينُ تَصْرُفٌ أيضاً ؟

أجبتُ : بأنه دون القلبِ على كلِّ حالِ .

فإن قلتَ : فالمسموعُ لَسْتُ ، ويلزُمُكَ أن يكونَ لَسْتُ كِبَعْتُ ؟

أجبتُ : بأنَّ هذا لازمٌ أيضاً لمن قالَ : هو كَعَلِمَ . لكن مَنَعَ من ذلك

على القولين أنَّ حركةَ العينِ هُجِرَتْ رأساً ، ولم يبقَ إليها التَّفَاتُ ، وجرَّتِ العينُ مَجْرَى السَّاكنِ ؛ ولأنَّ هذا من خواصِّ الأفعالِ المَكِينَةِ المتصَرِّفَةِ ، و« ليس » خارجةٌ منها . ومُنِعَتْ من التَّصْرُفِ لشبهها بـ(ما) من جهة التَّنْفِي في الحالِ .

فإن قلتَ : فهلاً مُنِعَ تَصْرُفُ « أَشْبَهُ » و« أَسْتَدْرِكُ » لشبهِهما بكأنَّ

ولكنَّ ؟

قلتُ : لا يلزُمُ ذلك ؛ لأنَّ الحُكْمَ قد يتوقَّفُ على شيئين ، فلا يكفي

أحدهما كما لا ينصرفُ ، وكذلك حَذَفُ الواوِ في عِدَّةٍ ، فإنه متوقَّفٌ

على كَسْرَةٍ ، وأنه في مصدرٍ لفعلٍ معتلٍّ ، ولذلك صَحَّ وَعَدُّ . والمراغيُّ

وهِمَ فجعلَ كُلاً منها علَّةً كافيةً .

وكذلك قلب الواو ياء في « قيام » لانكسار ما قبلها ، وإعلاها / في [١٢] الفعل ، ولذلك صحّت في قِوَامٍ مَصْدَرٍ قَاوَمَ ، فلَمَّا شَابَهَتْ « ما » « ليس » من وجهين : التَّفْيُّ وكونُهُ في الحال جَمَدَتْ ، بخلاف ما اعترضَ به .  
وهنا تنبيهٌ :

وهو أنّ بعضهم قال : بُنِيَ مَنْ وَكَمَ لمشابهته قَدَ وَهَلْ ، ولا يَرِدُ أَحْ وَأَبْ؛ لتقدير المحذوف، وإذا ثَبَّتَ ذلك جاز لآخَرَ أَنْ يُعْلَلُ جمودَ « ليس » لمشابهتها « لَيْتَ » لفظاً .

فإن قيل : فبالحركة المقدّرة في عينها يَخْرُجُ عن ذلك ، كما خرج أَبْ وَأَخْ<sup>(١)</sup> بتقدير المحذوف ؟

أجبتُ : بأنّ المحذوفَ منهما يُرَدُّ في التثنية والجمع والتّصغير والفعل ، وليست حركة عين « ليس » كذلك ؛ إذ لم تَظْهَرْ في موضع ، ولا وَرَدَ بها استعمالٌ أصلاً فافهَمَهُ .

وقد ألحقوا بها سِتَّةَ أفعال وهي: آضَ ، وعادَ ، وغدا ، وراحَ ، وجاءَ ، وقعد<sup>(٢)</sup> ، وكلّها بمعنى صار . قال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَتَقَعُدْ مَدْمُومًا تَحْدُولًا ﴾ ، وقال المرقش الأكبر<sup>(٤)</sup> :

- 
- (١) في (ت) : كما خرج أخ بتقدير المحذوف .  
(٢) وزاد بعضهم : رجوع واستحال وحرار وارتد وتحول وغيرها . انظر التسهيل : ٥٣ ، والمقاصد الشافية ١٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ١١٤/١ .  
(٣) سورة الإسراء ، من الآية (٢٢) .  
(٤) من قصيدة في المفضليات : ٢٢٦ (ذات الرقم ٤٧) وهي في شعر المرقش من ديوان بني بكر في الجاهلية

فَأَضَّ بِهَا جَدْلَانِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ      كَمَا أَضَّ بِالْثَّهْبِ الْكَمِيُّ الْمَخَالِسُ  
وقال ربعةٌ بنُ مَقرُومِ الضَّبِّيِّ<sup>(١)</sup>:

فَدَارَتْ رَحَانًا بِفُرْسَانِهِمْ      فَعَادُوا كَأَن لَمْ يَكُونُوا رَمِيمًا  
فـ « رميمًا » خبرُ قوله: « عادوا » ، و « يكونوا » تامةٌ . والمعنى: فعادوا  
رميمًا كأن لم يوجدوا .

وقالت الخوارجُ لابن عباس<sup>(٢)</sup>: « ما جاءت حاجتك » ، تقديره: آيةُ  
حاجةٍ صارت حاجتك .

= الذي جمعه الدكتور عبد العزيز نبوي ص : ٥٧٧ ، والبيت في المصدرين جاء برواية :

فَأَضَّ بِهِ جَدْلَانِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ      كَمَا آبَ بِالْثَّهْبِ الْكَمِيُّ الْمَخَالِسُ  
وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ١١٢ .

(١) من قصيدة في المفضليات ص: ١٨٤ (برقم ٣٨) ، وهو في شعر ربعة بن مقوم الذي جمعه  
الدكتور نوري حمودي القيسي ( ضمن شعراء إسلاميين ) ص : ٢٨٤ ، وهو فيه برواية :

وَسَأَقَتْ لَنَا مِدْحَجٌ بِالْكَلابِ      فَعَادُوا كَأَن لَمْ يَكُونُوا رَمِيمًا  
وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ١١٢ .

(٢) أورد سيبويه رحمه الله هذه العبارة في عدة أماكن من الكتاب ، انظر : ٥٠/١ ، ٥١ ، ١٧٩/٢ ،

٢٤٨/٣ . قال سيبويه : « وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك؛ فرفع . ومثل  
قولهم : ما جاءت حاجتك ؛ إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء : ﴿ نَمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَسْتُهُمْ  
إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ و ﴿ تَلْتَفِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ . وربما قالوا في بعض الكلام : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ،  
وإنما أنت البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ، لأنه لو قال : ذهب  
عبد أمك لم يحسن » .

والمصنف هنا متابع لابن الخيزاز في توجيه اللمع في أغلب الفقرات السابقة . وانظر شرح الجمل  
لابن خروف ٤١٥/٢ ، والبسيط ٦٦٨/٢ .

وقالوا : « شَحَدَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ »<sup>(١)</sup> ، أي : صارت  
 . لكن « جَاءَ » و« قَعَدَ » لا يتجاوزان ما وَرَدَا فيه .

واعلم أنه يجوزُ تقديمُ أخبارها على أسمائها مطلقاً كقولك : كَانَ قَائِماً  
 زَيْدٌ ، وَبَاتَ مَسْرُوراً عَلِيٌّ ، قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ،  
 وذلك لأنها أفعالٌ وأخبارها مُشَبَّهَةٌ بالمفعول ، وتقديمُ المفعول على الفاعل  
 جائزٌ ، فكذا يجوزُ تقديمُ أخبارها على الأسماء .

وفي تقديمها عليها أنفسيها تفصيلاً ، وكلُّ فِعْلٍ بجرِّدٍ عمَّا يجوزُ تقديمه  
 عليه فغيرٌ خلاف عند البصريين . قال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن  
 قَبْلُ ﴾ ، وقال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ ، ف« أَنْفُسُهُمْ » منصوبٌ  
 بالخبر وهو « يَظْلِمُونَ » ، وقد تقدَّم على « كان » ، والمعمولُ إِنَّمَا يَقَعُ في  
 موضعٍ يجوزُ أن يَقَعَ العاملُ فيه .

و« مازال » وأحوالها الثلاثة لا يجوز عند البصريين<sup>(٥)</sup> أن تتقدَّم عليها  
 أخبارها ؛ لأنَّ في أوائلها « ما » ، وهي للتفي ، وما في حيزها لا يتقدَّمها .

(١) انظر تهذيب اللغة ١٣/٥ ، والمحكم (قعد) ٩٧/١ ، والعياب (رحف) حيث جاء اللفظ فيه :  
 أرحف شفرته ... وفي أساس البلاغة (قعد) : أرحف شفرته ...

(٢) سورة الروم ، من الآية (٤٧) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٩٤) .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية (١٧٧) .

(٥) ووافقهم الفراء من الكوفيين . انظر الإنصاف ص : ١٣٤ ، واللباب ١٦٧/١ ، وشرح المفصل  
 . ١١٣/٧

وَيَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ النَّفْيَ لَمَّا انْتَقَضَ صَارَ إِجَابًا ، فَجَرَتْ مَحْرَى كَان ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup> .

« مادام » لا يجوز ذلك فيها بالإجماع ، فلا تقول : أُرُوكَ مُقِيمًا مَادَامَ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ ، / وما في حيزِ المصدِرِ لا يتقدّم عليه . [ب/١١]

وفي ليس خلاف<sup>(٣)</sup> ، فالمتقدّمون من البصريين أجازوا ذلك فقالوا : قائماً لَيْسَ زَيْدٌ ، وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، وَالْكَوْفِيُّونَ مَنَعُوا ذَلِكَ لِضَعْفِهَا<sup>(٥)</sup> ، وَهُوَ اخْتِيَارُ عَبْدِ الْقَاهِرِ<sup>(٦)</sup> . وَقَالَ : إِنَّهَا تَرْتَفِعُ عَمَّا يُسَبِّبُ الْفَعْلِيَّةَ ، فَيَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا ، وَتَنْخَفِضُ عَنْ كَانٍ بِسَبَبِ الْجُمُودِ ، فَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا .

وَيُجَابُ عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّ « يَوْمَ » مَبْنِيٌّ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَا أَسْأَلُهُ الْبِنَاءُ ، وَهَذَا وَاضِحٌ<sup>(٧)</sup> .

- (١) انظر الإنصاف ص : ١٣٤ (المسألة ١٨) ، واللباب ١/١٦٧ .
- (٢) وروي عن الأخفش كما نص ابن خروف في شرح الجمل ٢/٤١٨ وصوبه ، وبه قال أبو جعفر النحاس أيضاً كما في الحلل ص : ١٦١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٥٦ ، والتنزيل ٤/١٧٦ . وانظر شرح المفصل ٧/١١٣ . والإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٧ .
- (٣) انظر الإنصاف ص : ١٣٨ [المسألة ١٩] ، والتبيين ص : ٣١٥ ، واللباب ١/١٦٨ ، وشرح التسهيل ١/٣٥١ .
- (٤) سورة هود ، من الآية (٨) .
- (٥) ووافقهم من البصريين المراد وابن السراج والزجاج والسيرافي واختاره ابن الأنباري وابن مالك . انظر الإنصاف ص : ١٣٨ ، ١٤١ ، وشرح التسهيل ١/٣٥١ ، والتنزيل والتكميل ٤/١٧٨ .
- (٦) المقتصد ١/٤٠٨ - ٤٠٩ .
- (٧) انظر الإنصاف ص : ١٤٢ ، والتبيان ١/٢٣٤ ، والتنزيل ٤/١٨١ .

وَتُسْتَعْمَلُ كَانَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى تَامَاتٍ مُسْتَعْنِيَاتٍ بِالْمَرْفُوعِ ، قَالَ  
تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ، أَي : وَإِنْ وُجِدَ ، وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ ضُبَيْعٍ  
الْفَزَارِيُّ<sup>(٢)</sup> :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي      فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

فَأَمَّا حِينَ يَذْهَبُ كُلُّ قَرٍّ      فَمِزْبَالٌ خَفِيفٌ أَوْ رِذَاءٌ

وقال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ نُنسِوُكَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ .

وَتَزَادُ مَطْرَدَةٌ دُونَهُمَا بِشَرْطَيْنِ :

أحدهما : أَنْ تَكُونَ مَاضِيَةً لَشِبْهَهَا بِالْحَرْفِ ، فَلَا تُزَادُ مَضَارِعَةً لَشِبْهَهَا  
بِالاسْمِ . وَتَسْمَعُ الْآمِدِيُّ<sup>(٤)</sup> وَأَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٥)</sup> فِي إِجَازَةِ زِيَادَةِ الْمَضَارِعِ .

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٠) .

(٢) شاعرٌ جاهليٌّ معاصرٌ لامرئ القيس ، عُمَرَ طويلاً حتى أدرك الإسلام لكنه لم يسلم ، قال أبو  
حاتم : عاش ثلاثمائة وأربعين عاماً . انظر أخباره في المعمرين والوصايا : ٨ ، والحلل في شرح أبيات  
الجمل للبطلبوسي : ٤١ - ٤٢ .

وانظر البيت في الجمل : ٤٧ ، وشرح أبياته لابن السيد البطلبوسي : ٥٧ ، وشرحه لابن أبي  
الربيع (اليسيط) ٧٣٩/٢ ، والأزهية : ١٨٤ ، وأسرار العربية ص : ١٣٢ ، وتوجيه اللمع لابن  
الخباز : ١١٦ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ . ويروى : يهرمه الشتاء .

(٣) سورة الروم ، من الآية (١٧) .

(٤) هو أبو علي الحسين بن سعد الأمدي ، اللغوي الشاعر الأديب . توفي سنة ٤٤٤ هـ . معجم  
الأدباء ٩/٢٦٦ ، وإنباه الرواة ١/٣٢٣ ، والوافي بالوقيات ٤/٢٤٢ .

(٥) اقتصر أبو البقاء في اللباب ١/١٧٢ والمتبع ١/٢٦٩ في التمثيل على زيادة كان على الفعل الماضي ،

وقد ذَكَرْتُ ذلك في « مآخذ المتبع » .

والآخِرُ : أن تكونَ متوسطةً أو متأخرةً كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ كَانَ . قال أبو علي : ليس فيها ضميرٌ ؛ لأنها لو تحمَّلتُهُ لكانت معه جملةً ، والجملة لا تُزَادُ . وقال السيرافي : فيها ضميرٌ لعدم خُلُوِّ الفعل من الفاعل . واستحسنَ القولين بعضُ الأسيَّاح .  
وشدَّ قولهم<sup>(١)</sup> : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَاها ؛ لزيادتهما .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذه الأفعالَ تَدْخُلُ على ضمير الشَّانِ ، فينتقلُ من البروز إلى الاستكنان ، والجملةُ المفسَّرةُ هي الخبرُ في موضعِ نَصْبٍ ، كقول هشام أخِي ذِي الرِّمَّةِ<sup>(٢)</sup> :

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَاتِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا      وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الذَّاءِ مَبْدُولُ

= ولم يشر إلى المضارع . وذكر أبو حيان بأن زيادتها بلفظ المضارع ينبغي أن يحمل على الشذوذ ، ونقل عن صاحب البسيط الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي . التنزيل ٢١٧/٤ .  
(١) انظر الأصول ١٠٦/١ ، والمفصل : ٢٧٨ ، وشرح الكافية ١٠٤٠/٢/٢ . وقد حكى زيادتهما الأَخْفَشُ .

(٢) انظر : الكتاب ٧١/١ ، ١٤٧ ، وشرحه ٦٥/٣ ، وشرح أبياته ٤٢١/١ ، والنكت عليه ٢٠٨/١ ، والمقتضب ١٠١/٤ ، والجمل : ٥٠ ، والإغفال للفارسي ٣٢٣/٢ ، والمسائل الحلييات : ٢٢٠ ، وشرح أبياته (الحلل) للبطلبوسي : ٦٦ ، وتوجيه اللمع لابن الحجاز : ١١٨ ، والتنزيل ٢٨٢/٢ ، ٢٥٠/٤ ، وشرح أبيات المعني ٢٠٩/٥ . وفي (ج) : شفاء النفس .

ولا يجوز تقديم الخبر عليها هنا ؛ لكون الجملة مفسرةً لضمير الشأن ،  
وكذلك قبل دخولها .

ويجوز تأنيث هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنث ، كقولك : كَأَنْتَ  
هِنْدٌ مُنْطَلِقَةٌ ، وَيُسَمَّى ضَمِيرُ الْقِصَّةِ . وَأَجَازَ السَّيرَافِيُّ<sup>(١)</sup> التَّأْنِيثَ مع المذكَّرِ  
كقولك : كَأَنْتَ عَمْرٌو ذَاهِبٌ . وهذا ظاهرٌ .

### [أفعال المقاربة]

ومن أخوات كان أفعالُ المقارَبَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر  
لإعطاء الخبر معناها من مقارَبَةٍ مخصوصَةٍ . وَإِنَّمَا أفرَدَهَا النُّحَاةُ بالدَّكْرِ  
لالتزامهم في خيرها الفِعْلَ ، وقد جاءَ اسماً نادراً كقوله<sup>(٢)</sup> :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا / كِدْتُ آيِباً وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ  
وكذا قولُ الآخرِ<sup>(٣)</sup> :

- (١) انظر توجيه اللمع ص : ١١٨ .
- (٢) هو تأبط شراً والبيت في ديوانه ص : ٩١ . وسيأتي الحديث عنه في أبيات النتيجة ص : ٤٨٥  
وسأرجع تخريجه إلى هناك فانظره . وفي (ت) : ولم أك آيباً قال ابن جني في التنبية ٥١/١ : صحة  
الرواية : وما كدت آيباً . وقد بين ذلك العلامة البغدادي في الخزانة ٣٧٤/٨ .
- (٣) مجهول النسبة . قال ابن هشام في تخلص الشواهد : ٣٠٩ : طَعَنَ فِي هذا البيت عبدُ الواحد  
الطراح ، وقال : هو بيتٌ مجهولٌ ، ولم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به . ورد عليه  
البغدادي رحمه الله في الخزانة ٣١٧/٩ . وانظر المسائل العصديات : ٦٥ ، والخصائص ٩٨/١ ،  
واللباب للعكبري ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ١٤/٧ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح الكافية  
١٠٧٠/٢/٢ ، والجني الداني ص : ٤٦٣ ، وشرح الألفية للمراي ٢١٢/١ ، والمغني : ١٦٤ ،  
وشرح أبياته ٣٤١/٣ ، والدرر اللوامع ١٤٩/٢ . وكذا في النسخ (أصبحت) مع أن الرواية  
(أكثر) ، وسيدكرها المصنف حين يعيد البيت في الصفحة : ٤٨٦ .

أَصْبَحَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنَّ إِلَيَّ عَسَيْتُ صَائِمًا  
 وَفِي مَثَلٍ<sup>(١)</sup>: « عَسَى الْعَوَّيرُ أَبُوسَا » .  
 وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ : عَسَى ، وَهُوَ فِعْلٌ لِاتِّصَالِ الضَّمَائِرِ بِهِ نَحْوُ : عَسَيْتُ بِكَسْرِ  
 السَّيْنِ وَفَتْحِهَا ، وَلِحَاقِ التَّاءِ السَّاكِنَةِ ، وَلَكِنْ لَا يَتَصَرَّفُ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى  
 الْإِنْشَاءِ ، فَأَشْبَهَ الحُرُوفَ الَّتِي هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِذَلِكَ .

وَقِيلَ : مَعْنَاهَا الطَّمَعُ وَالْإِشْفَاقُ<sup>(٢)</sup> . وَشَابَهَتْ لَعْلٌ فَجَمَدَتْ .  
 وَتَكُونُ نَاقِصَةً وَتَامَةً ، فَالْثَّاقِصَةُ تَرْفَعُ وَتَنْصِيبُ ، لَكِنْ خَيْرَهَا يَكُونُ  
 « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ نَحْوُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، وَوَجِبَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا لِمَعْنَاهَا فِي  
 الطَّمَعِ ؛ إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَعَبَّرُوا عَنْهُ بِمَا يَطَابِقُهُ .  
 فَإِنْ قِيلَ : « زَيْدٌ » مَفْهُومُهُ شَخْصٌ ، وَ« أَنْ يَقُومَ » حَدَثٌ ، فَكَيْفَ  
 أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ ؟

أَجَبْتُ : بِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ نَصَّ فِي « الْقَصْرِيَّاتِ »<sup>(٣)</sup> عَلَى حَذْفِ المِضَافِ

(١) فصل المقال : ٤٢٤ ، والمستقصى ١٦١/٢ . وانظر الكتاب ٥١/١ ، ١٥٨/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ،

٧٢ ، والإغفال ٤١٣/٢ ، والمسائل العضديات : ٦٥ ، والضرائر : ٢٦٦ .

(٢) جاء في شرح الفصول للمصنف لوحة (٢٩) : « قَالَ ابْنُ بَرِّي : وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَرِيدَ ذَلِكَ فِي  
 مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ الطَّمَعَ فِي الشَّيْءِ يَرْجُو تَيْلُهُ مُشْفِقًا أَلَّا يَنَالَهُ » .

(٣) جاء في « شرح الفصول » للمصنف (البصريات) بدل (القصريات) ، ولعله تحريف حيث لم أجده  
 فِي الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ . وَانظُرْ كَلَامًا لَهُ عَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي الْمَسَائِلِ الْعَضْدِيَّاتِ : ٦٥ .

منه كأنه : عَسَى زَيْدٌ ذَا الْقِيَامِ . وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ فَاعِلاً وَمَفْعُولاً ، وَقَدَّرَهُ : يُقَارِبُ زَيْدٌ الْقِيَامَ .

وَحَكَى لِي شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَنِ الشَّيْخِ التَّقِيِّ<sup>(١)</sup> أَنَّهَا زَائِدَةٌ . وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي « شَرْحِ الْفُصُولِ »<sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ تُحَدِّفُ « أَنْ » فِي الضَّرُورَةِ تَشْبِيهاً بِكَادَ .  
وَالثَّامَةُ تَرْفَعُ فَقَطْ نَحْوُ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ . قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ<sup>(٣)</sup> : لَكِنْ لَا يُقَالُ : عَسَى يَقُومُ زَيْدٌ .

وَاسْتَعْنِيَ عَنِ الْمَنْصُوبِ لِاشْتِمَالِ الْكَلَامِ عَلَى مَنْسُوبٍ وَمَنْسُوبٍ إِلَيْهِ ، وَمَنْ قَدَّرَ مَحْدُوفاً فِي : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمًا فَلَعَلَّهُ يُقَدَّرُ هُنَا أَيْضاً ، لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا كَوْنُهَا نَاقِصَةً أَبَدًا ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ اللَّفْظَ .

وهنا تنبيه :

وهو قولهم : عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، فسيويوه<sup>(٤)</sup> يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِلِعْلٍ ، فَتَنْصِبُ وَتَرْفَعُ .

(١) هو تقي الدين الحلبي ذكره المصنف في المحصول قال في تقديم خير مادام على اسمها : وحكى لي من أتق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي أن ابن الحشّاب نقل مثل ذلك . ولم أقف له على ترجمة .  
(٢) لم يعدد المصنف هناك من قال بزيادتها ، ونصه فيه : « وقال بعضهم : أن زائدة فيه . وعندني فيه نظر ؛ لأن الزائد لا يلزم ، وقد نصوا على أن أن في خبرها لازمة ، وأن استعمالها بغير أن يكون في الضرورة ، ألا ترى إلى قولهم : إن الباء بعد ما ليست بزائدة للزومها » . المحصول من اللوحة (١/٨٤) .

(٣) المقتصد ٣٦١/١ .

(٤) الكتاب ٣٧٥/٢ ، وقد خطاه المراد في ذلك ، انظر المقتضب ٧٢/٣ .

فإن قيل : كيف شبه الفعل بالحرف في العمل والمعروف العكس ؟  
 أجبت : جاز ذلك لضعفها بالجُمُود وعدم الدلالة على الحدّث .  
 والأخفش يذهبُ إلى أنّها على حالها لكن أنيبَ الضميرُ المنصوبُ عن  
 المرفوع ، والمبرّد<sup>(١)</sup> يذهبُ إلى أنّ اسمها مُضمّرٌ ، والكافُ خيرها . وهو  
 ضعيفٌ .

والثاني : كاد . ولها اسمٌ وخبرٌ ، غير أنّ خبرها فعلٌ غيرٌ مقترنٌ بأنّ ؛  
 وذلك لأنّ معناها الإشرافُ على الفعل ، وأن تُفيدُ بعدهُ ، ولذلك شدّت  
 معها كقوله<sup>(٢)</sup> :

قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا  
 وفي الحديثِ التَّبَوِي<sup>(٣)</sup> : « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا » .

- 
- (١) المقتضب ٧٢/٣ .  
 (٢) منسوب لرؤية ، وهو في النسوب إليه ص : ١٧٢ . والشاهد في الكتاب ٣٦٠/٣ ، والمقتضب ٧٥/٣ ،  
 والإيضاح : ١٢١ ، والمقتصد ٣٦٠/١ ، وأدب الكاتب : ٤١٩ ، وشرحه الاقتضاب ٢٦١/٣ ،  
 والإنصاف : ٤٥٣ ، والضرائر : ٦١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والخزانة ٣٤٧/٩ .  
 قال المرادي : وظاهر كلام المصنف (أي ابن مالك) جواز اقتران المضارع بعد كاد بأنّ .  
 (٣) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٥٣/٣ ومواطن أخرى . وجاء في تحفة الأَخُوذِي ١٧/٧ تعليقاً عليه  
 قوله : وأما حديث : « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا » ، فهو ضعيفٌ جداً وعلى تقدير صحته فهو  
 محمولٌ على الْفَقْرِ الْقَلْبِيِّ الْمُوَدِّي إِلَى الْحَزَعِ .  
 وقال في ٤٥/١٠ : رواه أبو نعيم في الْجَلِيَّةِ عَنْ أَنَسٍ كَمَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، قَالَ الْمُنَاوِي فِي  
 شَرْحِهِ : إِسْنَادُهُ وَاوٍ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْمَجْمَعِ فِي تَذَكْرَةِ الْمَوْضِعَاتِ : ضَعِيفٌ .

فإن دَخَلَ حرفُ النَّفي عليها فقييل : إنها كالأفعال ، وهو الحقُّ .

وقيل : تكون في الماضي للإثبات ، وفي المستقبل كالأفعال .

وقيل : تكون للإثبات في الحالين .

والثالثُ : جَعَلَ ، وَأَخَذَ ، وَأَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ ، [ب/١٣]

كقولك : جَعَلَ زَيْدٌ / يَتَحَدَّثُ ، وخبرها الفعلُ بغير أن ؛ لأنَّ معناها الأخذُ

في الفعل ، وينفرد « أَوْشَكَ » بجواز استعمال « أن » معها كعَسَى ، كقولك :

أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، وهذا بينٌ .

\* \* \*

## [المشتقات]

والاسمُ العاملُ بحقِّ الشَّبهِ اسمُ الفاعلِ، وهو وصفٌ لِمَنْ أَوْقَعَ الفِعْلَ .  
 فقولنا : « وصفٌ » يَدْخُلُ فيه المحدودُ وغيرُهُ من اسمِ المفعولِ والصفة .  
 وقولنا : « لمن أَوْقَعَ الفِعْلَ » يَفْصِلُهُ عنهما .  
 وصيغته من الثلاثي المجرَّدِ على فاعِلِ ، وبه سُمِّيَ لكثرة ذلك وخِفَّتِهِ ،  
 وهي مما عداه على صيغة المضارع بميمٍ مضمومةٍ وكَسْرٍ ما قبل الآخرِ نحو :  
 مُدْخِرِجٌ ومُكْرِمٌ ومُضَارِبٌ .  
 وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ بِشَرْطَيْنِ :  
 أحدهما : أن يكونَ مستقبلاً أو حالاً ؛ وذلك لأنه حينئذٍ يكونُ  
 مشابهاً للفعل لفظاً ، وموافقاً له معنى . وإذا كان ماضياً تنتمي المشابهةُ  
 اللفظيةُ ، فيضعفُ الشَّبهُ .  
 والآخَرُ : اعتمادُهُ على صاحبه أو على حَرَفِي الاستفهامِ والنفيِ .  
 أمَّا الأوَّلُ فلتَوَقُّفِهِ على محكومٍ عليه به ، وحينئذٍ إمَّا أن يكونَ خبراً  
 لمبتدئٍ ، كقولك : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، أو صفةً لموصوفٍ كقولك : مَرَرْتُ  
 بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا ، أو حالاً كقولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبًا عَمْرًا .  
 وأمَّا الثَّانِي : فلأنهم لم يستعملوا الصِّفَةَ قائمةً مقامَ الفعلِ إلا كذلك  
 نحو : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ ، ولذلك يستقلُّ مع مرفوعه كلاماً .

وأجازَ الأَخْفَشُ<sup>(١)</sup> إعمالَهُ مجرّداً عن ذلك ، وهو ضعيفٌ قياساً لما ذكرناه ، وسماعاً لِعَدَمِهِ من فصيح .

وخالفَ الكِسَائِي<sup>(٢)</sup> فأجازَ إعماله ماضياً ، وتمسكَ بقولهم : هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ ؛ وذلك لأنَّ «درهماً» منصوبٌ به .  
وأجاب البصريُّونَ بوجهين :

الأوّلُ : أنه منصوبٌ بفعلٍ مُضَمَّرٍ تقديرُهُ : أعطاه درهماً<sup>(٣)</sup> ، وإذا احتمَلَ ذلك بَطَلَ التَّمَسُّكُ به . وزَيَّفَهُ الشُّلُوبِيْنِي<sup>(٤)</sup> المغربيُّ بقولهم : هذا ظَانٌ زَيْدٍ قائماً أَمْسٍ ، ولو كان التَّقْدِيرُ : ظَنَّهُ قائماً ، لَوَقَعَ الاقتصارُ على أَحَدِ مَفْعُولِي ظَنَنْتُ . وهو ممتنعٌ .

والثَّانِي : أَنَّ الفِعْلَ المَاضِيَّ له شَبَهٌ ما بالاسم ، ولذلك حُرِّكَ آخِرُهُ ،

(١) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك . انظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١ ، والتسهيل : ٤٥ ، ١٣٦ ، وشرحه ٧٤/٣ ، وشرح الكافية ٧٢٦/١/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٦٧/١ .

(٢) انظر رأي الكسائي ومن تبعه في اتلاف النصرة : ٩٧ - ٩٨ ، وشرح المفصل ٧٧/٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١ ، وشرح الجمل ٥٥٠/١ ، وشرح الكافية ٧٢٦/١/٢ ، والمساعد ١٩٧/٢ ، والمغني : ١٨٠ ، والمهمع ٨١/٥ . قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٥/٣ : « ومذهبهُ - أي الكِسَائِي - في ذلك ضعيفٌ ؛ لأنَّ اسْمَ الفاعل الذي يُرادُ به المضيُّ ، لا يُشْبِهُ الفِعْلَ المَاضِيَّ إلا من قبل المعنى ، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى ، أعني الذي يرادُ به معنى المضارع » ، كما عرض ابن أبي الربيع لهذا الرأي وناقشه . انظر البسيط ١٠١١/٢ - ١٠١٥ .

(٣) وهذا مذهب الفارسي وجماعة . انظر الإيضاح ص : ١٧٣ ، وشرح الكافية ٧٢٧/١/٢ .

(٤) شرح الجزولية ٨٧٩/٢ . وقد رد الرضي اعتراض الشلوبين قائلاً : وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً ، كما يجيء في أفعال القلوب . شرح الكافية ٧٢٧/١/٢ .

فَجُعِلَ لِمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مَرْيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ كَذَلِكَ ،  
فَأَعْمِلَ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْوَرَّاقِ <sup>(١)</sup> ذَكَرَهُ فِي « عِلَلِهِ » .

وَلِي فِيهِ نَظْرٌ وَهُوَ : إِنَّ قِيلَ : فَلِمَ عَمِلَ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ ؟

أَجِبْتُ : بِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ لَامْتَنَعَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الثَّانِي لِلْفَصْلِ  
بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ حَيْثُذِي يَسَاوِي مَا هُوَ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلْ فِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ؟

أَجِبْتُ : لَمْ أَجِدْ لَهُمْ نَصًّا ، وَإِذَا كَانَ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ حَصُولَ الْمَرْيَةِ  
- وَقَدْ حَصَلَتْ بِالْمَنْصُوبِ - اِكْتَفَى بِهِ . نَعَمْ لَمْ تَرَ اسْمًا يَنْصَبُ وَلَا يَرْفَعُ ،

بَلْ عَكْسُ ذَلِكَ مَوْجُودٌ ، فَإِنْ قُدِّرَ فِيهِ ضَمِيرٌ لِذَلِكَ أَمَكَّنَ ، لَكِنْ عَلَى هَذَا  
التَّقْدِيرِ لَا يَصِحُّ الْإِطْلَاقُ فِي عَدَمِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَاضِي فَاعْلَمُهُ .  
وَتَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ مُطْلَقًا كَمَفْرَدِهِ فِي ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ : الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ عَمْرًا ،  
وَالزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ عَمْرًا ، وَضَوَارِبُ عَمْرًا . قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٢)</sup> :

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

وَيَجُوزُ حَذْفُ التُّونِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٣)</sup> :

(١) علل النحو ص : ٣٠٢ .

(٢) العجاج والبيت في ديوانه : ٢٩٥ . والشاهد في الكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، وتحصيل عين الذهب  
ص : ٥٨ ، وسر الصناعة ٧٢١/٢ ، والخصائص ٤٧٣/٢ ، والمفصل : ٢٢٣ . أراد الحمام فغيرها  
إلى الحمي ، رحمه على غير قياس ، ثم قلب ألفه ياء .

(٣) نُسِبَ هَذَا الْبَيْتَ إِلَى عَدَدٍ مِنَ الشُّعْرَاءِ ، وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ : ٢٣٨ ، وَانظُرْ كَلَامَ

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُّ  
 وذلك لأنه لما نَصَبَ باسم الفاعل طالت الصَّلَةُ ، فَخُفِّتْ بِحَذْفِ  
 التَّوْنِ تَشْبِيهًا بِحَذْفِ تَوْنِ « الَّذِينَ » فِي قَوْلِهِ (١):  
 وَإِنَّ الدِّيَّ حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ  
 فَأَمَّا إِذَا خُفِّضَ الْمَعْمُولُ فَحَذْفُ التَّوْنِ لِلِإِضَافَةِ .  
 وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ حَذْفَ التَّوْنِ يَكُونُ لِلِإِضَافَةِ وَالتَّخْفِيفِ فِي الْمَوْصُولِ ، كَمَا  
 ذَكَرْنَا ، وَيَكُونُ لِتَقْدِيرِهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢):

- محققه عن نسبه في ص : ١١٤-١١٥ ، وقد نص العلامة البغدادي رحمه الله في الخزانة ٢٧٥/٤ ، على  
 أنه لعمر بن امرئ القيس الخزرجي الجاهلي ، جدُّ عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، يخاطب مالك بن  
 عجلان ، وراجع كلام البغدادي في نسبة البيت ص : ٢٨٢-٢٨٣ من هذا الجزء .  
 والشاهد في الكتاب ١/١٨٦ ، ٢٠٢ ، وشرح آياته ١/٢٠٥ ، وإصلاح المنطق : ٩٤ ، وتهذيبه  
 ١٧٤ ، وأدب الكاتب ٣٢٤ ، والمقتضب ٤/١٤٥ ، والإيضاح : ١٧٥ ، وإيضاح شواهد  
 ١/١٦٧ ، وفرحة الأديب ١٦٦ وغيرها . والقصيدة كاملة في الاختيارين : ٤٩٥ ، وجمهرة  
 أشعار العرب ٢/٦٧٣ .

(١) هو الأشهب بن رميلة (منسوب إلى أمه) . انظر الكتاب ١/١٨٦ ، والمقتضب ٤/١٤٦ ، وسر  
 الصناعة ٢/٥٣٧ ، والمنصف ١/٦٧ ، والمختص ١/١٨٥ ، وشرح المفصل ٣/١٥٤ ، وشرح  
 الألفية للمرادي ١/١٤٧ ، والخزانة ٦/٢٥ ، ٨/٢١٠ ، وشرح أبيات المغني ٤/١٨٠ .  
 وفلج : موضع في بلاد بني مازن على الطريق من البصرة إلى مكة ، وقيل : واد بين البصرة وحمي  
 ضرية ، وهو بطن واد يفرق بين الحزن والصمان ، يسلك منه طريق البصرة إلى مكة . انظر :  
 معجم ما استعجم : ١٠٢٧ ، ومعجم البلدان (فلج) .  
 (٢) هو الفرزدق والبيت في ديوانه : ٢١٥ (الصاوي) ، والشاهد في الكتاب ١/١٨٠ ، وشرحه ٢/٤٠٢

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرِقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

ف « ذِرَاعِي » مضافٌ تقديرًا، والمضافُ إليه محذوفٌ ، والوجهُ مضافةٌ إلى الأسد . وهذا قولُ المبرد<sup>(١)</sup> خلافًا لسيبويه<sup>(٢)</sup> .

ويكون للمعاقبة عند الأخص في قولك : الضَّارِبَاكَ وَالضَّارِبُوكَ ، أي أَنَّ الضَّمِيرَ يُعَاقِبُ التَّنَوُّنَ فَلَا يَجْتَمَعَانِ ، وَالضَّمِيرُ مَنْصُوبٌ لَا بِمَجْرُورٍ لِعَدَمِ نَتِيجَةِ الْإِضَافَةِ ، وَهِيَ إِمَّا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْفِيفِ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ حَذْفَهَا تَخْفِيفًا فِي غَيْرِ الْمَوْصُولِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

يَا حَبْدًا عَيْنًا سُلَيْمَى وَالْفَمَا

قالوا : والأصلُ : الفَمَانُ ، وهو تثنيةٌ للفَمِ والأنفِ حيث تجاورًا ، فَعَلَّبَ الفَمَ عَلَى الأنفِ .  
فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا عُكِّسَتْ الْحَالُ ؟

- ومعاني الفراء ٣٢٢/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٣ ، وشرح الجمل ٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٣ ، وشرح الألفية للمراي ٤٤٦/١ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ .

وفي أغلب المصادر (أسر به) بدل (أرقت له) . والذراعان والوجهة من منازل القمر .

(١) المقتضب ٢٢٩/٤ .

(٢) ورأي سيبويه أن (ذراعي) مضاف إلى (الأسد) ، و(وجهة) مقحم بينهما ، وهو مضاف إلى محذوف منوي لفظه . انظر شرح الألفية للمراي ٤٤٦/١ .

(٣) البيت دون نسبة في الخصائص ١٧٠/١ ، وسر الصناعة ٤٨٤/٢ ، والممع ١٢٩/١ ، وشرح شواهد شروح الشافية : ١٥٨ . وبعده كما في اللسان :

وَالجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتَدْنِي قَدْ نَمَّا

أَجِبْتُ : بِأَنَّ الْفَمَ ثُنَائِي<sup>(١)</sup> لَفْظًا فَعَلَبَ عَلَى الْأَنْفِ لِحْفَتِهِ . وَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ « وَالْفَمَا » مَفْعُولًا مَعَهُ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ : وَأَجِبْتُ الْفَمَا ، أَوْ يَكُونَ مَقْصُورًا ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْعَطْفِ عَلَى « عَيْنَا سُلَيْمَى » .

### [صَيْغُ الْمَبَالِغَةِ]

وَيُلْحَقُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مَا وُضِعَ لِلْمَبَالِغَةِ ، وَهُوَ : ضَرَّابٌ وَمِضْرَابٌ وَضُرُوبٌ ، وَحَذِرٌ ، وَعَلِيمٌ . قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وَكَذَا قَوْلُ الْآخِرِ<sup>(٤)</sup> :

(١) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي النِّهَايَةِ : ٤٤٠ : يَرِيدُ الْفَمَانَ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَ كُلَّ شَيْءٍ قَمًا .

(٢) أَجَازَهُ الْفَرَّاءُ كَمَا نَقَلَ ابْنُ جَنِّي . سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٤٨٤/١ . .

(٣) قَائِلُهُ أَبَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ اللَّاحِقِيُّ (مَنْ شَعَرَاءُ هَارُونَ الرَّشِيدِ) ، وَقِيلَ : هُوَ لِابْنِ الْمُقَفَّعِ ، كَمَا فِي شَرْحِ السِّيْرَاءِ ٢١٥/٣ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١١٣/١ ، وَانظُرْ شَرْحَهُ ٢١٥/٣ ، وَشَرْحَ آيَاتِهِ ٤٠٩/١ ، وَشَرْحَ عَيْوَنِهِ : ٧٩ ، وَالْمُقْتَضَبُ ١١٥/٢ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٤٦/٢ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٧١/٦ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ ٥٨٢/١ ، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ ٨١/٣ ، وَالْبَسِيطُ ١٠٥٨/٢ ، وَالخَزَانَةُ ١٦٩/٨ .

(٤) هُوَ أَبُو طَالِبِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ يَرِثِي أَبَا الْمُغَفَّرَةِ بْنِ أُمَيَّةَ وَكَانَ صَدِيقَهُ .

وَهُوَ فِي دِيْوَانِ أَبِي طَالِبِ ص : ٧٩ ، وَالشَّاهِدُ فِي الْكِتَابِ ١١١/١ ، وَشَرْحُهُ ٢١٣/٣ ، وَشَرْحَ آيَاتِهِ ٧٠/١ ، وَالْمُقْتَضَبُ ١١٣/٢ ، وَالْأَصُولُ ١٢٤/١ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ ٥٦٠/١ ، وَالْبَسِيطُ ١٠٥٦/٢ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٧٠/٦ ، وَالخَزَانَةُ ٢٤٢/٤ ، ١٤٦/٨ .

ضُرُوبٌ يَنْصِلُ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا

إِذَا غَدِمُوا زَادًا فَبِإِنَّكَ عَاقِرُ

وَحُكِّيَ : « أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ »<sup>(١)</sup> . وَإِنَّمَا عَمِلَ مَعَ فَوَاتِ الشَّبِّهِ لَفْظًا لِقِيَامِ الْمِبَالِغَةِ مَقَامَهُ ، وَشَرْطُهُ فِي / الْعَمَلِ كَمَا ذُكِرَ<sup>(٢)</sup> .

[ب/١٤]

\* \* \*

[ اسم المفعول ]

ومن ذلك اسمُ المفعول ، وهو وَصَفَ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ .  
وصيغته من الثلاثي الصَّحِيحِ عَلَى مَفْعُولٍ ، وَبِهِ سُمِّيَ لِكَثْرَتِهِ ، وَمِنْ  
غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ لَكِنْ بَفَتْحٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا  
لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا . وَشَرْطُهُ فِي الْعَمَلِ أَيْضًا كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

= قال البغدادي : « قال ابن ولاد : سألت أبا إسحاق الزجاج : لِمَ صار ضروبٌ ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقرَّ وثبت ، وضاربٌ لا يعملُ إذا كان كذلك ؟ فقال : لأنك تريد أنها حالة ملازمة هو فيها ، ولست تريد أنه فعلٌ مرةً واحدةً وانقضى الفعلُ كما تريد في ضارب ، فإذا قلت : هذا ضاربٌ رؤوسَ الرجال ، فإنما هي حالٌ كان فيها ، فنحن نحكيها » . ولم أفق عليه في الانتصار .

(١) انظر الكتاب ١/١١١ ، وشرحه للسرياني ٣/٢١٣ .

(٢) أي كما ذكر في اسم الفاعل .

(٣) أي كشرط اسم الفاعل .

## [الصفة المشبهة]

ومن ذلك الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ ، وهي : تابعٌ لا يَتَقَدَّمُ عليه منصوبُهُ .  
 فقولنا : « تابعٌ » يَدْخُلُ فيه المَحْدُودُ وغيره من اسمِ الفاعلِ والمفعولِ .  
 وقولنا : « لا يَتَقَدَّمُ عليه منصوبُهُ » يفصله عنهما ؛ ألا تَرَكَ لا يَجِيزُ :  
 مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهًا حَسَنٍ ، تَرِيدُ حَسَنَ وَجْهًا ، وَتَجِيزُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ  
 زَيْدًا ضَارِبٍ ، وَبِرَجُلٍ دِرْهَمًا مُعْطَى أَخُوهُ .  
 وَوَجْهَهُ شَبَّهَهَا بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَنَّهَا تُدَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ وَتُجْمَعُ ، كَمَا يُفْعَلُ  
 ذَلِكَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَتَقُولُ : حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ وَحَسَنَانٌ وَحَسَنَاتَانُ وَحَسَنُونَ  
 وَحَسَنَاتٌ ، كَمَا تَقُولُ : ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ وَضَارِبَانُ وَضَارِبَاتَانُ وَضَارِبُونَ وَضَارِبَاتٌ .

وبينها وبين اسم الفاعل سِتَّةُ فُرُوقٍ :

الأوَّلُ : أَنَّهَا لَا تُوجَدُ إِلَّا حَالًا ثَابِتَةً كَالْحَسَنِ وَالشَّدِيدِ ، وَاسْمُ  
 الْفَاعِلِ يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا وَحَالًا وَمَاضِيًا .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي السَّبَبِيِّ<sup>(١)</sup> ، وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ : أَنْ يَكُونَ

(١) قَالَ الْمَصْنِفُ فِي الْمَحْصُولِ (لَوْحَةُ ٧٩) : قَوْلُهُ : (وَتَعْمَلُ فِي السَّبَبِيِّ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ) : يَقْصِدُ بِهِ بَيَانَهُ  
 الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَرَادُ بِالسَّبَبِيِّ الْمَضَافُ لَفِعْلًا ، كَقَوْلِكَ : بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ، أَوْ  
 تَقْدِيرًا ، كَقَوْلِكَ : بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ؛ إِذِ الْوَجْهُ لِصَاحِبِ الْحَسَنِ ، وَلَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ،  
 كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا امْرَأَةً ؛ إِذْ كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً مِنْهُ ، فَإِنَّ كَانَتْ لَهُ جَارَ ذَلِكَ ، وَاسْمُ  
 الْفَاعِلِ يَعْمَلُ فِي الْأَجْنَبِيِّ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا أَخَاهُ .

معمولها مضافاً إلى ضمير مَنْ هي له لفظاً أو تقديرًا ، فاللفظيُّ قولك :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ (وَجْهَهُ) ، وَالتَّقْدِيرِيُّ قولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ،  
ولو قلت : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ<sup>(١)</sup> وَجْهَ امْرَأَةٍ ، لم يجوز ، إلا أن تريد امرأة له .

وَالثَّالِثُ : أَنهَا لَا يَتَقَدَّمُ مَنْصُوبُهَا عَلَيْهَا كَمَا سَبَقَ .

وَالرَّابِعُ : أَنهَا لَا تَنْصِبُ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنهَا لَا تُصَاغُ  
مِنَ الْمُتَعَدِّي ، وَلِهَذَا قِيلَ : إِنَّ عَلِيمًا وَسَمِيعًا وَمَا أَشْبَهَهُمَا اسْمَا فَاعِلَيْنِ .

وَالخَامِسُ : أَنهَا إِذَا عُرِّفَتْ بِاللَّامِ وَمَعْمُولُهَا كَذَلِكَ ، فَالْوَجْهَ الْإِضَافَةُ  
كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَالْوَجْهَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ كَذَلِكَ  
التَّنْصِبُ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ الرَّجُلِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّارِبَ أَوْقَعَ  
فِعْلًا بِالرَّجُلِ ، بِخِلَافِ الْحَسَنِ .

وَالسَّادِسُ : أَنَّ مَجْرُورَهَا لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَجْرُورٍ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ  
بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ وَالْقَامَةِ ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ الْقَامَةِ .

وَبِمَجْرُورِ اسْمِ الْفَاعِلِ يُعْطَفُ عَلَى مَجْرُورِهِ<sup>(٢)</sup> بِالتَّنْصِبِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ  
بِالضَّارِبِ الرَّجُلِ وَالْعُلَامَ . وَهَذَا جَلِيٌّ .

\* \* \*

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) في (ت) : مفعوله .

## [إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا]

والحرفُ العاملُ بالمشابهةِ : إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ .

ووجهُ شبهها بالفعل أنها مُرَكَّبَةٌ من ثلاثة أحرف فصاعداً ، كما أَنَّ  
[١٠٥/١] الأفعالَ / كذلك ، وأنها مفتوحةُ الأواخر كالأفعالِ الماضية ، وأنها تَتَّصِلُ  
بها الضمائرُ ، ونونُ الوقايةِ كاتصالِ دُنَيْكَ به ، وأنها تقتضي اسمين كاقضاء  
المتعدِّي لهما .

ولمَّا كان لها معمولان امتنعَ أَنْ ترفعَهُمَا ؛ لأنَّ الفعلَ لا يرفعُ فاعلينِ إلا  
بحرفِ عطفٍ ، وامتنعَ أَنْ تنصبَهُمَا لخلوِّ الكلامِ من مرفوعٍ . وهو خلافُ  
وضعِهِم ، فتعيَّنَ رفعُ أحدهما ونصبُ الآخرِ ، فكان تقديمُ المنصوبِ أولى  
تبييناً على قوتها بخلاف « ما » الحجازية ، ألا تَرَاهَا يُفصَلُ بينها وبين اسمها  
بالظرفِ والمجرورِ بخلاف « ما » ، وأنها عاملةٌ إجماعاً و« ما » فيها خلافٌ .  
هذا تعليلُ الخوارزمي<sup>(١)</sup> في « التَّحْمِيرِ » .

وقيل : لمَّا كان عملُها فرعاً على الفعلِ ، جُعِلَ كعمَلِهِ الفرعيِّ ، وهو  
تقديمُ المنصوبِ على المرفوعِ .

(١) لم أقف عليه بنصه ، وانظر شيئاً من هذا المعنى في التَّحْمِيرِ ٢٨٢/١ ، وراجع ترشيحِ العليلِ له ص :  
١٣٩ - ١٤١ .

وانظر التعليلَ لتقديمِ المنصوبِ على المرفوعِ ومقارنتها بـ(ما) في عِللِ النحوِّ للوراق : ٢٣٥ وما  
بعدها ، وشرحِ الجملِ ٤٢٤/١ .

ومعنى إنَّ وأنَّ التوكيدُ ، تقول : زَيْدٌ قائمٌ ، فإذا أَكَدْتُهُ قلتَ : إنَّ زَيْدًا قائمٌ ، وصار كقولك : زَيْدٌ قائمٌ زَيْدٌ قائمٌ .  
 وكانَ للتشبيه ، كقولك : كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ . وقال الزَّجَّاجِيُّ<sup>(١)</sup> : تكونُ للشُّكِّ كقولك : كَأَنَّ زَيْدًا قائمٌ ، وقال البُسْتِيُّ<sup>(٢)</sup> : تكونُ للتَّحْقِيقِ<sup>(٣)</sup> ، كقول الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

كَأَنَّي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي      مُتِيمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا  
 المعنى : أنه على ذلك في تلك الحال .

- (١) حروف المعاني : ٢٩ ، وقد ذكر لها فيه ثلاثة معان : تكون تشبيهاً وشكاً ومخففة ، وقيد الشك عندما يكون خبرها مشتقاً من الفعل . واتصر في الجمل ص : ٥٠ على التشبيه .
- (٢) في « تعليقه » الذي ينقل عنه المصنف كثيراً في كتبه ، ويغلب في ظني أنه تعليق على الإيضاح ؛ لأن المصنف ذكره غير مرة مقروناً به في شرح الفصول ، بل وذكر أنه لقي أبا علي وسأله عن (قَمَنَ) في مثل قولك : قَمَنَ الهنداتُ ، هل يصرف ؟ فقال : نعم . قلت : ويغلب في ظني أن المعنى بهذه النسبة هو أبو سليمان حمد بن عماد الخطابي البستي صاحب غريب الحديث وشرح البخاري . توفي سنة ٣٨٨هـ ، وهو معاصر لأبي علي وتوفي بعده بنحو عشرة أعوام . ونقل المصنف في ص : ٤٠٢ من هذا الكتاب أن الفارسي أنشد البستي بيتاً ، فإن صح هذا فإنه استدراك مهم لأنني لم أر أحداً ممن ترجم له ذكر أنه لقي الفارسي وأخذ عنه . انظر أخباره في طبقات الشافعية للسبكي ٢٨٢/٣ ، وإنباه الرواة ١٦٠/١ ، والخزانة ١٣٢/٢ .
- (٣) هذا رأي الزجاج كما نص البغدادي في شرح أبيات المغني ١٥٠/٦ ، والخزانة ٤٠٨/٦ ، وبه أخذ السمرائي في شرح الكتاب ١٥/٣ (مخطوط) . وردّه بأن الخبر في مثل هذا البيت محذوف . كما نص عليه ابن جني في المحتسب ١٥٥/٢ . ونسبه أبو حيان في التذييل ١٣/٥ إلى الكوفيين والزجاجي . وانظر شرح الجمل ٤٤٧/١ ، والتسهيل : ٦١ ، وشرحه ٦/٢ ، والمغني : ٦٨٩ . وفي الخصائص ١٧٠/٣ أن أبا علي اعتبر كان كالتائدة واستشهد بالبيت .
- (٤) هو عمر بن أبي ربيعة من مقطوعة في ديوانه : ٣٢٠ . ونسب إليه في الخصائص ١٧٠/٣ ، ونسب إلى يزيد بن الحكم الثقفي في اللسان (عود) ، وشرح أبيات المغني ١٤٩/٦ . وانظر المحتسب ١٥٥/٢ ، واللسان (عود) ، والتذييل ١٤/٥ ، والمغني : ٦٨٩ .

ولكن للاستدراك ، وحقها أن تتوسط بين جملتين إحداهما موجبة والأخرى منفية ، ويتوارد النَّفي والإثباتُ على حكم واحدٍ كقولك : قام زيدٌ لكنَّ عمراً لم يَقمْ ، وما قامَ جَعْفَرٌ لكنَّ عمراً قامَ ، وغيرُ جائرٍ : ما قامَ خالدٌ لكنَّ زيداً تحدَّثَ ؛ لِمَا ذُكِّرْنَا .

وهي مُفْرَدَةٌ عند البصريين تمسكاً بالأصالة ، وعند الكوفيين<sup>(١)</sup> مُرَكَّبَةٌ من لا والكاف وإنَّ ، فحذفت الهمزة وكُسِرَت الكاف . وهذا ادِّعَاءٌ لا يَنْهَضُ به صاحِبُهُ . واستحسنه ابنُ يعيشَ الحلبيُّ<sup>(٢)</sup> ؛ لعَلَمِ النَّظِيرِ ونُدْرَةِ البناءِ .

ومعنى « ليت » التَّمَنِّي ، ومعنى « لعلَّ » التَّرَجُّي .

فإنَّ قُلْتَ : فما الفرقُ بينهما ؟

أجبتُ : التَّرَجُّي لا يكونُ إلاَّ للمُمْكِنِ ، والتَّمَنِّي يكونُ له وللمستحيلِ ، كقولك : ليتَ الشَّبابُ يَعُودُ ، وكقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ لَيْتِي لَوْ أَنِّي لَمَأْخِذٌ فَلَأَنصَلِحَنَّ لَكَ ﴾ .

(١) انظر الباب للعكبري ٢٠٦/١ ، والتبيين له : ٣٥٥ ، وشرح المفصل ٧٩/٨ ، وجواهر الأدب للإربلي : ٥٢٨ ، والجنى الداني : ٦١٧ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٧/١ . قال الإربلي : وربما مال إلى هذا الرأي بعض البصريين .

وفي بعض المصادر نُسب إلى الفراء أنها مركبة من لكن وأَنَّ . انظر الحلل في إصلاح الخلل : ١٦٥ ، والتذييل ١٠/٥ . والذي في معانيه ٤٦٥/١ موافق لما نسبته المصنف إلى الكوفيين . ونسب العكبري في المنبع ٢٨١/١ إلى الكوفيين القول بأنها مركبة من لا وكانَّ ، وبه قال السهيلي كما في التذييل ١١/٥ .

(٢) شرح المفصل ٧٩/٨ .

(٣) سورة الفرقان ، من الآية (٢٨) . وفي النسخ الثلاث يا ليتني ، وليست الآية كذلك ، بل تكملتها : ﴿ يَا وَيْلَتَى لَيْتِي لَمْ أَلْمِذْ فَلَنَا خَلِيلًا ﴾

ولا يجوزُ تقديمُ أخبارها على أسمائها لِمَا دُكِرَ . نَعَمَ إِنْ كَانَ ظَرْفًا  
أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا جاز ذلك ، كقولك : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنَّ عِنْدَكَ  
عَمْرًا ؛ لِأَنَّ العَرَبَ تَتَّسِعُ فِيهِمَا ؛ أَلَا تَرَاهُمَا يُفَصِّلُ بَهُمَا بَيْنَ المِضَافِ  
والمِضَافِ إِلَيْهِ .

واللَّامُ المِفْتُوحَةُ<sup>(١)</sup> مُخْتَصَّةٌ بِإِنَّ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ<sup>(٢)</sup> . وَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَلِيَهَا أَنْ<sup>(٣)</sup>  
أَوْ بالعكس ؛ لِاجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ مَتَّفِقِي المَعْنَى ، وَذَلِكَ مُبَايِنٌ لِوَضْعِ الحُرُوفِ ،  
فَأَخَّرَتِ اللَّامُ إِلَى الجِزءِ الثَّانِي ، وَكَانَتْ أَوْلَى بِذَلِكَ لِعدمِ عَمَلِهَا .

وَهِيَ تَدْخُلُ / عَلَى الخَيْرِ كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ إِنَّكَ اللهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ،  
وقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾ لِمُضَارَعَتِهِ الاسمِ .

وَلَا يَجُوزُ : إِنْ زَيْدًا لِقَامَ ؛ لِعدمِهَا<sup>(٦)</sup> .

وَعَلَى اسْمِهَا إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا ، كقوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ .

(١) وهي لام الابتداء المعروفة باللام المزحلقة . انظر الخصائص ١/٣١٤ ، وشرح الألفية للمراي ١/٢٢٤ .  
(٢) وأجاز الكوفيون دخولها على لكن ، قال الرماني في معاني الحروف : ١٣٤ : وهذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه . انظر الإنصاف : ١٧١ [ المسألة : ٢٦ ] ، وجواهر الأدب للإربلي : ٥٢٨ ،  
ورصف المباني : ٢٧٩ .

(٣) وحكي جوازها عن المبرد . انظر شرح الألفية للمراي ١/٢٢٤ .

(٤) سورة النحل ، من الآية (١٨) .

(٥) سورة النحل ، من الآية (١٢٤) .

(٦) أي لعدم المضارعة . وفي التذييل ٥/١٢٦ - ١٢٧ أن هذه اللام تجوز على اعتبارها واقعة في جواب قسم محذوف تقديره : والله لقام .

(٧) وردت في سورة كثيرة أولها البقرة ، من الآية (٢٤٨) .

وعلى معمول الخبر المقدم كقولك : إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ ، وقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ لَعَنَّاكَ إِتْمَمَ لَيْ سَكَرْتُمْ يَوْمَهُنَّ ﴾ . ولا يجوز : إِنَّ زَيْدًا أَكَلٌ لَطَعَامَكَ .

واعلم أن المكسورة وما بعدها في موضع الجملة ، والمفتوحة وما بعدها في موضع المفرد . ومواضعهما ثلاثة :

الأول : موضع لا يقع فيه إلا المكسورة ، وذلك خمسة أقسام غالباً : منها : الابتداء ، قال الله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنَّا مُبْعَدُونَ ﴾ .

ومنها : دخول اللام كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَمًا فِي الْقُبُورِ ۖ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۖ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ .

ومنها : وقوعها بعد القول المجرد من معنى الظن ، قال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ .

ومنها : جواب اليمين . قال تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ لَعَنَّاكَ إِتْمَمَ لَيْ سَكَرْتُمْ يَوْمَهُنَّ ﴾ .

(١) سورة الحجر ، الآية (٧٢) .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية (١٠١) .

(٣) سورة العاديات ، الآيات (٩ - ١١) .

(٤) سورة مريم ، من الآية (٤) .

(٥) سورة الحجر ، الآية (٧٢) .

ومنها : وقوعها صِلَةً ، قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَمَا يَنْتَهَى مِنَ الْكُفْرِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَسَنُونََا بِالْعَصْبَةِ ﴾ .

والثاني : مُقَابَلُهُ ، وهو ما اخْتَصَّ بالمفرد ، ويكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، كقولك : بلغني أَنَّ زيدا منطلقٌ ، وعَرَفْتُ أَنَّ زيدا مُنْطَلِقٌ ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زيدا مُنْطَلِقٌ .

والثالث : أَنْ يَحْتَمِلَهُمَا ، كقولك : عِنْدِي أَنَّكَ قَبِيحٌ ، وَأَنَّكَ أَدِيبٌ ، فيجوزُ في الثانية الكَسْرُ لعطف جملةٍ على جملةٍ ، والفتحُ لعطف مفردٍ على مفردٍ ، وقُرئ<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بهما .

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ شَيْخَنَا الثَّقَةَ<sup>(٣)</sup> أَخْبَرَنِي عَنِ الْأَنْدَلُسِيِّ<sup>(٤)</sup> صَاحِبِ

(١) سورة الشعراء ، من الآية (٧٦) .

(٢) سورة الأنفال ، من الآية (١٩) . وفتحُ الهمزة قراءة نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وكسرها قراءة ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وأبي عمرو وحمزة والكسائي . انظر السبعة : ٣٠٥ .

(٣) الشيخ سعد المغربي .

(٤) هو علم الدين الأندلسي شارح المفصل أبو محمد القاسم بن أحمد الموفق المرسي الأندلسي . عالم نحوي له شروح على المفصل والجزئية والشَّاطِئِيَّة وغيرها . توفى سنة ٦٦١ هـ . انظر معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، وإنباه الرواة ١٦١/٤ ، والوافي بالوفيات ١٠٢/٢ .

وقد نقل ابن هشام في شرح الشنور : ٢٦٦ ذلك عن عامة الفقهاء فقال : « وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح إنَّ بعد حيث وهو لحنٌ فاحشٌ » . وانظر الجنى الداني : ٤٠٧ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٢١/١ .

أبي علي<sup>(١)</sup> أنه يَفْتَحُ أَنْ بعد حيثُ ، كقولك: جَلَسْتُ حَيْثُ أَنْكَ جَلَسْتُ ، وإن كانت تُضَافُ إلى الجمل ؛ لأنَّ الجملَةَ واقعةٌ موقعَ المفردِ ، ونائبةٌ عنه ، ولذلك فُتِحَتْ بعدَ مُذْ ، كقولك : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ : مُذْ زَمَنِ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي . والمختارُ عندَ الأكثرين الكَسْرُ بعدها أعني حيثُ ، اعتباراً للجملَة ، وهذا القائلُ اعترى اللَّفْظَ ، وذلك اعترى المعنى ، وكلاهما جيِّدٌ ، فلم يبقَ إلاَّ اتِّبَاعَ اعتبارِ الواضِعِ فاعْرِفُهُ .

وهي مشتركةٌ في جوازِ العَطْفِ بالنَّصْبِ على الاسمِ قَبْلَ الخبرِ وبعدهُ ، وبالرَّفْعِ إذا عَطَفْتَ على الضَّميرِ في الخبرِ بعدَ تأكيدِهِ ، أو على أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ .

وتنفردُ إنَّ بجوازِ العَطْفِ بالرَّفْعِ على موضعِ اسمِها بعدَ الخبرِ عندَ البصريِّين ، ومُطْلَقاً عندَ الكوفيِّين<sup>(٢)</sup> ، والفراءُ إنَّ ظَهَرَ فِيهِ الإِعْرَابُ فَكَالأولِ ، وإلاَّ فَكَالثَّانِي / ، وَالتَّمثِيلُ ظَاهِرٌ .

\* \* \*

(١) الشلويني . أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلويني أو الشلويني ، من أئمة أهل الأندلس في النحو ، له كتاب التوطئة وشرح الجزولية ، وتعليق على الكتاب ، وغيرها . توفي سنة ٦٤٥ هـ . انظر إنباه الرواة ٣٣٢/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣ ، والذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢ .

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف : ١٥٨ [المسألة ٢٤] .

## [ لا المشبهة بإن ]

وَتُسَبَّهُ « لا » بِإِنَّ فَعَمَلُهَا كَقَوْلِكَ : لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يُتَلَقَّى بِهِ الْقَسَمُ ، وَيَقَعُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَيُنَاقِضُ الْآخَرَ . وَقَدْ لَمَحَ وَاضِعُ اللُّغَةِ ذَلِكَ .

وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهَا ، فَالْأَشْهَرُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ<sup>(١)</sup> . وَفِيهِ وَجُوهٌ :

قِيلَ : وَقَعَ ذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى « مِنْ » الدَّالَّةَ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِسَائِلٍ قَالَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ؟ فَمِيقَاسُهُ أَنْ يُقَالَ : لا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، فَحُدِّفَتْ لَذِكْرِهَا فِي السُّؤَالِ ، وَتَضَمَّنَ الْاسْمُ مَعْنَاهَا فُبْنِيٌّ<sup>(٢)</sup> .

وَيُشْكَلُ ذَلِكَ بِالْمُمَيِّزِ الَّذِي يُقَدَّرُ مَعَهُ مِنْ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ ؟

وَالْجَوَابُ : أَمَّا مَنْ قَالَ : إِنَّ الْبِنَاءَ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ فَالسُّؤَالُ سَاقِطٌ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِالْوَجُوبِ ، فَهُوَ كَمَا قِيلَ فِي الْإِعْتِدَارِ عَنِ بِنَاءِ الْمُثَنَّى وَالظَّرْفِ ، وَسَيَأْتِي إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) هذا رأي أكثر البصريين . انظر الكتاب ٢/٢٧٤ ، والمقتضب ٤/٣٥٨ - ٣٦٠ ، والمسائل المنثورة ص : ٨٨ ، والإنصاف : ٣١٠ ، وأسرار العربية : ٢٤٦ ، والتبيين : ٣٦٢ ، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٥ ، والتذيل ٥/٢٢٦ .

(٢) وهو قول الخليل كما في الكتاب ٤/٢٧٥ ، وانظر المقتضب ٤/٣٥٧ ، وعلل النحو : ٤٠٦ ، والتذيل ٥/٢٢٦ .

وقيل : رُكِّبَتْ « لا » مع اسمها ، والتركيبُ مُوجِبٌ للبناء .

وقيل : بل ذلك لشبَّهه بلام الاستغراق<sup>(١)</sup> .

وبُني على حركةٍ لِعُرُوضِ البناء ، وكانت فتحةً لأجل التركيبي .

وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ<sup>(٢)</sup> و السِّيرافي<sup>(٣)</sup> إلى أنه مُعْرَبٌ .

وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه ؛ لأنه قال<sup>(٤)</sup> : « هذا باب التَّنْفِي بـ(لا) ، و(لا) »

(١) انظر التذييل ٢٢٨/٥ .

(٢) وهو رأي الكوفيين . انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ٣١٠ [المسألة : ٥٥] ، والتبيين :

٣٦٢ ، واتلاف النصرة ص : ٥٠ .

وقد نفى الدكتور شعبان صلاح في كتابه (من آراء الزجاج النحوية) ذلك عن الزجاج ، وقال : إنه يقول برأي سيبويه وهو البناء في اسم لا ، والفرق بين قوله وقول سيبويه هو في المصطلح لا في مدلول المصطلح . انظر ص : ٧٨ - ٨٣ من الكتاب .

قلتُ : وأول مَنْ نسب ذلك إلى الزجاج هو الرضي في شرح الكافية ٨١٥/٢ (القسم الأول) ، ولا أدري على ماذا استند في نقله هذا . وانظر المعني ص : ٣١٤ .

(٣) شرح الكتاب ٨٣/٣ (مخطوط) . ونصه : « والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعرابٌ ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كصب (إن) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ » . وإليه أيضاً ذهب من البصريين الجرمي والأخفش والزجاج والرماني والميرد . انظر ارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣ ، والتذييل ٢٢٦/٥ ، والمقاصد الشافية ٤٢٤/٢ .

(٤) الكتاب ٢٧٤/٢ . قلتُ : وهذا المصطلح الذي أطلقه سيبويه قد فسَّره هو بنفسه بنص آخرَ في

الكتاب ٢٨٣/٢ قال فيه : « واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يل (لك) فلإنما يذهب منه التنوين ، كما ذهب من خمسة عشر ، لا كما ذهب من المضاف » ، كما فسره النحاة من بعده كالأخفش والميرد والنحاس من أنه نُصِبَ بغير تنوين لتركيبه معها تركيب خمسة عشر . انظر المقتضب ٣٥٧/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢ .

تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين <sup>(١)</sup> .

وإنما تُرِكَ لثلاثة أوجه :

الأول : أنه لَمَّا لم يُفْصَل بينها وبين اسمها جَرِيًّا مَجْرَى المَرْكَبِ ،  
فَحَذِفَ التَّنْوِينُ لذلك .

والثاني : أن « لا » ضعيفةٌ لأنها فرَعٌ أنَّ التي هي فرَعٌ « كان » التي  
هي فرَعٌ الفعل الحقيقي ، فلم يُنَوَّن اسمها .

والثالث : أنه لو نُونَ لَتُوهِمَ أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، كقولك :  
وَعَدْتَنِي بِدِرْهَمٍ وَدِينَارٍ فَلَا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا ، تريدُ : فَلَا أَعْطَيْتَنِي ،  
فَحَذِفَ التَّنْوِينُ رفعاً لذلك .

وعكسه تنوينُ « غُدُوَّةٍ » في قولك : لَدُنْ غُدُوَّةٍ ؛ لأنهم لَمَّا نَصَبُوا بَلَدُنْ  
تشبيهاً لها بَضَارِبٍ ، فلو لم يُنَوَّنوا لم يُعْلَمَ أهْوَ منصوبٌ أم مجرورٌ ، فاعرفه .  
وإن كان مُضَافاً كقولك : لا غُلامٌ رَجُلٍ عِنْدَنَا ، أو مشابهاً له كقولك :  
لا ضَارِباً زَيْدًا فِي الدَّارِ ، فهو مُعْرَبٌ .

ويُنْتَى وَيُجْمَعُ بالنون كقولك : لا غُلامِينَ لَكَ ، ولا مُسْلِمِينَ فِي البَلَدِ .

فإن قيل : فلمَ أَثَبَّتْ النونَ وَحَدَفْتَ التَّنْوِينَ ؟

(١) اقتبس المصنف هذه الفقرة بكاملها من توجيه اللمع لابن الخباز دونما إشارة . انظر توجيه اللمع

أجبتُ : التَّوْنُ قوِيَّةٌ بتحرُّكها ، والتَّوْنين ضعيفٌ بسكونه ، فلذلك اختلفَ حكمُهُمَا ؛ ألا ترى أَنَّهُ يجوزُ : جَدُولٌ ، وَجُدَيْلٌ ، وَجُدَيْوَلٌ ، ولا يجوزُ في عَجَوزٍ إِلَّا عَجِيزٌ بالقلبِ فقط، والفرقُ ما ذكرنا من قوَّةِ المتحرِّك، وضعفِ السَّاكن . وكذلك قلبوا الواوَ ياءً في ميقات ، ولم يقبلوها في عيَوض .

نَعَمْ فِيهِمَا خِلافٌ : فمَذْهَبُ الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> بناؤُهُمَا لقيامِ المقتضي له ، ومَذْهَبُ المبرِّد أَنَّهُ مُعْرَبٌ<sup>(٢)</sup>؛ إذ ليس في الكلامِ مُرَكَّبٌ شَطْرُهُ / الثَّانِي مثنًى أو مجموعٌ .

وهنا تبييةٌ في رافعِ الخبرِ :

فمَذْهَبُ الأَخْفَشِ<sup>(٣)</sup> - واختاره الزَّخَشَرِيُّ<sup>(٤)</sup> - إلى أَنَّهُ مرفوعٌ بلا ، كما أَنَّهُ مرفوعٌ بِإِنَّ .

فإِنَّ قلتَ : فإذا لا يَظْهَرُ أثرُ الفرعيَّةِ ؟

أجبتُ : قد ظَهَرَ في غير ذلك ، وهو اختصاصُ عملها في التَّكرات ،

(١) الكتاب ٢٨١/٢ - ٢٨٣ ، وانظر توجيه اللمع ص : ١٥٠ .

(٢) انظر المقتضب ٣٦٦/٤ ، وشرح التسهيل ٥٧/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٥٠ ، والمغني ص : ٣١٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤/١ ، قال : « وخبرها رفعٌ ، وهو بمنزلة الفاعل ، وصار المنصوب بمنزلة المفعول به ، ولا بمنزلة الفعل » . وانظر توجيه اللمع ١٥٠ ، والمغني : ٣١٤ ، والمساعد

٣٤١/١ ، والجنى الداني : ٢٩١ ، والمقاصد الشافية ٤١٣/٢ .

(٤) الفصل ص : ٥٥ .

وعدمُ جواز تقديم خبرها على اسمها وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .  
 وَذَهَبَ سَيُويُه<sup>(١)</sup> إِلَى أَنْ « لا » مع اسمها في موضع مبتدأ ، وما بعد ذلك  
 هو الخبر ، وهذا بَيِّنٌ .

\* \* \*

### [ لا المشبَّهَةُ بليس ]

وَتُشَبَّهُ « لا » أَيْضاً بليس ، فَتَرْفَعُ وَتَنْصِبُ ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النِّكَرَاتِ  
 كَقَوْلِكَ : لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ حَمَلًا لِأَقَلِّ الْوَجْهَيْنِ عَلَى أَكْثَرِهِمَا ، وَهَذَا  
 رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ .

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّونَ<sup>(٢)</sup> أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَعَارِفِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتَغٍ سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاحِيًا  
 وَالتَّقْدِيرُ : لَا أَنَا مُبْتَغِيًا ، فَسَكَنَ الْيَاءُ فِي النَّصْبِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ  
 عَطْفُ « مُتْرَاحِيًا » عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي شِعْرِ الْمُتَنَبِّيِّ ، وَهُوَ<sup>(٤)</sup> :

(١) الكتاب ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ .

(٢) ووافقهم ابن جني وابن الشجري وابن مالك . انظر التسهيل : ٥٧ ، وشرحه ٣٧٧/١ ، والجني  
 الداني : ٤٩ ، والتذيل ٢٨٦/٤ ، والمغني : ٣١٦ .

(٣) هو النابغة الجعدي ، شعره : ١٧١ .

وانظر البيت في أمالي ابن الشجري : ٤٣١/١ ، والمغني ٣١٦ ، وشرح أبياته ٣٧٨/٤ ، والتذيل  
 ٢٨٦/٤ .

(٤) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٧٧٧/٤ وفيه : (إذا الجود) ، وشرح الواحدي ص : ٦٢٤ .

إِذَا الْعِرْضُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَدَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا  
وقد استقصيتُ القولَ في هذه المسألة في « المسائل الخِلافية » .

\* \* \*

### [ ما النَّافِيَةُ ]

ومن ذلك ما النَّافِيَةُ :

وهي تعملُ عند الحجازيين لمشابقتها ليس في النَّفْيِ ، ونَفْيِ الحال ،  
ودخول الباء في الخبر ، فتقول : ما زَيْدٌ قَائِمًا .

ويَطْلُ عَمَلُهَا بأربعة أشياء :

الأوَّلُ : انتقاضُ النفي بِلَا كقولك : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، ولا يجوزُ :  
قَائِمًا<sup>(١)</sup> . وحكى ابنُ خَرُوفٍ<sup>(٢)</sup> أنَّ الإعمالَ لغةً قليلةٌ .

والثَّاني : تقديمُ الخبرِ على الاسمِ كقولك : ما قائمٌ زيدٌ ، ولا يجوزُ : ما  
قائمًا زيدٌ ؛ لأنَّ التَّقديمَ تَصَرَّفٌ ، فليس لـ « ما » فيه نصيبٌ<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر علل النحو ص : ٢٥٧ .

(٢) شرح الجمل ٥٨٧/٢ قال حين حديثه عن لغة بني تميم في عدم الإعمال : « لم يعملوها في شيء على حال، وهو قياسٌ ، لضعفها عن العمل » .

وروي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الموجب بِلَا . انظر شرح التسهيل ٣٧٣/١ ، والجنى الداني ص : ٣٢٥ ، والمقاصد الشافية ٢٢١/٢ .

(٣) وحكى الفارسي عن الجرمي أن ناساً قد رووا عن العرب نصب خبر (ما) مقدماً نحو : ما منطلقاً زيد ، قال : وليس ذلك بكثير ... واستدل الفارسي على جواز ذلك بدخول الباء عليه مقدماً . المقاصد الشافية ٢٢٢/٢ .

والثالثُ : تقديمُ المعمولِ ، كقولك : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ ، ولا  
يجوزُ : أَكَلْتُ .

وهنا تنبيهة :

وهو أنَّ هذا المعمولَ لو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدّم ، جازَ  
الإعمال كقولك : مَا فِيكَ زَيْدٌ رَاغِباً ؛ لِمَا سَلَفَ مِنَ الْإِتْسَاعِ فِيهِمَا .  
والرابعُ : زيادةُ إنَّ كقولك : مَا إِنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وذلك لحصول  
الفصل . ونَقَلَ الفارسيُّ عن المبرِّدِ<sup>(١)</sup> جوازَ الإعمال<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

والثالث من تقسيم العامل<sup>(٣)</sup> :

وهو ما يعمل بالخلف والنيابة ، وهو أربعة أقسام : اسمٌ غيرُ ظرف ،  
واسمٌ هو ظرفٌ ، وجملةٌ ، وحرفٌ .  
فالأوَّلُ :

أسماءُ الإشارةِ نحو قولك : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا<sup>(٤)</sup> ، فالعاملُ في « قائم » ذا

(١) كلام المبرد في المقتضب ١٨٩/١ و ٣٦٠/٢ القول بعدم إعمالها . قال : « تكون إن زائدة في

قولك : ما إن زيد منطلقٌ ، فيمتنع ما بها من النصب الذي في قولك : ما زيد منطلقاً » .

(٢) المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٥٠٥ [المسألة : ٩٢] . وانظر الباب للعكري

٥٩/١ ، وشرح المفصل ١٢٨/٨ ، والجنى الداني ص : ٢١٠ .

(٣) كان الأول : هو ما يعمل بحق الأصلة ، والثاني : هو ما يعمل بحق الشبه .

(٤) انظر الكتاب ٧٩/١ ، ١١٣ ، والأصول ١٥٦/١ .

لنيابته عن « أشير » .

ومن ذلك أسماء الأفعال، وهي ما كان بمعنى الأمر والماضي، ولذلك قيل أسماء الأفعال لموافقتهما لها في المعنى ، فالأول نحو : صَهَ بمعنى اسكُتْ ، والثاني نحو : أفٌ بمعنى تَضَجَّرْتُ .

فإن قيلَ : فما فائدة التسمية ، أتكثرُ الألفاظ أم غيرُ ذلك ؟

أجبتُ : بأنَّ ابنَ السَّرَّاجِ قَالَ<sup>(١)</sup> : المقصودُ من ذلك المبالغةُ ، فإذا قلتَ : أفٌ ، فكأنَّكَ قلتَ : كَثُرَ تَضَجَّرِي جَدًّا ، وإذا قلتَ : صَهَ ، فكأنَّكَ قلتَ : اسكُتْ / سَكُوتًا تَامًا ، ولولا هذه المبالغةُ لم يَكُنْ في العدولِ عن الأفعالِ إليها فائدةٌ .

نَعَمْ قال أبو الفَتْحِ في « الخصائص »<sup>(٢)</sup> : الفائدةُ منها الاتِّسَاعُ أيضاً .

فإن قيلَ : ما الدَّلِيلُ على اسميتها ؟

أجبتُ : يدلُّ على ذلك وجوهٌ :

منها : أنَّ فيها ما هو على حرفين كصَهَ ومَهَ ، ، وليس في الأفعال ما

هو على حرفين وليس له أصلٌ في الثلاثة .

ومنها : أنَّ فيها ما يُنَوَّنُ كصَهٍ ومَهٍ وأبهاً وهيَّهَاتٍ .

(١) لم أقف عليه في الأصول مع أنه تحدث عن أسماء الأفعال في ١٤١/١ - ١٤٧ .

(٢) الخصائص ٤٦/٣ .

ومنها : أن فيها ما ليس وزنه وزنُ الأفعال نحو : شَتَان ، وقرَقَار ،  
ونَزَالِ .

ومنها : أن الضَّمائر لا تتَّصلُ بأكثرها .

فإن قيلَ : فإذا كانت أسماءٌ فكيف دلتُ على الزَّمانِ المحصَّلِ ؟

أجبتُ : حصل لها ذلك بالنيابة لا باسميتها المطلقة .

فإن قيلَ : فما الأكثرُ فيها هل الأمرُ أو الخبرُ ؟

أجبتُ : بأنَّ الأمرَ هو الكثير<sup>(١)</sup> ؛ وذلك لأنهم يستغنون فيه عن الفعل

الصريح فيسقطونه بغير عوض ، كقولك لِمَنْ أَشَالَ السَّوْطُ : زَيْدًا ، أو

لِمَنْ وَضَعَ يَدُهُ عَلَى مَا تَرِيدُهُ : يَدَكَ ، تُرِيدُ : اضْرِبْ ، وارْفَعْ . والخبر

ليس كذلك .

فإن قيلَ : فلم يُبيِّنْ ؟

أجبتُ : لوقوعها موقع فعل الأمر أو الماضي ، ومنهم مَنْ يقولُ :

أَفْ نَابَتْ عَنْ أَتَضَجَّرُ ، فَيُقَدَّرُ الْمُسْتَقْبَلُ ، فتكونُ عَلَّةً بِنَائِهِ وَقَوْعُهُ مَوْقِعَ مَا

أَصْلُهُ الْبِنَاءُ ، ولأنَّ ذلكَ خُرُوجٌ لِلِاسْمِ عَنْ أَصْلِهِ وَوَضْعُهُ ، وخُرُوجُ الشَّيْءِ

عَلَّةٌ كَافَّةٌ<sup>(٢)</sup> فِي الْبِنَاءِ .

(١) انظر شرح الكافية ٢٩٧/١/٢ .

(٢) كذا في النسخ . وفي (ح) غير واضحة . ولعل الصحيح : علة كافية .

وهذه الأسماء على قسمين : مُتَعَدٌّ ، ولازم<sup>(١)</sup> .

فالأوَّلُ نحو : رُوِيْدَةٌ زَيْدًا . بمعنى أَمِهْلُ . قال الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup> :

رُوِيْدَةٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدِي أَمِهِمُ      إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

وَيُسْتَعْمَلُ مَعْرَبًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

مصدرٍ ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ أَمِهْلَهُمْ رُوِيْدًا ﴾ .

وحالٍ كقولك : ساروا رُوِيْدًا أي : مُرُوِدِينَ .

وصفةٍ كقولك : ضَعُهُ وَضَعًا رُوِيْدًا .

وهنا تَنْبِيْهٌ :

وهو أنه تصغيرُ إِرْوَادٍ بِحَذْفِ زَائِدِيَّهِ وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالْأَلِفُ<sup>(٤)</sup> ، وَيُسَمَّى

تصغيرَ الترخيم . وهذا يُبْطِلُ زَعَمَ الْفَرَّاءِ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ مَخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ ، وَكَذَلِكَ

حُمَيْقٌ فِي تَصْغِيرِ أَحْمَقٍ ، وَكُمَيْتٌ .

(١) انظر الأصول ١٤١/١ ، وشرح الكافية ٢٩٧/١/٢ .

(٢) هو مالك بن خالد الهذلي ، وقيل : المعطل الهذلي ، والبيت من قصيدة مذكورة في شرح أشعار

الهذليين ٤٤٤/١ . والشاهد في : الكتاب ٢٤٣/١ ، والمقتضب ٣/٢٠٨ ، ٢٧٨ ، والمسائل

الخليبات ٢١٢ ، وإيضاح الشعر ٢٨ ، وشرح المفصل ٤٠/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠١٦/٢ ،

والتذيل والتكميل ١٩/٥ (مخطوط) . و(جدًّا ما تدي أمهم إلينا) كلمة تقال للرجل إذا لم يصل

رحمه . (شرح أشعار الهذليين) .

(٣) سورة الطارق ، من الآية (١٧) .

(٤) انظر شرح السيرافي ٥١-٥٠/٢ (مخطوط) ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٠٠ .

(٥) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٥/٢٣٠٠ ، والمساعد ٢/٦٤٦ .

ولو دَهَبَ إلى أن ذلك فيه أكثرُ منه في غيره لأصاب .

ومنه تَيْدٌ<sup>(١)</sup>، وهو بمعنى أمهل<sup>(٢)</sup>، وبنائؤه لِمَا دُكِرَ . وحُرْكَ لالتقاء  
السَّاكِنين الياءِ والدَّالِ ، وفُتِحَتْ تخفيفاً .

وحكى الكوفيون تَيْدَكَ زَيْدًا<sup>(٣)</sup>، ففتحَمِلُ الكافُ وجَهَيْنِ :  
أحدهما : أن تكونَ مخفوضةً بإضافة تَيْدٍ إليها<sup>(٤)</sup>، وتَيْدٌ على هذا  
مصدرٌ بمنزلة أعجَبَنِي ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا .  
والآخَرُ : أن تكونَ حرفاً للخطاب<sup>(٥)</sup> .

والأقربُ فيها أن تكونَ من التَّوَدَةِ . الفاءُ واوٌ أُبدِلَ منها التَّاءُ ، ولَزِمَ  
على حَدِّ تَيْقُورٍ<sup>(٦)</sup> وتَوَرَّاةٍ<sup>(٧)</sup>، والعين همزة لكن أُبدِلَتْ ياءً لَضَرْبِ من

- 
- (١) نصُّ الرعيبيُّ في شرح ألفية ابن معط : ٤٨٣ على أنه تَيْدٌ بكسر التَّاء ، وسكون الياء .  
(٢) في المفصل : ١٤٥ تيد بمعنى رويد ، ومثله في معاجم اللغة . انظر القاموس (تيد) ، والتخمير  
٢٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ .  
(٣) الحكاية عن البغداديين في المصادر . انظر إيضاح الشعر : ٣٦ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ، وشرح  
الكافية ٣٠٤/١/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٢٩٥/٥ ، والمجم ١٢٢/٥ .  
(٤) انظر شرح الكافية ٢٩٩/١/٢ .  
(٥) وهو قول ابن بابشاذ . انظر شرح الكافية ٢٩٩/١/٢ . وهذا السطر ساقط من (ت) .  
(٦) قال سيويبه في الكتاب ٣٣٢/٤ : « وزعم الخليل أنها من الوقار ، كأنه حيث قال العجاج :  
فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَيْلَى تَيْقُورِي  
وانظر الإغفال ٢٤٣/٢ ، ٢٤٧ ، وسر الصناعة ١٤٦/١ ، والمنصف ٢٢٧/١ .  
(٧) انظر الإغفال ٢٤٣/٢ ، ٢٤٧ ، وكتاب الشعر : ٢٩ . وراجع الارتشاف ٢٢٩٥/٥ .

التخفيف على غير قياس، كما قالوا في قرأت: قرئت، وفي بدأت: بدئت<sup>(١)</sup>.  
ومنه هات الشيء؛ أي: أعطيه، وكأنه من لفظ هيت ومعناه.  
قال الخليل<sup>(٢)</sup>: هو من أتى يؤاتي، والهاء بدل من الهمزة، واستدل  
على ذلك بتصرفه نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

لله ما يُعطي وما يُهاتي

وبقولهم في المصدر: المهاتاة<sup>(٤)</sup>. ويدل على قوة هذا<sup>(٥)</sup> لحاق الضمير  
له. قال تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿قُلْ / هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. وفي  
الحديث<sup>(٧)</sup>: «هَاتُوا رُبْعَ عَشْرِ أَمْوَالِكُمْ».

(١) قال أبوحيان: وفيه تكلف، والأظهر أن يكون غير مشتق؛ لأن الغالب على هذه الأسماء عدم الاشتقاق. الارتشاف ٢٢٩٥/٥.

(٢) العين ٨٠/٤. فهو عنده فعل. وانظر شرح الكافية ٣٠٣/١/٢.  
وجاء في شرح الرعيبي على ألفية ابن معط: ٥٢٢ تعليقا على من قال بأنها اسم فعل: «قال السيد ناصر الدين عبد المطلب بن المرتضى المعروف بابن بابشاه: إن هاتي يهاتي لا دليل فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكون من لفظ هات كما صنعوا فعلا من لفظ لولا فقالوا: سأته حاجته فلولا. قلت: والأمر كما قال من الاحتمال، إلا أن بناء الأفعال من الحروف قليل، لا سيما وقد نقلوا عن العرب إبراز الضمير بمسبب المخاطب، وذلك يقوي الفعلية».

(٣) لم أقف على قائله. والبيت في العين (هتي) ٨٠/٤، والبارع: ١٤٤، وسر الصناعة ٥٥٣/٢، والتصريف الملوكي ص: ٣٠٧، وشرح المفصل ٣٠/٤، واللسان (هتي).

(٤) انظر البارع ص: ١٤٢.  
(٥) أي كونها فعلا لا اسم فعل.

(٦) سورة البقرة، من الآية (١١١)، وسورة النمل، من الآية (٦٤).  
(٧) جاء بلفظ: «هاتوا ربع العشور من كل أربعين درهما ...» في كل من مسند الإمام أحمد ١٣٢/١، ٣٣٤/٢، وسنن أبي داود ٤٩٢/١، ١٠/٢، وسنن ابن ماجه ٥٧٠/١.

وليس بابُ هذه الأسماء لحاقَ الضمائر لها .

والثاني : نحو صه ، وهو بمعنى اسكت ، ومه بمعنى اكف ، وإيه بمعنى زد .

فإن قيل : فكفف وزد يتعديان كقولك : كفَّ اللهُ شرَّه ، وزادَهُ اللهُ . وحكَّم الاسم في ذلك حكمُ الفعلِ المنوَّبِ عنه ، فلمْ دُكرَا في قِسْمِ اللّازِمِ ؟ أجبتُ : فُعلَ ذلك نظراً إلى الاستعمال ؛ ألا ترى أنه لا يُقالُ : مه زيداً ، ولا : إيه الحديث ، وإن كان القياسُ لا يباه ، فاعرفهُ .

ومن ذلك المصدرُ النَّائبُ عن الفعلِ كقولك : ضرباً زيداً ، تُريدُ : اضربْ زيداً ، وفيه ضميرٌ مستكينٌ انتقلَ من الفعلِ إليه ، وهو النَّاصِبُ لِزَيْدٍ . ويعملُ أيضاً إذا كان مُقدِّراً بأنْ والفعلِ كقولك : رجأوك زيداً خيراً لك ، والتقدير : أنْ تَرجُوَ زيداً خيراً .

فإن قيل : فلمْ قُدِّرَ بأنْ دون غيرها ؟

أجبتُ : الحروفُ المصدرياتُ أربعٌ :

أولها : ما ، وليست بقوة في ذلك لوجهين : أحدهما : أنها قد

توصل بالجملة الاسمية ، كقولك : سرّني ما أنت صانعٌ . قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

(١) هو المرّار الأسدي ، والبيت في ديوانه ص: ٤٦١/٢ (ضمن شعراء أمويون)، ويقالُ له المرّار الفقعسي، وقعس من بني أسد، وهو أحد أبائه الأديين، وأسد جدّه الأعلى. الخزانة ٤/٢٨٨.

أَعْلَاقَةَ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

والآخر : أَنَّ الْأَخْفَشَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَصْدَرِيَّةٍ .

وثانيها : أَنَّ الْمَشْدَدَةَ ، وَهَذِهِ تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ ، وَالْعَمَلُ هُنَا لِمَا شَبَّهَ

بِالْفِعْلِ ، فَكَيْفَ تُقَدَّرُهُ بِمَا لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ ؟

وثالثها : كَيِّ ، وَهِيَ لِلتَّلْعِيلِ ، وَلَا مَعْنَى لَهَا فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُكَ زَيْدًا

شَدِيدًا . وَلَمَّا بَطَلَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ ، بَقِيََتْ أَنَّ .

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ ابْنَ الدَّهَّانِ قَالَ : الْمَصْدَرُ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُكَ

زَيْدًا الْآنَ حَسَنٌ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ بِأَنَّ ؛ لِأَنَّهَا لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَقَدْ فَرَضْنَا

لِلْحَالِ ، بَلْ نَقَدَّرُهَا هُنَا بِ« مَا » ؛ لِأَنَّ « مَا » لِلْحَالِ .

قال ابن الخباز الموصلي<sup>(١)</sup> : هَذَا لَا يُجْدِي عَلَيْهِ نَفْعًا ؛ لِأَنَّ « مَا »

لِلْحَالِ إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُ أَنَّ « مَا » لِلْحَالِ إِذَا كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً ؟

= وقد ورد البيت في كثير من المصادر . انظر منها الكتاب ١/١١٦ ، وشرحه للسيرافي ٣/٢٢٢ ، والمقتضب ٢/٥٤ ، والإغفال ١/٤٢٣ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٦١ ، وشرح التسهيل ٣/١٢٦ ، والخزانة ١١/٢٣٢ . والأفنان : جمع فَنَن وهو الغصن ، وأراد بها ذوايب الشعر على سبيل الاستعارة . قال البغدادي : قال السيرافي : الرواية الصحيحة (أُمُّ الْوَلِيدِ) بِالتَّكْبِيرِ ، وَيَكُونُ مَزَاحِفًا بِالْوَقْصِ ؛ وَهُوَ إِسْقَاطُ الْحَرْفِ الثَّانِي مِنْ (مُتَفَاعِلِن) بَعْدَ إِسْكَانِهِ ، قَالَ : وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ بِالتَّصْغِيرِ لِأَنَّهُ أَحْسَنُ فِي الْوِزْنِ ، وَالْوَلِيدُ : الصَّيِّ . وَالثَّغَامُ نَبْتٌ تَبْرُزُ مِنْهُ خَيْوُوطٌ طَوَالَ دِفَاقٍ ، وَالْمُخْلِيسُ الَّذِي اخْتَلَطَ بِيَاضِهِ بِالسَّوَادِ ، فَإِذَا صَارَ أَيْضًا كَلَهُ ، قِيلَ مَحْمَلٌ فَيَكُونُ أَشْبَهَ بِالشَّيْبِ .

(١) ذكره المصنف في المحصول أيضاً ، ويبدو أنه عن شرح ابن الخباز للحزولية .

وأقول : الغرض أن يُقدَّر المصدرُ العاملُ بحرفٍ مصدرِيٍّ لا يُناقضُ حالِيَّتَهُ كمنافضَتِهِ أن ، و« ما » غيرُ منافضةٍ . لكنَّ قولَهُ : إنَّ « ما » المصدرِيَّةُ للحالِ عَجَبٌ .

ويعمل منوناً كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿٥١﴾ يَتِيمًا ﴾ ، وهو الأقوى .

ومضافاً إمّا إلى الفاعل ، وهو الأكثرُ كقولك<sup>(٢)</sup> : أعجبنى دقُّ القصارِ الثوبِ .

وإمّا إلى المفعول كقولك : أعجبنى دقُّ الثوبِ القصارِ<sup>(٣)</sup> .

وإمّا إلى الظرفِ كقولك : أعجبنى ضربُ اليومِ زيدٌ عمراً .

ومعرفةً بالألف واللام وهو الأضعف . قال أبو علي<sup>(٤)</sup> : ولا أعلمُ مصدرًا معرفةً بالألف واللام مُعملاً في التنزيل .

ووجهُ ضَعْفِهِ أنه في عمله مقدرٌ بأنَّ والفعل . وإذا دخلت اللامُ تعدَّرَ تقديرُهُ بها ؛ لامتناع دخول اللام على الحرف ، قاله ابنُ الحاجب<sup>(٥)</sup> . وفيه نظرٌ ؛ وذلك لأنَّ اللامَ لا يقدرُ انفصالها عن المصدر ، بل يجعل مكانه أن

(١) سورة البلد ، من الآيتين (١٤ - ١٥) .

(٢) المثال في المقتضب ١/١٥٤ ، والمفصل : ٢٢٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٢٨ .

(٣) في (ت) : كقولك : دق الثوب القصار .

(٤) الإيضاح ص : ١٨٦ .

(٥) شرح الكافية له ٣/٨٢٨ .

والفعل ؛ لأنها كالجاء مما تُعرَّفُه ، وهو بُي على أنها تُنزع منه ، ثم يُقدَّرُ  
 المصدرُ وحدهُ بأنَّ والفعل ، / وتدخُلُ اللامُ على أنْ ، وذلك ممنوعٌ . [١٨/١]

أعجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرِ ، وجعلتَ الظرفين متعلقين  
 بالمصدرِ لم يحزْ تقديمهما عليه ؛ لأنه في حكم الموصول . وإنَّ جعلتَهُمَا  
 متعلقين بأعجَبَنِي جاز تقديمهما ، وإنَّ جعلتَ الأولَ لأعجَبَنِي ، والثاني  
 للمصدرِ امتنعَ لحصول الفصل بالأجنبي ، بل العكسُ جائزٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه إذا كان في معنى اسم الفاعل جازَ تقديمُ معموله عليه ،  
 كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

كُلُّ مَنِ الْمَنْظَرِ الْأَعْلَى لَهُ شَبَةٌ هَذَا وَهَذَا نِ قَدْ الْجَسْمِ وَالْتَقَبُ  
 فقوله : « له » متعلقٌ بـ « شَبَةٌ » ، والتقديرُ : لَهُ مُشَبَّةٌ ، وكذلك إنَّ  
 كان في معنى اسم المفعول وتعلَّقَ به شيءٌ ، فاعرِفُه .

والاسمُ الذي هو ظرفٌ كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِمًا ، فقائمًا نصبٌ  
 على الحال من الضَّمير الذي في الظرفِ ، والظرفُ هو النَّاصِبُ . هذا

(١) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه ١٢٥/١ من قصيدته المشهورة التي أولها :

ما بالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرَبُ  
 وفي (ص) : والتقب .

اختيارُ أبي عليٍّ وأبي الفتح<sup>(١)</sup>.

ويدلُّ على ذلك أنه لا يتقدَّم الحالُّ على قوله : « عندَكَ » في الأشهر<sup>(٢)</sup>. وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الأخصَّ<sup>(٣)</sup> أجازَ التَّقديمَ في ذلك .

وأيضاً فيجوزُ أن يكونَ العاملُ هو المقدَّرُ ، وامتنعَ التقديمُ للزوم حذفِهِ وكونِهِ غيرَ مذكورٍ لفظاً .

نعم ذهبَ ابنُ برهَانَ<sup>(٤)</sup> إلى إجازة تقديم الحال إذا كان ظرفاً على عامله إذا كان كذلك ، كقولك : زَيْدٌ فِي الدَّارِ خَلْفَكَ ، إِذَا جَعَلْتَ « فِي الدَّارِ » حَبْرَ زَيْدٍ ، وَعَلَّقْتَهُ بِمَحذُوفٍ ، وَجَعَلْتَ « خَلْفَكَ » مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الْخَبْرِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ خَلْفَكَ فِي الدَّارِ ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ الظَّرْفِ ، كَمَا رُوِيَ فِي بَابِ إِنَّ حَيْثُ قِيلَ : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا .

(١) انظر المسائل المنتورة ص : ٣٢ - ٣٣ ، واللمع ص : ١١٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٦/١ ، قال سيويه : « واعلم أنه لا يقال : قالما فيها رجلٌ ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة : راجباً مرَّ زَيْدٌ .. قيل له : فإنه مثله في القياس ... ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل » ، وانظر المتبع ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية ٦٥٢/٢/١ .

(٣) ووافقته الكسائي والفراء كما في الغرة لابن الدهان ١٠٤/٢ (مخطوط) ، وانظر المتبع ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢ . وقد ذهب إلى هذا الرأي من قبل الفراء في معانيه ٣٥٨/١ ، ٤٢٥/٢ .

(٤) شرحه على اللمع ١٣٤/١ .

وقال لي شيخني سعد المغربي رحمه الله : إذا تعلقَ الظَّرْفُ أو الجارُّ  
والمجرورُ بمحذوفٍ عَمِلَ في الحال والظَّرْفَيْنِ والجارُّ والمجرورُ والمفعولُ له  
والتمييز على ضَعْفٍ ، فالحالُ سَبَقَ .

والظَّرْفُ الزَّمَانِيُّ كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ الْيَوْمَ ، والمكانيُّ كقولك :  
زَيْدٌ عِنْدَكَ خَلْفَكَ ، والجارُّ والمجرورُ كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ فِي الدَّارِ ،  
والمفعولُ له كقولِ أَبِي الطَّيِّبِ<sup>(١)</sup> :

فِي الْخَدِّ إِنْ عَزَمَ الْخَلِيطُ رَحِيلاً      مَطَرٌ تَزِيدُ بِهِ الْخُدُودُ مُحَوَّلاً

فـ «مَطَرٌ» مبتدأ ، و «فِي الْخَدِّ» خبرُهُ ، وَإِنْ وَمَعْمُولُهَا مَصَدَرٌ هُوَ مَفْعُولٌ  
له ، والمعنى : فِي الْخَدِّ مَطَرٌ لِعَزْمِ الْخَلِيطِ عَلَى الرَّحِيلِ ، وهذا تمثيلٌ لا شاهدٌ .

والتَّمْيِيزُ كقولك : عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، ذَهَبَ بَعْضُهُمْ فِيمَا نَقَلَ  
ابنُ الدَّهَّانِ<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّ نَاصِبَهُ الظَّرْفُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِجْمَاعًا ،  
فكَذَلِكَ فِي هَذَا ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَشَابَهَةِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

وَالجُمْلَةُ<sup>(٣)</sup> كقولك : هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا ، وَكقولِ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

(١) ديوانه بشرح الواحدي : ٢٢٤ .

(٢) الغرة في شرح اللمع ١٣١/٢ مخطوط .

(٣) هذا القسم الثالث مما يعمل بالنيابة وكان الأول والثاني : اسم غير ظرف واسم هو ظرف .

(٤) البيت لابن دارة كما ذكر في البيت، وهو سالم بن مسافع بن سريح (ينسب إلى أمه دارة . قيل :  
سميت بذلك لجمالها وتشبيها بدارة القمر . وقيل : دارة هو يربوع جده، قال البغدادي : والصحيح  
الأول) شاعر أدرك الجاهلية والإسلام ، وقتل في خلافة عثمان رضي الله عنه . انظر من نسب إلى  
أمه ٩٢/١ ، وأسماء المغتالين ١٥٦/٢ ، والشعر والشعراء : ٤٠١ ، والمؤتلف والمختلف : ١١٦ ،

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ  
 كذا قال ابنُ بَرِّي المصريُّ في «أماليه». وفيه تَسْمُحٌ ؛ وذلك لأنَّ  
 هذا الْقِسْمُ يُسَمَّى الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ ، وَنَاصِبُهَا فِعْلٌ مُقَدَّرٌ<sup>(١)</sup> ، وَهُوَ : أَحَقُّهُ ،  
 وَيَجِبُ حَذْفُهُ لِأَنَّ فِي الْجُمْلَةِ إِشْعَارًا بِهِ .

والحرفُ<sup>(٢)</sup> كقولك : هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ  
 « هَا » لِنِيَابَتِهِ عَنْ أُتْبِهِ ، وَكَذَلِكَ حَرْفُ النَّدَاءِ كَقَوْلِكَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَيَا  
 طَالِعًا جَبَلًا ؛ لِأَنَّهُ نَابَ عَنْ أَنَادِي .

وقيل : الْعَامِلُ الْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ .

وقيل : هُوَ اسْمٌ فِعْلٌ . نَقَلَهُ الْعَبْدِيُّ عَنِ الْفَارَسِيِّ .

\* \* \*

والمعنوي ضربان<sup>(٣)</sup> :

الأوَّلُ : رَافِعُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ<sup>(٤)</sup> ، وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ<sup>(٥)</sup> ، وَمَعْنَاهُ : كَوْنُ الْأِسْمِ

- شرح الحماسة للثيريزي ٢٠٣/١ . وانظر البيت في الكتاب ٧٩/٢ ، والمسائل البغداديات : ٥٤٦ ،  
 والبصريات ٦٦٣/٢ ، ٩٠٤ ، والخصائص ٢٦٨/٢ ، ٣١٧ ، ٣٦٢ ، وأمالِي ابنِ الشَّجَرِيِّ ٢٢/٣ ،  
 واللباب ٢٨٨/١ ، وشرح المِفْصَلِ ٦٤/٢ ، وشرح الكافية ٦٨٧/٢/١ ، والبسيط لابن أبي الربيع  
 ٥٢١/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٧٢/١ ، والخزانة ٢٦٥/٣ .

(١) في (ت) : مضمَر .  
 (٢) هذا القسم الرابع والأخير مما يعمل بالنيابة .  
 (٣) هذا هو القسم الثاني من العوامل التي بدأ الحديث عنها في أول المقدمة الثانية، والأول هو اللفظي .  
 (٤) هذه من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ص : ٤٠ [المسألة : ٥] ، والثيبين ص : ٢٢٤ ،  
 وانتلاف النصره ص : ٣٠ . وانظر العوامل المائة بشرح الشيخ خالد الأزهرى : ٣١٢ .  
 (٥) انظر : الأصول ٥٨/١ ، وعلل النحو : ٢٦٣ ، وأسرار العربية ص : ٧٩ ، والإنصاف ص : ٤٠ .

أولاً مقتضياً ثانياً . كذا قال الجزولي<sup>(١)</sup> .

وقال عبدُ القاهر<sup>(٢)</sup> - نقلاً عن شيخه - : هو مجموعُ تَعْرِيةٍ وإِسنادٍ .  
وقال بعضُ المتأخِّرين<sup>(٣)</sup> : الأوَّلُ أحسنُ لأنَّ وَصْفِيهِ وَجُودِيَّانِ ، بخلاف  
الثَّانِي ، فَإِنَّ أوَّلَ وَصْفِيهِ عَدَمِيٌّ ، والآخِرُ وَجُودِيٌّ .

والثاني : رافعُ المضارع<sup>(٤)</sup> ، وهو وَقُوعُهُ موقعُ الاسم<sup>(٥)</sup> ، كقولك :

- 
- [المسألة : ٥] ، والتبيين ص : ٢٢٤ ، وشرح المفصل ٨٣/١ ، وشرح الجمل ٣٥٥/١ ، والتعليقة  
في شرح المقرب لابن النحاس الحلبي ٢٩٧/١ ، والفخر في شرح جمل الجرجاني للبلعي ١٦٥/١ .  
قلت : ولم يشر المصنف إلى رأي الكوفيين اعتماداً على أنهم يقولون بأن العامل فيه لفظي ، إلا  
أن المنقول عنهم فيه مذهبان ، أولهما لفظي وثانيهما معنوي كما نقل بهاء الدين ابن النحاس  
الخلبي ، ونقل رحمه الله نصاً عزيزاً عن ابن الدهان في شرحه على الإيضاح يحكي عن الفراء عن  
الكسائي هذين المذهبين . وعقب ابن النحاس بأن هذه الحكاية تدل على أن ما قاله ليسا بمذهبيين  
في رفع المبتدأ ، بل هو اختلاف أحوال . انظر التعليقة على المقرب ٢٩٧/١ .
- (١) المقدمة الجزولية : ٩٣ ونصه : « جعل الاسم أول الكلام معنى مستنداً إليه الخیر » .  
قلت : وهذا هو حاصل ما ذهب إليه أبو علي في تعريف الابتداء . انظر المقتصد ٢١٥/١ قال  
الجرجاني : « وكان الشيخ أبو الحسين يحكي عن الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ : إن  
عامل الرفع فيه هو كونه أولاً لثان » ، وكذا قال ابن جني في اللمع : ٧١ .
- (٢) المقتصد ٢١٤/١ ، والجمل له : ٥٨ .
- (٣) نسبه في الحصول إلى بعض المغاربة .
- (٤) من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ص : ٤٣٧ [المسألة : ٧٧] . وانظر العوامل المائة بشرح  
الشيخ خالد الأزهرى : ٣١٧ .
- (٥) هذا رأي البصريين . انظر الكتاب ٤٠٩/١ ، والمقتضب ٨٠/٤ ، والأصول ١٥١/٢ ، والإيضاح  
ص : ٦٩ ، وعلل النحو : ١٨٧ ، والمقتصد ١٠٤٥/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٦٦/٣ ،  
وشرح المفصل ١٢/٧ ، وشرح الجمل ١٣٠/١ ، والتعليقة في شرح المقرب ٨٥٢/٢ .
- قلت : وقد علق ابنُ النحاس الحلبي في شرح المقرب (التعليقة) ٨٥٢/٢ على هذه العبارة (أي  
وقوعه موقع الاسم) قائلاً : « وهذه العبارة وإن كانت عبارة أبي علي رحمه الله فليست بمستحسنة

مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ ، أَلَا تَرَاهُ وَقَعَ مَوْعَ ضَارِبٍ ، وَنَابَ عَنْهُ ، فَذَلِكَ الْوَقْعُ  
هُوَ رَافِعُهُ ، وَهُوَ نَابَ عَنْ بَجْرورٍ كَمَا ذُكِرَ ، أَوْ عَنْ مَرْفوعٍ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ  
يَضْرِبُ ، أَوْ عَنْ مَنْصُوبٍ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ رَجُلًا يَضْرِبُ .

فَإِنْ قِيلَ : يَبْطُلُ بِالْمَاضِي<sup>(١)</sup> كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، فَإِنَّهُ وَقَعَ مَوْعَ  
الاسم ، وَلَمْ يُرْفَعْ ؟

أَجِبْتُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْعَبْدِيَّ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْمَاضِي نَابَ  
عَنِ الْمَضَارِعِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْفِعْلِيَّةِ ، وَالْمَضَارِعُ نَابَ عَنِ الْاسْمِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ  
الْمَضَارَعَةِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَقَعْ الْمَاضِي مَوْعَ الْاسْمِ .

وَالْآخَرُ : أَنَّ الْوَقْعَ إِنَّمَا يُؤَثَّرُ بَعْدَ حَصُولِ الْمَشَابَهَةِ الْمَوْجِبَةِ لِمَجْمُوعِ  
الِإِعْرَابِ ، وَالْمَاضِي لَمْ يَشَابِهْ الْاسْمَ ، فَامْتَنَعَ تَأْثِيرُ الْوَقْعِ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ .  
وَقَالَ الْفَرَّاءُ<sup>(٢)</sup> : رَافِعُهُ مَحْلُوهٌ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ .

فَإِنْ قِيلَ : هَذَا عَدَمٌ ؟

- لَأَنَّهَا تَعْطِي أَنَّ الْمَوْضِعَ كَانَ فِيهِ الْاسْمُ وَأَزْلَنَاهُ وَوَضَعْنَا الْفِعْلَ مَوْضِعَهُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ .. وَأَحْسَنُ  
مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ قَوْلُ الزَّمخَشَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَذَلِكَ الْمَعْنَى وَقَوْعُهُ بِمِثِّهِ يَصِحُّ وَقَوْعُ الْاسْمِ . وَانظُرْ  
المفصل : ٢٤٦ .

(١) انظر الإنصاف ص : ٤٣٩ .

(٢) معاني القرآن ٥٣/١ . وانظر علل النحو : ١٨٨ ، واللباب للعكبري ٢٥/١ . وهو رأي حذاق  
الكوفيين ، وتبهم الأحنف وإبن الحاجب وإبن مالك ، قال ابن يعيش : وهو ضعيف . انظر  
شرح المفصل ١٢/٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٥/٤ ، وشرح  
عمدة الحفاظ ١٠٩/١ ، والبسيط ٢٢٩/١ ، وشرح الألفية للمرازي ١١٦/٢ ، والمساعد ٥٩/٣ .

أجبتُ : بأنَّ عواملَ النَّحوِ أَمَارَاتٌ ، وقد تكونُ الأَمَارَةُ عَدَمًا ، كما يكونُ الوجودُ كذلك ، وأيضاً فقد قال البصريُّونَ بذلك في المبتدأ .  
وأفسدَهُ بعضُهُم<sup>(١)</sup> بأنَّ ذلك يقتضي تقدُّمَ المنصوبِ والمجرورِ على المرفوعِ ، وهو مقدَّمٌ عليهما . وهو غيرُ لازمٍ ؛ لأنَّ الخلوَّ لا يقتضي أنَّهُمَا كانا موجودَيْنِ ثمَّ عُدِمَا ، وأيضاً فإنه لازمٌ للبصريين في المبتدأ .  
واختاره ابنُ الحاجب<sup>(٢)</sup> ، وقال : إنه أقربُ على المتعلِّمِ من الأوَّلِ ؛ إذ يردُّ عليه اعتراضاتٌ مُشكِلةٌ ، ويحتاج إلى الجوابِ عنها ، مثلَ قولهم : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ<sup>(٣)</sup> ، وَأَوْشَكَكَ يَجِيءُ وأشباهاها ، وإذا عُرِّفَ بتجرُّدِهِ وضَحَّ ولم يردُّ عليه إشكالٌ . انتهى كلامُهُ .

والجوابُ : أنَّ الأصلَ أن يكونَ خبرُ كادَ وأحوالِهَا اسماً لكن هُجر ذلك لِمَا تقدَّمَ ، والأصولُ تُرَاعَى وإنَّ عَرَضَ في بعض الأحوال ما يُوجبُ العُدُولَ عنها ؛ ألا ترى أنَّ المجرورَ فَضْلَةٌ مستغنى عنها ، وهو محتاجٌ إليه في قولك : زَيْدٌ عَمَرُو مُنْطَلِقٌ في أمرِهِ ، وكذلك المنصوبُ بعد المرفوعِ ، ثمَّ هو مُقدَّمٌ عليه وجُوباً في قولك : إنَّ زَيْدًا قائمٌ .

(١) هو الوراق في علل النحو ص : ١٨٩ ، ومثله ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٤٣٩ . وانظر

اللباب ٢٦/١ .

(٢) شرح الكافية له ٨٦٦/٣ . وفيه حرف الفعل (كاد) إلى (كان) .

(٣) هذا من إیرادات الكوفيين على ما ذهب إليه البصريون . انظر الإنصاف ص : ٤٣٨ .

وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: يَفْسُدُ بقولك: زَيْدٌ سَيَقُومُ ، وَسَوْفَ يَقُومُ ، وقد يَقُومُ ، وامتناعٌ وَقُوعُ الاسم بعد هذه الأحرف .

والجواب : أنَّ هذه الحروفَ تجري من الفعلِ مَجْرَى أحدِ حروفه ، ولذا لم تعمل فيه ، وإنِ اختَصَّتْ به فَيُقَدَّرُ الفعلُ معها واقعاً موقعَ الاسم ، لا أنَّ<sup>(٢)</sup> الفعلَ وحده دونها واقعٌ موقعه . وهذا بيِّنٌ .

وزَادَ الأَخْفَشُ<sup>(٣)</sup> عاملاً / ثالثاً معنوياً وهو عاملُ الصِّفةِ ؛ لأنه قال : عَامِلُهَا كَوْنُهَا تابعةٌ لمرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ .

وسيبيويه<sup>(٤)</sup> يَرَى أنَّ العاملَ فيها هو العاملُ في الموصوفِ . وهو الأَجْوَدُ .

\* \* \*

(١) انظر المقرب ص : ٢٨٤ ، والتعليقة عليه ٨٥٤/٢ .

(٢) في (ص) لأنَّ الفعلَ ....

(٣) انظر الارتشاف ١٩٢٥/٤ ، والتصريح ٤٦٢/٣ .

(٤) اضطرب النقل عن سيبويه في هذه المسألة ، فهناك من نسب إليه القول : إن العامل في النعت تبعيته للمنعوت ، كما في ارتشاف الضرب ١٩٢٥/٤ ، والمساعد ٤١٥/٢ ، وصححه النحاة المغاربة ، ونسبوا الرأي القائل بأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان . انظر المقتضب ٢٩٥/٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٥٨/١ هامش (٨) ، والتصريح ٤٦٢/٣ .

قلت : والذي يظهر من نص سيبويه رحمه الله في حديثه عن البديل أنه يقول بأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع . انظر الكتاب ١٥٠/١ . وراجع ٤٢١/١ - ٤٢٢ منه .

## المقدِّمةُ الثالثةُ

في المعولات

وهي تنقسمُ قِسْمَيْنِ : أحدهما : الأسماء . والآخَرُ : الأفعال المضارعة .  
فالأوَّلُ : مرفوعةٌ ومنصوبةٌ ومجرورةٌ .  
فالرفوعةُ : أصليٌّ وفرعيٌّ .

### [ باب الفاعل ]

فالأصليُّ : الفاعلُ عند الأكثرين ، وحَدُّهُ : ما أُسْنِدَ الفعلُ التَّامُّ بالأصالة  
أو شَبَّههُ إليه مقدِّماً عليه . وفيه قيودٌ :  
ف« التَّامُّ » احترازٌ من كان وأخواتها ، فإنها ناقصةٌ ، ومرفوعها لا يسمى  
فاعلاً .

و« الأصالة » احترازٌ من الفعل المبني للمفعول .  
و« أو شَبَّههُ » احترازٌ مما أُسْنِدَ إليه شَبَّهُ الفعل كاسم الفاعل والصفة واسم  
الفعل .

و« مقدِّماً عليه » احترازٌ من المبتدأ .  
وأصله أن يلاصقَ فِعْلُهُ ، ولذلك جازَ : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ، وامتنع :

ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا، وَأَجَازَهَا أَبُو الْفَتْحِ فِي « الْخِصَائِصِ »<sup>(١)</sup>، وَاسْتَدَلَّ بِالسَّمَاعِ  
وَالْقِيَاسِ، فَالسَّمَاعُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

جَزَى بِنُوَّةِ أَبَا الْغَيْلَانَ عَنِ كَبِيرٍ      وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ  
وَكَذَا قَوْلُ الْآخِرِ<sup>(٣)</sup>:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ      جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

(١) الخصاص ٢٩٤/١ . قال : وأما أنا فأجبر أن تكون المَاء في قوله : (جزى ربه عني عدي) عائدة على عدي خلافاً للجماعة . وهو موافق في ذلك للأخفش - وتبعه على ذلك أيضاً أبو عبد الله الطوال من أصحاب الكسائي . انظر التسهيل : ٧٩ ، وشرحه ١٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٥/١/١ ، والتعليقة لابن النحاس الحلبي ١٧٤/١ ، والمساعد ١١٢/١ .

(٢) هو سليط بن سعد . والشاهد مشهور في كتب الأدب والأمثال . انظره في أمالي ابن الشجري ١٥٢/١ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢ ، والتعليقة لابن النحاس الحلبي ١٧٥/١ ، والتذييل ٢٦١/٢ ، وتذكرة النحاة : ٣٦٤ ، وتخليص الشواهد : ٤٨٩ . وانظر مناسبة البيت في الحيوان ٢٣/١ ، والأغاني ١٤٥/٢ ، وثمار القلوب : ١٣٩ ، وجمع الأمثال ١٥٩/١ ، ومعجم البلدان (خورنق) ٤٩١/٢ .

قلت : وقد أورد ابن النحاس رحمه الله في تعليقه على المقرب ، وأبو حيان في التذييل شواهد عدة على هذه المسألة .

(٣) ينسب إلى أبي الأسود وهو في ملحق ديوانه : ١٢٤ ، وإلى عبد الله بن همارق بن غطفان . وجاء في ديوان النابغة : ٢١٤ برواية :

جَزَى اللَّهُ عَبَسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا

وقريباً منه في الفاخر : ٢٣٠ .

وانظر الشاهد في الحمل : ١١٩ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وشرح اللمع للثمانيني : ١٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٢/١ ، وشرح المفصل ٧٦/١ ، وشرح الحمل ١٤/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٠٩ ، وشرح الكافية ٢٠٦/١/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ .

وأما القياس فلأنه قد كَثُرَ تقدُّمُ المفعول أيضاً على الفاعل ، بل لزم في أماكن يُقَاسُ عليها ، وقد أُجْرِيَ مُجْرَى جُزْءٍ من الفعل ، بدلالة قراءة مَنْ قَرَأَ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ ﴾ ؛ لأنه أُجْرِيَ « تَقَهُ » على نحو « كَبِدَ » فسكَّنته . فالهاءُ ضميرُ المفعول كالدَّال من كَبِدَ ، ومع هذا فالأمر كما قال ابن الخشَّاب<sup>(٢)</sup> في « مُعْتَمِدِهِ » : وهذا اشتطاطٌ من أبي الفتح في القياس .

وَيَلْزَمُ تَقَدُّمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي مَوَاضِعَ<sup>(٣)</sup> :

منها : أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مَتَّصِلًا نَحْوَ : أَكْرَمْتُ زَيْدًا .

ومنها : انتفاء الإعرابِ والقريئةِ نحو : أَكْرَمَ مُوسَى عَيْسَى ، فلو وُجِدَت القريئةُ المعنويَّةُ أو اللفظيَّةُ جازَ التصرُّفُ ، فالمعنويَّةُ كقولك : أَكَلَ الْبَاقِلَى يَحْيَى ، واللفظيَّةُ : أَكْرَمَ مُوسَى الْكَلِيمِ عَيْسَى .

(١) سورة النور ، من الآية (٥٢) . وهي قراءة حفص عن عاصم . انظر التيسير ص : ٣٨٤ .  
(٢) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشَّاب البغدادي النحوي ، أديب عالم فاضل ، كان يوصف بضيق الخلق والضحجر ، ولذلك ما صنف تصنيفاً فاكمله ، له شرح كتاب الجمل للجرجاني (المرجل) ترك أبواباً من وسطه ، وشرح للمع في ثلاث مجلدات ولم يتمه ، وشرح مقدمة ابن هبيرة ولم يتمها ووصل فيها إلى باب النونين . توفي سنة ٥٦٧ هـ . معجم الأدباء ٤٧/١٢ ، وإنباه الرواة ٩٩/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٦٧/١ ، وإشارة التعيين : ١٥٩ ، ومسالك الأبصار ١٤٩/٧ .

قلت : ولم أر ممن ترجم له أحدًا ذكر له كتاباً اسمه المعتمد سوى ما أثبتته له ابن إياز حيث نقل عنه كثيراً في كُتبه ، ووسمه بالمعتمد ، قلت : ولعلَّ كتابَ المعتمد هو نفسه الشرح المذكور له على مقدمة ابن هبيرة الذي قبل إنه في أربع مجلدات ، ولدي صورة لأحد مجلداته .

(٣) انظر التعليقة على المقرب ١٦٥/١ .

ومنها : قَصْدُ الحَصْرِ فِي المفعوليَّة كقولك : مَا أَكْرَمَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا .

وعكسُهُ فِي مواضع<sup>(١)</sup> :

منها : أَنْ يَكُونَ المفعولُ ضميراً مُتَّصِلاً وَالفاعلُ ليس كذلك نحو :

أَكْرَمَنِي زَيْدٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أَنه لو كان الفاعلُ ضميراً مُتَّصِلاً لَمَا وَجَبَ<sup>(٢)</sup> تَقَدُّمُ المفعول عليه

نحو: أَكْرَمْتَك . وهذا يدلُّ على إِجراء الفاعلِ عندهم مُجْرَى الجزء من الفعل .

ومنها أَنْ يَتَّصَلَ بِالفاعلِ ضميرٌ راجِعٌ إِلَى المفعول ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> :

﴿ وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ ، و﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وهذا يُقَوِّي قولَ أَبِي

الفتح ؛ وذلك لِأَنه - أعني الفاعلَ - حيثُ اتَّصَلَ بِضميرِ المفعول أوجِبَ له

التَّقدِيمَ لفظاً هنا ، وكذلك أوجِبَ له فِي المسأَلَةِ التَّقدِيمَ تقديراً ، وَإِذَا قُدِّرَ

تقدِيمُهُ لم يَتَقَدَّم المضمَرُ على المظهرِ لفظاً وتقديراً ، وهو الممنوعُ منه .

ومنها : حَصْرُ الفاعليَّة كقولك : مَا أَكْرَمَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا ، وفيه نَظَرٌ

(١) انظر التعليقة على المغرب ١/١٦٥ .

(٢) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : لما جاز .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٢٤) .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٥٨) .

نَبَّهَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْقَاهِرِ<sup>(١)</sup>.

وإن كان الفاعل مؤنثاً فلا يخلو من أن يكونَ حقيقياً أو غير حقيقيٍّ .

فالأوَّلُ هو / ما كان يباذره ذَكَرٌ من الحيوان نحو : امرأةٍ وناقَةٍ ، وهذا يَلْحَقُ فعلُهُ التَّاءُ غالباً إنْ كان ماضياً في آخره نحو : قَامَتْ هِنْدٌ ، وفي أوَّلِهِ إنْ كان مستقبلاً نحو : تَقُومُ هِنْدٌ .

فإن قيلَ : فما الفائدةُ في لحاقها ؟

أجبتُ : الدَّلالةُ على تانيثِ الفاعلِ ولولاها لَوَقَعَ لَبَسٌ ؛ لأنَّهُم قد سَمَّوا رَجُلًا بهِنْدٍ ، قالَ الشَّاعرُ<sup>(٢)</sup> :

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَن قِتَالِهِ      إِلَى مَالِكِ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ مَالِكِ

وَسَمَّوا امْرَأَةً بِجَعْفَرٍ . أَنشَدَ المَبْرَدُ في « الكاملِ »<sup>(٣)</sup> :

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ

إِنْ أَكَّ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ

فإن حَصَلَ بينهما فاصلٌ جاز حذفها كقولك : قامَ اليَوْمَ هِنْدٌ<sup>(٤)</sup> .

وحكى سيبويه<sup>(٥)</sup> : حَضَرَ القَاضِي اليَوْمَ امْرَأَةٌ . وقالَ : وطُولُ الكلامِ

(١) انظر دلائل الإعجاز ص : ٣٣٩ وما بعدها .

(٢) البيت لابن جذل الطعان كما قال أبو عمرو ، نقله ابن منظور في اللسان (هلك) ، وانظر البيت دون نسبة في معاني القرآن للأخفش ٥١٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٩٥ .

(٣) الكامل ١٢٥/١ . وانظر توجيه اللمع : ٩٥ .

(٤) في (ص) : قام القوم هند .

(٥) الكتاب ٣٨/٢ .

صَارَ كَالْعَوِضِ مِنْهَا . يَعْنِي أَنَّ الطُّوْلَ هُوَ الْمَسْوُوعُ لِلْحَذْفِ . وَهَذَا حَقٌّ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى حَذْفِهِمُ الضَّمِيرَ الْمَنْصُوبَ الْمُتَّصِلَ بِالْفِعْلِ مِنَ الصَّلَاةِ حَيْثُ طَالَتْ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ .

وَكَذَلِكَ حَذَفُ الْجَارِّ مِنْ أَنْ وَأَنَّ ، قَالَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا ﴾ ، وَالْمَعْنَى : فِي أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا . لَوْ صَرَّحَ بِالْمَقْدَرِ لَامْتَنَعَ الْحَذْفُ .

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ :

وَذَلِكَ أَنَّهُ كَلَّمَا كَثُرَ الْفَاعِلُ حَسُنَ الْحَذْفُ ، فَقَوْلُكَ : أَعْطَى زَيْدًا دِرْهَمًا هِنْدٌ أَحْسَنُ مِنْ : أَعْطَى زَيْدًا هِنْدٌ دِرْهَمًا ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ : أَعْطَى الْيَوْمَ هِنْدٌ زَيْدًا دِرْهَمًا ؛ لِضَعْفِ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ .

وَلَوْ قُلْتَ : قَامَ هِنْدٌ ، جَاَزَ عِنْدَ سَيَّبِيهِ<sup>(٣)</sup> ، وَأَنْكَرَهُ الْمَبْرَدُ<sup>(٤)</sup> ، وَصَوَّبَهُ الْأَخْفَشُ وَالرُّمَّانِيُّ ، وَقَالَ : التَّذَكِيرُ هُوَ الْأَصْلُ ، فَلَا بَأْسَ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهِ ، وَنَقْلُ الْأَصْفَهَانِيِّ<sup>(٥)</sup> يَخَالِفُ هَذَا . وَحُكْمُ الْمُثْنِيِّ كَذَلِكَ . وَالثَّانِي<sup>(٦)</sup> الْإِحَاقُ

(١) سورة الفرقان ، من الآية (٤١) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٢٤) .

(٣) نقل سيبويه رحمه الله أن بعض العرب يقول : قال فلانة . الكتاب ٢/٣٨ .

قلت : الظاهر أن رأي سيبويه أنه يقول بالتأنيث ، وما جاء عن بعضهم من قولهم : قال فلانة كأنه من الشاذ كما أشار الأصفهاني في التعليق الآتي ، وإن كان سيبويه قد أورده وسكت عنه ولم يعلق عليه .

(٤) المقتضب ٢/١٤٤ . وانظر رد ابن ولاد على المبرد في الانتصار ص : ١٢٤ .

(٥) شرح اللمع ١/٣٢٠ قال : « ولا يجوز عند سيبويه : قال هند خلافاً لبعضهم إلا في الشاذ » .

(٦) أي الموث غير الحقيقي حسب تقسيمه الذي أشار إليه في الصفحة السابقة .

العلامة فيه أحسنُ كقوله : حَسُنْتَ دَارُكَ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ فِيهِ مُقَدَّرَةٌ ،  
وللذَّكَاءِ تُرَدُّ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ ، وَقَالَ تَعَالَى <sup>(١)</sup> : ﴿ التَّارُوعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .  
ويجوزُ حذفُها فتقولُ : حَسُنَ دَارُكَ ، وذلك مع الفصل أحسنُ كقولك :  
حَسُنَ الْيَوْمَ دَارُكَ .

فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مُؤَنَّثًا ، وَجَبَتْ الْعَلَامَةُ مُطْلَقًا كَقَوْلِكَ : هِنْدٌ  
قَامَتْ ، وَدَارُكَ حَسُنْتَ ، فَقِيلَ : إِنَّ الْمِضْمَرَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنَ الْمِظْهَرِ ؛ إِذْ لَهُ  
اتِّصَالَانِ : اتِّصَالٌ فَاعِلِيَّةٌ ، وَاتِّصَالٌ إِضْمَارٌ ، بِخِلَافِ الْمِظْهَرِ ، فَإِنَّ لَهُ اتِّصَالًا  
وَاحِدًا ، وَهُوَ الْفَاعِلِيَّةُ فَقَطْ ، وَقِيلَ : لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ ، وَالْخَبَرُ يَطَابِقُ الْمَخْبَرَ عَنْهُ  
فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ : هِنْدٌ قَائِمٌ ، وَالدَّارُ حَسُنٌ ، كَذَلِكَ لَا  
يَجُوزُ : هِنْدٌ قَامَ ، وَالدَّارُ حَسُنَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ - أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ <sup>(٢)</sup> - :

تَجُوبُ بِنَا الْفَلَاةِ إِلَى سَعِيدٍ إِذَا مَا الشَّاةُ فِي الْأَرْضِ طَاةٍ قَالَا

أَجِبْتُ : بِأَنَّهُ عَنَى بِالشَّاةِ النَّوْرَ الْوَحْشِيَّ ، وَقَالَ مِنَ الْقَائِلَةِ .

(١) سورة الحج ، من الآية (٧٢) .

(٢) إيضاح الشعر : ٣٩٥ . والبيت للفردوق بمدح سعيد بن العاص ، وهو في ديوانه ٧٠/٢ وروايته :

فَرَوَّحْتُ الْقُلُوصَ إِلَى سَعِيدٍ إِذَا مَا الشَّاةُ فِي الْأَرْضِ طَاةٍ قَالَا

وهو في المذكر والمؤنث للأبنباري : ٤٣٩ ، والمخصص ١١١/١٦ ، وتوجيه اللمع : ٩٦ .

وعبارة أنشده أبو علي ساقطة من (ت) .

وإن كان الفاعلُ جمعَ المذكرِ بالواو والنون ، لم تُلحَقْ فعلُهُ التَّاءُ ، تقولُ:  
قَامَ الزَّيْدُونَ ، ولا يجوزُ : قَامَتِ الزَّيْدُونَ ؛ لأنَّ لَفْظَ المذكَرِ باقٍ . وَدَهَبَ ابْنُ  
بابِشَادِ المِصرِيِّ<sup>(١)</sup> إلى جوازِهِ . وهو القياسُ عندي لأنه جماعةٌ .

وأما سلامةُ لفظِ الواحدِ فيه فمعارضَةٌ بسلامتها في الهنداتِ ويجوزُ / فيه  
التذكيرُ ، كقولكُ : قَامَ الهِنْدَاتُ ؛ لأنه جمعٌ ، والتأنيثُ لأنه جماعةٌ ، ولو  
كانت سلامةُ لَفْظِ الواحدِ مُعْتَبَرَةً لَوَجِبَتِ التَّاءُ ، وأيضاً فيجوزُ : قَامَتِ  
الطَّلَحَاتُ ، وإن لم يجوزُ : قَامَتِ طَلْحَةٌ ، وهذا واضحٌ .

وإن كانَ جمعُ تكسيرِ جازتِ في فعلهِ التَّاءُ ، وجازَ حَذْفُهَا مطلقاً .

\* \* \*

(١) قال في شرحه على الجمل (اللوحة : ١٧) : « فإن كان الجمع مسلماً لمذكر كان تذكيره أحسن  
لأنه جار على واحده مثل : قال الزيدون ، وهو أحسن من التأنيث » . ويفهم من هذا أنه يجوز  
العكس على غير حسن .

## [ المبتدأ والخبر ]

والفرعي<sup>(١)</sup>: المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ الحقيقي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية والباء ، مُسنداً إليه .

وفيه قيودٌ : الأولُ : الاسم ، ولزم ذلك لأنه مخبرٌ عنه ، (والإخبار من خواص الأسماء) ، ولأنه يكون مضمراً ، وذلك مختصٌ بها ، ثم قد يجيء فعلاً لفظاً كقولهم<sup>(٢)</sup> : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، لكنه مقدّرٌ بالاسم ، إمّا بتقدير أن ، وإمّا بإيقاعه مَوْقِعَ المَصْدَرِ ، والأوّلُ أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ لأنَّ الفَرَاءَ<sup>(٣)</sup> حَكَى فِيهِ التَّصَبُّ ، ولأنَّ تَقْدِيرَ « أَنْ » أَكْثَرُ مِنْ إِيْقَاعِ الفِعْلِ مَوْقِعَ المَصْدَرِ ، وكلاهما مَجَازٌ ، فَيُحْمَلُ عَلَى الأكثرِ مِنْهُمَا .

والثَّانِي : « المَجْرَدُ عَنِ العَوَامِلِ اللفْظِيَّةِ » ، وَهِيَ كَانِ وَأَحْوَاتُهَا ، وَإِنَّ

(١) هذا القسم الثاني من الأسماء المرفوعة حيث جعلها أصلية وفرعية . وجعل الأصلي هو (الفاعل) في بداية هذه المقدمة .

(٢) يروى لأن تسمع ، وأن تسمع . انظر العين (معد) ، والكتاب ٤/٤٤ ، وأمالي الزحاجي : ٢٠٠ ، وكتاب الشعر : ٤٠٣/٢ ، وسر الصناعة ١/٢٨٥ ، ٢٨٨ ، وجمهرة الأمثال ١/٢٦٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٨١ ، وجمع الأمثال ١/١٢٩ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ٤٦٥ .

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٤٢٢ .

وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

وأما « الباء » فكقولك : بحسبك زيدٌ ، وبشرعك زيدٌ ، والمعنى :  
حسبك وشرعك ، وكذلك قول طرفة<sup>(١)</sup> :

فَطَوْرًا بِهِ خَلْفَ الرَّدِيفِ وَتَارَةً عَلَى حَشْفِ كَالشَّنِّ دَاوِرٍ مُجَدِّدٍ

والتقدير : طوراً هو خلف الرديف . وقال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ ﴾ ،  
والتقدير : أيكم المفتون في أحد القولين .

والثالث : « مسنداً إليه » لتخرج ألفاظ العدد وحروف التهجّي ، فإنها  
بجردة غير معرّبة ؛ لعدم التركيب الإسنادي .

وهنا تنبيه :

وهو أنه لا حاجة إلى الاحتراز عن قولهم : أقائم الزيدان ؛ لأن « أقائم »  
في المعنى خبرٌ ، وهو مبتدأ لفظاً ، فليس بمبتدأ حقيقي . والبيان إنما كان له ،  
ومن تعرض لبيان المبتدأ مطلقاً احترز عنه ، وأصله التقديم ؛ لأنه محكوم عليه ،  
وليس معمولاً لحكمه ، ولأنه موصوف بالخبر معنى ، ولذلك جاز : في داره  
زيدٌ ، وامتنع : صاحبها في الدار ، وقياس أبي الفتح يُجيزها ، وحقها التعريفُ  
ليفيد الإخبار عنه .

ويتبدأ به نكرة في اثني عشر موضعاً ، وضابط ذلك قول ابن السراج<sup>(٣)</sup> :

(١) ديوانه ص : ٥٥ .

(٢) سورة القلم ، الآية (٦) .

(٣) انظر الأصول ٦٦/١ ، ولم أقف على النص مع كثرة بحثي فيه .

« إِذَا صَحَّتِ الْفَائِدَةُ فَأَخْبِيرُ عَنْ أَيِّ مُخْبِرٍ شِئْتَ » . قَالَ ابْنُ الْخَشَابِ : هَذَا كَلَامٌ مِنْهُ عَالٍ سَدِيدٌ .

### والمواضع :

- كَوْنُهَا بَعْدَ النَّفْيِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ .
- وَبَعْدَ الْإِسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ : هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ؟
- وَتَقَدُّمُ خَبَرِهَا وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ عَلَيْهَا ، كَقَوْلِكَ : عِنْدِي رَجُلٌ ، وَفِيهِ مَنَفَعَةٌ .

- وَكَوْنُهَا جَوَابًا لِلْإِسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ : رَجُلٌ جَاءَنِي ، فِي جَوَابِ : مَنْ جَاءَكَ؟
- وَتَضَمُّنُهَا مَعْنَى الدُّعَاءِ كَقَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ<sup>(١)</sup> : ﴿ سَلِّمْ عَلَيَّ يَا يَاسِينَ ﴾ .
- وَنَعْتَهَا كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَاعْبُدْ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ .
- وَإِفَادَتُهَا الْعُمُومَ كَقَوْلِكَ : كُلُّ خَيْرٍ مِنَ اللَّهِ .
- وَوَصْلُهَا بِحَرْفِ جَرٍّ كَقَوْلِكَ : خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ جَاءَنِي .
- وَتَضَمُّنُهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

(١) سورة الصافات ، الآية (١٣٠) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٢١) .

(٣) هذا الشاهد من أبيات اختلف في نسبتها . فقد نسبت في الكتاب ٣١٩/١ إلى هُنَيِّ بْنِ أَحْمَرَ الْكِنَانِيِّ ، قَالَ الْغَنْدَجَانِيُّ فِي فَرْحَةِ الْأَدِيبِ : ١٨ : إِنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ فِي كِتَابِهِ الْعَقِيقَةَ وَالْبِرَّةَ نَسَبَهَا أَيْضًا إِلَيْهِ ، قُلْتُ : وَلَمْ أَجِدْ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ وَلَا بَعْضَهَا فِي الْعَقِيقَةِ وَالْبِرَّةِ الْمَطْبُوعِ فِي (نَوَادِرِ الْمَخْطُوطَاتِ) .

وَنَسَبْتُ إِلَى زُرَافَةَ الْبَاهِلِيِّ فِي شَرْحِ أَبِياتِ الْكِتَابِ ٢٣١/١ ، وَبَعْضُ مَذْحِجٍ فِي النِّكَتِ ٣٧١/١ ، وَنَسَبْتُ إِلَى ضَمْرَةَ بْنِ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ ، وَهِيَ فِي شِعْرِهَا الْمَجْمُوعِ : ١١٣ - ١١٤ (مَجْلَدٌ

عَجَبٌ لَيْتَكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي مَعَكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وكونها في معنى نفي يتبعه إيجاب، كقولهم : شيءٌ جاء بك ، المعنى : ما جاء بك إلا شيءٌ .

- وكونها جواباً للنفي كقولك : إبلٌ لنا في جواب القائل : لا إبلٌ لكم .  
والخبر الحقيقي هو المسندُ معنى ولفظاً ، وأصله الإفراد ، ويكون جملة اسميةً وفعليةً ، ولا بدَّ فيها / من الضمير ليحصل الربط ، اللهم إلا أن يكون خبراً عن ضمير الشأن فيستغنى عنه ويحذف ذلك ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

الْحُبْرُ كَالْعَبْرِ الْهِنْدِيِّ عِنْدَهُمْ وَالْقَمْحُ سَبْعُونَ إِرْدَبًا بِدَيْنَارٍ

فـ « القمح » مبتدأ ، و « سبعون » مبتدأ ثان ، و « بدینار » خبرٌ عن « سبعون » ، والجملة خبرٌ عن « القمح » ، والعائدُ محذوفٌ تقديره : منه ، والجارُّ والمجرور في موضع رفع صفة لـ « سبعون » ، ولذلك ابتدئَ به نكرةً<sup>(٢)</sup> .

= (المورد) ، وقيل فيها غير ذلك ، راجع تفصيلاً وافيةً عن نسبتها في هامش شرح أبيات سيبويه ٢٣١/١ ، والخزانة ٣٤/٢ . وانظر الشاهد في المقتضب ٣٧١/٤/٤ ، وشرح الكافية ٣٦٨/١/١ ، والخزانة ٣٤/٢ .

(١) أنشده الجوهري في الصحاح (ردب) ونسبه إلى الأخطل ، والبيت غير مذكور في ديوانه المطبوع بصنعة السكري ٦٣٦/٢ . وقبل البيت - كما في التنبيه لابن بري (ردب) وحياة الحيوان للدميري : - ٣٣٩/٢ .

قَوْمٌ إِذَا اسْتَبِيحَ الْأَضْيَافُ كُلَّهُمْ قَالُوا لِأَمْهَمُ بُولِي عَلَى الشَّارِ  
فَتَمْسِكُ الْبَوْلَ بَخْلًا أَنْ تَحْوَدَ بِهِ وَمَا تَبُولُ لَهُمْ إِلَّا يَجْفَدَارِ

وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ٧٦ .

(٢) في (ت) مع تنكيره .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ حذفَ هذا الضميرِ بأبهِ الصلَّةِ ، وشبَّهت به في ذاك الصَّفَةِ ،  
وشبَّه بالصفةِ الخبرِ ، فلذا قلَّ الحذفُ فيه .

وإذا أُخبر عن المبتدأ بالظرفِ أو المجرورِ كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وزَيْدٌ  
مَنْ الكِرَامِ ، فالأكثرُون ذهبوا إلى أنه في تقدير الجملة نَظراً إلى أنه معمولٌ ،  
والعامل الأصليُّ الفعلُ<sup>(١)</sup> .

وقيل : إنه في تقدير المفرادِ نَظراً إلى أصالة الخبر<sup>(٢)</sup> .

والحقُّ الأوَّلُ لوجوه أربعة :

الأوَّلُ : وقوعهما في الصلَّةِ كقولك : جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ ، وَالَّذِي مِنْ  
الْكِرَامِ ، ولا خلافَ في أنهما مُقدَّرانِ بالجملة هنا ، فكذلك في موضع  
الخلافا .

والثَّانِي : قولُهُم : كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، ولو كان في تقدير المفردِ  
لامتنع دُخُولُ الفاءِ كامتناع دخولها في قولهم : كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ<sup>(٣)</sup> .  
والثَّالِثُ : قولُهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ ، والهَاءُ ضميرُ  
الشَّانِ ، وهو لا يُفسَّرُ إلاَّ بجملة .

(١) انظر التبصرة ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية ٢٧٦/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣١٤/١ .

(٢) ذهب إليه ابن السراج في الأصول ٦٣/١ ، وابن جنِّي في اللمع : ٧٥ . وانظر شرح الكافية  
٢٧٧/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣١٥/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٤٠/١ ، والكامل ٨٢٢/٢ ، والإيضاح : ٩٩ ، وشرح الكافية ٢٧٧/١/١ ،  
والتعليقة على المقرب ٣٦٦/١ .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (١) ، وسورة النمل ، من الآية (٣٠) .

والرَّابِعُ : عطفُ الفعلِ عليه كقولك : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَخَرَجَ أَخُوهُ<sup>(١)</sup> ،  
وهذا أَوْضَحُ .

وَأَمَّا أَصَالَةُ الْخَيْرِ فَمُعَارَضَةٌ بِأَصَالَةِ الْعَمَلِ . وَقَدْ انْتَصَرَ لِهَذَا الرَّأْيِ بَعْضُ  
الْمُتَأَخِّرِينَ بِقَوْلِهِمْ : أَمَّا خَلْفَكَ فزَيْدٌ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ بِجُمْلَةٍ ،  
ولهذا قال الصِّمَمِيُّ فِي « التَّبصرة »<sup>(٢)</sup> : مَنْ قَرَأَ<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾  
بِالنَّصْبِ ، فَتَقْدِيرُهُ : وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَا هَدْيَيْنَاهُمْ ، وَلَا يَجُوزُ : وَأَمَّا هَدَيْنَا ثَمُودَ  
فَهَدَيْنَاهُمْ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ « خَلْفَكَ » مُقَدَّرٌ بِالْمُفْرَدِ لَا بِالْجُمْلَةِ .

وعندي أَنَّ ذَلِكَ لَا يَلِزُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَقْدَّرَ وَإِنْ كَانَ فِعْلاً لَكِنْ لَمَّا لَمْ  
يُظْهَرْ إِلَى اللَّفْظِ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ اعْتِدَادَ مَا هُوَ فِيهِ ، فَسَاغَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ أَمَّا وَالْفَاءِ .  
ونظيرُ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مَا حَكَاهُ الزَّعْفَرَانِيُّ فِي « تَعْلِيْقِهِ »<sup>(٤)</sup> وَهُوَ أَنَّ أَبَا  
الْفَتْحِ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، فَقَالَ : أَتَجِيزُ  
نَصْبَ زَيْدٍ ؟ فَقَالَ لَهُ : نَعَمْ . وَهُوَ أَيْضاً مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ عَنْهُ  
فَأَجَارَهُ . فَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٥)</sup> : الْقِيَاسُ عِنْدِي الْأَجُوزُ ؛ لِأَنَّ « إِذَا » كَالْفَاءِ ،

(١) فِي (ص) : أَبُوه .

(٢) التَّبصرة والتذكرة ٣٢٦/١ .

(٣) سُورَةُ الصَّافَاتِ ، مِنْ الْآيَةِ (١٧) . وَنَصَبَ (ثَمُودَ) قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَيْسَى بْنِ عَمْرٍ ،  
وَإِحْدَى رَوَايَةِ الْمُطَوَّعِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ . انظُرْ مُخْتَصَرَ الشَّوَاذِ : ١٣٣ ، وَمَعَانِي الْفِرَاءِ ١٤/٣ ،  
وَإِعْرَابَ الْقِرَاءَاتِ الشَّوَاذِ ٤٢٧/٢ (وَمَزِيداً مِنَ الْمَصَادِرِ فِي حَاشِيَتِهِ) ، وَالْإِتْحَافَ ٤٤٣/٢ .

(٤) لَهُ كِتَابٌ « التَّعْلِيْقُ عَلَى الْإِيضَاحِ » ، وَهُوَ مَفْقُودٌ فِيمَا أَعْلَمُ .

(٥) أَوْجَبَ سَبِيْوِيَهَ الرِّفْعَ بَعْدَ إِذَا فِي ٩٥/١ مِنَ الْكِتَابِ فَقَالَ : « فَإِنْ قُلْتَ : لَقِيتَ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرُو  
فَقَدْ مَرَرْتَ بِهِ ، وَلَقِيتَ زَيْدًا وَإِذَا عَبْدَ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرُو فَالرِّفْعُ » ...

والفاء لا يجوز ذلك بعدها ؛ لئلا ينتقض الغرض في مجيئها ؛ إذا كان إنما جيء بها ليقع بعدها المبتدأ والخبر فيجازى بهما ، كما يجازى بالفعل وفاعله ، فلما لم يجز ذلك في الفاء ، لم يجز ذلك أيضاً في إذا ؛ لأنها في موضعها .

فقال الزعفراني : ذلك الفعل لما لم يظهر لم يعتد به . ولذلك أجاز أبو الحسن الأخفش<sup>(١)</sup> : لزيداً ضربته ، فأدخل لام الابتداء على المفعول به ، والنائب له مع ذلك فعل ماضٍ يفسره الظاهر ، فافهمه .  
واعلم أن المبتدأ متى تضمن معنى الاستفهام ، أو الشرط ، أو كان ضمير / الشأن ، وجب تقدمه .

أما الأولان فليعلم المعنى من أول وهلة ، وأما الثالث فلو تأخر فإما أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو يتأخر عنهما ، فتوسطه يحدث فيه لبساً بضمير الفصل ، كقولك : زيد هو المتكلم ، وتأخيره ينقض الغرض به ، وذلك أن وضعه أن يهيم على السامع أولاً ، ثم يفسره ثانياً ؛ لما في ذلك من المبالغة ، فإذا ذكرته أخيراً بعد مضي تفسيره بطل ذلك الغرض أصلاً .  
ومن هنا منع أهل العربية من الإخبار عنه .

= واستحسن رفع الاسم بعدها في موضع آخر فقال : « وإذا موضع آخر يحسن رفع الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو » الكتاب ١٠٧/١ .  
وقال ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية الشافية ٦١٦/٢ : « وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فأجاز النصب في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا سبيل إلى جوازه » . وانظر شرح الكافية ٥٣٩/١ ، ٥٤٤ ، والمغني : ٢٣٢ ، ٧٦٠ .  
(١) انظر شرح الكافية ١١٧٦/٢/٢ .

وله<sup>(١)</sup> خصائص كثيرة ذكّرتُهَا في « التعليق على المتبع » .

وكذلك إذا كانا معرفتين كقولك : زَيْدٌ قَائِمٌ ؛ لأنَّ في تقدير

الأوّل خيراً مخالفة الأصل من غير فائدة ، فالبقاء عليه أولى .

أو كانا نكروتين متساويتين كقولك : خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مِنِّي .

أو كان الخبرُ فعلاً له كقولك : زَيْدٌ قَامَ ؛ إذ لو تقدم الخير لالتبس

بالفاعل ، بخلاف ما إذا كان فعلاً لغيره كقولك : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، فَإِنَّهُ

يُجوز : قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، ولا يكون « زَيْدٌ » بدلاً من الأب ؛ لعدم مذكورٍ

يعودُ إليه الضميرُ .

ولقائل أن يدعي أن الضمير عائدٌ إلى معلوم فيقع اللبسُ ، فالأجودُ أن

يُمثّل بنحو : زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ وشبّهه .

فإن قيل : فلا يلتبس في قولك : الزَّيْدَانِ قَامَا ، والزَّيْدُونَ قَامُوا لو

قَدَمْتَ ؟

أجبتُ : المرادُ الإفرادُ ، على أنه يلتبس بلغة مَنْ قَالَ : أَكَلُونِي

البراغيثُ<sup>(٢)</sup> ، وهي مشهورةٌ ، واللبسُ يَجْتَنَبُ فيما هو أقلُّ منها .

وإذا تَضَمَّنَ الخبرُ ما له صدرُ الكلامِ تَصَدَّرَ وَجُوباً كقولك : أَيْنَ زَيْدٌ ،

وبعضُهُم يُعَيِّنُهُ بالإفرادِ ، ولا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ قولك : زَيْدٌ أَيْنَ أَبُوهُ ،

فه « أَيْنَ » ليس خبيراً وحدهُ ، بل جزءاً من الخبرِ ، وما الكلامُ فيه .

(١) أي لضمير الشأن .

(٢) انظر الكتاب ١٩/١ ، ٢٠ ، ومعاني الأخصف ٢٨٦/١ .

أو كانَ مُصَحِّحاً كقولك : في الدَّارِ رَجُلٌ ؛ إذ لو تأخَّرَ لزالَ  
المصحِّحُ للابتداء بالنكرة ، ولالتبسَ الخيرُ بالصفة .

أو كانَ المبتدأً مشتملاً على ضمير يعودُ إلى معمولِ الخيرِ كقولك :  
في الدَّارِ صاحبُها ؛ إذ لو قلتَ : صاحبُها في الدَّارِ لقدَّمتَ المضمَرَ على  
المظهرِ لفظاً ومعنى ، على أنَّ ذلك لو وردَ لم يكن بعيداً ، وكان من  
المضمَرَ الذي يُفسَّرُهُ ما بعده . وقياسُ أبي الفتح يُجيزُهُ .

أو كانَ المبتدأً أنَّ كقولك : عندي أنَّكَ ذاهبٌ ، فقيل : لزِمَ الخيرُ  
التقديمَ حدراً من دخولِ إنَّ المكسورة ، واجتماعِ حرفين مؤكِّدين ، كذا  
قالوا .

وقيلَ : لئلاً يشتبهَ بموضعِ المكسورة .

وقيلَ : لئلاً يشتبهَ بأنَّ التي بمعنى لعلَّ .

والخيرُ قد يتعدَّدُ كقولك : زيدٌ كاتبٌ فقيهٌ أديبٌ لأنه حُكِّمَ وقد  
يجتمعُ للشَّيءِ أحكامٌ كثيرةٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ النَّسِيبَ ابنَ الشَّجَرِيِّ صرَّحَ في « أماليه »<sup>(١)</sup> بأنه لا يجتمعُ خَبْرَانِ  
أحدهُما مفردٌ والآخَرُ جملةٌ ، وذلك في قولِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

(١) أمالي ابن الشجري ٢٣٨/١ [المجلس الرابع والعشرون] . وانظر أيضاً : ٢٤/١ ، ٩٦/٣ .  
(٢) هو النابغة الجعدي نَحْوُ قَوْلِهِ : والبيت في ديوانه : ٢٠ . وانظر الخليل لأبي عبيدة : ٢٩ ، وأمالي ابن  
الشجري ٢٣٨/١ ، والخزانة ١٦١/٣ .

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا      خُضِبْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ  
حِجَارَةُ غَيْلٍ بِرَضْرَاضَةٍ      كُسِينَ طِلَاءً مِنَ الطُّحْلِبِ

فمنع أن يكون « خُضِبْنَ » و« حِجَارَةُ غَيْلٍ » خبرين ، بل قال :  
« خُضِبْنَ » الخبر ، و« حِجَارَةُ غَيْلٍ » خبرٌ لمبتدأ محذوف أي : هي حجارة  
غَيْلٍ ، وغيره أطلق ولم يَنْصُصْ .

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وذلك إذا كان موصولاً / بفعل لفظاً  
أو تقديراً كقولك : الَّذِي يَأْتِينِي ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ ، أو كان نكرة موصوفةً  
بهما كقولك : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي ، أو كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، فيصح دُخُولُ  
الفاء في الخبر إشعاراً بأنَّ الأوَّلَ سببٌ للثاني ، فتقول : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ  
دِرْهَمٌ<sup>(١)</sup> .

ولا يجوز دُخُولُهَا مع ليت ولعلَّ وكان<sup>(٢)</sup>؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّنَاقُضِ  
المعنويِّ ؛ ألا ترى أنَّ خبرَ هذه غيرٌ محكوم عليه بصدقٍ ولا كذبٍ ، وما  
يُذَكَّرُ بعد الفاء خبرٌ مَحْضٌ .  
واختلفوا في « إِنَّ » فأجازهُ سيبويه<sup>(٣)</sup> ، ومنعه الأخفش<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الكتاب ١/١٤٠ ، ٣/١٠٢-١٠٣ ، والكامل ٢/٨٢٢ ، والإفعال ٢/٤٢١ ، والتعليقة على  
المقرب ١/٣٦٦ . وانظر كلاماً مستفيضاً عن هذه المسألة في هوامش شرح الكافية لابن الحاجب  
٢/٣٧٠ - ٣٧٤ للدكتور جمال خمير رحمه الله .

(٢) انظر الإيضاح : ٩٨ ، والمفصل : ٥٢ ، وشرح الكافية لمصنفها ٢/٣٧١ ، والتعليقة على المقرب ١/٣٦٧ .

(٣) نسبة الحكم إلى سيبويه والأخفش فيها اضطراب كبير . انظر الكتاب ٣/١٠٣ ، والمفصل : ٥٢ .

وقد نسب المنع إلى سيبويه في شرح الكافية لمصنفها ٣/٣٧٢ ، وشرح المفصل ٢/١٤٥ . وانظر

كلاماً وأقياً في هامش (٣) من شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٣٧٠ - ٣٧٤ عن هذا الموضوع .

(٤) انظر المفصل : ٥٢ ، وشرح الكافية لمصنفها ٣/٣٧٢ ، وشرح المفصل ١/١٠١ ، وشرح

فوجه الأول السَّماعُ والقياسُ ، فالسَّماعُ قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ  
فَنَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمَّا بَيَّنَّا لَهُمْ أَنَّهُمْ عَدَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ ، وأبلغ منه  
قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾ .

والقياسُ هو عدم تغيير إنَّ لمعنى الأخبار ، وذكر المبرِّدُ في « المقتضب »  
أنَّ حُكْمَ « لكنَّ » في ذلك كحُكْمِ إنَّ .

ووجهُ الثاني أنَّ الشرطَ لا تدخلُ عليه إنَّ ، فكذلك ما أشبههُ ، وهو  
ضعيفٌ ؛ لأنه لا يجري المشابهةَ محرَّرى ما شابهه مطلقاً ، وهذا التقلُّ هو  
المعتمدُ عليه ، وهو الذي رأيتُهُ في « مختلف » الأصفهاني<sup>(٣)</sup> ، وابنُ الحاجب  
أورده بالعكس في « شرح مقدّمته »<sup>(٤)</sup> .

واعلم أنَّ المبتدأ قد يُحدَفُ تارةً ، ويُحدَفُ خبرُهُ أخرى .

- الكافية الشافية ٣٧٩/١ . قال ابن مالك رحمه الله : « وقد ظفرت له في كتابه معاني القرآن بأنه  
موافق لسبويه في بقاء الفاء بعد دخول إنَّ ، وذلك أنه قال : (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)  
فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأن الذي إذا كان صلتهُ فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو  
قوله ... » .

(١) سورة البروج ، الآية (١٠) .

(٢) سورة الجمعة ، من الآية (٨) .

(٣) هو جامع العلوم علمي بن الحسين الأصبهاني الباقولي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ . صاحب كشف  
المشكلات ، وشرح اللع ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج واسمه الصحيح (الجواهر) .  
لجامع العلوم كتاب اسمه المختلف ذكره في كتبه المطبوعة السابقة ، وذكره باسم الاختلاف أيضاً ،  
ويدو أنه كتاب موضوع لمسائل الخلاف بين النحاة ، وهو من كتبه المفقودة إلى اليوم . انظر  
مقدمة تحقيق كشف المشكلات : ٤٢ . وانظر في ترجمة الأصفهاني معجم الأدباء ١٦٤/١٣ ،  
وإنباه الرواة ٢٤٧/٢ ، ونكت الهميان : ٢١١ .

(٤) شرح الكافية لمصنفها ٣٧٤/٢ .

وهنا تنبيهان :

**الأول :** إذا احتمل أن يكون المحذوف مبتدأً على تقدير ، وخيراً على تقدير آخر ، فجعله خيراً أولاً . قال العبدى في « البرهان » : لأن الحذف اتساع ، والاتساع في الخير كثير ؛ ألا تراه مفرداً مشتقاً وجامداً وجملة اسمية وفعلية وظرفية .

وكان شيخنا ابن جعفر<sup>(١)</sup> يقول: الحذف بالأواخر أشبه منه بالأوائل<sup>(٢)</sup> . وقال آخرون<sup>(٣)</sup> : حذف المبتدأ أولى ؛ لأن الخير معتمد الفائدة ، يريدون أنه الجزء المستفاد . وفيه تسميح ؛ لأن المستفاد في التحقيق النسبة الواقعة بين المسند والمسند إليه .

**والثاني :** المواضع التي يكثر فيها حذف المبتدأ خمسة :

أولها : أن يدلّ عليه أحد الحواس الخمس ، كقولك عند رؤية الهلال : الهلال والله ، أي : هَذَا الهلال ، وكقولك إذا سمعت صوتاً : زيد ، أي : هُوَ زيد ، وكقولك إذا شممت رائحة : المسك ، أي : هو المسك . وكذا الباقي .

- 
- (١) هو رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإبلي، ذكره المصنف كثيراً في كتبه ، ولم أقف له على ترجمة وافية ، ومن عجب أن تخلو كتب تراجم الأندلسيين من أي ذكر له . ونقل المصنف هو عن شرحه على الجزولية المسمى بـ(المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي) ولدي مصورة عن نصفه الثاني، وليس منه باب المبتدأ . وفي شرح الكافية للرضي نقول عن هذا الكتاب ، وقد وهم محقق القسم الثاني منه (د. بشير المصري) في ترجمة ابن جعفر فقال: هو محمد بن جعفر الأنصاري أستاذ مقرئ. في الحصول (لوحة ١٢٢) : الحذف في الأعجاز والأواخر ألبق منه بالصدور والأوائل .
- (٢) هو الواسطي كما نص المصنف في الحصول : (اللوحة : ١٢٢) . وفي شرح للمع للواسطي : ٣٣ ذكر للرأين دون ترجيح .

وثانيها : أن يدلّ عليه صفة من صفاته كقولك : رأيت رجلاً كريماً شجاعاً ، فيقول بعضهم : زيدٌ ، أي : هو زيدٌ .

وثالثها : أن يجيء للتبيين كقولك : مررتُ برجلين صالح وطالح ، أي : أحدهما صالح ، والآخر طالح . ومنه قوله سبحانه<sup>(١)</sup> : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ .

ورابعها : أن يكون جواب استفهام كقولك : كيف زيدٌ ؟ فتقول : صالح ، أي : هو صالح .

وخامسها : أن يدلّ عليه معنى الكلام ، كقوله سبحانه<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ أي : فصبري صبرٌ جميلٌ .

[٢٢٢] والمواضع التي / يُحذفُ فيها الخبرُ اثنا عشر موضعاً :

أولها : أن يكونَ الجوابُ ساداً مسدّهُ وذلك نحو : لعمرُ الله لأقومنَّ ، ولئنُ الله ، وعهدُ الله ، وأمانةُ الله .

وثانيها : أن يسدَّ مسدّهُ جوابٌ لولا ، كقولك : لولا زيدٌ لأكرمتك ، وقد أوضحتُهُ في « شرح الفُصول »<sup>(٣)</sup> .

وثالثها : أن يسدَّ المصدرُ مسدّهُ كقولك : ما أنتَ إلا سيراً ، والمعنى : تسيرُ سيراً .

(١) سورة آل عمران ، من الآية (١٣) .

(٢) سورة يوسف ، من الآيتين (١٨ ، ٨٣) .

(٣) المحصول : ( اللوحة : ١٢٣ ) .

ورابعها : أن تُسَدَّ الحالُ مَسَدَهُ كقولك : شُرِبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا ، أي : إذا كان أو إذ كان . وفيه خلافٌ شَرَحْتُهُ في « المسائل الخلافية »<sup>(١)</sup> .

وخامسها : أن يَسُدَّ الشرطُ مَسَدَهُ ، كقولك : سُرُورِي بَزِيدٍ إِنْ أَطَاعَنِي ، أي : ثابتٌ به إذا أَطَاعَنِي .

وسادسها : أن تكونَ الواو العاطفة بمعنى مع ، كقولهم : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ<sup>(٢)</sup> ، والتقدير : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ .

وسابعها : أن يَسُدَّ الفاعلُ مَسَدَ الخبر كقولك : أَقَائِمُ أَخْوَاكَ ، وَأَذَاهِبُ غَلَامَاكَ . وفيه نظيرٌ .

وثامنها : أن تُسَدَّ الصِّفَةُ مَسَدَهُ كقولهم : أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ<sup>(٣)</sup> .

وهنا تنبيه :

وهو أن أبا الفتح سأل أبا علي عن رَفَعِ زَيْدٍ ، ومن أي شيء هو مُبَدَلٌ؟ فقال أبو علي : مما دلَّ عليه « أَقَلُّ » .

قال له أبو الفتح : وكيف يكون ذلك وقد قُلْتَ في « الشيرازية »<sup>(٤)</sup> :

إنه بَدَلٌ من « أَقَلُّ » دون غيره ؟

فقال أبو علي : الذي يَقْوَى في نفسي السَّاعَةَ هذا ؛ لأنَّ « أَقَلُّ » جارٍ

(١) تحدث عنه بشيء من التفصيل في المحصول (اللوحة ١٢٢) .

(٢) انظر الإيضاح : ٧٩ .

(٣) انظر الكتاب ٣١٤/٢ ، والمقتضب ٤٠٤/٤ ، وأفرد لها أبو علي حديثاً في المسائل الشيرازيات

٤٠٢/٢ - ٤١٠ ، وإيضاح الشعر : ١٠٥ - ١١٣ (تحقيق د. هندأوي) .

(٤) المسائل الشيرازيات ٤٠٦/٢ .

مَجْرَى حَرْفِ النَّفْيِ<sup>(١)</sup>.

فقال أبو الفتح : فذا لازم لك في قولهم : « مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ » أَنْ  
يكونَ « زَيْدٌ » بدلاً مما دلَّ عليه الكلامُ ؟

فقال أبو علي : لا يلزم ذلك لفرق بينهما واضح ؛ وذلك لأنه لما لم  
يَجُزَّ<sup>(٢)</sup> البَدَلُ من لفظ « أَقْلٌ » لِمَا ذَكَرْنَا ، أُبْدِلَ من المعنى ، والمبدلُ منه  
وإنَّ لم يكن في اللفظ فَلَفْظُ « أَقْلٌ » قد صار كالعوض منه ، فحينئذ هو  
كالوجود لفظاً ، وليس كذا : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ؛ إذ ليس في اللفظ ما  
يُبدَلُ منه ، ولا ما ينوب عنه ، فاعرفه .

وتاسعها : أَنْ يُسْتَعْتَى بخبر المعطوف عن خبر المعطوف عليه ، كقوله  
سبحانه<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وعاشرها : أَنْ يكونَ جواباً للاستفهام كقولك : مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقولُ:  
زَيْدٌ ، أي : زَيْدٌ عِنْدِي .

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٤١٠/٢ .

(٢) غي (ح) : لما يجز . .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٦٢) .

(٤) هو عمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي (شاعر جاهلي قديم) . والبيت مشهور في كتب

العربية ، انظره في الكتاب ٧٥/١ ، وشرح أبياته ٢٧٩/١ ، وشرح عيونه : ٦٣ ، ومعاني الفراء

٤٣٤/١ ، ٤٤٥ ، ٣٦٣/٢ ، ٧٧/٣ ، ومعاني الأحفش ٨٨/١ ، ٣٥٧ ، ومجاز القرآن

٢٥٨/١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٩ ، والمقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣/٤ ، وشرح اللمع للثماني

ص : ٥٠٩ ، وأمالي ابن السحري ٢٠/٢ ، والمغني : ٦٢٢ ، وشرح أبياته ٢٩٩/٧ .

وحادي عشرها : أن تَسْتَفْهِمَ على طريق العُموْم فتقولُ: هل طَعَامٌ ؟ ،  
والتَّقْدِيرُ : هل عندكَ طَعَامٌ ؟

وثاني عشرها : أن تأتي بعد النَّفي بما يَنْقُضُهُ ، كقول القائل : مَا  
عِنْدِي أَحَدٌ ، فتقولُ : بلى زَيْدٌ ، أي : عِنْدَكَ زَيْدٌ . وهذا ظاهرٌ .

\* \* \*

والمَنْصُوبَةُ كَذَلِكَ<sup>(١)</sup> ، فالأصلي خَمْسَةٌ :

[ المصدر ]

الأوَّلُ : المَصْدَرُ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولًا مُطْلَقًا ؛ لأنه لا يُقَيَّدُ بِحَرْفٍ جَرٍّ .  
وتعريفُهُ : ما دلَّ على حَدَثٍ وَضَعًا ، وعلى زمانٍ بِمَجْهُولٍ ضِمْنًا .  
قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ، وقال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ  
مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ .

وإنما يُنْصَبُ إذا كان فَضْلَةً ؛ ألا تراه يُرْفَعُ في قولك : سَيَّرَ سَيْرًا شَدِيدًا<sup>(٤)</sup> ،  
حيثُ قامَ مَقَامَ الفاعلِ ، وفائدةُ ذِكْرِهِ مع الفعلِ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :  
توكيدُهُ ، وقد تقدَّم تَمثِيلُهُ ، وهو توكيدٌ لفظيٌّ ؛ لأنَّ لفظَ الفعلِ يدلُّ

(١) أي : والمعمولات المنصوبة كذلك أصلية وفرعية كالمرفوعة التي ابتداء ذكرها في أول المقدمة الثالثة.

(٢) سورة الأحزاب ، من الآية (٥٦) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (١٦٤) .

(٤) انظر الإيضاح : ١٥٥ .

على / المصدر، وكذلك المصدر يدلُّ على الفعل ، فقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً بمنزلة تكرير الفعل .

وبيانُ نوعه ، وذلك حاصلٌ بصفته كقولك : قمتُ قياماً طويلاً .  
قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ . ولا شبهة في أنَّ المصدرَ الموصوفَ يُقيدُ ما لم يُفدُهُ الفعل ؛ وذلك لأنه خرج بالصفة من الجنس العام إلى النوع الخاص ، ولا يفهم من الفعل إلا المصدرُ المطلقُ وعددُ مرَّاته ، وذلك حاصلٌ بثلاثة أشياء :

**الأول :** إدخالُ التَّاء عليه كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، فـضَرْبَةٌ من ضَرْبٍ كـتَمْرَةٍ من تَمْرٍ<sup>(٢)</sup> .

**والثاني :** التَّثنية كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ .

**والثالثُ :** تمييزُ العدد به ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ،

وقال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ .

وأضاف بعضهم إلى ذلك فائدتين أُخريين :

إحدهما : بيان الهيئة كالرُّكْبَةِ والـجِلْسَةِ .

والأخرى : وقوعه حالاً كقولك : أُتِيْتُه رَكْضاً .

ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه؛ لأنَّ الغرضَ منهما التَّكثير في الواحد،

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٥) ، وسورة الحديد ، من الآية (١١) .

(٢) في (ص) : كتمر من تمر .

(٣) سورة النور ، من الآية (٤) .

(٤) سورة النور ، من الآية (٢) .

وذلك حاصلٌ بدونهما ؛ إذ يقعُ بلفظه على القليل والكثير . ألا ترى أنك إذا قلتَ : قُمْتُ قِيَامًا صَحَّ أَنْ تَرِيدَ بِهِ مَرَّةً وَأَلْفَ مَرَّةٍ وَأَكْثَرَ . نَعَمْ إِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ جَازَ فِيهِ ، تَقُولُ : قُمْتُ قِيَامَيْنِ أَي : قِيَامًا فِي الدَّارِ ، وَآخَرَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَعَقْلٌ وَعُقُولٌ ، وَحِلْمٌ وَحُلُومٌ . قَالَ الْهَذَلِيُّ<sup>(١)</sup> :

وَلَقَدْ تُقِيمُ عَلَى الْخُصُومِ تَنَاقُدُوا      أَخْلَامَهُمْ صَعَرَ الْخَصِيمِ الْمُجْنِفِ  
وهو قليلٌ .

وأسماء الأجناس كذلك ، قُرئ<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَالتقى المَاءَانِ ﴾ . وقال الراجز<sup>(٣)</sup> :

وَبَلْدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاؤُهَا

ولا فرق بين مُعْرِفَةٍ وَمُتَكَرِّرَةٍ فِي نَسْبِ الْفِعْلِ لَهُ ، تَقُولُ : قُمْتُ قِيَامًا وَالْقِيَامَ الَّذِي تَعْلَمُ . قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

(١) هو أبو كبير عامر بن الحليس أحد بني سعد بن هذيل . والبيت في شرح أشعار الهذليين للسكري ١٠٨٧/٣ ، وروايته : « إذا الخصوم » . والصَّعْرُ : المَيْلُ ، يقالُ : والله لأَقِيمَنَّ صَعْرَكَ أَي : مَيْلَكَ والجَنَفُ : الذي يأمر بأمر فيه عوج .

(٢) سورة القمر ، من الآية (١١) . وهي قراءة علي بن أبي طالب والحسن وعاصم الجحدري ومحمد ابن كعب . مختصر الشواذ : ١٤٧ ، والمحرم الوجيز ١٤٠/١ ، وروي عن الحسن : فالتقى الماوان ، وروي أيضاً : فالتقى المايان .

(٣) لم أف على قائله . أنشده ابن دريد في الاشتقاق : ٣١٦ ، والجمهرة ٢٤٨/١ ، وأنشده الفارسي في المسائل الخليات ٤٠ عن ثعلب ، وانظر : سر الصناعة ١٠٠/١ ، والمنصف ١٥١/٢ ، وشرح الفصل ١٥/١٠ ، والمتع : ٣٤٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٣٧ ، وشرح الشافية للغياث : ٣٠٢ . وبعده :

مُسْتَنَّةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

(٤) البيت دون نسبة في الخصائص ٤٤٨/٢ ، والمقتصد ٥٨٥/١ .

لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكَ الْحُبَّ كُلَّهُ      وَزِدْتُكَ حُبًّا لَمْ يَكُ قَطُّ يُعْرَفُ

وإذا أضفتَ أفعالَ التَّفْضِيلِ إلى المَصْدَرِ انْتَصَبَ انْتِصَابُهُ ، كقولك : سِرتُ أَشَدَّ السَّيرِ ؛ لأنه بعضٌ لِمَا يُضَافُ إليه ، فأشدُّ السَّيرِ سَيرٌ ، وكذلك إذا كان مقرونًا بـ « مِنْ » كقولك : سِرتُ أَشَدَّ مِنْ سَيرِكَ ؛ لأنك تُفاضِلُ بين سَيرَيْنِ ، وفي التَّنْزِيلِ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَعَمَرُوها أَكْثَرَمَ عَمَرُها ﴾ .

ومتى كان الفعلان بمعنى واحدٍ جاز تَعَدِّي أحدهما إلى مَصْدَرِ الآخر ، كقولك : أَحْبَبْتُهُ إِعْجَابًا ، وَأَبْغَضْتُهُ كَرَاهِيَةً . أنشدَ الجوهريُّ في « الصحاح »<sup>(٢)</sup> :

يُعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبُرُودُ

وَالْتَمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

السُّخُونُ : ما يُسَخَّنُ من الطَّعامِ ، وَالْبُرُودُ : البَارِدُ .  
وهذا رأيُ الخليل<sup>(٣)</sup> لأنه في معنى الفعل المشتق منه .

(١) سورة الروم ، من الآية (٩) .

(٢) الصحاح (سخن) ٢١٣٤/٥ ، وفيه إشارة إلى رواية ثانية في البيت هي :

وَالْتَمَرُ حَتَّى مَا لَهُ مَزِيدُ

ولا شاهد فيها . والبيتان لرؤية في ملحقات ديوانه : ١٧٢ ، وانظر : للمع : ١٠٤ ، وشرحه (توجيه للمع) : ١٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٢/١ ، وتذكرة النحاة : ٥٢١ . وأغلب الفقرة السابقة في توجيه للمع لابن الحجاز .

(٣) يقصد أن المصدر منصوب بالفعل المذكور . وهو منسوبٌ إلى المازني والمبرد والسيرافي . انظر توجيه للمع : ١٦٢ ، وشرح المفصل ١١٢/١ ، وشرح الكافية ٣٥٢/١/١ ، والجمع ٩٨/٣ . والذي نص عليه السيوطي في الجمع أن المبرد (ومثله ابن خروف وعزاه لسيبويه) يقول بأن المصدر منصوبٌ بفعل مقدر ، والفعلُ الظاهرُ دليلٌ عليه .

وَدَهَبَ سَيُوبِهِ<sup>(١)</sup> إِلَى أَنْ نَاصِبَهُ فَعَلٌ مِنْ لَفْظِهِ حُذِفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ؛  
لَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : أَبْعَضْتُهُ ، دَلَّ عَلَى أَنَّكَ تَكْرَهُهُ .  
قَالَ بَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup> : وَيُقَوِّي هَذَا قَوْلُ الْمُتَنَخِّلِ الْهَدَلِيِّ<sup>(٣)</sup> :

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالْتِهَا مَشِيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْحَيْعَلُ الْفُضْلُ

فـ « اليقظان » صفةٌ لـ « السالك » ، فلو نَصَبَ « مَشِيَ الْهَلُوكِ » به  
لكان الموصولُ موصوفاً / قبل تمامه ، وهو ممتنع . قالوا : لا يجوزُ : مَرَرْتُ  
بِالضَّارِبِينَ الظَّرِيفِينَ زَيْدًا<sup>(٤)</sup> .

وأقولُ : يجوزُ أَنْ يَكُونَ « اليقظان » صفةً لـ « الثَّغْرَةَ » ، و « كَالْتِهَا » مرفوعٌ  
به ، ووصفتُ بذلك لوقوع التيقظ فيها ، كما قالوا : نَهَارٌ صَائِمٌ ، وَلَيْلٌ قَائِمٌ ؛  
لوقوع ذينك فيهما ، فيكونُ حينئذٍ « مَشِيَ الْهَلُوكِ » منصوباً بِالسَّالِكِ ، وينتفي  
الحذورُ ، وأما « الْفُضْلُ » فهو صفةٌ لـ « الْهَلُوكِ » على الموضع .

- (١) انظر توجيه اللمع : ١٦٢ . قلتُ : وليس لسبويه نصٌّ واضحٌ في هذه المسألة ، والذي جاء فيها  
قوله : « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك : اجتوروا  
تجاوراً ، وتجاوروا اجتوراً ؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحدٌ » . الكتاب ٢٤٤/٢ .
- (٢) يقصد ابن الحياض رحمه الله ، فقد نص على ذلك في توجيه اللمع ص : ١٦٢ .
- (٣) يرثي ابنه أُتَيْلَةَ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣ . وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢ ،  
وشرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وتوجيه اللمع : ١٦٢ ، وتذكرة النحاة ٣٤٦ ، والممع ٢٩٣/٥ ،  
والخزانة ١٠١/٥ . والثغرة : موضع المخافة ومكان الخوف . والحيعل : « القميص الذي لا كُمِّي له ،  
وإنما أسقطت النون من (كُمَيْن) للإضافة ؛ لأن اللام مقحمة لا يعتد بها في مثل هذا الموضع  
كقولهم : لا أبا لك ، أصله : لا أباك » . والفضل : هي التي عليها قميص ورداء ، وليس عليها  
إزارٌ وسراويل .
- (٤) وإنما الجائز : مررت بالضاربين زيدا الظريفين .

وقال البسيّ في «تعليقه»: هو مرفوعٌ بالمجاورة، يعني أنه مجرورٌ لأنه صفةٌ لـ «الهلوك»، لكن لما جاور «الخيَل» وهو مرفوعٌ رُفِعَ بمجاورته. وهذا غريبٌ، وقد مرَّ بي في «إعراب القرآن المجيد» مثلُ ذلك<sup>(١)</sup>.  
وهنا تنبيه:

قال الربيعي<sup>(٢)</sup>: المصدرُ إذا كان مُطلقاً أو مقدراً بأن والفعل، فإنه لا يتحمَّلُ الضميرَ؛ وذلك لأنه لا يُوصَفُ به، فلو أُضْمِرَ فيه لكان إضماراً قبلَ الذِّكْرِ، وإذا كان حالاً أو صفةً أُضْمِرَ فيه، كقولك: فَعَلْتُهُ جُهْدَكَ وطاقتَكَ، وجاءَ زيدٌ رَاكِضاً. انتهى كلامه.

وأقول: نَقَلَ الرَّعْفَرَانِيُّ عن الأَخْفَشِ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ يُضْمِرُ فِي: «سَقِيَا لَكَ» ضميراً؛ حيث قامَ مَقَامَ الفعل، ولذلك لا يظهرُ الفعلُ معه.  
قال أبو علي<sup>(٤)</sup>: وهو قياسُ مذهبِ سيبويه وإن لم يُنصَّ عليه؛ لأنه

(١) في (ح): في ذلك.

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربيعي النحوي البغدادي. أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما. من تصانيفه (شرح الإيضاح) و (شرح مختصر الجرمي) توفي سنة ٤٢٠ هـ. أخباره في: معجم الأدباء ٧٨/١٤، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢، ووفيات الأعيان ٣/٣٣٦، وبنية الوعاة ١٨١/٢.

(٣) انظر حديثاً له عن المصدر المنصوب في معانيه ١٠٢/١.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٦/١.

وجاء في الحصول للمصنف قوله: «وقال أبو علي الفارسي: تَصَفَّحْتُ الكتابَ فلم أجدُ فيه نصّاً على ذلك، بل رأيتُ قياساً ما فيه يُوجبُ ذلك، وذلك لأنه قد أُضْمِرَ في الظرف في قولك: زيدٌ عندَكَ، لقيامِهِ مَقَامَ الفعلِ، فجازَ على هذا أن يُضْمَرَ في المصدرِ كإضمارِهِ في ذلك؛ لِسَدِّ مَسَدِّ الفعلِ، بل كان ذلك بالمصدرِ أولى؛ لأنه من لفظِ الفعلِ، ثم قال: قد مرَّ بي في الكتابِ نصٌّ على جوازِ ذلك، وهو قوله: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سِوَاءِ هُوَ وَالْعَدَمِ، فسواءٌ مصدرٌ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ، لجوازِ

أَضْمَرَ فِي الظَّرْفِ فِي قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، بِلِ الإِضْمَارِ فِي المَصْدَرِ أَوَّلَى ؛  
لأنَّهُ مِنْ لَفْظِ الفِعْلِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا التَّأَصُّبُ لِقَوْلِهِ : « لَكَ » ؟

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(١)</sup> : لَا يَكُونُ صِفَةً لِسَقِيًّا وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً مِثْلَهُ ؛ لِقِيَامِهِ  
مَقَامَ الفِعْلِ ، فَهُوَ تَبْيِينٌ لَهُ ، وَمَتَعَلِّقٌ بِهِ .

وَذَكَرَ الأَنْدَلِسِيُّ<sup>(٢)</sup> صَاحِبُ أَبِي عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> أَنَّ بَعْضَهُمْ يُعَلِّقُهُ بِمَحذُوفٍ  
تَقْدِيرُهُ : أَعْنِي لَكَ<sup>(٤)</sup> .

وَفِيهِ بَعْدُ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ التَّقْدِيرِ مَعَ وَجُودِ المَصْدَرِ وَتَنَاوُلِهِ  
إِيَّاهُ<sup>(٥)</sup> .

فَأَمَّا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ<sup>(٦)</sup> فِي بَابِ مِنْ أَبْوَابِ النِّفْيِ : تَقْدِيرُهُ : إِرَادَتِي بِهَذَا لَكَ .

---

= تَأَكِيدُوهُ بِقَوْلِهِ (هُوَ) ، وَعَطَفَ العَدَمَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنِ هَذَا فَقَالَ : لَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ ؛ إِذْ كَانَ  
الإِضْمَارُ إِذَا سَاعَ فِيهِ لِمَجِيئِهِ صِفَةً . وَانظُرْ نَصَّ سَيَبَوِيهِ فِي الكِتَابِ ٣١/٢ .

(١) انظُرْ كِتَابَ الشَّعْرِ : ٢١ ، وَالتَّمَامُ ص : ٦١ . وَفِي المَسَائِلِ الحَلِييَاتِ : ٥١ ، وَالمَسَائِلِ المُنْتَوَرَةِ :  
١٢٢ ذَكَرَ لِكَلِمَةِ (سَقِيًّا) .

(٢) عِلْمُ الدِّينِ اللُّوَرَقِيِّ صَاحِبِ شَرْحِ المَفْصَلِ .

(٣) الشُّلُوبِيِّنِ .

(٤) انظُرِ المَغْنِيَّ ص : ١٩٤ ، ٢٩٢ . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ بَابِ النِّعَمِ مِنْ كِتَابِ  
التَّسْهِيلِ : اللَّامُ فِي سَقِيًّا لَكَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالمَصْدَرِ ، وَهِيَ لِلتَّبْيِينِ . وَفِي هَذَا تَهَافُتَ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا  
القَوْلَ بَانَ اللَّامُ لِلتَّبْيِينِ فَإِنَّهُمْ يَرِيدُونَ بِهَا أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ اسْتَوْفٍ لِلتَّبْيِينِ .

(٥) ذَكَرَ المَصْنُفُ فِي المَحْصُولِ أَنَّ الزَّرْعَفَرَانِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِ(سَقِيًّا) لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الفِعْلِ وَنَابَ  
عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ أَيْضًا .

(٦) الكِتَابُ ٢٤٦/١ ، ٣١٨ ، ٢٨٨/٢ . فَيَكُونُ عَلَى هَذَا شَبَهُ الجُمْلَةِ خَبَرٍ لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ ، كَمَا أَشَارَ  
الصَّبَانُ حَيْثُ قَالَ فِي سَقِيًّا لَكَ ، وَرِعَايَا لَكَ : فَلَمْ يَخْبِرْ مَبْتَدَأَ مَحذُوفٍ وَجُوبًا لِيَلِي الفَاعِلَ أَوْ المَفْعُولَ

فقال أبو علي<sup>(١)</sup>: هذا تفسيرٌ للمعنى لا للعمل ، بدليل أن الموصول لا يجوزُ حذفه وتَبْقِيَةُ صِلَتِهِ عند البصري .

واختار بعضهم أن يكون « لك » متعلقاً بالفعل النَّاصِب ، كقوله : سَقِيَا ، ولا ضميرَ فيه على هذا .

ولو قيل : إنه صفةٌ للمصدر لم يَكُنْ بعيداً ، والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

### [ المفعول به ]

والثاني<sup>(٣)</sup> : المفعول به .

وهوما وقع عليه فعلُ الفاعل كقولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وقد مَضَى تمثيلاً<sup>(٤)</sup> ، وأنه ينتهي إلى ثلاثة لا غير ، وأنه يجوزُ تقديمُهُ .

\* \* \*

---

= في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل ، أي وهذا الدعاء لك . نقل هذا الثاني الدنوشري عن الرضي ، وعندي أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص ، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة . أما نحو سقياً لزيد ورعياً لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هنا التحقيق .

(١) لم أقف عليه في التعليقة .

(٢) وهذا الذي منعه الفارسي قبل قليل .

(٣) أي من المنصوبات .

(٤) في بدايات المقدمة الثانية حين حديثه عن العوامل ومنها (الفعل) .

## [ المنادى ]

ومنه<sup>(١)</sup> المنادى ، وهو المذكورُ بعد حروف النداء لفظاً وتقديراً ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَنْفِرِينَ ﴾ و : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾<sup>(٣)</sup> .

ولا يخلو من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبهاً به .

فالمفردُ مقصودٌ ومقابلُهُ . فالأوَّلُ مَعْرِفَةٌ قبل النداء ، كالأعلام نحو : يَا زَيْدُ . واخْتِلَافٌ فِي عِلْمِيَّتِهِ<sup>(٤)</sup> فقيل : لم تَزَلْ ؛ لأننا ننادي مَنْ لا شَرِكَةَ فيه ، كقولك : / يا فَرَزْدَقُ . وهو اختيارُ أبي الفتح<sup>(٥)</sup> ، والبستي .

وقيل : زَالَتْ لثَلَا يَجْتَمِعُ تعريفان في الاسم الواحد ، وهو اختيارُ عبدالقاهر<sup>(٦)</sup> .

والثَّانِي مَعْرِفَةٌ<sup>(٧)</sup> في حال النداء ، كقولك : يَا رَجُلُ ، وتَعْرِيفُهُ بالقَصْدِ المشْرُوطِ بحَرْفِ النداء لا بحَرْفِ النداء<sup>(٨)</sup> ؛ إذ ننادي النَّكِرَةَ وهي على حالها .

(١) أي من المفعول به .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٣٩) وغيرها .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

(٤) أي بعد النداء .

(٥) اللمع : ١٦٨ . وبه قال ابن السراج وابن مالك . انظر الأصول ١/٣٣٠ ، وعلل النحو : ٣٣٦ ، وشرح التسهيل ٣/٣٩٢ ، وصححه ابنُ عصفور في شرح الجمل ٢/٨٩-٩٠ .

وحاز اجتماع تعريفين عندهم ؛ لاختلاف جهتي التعريف ؛ حيث إن تعريف النداء يكون بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس له علامة لفظية . انظر : الإنصاف ص : ٢٨٧ ، وأسرار العربية ص : ٢٠٩ ، وتوجيه اللمع ص : ٣٦٠ .

(٦) انظر : المقتضب ٤/٢٠٥ ، وعلل النحو : ٣٣٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٦٠ .

(٧) وهو النكرة المقصودة .

(٨) انظر اللمع : ١٦٨ ، وانظر شرحه لابن الحُبَّاز (توجيه اللمع) ص : ٣٦٠ .

وها مبيَّان على ما يُرْفَعَان به كقولك : يَا زَيْدُ ، وَيَا زَيْدَانِ ، وَيَا زَيْدُونَ<sup>(١)</sup> ، وَيَا رَجُلُ ، وَيَا رَجُلَانِ ، وهو من فوائد ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> . وهو أحسن من قول النُّحَاة : يُبْنَى ذلك على الضَّمِّ<sup>(٣)</sup> لِعُمُومِهِ واختصاص قولهم بالمفرد .

فإن قيل : فما علة البناء<sup>(٤)</sup> والتَّحْرِيكِ والضَّمِّ ؟  
 أجبت : علة الأوَّلِ لوقوعِهِ موقعِ أسماء الخطاب<sup>(٥)</sup> التي يَغْلِبُ عليها معاني الحروف . وحكى سيبويه<sup>(٦)</sup> : يا أنتَ ، ويا إِيَّاكَ .  
 وقيل : لشبهِهِ بالمضمر لفظاً ومعنى<sup>(٧)</sup> ، فاللَّفْظُ كونه مُفْرَدًا ، والمعنى كونه مخاطبًا .

وقيل : شَبَّهَ بالأصوات<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) « يازيدون » ساقطة من (ص) .  
 (٢) الكافية ص : ٨٩ . وانظر شرحها لمصنفها ٤١٢/٢ .  
 (٣) انظر شرح الوافية لابن الحاجب : ١٩١ ، وشرح الكافية له ٤١٢/٢ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٧/١ .  
 (٤) انظر علل النحو : ٣٣٤ ، وعقد العكبري في التبيين : ٤٤٠ مسألة خاصة لمناقشة مسألة بناء النداء المفرد [ المسألة التاسعة والسبعين ] .  
 (٥) نص عليه المراد في المقتضب ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ . وانظر علل النحو : ٣٣٤ ، والإنصاف : ٢٧٧ ، والتبيين : ٤٤٠ .  
 (٦) الكتاب ٢٩١/١ .  
 (٧) انظر أمالي الزجاجي : ٨٣ ، وأسرار العربية : ٢٠٤ ، والتخميم ٣٣٠/١ ، والتبيين : ٤٤٠ ، واللباب ٣٣١/١ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٥/١ - ٥٨٦ .  
 (٨) وهو قول الخليل وأبي عمرو كما في أمالي الزجاجي : ٨٣ ، وانظر : أسرار العربية : ٢٠٤ ، واللباب ٣٣٠/١ .

وعلة الثاني<sup>(١)</sup>: عَرُوضُ البناء . وقيل فيه : ما قبلَ آخره ساكنٌ  
 فحُرِّكَ هَرَبًا من التقاء السَّاكنين ، ثُمَّ حُمِلَ ما ليس كذلك عليه .  
 وقال صَدْرُ الأفاضل<sup>(٢)</sup>: إنما تنادي لِيُقِيلَ عليك المَنَادَى ، فتَأْمُرُهُ أو  
 تنهَاهُ أو تُخَيِّرُهُ ، فحُرِّكَ لِيَدُلَّ ذلك على أَنَّ المراد ما بعده .  
 وعلة الثالث<sup>(٣)</sup>: أَنَّ الفتحَةَ حركَةٌ إذا أُعْرِبَ ، فلو حُرِّكَ بها لالتَبَسَ  
 المقصودُ بغيره فيما لا ينصرف كقولك : يا اسْمَ ، والكسرةُ تُحَدِّثُ فيه  
 لَبْسًا بالمضاف إلى ياء المتكلم<sup>(٤)</sup> .  
 وقيل : قُصِدَ بذلك تكميلُ الحركاتِ الثلاثِ للمَنَادَى .  
 والمقابل<sup>(٥)</sup> كقول الأعمى : يَا رَجُلًا خُذْ يَدَيَّ ، وَيَا غَلَامًا أَجْرَنِي .  
 وإنما لم يُبَيِّنْ لبقائه على شَيَاعِهِ .  
 وفي ناصبه خلافٌ ، فقيل : إنه الفعلُ المَقْدَرُ وهو أَدْعُو<sup>(٦)</sup> ، وَأُنَادِي ؛  
 لأنه الأصلُ في ذلك .  
 وقيل : الحرفُ لنيابته عنه<sup>(٧)</sup> .

(١) وهذه العلة هي : لِمَ بني على حركة ؟ انظر علل النحو : ٣٣٤ ، وأسرار العربية : ٢٠٤ .

(٢) انظر التخمير ١/٣٣٤ بمعناه .

(٣) وهي : لِمَ كانت الحركة ضمة ؟

(٤) انظر أسرار العربية : ٢٠٤ ، وشرح المفصل ١/١٣٠ ، والتعليق على المقرب ١/٥٨٦ .

(٥) أي المقابل للمفرد المقصود ، ويعني به النكرة غير المقصودة .

(٦) وهو رأي سيويه . انظر الكتاب ١/٢٩١ ، ٢/١٨٢ ، والمقتضب ٤/٢٠٢ ، والأصول ١/٣٤٠ ،

وأسرار العربية ص : ٢٠٧ ، وشرح المفصل ١/١٢٧ ، وشرح التسهيل ٣/٣٨٥ ، والتعليق على

المقرب ١/٥٨٤ .

(٧) انظر أسرار العربية : ٢٠٧ .

وقال بعضهم : إذا عمل أنادي الذي هو عبارة عن يا ، فعملها أولى<sup>(١)</sup>.

والمضاف كقولك : يا رَبَّ العبادِ ، وإعرابه لفوات أحدٍ وصَفِي شَبِّهِ المضمَر ، أو لقيام المعارض وهو الإضافة .

فإن قيل : كونه مقصوداً يقتضي البناء ، وإضافته تقتضي الإعراب ، فما مَرَجِحُ الإضافة ؟

أجبت : تَرَجَّحَتْ لأنها تُرَدُّ الاسمَ إلى أصله وهو الإعراب ، بخلاف معارضها فإنه يَرُدُّه إلى البناء ، وليس بأصله .

فإن قيل : فـ «لَدُنْ» و«كَمْ» مُضَافَتَانِ ، وهما مَبْنِيَّتَانِ ؟

أجبت : بناؤهما لازمٌ ، و«كَمْ» وأحدُ لُغَاتِ لَدُنْ وهو «لُدْ» موضوعتان وَضَعَ الحُرُوفَ ، ولا يَلْزَمُ من معارضة الإضافة البناءَ العارضَ مُعَارَضَتَهَا البناءَ اللازمَ .

فإن قيل : فـ «أَيُّهُمْ» من قوله تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ مضافةٌ ، وبنائها عارضٌ ، ومع ذلك فلم تُعَارِضِ الإضافةُ عُرُوضَ البناءِ عند سيبويه<sup>(٣)</sup> ؟

أجبت : لأجل ذلك فرَّ ابنُ السَّرَّاجِ ، وذهبَ إلى أنه على الحكاية ،

(١) انظر التعليقة على المقرب ٥٨٥/١ .

(٢) سورة مريم ، من الآية (٦٩) .

(٣) انظر الكتاب ٣٩٩/٢ .

وهو قولُ الخليل<sup>(١)</sup>.

نَعَمْ ههنا سببان للبناء :

أحدهما : كونها موصولةً ، والآخر/ : حَذَفُ صَدْرِ صَلَاتِهَا . والإضافة تُعارض مقتضى البناءِ الواحدِ لا المقتَضِيَيْن . وهذا البسطُ لي فتأملهُ .

والمشابهة للمضاف هو ما عَمِلَ فيما بعده رفعاً أو نصباً .

فالأوَّلُ لَفْظِيٌّ وَمَحْكِيٌّ ، كقولك : يَا حَسَنًا وَجْهُهُ ، وَيَا مَسِيرًا بِهِ ، والثَّانِي كذلك كقولك : يَا ضَارِبًا زَيْدًا ، وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ . وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ من المشابهة للمضاف المعطوفَ والمعطوفَ عليه إذا سُمِّيَ بهما ، فلو سَمَّيْتَ بزيدٍ وَعَمَرُو لَقَلْتَ في النداء : يَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَقْبَلُ ؛ وذلك لأنه طالَ بالعطف ؛ إذ لا يجوزُ بقاءُ أحدهما ؛ لأنَّ كلاً منهما بعضُ العَلَمِ ، وكذلك لو سَمَّيْتَ امرأةً بـ(ضَارِبَةٍ زَيْدًا) لَصَرَفْتَ وَقَلْتَ : جَاءَتْنِي ضَارِبَةٌ زَيْدًا ؛ لأنَّ الاسمَ ليس ضَارِبَةٌ وحدهُ .

وحقُّ حرفِ النداءِ ألاَّ يُحْدَفَ ؛ لأنَّ الغرضَ منه إفادةُ معناه ، وقد حُذِفَ تشبيهاً له بالفعل .

والأسماءُ المناداةُ في ذلك على ضربين :

(١) انظر الكتاب ٣٩٩/٢ ، والأصول ٣٢٤/٢ قال ابن السراج : ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية .

أحدهما : يُحَدِّفُ فيه وهو العَلْمُ والمُضَافُ وأي ، كقوله تعالى (١) :  
 ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا﴾ ، و ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ (٢) ، وكقولِ عَدِيِّ بن زَيْدٍ (٣) :

أَيُّهَا الْقَلْبُ تَمَتَّعْ بِدَدَنٍ

إِنَّمَا هَمِّي سَمَاعٌ وَأَذُنٌ

وَالْآخَرُ : يَمْتَنِعُ من ذلك ، وهو ما جازَ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لَأَيٍّ ، فلا  
 تقولُ : رَجُلٌ أَقْبَلُ ؛ لجواز قولك : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وكذا : هَذَا أَقْبَلُ ؛  
 لجواز : يا أَيُّهَذَا أَقْبَلُ . وشَدَّ قول الأعمشى (٤) :

وَحَتَّى بَيْتِ الْقَوْمِ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةٌ يَقُولُونَ نَوْرٌ صُبْحٌ وَاللَّيْلُ عَاتِمٌ

ولا يجوزُ إدخالُ حرفِ النَّداءِ على ذي اللَّامِ عند البصريِّ هَرَبًا من  
 تواليِ حَرَفِي تعريفٍ ، لكن يَتوصَّلُونَ إلى نداءه بأَيٍّ ، وبينونه على الضَّمِّ

(١) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٨) .

(٣) هو عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي . شاعر فصيح من شعراء الجاهلية . كان على  
 النصرانية . سكن الحيرة ودخل الأرياف فلان لسانه فلم يحتج بشعره علماء العربية ، كان من  
 خاصة كسرى ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوانه . تزوج بنت النعمان بن المنذر . أخباره في :  
 طبقات فحول الشعراء ١٤٠/١ ، والشعر والشعراء ٢٢٥/١ ، والأغاني ٩٦/٢ ، والخزاعة ٣٨١/١ .  
 والبيت في ديوانه : ١٧٢ ، وروايته :

إِنَّ هَمِّي فِي سَمَاعٍ وَأَذُنٌ

وانظر الشاهد في : شرح السرياني : ٥٢٦ (مطبوع) ، والصحاح (ددن) ، وتوجيه اللمع : ٣٦٥ .  
 والدَّدَنُ : اللُّهُو واللُّعْبُ ، والأَذُنُ : الاستماع .

(٤) ديوانه ص : ١٢٧ ، يهجو يزيد بن مسهر الشيباني . وانظر أمالي ابن الشجري ٤١٩/١ ، وشرح  
 الجمل ٨٨/٢ ، والتصريح ١٥/٤ .

لكونه منادى في اللفظ ، وذلك مرعيٌّ ؛ ألا ترى إلى قولهم : أَلَسْتَ بَقَائِمَ ،  
فَيَأْتُونَ بِالْبَاءِ وَإِنْ زَالَ النَّفْيُ لَوْجُودَ لَفْظٍ لَيْسَ .

وَأَمَّا (ها) فْقِيل : هِيَ عَوْضٌ مِنْ مَبَاشِرَةِ « يَا » لِذِي اللَّامِ .

وَقِيل : هِيَ لِلْمَبَالِغَةِ فِي التَّشْبِيهِ .

وَقِيل : هِيَ عَوْضٌ مِمَّا يُضَافُ إِلَيْهِ أَيْ<sup>(١)</sup> .

وَذُو اللَّامِ صِفَتُهُ ، وَيَلْزَمُ رَفْعُهُ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ<sup>(٢)</sup> ، وَلَيْسَ

كَالظَّرِيفِ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ ، وَكَذَا صِفَتُهُ نَحْوُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ  
ذُو الْمَالِ .

وَأَجَازَ الْمَازِنِيَّ وَالزَّجَّاجَ<sup>(٣)</sup> : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ بِالتَّصْبِ عَلَى الْمَوْضِعِ ،

وَقُرِيءَ شَادَاً<sup>(٤)</sup> : ﴿ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ ﴾ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي الْمَضَافِ إِلَى الْيَاءِ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا صَحِيحًا خَمْسَ لُغَاتٍ<sup>(٥)</sup> :

حَذْفُ الْيَاءِ وَإِبْقَاءُ الْكَسْرَةِ دَالَّةٌ عَلَيْهَا كَقَوْلِكَ : يَا غُلَامَ .

(١) انظر شرح الكافية ٤٤٦/١/١ .

(٢) انظر الإيضاح ص : ٢٤٧ . واختلف في إعرابه ، فقيل : صفة ، وقيل عطف بيان . انظر الكتاب

١٨٨/٢ ، والمقتضب ٢٢٠/٤ ، وشرح الكافية ٤٤٨/١/١ ، والتعليقة ٥٨٨/١ .

(٣) انظر الأصول ٣٧٢/١ ، وشرح الكتاب ٣٧/٣ (مخطوط) ، وشرح التسهيل ٤٠٢/٣ ، والمساعَد

٥٠٦/٢ ، والتعليقة ٥٨٩/١ .

وفي شرح الألفية لابن القواس ١٠٥٥/٢ نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْأَخْفَشِ ، قَالَ : « وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ يَا زَيْدُ

وَعَمراً بِالنَّصْبِ حَملاً عَلَى الْخَلِّ ، وَتَبْيِيهاً عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ » .

(٤) الآية الأولى من سورة الكافرين . ورويت عن علي رضي الله عنه . انظر تفسير روح المعاني

للألويسي عند قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ البقرة : ٢١٩ .

(٥) انظرها في توجيه اللمع : ٣٧١ .

وإثباتها ساكنة كقولك : يا غلامي .  
 وإثباتها مفتوحة كقولك : يا غلامي .  
 وفتح الميم وقلب الياء ألفاً كقولك : يا غلاماً .  
 وحذف الياء وضم الميم كقولك : يا غلامُ .  
 وإنما يُفعلُ هذا في كل اسم تغلبُ عليه الإضافةُ .  
 وفي « اللّهُمَّ » خلافٌ<sup>(١)</sup> فقال البصريون: الميمُ في آخره عوضٌ من « يا »  
 في أوّله ، ولذلك لا يجمعون بينهما إلا في الضّرورة<sup>(٢)</sup>، كقول الشّاعر<sup>(٣)</sup> :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَأُ  
 أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

- (١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ٢٩٠ [المسألة : ٤٩] ، والتبيين ص : ٤٤٩-٤٥٢ ،  
 وائتلاف النصرة ص : ٤٧ ومصادر أخرى في حواشيها .  
 (٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢ ، والإغفال ١١٥/٢ ، والمسائل الشيرازيات ١٧٨/١ ، وسر الصناعة ٤١٩/١ .  
 (٣) رجزٌ منسوبٌ إلى أبي جرش الهذلي ، وهو في ملحق شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ ،  
 ونُسب أيضاً إلى أمية بن أبي الصلت ، ولم أجد في ديوانه المطبوع . قالَ البغداديُّ : « وهذا البيت  
 أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، لا يُعرف قائله ولا بقيته ، وزعم العينيُّ أنه لأبي جرش  
 الهذلي قاله عند موته ، وقبله :

إِنَّ تَغْيِيرَ اللَّهُمَّ تَغْيِيرٌ جَمًّا  
 وَأَيُّ عَبَسِدٍ نَكَ لَا أَلْمَأُ

وهذا خطأ ؛ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله ، بيتٌ مفردٌ لا ثانيَ له ، وليس هو لأبي جرش ،  
 وإنما هو لأمية بن أبي الصلت ، قاله عند موته ، وقد أخذ أبو جرش وضمه إلى بيتي آخر ،  
 وكان يقولهما وهو يستقي بين الصفا والمرورة ... « قلت : وهذا البيت الذي زعم أنه قبله هو حديث  
 عن النبي ﷺ رواه الترمذي في سننه ٣٩٦/٥ وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٤١٧) .  
 وانظر الشاهد في : المقتضب ٢٤٢/٤ ، والمسائل البغداديات : ١٥٩ ، وسر الصناعة ٤١٩/١ ،  
 ٤٣٠ ، وأمالى ابن السجري ٣٤٠/٢ ، وتوجيه اللع : ٣٧٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة :  
 ٢٤١ ، وشرح الفصل ١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠١/٣ ، وغيرها من المصادر .

فإن قيل: فما الدَّاعي إلى العِوضِ ؟

أجبتُ: كُرة<sup>(١)</sup> إدخالِ « يا » على اسم الله تعالى وفيه الألفُ واللامُ /  
وإن كانتا للعِوضِ ، فحذِفَ الحَرْفُ وَعُوِّضَ منه الميمُ ، وشُدِّدَت لتكوُنَ  
مقابلةً لـ « يا » في العدة .

فإن قيل: فلمَ كانَ العِوضُ الميمَ ؟

أجبتُ: قال السِّيرافيُّ: قد كَثُرَتْ زيادُتُهَا آخِرًا نحو: زُرُقْمٌ وَسُتْهُمُ  
وَحُلُكْمٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الزُّرْقَةِ وَالْأَسْتِهِ وَالْحُلُكَةِ<sup>(٢)</sup> ، وَوَزَنُهَا فُعْلَمُ .

فإن قيل: أيجوزُ وصفُهُ ؟

أجبتُ: منع منه سيبويه<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه جرى مجرى الأصوات التي لا توصفُ ،  
وأجازهُ المبرِّدُ . قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ .

\* \* \*

### [ الترخيم ]

ومن خصائصه: الترخيم .

وهو عبارة عن حذفِ أواخرِ الأعلامِ المناداةِ المفردةِ المضمومة . وفيه قيودٌ :  
الأوَّلُ: الأواخر ، وكان فيها لأنها محلُّ التَّغْيِيرِ ، ولذلك كَثُرَ الحذفُ

(١) في (ص): كثرة .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٣/٤ ، وسر الصناعة ٤٣١/١ .

(٣) الكتاب ١٩٦/٢ - ١٩٧ .

(٤) سورة الزمر ، من الآية (٤٦) .

فيها ، وصُنِّفَتْ فِيهِ كُتُبٌ . وَقَلَّ فِي الْعَيْنِ حَتَّى لَمْ يَجِيءْ إِلَّا فِي مُدَّ وَسَهٍ<sup>(١)</sup>  
وِثْبَةٍ<sup>(٢)</sup> عِنْدَ الرَّجَّاحِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ صَدْرَ الْأِسْمِ إِذَا سَلِمَ كَانَ أَدَلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ .  
وَالثَّانِي : الْأَعْلَامُ لِأَنَّهَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فَعُرِفَتْ وَقُصِدَ فِيهَا التَّخْفِيفُ .  
وَالثَّلَاثُ : الْمُنَادَاةُ ؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ مَوْضِعُ تَغْيِيرٍ ، وَقَدْ شَدَّ فِي غَيْرِهِ ،  
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا      وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا  
وَقَالَ آخِرُ<sup>(٤)</sup> :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤْيَيْتِهِ      أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ الْقَوْمَ قَدْ عَلِمُوا

- (١) فِي الْمَصْفُوفِ ٦١/١ : قَالُوا : رَجُلٌ أَبْتِيعَ سَوْتَهُمْ ، وَقَدْ قَالُوا : سَهٌ فِي مَعْنَاهَا ، فَحَذَفُوا الْعَيْنَ ، وَهَذَا مِنَ الشَّاذِّ ، وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا حَذَفَتْ عَيْنَهُ إِلَّا هَذَا الْحَرْفُ .  
(٢) ثِبَةٌ الْحَوْضِ : وَسَطُهُ . الْمَحْذُوفُ عَيْنُهُ لِأَنَّهُ مِنْ ثَابٍ يَثُوبُ . انظُرِ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ ٢٧٦/٣ .  
(٣) هُوَ جَرِيرٌ وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٢١/١ ، وَهُوَ مَطَّلَعٌ قَصِيدَةً يَمْدَحُ بِهَا هِشَامَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ . وَرَوَايَةُ الدَّبْيَوَانَ لَا شَاهِدَ فِيهَا وَهِيَ :

أَلْأَصْبَحُ وَصَلُّ حَبْلِكُمْ رِمَامًا      وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامًا

- وَانظُرِ الشَّاهِدَ فِي الْكِتَابِ ٢٧٠/٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢٩٨ ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ : ٢١٧ ، وَالْحَلَلُ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْجَمَلِ ص : ٢٤٨ ، وَالخِزَانَةُ ٣٦٣/٢ .  
(٤) أَنْشَدَهُ سَيَرِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢٧١/٢ . وَالْبَيْتُ لِلْمَغِيرَةِ بْنِ حَبْنَةَ التَّمِيمِيِّ (وَحَبْنَةُ لَقَبُ أُمِّهِ ، وَاسْمُهَا اللَّيْلِيُّ ، وَقِيلَ لَقَبُ أَبِيهِ ) ، انظُرِ مَعْجَمَ الشُّعْرَاءِ : ٢٧٣ ، وَمَقْدَمَةَ شِعْرِهِ : ٦٧ . وَالْبَيْتُ فِي شِعْرِهِ : ١٠٠ (ضَمِنَ شِعْرَاءَ أَمْوِيُونَ - الْقِسْمُ الثَّلَاثُ) .  
وَانظُرِ الشَّاهِدَ فِي : الْأَصُولِ ٤٥٨/٣ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢٩٨ ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ : ٢١٧ ، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّحْرَبِيِّ ١٩١/١ ، ٣٢٠/٢ ، وَتَوْجِيهُ اللَّعْمِ : ٣٧٦ ، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ : ١١٠ ، وَضَرَائِرُ الشُّعْرِ : ١٣٩ . وَأُورِدَهُ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي الْأَغَانِي ٨٨/١٣ بِرَوَايَةٍ :

إِنَّ الْمَهْلَبَ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤْيَيْتِهِ      أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الِاسْتِشْهَادُ الَّذِي أَرَادَهُ الْمَصْنُفُ . وَفِي نَسْخَةِ (ت) : « فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا » .

والرابعُ : المَرَدَّةُ ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه لا يُرَحَّمان ، أمَّا المضافُ  
فلئلاَّ يكونَ الحذفُ في الحشو . وأمَّا المضافُ إليه فليلاً يكونَ في غير المنادى .  
والخامسُ : المضمومةُ وفي ذلك احترازٌ عن النكرة المنصوبة ولم تُرَحِّم ؛  
لأنَّ النداءَ لم يُؤثر فيها البناء . ومن ألفاظهم : التَّغْيِيرُ يُؤنسُ بالتَّغْيِيرِ<sup>(١)</sup> ، ألا  
ترى إلى حَنَفِيٍّ وحَذَفِهِم الياءَ من حنيفة ؛ حيث حذفوا تاء التَّائِيثِ ،  
وإثباتِهِم إياها في كَرِيمِيٍّ إذا نَسَبْتَ إلى كريم .  
وفيه لغتان<sup>(٢)</sup> : الكثيرةُ أن تَحذفَ الآخرَ ، وتَدَعُ ما قبله على حاله  
مطلقاً ، وكثرتَ هذه لأنها أدلُّ على المحذوف .  
والقليلةُ أن تَضُمَّ المَرَحِمَ كأنه تامُّ .  
فعلى الأولى ضَمَّةٌ « يَا بُرْتُ » هي الضَمَّةُ الأَصْلِيَّةُ ، وعلى الثانيةِ  
ضَمَّتُهُ بِجَتَلَةٍ . وقد يختلف التقديرُ مع اتفاق اللفظ نحو : تُبُونُ بِضَمِّ التَّاءِ<sup>(٣)</sup> ،  
وِدَلاصُ<sup>(٤)</sup> . قال عبدُ القاهر<sup>(٥)</sup> : العَجَبُ مِمَّنْ يَرُدُّ على العلماء وهو لا يَعْرِفُ  
مقاصِدَهُم .

(١) انظر توجيه اللع : ٦٣٦ .

(٢) أي في الترحيم .

(٣) جمع تبة وهي الجماعة .

(٤) درغٌ دلاصٌ ودروغٌ دلاصٌ : ملساء براءة . واحده وجمعه على لفظ واحد .

(٥) انظر توجيه اللع : ٣٧٩ ، والمصنف ناقل عن ابن الخباز ، بل مقتبس منه كثيراً من تسمياته  
وعباراته ، ومنها هذه العبارة التي أوردها دون مقدمة مناسبة كما في كلام ابن الخباز ، حيث قال  
في توجيه اللع بعد حديثه عن مذاهب العلماء في الترحيم : « ولا تُسْتَكْرَبُ مِثْلَ هَذَا فَإِنَّهُ كَثِيرٌ ما  
تَتَفَوَّقُ الألفاظُ وتختلفُ التَّقديراتُ ، ولا يُنكَرُ ذلك إلاَّ الجاهلُ بمذاهبِ كَلَامِ العَرَبِ . وَقَالَ عبدُ  
القاهر : العَجَبُ مِمَّنْ يَرُدُّ على الأئمةِ وهو لا يعرفُ مقاصِدَهُم »

والمحذوفُ هنا قسمان :

الأوَّلُ : حَذَفُ حَرْفٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ : يَا حَارِ .

والثَّانِي : حَذَفُ حَرْفَيْنِ ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَا زَائِدَيْنِ ، وَيَقَعُ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ<sup>(١)</sup> :

فِي الْمُؤَكَّثِ بِالْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ ، نَحْوُ : أَسْمَاءَ ، تَقُولُ : يَا أَسْمَ . قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup> :

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَيَّ مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ      إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

وَفِي فَعْلَانٍ كَمَرَوَانَ وَشَبِيهِهِ ، تَقُولُ : يَا مَرَوَ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

يَا مَرَوَ إِنَّ مَطِيئِي مَحْبُوسَةٌ      تَرْجُو الْحَيَاءَ وَرُبُّهَا لَمْ يَيَّاسِ

وَأَنشُدُ سَبِيئِيهِ<sup>(٤)</sup> :

يَا نَعَمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا

(١) ذكرها ابن الخباز في توجيه اللمع : ٦٣٩ .

(٢) هو ليبيد بن ربيعة في ملحقات شرح ديوانه : ٣٦٤ ، وبعضهم (كابن السرياني وابن السيد) نسبة إلى أبي زبيد الطائي ، وهو في المنسوب إليه من شعره : ٦٧٤ (ضمن شعراء إسلاميون) . والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٨/٢ ، وانظر شرح أبياته لابن السرياني ٤٣٥/١ ، وللأعلم (تحصيل عين الذهب) ص : ٣٣٨ ، والجمل ص : ١٧١ ، وشرح أبياته (الحلل) ص : ٢٣٦ ، وأمثالي ابن الشجري ٢/٣١٤ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٩ ، وغيرها .

(٣) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ٣٨٤/١ ، وفيه : (مروان إن مطيئتي) ، ولا شاهد فيها . والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٧/٢ ، وشرح أبياته للأعلم : ٣٣٦ ، والحلل ص : ٢٣٩ ، وأمثالي ابن الشجري ٢/٣١٣ ، وشرح المفصل ٢/٢٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٩ ، وغيرها .

(٤) الكتاب ٢/٢٥٧ ، ٣/٥١٤ ، وانظر شرح أبياته للأعلم : ٣٣٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٠ .

وفي زَيْدِي وبابه ، تقولُ : يا زَيْد .

وفي عِلْبَاء وشبهه مما فيه زائدتان للإلحاق تقولُ : يا عِلْبَ .

وفي هِنْدَاتٍ وبابه ، تقول : يا هِنْد .

وفي زَيْدَانَ وبابه ، تقولُ : يَا زَيْدَ .

وفي زَيْدُونَ وبابه ، تقولُ : يَا زَيْدُ .

والآخِرُ : أنْ يكونَ ما قبلَ آخِرِهِ حَرْفًا زائداً ساكناً وقبله حركةٌ من

جنسِهِ وهو زائدٌ على الأربعة . وفيه قِيُودٌ :

الأولُ : قولُهُ : « زائداً » يحترز به من الأصلي نحو : مُنْقَاد ، تقولُ في

ترخيمه : يا مُنْقَا . ولا يجوزُ حَذْفُ الألفِ لأصلاتها . ونَقَلَ الرَّعْفَرَانِيُّ عن

الأحفش جوازَ حَذْفِهَا / ، وقد علَّتهُ في « شَرْحِ الفُصُولِ »<sup>(١)</sup> .

والثاني : « ساكناً » يحترز به من قَنُورٍ للسَّيِّئِ الخُلُقِ<sup>(٢)</sup> ، وهَبَّيخٌ للحارية

وللوادي<sup>(٣)</sup> ، فإذا رَحِمْتَهُمَا قُلْتَ : يا قَنُورَ ويا هَبَّيَّ ، فلم تحذفِ الزَّائِدَ لتحركِهِ ،

بخلافِ السَّاكِنِ فإنه ضعيفٌ يَتَسَلَّطُ عليه الحذفُ .

والثالثُ : « قبلُهُ حَرَكَهٌ من جنسِهِ » يحترز به من غُرْنِيقٍ<sup>(٤)</sup> وفِرْدُوسٍ ،

تقولُ على الكثيرة : يا غُرْنِي ويا فِرْدُوسَ ، وعلى القليلة : يا غِرْنَا ويا فِرْدَا ،

فَتُقَلَّبُ الياءُ والواوُ ألفاً لتحركِهِمَا وانفتاحِ ما قبلهما .

(١) المحصول (اللوحة : ١٤٢) .

(٢) انظر الصحاح (قنر) .

(٣) في الصحاح (هبيخ) الهبيخ للغلام ، والجارية هبيحة .

(٤) الغرنيق : طير من طيور الماء طويل العنق . (الصحاح - غرنق) .

والرَّابِعُ : قَوْلُهُ : « وهو زائدٌ على الأربعة » يحتز به عن عِمَادٍ وَسَعِيدٍ  
وَمُحَمَّدٍ ، تَقُولُ : يَا عِمَا وَيَا سَعِي وَيَا ثَمُو أَوْ يَا ثَمِي . قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup> :

تَنَكَّرْتُ مَنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي      وَبَعْدَ التَّفَانِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ

يُرِيدُ : يَا لَمِيسُ . وَإِنَّمَا لَمْ يُحَذَفِ الزَّائِدُ لثَلَاثًا يَبْقَى عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَذَلِكَ  
إِجْحَافٌ لَا تَخْفِيفَ .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ ما فيه التَّاءُ يمتازُ عن المرخَّماتِ بأمرين :

أحدهما : أَنَّهُ يُرَخِّمُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَمًا . قَالَ أَبُو دُوَيْبٍ<sup>(٢)</sup> :

أَعَادِلُ إِنْ الرُّزَّةُ مِثْلُ ابْنِ مَالِكٍ      زُهَيْرٍ وَأَمْعَالُ ابْنِ نَضْرَةَ وَاقِدِ

وَالْآخَرُ : أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ كَثْرَةُ

نَدَائِهِ ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمِّ إِلَى اسْمٍ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : يَا شَا ارْجُنِي أَي :  
أَقِيمِي . قَالَ الْأَعْمَشِيُّ<sup>(٣)</sup> :

---

(١) هو أوس بن حجر والبيت في ديوانه ص : ١١٧ ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٥٣ ، وانظر شرح أبياته لابن السرياني ١/٤٥٦ ، وللأعلم (تحصيل عين الذهب) ص : ٣٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٤ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٢ . وليس اسم امرأة .

(٢) شرح ديوان الهذليين ١/١٨٩ ، وروايته « ابن نضلة » . وانظر توجيه اللمع : ٣٨٤ . ولا زال المصنف يقتبس من نص توجيه اللمع دوغما إشارة .

(٣) ديوانه ص : ٦٧ بتحقيق الدكتور محمد محمد حسين ، وديوانه بشرح الإمام ثعلب ص : ١٥ (الصبح المنير) ، والرواية في النسختين :

وَأَشْرَبُ بِالرِّيفِ حَتَّى يُقَا      لَ الْأَطَالَ بِالرِّيفِ مَا قَدْ دَجَنَ

وَأَرْجُنُ بِالرَّيْفِ حَتَّى يُقَا لَ أَلَا طَالَ بِالرَّيْفِ مَا قَدْ رَجَنُ

وَتَصَوُّوا عَلَى أَنَّ تَرْخِيمَ شَاةٍ عَلَى الْكَثِيرَةِ ، وَلَا يَكُونُ عَلَى الْقَلِيلَةِ لِكَوْنِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَالثَّانِي حَرْفُ عِلَّةٍ . وَأَرَى أَنَّ تَرْخِيمَهُ عَلَى الْقَلِيلَةِ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ ؛ لِأَنَّ الْمَنَاعَ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَارُ مِنْ بَقَائِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ إِذَا لِحِقَهُ التَّنْوِينُ ، وَفِي النَّدَاءِ لَا يَلْحَقُهُ ذَلِكَ ، وَنَظِيرُ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ قَوْلُهُمْ : إِنَّمَا جَازَ لِلْعَجَّاجِ أَنْ يَقُولَ<sup>(١)</sup> :

وَقَا ... .. وَقَا

= وقد ذكر الإمام ثعلب رواية المصنف (أرجن - ورجن) بالراء حيث قال : « ورؤى أبو عبيدة :

وَأَرْجُنُ فِي الرَّيْفِ حَتَّى يُقَا لَ أَلَا طَالَ بِالرَّيْفِ مَا قَدْ رَجَنُ

أبو عبيدة والأصمعي : رَجَنَ وَدَجَنَ سَوَاءً ، وَالذَّكْرَ وَالْأُنْثَى فِيهِمَا سَوَاءً أَي : تَبَّتْ . وَفِي الْمَخْصَصِ ١٢٦/١٦ أَنَّ الرَّجُونَ وَالذُّجُونَ يُقَالُ فِي الشَّاةِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ : (وَأَرْجَنُ فِي الرَّيْفِ ...) فَرَعَمَ الْفَارِسِيُّ أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ . وَبِالرَّاءِ أَيْضاً رُويَ فِي الصَّاهِلِ وَالشَّاحِجِ لِلْمَعْرِيِّ ص : ٨٣ ، وَتَوَجَّهَ اللَّمَعُ : ٣٨٥ .

(١) من قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَّاشِيمٍ وَقَا

وهو في ديوانه : ٤٩٢ . وانظر المقتضب : ٣٧٥ ، والإغفال ٣١٦/٢ ، والمسائل العسكرية : ١١٩ ، وكتاب الشعر ١١٠/١ - ١١١ (تحقيق د . الطناحي) ، والمسائل الشيرازيات : ١٨/١ ، ١٦٣ ، ٦٠٧ ، والبغداديات : ١٥٦ ، ١٦٠ ، ٣٨٥ ، والمخصص ١٣٦/١ ، والخزانة ٤٤٢/٣ . قال المراد : « وقد لَحَنَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْعَجَّاجِ فِي قَوْلِهِ :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَّاشِيمٍ وَقَا

وليس عندي بلاحن ؛ لأنه حيث اضطرَّ أتى به في قافية لا يلحق فيها التنوين في مذهبه ... » .

لأنه ليس من لغته تنوينُ القوافي ، فلَمَّا أَمِنَ لحاقَهُ جازَ ذلكَ عنده .  
وقيل<sup>(١)</sup> : لأنه مضافٌ تقديراً ، فاعرف ذلك .

\* \* \*

### [ المفعول فيه ]

والثالثُ : المفعول فيه . وهو كلُّ اسمٍ من أسماء الزَّمانِ أو المكانِ يُقدَّرُ فيه « في » ، كقولك : جِئْتُ اليَوْمَ ، وجَلَسْتُ خَلْفَكَ .  
نَعَمْ قد جَاءَتْ كَلِمَاتٌ منصوبةٌ على الظُّرْفِ وليستَ منهما ، قالوا :  
حَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ<sup>(٢)</sup> ، وَجَهْدَ رَأْيِي أَنْتَ ذَاهِبٌ ، أي : في حَقِّ ذلكَ ،  
وكذلك الآخرُ . قال الشَّاعرُ<sup>(٣)</sup> :

- 
- (١) وهو رأي أبي الحسن الأخفش كما في المسائل الشيرازيات ١٦٣/١ .  
(٢) انظر الكتاب ١٢٢/٣ .  
(٣) الشاهد أحد ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في حماسه ٢٩٧/٢ بترتيب الأعلام دون نسبة ، وفي بعض الروايات منسوبة إلى النهدي (كما في طبعة د. عسيلان) .  
وَتُنَسَّبُ أيضاً إلى مجنون ليلى ، وهي في ديوانه : ١٠٠ ، وجاء البيتان الأول والثالث في سمط اللآلي ٤٠٣/١ منسوبين إلى رجل من ربيعة ، والأول في الحماسة البصرية منسوباً إلى قائد بن المنذر القشيري . وانظر : شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٧/٣ ، وللتبريزي ١٣٣/٣ ، وتوجيه اللمع : ١٧٧ ، والمعني : ٧٩ ، وشرح أبياته ٣٥٦/١ .  
ويقال في المثل : ما أنت بخَلٍّ ولا خَمَرٍ . قال أبو عمرو : بعض العرب يجعل الخمر للذتها خيراً ، والخلُّ لحموضتها شراً . انظر مجمع الأمثال ٢٧٦/٣ ، والمستقصى ٣٢٦/٢ .

أَفِي الْحَقِّ أَلِي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ وَأَنْتَ لَا خَلٌّ هَوَاكِ وَلَا خَمْرُ

وَقَدَّمَ ظَرْفَ الزَّمَانِ عَلَى قَسِيمِيهِ لَوْجِهَيْنِ :

الأوّلُ : أنَّ كلَّ أسماء الزَّمان تكونُ ظروفًا ، وليست أسماء المكان

كذلك ؛ لأنَّ مَحْتَصَهَا لا يكون كذلك كالدار والمسجد .

والثَّاني : أنَّ الفعلَ يدلُّ على المصدر والزَّمان بلفظه .

والمؤقتُ : ما عُلِمَ مقدارُهُ كيومٍ وليلةٍ وشهرٍ وسنةٍ .

فإن قيلَ : فما الفرق بين السنَّةِ والعامِ ؟

أجبتُ : العامُ مذ أوَّلُ المحرَّمِ إلى آخر ذي الحجَّةِ ، والسنَّةُ هي كلُّ

يومٍ إلى مثله من القابل . ذَكَرَهُ أبو منصور في « التَّهذِيبِ »<sup>(١)</sup> .

والمبهمُ : ما لم يُعْلَمَ مقدارُهُ كالذَّهْر والحِين عند مَنْ لم يحده ، والزَّمانُ

والليلُ والنَّهار .

وهنا تنبيهان :

الأوّلُ : أنَّ أسماء الزمان أربعة أقسام<sup>(٢)</sup> :

متصرفٌ مُنصرفٌ ، فالتصرفُ ما جاز نقلُهُ عن الظرفيةِ ، والمنصرفُ

ما نُؤنَّ وذلك كيومٍ وليلةٍ .

(١) المصنف هنا مقتبس من نص ابن الخباز دونما إشارة ، فقد ذكر ابن الخباز في توجيه اللمع : ١٨١

أنَّ هذا الفرق ذَكَرَهُ أبو منصور الجواليقي في تهذيب أدب الكاتب . وقلتُ هناك : لم أقف عليه

في شرحه على أدب الكاتب حسب اطلاعي ، وأزيد هنا بأنِّي لم أجده في تهذيب اللغة للأزهري .

(٢) انظر توجيه اللمع : ١٨٣ .

ومقابله<sup>(١)</sup>، وذلك سَحَرَ إذا أَرَدْتَهُ من يوم مُعَيَّنٍ ، تقول : جئتكَ اليومَ سَحَرَ ، فهذا لا ينصرف ؛ لأنَّكَ أخرجتَهُ عن موضوعه<sup>(٢)</sup>؛ إذ أصلُهُ أَنْ تَريدَ كُلَّ سَحَرَ ، ولا ينصرفُ للتَّعريفِ / والعَدْلِ عن الألفِ واللامِ<sup>(٣)</sup> .

[٢٥/ب]

وفيه عندي نَظَرٌ ؛ لأنَّ العَلَمَ الحَلِّيَّ بالألفِ واللامِ إمَّا أن يكونَ صفةً في الأصلِ كالعباسِ والحارثِ ، أو مُصدراً كالفضلِ ، وسَحَرَ ليس واحداً منهما<sup>(٤)</sup> .

فالجيدُ إذا قولُ ثعلبٍ<sup>(٥)</sup> : مُنِعَ من الصَّرْفِ للتَّعريفِ والتَّأنيثِ المعنويِّ ، وهو أنه عَنَى به قطعةً من اللَّيْلِ ، فَمَجْرَاهُ إذا مَجْرَى « قَدَمٌ » إذا سُمِّيَ به مؤنَّثٌ . وقد سَرَحَتْ هذا في « المسائلِ الخلافيةِ » .

ومتصرفٌ لا منصرفٌ وهو غُدُوَّةٌ ، فلا ينصرفُ للتَّعريفِ والتَّأنيثِ ، ويكونُ مرفوعاً ومجروراً ، ومنه مسألةُ « الكتابِ<sup>(٦)</sup> » : صَيِدَ عليه يومَ الجُمُعَةِ غُدُوَّةٌ ، فغُدُوَّةٌ بدلٌ من « يومِ الجمعةِ » بدلٌ بَعْضٍ من كُلِّ . وفيه نَظَرٌ ؛

(١) وهو لا المتصرف ولا المنصرف .

(٢) في (ت) موضعه .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٠ .

(٤) قلتُ : قد أوضح ابن الحجاز رحمه الله في كتابه « النهاية في شرح الكفاية » هذا النظر الذي أخذه على تعليل النحاة لامتناع صرف (سحر) (وهو سابق على ابن إياز في ذلك) حيث قال : « وفي هذا اعتسافٌ شديدٌ ، وتكَلُّفٌ بالغٌ ؛ وذلك لأنه لا يمنع الصَّرْفُ إلا التعريفَ العَلْمِيَّ ، فالألفُ واللامُ المرادُ إن كانت لا تُفِيدُ تعريفاً فهي زائدةٌ ، ولا معنى لإرادة الزائد .. » . انظر النهاية : ١٢٩ ، والغرة المحففة ٢٥٩/١ ، وتوجيه اللمع : ١٨٣ .

(٥) قلتُ : وهذا رأي كثير من النحاة كالمرید في المقتضب ٣٣٣/٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، وغيره .

(٦) الكتاب ٢٢٣/١ وفيه : صَيِدَ عليه يومَ الجمعةِ غُدُوَّةٌ يا فتى . وانظر توجيه اللمع : ١٨٣ .

لأنَّ بَدَلَ البعض يكونُ مشتتاً على ضميرٍ يعودُ إلى المبدلِ منه .  
ومقابلُهُ<sup>(١)</sup> ، كقولك : أتيكَ عَتَمَةٌ ومَسَاءٌ ، إذا أردتَ عَتَمَةَ ليلتِكَ  
ومَسَاءَهَا .

والثاني : لا يجوزُ تعدِّي الفعلِ إلى زمانين ؛ لاستحالة حدوثِهِ فيهما . نَعَمْ إنَّ  
كان الثاني بدلاً من الأوَّلِ كقولك : أتيكَ اليومَ ظُهْرَةً ، جازَ أنْ يعملَ فيهما .  
وأما المكانُ فهو ما استقرَّ فيه الجسمُ ، وقد أطال الطبيعيُّونَ القولَ فيه ،  
وقد أنكرَهُ بعضُ الناسِ<sup>(٢)</sup> .

وليست أسماءُهُ في الظرفيةِ كأسماءِ الزَّمانِ ، وفيها تقسيمٌ ، وهي أنها  
على ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : ما كان مجهولَ المقدارِ والصُّورةِ كالجهاتِ السَّتِّ المفتقرِ إليها  
كلُّ متحيزٍ ، وهي : خَلْفٌ وأمامٌ وفوقٌ وتحتٌ ويمينٌ وشمالٌ ، فهذه  
تنتصبُ ظُرُوفاً ؛ وذلك لشبهها بأسماءِ الزَّمانِ من وجهين :  
أحدهما : أنها تنتقلُ ؛ ألا ترى أنَّ خَلْفَكَ يكونُ أمامَكَ لأنه كان  
خلفَكَ حينَ استدبرْتَهُ ، فصارَ أمامَكَ حينَ استقبلْتَهُ ، كما أنَّ المستقبلَ  
يصيرُ حالاً ، والحالُ يصيرُ ماضياً .

والثاني : أنها عامَّةٌ ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : خلفَكَ ، تناول ما يقابلُ

(١) أي المنصرف غير المتصرف .

(٢) المصنف مقبضٌ من توجيه اللع . انظر كلام ابن الخباز هناك : ١٨٤ .

ظَهَرَ الْمُخَاطَبِ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ ، كَمَا أَنْكَ إِذَا قَلْتَ : قَامَ زَيْدٌ ، تَنَاوَلَ الزَّمَانَ الْمَاضِيَّ مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ الدُّنْيَا إِلَى وَقْتِ حَدِيثِكَ ، كَذَا قِيلَ<sup>(١)</sup> . وَفِيهِ نَظْرٌ .

وَالثَّانِي : مَا كَانَ مَعْلُومَ الْمَقْدَارِ مَجْهُولَ الصُّورَةِ نَحْوَ : الْفَرَسَخِ وَالْمِيلِ وَالْبَرِيدِ ، فَهَذَا يَنْتَسِبُ عَلَى الظَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ مُشَابِهَةٌ لِلجِهَاتِ السَّتِّ فِي التَّنْقِيلِ .

وَالثَّلَاثُ : مَا كَانَ مَعْلُومَ الْمَقْدَارِ وَالصُّورَةِ كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَكَانٍ مُخْصِوَصٍ ، فَصَارَ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ : جَلَسْتُ زَيْدًا ، لَا يَجُوزُ : جَلَسْتُ الدَّارَ . نَعَمْ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الضَّرُورَةِ . قَالَ سَاعِدَةُ الْهَدَلِيِّ<sup>(٢)</sup> :

لِذَنْ يَهْزُ الْكَفُّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ نَاصِبَ الظَّرْفِ مُطْلَقًا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا أَوْ مَحذُوفًا ، فَالثَّابِتُ الْأَصْلُ كَقَوْلِكَ : سِرْتُ خَلْفَكَ ، وَتَبِعْتُكَ فَرَسَخًا .

(١) انظر توجيه اللمع : ١٨٥ .

(٢) شرح أشعار الهدليين ١١٢٠/٣ ، وفيه : « لِذَنْ يَهْزُ الْكَفُّ » . يصف رجلاً لين الهز ، فشبّه اضطرابه في نفسه بعسلان الثعلب في سيره (أي اضطرابه في عذوه) .

وانظر الكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ ، والنوادر : ١٦٧ ، والإغفال ٣٠٤/٢ ، والإيضاح : ٢٠٧ ، وإيضاح شواهد ٢١٢/٢ ، وإيضاح الشعر : ٣٧٣ ، ٤٨٦ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمالئ ابن السجري ٦٣/١ ، ٥٧٣/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٩١ ، والمعني : ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، والخزانة ٨٣/٣ . ويعسل : يضطرب ، وكما عسل الطريق الثعلب : أي : في الطريق .

والمحذوفُ نوعان :

أحدهما : جرى ذكره في السؤال<sup>(١)</sup> فاستُعني عنه في الجواب ،  
كقولك: كَمْ سِرْتُ ؟ فتقولُ /: فَرَسَحًا ؛ أَي : سِرْتُ فَرَسَحًا ، وَمَتَى  
جِئْتُ ؟ فتقولُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ أَي : جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

ويجوزُ إظهاره، وفي التنزيل<sup>(٢)</sup>: ﴿ قَالَ كَمْ لَيْتَ قَالَ لَيْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ  
يَوْمٍ قَالَ بَل لَّيْتُكَ مِائَةَ عَامٍ ﴾ .

والثاني : ما لم يجر له ذِكْرٌ ، وذلك في :

خبر المبتدأ كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، والخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

وأخبار كان وأخواتها كقولك : كَانَ زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَكَانَ الاجْتِمَاعُ  
يَوْمَ السَّبْتِ .

وأخبار إنَّ وأخواتها كقولك : إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ ، وَإِنَّ الخُرُوجَ السَّاعَةَ .

وثاني مفعولي ظَنَنْتُ وأخواتها كقولك : ظَنَنْتُ زَيْدًا أَمَامَكَ ،  
وَظَنَنْتُ السَّيْرَ غَدًا .

وثالث مفاعيلِ أَعْلَمْتُ وأخواتها كقولك : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عِنْدَكَ ،  
وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا السَّيْرَ بَعْدَ غَدٍ .

(١) في (ت) : أجزى نكرة في السؤال ...

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٩) .

والحال كقولك : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا عِنْدَكَ ، وَمَا أَحْسَنَ السَّيْرَ غَدًا إِذَا جَعَلْتَهُ حَالًا .

والصِّفَةُ كقولك : أعجبنى رَجُلٌ عِنْدَكَ ، وأعجبنى قُعودٌ عِنْدَكَ .  
والصِّلَةُ كقولك : الَّذِي خَلَقَكَ زَيْدٌ ، وَالَّذِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ اجْتَمَاعُنَا .  
وهذا واضحٌ .

\* \* \*

### [ المفعول له ]

والرابع : المفعول له .

وهو عِلَّةٌ إِقْدَامٍ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَتَيْتَكَ تَعْظِيمًا لَكَ ، فَالتَّعْظِيمُ هُوَ الَّذِي دَعَاكَ إِلَى الْإِتْيَانِ . وَلَهُ شُرُوطٌ مِنْهَا<sup>(١)</sup> :

أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَمَثَلِنَا ؛ لِأَنَّ مَجْرَدَ الْجَوْهَرِ لَا يُعْلَلُ بِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ : الْأَحْكَامُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ، وَالْمَقْصُودُ النُّكَاحُ .

ومنها : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلُولِ ، فَالْإِتْيَانُ يَتَعَلَّقُ بِالتَّعْظِيمِ ، وَالتَّعْظِيمُ فِعْلٌ لَكَ ، كَمَا أَنَّ الْإِتْيَانَ كَذَلِكَ .

ومنها : أَنْ يَكُونَ مَقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ ، فَالْإِتْيَانُ قَارِنٌ التَّعْظِيمِ ،

(١) انظر النص كاملاً في توجيه اللمع لابن الحجاز : ١٩٣ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٢٣) .

وذلك لأنه علةٌ ، فلا يتأخَّرُ المعلُّلُ عنها .

ومنها : أن يكونَ النَّاصِبُ له من غير لفظه لأمرين :

أحدهما : لو كان من لفظه لكان مُطْلَقاً .

والآخر : كنتَ معللاً للشَّيءِ بِنَفْسِهِ .

وهو<sup>(١)</sup> جوابُ لِمَ .

ويكونُ مُعْرِفاً وَمُنْكَراً كسائرِ المفاعيلِ . قال حاتم<sup>(٢)</sup> :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

وَادِّعَاءُ الْجَرْمِيِّ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ لَازِمٌ لِلتَّنْكِيرِ بَاطِلٌ بِمَا ذَكَرْنَا .

ويجوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْفِعْلِ<sup>(٤)</sup> ، كَقَوْلِكَ : زَارَكَ رَجَاءَ الْخَيْرِ

زَيْدٌ ، وَرَجَاءَ الْخَيْرِ زَارَكَ زَيْدٌ .

(١) أي المفعول له .

(٢) حاتم بن عبد الله الطائي . ديوانه : ٢٢٤ وروايته :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ اصْطِنَاعُهُ وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

وانظر الشاهد في الكتاب ١/٣٦٨ ، ٣/١٢٦ ، وشرح آياته ٤٥/١ ، والجمل : ٣١٠ ، وشرح آياته (الخلل) ص: ٣٧٩ ، وتوجيه اللمع : ١٩٣ ، والخزانة ٣/١٢٢ ، في حواشي هذه المصادر مزيد تخريج .

وقد أخرج المبرد رحمه الله (ادخاره) و(تكرما) عن باب المفعول له ، وجعلهما من باب المفعول المطلق، قال في الكامل ١/٣٨١ : « قوله : (وأغفر عوراء الكريم ادخاره) أي : أدخره ادخاراً ، وأضافه إليه ، كما تقول : ادخاراً له ، وكذلك قوله : (تكرماً) ، إنما أراد للتكرُّم ، فأخْرَجَهُ مُخْرَجَ اتَّكْرَمَ تَكْرُمًا » ، وانظر أيضاً المقتضب ٢/٣٤٧ ففيه مزيد إيضاح ، وراجع الخزانة ٣/١٢٢ .

(٣) انظر شرح اللمع للأصفهاني ١/٤٥٥ ، وتوجيه اللمع : ١٩٣ .

(٤) ومنعه قومٌ منهم الإمام ثعلب . انظر توجيه اللمع : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ٣/١٣٨٨ .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ بعضَهُمْ<sup>(١)</sup> ذَهَبَ إلى أنه ينتصبُ انتصابَ المصادرِ التي لا تُلاقيه في اشتقاقه كقولهم : حُسْتُ مَنعاً ، وَقَعَدْتُ جُلوساً . وَحُجَّتُهُ أَنتَ إِذَا قَلْتَ : أَتَيْتُكَ ، فَهَمَ مِنْهُ التَّعْظِيمُ . وَالأوَّلُ الصَّوَابُ لجواز ظُهُور اللَّامِ معه كقولك : أَتَيْتُكَ لِلتَّعْظِيمِ ، ولو كان مصدرًا لامتنع ذلك فيه .

\* \* \*

### [ المفعول معه ]

والخامس : المفعول معه .

وهو المذكورُ بعد الواو غالباً لمصاحبة معمولٍ فعلٍ لفظاً أو معنى .  
وفيه قيود :

قوله : بعد الواو احترازٌ من أخواتها .

وقوله : غالباً لأنها قد تُحذفُ ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ  
تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

(١) وهم الكوفيون . انظر توجيه اللع : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ٣/١٣٨٤ . وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ : « نصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وقرحاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل » . انظر معاني القرآن للفراء ١٧/١ ، وقد نقل أبو حيان عنه نصاً لم أقف عليه في المعاني .

(٢) هو ثالث أبيات لجرير يرثي فيها عمر بن عبد العزيز رحمه الله . ديوانه : ٧٣٦/٢ . وانظر الكامل ٨٣٣/٢ ، ٨٣٥ ، والإفصاح : ١٩٢ .

/ قال ابنُ أسدٍ في « الإفصاح »<sup>(١)</sup> التَّقدير : تُبكي عليكَ ونجومَ اللَّيْلِ ،  
فحذَفَ الواوَ . ومُسَوِّغٌ ذلكَ عندي أنها في الأصلِ العاطفةُ ، والعاطفةُ قد  
حُذِفَتْ . قال اللهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ . فلا يجوزُ أنْ  
يكونَ « رابعُهُم » صفةً لـ « ثلاثة » ، و« كلبُهُم » مرتفعٌ ؛ لأنه بمعنى الماضي  
فلا يَعْمَلُ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ « رابعُهُم كلبُهُم » مبتدأً وخبرٌ في موضع  
حال ؛ لعدمِ العاملِ .

فإن قيلَ : التقديرُ : هؤلاء ثلاثةٌ ، وكلُّ واحدٍ من حُرُفِ التَّنْبِيَةِ  
واسمُ الإشارةِ يَعْمَلُ في الحالِ ؟  
أجبتُ : بأنَّ الإشارةَ تَحْتَصُّ بالحاضرِ ، وكونَ رابعَهُم لما مضى يُنَافِي  
ذلكَ ، فَتَعَيَّنَ أنْ يكونَ التقديرُ : ورابعُهُم كلبُهُم ، ثمَّ حُذِفَ الواوُ . ويدلُّ  
على ذلكَ ظهورها في قوله تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاتَّامَنَهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ .  
وقال الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

(١) هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي نسبةً إلى مَيَّافارقين قرب حلب . عالمٌ نحويٌّ شاعرٌ . عاصرَ  
نظامَ الملكِ ، وكان متولياً بحِجَابِ الأموالِ ، ثم قتلَه السلطانُ بجرَّانَ قرب حلب سنة ٤٨٧ هـ . من  
تصانيفه : الإفصاح والإبانة في شرح اللع ، وغيرهما . أخباره في : إنباه الرواة ٣٢٩/١ ، ومعجم  
الأدباء ٥٤/٨ ، وبغية الوعاة ٥٠٠/٢ .

قال ياقوت عنه وعن كتابه الإفصاح : « وصنَّفَ في الآدابِ تصانيفَ تقومُ له مقامُ شاهِدِي عدلِ ،  
تشهدُ بفضلهِ وعظيمِ قدره ... منها : الإفصاح » . حَقَّقَ الكتابُ الأستاذُ سعيدُ الأفغاني - رحمه  
الله - وطُبِعَ سنة ١٣٩٣ هـ .

وانظر قوله في الإفصاح ص : ١٩٣ .

(٢) سورة الكهف ، من الآية (٢٢) .

(٣) السابقة .

(٤) هو الخطيطة والبيت في ديوانه ص : ١١ وروايته : « جارا » ، وكذا في بعض المصادر . انظر :

إِنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنزِلُهُ بِرَمَلٍ يَبْرِينَ جَارُ شَدِّ مَا اغْتَرَبَا

أي : ومنزله برمل يبرين .

وقوله : « المصاحبة معمول فعلٍ » ، احترازٌ مما ليس كذلك نحو : زيدٌ وعمروٌ أخواك .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ المعمولَ أعمُّ من الفاعل ؛ إذ قد يكونُ ذلك المصاحبُ فاعلاً ، وهو الأكثرُ ، أو مفعولاً نحو : حسبتُ وزيداً درهمٌ ، والمعنى : يكفئك مع زيدٍ درهمٌ .

وقوله : « لفظاً أو معنى » تفصيلٌ للفعل ، فاللفظيُّ : جئتُك وزيداً ، والمعنويُّ : ما لك وزيداً أي : ما تصنعُ وزيداً .

واختلفَ في ناصبه ، فالمختارُ رأيُ سيبويه<sup>(١)</sup> وهو أنه الفعلُ بتوسطِ الواو ، فهي إذا كحرف الاستثناء في ذلك .

وقال الأحمش<sup>(٢)</sup> : الأصلُ جئتُ مع زيدٍ ، فحذفتُ معَ وأقيمتِ الواوُ مقامها فانتقلَ إعرابُ معَ إلى ما بعد الواو . وأفسدوه<sup>(٣)</sup> بأنَّ معَ ظرفٌ

- معجم ما استعجم ١٣٨٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١١٨/١ ، ١٤٥/٢ ، والمغني ٨٣١ ، وشرح أبياته ٣٢٦/٧ ، وراجع ١٥٤/٢ منه ..

(١) الكتاب ٢٩٧/١ . وانظر الإنصاف ص : ٢٠٦ [ المسألة ٣١ ] ، وتوجيه اللمع : ١٩٧ .

(٢) انظر رأيه في سر الصناعة ١٢٨/١ ، وأسرار العربية ص : ١٧١ ، والتبيين : ٣٧٩ ، وتوجيه

اللمع : ١٩٨ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ ، والجنى الداني : ١٥٦ . ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١٤٨٤/٣ إلى أكثر الكوفيين .

(٣) انظر توجيه اللمع : ١٩٨ .

وَزَيْدٌ لَيْسَ كَذَلِكَ . وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ مَوْقِعَ شَيْءٍ يُعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ  
وَلَا يَسْتَوْفِي سَائِرَ أَحْكَامِهِ .

وَقَالَ الزَّجَّاجُ<sup>(١)</sup> : نَاصِبُهُ فِعْلٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ تَقْدِيرُهُ : جِئْتُكَ  
وَصَاحَبْتُ زَيْدًا ، فَعَلَى هَذَا يَسْقُطُ مِنْ عِدَّةِ الْمَفْعُولَاتِ .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ<sup>(٢)</sup> : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : اسْتَوَى  
الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ يَمْتَنِعُ فِيهِ الْعَطْفُ ؛ لِأَنَّ الْخَشْبَةَ لَمْ تَكُنْ مُعْوَجَّةً فَتَسْتَوِي . وَقَدْ  
تَكَلَّمْتُ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي « التَّعْلِيقِ عَلَى الْمُتَبِعِ »<sup>(٣)</sup> .

وَهُنَا تَقْسِيمٌ : وَهُوَ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ ظَاهِرًا وَجَازَ الْعَطْفُ كَقَوْلِكَ : قَامَ  
زَيْدٌ وَعَمَرُو ، جَازَ الْعَطْفُ وَالتَّصْبُّ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ الْعَطْفُ  
تَعَيَّنَ الْآخَرُ ، كَقَوْلِكَ : قُمْتُ وَزَيْدًا لِامْتِنَاعِ عَطْفِ الْاسْمِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ  
الْفِعْلِ ، وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ ، كَقَوْلِكَ : مَا لِزَيْدٍ وَعَمَرُو ،  
وَالْإِلا تَعَيَّنَ التَّصْبُّ ، كَقَوْلِكَ : مَا لَكَ وَزَيْدًا .

وَهَذَا الْمَفْعُولُ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ ، وَالِاسْتِقْرَاءُ يَعْطِيكَ ذَلِكَ ، وَاخْتَارَ  
بَعْضُهُمْ قَصْرَهُ عَلَى التَّنْقُلِ ، وَهَذَا بَيْنٌ .

\* \* \*

(١) المصادر السابقة وأسرار العربية ص : ١٧١ ، وتوجيه للمع : ١٩٨ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٢ .

(٢) انظر الإنصاف ص : ٢٠٦ [ المسألة ٣١ ]

(٣) انظر كلام أبي البقاء في المتبع ٣٣٤/١ وقد ذكره المصنف في كتابه المحصول .

[ الْحَالُ ]

الأول: الحال .

وهي ما يُبين هيئة الفاعل أو المفعول لفظاً ومعنى. وشروطها / خمسة : [٢٧/]

الأول : أن تكون نكرة أو في حكمها كقولهم : أُرْسَلَهَا العِرَاكُ<sup>(٢)</sup> ،  
وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ . وفيه تأويلان :

أحدهما : أنه إن كان في اللفظ معرفة فهو في معنى النكرة ، والتقدير :  
أُرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً ، وَمَرَرْتُ بِهِ مُنْفَرِدًا<sup>(٣)</sup> .

والآخر : أن « العِرَاكَ » و« وَحْدَهُ » مَصْدَرَانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ ،  
وذلك الفعلُ هو الحال ، فالتقدير : أُرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ العِرَاكَ ، وَمَرَرْتُ بِهِ  
يَنْفَرِدُ وَحْدَهُ ، وهو اختيار الفارسي<sup>(٤)</sup> .

(١) يتابع حديثه عن المعمولات المنصوبة ، حيث ذكر النوع الأول منها وهي الأصلية فيما سبق ،  
والآن يتبعها بالقسم الآخر وهي الفرعية .

(٢) هذا صدر بيت للبيد ، وتمامه :

فَأُرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَدْذُهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْضِ الرَّجَالِ

وهو في ديوانه : ١٠٨ . والبيت في الكتاب ١٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، واللباب ٢٨٥/١ ،  
شرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح الكافية ٦٤٤/٢/١ ، الخزانة ١٩٢/٣ .

(٣) انظر الإيضاح : ٢٢١ . وقد سبقه إليه ابن السراج في الأصول ذكره في باب المعرفة والنكرة  
١٦٤/١ . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١ ، وشرح الكافية ٦٤٣/٢/١ .

(٤) وهو مذهب سيويه ، واختاره الزمخشري . انظر الكتاب ٣٧٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل  
٣٤١/١ .

والثاني : أن تكون مشتقةً أو في حُكْمِهِ ، كقولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَسَدًا  
أي جريئاً شديداً ، ومنه ما أنشدهُ ابنُ الخَشَّابِ في « المعتمد »<sup>(١)</sup> :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ التَّجَفِّ

أي : ما بالنا أَمْسِ شُجْعَانًا ، وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ جُبْنَاءَ . ومنه قوله تَعَالَى<sup>(٢)</sup> :  
﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَتَيْنِ ﴾ ، أي : مُنْفَسِمِينَ . وَخَالَفَ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٣)</sup> فِي  
ذلك .

والثالث : أن تكونَ بعد معرفةٍ أو فِي حُكْمِهَا كقولك : مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ  
قَائِمًا ، وَهَذَا أَفْضَلُ مِنْكَ وَاقِفًا ، فـ « مِثْلِكَ » بلفظ المعرفة ، و « أَفْضَلُ »  
تخصَّصَ بِهِ « مِثْلِكَ » ، ولهذا جازَ أَنْ يَقَعَ الْفَصْلُ مَعَهُمَا ، كقولك : كَانَ زَيْدٌ  
هُوَ مِثْلِكَ ، وَكَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ ، ومنه قوله سبحانه<sup>(٤)</sup> : ﴿ إِنْ تَرَنِ  
أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ .

وقيلَ : الضَّمِيرُ تَأْكِيدٌ ، وَضَمِيرُ الْفَصْلِ مَخْصُوصٌ بِالْوَقُوعِ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ .  
ومن ذلك التَّكْرَرُ إِذَا تَخَصَّصَتْ بِالنَّعْتِ ، كقولك : هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ  
مُتَكَلِّمًا ، وَقَالَ تَعَالَى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾ .

- 
- (١) البيت آخر أربعة أبيات لأحد أصحاب علي رضي الله عنه قاله في وقعة صفين . انظر الشاهد في  
وقعة صفين : ١٦٥ ، وشرح الكافية ١/٢/٦٥٠ ، ٦٦٣ ، والخزانة ٣/٢٠١ .  
(٢) سورة النساء ، من الآية (٨٨) .  
(٣) قال في شرح الكافية ٢/٥٠٩ : فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه .  
(٤) سورة الكهف ، من الآية (٣٩) .  
(٥) سورة البقرة ، من الآية (١٠١) .

والرابعُ : أن تكونَ بعدَ كلام تامٍّ أو في حُكْمِهِ ، كقولك : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، والمعنى : إذا كَانَ قَائِمًا .

والخامسُ : أن تكونَ منصوبةً في اللَّفْظِ أو في الموضع ، كقولك : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ، أي : ضاحِكًا ، وهذا زَيْدٌ في الدَّارِ ، أي : مُسْتَقَرًّا فيها<sup>(١)</sup> .

ولها أحكامٌ خمسةٌ :

ألاً تكونَ خِلْقَةً لازمةً ، فلا تقولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَعْرَجَ ، فإنَّ أَرَدْتُ أنه مُتَعَارِجٌ في الوقتِ جازٍ .

وألاً تكونَ لَوْنًا ، فلا تقولُ : مَرَرْتُ بِالْبُسْرِ أَحْمَرَ ، إلاَّ إذا أَرَدْتُ احمرارَهُ في ذلكَ الوقتِ .

وأن يكونَ لها عاملٌ لكونها مُعْرَبَةً .

وأن يكونَ لها صاحبٌ لكونها صفةً في المعنى .

وأن يكونَ فيها رابطٌ لكونها مُشْتَقَّةً .

ولها أقسامٌ خمسةٌ :

الأوَّلُ : أن تكونَ مُتَنَقِّلَةً ، كقولك : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ؛ لأنه يَنْتَقِلُ عنها ، وهو الأكثرُ ، ولذلك سُمِّيَتْ حَالًا .

والثَّانِي : أن تكونَ مُؤَكَّدَةً ، وهي التي لو لم تُدَكَّرْ لاسْتَفِيدَ معناها من الجملة قبلها ، كقوله تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ، وقولهم : زَيْدٌ أَبوكَ عَطُوفًا .

(١) انظر شرح الكافية ٢٧٧/١/١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٩١) .

واشترطُ الزَّمخَشَرِيُّ<sup>(١)</sup> وابنُ الحَاجِبِ<sup>(٢)</sup> أنْ تَكُونَ مُوكَّدَةً لِحَمَلَةِ اسْمِيَةِ يَبْطُلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: ﴿ثُمَّ وَيَلْتَمِمْ مُدْبِرِينَ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿فَبَسَّسَ صَاحِجًا﴾ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ مُوَطَّئَةً ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا ، فـ « رَجُلًا » نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَ« صَالِحًا » نَعْتُهُ ، وَهُوَ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالْأَصْلُ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَالِحًا ، لَكِنْ ذَكَرْتَ « رَجُلًا » تَوْطِئَةً لِلْحَالِ ؛ إِذِ الْحَالُ صِفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِالصِّفَةِ اللَّفْظِيَّةِ ، وَلَمَّا كَانَ حُكْمُ الصِّفَةِ اللَّفْظِيَّةِ / أَنْ يَكُونَ لَهَا مُوصُوفٌ فِي اللَّفْظِ تَجْرِي عَلَيْهِ ، فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْحَالِ قَلِيلًا إِعْلَامًا بِكَوْنِهَا صِفَةً .

وَالرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُسْتَقْبَلِيَّةً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ سَاءَ اللَّهُ عَامِنِي﴾ ، وَقَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدَاً<sup>(٦)</sup> .

وَالخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ مُحْكَمَةً ، وَهِيَ الْحَالُ الْمَاضِيَّةُ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمْسٍ قَائِمًا .

وَالْعَامِلُ فِيهَا خَمْسَةُ أَشْيَاءَ :

الأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا . وَيَجُوزُ فِيهِ عِنْدَ

(١) المفضل ص : ٨١ .

(٢) شرح الكافية ٥١٩/٢ ، وشرح المفضل ٣٤٢/١ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٢٥) .

(٤) سورة النمل ، من الآية (١٩) .

(٥) سورة الفتح ، من الآية (٢٧) .

(٦) انظر الكتاب ٥٢/٢ .

البصريين<sup>(١)</sup>: جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ ، و رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ . وهي وإنْ تَحَمَّلَت الضَّمِيرَ الرَّاجِعَ إِلَى زَيْدٍ لَكِن هِيَ مُؤَخَّرَةٌ فِي التَّقْدِيرِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

مُزِيدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِي      فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعُ

ومن كلامهم : « شَتَّى تَوُوبُ الحَلْبَةِ »<sup>(٣)</sup>.

والثاني : اسمُ الفاعل ، ويجري في ذلك مَجْرَى الفعل ، كقولك :  
أَضَاحِكِينَ قَائِمٌ أَخَوَاكَ .

واسمُ المفعول نحو قولك : وَمَا بَاكِتَيْنِ مَضْرُوبَةٌ جَارِيَتَاكَ<sup>(٤)</sup> .  
والصفةُ كقولك : أَقَائِمِينَ حَسَنٌ أَخَوَاكَ . نَعَمْ إِنْ كَانَ اسمُ الفاعلِ أَوْ  
المفعولِ فِي صِلَةِ الألفِ وَاللامِ كقولك : زَيْدٌ القَادِمُ مَسْرُورًا ، وَعَمْرُو  
المُعْطَى دِرْهَمًا سَائِلًا ، امْتَنَعَ التَّقْدِيمَ لِعَدَمِ جَوَازِ تَقْدِيمِ بَعْضِ الصِّلَةِ عَلَى  
الموصولِ .

( ) والفراء يمنع التقديم مطلقاً ، وجمهور الكوفيين على منع التقديم إن كان صاحبها اسماً ظاهراً ،  
وتجوزيه إن كان ضميراً . انظر الإنصاف ص : ٢١٠ [ المسألة : ٣٢ ] .

(١) هو سُؤيد بن أبي كاهل اليشكري . شعره ص : ٦٦٧ (ديوان بني بكر) ، وهو من قصيدة في  
الفضليات : ١٩٨ ، وانظر شرحها للأبباري ص : ٤٠١ ، ٤٠٢ ، وللتبريزي ٩٠٢/٢ ، ٩٠٤ .  
والقصيدة التي منها الشاهد من أعلى الشعر وأنفسه ، مطلعها :

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الحَبْلِ لَنَا      فَوَصَلْنَا الحَبْلَ مِنْهَا مَا أَسْعَ

وفي المصادر السابقة جاءت الكلمة التي فيها الشاهد (مزبدٌ) مرفوعةً ، ولا شاهدَ فيها . وانظر  
البيت في المقتضب ١٧٠/٤ (وعجزه فيه ملفق من بيت آخر) ، والأصول ٢١٧/١ ، وتوجيه اللع  
ص : ٢٠٢ .

(٢) الصحاح (حلب) ١١٤/١ ، وانظر : جمهرة الأمثال ٥٤١/١ ، وجمع الأمثال ١٥٠/٢ .

(٣) في (ت) : « مَا مُسْرِعَتَيْنِ ذَاهِبَةٌ جَارِيَتَاكَ » . وقد أشير إليها في هامش (ح) .

والثالث : الاسم الذي فيه معنى الفعل ، كقولك : دَا زَيْدٌ قائماً ،  
فالتأصبُّ للحال دَا ؛ لأنه في معنى أَشِيرُ ، وكذلك : زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو  
مُتَكَلِّماً ، فالتأصبُّ لها مِثْلٌ ؛ لأنها في معنى يشبه . ولا يجوزُ التَّقْدِيمُ .

والرابعُ : الحرفُ الذي فيه معنى الفعل ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودٌ شَرِبَ نَسْوَةً عِنْدَ مُفْتَادٍ

فناصبُ « خارجاً » كأنَّ . ومثلها في ذلك لَعَلَّ وليتَ دون  
الأخريات<sup>(٢)</sup> . قاله أبو الفتح في « التّعاقب » .

والفرقُ قُوَّةُ تلك في التّعبير اللّفظي والمعنوي ، بخلاف هذه .

وكذلك « ها » ، كقولك : ها قائماً دَا زَيْدٌ ؛ لأنها بمعنى أَنَّهُ .

وكذلك « يا » عند بعضهم ، كقولك : يَا زَيْدُ ضَاحِكاً . ومنه بيتُ  
« الكتاب »<sup>(٣)</sup> :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمِ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبِيبٍ قَوَاضِعُ

والخامس : ما في الجملة من معنى الفعل ، كقولهم : هو زيدٌ معروفًا ،

(١) البيت للناطقة الذيباني في ديوان ص : ١٩ ، وانظر : الخليلي لابن شقير : ٤٩ ، وكتاب الشعر

(تحقيق د. الطناحي) : ٦٢ ، ٢١٩ ، ٢٤٨ ، والخصائص ٢/٢٧٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٩ ،

زشرح الكافية ١/٢٣٩ ، ٦٤١ ، واللسان (فاد) والخزانة ٣/١٨٥ ، ١٨٧ . والشاعر شبه قرن

النور طعن به كلباً . والمفتاد : موضع اشتوائهم اللّحم . وشربُ : قوم يشربون واحدهم شارب .

(٢) في (ت) : دون أخواتهما ، وفي (ص) : دون الأخوات .

(٣) هو الصّلتان العبدى (قُثم بن خبيّقة) . والبيت في : الكتاب ٢/٢٣٧ ، والمقتضب ٤/٢١٥ ،

وتوجيه اللمع : ٣٦٣ ، وشرح الجمل ٢/٨٦ ، والخزانة ٢/١٧٤ .

وكقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي      وَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ  
إذ معنى ذلك : تَبَيَّنَتْهُ وَتَبَيَّنَتْهُ .

واعلم أنه يَقَعُ في موضع الحال خمسة أشياء :

الأوَّلُ : المصدرُ ، كقولك : جَاءَ زَيْدٌ رَكُضًا ، والتَّقْدِيرُ : رَاكِضًا ،  
وفيه حينئذٍ ضميرٌ لنيابته عن اسم الفاعل .

فإن قيلَ : فما الفائدةُ في هذه النيابة ؟

أجبتُ : فائدتها المبالغةُ ؛ وذلك لأنه جُعِلَ عبارةً عن الحدث لا  
مُتَّصِفًا به .

وقال الميرد<sup>(٢)</sup> : وهو مَصْدَرٌ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ أي : جَاءَ يَرُكُضُ  
رَكُضًا ، والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لسلامته من الحذفِ ، وإفادته المبالغة .

وقال السِّيرافي<sup>(٣)</sup> : هو مفعولٌ مُطْلَقٌ ، وناصبُهُ « جَاءَ » ، وهو عنده  
من باب « قَعَدَ القَرْفُصَاءَ » .

(١) هو ابنُ دارَةٍ . وقد سبق تخريجه .

(٢) المقتضب ٢٣٤/٣ ، وانظر المفصل : ٨٠ ، وشرحه لابن يعيش ٥٩/٢ ، وشرح الكافية  
٦٧١/٢/١ ، والمغني : ٧٢٩ . وجاء في التسهيل لابن مالك : ١٠٩ : وإن وقع مصدر موقع  
الحال فهو حالٌ لا معمولٌ حالٌ محذوفٌ خلافاً للمبرد والأخفش .

قلتُ : قد اختلف النقل عن المبرد في تجويزه لوقوع المصدر حالاً أهو على إطلاقه أم هو مخصوص  
فيما كان نوعاً لعامله . انظر حديثاً مفصلاً عن ذلك في حاشية الشيخ عزيمة على المقتضب ص :  
٢٣٤ ، وانظر المفصل : ٨٠ ، والبسيط ٥١٨/١ .

(٣) انظر شرح المفصل ٦٠/٢ ، والمغني : ٧٢٩ - ٧٣٠ ، ونسبه ابن هشام إلى سيويه .

والثاني : الجامد ، كقولك : جَاءَ زَيْدٌ أَسَدًا ، وقد مضى .

/والثالث : الظرف ، كقولك : هذا زَيْدٌ عِنْدَكَ .

والرابع : الجارُ والجرورُ ، كقولك : جَاءَ زَيْدٌ بِسَلَاحِهِ .

والخامس : الجملة ، وهي إمَّا اسميةٌ وإمَّا فعليةٌ ، والاسمية إمَّا بالضمير

وحدُهُ ، كقولك : جَاءَ زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، وهي به حَسَنَةٌ . وأبى

الزَّمخشرى<sup>(١)</sup> إلا الواو معها لتدلُّ على التَّوقيت . واستضعفوه<sup>(٢)</sup> لمخالفته

الإجماع والسماع .

وإمَّا بالواو وحدها ، كقولك : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً .

فإن قلت : فلمَ جازت الواو في الجملة الحالية دون الوصفية والخبرية؟

أجبت : جازت الواو في الحالية لدلالاتها على التَّوقيت ، وهو محتاجٌ

إليه بخلاف الوصف والخبر .

وقال بعضهم : الحالُ فضلةٌ بخلافهما .

فإن قيل : فالحالُ ووصفُ الهيئة ، وطلوعُ الشمس لا يكونُ هيئةً لزيدٍ ؟

أجبت : بأنَّ التَّقديرَ : جَاءَ زَيْدٌ مُوَافِقًا طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فالموافقةُ هيئةٌ

مَجِيئِهِ .

وإمَّا بهما كقولك : جَاءَ زَيْدٌ وَأَبُوهُ مَعَهُ .

والفعلية إمَّا أن يكونَ فعلها مُستقبلاً ، وهو ممتنعٌ ، لا يجوزُ : جَاءَ

(١) المفصل : ٨٢ . قال : « فإن كانت اسمية فالواو ... » .

(٢) انظر شرح المفصل ٦٦/٢ ، وشرح الكافية ٦٧٥/٢/١ - ٦٧٧ .

زَيْدٌ سَوْفَ يَقُومُ ؛ لمنافاة معناه الحال .

فإن قيل : فلمَ جازَ : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ؟  
أجبتُ : قال أبو علي : الاسمُ هو الأصلُ في باب الحال ، فتصرّفوا  
فيه بخلاف الفعل ، وأيضاً فهذا على خلاف القياس ، فلا يُحمَلُ غيره عليه .  
وعندي أن اسمَ الفاعل موضوعٌ لمعنى من غير زمان في أصل وضعه ،  
وأما إذا دلَّ على زمانٍ فبقريئةٍ نحو : غدٍ وشبهه ؛ لأنك إذا قلتَ : زَيْدٌ  
ضاربٌ ، فلا دلالة له على زمنِ البتَّة ، ولو كان دالاً عليه لم ينفك<sup>(١)</sup> عنه  
البتَّة ، والفعلُ وُضِعَ للزمان ، وقد عرّفتُ أنَّ الأمورَ العارضة لا يُعتدُّ بها  
في العربيةً بدليل صحَّةِ «رؤيا» و«ضوء» و«شيء» .

وأما أن يكونَ حالاً ، وهو جائزٌ كقولك : جاءَ زيدٌ يضحكُ .  
وأما أن يكونَ ماضياً وتشتَرطُ معه «قد» لتقريبه من الحال . وقد تكونُ  
ظاهرةً ، كقولك : جاءَ زيدٌ قد أكرمَ أخاهُ ، ومقدَّرةً كقولك : جاءَ زيدٌ أكرمَ  
أخاهُ . قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ أَوْ جَاءَكَ وَكَمْ حَصَرْتِ صُدُورَهُمْ ﴾ ، ﴿ أَنْزَمْنُ لَكَ وَأَتَّبِعَكَ  
الْأَرْذَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) في (ص) : لم ينفل .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٩٠) .

(٣) سورة الشعراء ، من الآية (١١١) .

(٤) هو أبو صخر الهذلي (عبد الله بن سلم) . في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ . والصدر فيه :

إذا دُكِرَتْ يَرْتاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا

وفي أغلب المصادر (لذكرالك هرة) . وانظر الشاهد في الإنصاف : ٢١٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ،

وَأَيْ تَعْرُونِي لِذِكْرِكِ نَفْصَةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

نَعَمْ إِنْ كَانَ الْمَاضِي مَنْفِيًّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ « قَدْ » كَقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ مَا قَامَ غَلَامَةٌ<sup>(١)</sup>؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِيهَا ضَرْبًا مِنَ التَّحْقِيقِ ، وَهُوَ مَنْفَى لِلنَّفْيِ .  
وَهُنَا تَفْصِيلٌ وَهُوَ أَنَّ الْمَضَارِعَ الْمَثْبَتَةَ لَا يَجُوزُ فِيهِ دُخُولُ الْوَاوِ ، فَلَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْرِبُ غَلَامَةٌ ؛ لِشِدَّةِ شَبْهِهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ .  
وَالْمَنْفِيُّ فِي جَوَازِهَا مَعَهُ خِلَافٌ<sup>(٢)</sup> .

وَمَاعَدَا ذَلِكَ فَيَجِبُ الْوَاوُ مَعَ الْخُلُوعِ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَيَجُوزُ مَعَ وُجُودِهِ .

\* \* \*

---

وشرح الكافية ٦٨٠/٢/١ ، والهمع ١٩٤/١ ، والخزانة ٢٥٤/٣ .

(١) وأجاز الأندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما . انظر المباحث الكاملة ٤٥٤/٢ (رسالة دكتوراه) ، قال : وأما إن كان الفعل منفيًا نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامه ، فلا تدخل قد هنا إلا على ضعف ؛ لأن قد المقدرة تبين الحال ، ووجه ضعفه أنه لو قيل : مررت بزيد ما قد ضرب أبوه لكانت قد تحقق الفعل ، وما تنفيه ، فيتناقضان .

(٢) انظر شرح الكافية ٦٧٨/٢/١ .

## [ التَّمييز ]

الثاني : التَّمييز .

وهو ما يَرَفَعُ الإِبْهَامَ عن مُفْرَدٍ أو جَمَلَةٍ بِالنَّصِّ على أحدِ مَحْتَمَلَاتِهِ . وقال أبو عليُّ في « الإيضاح »<sup>(١)</sup> : جَمَلَةُ التَّمييزِ أَنْ يَحْتَمِلَ الشَّيْءُ وُجُوهاً فُتْبِيئَةً بِأَحَدِهَا .

والمميِّزُ لا يَكُونُ إِلاَّ اسْمًا لوجهين :

[ ٢٨ / ب ] /أحدهما : أنه شَابَهَ المفعولَ ، وذلك يَلْزِمُهُ الاسميَّةُ ، وهذا ضعيفٌ عندي ؛ لأنَّ الشَّيْءَ إِذَا شَابَهَ الشَّيْءَ لا يَحْرِي مَحْرَاهُ ، ولأنَّ خَيْرَ كان مُشَابَهًا له أَيضًا ، ولا يَلْزِمُ فِيهِ الاسميَّةُ ، والأجودُ أَنْ يُقالَ : لَزِمَ ذلكَ لِأنه إِما أَنْ يَكُونَ فاعلاً نحو : طابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، أو مفعولاً كقوله تَعَالَى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، أو مُعْرَضًا لدخولِ مِنْ عليه كقولك : عِنْدِي عِشْرُونَ ثوبًا ، وهذا بأسره مختصٌّ بالأسماء .

وهو إِما أَنْ يَكُونَ بعدَ عددٍ أو لا يَكُونَ ، فالأوَّلُ يَلْزِمُ فِيهِ ثلاثةُ أَشياءَ : التَّنكِيرُ والإفْرادُ وتقديرُ مِنْ ، كقولك : لي ثلاثونَ غلامًا ، وأربعونَ جاريةً . فلزومُ الإفرادِ مِنْ حيثُ إِنَّ العَدَدَ بَيْنَ .

(١) الإيضاح ص : ٢٢٣ .

(٢) سورة القمر ، من الآية (١٢) .

وَلُزُومُ التَّنْكِيرِ لَأَنَّهُ مُفْرَدٌ فِي اللَّفْظِ ، وَهُوَ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ  
مِنْهُ بَيَانُ الْجِنْسِ ، وَالتَّنْكَرَةُ أَخْفَى ، وَهِيَ الْأَصْلُ .

وَلُزُومُ تَقْدِيرِ « مِنْ » لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْمُمَيِّزِ الْبَيَانَ ، وَالتَّبْيِينَ أَحَدُ  
مَعَانِي « مِنْ » .

وَالثَّانِي: لَا يَلْزَمُ فِيهِ الْإِفْرَادُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُمَيِّزَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ ، أَوْ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ،  
وَمُرَادُهُمْ بِتَمَامِ الْاسْمِ أَنْ تَمْتَنِعَ إِضَافَتُهُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ نُونِ التَّنْبِيَةِ  
وَالْجَمْعِ وَشِبْهِهِ ، أَوْ التَّنْوِينِ أَوْ الْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ : عِنْدِي مَنَوَانٍ عَسَلًا ،  
وَالزَّيْدُونَ حَسَنُونَ وَجُوهًا ، وَلِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَلِي جَرِيْبٌ نَخْلًا ،  
وَعِنْدِي مِلءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا .

وَهُنَا تَنْبِيْهَانِ :

أَحَدُهُمَا<sup>(١)</sup>: أَنَّ مَا كَانَ بَعْدَ التَّنْوِينِ أَوْ نُونِ التَّنْبِيَةِ أَوْ نُونِ الْجَمْعِ جَازًا  
نَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ : عِنْدِي مَنَوَا سَمْنٍ ، وَالزَّيْدُونَ حَسَنُو وَجُوهِ ،  
وَلِي جَرِيْبٌ نَخْلٍ ، وَالبَاقِي يَلْزَمُ نَصْبُهُ .

أَمَّا شِبْهُ الْجَمْعِ فَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ ذَلِكَ ، فَقَالَ السِّيْرَائِيُّ : عِشْرُونَ مُشَبَّهٌ  
بِضَارِبُونَ ، وَعِشْرِينَ مُشَبَّهٌ بِضَارِبِينَ ، وَالْفَرْعُ يَنْحَطُّ عَنِ الْأَصْلِ ، فَجَازًا  
فِي الْأَصْلِ الْوَجْهَانِ ، وَاقْتَصَرَ فِي الْفَرْعِ عَلَى أَحَدِهِمَا .

(١) سورة الكهف ، من الآية (١٠٣) .

(٢) ذكر المصنف هذا التنبيه فقط ونسي رحمه الله أن يذكر التنبيه الثاني .

فإن قيل : قد ظهر أثر الفرعية بأن حُصَّ عمله في النكرة دون المعرفة؟  
أجبت<sup>(١)</sup> : بأن اختصاصَ معمولٍ بذلك لكونه مميزاً ، ومن خصائص  
المميز التَّنْكِيرُ .

فإن قيل : حسنون مُشَبَّهٌ بضاربون ، ويجوز فيه النصبُ والإضافةُ ؟  
أجبتُ : بأنَّ الصِّفَةَ أقوى شَبْهًا باسمِ الفاعلِ من العَدَدِ لِمَا ذَكَرْنَا من  
تثنيته وجمعه .

وقال ابنُ الحاجب<sup>(٢)</sup> : لا تجوزُ الإضافةُ مع بقاء التُّونِ ؛ لِأَنَّكَ أثبتتَ فيها  
ما هو مشابهٌ لنونِ الجمعِ ، ولا تجوزُ الإضافةُ مع حذفها ؛ لِأَنَّكَ حيثُ  
حذفتَ ما ليس بنونِ جمعٍ .

وقيل : عَشْرُونَ صِفَةٌ في الأصلِ ، والمعنى : في عَشْرُونَ دِرْهَمًا دَرَاهِمُ  
عَشْرُونَ ، فلو أُضِيفَ لكان من إضافةِ الصِّفَةِ إلى موصوفها ، وهو ممتنعٌ . وأما  
الإضافةُ فلاستحالةُ إضافةِ « مِلْءٌ » إلى « العَسَلِ » مع كونه مضافاً إلى الإناء .

وقيل : هو يقتضي معدوداً ، كما أنَّ ضَارِبُونَ يَقْتَضِي مَضْرُوبًا .

وقيل : النَّاصِبُ له الظَّرْفُ .

وقيل : النَّاصِبُ له مُقَدَّرٌ . / ذَكَرَهُ الواسِطِيُّ<sup>(٣)</sup> . وهو ضعيفٌ جداً .

(١) من هنا إلى (أجبت) الآتية بعد ثلاثة أسطر ساقط من (ت) .

(٢) شرح الكافية ٥٢٣/٢ .

(٣) قال في شرح اللمع : ٧٦ : وقد قيل : إنه منصوبٌ بفعل دل عليه عشرون .

والواسطي هو القاسم بن محمد بن مباشر أبو نصر الواسطي الضرير ، رحل إلى بغداد ولقي  
أصحاب أبي علي ، ثم رحل إلى مصر ولزمه ابن بابشاذ وانتفع به كثيراً وزوجه من أخته . له  
شرح اللمع . وكان حيا قبل سنة ٤٦٩ هـ . انظر معجم الأدباء ٥/١٧ ، وبغية الوعاة ٢/٢٦٢ ،  
ومعجم المؤلفين ١٢٣/٨ .

و « مَنَوَان » مُشَبَّهٌ بِضَارِبَانِ ، و « جَرِيْبٌ نَخْلًا » مُشَبَّهٌ بِقَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدًا ، و « مِلءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا » مُشَبَّهٌ بِقَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا . و هذا ظَاهِرٌ . و مُرَادُهُمْ مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ الْمُمَيِّزُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى أَوْ مَفْعُولًا ، كَقَوْلِكَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَقَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ . و الْأَصْلُ : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ ، وَكَذَلِكَ ذَهَبَ سَيبويه<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ ؛ إِذِ الْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ ، وَلأنهُ مُفَسَّرٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَفْسَرِّ ، وَلأنهُ قَدْ نُجُوِّزَ فِيهِ بِالنَّقْلِ ، فَلَا يُتَجَوَّزُ فِيهِ بِالتَّقْدِيمِ كَرَاهَةً لِلجَمْعِ بَيْنِ مَجَازَيْنِ ، وَلأنَّ الْغَالِبَ فِي هَذَا الْبَابِ الْأَعْدَادُ وَشَبْهَهَا ، وَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ فِيهِ التَّمْيِيزُ ، فَحُمِلَ هَذَا عَلَيْهِ . وَ مِنْ أَصُولِهِمُ الْمَشْهُورَةُ : اخْتِيَارُ إِجْرَاءِ الْبَابِ عَلَى نَظْمٍ وَاحِدٍ .

نَعَمْ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ<sup>(٣)</sup> وَالْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدِيُّ<sup>(٤)</sup> إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ مُتَصَرِّفًا ، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ قِيَاسًا عَلَى الْحَالِ .

(١) سورة القمر ، من الآية (١٢) .

(٢) الكتاب ٢٠٥/١ . وانظر علل النحو : ٣٩٢ .

(٣) انظر الإنصاف ص : ٢٢١ . . .

(٤) المقتضب ٣٦/٣ ، ووافقهُ أَيْضًا الْكَسَائِيُّ . انظر علل النحو : ٣٩٣ ، والأصول ٢٢٣/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والإنصاف ص : ٢٢١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢٧٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٧١٢/٢/١ ، والتعليق لابن النحاس ٥٥٢/١ .

وقد رد ابن ولاد في كتابه الانتصار : ٨٥ - ٨٦ على المبرد ، كما فند الفارقي في تفسير المسائل المشككة ص : ١٣٩ إجازة التقديم النسوبة إلى المازني ، ورواية البيت الذي استشهدوا به وهو :

أَتَهَجَّرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا      وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبُ

بهذه الصورة . وانظر الأصول ٢٢٣/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٤١/١ ، وراجع تعليقات الشيخ عضيمة رحمه الله على هذه المسألة في حاشيته على المقتضب ٣٦/٣ - ٣٧ فيها فوائد .

وأما « رَبُّهُ رَجُلًا » فقال الزَّجَّاجُ معناه : أَقِلُّ بِهِ فِي الرَّجَالِ ، و« رَجُلًا »  
 « نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَنَاصِبُهُ الضَّمِيرُ لِإِبَاهِمِهِ . وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ شَرَحْتُهُ  
 فِي « الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ »<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### [ الاستثناء ]

وَالثَّلَاثُ<sup>(٢)</sup> : الْإِسْتِثْنَاءُ . وَهُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنْ تَنَيْتٍ . بِمَعْنَى عَطَفْتُ ؛ لِأَنَّكَ  
 إِذَا ذَكَرْتَ الْمُسْتَثْنَى فَقَدْ عَطَفْتَهُ عَنِ الْحُكْمِ الَّذِي لِعَبْرِهِ .  
 وَحَدُّهُ : إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ بِإِلَّا وَأَخْوَاتِهَا .  
 وَلَهُ أَدْوَاتٌ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ . وَأَصْلُهَا « إِلَّا » لَوَجْهَيْنِ :  
 الْأَوَّلُ : أَنَّهَا حَرْفٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ الْمَعْنَى الْإِنْشَائِيَّةَ الْحُرُوفُ ،  
 وَغَيْرُهَا يُفِيدُ ذَلِكَ بِالنِّيَابَةِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا تَقَعُ حَيْثُ لَا يَقَعُ غَيْرُهَا ، فَتَقَعُ فِي الْمَتَّصِلِ وَالْمَنْفَصِلِ  
 وَالْمَفْرَعِ ، وَغَيْرُهَا لَيْسَ كَذَلِكَ .

فَإِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِإِلَّا فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَحْتَاجًا إِلَى مَا بَعْدَهَا  
 أَوْ غَيْرَ مَحْتَاجٍ . فَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَفْرَعُ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْعَامِلَ قَبْلَ إِلَّا عَمِلَ فِيمَا  
 بَعْدَهَا ، كَمَا يَعْمَلُ مَعَ عَدَمِهَا ، وَكَذَلِكَ تَوَسُّطُهَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وَأَحَدَهُمَا

(١) هنا انتهى حديث المصنف عن التنبيه الأول الذي ذكره قبل ثلاث صفحات ، ونسي إتمام الحديث  
 على التنبيه الثاني .

(٢) أي الثالث من المنصوبات الفرعية .

متعلقٌ بالآخر. قَالَ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴾، فوقعت بين المبتدأ والخبر . وَقَالَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾، فوقعت بين اسم كان وخبرها .

وقال سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ فوقعت بين الحال وصاحبها ، وقال ذو الرُّمَّة<sup>(٤)</sup>:

كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهَمٌّ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا التَّحِيْرَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصَبُ

فوقعت بين الفعل والفاعل .

فإذا قلتَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فزيدٌ فاعلُ « قَامَ »، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، فزيداً مفعولُ « رأيتُ »، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، فهـ « بزَيْدٍ » يتعلّقُ بـ « مَرَرْتُ »، ولا يجوزُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا بالتَّصْبُ ؛ لأنَّ الفعلَ لم يأخذْ فاعلهُ ، وقد شدَّ بجيؤُهُ ، كقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) سورة القمر ، الآية (٥٠) .

(٢) سورة الجاثية ، من الآية (٢٥) . وفي جميع النسخ : (وما كان حججهم ... ) يواو قبل ما .

(٣) سورة الانعام ، من الآية (٤٨) ، وسورة الكهف ، من الآية (٥٦) .

(٤) ديوانه ٤٣/١ . والشاهد في توجيه اللمع : ٢٢٣ . والوهم : الضخم ، والنحيزة : الطبيعة ، وألواحها : عظامها .

(٥) هو عروة بن حزام العذري والبيت في ديوانه المجموع : ٥٣ ، وانظر ص : ٤٤ منه . ورواية البيت فيه :

يُكَلِّفُنِي عَمِّي تَمَانِينَ بِكْرَةً وَمَا لِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ تَمَانٍ

وانظر الشاهد في شرح الكافية للرضي ٧٥٥/٢/١ ، والخزانة ٣٧٥/٣ . والبيت من قصيدته النونية المشهورة التي مطلعها :

خَلِيلِي مِنْ عَلِيَّاهِ لَلْهِلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِصَنْعَاءَ عُوْجَا الْيَوْمِ وَأَنْتَظِرَانِي

يُطَابِئِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَا لِي يَا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا

وأجازةُ العفراء<sup>(١)</sup>. وقد ذكّرته في « المسائل الخِلاقيّة » .

[ب/٢٩] / والثاني : لا يخلو من أن تكونَ بعدَ كلامٍ مُوجِبٍ أو غيرِ مُوجِبٍ ، فالموجبُ الخبرُ الثابتُ ، كقولك : قامَ القومُ ، وانطلقَ الناسُ . فإذا استثنيتَ من هذا اسماً لم يكنْ إلا منصوباً مطلقاً كقولك : قامَ القومُ إلا جعفرأ ، وأقبلَ إخوتك إلا إيلهم .

وفي ناصبه خلاف<sup>(٢)</sup> ، وأجودُ ذلك أنه الفعلُ أو معناه بتوسطِ الحرفِ ، ولذلك لو أسقطته لَمَا تعلقَ ذانك به .

فإن قيل : لو كان مُعدياً لعمِلَ الجرُّ ، ولجاز تقدّمه على الفعل ، ولمَا جاز دخوله عليه ، ولأنَّ حرفَ الجرِّ يُعدّي معنى الفعل إلى الاسم نحو قولك : مررتُ بزَيْدٍ ، فالباءُ أضافتَ المرورَ إلى زيد ، و« إلا » بعكس ذلك؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : قامَ القومُ إلا زَيْداً ، فإنَّ القيامَ غيرُ مضافٍ إليه .

أجبتُ عن الأول<sup>(٣)</sup> بأنه مشتركٌ يدخلُ على الاسم تارةً وعلى الفعل أخرى . وعن الثاني<sup>(٤)</sup> أنه عند الكوفيّين جائزٌ ، كقولك : إلا زَيْداً قامَ القومُ .

وأما البصريون فامتنعوا منه لوجوه :

(١) انظر النقل عنه في شرح الكافية ٧٥٥/٢/١ ، والخزانة ٣٧٥/٣ . وفي الهمع ٢٥٢/٣ نسب الرأي إلى الكسائي .

(٢) هذه الصفحة غير واضحة في (ح) .

(٣) انظر المسألة في الإنصاف ص : ٢٢٥ [المسألة : ٣٦] .

(٤) وهو أنه لو كان معدياً لعمِلَ الجرُّ .

(٥) وهو تقدّمه على الفعل .

الأوّل : أنّ العاملَ ضعيفٌ ، والتّقديمُ من خصائص العامل القويّ .

كذا قالوا، وفيه نظرٌ ؛ لأنّ الفعل هو الأصلُ في العمل ، وهو الأمكنُ فيه، فكيف يُقالُ : هو ضعيفٌ .

ولعلّ هذا القائلُ عنّي العاملَ المعنوي ، كقولك : القومُ إخوانك إلاّ زيداً ، ثمّ طُرِدَ البابُ . وهو عندي ضعيفٌ لأمرين : أحدهما : أنّ الكثيرَ هو الفعلُ ، والقليلُ هو الآخرُ ، والاستقراءُ يقرّرُ ذلك ، وقياسُهُم حمَلَ القليل على الكثير دون العكس . والآخرُ : أنه يُودّي إلى حمل الأصل على الفرع ، ولو قيل بالتّفصيل فيُقَدَّمُ المستثنى على الفعل دون ما كان في معناه لكان جيّداً .

والثّاني : أنّ المستثنى مشبّه بالمفعول معه ؛ لأنّ كلاً منهما نصّبهُ الفعلُ أو معناه بتوسّطِ حرفٍ ، والمفعولُ معه لا يُقدّمُ ؛ لأنّ أصلَ واوه العطفُ .

والثّالثُ : أنه يقع بدلاً ، والمبدلُ لا يتقدّمُ على المبدلِ منه . وهذا عندي مُزيّفٌ لوجهين : أحدهما : أنّ البدلَ ممتنعٌ في الإيجاب ، فكان يقتضي هذا أن يجوزَ التّقديمُ في الموجبِ لامتناع البدليّة ، ويمتنع في غيرها لجوازها . والآخرُ : أنهم أجازوا تقديمَ المستثنى على المستثنى منه ، كقولك : ما قام إلاّ زيداً أحدٌ ، ولو اعتبرتْ حالة البدليّة لامتنع ذلك .

وعن الثّالث أنّ وضعها أن تُخرجَ الثّاني ممّا دخلَ فيه الأوّلُ . فإنّ

وَلَيْتَ إِجْجَابًا نَفَتِ الْحَكْمَ عَمَّا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا<sup>(١)</sup>، وَإِنْ  
وَلَيْتَ غَيْرَهُ أَتَبَتَهُ لَهُ، كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا يَقُمْ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وهنا تنبيه :

وهو أنه يجوزُ الرَّفْعُ في الإيجابِ على التَّعْتِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُؤُا يَبْكُ إِلَّا الْفَرَقْدَانَ

وغير الموجب ينقسمُ إلى استفهام ونفي ونهي .

ولا يخلو المستثنى من أن يكونَ / من جنس المستثنى منه أو لا :

[١/٣٠]

فَالأَوَّلُ هُوَ التَّصْلِيلُ ، وَيَجُوزُ فِيهِ البَدَلُ ، كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا  
زَيْدًا<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .

قال ابنُ بَرَهَانَ<sup>(٤)</sup> : وَلَا يُفْتَقَرُ فِيهِ إِلَى العائِدِ كباقي الأبدالِ البَعْضِيَّةِ .

قال الكسائيُّ والفراءُ<sup>(٥)</sup> : كَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا وَالفعلُ منفيٌّ عَنِ الأَوَّلِ ،

وَمُتَّبِعٌ لِلثَّانِي ؟

(١) في (ت) : بالتفضيل .

(٢) هو عمرو بن معديكرب الزبيدي : ١٧٨ . ونسب أيضاً إلى حضرمي بن عامر رضي الله عنه ،  
وقيل هو لسوار بن المضرب . انظر تفصيل ذلك في تخريج البيت من الديوان والخزانة .  
وهو من شواهد الكتاب ٣٣٤/٢ ، والمقتضب ٤/٤٠٩ ، والتبصرة ١/٣٨٣ ، والإنصاف : ٢٣٣ ،  
والجنى الداني : ٥١٩ ، والمعنى : ١٠١ ، ٧٣٩ ، وشرح آياته ٢/١٠٥ ، والخزانة ٣/٤٢١ ، ٩/٣٢١ .

(٣) في (ص) : ما قام إلا زيدٌ ، وفي (ح) : ضُربَ بخط أسود على كلمتي (أحد إلا) .

(٤) لم أقف لابن برهان على نص في هذا الموطن مع أنه تحدث عن هذا البديل في باب الاستثناء من  
شرحه على اللعم ١/١٤٤ .

(٥) وهما يردان على سيبويه في تسمية هذا بدلاً ، أما هما فقد جعلاه من باب العطف . انظر شرح  
الكتاب للسيرافي ٣/١٠١ (مخطوط) . وقد نص السيرافي على أن المعارض على سيبويه في هذه  
المسألة هو أبو العباس ثعلب . وانظر توجيه اللعم : ٢١٨ ، والمقاصد الشافية ٣/٣٥٩ .

وأجيباً بأنه يجوزُ اختلافُ التابعِ والمتبوعِ في ذلك ، كقولك : مررتُ  
بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ<sup>(١)</sup>.

ويجوزُ النَّصْبُ ، كقولك : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا .

والأوَّلُ أَرْجَحُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ . وَفِي الْإِبْدَالِ تَحْصُلُ الْمَشَاكَلَةُ

بَيْنَ إِعْرَابِيِ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَلِأَنَّ سِتَّةً مِنَ الْقُرَّاءِ قَرَأُوا<sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا

فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ، بِالرَّفْعِ ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِالنَّصْبِ إِلَّا ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ<sup>(٣)</sup> .

والثاني : هو المنفصل ، وفيه لغتان :

حجازية ، وهي لزومُ النَّصْبِ كقولك : مَا بِالذَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدًّا<sup>(٤)</sup> .

قال النَّابِغَةُ<sup>(٥)</sup> :

(١) انظر توجيه اللمع : ٢١٨ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٦٦) .

(٣) انظر السبعة : ٢٣٥ ، والجامع للذاني : ٤٧٦ ، وحجة القرابت : ٢٠٦ ، والإقناع ٦٣٠/٢ . وجاء

في الحجة لأبي علي ١٧٠/٣ . قال أبو عمر : وإذا قلت : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ فهي نفي الناس كلهم

لأن (أحد) جماعة ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا : ما أتاني أحدٌ إلا زيداً فينصبوا .

(٤) في (ص) : إلا زيداً .

(٥) ديوانه : ١٤ - ١٥ من معلقته ، وفي (ت) : أعيت .

وهو من شواهد سيويه ٣٢١/٢ ، وانظر شرح آياته ٥٤/٢ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ، والأصول ٢٩٢/١ ،

والجمل : ٢٣٦ ، والمقتصد ٧٢١/٢ ، وشرح آياته للقيسي ٢٥٢/١ ، وتوجيه اللمع : ٢١٩ ، وشرح

المفصل ٨٠/٢ ، ١٢٩/٨ ، والاستغناء : ٥١٣ ، والمقاصد الشافية ٣٦١/٣ ، والخزانة ١٢٥/٢ .

قال الجرجاني في المقتصد ٧٢١/٢ : « قال شيخنا أبو الحسين رحمه الله : والرواية الواضحة (إلا

الأواري) بالألف واللام ؛ لأنه إذا أنشد بغير الألف واللام فقيلاً : إلا أواري لم يكن النصبُ

مقطوعاً به من جهة اللفظ ؛ لأنه لا ينصرف ، فلا يمتنع أن يكون في موضع جر بالبدل من

(أحد) ، كما تقول : مررت بقناديل ، فإذا أدخلت الألف واللام فقلت : إلا الأواري ، لم يحتمل إلا

أن يكون منصوباً نصباً صحيحاً ... » .

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً أَسَائِلُهَا      عَمَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا أَوَارِيَّ لِأَيِّ مَا أَبَيَّنُّهَا      وَالتَّوَيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

أَصِيلاً جَمْعُ أَصِيلٍ<sup>(١)</sup>، وَالْأَصِيلُ بَعْدَ الْعِشَاءِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَصْلُ عَمَّتْ عَمِيَّتْ، فَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ.

و«جَوَاباً» نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجُرِّ؛ أَي: عَنِ

جَوَابِ.

و«الرَّبْعُ» مَثَرُ الْقَوْمِ فِي الرَّبِيعِ، ثُمَّ اتَّسَعَ<sup>(٣)</sup> فِيهِ.

و«الْأَوَارِيُّ» الْمَحَابِسُ<sup>(٤)</sup>، وَاحِدُهَا آرِيٌّ.

و«اللَّائِي» الْبُطْءُ، وَيُقَالُ: التَّأَى أَمْرُهُ<sup>(٥)</sup> أَي أَبْطَأَ. و«مَا» زَائِدَةٌ.

والتَّوَيُّ: حَفِيرَةٌ تُحْفَرُ حَوْلَ الْبَيْتِ تَمْنَعُ الْمَطَرَ مِنْهُ.

و«الْمَظْلُومَةُ» الْأَرْضُ الْمَحْفُورَةُ.

و«الْجَلْدُ» الصَّلْبَةُ.

وَالشَّاهِدُ نَصَبٌ «الْأَوَارِيَّ» لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ «أَحَدٍ».

(١) أصيلاً تصغير أصل، وأصل جمع أصيل. إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٢/١.

(٢) المصنف في تفسير هذه الألفاظ إلى آخر النقل عن الجرجاني بعدها متأثر بآين الخباز في توجيه اللمع

ص: ٢١٨ - ٢٢٠.

(٣) في (ص): ثم أقسم.

(٤) أي محابس الخيل. وفي (ت) المجالس.

(٥) في (ص): أمر.

فإن قيل : فما الفائدة في ذلك ؟

أجبت : هي إثبات معنى تذهب نفس السامع إلى تجويزه ؛ ألا ترى أنه إذا قال : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ ، جاز أن يكون قد مرَّ بِحِمَارٍ ؛ إذ لا يلزم من نفي المرور عن الأحدين نفيُّه عن الأحمرة .

وقال عبد القاهر<sup>(١)</sup> : شُبِّهَتْ « إلاً » بـ « لا » لكون الاستثناء والنفي متقاربين ، ويجوز : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَأَ حِمَارٍ ، فكذلك جاز : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِمَارًا .

وتقييمية ، وهي جواز الإبدال ، قال الرَّاجِزُ<sup>(٢)</sup> :

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ

فإن قيل : فما مسوغ ذلك ؟

أجبت : من وجهين :

---

(١) نقل ابن الخباز رحمه الله هذه العبارة في توجيه اللمع ٢٢٠ ، وقلت هناك : لم أقف عليها في المقتضب ، ولعله ذكره في كتاب آخر . وقد نقل ابن إياز العبارة ضمن النص الذي ينقله عنه .

(٢) هو جبران العود ، والبيت في ديوانه : ٩٧ ، وروايته :

بَسَابِسًا لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

وقد نصَّ العلامة البغدادي رحمه الله في الخزانة ١٧/١٠ على أنه رآه في ديوان جبران العود برواية :

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

وانظر الشاهد في : الكتاب ١/٢٦٣ ، ٢/٣٢٢ ، وشرح أبياته ٢/١٤٠ ، والمقتضب ٤/٤١٤ ،

والإنصاف ص : ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٢/٨٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٠ ، والاستغناء للقراقي ص :

٥١٣ ، والخزانة ١٠/١٥٠ .

أحدهما قاله المازني ، وهو التَّغْلِبُ ، ومعنى ذلك أنه إذا قَالَ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ ، قَصَدَ نَفْيَ المَرُورِ عَنِ التَّوَعِينِ ، فَعَلَّبَ العَقْلَاءَ فَعَبَّرَ بلفظهم عنهما .

والآخَرُ : أَنَّ الحِمَارَ بالنسبة إلى هذا القائل كالأدميِّ إلى غيره . بينه قولهم<sup>(١)</sup> : « عتَابَكَ السَّيْفُ » ، وقولُ أبي ذُؤَيْبٍ<sup>(٢)</sup> :

فَإِنْ تُمَسِّ فِي قَبْرِ بَرَهْوَةَ تَأْوِيًا      أُنَيْسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ تَصِيحُ  
جَعَلَ الأَصْدَاءَ أُنَيْسَهُ ؛ لِأَنَّهُنَّ أُنَيْسُ المَوْتِ ، كَمَا أَنَّ الأَحْيَاءَ أُنَيْسُ  
للأَحْيَاءِ .

[ب/٣٠] ويجوزُ أَنْ يتقدَّمُ المستثنى / على المستثنى منه إمَّا تشبيهاً له بالمفعول المقدم على الفاعل ، وإمَّا طلباً لإقامة الأوزان والأسجاع والقوافي كقولك : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا . قال الكُمَيْتُ<sup>(٣)</sup> :

(١) انظر الكتاب ٥٠/٣ ، ودلائل الإعجاز : ٣٧٢ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ١٥٠/١ ، والرواية فيه :

فَإِنْ تُمَسِّ فِي رَمْسٍ ...

وانظر الشاهد في : الكتاب ٣٢٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢١ ، وشرح الكافية ٧٢٩/٢/١ ، والخزاعة ٣١٥/٣ . وفي (ح) : وقول أبي ذؤيب شعراً .

(٣) ديوانه ١٨٥/٢ من هاشمياته . انظر شرحها لأبي ريش القيسي ص : ٥٠ ، ورواية البيت فيهما :

وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

وانظر : المقتضب ٣٩٨/٤ ، ومجالس ثعلب ٤٩/١ ، والجمل ص : ٢٣٤ ، وشرح أبياته للبطلبوسي (الحلل) : ٣١٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٢ ، والاستغناء ص : ٢١٥ ، والمقاصد الشافية ٣٧١/٣ .

فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

بَقْرِ امْرِئٍ تَقْرِي المِثِينَ عِظَامُهُ وَلَمْ يَكْ إِلَّا غَالِبًا مَيِّتٍ يَقْرِي

ويلزمُ نصبُهُ . قال أبو علي<sup>(٢)</sup>: لأنَّ البَدَلَ الذي كان يجوزُ قد بَطَلَ بتقدُّمِهِ على المبدلِ منه .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولك : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا إِلَّا أَخُوكَ ، فتنصبُ زَيْدًا لتقدُّمِهِ . وتجزئُ في « أَخُوكَ » الرَّفْعَ والنَّصْبَ لوقوعه بعد المستثنى منه ، فإنَّ قَدَمَتُهُ أعني « أَخُوكَ » نصبتهُ فقلتَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا أَخَاكَ أَحَدًا . وإنَّ عطفَ على هذا ، فإنَّ كان ذلك قبل المستثنى منه وَجَبَ نصبُهُ ، كقولك : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا وَبِشْرًا أَحَدًا ، وإنَّ كان بعده جاز الوجهان كقولك : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا وَبِشْرًا وَبِشْرًا ، فتنصبُهُ ؛ لأنَّ المعطوف عليه كذلك ، ورفعهُ لأنه في موضعٍ لو كان فيه ما عُطِفَ عليه لرفعَ . وفيه نظرٌ .

وإذا استثنتَ بغيرِ جَرَرْتَ المستثنى بها على كل حال ، وكان إعرابها إعرابَ الاسمِ الواقع بعدِ إِلَّا ، فيجبُ نصبُهَا في قولك : قَامَ القَوْمُ غَيْرَ

(١) البيتُ لمُكاتبٍ من بني مَثَرٍ يُدعى لَهْدَمَ كما نصَّ المبرد في الكامل ٦١٢/٢ ، والكلامُ بنصه في

التذكرة الحمدونية ١٦٩/١ ، وشرح نهج البلاغة : ٤٢٢/٢ . وانظر توجيه اللمع ص : ٢٢٢ .

وفي (ص) و(ح) : ولم يُرَ إِلَّا مَيِّتٌ يَقْرِي .

(٢) الإيضاح ص : ٢٢٦ - ٢٢٧ .

زَيْدٍ، وَمَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدًا ، وَمَا قَامَ أَحَدًا غَيْرَ فَرَسٍ عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ ، وَيَجُوزُ  
إِبْدَالُهَا وَنَصْبُهَا فِي قَوْلِكَ : مَا قَامَ أَحَدًا غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا قَامَ أَحَدًا غَيْرَ فَرَسٍ  
عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ نَصَبَهَا الْفِعْلُ بِغَيْرِ مُعَدٍّ ؟

أَجِبْتُ : أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالظَّرُوفِ لِإِبْهَامِهَا<sup>(١)</sup> ، فَلِذَلِكَ نَصَبَهَا مِنْ غَيْرِ مُعَدٍّ  
كَمَا نَصَبَهَا ، وَهِيَ تَفَارِقُ الْإِسْتِنَاءَ ، كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ .

وَفِي سِوَى أَرْبَعِ لُغَاتٍ : فَعَلٌ كَمِعًا ، وَفِعَالٌ كَجِدَارٍ ، وَفَعَالٌ كَبَقَاءَ ،  
وَفَعْلٌ كَهُدًى . وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ<sup>(٢)</sup> ، وَلِذَلِكَ يُوصَلُ بِهَا الْمَوْصُولُ  
كَقَوْلِكَ : الَّذِي سِوَى زَيْدٍ عِنْدَكَ . وَنَاصِبُهَا مَا قَبْلَهَا .  
وَلَا تَنْتَقِلُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> :

تَجَانِفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَا

(١) هذا تعليل ابن الخباز نقله عن شيخه في توجيه اللمع : ٢٢٥ قال : وَغَيْرٌ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ بِلَا  
مُتَوَسِّطٍ . وَسَأَلْتُ شَيْخَنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ أَيْ الْمَنْصُوبَاتِ هِيَ ؟ فَقَالَ : هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِالظَّرْفِ  
لِإِبْهَامِهَا ، فَلِذَلِكَ عَمِلَ فِيهَا الْفِعْلُ غَيْرَ الْمُتَعَدِّي ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : غَيْرَ زَيْدٍ قَامَ الْقَوْمُ ، كَمَا لَا  
تَقُولُ : إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ ؛ لِتَقْدِيمِ الْمُسْتَقْتَى عَلَى الْعَامِلِ .

(٢) انظر الكتاب ٣١/١ ، والإِنصَافُ : ٢٥٢ (المسألة : ٤١) ، وتوجيه اللمع : ٢٢٦ ، والمساعد  
٥٩٤/١ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٣) هو الأَعشى ، والبيت في ديوانه : ١٢٩ ، وفيه : (عن جُلِّ الْيَمَامَةِ) ، وهو من شواهد سيبويه في  
الكتاب ٣٢/١ ، وانظر شرحه للسرياني : ٢٧٦ (المطبوع بعنوان ما يحتمل الشعر من الضرورة) ،  
وشرح أبياته ١٣٧/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، والمحتمسب ١٥٠/٢ ، وأمثالي ابن الشجري ٣٥٩/١ ،  
٢٥٠/٢ ، ٣٧٢ ، ٥٨٢ ، والإِنصَافُ : ٢٥٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٦ ، وشرح المفصل ٤٤/٢ ،  
٨٤ ، وضرائر الشعر : ٢٩٢ ، والمقاصد الشافية ٣٩٧/٣ ، والخزانة ٤٣٥/٣ .

وقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: يجوزُ ذلك في السَّعة .

وأما « لَيْسَ » و« لَا يَكُونُ » و« عَدَا » ، فالمستثنى بعدها منصوبٌ ، لكن هو بعدَ « لَيْسَ » و« لَا يَكُونُ » خبرٌ ، والاسمُ مضمَرٌ ، كقولك : قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا ، وجَاؤُوا لَا يَكُونُ مُحَمَّدًا ، أي ليس بعضهم زَيْدًا ، ولا يكونُ بعضهم محمدًا .

وهذا الضميرُ لا يُثنَى ولا يُجمعُ ولا يُؤنثُ ؛ لأنه كنايةٌ عن بعض ، وهو مُفردٌ مُذكرٌ .

والمنصوبُ بعدَ « عَدَا » مفعولٌ به<sup>(٢)</sup> . وقد حكى الأَخفش<sup>(٣)</sup> الجرَّ بها .  
وأما حَاشَا فَقَالَ الكوفيون<sup>(٤)</sup> : هي فعلٌ فقط لتصرفها نحو : حَاشَى يُحَاشِي ، فهذا كَرَامَى يُرَامِي<sup>(٥)</sup> . قال النَّبغة<sup>(٦)</sup> :

(١) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ص : ٢٥٢ [ المسألة : ٤١ ] ، والتبيين : ٤١٩ والمرجع التي في حواشيهما .

(٢) أمَّا الجرُّ بها فقد اختلف فيه النحويون ، وفي كلام الأَخفش ما يشعر بجوازه حيث قال : وأما (عدا) فقد ينصبون بها ويجرون ، فإذا جروا فهي حرفٌ بمنزلة مِن ، وإذا نصبوا فهي فعلٌ . انظر رأيه في شرح الكتاب ١٣٠/٣ (مخطوط) ، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٣ .

وقد علل الشاطبي رحمه الله عدم ذكر سيويه للجر بكلام نفيس مؤداه أن سيويه لم يبلغه السماع في ذلك لأنه قليلٌ ، ولما بلغ الأَخفش أثبته ، فسيويه ما أثبت إلا ما ثبت عنده ، فليس قول الأَخفش حجة عليه ؛ لأنه ناف ، وسيويه مثبت ، والمثبت مقدَّم على النافي في مثل هذا .

(٣) انظر أسرار العربية ص : ١٩٤ ، وتوجيه اللمع ص : ٢٤٩ .

(٤) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف : ٢٤١ (المسألة : ٣٩) ، والتبيين : ٤١٠ ، وما في حواشيهما . وفي الارتشاف ١٥٣٧/٣ : « ذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعلٌ ، ولا فاعلٌ له ، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا ، والتزم فيها النصب » .

(٥) نقل ابن سيده : « وحاشيت من القوم فلاناً استثنيت » . المحكم ٣١٩/٣ .

(٦) ديوانه ص : ٢٠ . وانظر الشاهد في : الانتصار : ١٦٩ ، والإنصاف ص : ٢٤١ ، وأسرار العربية ص : ١٩١ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٨ ، وشرح الكافية ٧٧٧/٢/١ ، والخزانة ٤٠٣/٣ .

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِيَّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

ولحذف أَلْفِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿قَلْبٌ حَشَى لِلَّهِ﴾ ، والحرفُ لَا يُحَدَفُ

[١/٣١]

منه إِلَّا مُضَعَّفًا ، ولوقوع / اللّام بعدها ، فَيَلزَمُ حينئذِ نَصْبُ ما بعدها .

وحكى الزَّجَّاجُ فِي « المعاني »<sup>(٢)</sup> : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشِيَّ

الشَّيْطَانِ وَأَبَا الإصْبَعِ » .

وقال البصريُّون<sup>(٣)</sup> : هي حرفٌ فقط ليجيء الجرُّ بها ، ولقولهم :

حَاشَايَ دُونَ حَاشَانِي . أَنشَدَ الجوهريُّ<sup>(٤)</sup> :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلاَهُهُمْ حَاشَايَ إِني مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ

ويَقْوِي ذلكَ عَدَمُ إِمالَتِهَا ، نَقَلَهُ ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ ، فَيَلزَمُ عِنْدَهُمُ الجُرُّ بِهَا .

(١) سورة يوسف ، من الآية (٥١) .

(٢) لم أقف عليه في المعاني ، مع أن الزجاج قد تكلم على (حاشي) في سورة يوسف من معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/٣ ، ١١٥ . المشهور فيه : « ولمن يسمع » . وانظر : الأصول ٢٨٨/١ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٧٧٤/٢/١ ، والمغني ص : ١٦٥ ، ووصف المباني ص : ٢٥٥ ، قال المالقي : ولا يعول على ذلك لقلته .

(٣) وهو منسوب إلى سيبويه . انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، والصحاح (حشا) ، وأسرار العربية : ١٩٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٩ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، ووصف المباني : ٢٥٥ ، والمغني : ١٦٥ ، والارتشاف ١٥٣٢/٣ .

قال ابن مالك رحمه الله : « وكون (حاشا) حرفاً جارياً هو المشهور ، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها ، إلا أن ذلك ثابتٌ بالنقل الصحيح عن يوثق بعريته ، فمن ذلك قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الإصبع » . شرح التسهيل ٣٠٦/٢ .

(٤) الصحاح (عذر) ٧٣٩/٢ .

والبيت منسوبٌ إلى الأقيشر الأسدي واسمه : المغيرة بن عبد الله ، شاعر إسلامي . وهو في ديوانه ص : ١٨ ، وانظر : الأضداد للأنباري : ٣٢٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، والجنى الداني : ٥٦٦ ، وجواهر الأدب : ٥٢٥ ، والارتشاف ١٥٣٣/٣ ، والتصريح ٣٦٠/١ .

وقال المبرد<sup>(١)</sup>: هي مشتركة ، فيجوزُ النصبُ بها والجرُّ ، فإذا قلتَ :  
 قَامَ القَوْمُ حَاشَى زَيْدٍ ، فموضع الجارِ والجرورِ نصبٌ ، والكلامُ جملةٌ  
 واحدةٌ ، وإذا قلتَ : قَامَ القَوْمُ حَاشَى زَيْدًا ، ففاعلٌ حَاشَى مُضَمَّرٌ ،  
 وزَيْدًا مفعولٌ به ، والكلامُ جملتان . وهذا هو الصَّوابُ .

وأما « خَلَا » فالمشهورُ عند سيبويه النَّصبُ بها، وحكى فيها الجرُّ عن بعضهم<sup>(٢)</sup> .  
 فإذا دَخَلْتَ « مَا » على « خَلَا » و« عَدَا » تَمَخَّضْتَ فِعْلَيْتَهُمَا ؛ لِأَنَّ « مَا »  
 مصدرية ، فلا بُدَّ لها من فعل يكون صِلَتَهَا .  
 وقال الرَّبِيعِيُّ<sup>(٣)</sup> : يجوزُ الجرُّ على تقدير زيادة ما<sup>(٤)</sup> .

(١) المنتخب ٣٩١/٤ . وقد استدل على فعليتها بيت النابغة السابق ، في معرض رده على سيبويه في قوله : إنها تكون حرف جر . انظر كلامه وانتصار ابن ولاد لسيبويه في كتابه الانتصار : ١٦٩ . وقد علق الرضي على استدلال المبرد بتصرف حاشا على فعليتها بقوله : (واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو (حاشا لله) ليس بقوي ؛ لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يُحذف منه نحو : سَوِ أَفْعَلُ فِي : سوف أَفْعَلُ . شرح الكافية (القسم الأول) ٧٧٧/٢ .  
 (٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ . وقد نسب أبو حيان إلى سيبويه أنه لم يعرف الجرَّ بـ(خلا) و(عدا) ، وإنما نقل الجرَّ بهما الأَخْفَشُ . ثم عقَّب باعتراض مبطن قائلاً : وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) يتصب الاسم بعدها في الاستثناء ، وينجرُّ ... ارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣ . قال السيرافي : وقد تكون (خلا) حرف جر ، ولم أعلم خلافاً في جواز الجرِّ بها . شرح الكتاب ١٣٠/٣ (مخطوط) .

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج الربيعي النحوي البغدادي ، أبو الحسن . أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما . من تصانيفه (شرح الإيضاح) و(شرح مختصر الجرمي) توفي سنة : ٤٤٢٠ هـ ، أخباره في : معجم الأدباء ٧٨/١٤ ، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ .

(٤) نقل وجه الجرِّ الجرْمِيُّ في باب الجر من كتاب الفرخ كما نصَّ الفارسيُّ في المسائل البصريات ٨٧٤/٢ . وعقَّب على ذلك بقوله : لا أدري أَجَازَهُ أم رَوَاهُ . وإلى هذا الرأي ذَهَبَ أيضاً الكسائيُّ والفارسيُّ وابنُ جنِّي . انظر المغني ١٧٩ ، والارتشاف ١٥٣٥/٣ ، والتصريح ٥٩٢/٢ . وقد نصَّ ابن مالك رحمه الله على أن في الجرَّ بهما مع اعتبار (ما) زائدة فيه شلوثاً ؛ لأن (ما) إذا زيدت مع حرف الجرِّ لا تتقدَّم عليه بل تتأخر عنه . شرح التسهيل ٣١٠/٢ ، وانظر توجيه اللعق : ٢٣٠ ، والمغني : ١٧٩ .

وأقول : ليس هذا بضعيف ؛ لأنَّ الأخصَّ حكاها ، وحسبكَ به ثقة .  
 وقولُ الرُّمَّانيِّ : الحرفُ لا يُزَادُ أوَّلاً مردودٌ بأنَّ المستثنى من تتمَّة الكلام  
 الأوَّلِ ، ومتعلِّقٌ به ، فما زيدتُ حينئذٍ إلا حشواً .  
 وهنا مسألتان :

الأولى : أنَّ الاستثناء المكرَّرَ يمكنُ مجيئُهُ على أربعة أقسام :  
 أحدها : أن تُكرَّرَ المستثنى ولا تأتي بالمستثنى منه ولا بحرفِ العطفِ ،  
 كقولك : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً ، فيلزم رفع أحدهما ونصب الآخر ؛ لامتناع  
 رفعهما إذ الفاعلُ واحدٌ ليس إلا ، وامتناع نصبهما لبقاء الفعل بلا فاعل .  
 نَعَمْ أجاز الصَّقَلِيُّ<sup>(١)</sup> في « الحواشي » رَفَعَهُمَا على تقديرِ حَذْفِ  
 العاطفِ<sup>(٢)</sup> ، فإذا قلتَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌو ، فَأَصْلُهُ : وَإِلَّا عَمْرٌو ،  
 وعلى تقدير نيابةٍ إلاَّ عن الواو ، وهذا رأيُ الكوفيين ، أو على بدل الغلط ،  
 أو على أنك وضعتَ الخاصَّ موضعَ العام ؛ لأنك تريدُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ  
 إِلَّا عَمْرٌو . وعكسُهُ قولُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

فَلَمَّا بَلَغْنَا الْأَمَّهَاتِ وَجَدْتُمُ      بَنِي عَمِّكُمْ كَأَنَّا كِرَامَ الْمُضَاجِعِ

أراد : وجدتمونا .

(١) هو أبو عمرو عثمان بن علي السرقوسي الصقلي المتوفى سنة (٥٧٦هـ) . له حواشٍ على الإيضاح ، وشرح  
 على أبياته . انظر معجم الأدباء ١٣٠/١٢ ، وإنباه الرواة ٣٤٣/٢ ، وإشادة التعمين : ٢٠٢ ، والبلغة :  
 ١٤٣ ، وشرح الشافية ٦٠/٤ .

(٢) في (ت) : حذف العطف .

(٣) هو يزيد بن الحكم الكلبي كما في الحماسة ١٣٢/١ ، ونسب في حماسة البحري ٤٠/٢ إلى المسور بن  
 زيادة العذري . وانظر البيت في الخطاريات (الجزء الثاني) : ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/٢ ،  
 وشرح التسهيل ٧٨/٢ ، والأشباه والنظائر ١٤٠/١ .

وثانيها : أن تذكّر الرّابط دون المستثنى منه فيجب رفعهما ، كقولك :  
 مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا عَمْرٌو ، وعلى قياس قول الفراء يجوز نصبُهُمَا .  
 وثالثها : أن تذكّر المستثنى منه دون الرّابط ، كقولك : مَا جَاءَنِي  
 أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا .

وحكى أبو علي أن ابن السّراج استشكله ؛ لأنه لا يجتمع مُعَدِّيَانِ<sup>(١)</sup>  
 مع الاختلاف ، فكيف مع الاتفاق ، فينبغي أن يُحْمَلَ ذلك على حذف  
 حرف العطف . نَعَمْ قد أُجِيزَ رَفَعُ أَحدهما على البديل .  
 ورابعها : أن تذكرهُمَا ، كقولك : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا ،  
 فيجوزُ نصبُهُمَا ورفعُهُمَا فافهَمَهُ .

والثّانية : قولهم : قَامَ القَوْمُ لِأَسِيْمَا / زَيْدٌ ، فأصلُ سَيِّ سَيِّ سَيِّ كَعِدْلٍ ،  
 فَقَلِبْتَ الواوُ ياءً لِأمرين : أَحدهما : سكونُها مَفْرَدَةً ، وانكسارُ ما قبلها .  
 والآخَرُ : اجتماعُهُمَا وسكونُ سابقهما ، ثم أُدغِمْتَ الياءُ فِي الياءِ ، وهي  
 اسمُ لا ، و« ما » إنْ جَرَّتْ<sup>(٢)</sup> المستثنى بإضافة سَيِّ إليه زائدةً ، والتقدير :  
 لَا مِثْلَ زَيْدٍ ، والخبر محذوفٌ أي : لنا .

وإن رفعتَهُ على أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ ، فهي بمعنى الذي ، والتقدير :  
 لَا مِثْلَ الذي هُوَ زَيْدٌ . والمختارُ الجرُّ تجنّباً للحذف .

فإن قيل : كِلَا الوجهين لا يَعْرِى من تَجَوُّزٍ إمَّا بزيادة « ما » ، وإمَّا

(١) في (ص) : معديا .

(٢) في (ت) إن جررت .

يحذف المبتدأ ، فما المرَجَحُّ ؟

أجبتُ : زيادةُ ما كثيرةٌ ، وتطرَّدُ زيادتها في مواضع كوقوعها بعد إذا وأين ومتى ، وبعد حرف الشرط إذا كان فعله مؤكداً ، وليس حذفُ المبتدأ من الصلَّة كذلك ، وقد صرَّح أبو الفتح بأنَّ الزيادةَ في كلامهم أكثرُ من الحذف ، ولذلك كان القولُ بزيادة الهاء في « أمَّهه » أولى من القول بأصلاتها . وقد بيَّنته في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(١)</sup> .

فإن قلتَ : أيجوزُ نصبُ المستثنى ؟

أجبتُ : أجاز ذلك بعضهم على جعل لاسيما نائبة عن إلّا .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذا يلمحُ ما ذكره أبو الفتح في « الخصائص »<sup>(٢)</sup> من غلبة الفروع للأصول ، وذلك من قِبَل أنَّ الحرفَ نائبٌ عن الجُمْل الفعلية اختصاراً وإيجازاً ، ثمَّ عادوا فأنابوا عنه الجملة ، والأكثرُ إنابة الفعلية دون الاسمية ؛ لمقاربة الحرف للفعل ، ونيابته عنه ، بخلاف الاسم .

وابنُ الدَّهَّانِ مَنَعَ نَصْبَهُ ، وَزَعَمَ أَنَّ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ غَرَّةٌ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup> :

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ص : ٩٥ .

(٢) الخصائص ١/٣٠٠ .

(٣) من قول امرئ القيس :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ      وَلَا مَيْمًا يَوْمًا يَدَارَةُ جُلُجُلٍ

وهو في ديوانه : ١٠ من معلقته ، وانظر شرح السبع الطوال : ٣٢ ، وشرح التسهيل ٢/٣١٨ ، وشرح الكافية ١/٢٧٩١ ، والجنى الداني : ٣٣٤ ، والخزانة ٣/٤٤٤ .

وَلَا سِيَّمَا يَوْمًا ... ..

وليس مثله ؛ لانتصابه على الظرف . وفي هذا نظرٌ .

\* \* \*

[ أخبار كان وأخواتها ]

والرابع<sup>(١)</sup>: أخبار كان وأخواتها . وقد مضى الكلام فيها . وخبر ما الحجازية ، ولا العاملة عملها .

\* \* \*

[ أسماء إن وأخواتها ]

والخامس : أسماء إن وأخواتها ، ولا المشبهة بها .

\* \* \*

[ الصفة المشبهة ]

والسادس : قولهم : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهِ ، أو وَجْهَهُ ، ونَصَبُهُ عند البصريين بالشبه للمفعول ، ولم يُلحقوه بما شُبه به ، وما ذاك إلا لقلته .

ونقلَ العبدِيُّ عن أبي عليٍّ جواز كونه تمييزاً ، والألفُ واللامُ زيادةٌ .

(١) من المنصوبات الفرعية التي يعددها المصنف .

والكوفيون جعلوه تمييزاً لجواز تعريفه عندهم .

\* \* \*

## [ عواملُ الجرِّ ]

والمجرورةُ كذلك<sup>(١)</sup> .

فالأصلي : هو المجرورُ بحروف الجرِّ ، وهي ما وُضع لإيصال الفعل اللازم مُطلقاً ، والمتعدّي مُقدِّماً عليه معمولُهُ أو معناه ، فاللازم كقولك : مررتُ بزَيْدٍ ، وبزَيْدٍ مررتُ .

والمتعدّي إذا تقدّم معمولُ عليه ضَعْفَ تعلقُهُ به بدليل جواز : زَيْدٌ ضَرَبْتُ ، وامتناع : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فقَوِيَّ بالحرف كقولك : ليزيدُ ضَرَبْتُ ، ولا يجوزُ : ضَرَبْتُ لَزَيْدٍ إلا على تقدير زيادته ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَنْزِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

أي : أجارَ مُسْلِمًا ، ومنه قوله سبحانه<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَا تَلْقَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ أي : أيديكم .

(١) أي من العوامل المجرورة أصلي وفرعي كما ذكر للرفع والنصب .

(٢) هو ابن ميادة . والبيت في الخصائص ١٠٦/٣ ، وأمالي ابن الشجري ، وشرح المفصل ٧٢/٥ ،

والجني الداني : ١٠٧ ، والمغني : ٢٨٥ ، وشرح أبياته ٣٠٧/٤ ، ومهيد القواعد ٢٩٣٦/٦ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/٢ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٩٥) .

وقال / الكَرَمَانِي<sup>(١)</sup>: المفعول محذوفٌ أي : لَا تُلقُوا أَنْفُسَكُمْ بِأَيْدِيكُمْ، ومعناه كقولك : هَذَا فِي الدَّارِ أَبُوكَ . فالعاملُ فِي الجارِّ والمجرور ما فِي « ها » من التَّنْبِيهِ ، أو « ذا » من الإِشَارَةِ .

وهي ثمانيةَ عَشَرَ حرفاً<sup>(٢)</sup>، فعشرةٌ منها تلزُمُ الحرفِيَّةَ ، وخمسةٌ تكونُ اسماً تارةً وحروفاً أخرى ، وثلاثةٌ تكونُ أفعالاً وحروفاً .  
فالأوَّلُ<sup>(٣)</sup> : مِمْ ، ولها أقسامٌ :

ابتداءً الغاية في المكان ، كقولك : سِرتُ مِنَ البَصْرَةِ ، وقيل : مُطلقاً في المكان والزَّمان .

والتَّيِّينُ ، كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ، وعلامتها أَنْ يَصِحَّ وَضْعُ « الَّذِي » موضعها ، كقولك : اجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ وَثْنٌ .  
والتَّبْعِيضُ ، كقولك : أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، ولها علامتان :  
أَنْ يَصِحَّ وَضْعُ « بَعْضُ » موضعها ، كقولك : أَخَذْتُ بَعْضَ الدَّرَاهِمِ .  
وَأَنْ يَعَمَّ ما قبلها ما بعدها عند حَذْفِكَ إِيَّاهَا .  
والتَّعْلِيلُ ، ويُقدَّرُ باللامِّ ، كقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ

(١) هو تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني ، مفسر مقرئ نحوي ، من تصانيفه غرائب التفسير وعجائب التأويل ، ولباب التفاسير وغيرهما . توفي سنة ٥٠٥ هـ تقريباً . انظر معجم الأدباء ١٩/١٢٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٧٧ .

وقوله في كتابه عجائب التفسير ١/٢٠٥ . وانظر التسهيل لابن جزي ١/١٣٧ ، والكشاف ١/٢٦٤ ، والمحرر الوجيز ٢/١٤٧ ، والبحر المحيط ٢/٣٨ .

(٢) انظر توجيه اللمع : ٢٣٤ . وواضح تأثر المصنف به ونقله عنه .

(٣) أي القسم الأول من الحروف وهو ما يلزم الحرفية .

(٤) سورة الحج ، من الآية (٣٠) .

(٥) سورة الأنعام ، من الآية (١٥١) .

إِمْتَلَقْتُ ، أي : لإملاق .

والبدلية، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَتَوَنَّسْنَا لِمَجَلَّتْنَا مِنْكُمْ مَاتِيكَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ أي : بَدَلَكُمْ .

وقال بعضهم : تكونُ بمعنى الباء كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَحْفَظُونَكَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾

أي : بأمر الله .

والزيادة في غير الموجب<sup>(٣)</sup> داخلة على التكررة كقولك : مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وَهَلْ جَاعَكَ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٤)</sup> .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٥)</sup> ، وَتَعْرِفُهَا بِأَنَّكَ لَوْ حَدَّثْتَهَا لَبَقِيَ أَصْلُ الْمَعْنَى عَلَى حَالِهِ ، كَقَوْلِكَ : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ .

وَأَقُولُ : هَذَا فِيهِ نَظْرٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّحَاةَ قَسَمُوا الزِّيَادَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ : أَحَدَهُمَا : مَا ذَكَرَهُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ دَخُولُهَا كَخُرُوجِهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup> :

... .. وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ

(١) سورة الزخرف ، من الآية (٦٠) .

(٢) سورة الرعد ، من الآية (١١) .

(٣) هذا مذهب سيبويه انظره في الكتاب ٣١٥/٢ ، ٢٢٥/٤ ، وأجاز الأخفش زيادتها في الموجب وتبعه ابن خروف . انظر شرح اللمع للثمانيني : ٣٣٥ ، والإنصاف : ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٧٥/١ .

(٤) وقد أنكر المبرد زيادتها ، قال في المقتضب ١٨٣/١ : « وأما قولهم : إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا ... » ، وأقر زيادتها في موضع آخر منه ، انظر ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ .

(٥) شرح الكافية ٩٤١/٣ .

(٦) للنايعة ، والبيت في ديوانه : ١٤ . وتتمته :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ

وانظر توجيه اللمع ص : ٢١٩ ، ٢٣٥ .

فلو أسقطت « من » لَبَقِيَ الْعُمُومُ عَلَى حَالِهِ ؛ لِأَنَّ « أَحَدًا » هَذِهِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلْعُمُومِ فِي النَّفْيِ ، وَلِذَلِكَ صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْفَتْحِ <sup>(١)</sup> بِأَنَّهَا لَا تُنْتَهَى وَلَا تَجْمَعُ ، وَبِأَنَّ هَمْزَتَهَا لَيْسَتْ مُبْدَلَةً مِنْ وَاوٍ ، كَمَا كَانَتْ فِي أَحَدَ عَشَرَ كَذَلِكَ لِتَبَايِنِ الْمَعْنِيِّينَ .

وَالْآخَرُ : أَنَّ يَزُولَ الْعُمُومُ لِحَدْفِهَا ، كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ إِذَا نَفَيْتَ الْجِنْسَ ، فَلَوْ أَسْقَطْتَهَا لَكَانَ نَفْيًا لِلوَاحِدِ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ بَلْ رَجُلَانِ ، وَلَا يَجُوزُ : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ بَلْ رَجُلَانِ ، وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ <sup>(٢)</sup> : « النَّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمُّ » ، فَجَرَى عَلَى مِنْهَا جِهَهُمْ فِي ذَلِكَ .

وَأَعْنَى الشَّرْطَيْنِ الْأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ <sup>(٣)</sup> تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٤)</sup> : ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ أَي : ذُنُوبِكُمْ ، وَبِقَوْلِهِمْ <sup>(٥)</sup> : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فَحَلَّ عَنِّي عَلَى أَحَدِهِمَا ، أَي : كَانَ مَطَرٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَبْعُوضَةً فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ أَي : بَعْضُ ذُنُوبِكُمْ ، وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى <sup>(٦)</sup> : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ لِأَنَّهُ يَغْفِرُ بَعْضَهَا لِقَوْمٍ ، وَجَمِيعَهَا لِآخَرِينَ ، أَوْ

(١) لم أقف عليه في اللمع .

(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص : ٢٣١ ، والمصنف ناقل هنا عن ابن الخباز في توجيه اللمع : ٢٣٥ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ .

(٤) من الآية (٤) من سورة نوح .

(٥) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ .

(٦) سورة الزمر ، من الآية (٥٣) .

لأنَّ آيَةَ الْعُمُومِ حِطَابٌ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ،  
والأخرى لِأُمَّةٍ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وقد خُصَّتْ الْأُولَى بِمَخَصِّصَاتٍ لَيْسَتْ  
بِغَيْرِهَا مِنَ الْأُمَمِ ، فهذا من جملتها ، ولجواز أن يكونَ المعنى : قد كان  
شَيْءٌ / من مَطَرٍ ، فهي لِلتَّبْيِينِ إِذَا .

[ب/٣٢]

فإن قيل : حذفُ الموصوفِ مجازٌ ، وكذلك زيادتها ، فلمَ ترجَّحَ  
القولُ بالحذفِ ؟

أجبتُ : بأنَّ حذفَ الموصوفِ قد وردَ . قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ أَنْ أَعْمَلَ  
سَيِّغَتِي ﴾ أي : ذرُوعاً سابغاتٍ ، و ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾<sup>(٢)</sup> أي : وجنةً دانيةً ،  
و ﴿ مَنِ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> أي : قومٌ يحرفون . وقال  
الشاعر<sup>(٤)</sup> :

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتِمِ  
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

- (١) سورة سبأ ، من الآية (١١) .
- (٢) سورة الإنسان ، من الآية (١٤) .
- (٣) سورة النساء ، من الآية (٤٦) .
- (٤) بيتان من الرجز قائلهما حكيمُ بن مُعَيَّةِ الرَّبِيعِي (راجز إسلامي معاصر للعجاج ، كان يفضل  
الفرزدق على جرير فجحاه جرير لذلك) ، ونسبه ابن عييش في شرح المفضل ٥٩/٣ ، ٦١ إلى  
الأسود الحماني ، وفي الدرر اللوامع ٢٠/٦ هما لحكيم أو لحميد الأرقط .  
وانظر الشاهد في كتاب سيبويه ٣٧٥/١ ، والنكت عليه ٥٠١/١ ، وشرح شواهد (تحصيل عين  
الذهب) : ٣٧٢ ، ومعاني الفراء ٢٧١/١ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة :  
٣٢٣ ، وأمالئ السهيلي : ٥٤ ، والضرائر : ١٧١ ، وشرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، وشرح الكافية  
١٠١٣/٢/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٧٥/١ ، والتصريح ٥٠٠/٣ ، والخزانة ٦٢/٥ . ويتيم  
أصلها تائم ، فكثيرٌ حرفٌ المضارعة على لغة العرب ماعدا أهل الحجاز ، فانقلبت الهمزة ياء .  
انظر شرح الشافية ١٤١/١ . والميسم : الجمال . والميسم : الجمال .

أي : أَحَدٌ يَفْضُلُهَا . وهذا كثيرٌ . نَعَمْ في الموصوفات ما هَجَرَت اللُّغَةُ استعمالها بالكَلِيَّةِ .

وإلى للاتهاء ، وهي معارِضَةٌ لـ « مِنْ » ، واخْتَلَفَ فيما بعدها ، وهل يَدْخُلُ فيما قبلها أو لا يَدْخُلُ ، فقول : لا يَدْخُلُ إلا مجازاً ، وقيل بالعكس ، وقيل : هي مشتركةٌ فيهما ، وقيل : إن كان من جنسه دَخَلَ ، وإلا فلا ، وقيل : تكون بمعنى مع ، كقوله تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ أي : مع أموالكم ، و﴿ مَنْ أَنْصَارِيَّةٍ إِلَىٰ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> أي : مع الله ، وبمعنى « في » كقول النَّابِغَةِ<sup>(٣)</sup> :

فَلَا تَشْرُكُنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

أي : في النَّاسِ .

وَأَلْفَهَا مع المظهر سالمةً ، ومع المضمَر منقلبةً ياءً كقولك : إليك . وحتَّى في المعنى كإلى ، لكنها تفارقها في دخول ما بعدها فيما قبلها ظاهراً كقولك : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، فالرَّأْسُ مأْكُولٌ . ولا تدخُل على المضمَر لفرعيتها على إلى . وقيل : لو دخلت عليه

١

(١) سورة النساء ، من الآية (٢) .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٥٢) ، وسورة الصف ، من الآية (١٤) .

(٣) ديوانه : ٧٣ . وانظر أدب الكاتب : ٥٠٦ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٦ ، وشرح التسهيل ١٤٣/٣ ، وشرح الكافية ١١٥١/٢/٢ ، والمغني : ١٠٥ ، وشرح أبياته ١٢٣/٢ ، والجنى الداني ص : ٣٨٧ ، والضرائر للألوسي : ١٥٢ .

وقد ردَّ ابن عصفور رحمه الله ذلك ، وتأول البيت على تضمين (مطلبي) معنى (مبغض) ، ونسبه إلى البصريين . انظر الضرائر : ٢٣٥ ، ٢٣٨ .

فإمّا أن تبقى ألفها غير منقلبة ، وهو مخالفةٌ لباب الألفات التي لا أصل لها في واو ولا ياء ، وإما أن تُقلَبَ ، وهو مخالفةٌ للقاعدة المستمرة في أن المضمَرَ لا يغير الكلمة . وفيه نظرٌ . وأجازه الميرد<sup>(١)</sup> تمسكاً بقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَا سٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا بَنَ أَبِي يَزِيدِ

وفي اللوعاء مطلقاً ، كقولك : جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ وَيَوْمَ ، ودخولها على المعاني يجوز كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ يُنْجِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ .  
وتكون بمعنى على ، كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَلَا أَصْلَبَتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ أي : على جُدُوعِهَا . وقال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

- (١) تضافرت الأقوال بنسبة هذا القول إلى الميرد وبخاصة عند المتأخرين كابن الخباز وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم . ولم أجد له نصاً يدل على ذلك في المقتضب أو الكامل مع أنه تحدث في المقتضب ٣٧/٢ - ٤٢ عن رب ولم ينص على ذلك . وكذلك لم ينسبه إليه المتقدمون كابن السراج في أصوله ٥٢٠/١ الذي عبر بقوله : « وغير سيبويه يميز حتاه وحتاك » ، فلم ينسبه إليه .
- (٢) لم أقف على قائله ، وقيل : إنه مصنوع . انظر الضرائر : ٣٠٩ ، والمقرب : ٢١٣ ، وشرح الكافية ١١٥٨/٢ ، ووصف المباني : ٢٦١ ، وشرح الألفية للمراي ٣٩٤/١ ، والمساعد ٢٧٣/٢ ، والخزانة ٤٧٤/٩ ، والضرائر للألوسي : ١٣٧ . وفي : (ت) يابن أبي زياد .
- وأجاب ابن عصفور وتبعه الرضي عن البيت بأنه شاذ ، وقال البغدادي : والأحسن أن يقول : ضرورة ، فإنه لم يرد في كلام منثور .
- (٣) سورة الشورى ، من الآية (٨) ، والإنسان من الآية (٣١) .
- (٤) سورة طه ، من الآية (٧١) .
- (٥) هو سويد بن أبي كاهل الشكري ، ولم يرد في شعره المجموع في (ديوان بني بكر) . ونسب في الخصائص ٣١٣/٢ إلى امرأة من العرب ، ونسب مع بيتين آخرين في الحماسة البصرية ٢٦٣/١ إلى قراد بن حنش الصاردي .
- وانظر الشاهد في أدب الكاتب : ٥٠٦ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ١٠٠١/٢ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٦٠٦/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٨ ، والمخصص ٦٤/١٤ ،

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي حِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانٌ إِلَّا بِأَجْدَعَا  
 وقال الزَّخَشَرِيُّ<sup>(١)</sup>: هي على بابها لتمكِّن المصلوب في الجذع تمكِّن  
 المظروف في الظرف .

وتكون بمعنى إلى ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ أي : إلى  
 أفواههم .

وإذا دخلت على ياء المتكلم كانت ياؤه مفتوحة ، وهي إحدى لغتيها ،  
 ولا يجوز الأخرى فراراً من الساكنين . وحكى الزَّجَّاجُ<sup>(٣)</sup> فيها الكسرة ،  
 وأنشد<sup>(٤)</sup>:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا نَافِيٍّ

قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

ورُبَّ معناها التقليلُ . وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ<sup>(٥)</sup>: هي للتكثير ، كقول  
 الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

والمقاصد الشافية ٥٢٥/٧ ، والمعنى : ٢٢٤ ، وشرح أبياته ٦٢/٤ .

(١) الفصل ص : ٢٩٠ .

(٢) سورة إبراهيم ، من الآية (٩) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣ ، نقلاً عن الفراء .

(٤) رجز للأغلب العجلي في شعره : ١٦٩ (ضمن شعراء أمويون) . وانظر الشاهد في معاني القرآن  
 للفراء ٧٥/٢ ، وللزجاج ١٥٩/٣ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٧ ، والخزانة ٤٣٠/٤ . قال الفراء :  
 « فخفض الياء من (فِي) ، فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيُخفض الآخر  
 منهما » .

(٥) المقتصد ٨٢٩/٢ .

(٦) هو أبو عطاء من أبيات أربعة قالها في رثاء ابن هُبيرة وكان المنصور قتله ، والأبيات هي :

فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَتْ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَوُفُودٌ  
وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ يَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ

[٣٣/١] وأشهر لغاتها ثلاث: رُبٌّ / بضمّ الراء وفتح الباء وتشديدها ، ورُبٌّ بضمّ الراء وفتح الباء وتخفيفها ، ورُبَّتْ . قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتْمَا غَارَةَ شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

ولها خمسُ خصائصَ :

أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَحُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلِيكَ بَجَارِي ذَمْعِهَا لِحَمُودٍ  
عَشِيَّةً قَامَ النَّائِحَاتُ وَشَقَّقَتْ جُيُوبٌ بِأَيْدِي مَأْتَمٍ وَخُدُودٌ  
فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَوُفُودٌ  
فَإِنَّكَ لَمْ تَبْعُدْ عَلَى مُتَعَهِّدٍ بَلَى كُلُّ مَنْ تَحْتَ الزَّوَابِ بَعِيدٌ

(١) وقد نسبها المرتضى في أماليه ٢٢٩/١ إلى معن بن زائدة . وانظر الشاهد في الحماسة ٥/٢ ، وشرحها للمرزوقي ٧٩٩/٢ ، والمقتصد ٨٢٩/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٣ ، والخزانة ٥٣٩/٩ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ٤٨٥ . وقد استشهد به السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ نقلاً عن تذكرة ابن الضائع على أن (ما) كافة لـ(رب) .  
هو جندبمة الأبرش (ملكٌ شاعرٌ ، كان يقال له الواضح ليرص كان به ، وهو آخر ملوك قضاة بالحيرة) . وفي شرح المفصل ٤١/٩ : وربما وقع في بعض النسخ أنه لعمر بن هند .  
والبيت من شواهد سيويه ٥١٨/٣ ، وانظر : المقتضب ١٥/٣ ، والإغفال ٢٩٧/٢ (وفيه مزيد تخريج) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٦٣ ، وأمالي ابن السجري ٥٦٥/٢ ، وتوجيه اللمع : ٦٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته ١٦٤/٣ ، ٢٥٧/٥ ، وربط الشوارد : ٨٠ .

(٢) البيت لضمرّة بن ضمرة النهشلي ، شاعرٌ جاهلي . انظر شعره : ١١٩ (مجلة المورد م ١٠ ، ٢٤ - ١٩٨١م) ، وقد أنشده أبو زيد في النوادر : ٢٥٣ . وانظر توجيه اللمع : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل ١٧٢/٣ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ ، والخزانة ٣٨٤/٩ .

الأولى : أن مجرورها يلزمه التنكير ؛ لأن معناها التقليل ، والمعرفة قليلة لتعينها ، فاستغنت عنها . وقيل : الغرض يحصل بها ، فلو عرفت لكان التعريف مجرداً عن الفائدة ، وذلك ممتنع .

والثانية : أن العامل فيها وفي مجرورها يكون بعدها ؛ لأن التقليل يقارب النفي الذي له صدرُ الكلام ، فأجري مجراه . وقيل : إنها بمعنى إنشاء التقليل ، وما أفاد المعاني الإنشائية وجبت له الصدرية .

والثالثة : أن هذا العامل يكون ماضياً ؛ وذلك لأن قولك : ربَّ رجلٍ كريمٍ رأيتُ ، جوابٌ لمن قال : هل رأيت رجلاً كريماً ، وقيل : لأن المعنى على تقليل محقق لا غير .

والرابعة : أنه يحذف غالباً كقولك : ربَّ رجلٍ أكرماني ، والمعنى أدركتُ ، ومسوغه استعمالها جواباً ، فاستغني بذكره في السؤال عن ذكره في الجواب .

والخامسة : أن مجرورها يوصف على الأصح ؛ لأنها لتقليل نوع من جنس ، فإذا ذكرته موصوفاً وفرت مقتضاها ، ولأن ذلك جعل عوضاً من حذف عاملها .

وأجاز الصقلي أن يقوم المعمول مقام الوصف ، وذلك كقوله<sup>(١)</sup> :

(١) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٦٣ . وهو يخاطب الأسود بن المنذر شقيق النعمان بن المنذر وكان قد أغار على رهط الأعشى وأصاب منهم نعاماً وأسرى .  
والشاهد في المسائل الشيرازيات ٦٠٨/٢ ، والمبهج : ١٣٥ ، والمفصل : ٢٩٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، وشرح الجمل ٥٠٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٣/٣ ، ١٧٦/٣ ، وشرح الكافية ١١٧٩/٢/٢ ، والتذيل والتكميل ١١٣/١ ، والمعني : ٧٦٤ ، وشرح أبياته ١٥٧/٥ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، والخزانة ٥٥٩/٩ .

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ  
 وأراه حسناً ؛ ألا تراهم أجازوا الابتداء بقولهم : أفضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ  
 مِنِّي إجراءً للمعمول مُجْرَى الوصف .  
 وهنا تنبيه :

وهو أنَّ « ما » تدخلُ على رُبِّ ، وهي إمَّا نكرة موصوفة ، كقوله  
 في أحد الوجهين<sup>(١)</sup> :

رُبَّمَا تَكَرَّرَ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمِّ سِرِّ لَهْ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

أي : رُبَّ شَيْءٍ تَكَرَّهُهُ النَّفُوسُ . وإمَّا زائدة كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ

وإمَّا كَافَّةً ، كقولك : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، ولا يجوزُ : رُبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ لِمَا  
 دُكِّرَ<sup>(٣)</sup> ، وقوله عَزَّ اسْمُهُ<sup>(٤)</sup> : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ على تقدير كان ، أو

(١) هو أمية بن أبي الصلت في شعره : ٣٦٠ ، وينسب إلى عبید بن الأبرص وهو في المنسوب إليه من الشعر في ديوانه : ١١٢ . والبيت من شواهد الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ . وانظر : المقتضب ١٨٠/١ ، والأصول ١٦٩/٢ ، ٣٢٥ ، والإغفال ٣٤٩/١ ، وإيضاح الشعر : ٢٩٥ ، وأملی ابن الشجري ٥٥٤/٢ ، ٥٦٦ ، والنهاية : ١٦٢ ، وشرح التسهيل ٢١٥/١ ، وشرح الكافية ١١٨٥/٢/٢ ، والمغني : ٣٩١ ، وشرح أبياته ٢١٤/٥ ، والخزانة ١١٣/٦ .

(٢) هو عدي بن الرعاء الغساني كما في الأصمعيات ١٥٢ . والبيت في الأزهية : ٨٠ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، ورفص المباني : ١٩٤ ، والجنى الداني : ٤٢٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤١٢/١ ، والفصول المفيدة : ٦٢ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته ١٩٧/٣ ، والخزانة ٥٨٣/٩ .

(٣) دُكِّرَ في الخنيفة الثالثة من خصائصها قبل صفحتين .

(٤) سورة الحجر ، من الآية (٢) .

على نيابة المستقبل عن الماضي ، والمعنى : رُبَّمَا وَدَّ ، أو لَأَنَّ خَبْرَهُ تَعَالَى لا بُدَّ من وقوعه ، فكأنه قد وَقَعَ .

فإن قيل : أيجوز وقوع الجملتين بعد ربما أم تختص بأحدهما ؟

أجبتُ : نقلَ الشَّلوبيني في « شرح الجزوليَّة »<sup>(١)</sup> أن سيبويه لا يَجِزُ أن يَقَعَ بعد « رُبَّمَا » إلاَّ الجملةُ الفعليةُ ، وَحَمَلَ وقوعَ الاسمِيَّةِ بعدها على الشُّذوذ ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَيَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا حَيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

وأما السَّيِّدُ ابْنُ الشَّجَرِي<sup>(٣)</sup> وابنُ الْحَاجِبِ<sup>(٤)</sup> فأجازا ذلك ، ولم يُبَيِّها على شيءٍ .  
وتنوبُ عنها الواوُ ، كقوله<sup>(٥)</sup> :

وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ الْمَوْتِ مُنْغَمِسٍ إِذَا تَأَلَّى عَلَى مَكْرُوهَةٍ صَدَقَا

ومذهبُ سيبويه أنَّ الجارَّ هي<sup>(٦)</sup> ، والواوُ عاطفةٌ ، وأوردَ على ذلك أنَّ

(١) شرح الجزولية ٨٢٥/٢ .

(٢) هو أبو دؤاد الإيادي ، والبيت في ديوانه : ٣١٦ . والبيت في المفصل : ٢٩٢ ، وشرحه ٢٩/٨ ،  
وأما ابن الشجري ٥٦٥/٢ ، وشرح الجزولية ٨٢٥/٢ ، وشرح الجمل ٥٠٥/١ ، وشرح  
التسهيل ١٧٢/٣ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، وشرح الألفية للمراي ٣٩١/١ ، والمغني :  
١٨٣ ، وشرح أبياته ٢٠١/٣ ، وشرح شواهد ٤٠٥/١ ، والخزانة ٥٨٦/٩ .

(٣) الأمالي ٥٦٤/٢ - ٥٦٥ .

(٤) الكافية : ٢١٧ ، وانظر شرحها ٩٥١/٢ . قال : وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل .

(٥) هو بلعاء بن قيس الكناني . والبيت في الحماسة ٦٧/١ ، وانظر شرحها للمرزوقي ٥٩/١ ،  
وديوان المعاني ١١٤/١ ، والتذكرة السعدية : ٥٩/١ ، واللحمة في شرح الملح ٢٥٧/١ .

(٦) أي رُبَّ . انظر الكتاب ٢٠٦/١ ، ٢٦٣ ، ١٦٣/٢ ، ٩/٣ ، ١٢٨ . وانظر سر الصناعة  
٦٣٦/٢ ، والإنصاف : ٣٢٢ .

العاطفة لا تقع مُصدَّرة ، وأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَعْمَلُ محذوفاً .

والجواب : / أنَّ الواو عاطفة ما بعدها على جملة مقدرة ، وحرفُ  
الجرِّ لا يعمل محذوفاً إذا لم يكن له نائبٌ ، وأما إذا وُجِدَ ذلك فلا يمتنع .  
ومذهبُ المبرِّدُ (١) أنَّ الجارَّ الواوُ قياساً على واو القَسَمِ .  
وقد ينوبُ عنها الفاءُ وبل ، كقوله (٢) :

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمٌ فِي الْبُرُودِ وَفِي الرِّيَاطِ

وكقوله (٣) :

بَلْ بَلَدٌ مِلاءُ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ

لَا يُشْتَرَى كُنَائُهُ وَجَهْرُمَةٌ

والباءُ للإلصاقِ ، كقولك : مَرَرْتُ يُزَيْدٍ أَي : التَّصَقَّ مُرُورِي بِالْمَكَانِ

الذي فيه زيدٌ .

---

(١) وهو مذهب الكوفيين أيضاً . انظر المقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، والإنصاف : ٣٢٢ ، والجنى  
الداني : ١٥٤ ، وتذكرة النحاة : ٨ .

(٢) هو المتخَّلُّ الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧/٣ . والشاهد في كتاب الشعر : ٥٠ ،  
والمرجَل : ٢٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٨/١ ، ١٣٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح المنسوب  
لابن بري : ٣٨٥ ، والإنصاف : ٣٢٤ ، اللباب ٣٦٦/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، وشرح  
التسهيل ١٨٨/٣ ، والجنى الداني : ٧٥ ، والفصول المفيدة : ٢٤٧ .

(٣) هو رؤبة ، والشاهد في ديوانه : ١٥٠ ، من قصيدة يمدح بها أبا العباس السفاح . والشاهد في :  
التكملة : ٣٦٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٥٨/٢ ، وإيضاح الشعر : ٦٢ ، والمقتصد ٨٣٦/٢ ،  
والإنصاف : ٤١٧ ، واللباب ٣٦٦/١ ، والنهية ص : ٢١٧ ، وشرح المفصل ١٠٥/٨ ،  
وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وجواهر الأدب للاربلي : ٢٦ ، والفصول المفيدة : ٢٤٨ ، والمغني  
ص : ١٥٢ ، وشرح أبياته ٣/٣ ، والممع ٢٢٢/٤ . والفحاج : جمع فحج ؛ وهو الطريق الواسع بين  
الجبليين . والجهرم : جاء في في اللسان (جهرم) : قال ابن بري : جهرم : قرية من قرى فارس  
تنسب إليها الثياب والبسط . قال الزيادي : وقد يقال للبساط نفسه جهرم .

وللاستعانة كقولك : قَطَعْتُ بِالْمَدْيَةِ .  
 وللمصاحبة وهي باء الحال ، كقولك : خَرَجَ زَيْدٌ بِدِرْعِهِ .  
 وللظرفية كقولك : زَيْدٌ بِمَكَّةَ .  
 وللمقابلة كقولك : بَعْتُ هَذَا بِهَذَا .  
 وللتعدية كقولك : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ .  
 وللسبب كقولك : بِتَوْفِيقِ اللَّهِ حَصَحْتُ .  
 ومعنى عن ، كقوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَسَلِّ بِمِخْيِرِكَ ﴾ .  
 ومعنى من ، كقوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾ أي : منها .  
 ومعنى على ، كقوله <sup>(٣)</sup> :

أَرَبٌ يُولُ الثُّعْلَبَانَ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ

وتُزَادُ قِيَاسًا فِي التَّنْفِي وَالِاسْتِفْهَامِ ، كقَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَهَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَفِي غَيْرِهِمَا سَمَاعًا ، كقَوْلِهِمْ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : حَسْبُكَ زَيْدٌ ، وَكقَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٤)</sup> :

(١) سورة الفرقان ، من الآية (٥٩) .

(٢) سورة المطففين ، الآية (٢٨) .

(٣) هو راشد بن عبد ربه ، وكان اسمه العاوي بن عبد العزة ، وكان سادناً لصنم فرأى ثعلباً يبول عليه ، فقال آياته . انظر أدب الكاتب : ١٠٣ ، ٢٩٠ ، وشرحه (الاقْتَضَابُ) للبطلبوسي ٥٦/٢ ، وشرح آياته له ٨٦/٣ ، وشرحه للحواليقي : ١٣٧ ، وشرح التسهيل ١٥٢/٣ ، والجنى الداني : ٤٢ ، والمغني : ١٤٢ ، وشرح آياته ٣٠٤/٢ .

(٤) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه ص : ٢١٦ بلفظ : (نحن بنو جمعة) . وانظر أدب الكاتب : ٥٢٢ ، وشرحه (الاقْتَضَابُ) : ٣٠١ ، ٣٩٧ ، والإنصاف : ٢٤٥ ، والجنى الداني ص : ٥٢ ، والمغني : ١٤٧ ، وشرح آياته ٣٦٦/٢ .

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابِ الْفَلَجِ

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ

- أي : نرجو الفرج . والعلم في ذلك : كفى بالله ، أي : كفى الله .  
ولابن السراج قولٌ هنا ، شرحته في « شرح الفصول »<sup>(١)</sup> .  
ويُقسَمُ بها ، وهي الأصلُ ، والواوُ بدلٌ منها ، والتاءُ بدلٌ من الواو .  
واللامُ للاختصاص كقولك : هَذَا صَدِيقٌ لهُ .  
وللتَّمْلِكِ كقولك : هَذَا كِتَابٌ لِأَخِيكَ .  
وللتَّعْلِيلِ كقولك : أَكْرَمْتُكَ لِإِحْسَانِكَ إِلَى زَيْدٍ .  
ويعنى على كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ أي : على الجبين .  
ويعنى بعد كقوله عليه السلام<sup>(٢)</sup> : « صَوْمُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ »  
أي : بعد ذلك . والظاهرُ أنها للتَّعْلِيلِ .  
ويعنى عن مع القول ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ  
كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ أي : عن الذي آمنوا ، وليس المعنى خطابهم بذلك إذ

(١) قال المصنف في شرح الفصول (اللوحة : ١٢) : « ألا ترى أن أبا بكر بن السراج حيث قال :  
إن الباء في قوله تعالى : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ ليست بزايدة وإنما متعلقة  
بمصدر ، والمعنى كفى الاكفاء بالله . واستضعفه المتأخرون لأن المصدر موصول ، وحذف  
الموصول ضعيف . وأرى أن مراده أن يكون المصدر مضمراً لدلالة الفعل عليه ، وإلا فالفاعل لا  
يجوز حذفه » . وانظر التبيان للعسكري ٣٣٢/١ ، والجنى الداني : ٤٩ .

(٢) حديث صحيح رواه البخاري في صحيحه ٣٥/٣ ، ومسلم في صحيحه : ٧٦٢ ، وأصحاب  
السنن .

(٣) سورة الأحقاف ، من الآية (١١) .

كان يجب أن يكون سبقتمونا .

وتزاد كقوله<sup>(١)</sup>:

وَمَلَكَتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

وتنوب عن حرف القسم في التعجب كقولك : **لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلَ**.

**والثاني<sup>(٢)</sup>** : عن ، وهي للمجاورة كقولك : **صَرَفَ اللَّهُ عَنْكَ الْأَدَى**

أي : **جَعَلَهُ مجاوزك** .

وتكون اسماً كقولهم : **جَلَسْتُ مِنْ عَن يَمِينِهِ أَي** : **مِنْ جَانِبِ يَمِينِهِ** .

وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَةً  
مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَا أُعْرِبَتْ ؟

أجبت : بناؤها لأنها مشابهة للحرفية / لفظاً ، وإضافتها لا تُوجِبُ

[٢٤]

ذلك لها ؛ ألا ترى أن « لَدُنْ » و« كَم » يضافان وهما مبنيان .

وتجيء بمعنى بعد ، كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ **عَمَّا قَلِيلٍ** ﴾ أي : بعد قليل . وقال

(١) هو ابن ميادة . وقد سبق تخريجه ص : ٢٠٥ .

(٢) أي القسم الثاني من حروف الجر وهو : ما يكون اسماً تارة وحرفاً أخرى ، وهي القسمة التي أشار إليها في بداية باب حروف الجر .

(٣) هو قطري بن الفحاء رأس الخوارج ، وأحد الأبطال البلاغ ، له شعرٌ جيد . انظر شرح أبيات المغني ٣/٣١٢ . وانظر البيت في شعر الخوارج ص : ١٢٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٢٧ ، ٥٨٤ ، وأسرار العربية ص : ٢٣٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٤٥ ، وضرائر الشعر : ٣٠٧ ، والمغني : ٢٦٣ ، ٦٩٠ ، وشرح أبياته ٣/٣١٠ ، والخزانة ١٠/١٥٨ .

(٤) سورة المؤمنین ، من الآية (٤٠) .

الشاعر<sup>(١)</sup>:

قَرَبًا مَرِيْطَ النَّعَامَةِ مَنِيَّ لَقِحَتْ حَرْبٌ وَأَيْلٌ عَن حِيَالِ

أي : بَعْدَ حِيَالٍ . وَالنَّعَامَةُ اسْمٌ فَرْسِيَّةٌ<sup>(٢)</sup> .

ويعنى على ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَلْتِ دِيَانِي فَتَخْزُونِي

أي : عليّ . ومعنى تخزوني تَقَهَّرُونِي .

وعلى وهي للاستعلاء، كقولك: رَكِبْتُ عَلَى الفَرَسِ؛ لاستعلائك إياها.

وتكون بمعنى فوق ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) هو الحارث بن عباد البكريُّ ، قاله في حرب البسوس . والبيت سيار في كتب أهل اللغة . انظر الأسمعيات : ٧١ (وتغريجه واف فيه) ، والأزهية : ٢٩١ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ٦١٢/٢ ، والمختص ٦٧/١٤ ، وشرح التسهيل ١٦١/٣ ، والملحة في شرح الملحة ٢٣٤/١ ، ووصف المباني : ٤٣٠ .

(٢) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٤٣ .

(٣) هو ذو الإصبع العَدُوَانِي من قصيدة شهيرة في المفضليات : ١٦٠ ، ونسبه الهروي في الأزهية ص : ٩٧ إلى سعد الغنوي .

وانظر كتاب الشعر : ٤١ ، والخصائص ٢٨٨/٢ ، والأزهية : ٢٧٩ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٥/٢ ، ٦١١ ، والإنصاف : ٣٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ ، وشرح الجمل ٤٧١/١ ، ٤٨٣ ، وضرائر الشعر : ١٤٤ ، وشرح الكافية ٤٨٦/١/٢ ، ١٢١٧/٢/٢ ، والجنى الداني : ٢٤٦ ، والمغني : ١٤٧ ، وشرح أبياته ٢٨٥/٣ ، والخزانة ١٧٣/٧ ، ١٢٤/١٠ .

(٤) هو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة . انظر الشاهد في الكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والمسائل العضديات : ٨٢ ، والمقتصد ٨٤٥/٢ ، والمفصل : ٢٩٣ ، وأسرار العربية : ٢٣١ ، واللباب ٣٥٩/١ ، وشرح المفصل ٣٨/٨ ، وشرح الكافية ١٢٢٠/٢/٢ ، وشرح الألفية للردادي ٤٠٧/١ ، والمغني : ١٥٦ ، ٥٨٧ ، وشرح أبياته ، والخزانة ١٤٧/١٠ .

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قِيضِ بَيْدَاءِ مَجْهَلٍ

ويدلُّك على تمكُّن الحرفية فيها قلبُ ألفها هنا ياءً على بابها .

والكاف للتشبيه ، وهي تكونُ حرفيةً كقولك : جَاءَنِي الَّذِي كَرَيْدٍ .

وتكونُ زائدةً، كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ أي : ليس مثلهُ .

واسماً ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ

أي : عن مثل البرد . والمنهمُّ : الدائب .

ومذ ومنذ للابتداء في الزمان الماضي كقولك : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ سَنَةِ كَذَا ،

أي: ابتداء انتفاء الرؤية من تلك السنة .

وللظرفية في الحاضر كقولك : مَا رَأَيْتُهُ مِذْ يَوْمِنَا ، أي : انتفاء الرؤية

في يومنا .

ويكونان اسمين إذا رُفِعَ ما بعدهما<sup>(٣)</sup> . ولهما معنيان<sup>(٤)</sup>:

(١) سورة الشورى ، من الآية (١١) .

(٢) للعجاج في ملحقات ديوانه : ٨٣ (طبعة ابن الورد ليسغ ١٩٠٣م) ، ولم يرد في طبعة الدكتور عزة حسن (برواية الأصمعي) ، وانظر : إصلاح المنطق : ٣٩٨ ، والمخصص ١١٩/٩ ، وتوجيه اللمع : ٢٤٦ ، وشرح المفصل ٤٢/٨ ، ٤٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٧/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٥٨/٢ (وفيه مزيد تخريج) ، وشرح الكافية ١٢٢٠/٢/٢ ، والجنى الداني : ٧٩ ، والمعنى : ٢٣٩ ، وشرح أبياته ١٣٥/٤ ، والخزانة ١٠/١٦٦ .

(٣) قال الأحقفش : أهل الحجاز يجرون بهما كل شيء من معرفة أو نكرة ، وبنو تميم وغيرهم يرفعون ما بعدهما . انظر شرح اللمع لابن برهان ١٨٩/١ .

(٤) نقلهما أبو علي عن ابن السراج ، وانظر الموجز ص : ٥٩ ، والأصول ١٣٧/٢ ، والإيضاح : ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٦١/٢ .

أحدهما : بيان أول المدة ، فيلزمهما المفرد المعرفة كقولك : مَا رَأَيْتَهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، والمعنى أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة ، وإنما لزمهما ذلك لتعين الأولية المقصودة ؛ إذ لو قلت : مَا رَأَيْتَهُ مُذْ عَشْرُونَ أَوْ يَوْمٌ لَمْ يُفِدْ ذَلِكَ .

وثانيهما : بيان جميع المدة فيلزمهما المقصود بالعدد كقولك : مَا رَأَيْتَهُ مُذْ عَشْرُونَ يَوْمًا ، وهما مبتدآن وما بعدهما الخبر ؛ لأن المعنى أول المدة يوم الجمعة ، وجميع المدة عَشْرُونَ يَوْمًا ، وهذا اختيار أبي علي<sup>(١)</sup> .

وقال أبو الفتح<sup>(٢)</sup> والزجاجي<sup>(٣)</sup> : هما خبران وما بعدهما هو المبتدأ .

قال ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> : هو وَهْمٌ ؛ لأن المعنى وَاللَّفْظُ يَأْبَاهُ . أمَّا المعنى فلأنك تُخْبِرُ عن جميع المدة بأنها يومان ، وذلك خبرٌ محققٌ<sup>(٥)</sup> . وأمَّا اللفظ فلأن « يومان » نكرة لا مُصَحَّحَ لها ، فلا يستقيم أن يكون مبتدأ ، وكون خبره اسمَ زمانٍ مقدماً عليه<sup>(٦)</sup> لا يُسِيغُ ذلك ، وإنما يُسِيغُهُ أن لو كان ظرفاً ؛ ألا ترى أنك لو قلت : جميع المدة يومان ، لم يستقيم أن يكون « يومان » مبتدأ وما تقدمه خبره وإن كان اسمَ زمانٍ لما لم يكن ظرفاً . انتهى كلامه في « شَرْحِ مُقَدِّمَتِهِ » .

(١) ذكره في الإيضاح ص : ٢٧٥ ولم ينص على اختياره .

(٢) اللمع ص : ١٣٠ .

(٣) الجمل ص : ١٤٠ .

(٤) شرح الكافية له ٧٧٩/٢ - ٧٨٠ ، وانظر اللباب للعكبري ٣٧٢/١ .

(٥) في (ص) : وذلك محقق .

(٦) في (ت) و(ص) : على رايه .

وفيه نظرٌ؛ وذلك لأنهما قدراً بما يومان فيه مبتدأ، وما قبله خبره وهو: [ب/٣]  
بيني وبين رؤيته يومان، وأنت لو صرحت بهذا لم يكن / الأمر إلا كما قالا،  
ومسوغُ الابتداء أنهما في تأويل الظرف عندهما ، وتقلما على النكرة.

وقال بعضهم: إنهما ضعيفتان في الاسمِية فجعلُ الاسم الصريح وهو  
ما بعدهما مبتدأ أولى . وهذا معارضٌ بأنَّ بعضهم ذهبَ إلى اسميَّتهما  
مطلقاً في حال الرفع والجر ، وجعل الجر بالإضافة .

والثالث<sup>(١)</sup>: حاشاً وعدداً وخلاً ، وقد ذُكرَ فيها ما هو كافٍ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### [ المضاف إليه ]

والفرعيُّ: المضاف إليه .

وهو : ما نُسِبَ إليه الأوَّلُ محذوفاً تنوينه أو نائبهُ لذلك .

فقولنا : « ما نُسِبَ إليه الأوَّلُ » يشمل المضافَ إليه نحو : غلامُ زيدٍ ،

وغيره نحو : قائمُ زيدٍ .

وقولنا : « محذوفاً تنوينه » يُخرجُ ذلك .

وقولنا : « أو نائبهُ » ليُدخَلَ فيه نحو قولك : غلاماً زيدٍ .

(١) أي القسم الثالث من الحروف وهو ما يكون فعلاً تارة ويكون حرفاً أخرى ، كما أشار المصنف في

أول باب حروف الجر .

(٢) سبق الحديث عنها في باب الاستثناء .

وقولنا : « لذلك » لئلا يدخل فيه قولك : القَائِمُ زَيْدٌ ، فالقَائِمُ وإن كان منسوباً إلى زَيْدٍ وهو أَوْلُ لثَانٍ ، وتنوينه محذوفٌ ، لكن لم يحذف لذلك ، بل لدخول اللام .

والإضافة على نوعين : محضة وغير محضة .

فالأولى ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً ، فالتعريف كقولك : غُلَامِي ، وَغُلَامٌ هَذَا ، وَغُلَامٌ زَيْدٌ ، وَغُلَامُ الرَّجُلِ . ولا يُضَافُ المضمر ، ولا المشارُ به ، ولا العَلَمُ إلا إن نُكِّرَ ، ولا ذو اللام .

والتخصيص كقولك : غُلَامٌ رَجُلٍ ، وهو أَحصُّ من قولك : غُلَامٌ مطلقاً ، وتُقَدَّرُ إمَّا باللام أو بمن أو بفي ، فنشأ من ذلك سِتُّ شُعَبٍ : إضافة إلى المعرفة أو النكرة بمعنى اللام ، كقولك : غُلَامٌ زَيْدٍ ، وَغُلَامٌ رَجُلٍ .

وإضافة بمعنى من إليهما ، كقولك : بَابُ السَّاجِ ، وَبَابُ سَاجٍ .

وإضافة بمعنى في إليهما ، كقولك : أَعْجَبَنِي زِيَارَةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَأَعْجَبَنِي زِيَارَةُ يَوْمٍ .

فإن قيل : فما الفرق بينهما ؟

أجبتُ : اللامية لا تُعَبَّرُ عن الأَوَّلِ بالثاني ، فلا يُقالُ عن غُلَامٍ زَيْدٍ إنه زَيْدٌ ، والتي بمن يَصِحُّ ذلك فيها ، كقولك في بَابِ سَاجٍ : إنه سَاجٌ .

وقيل : إن جاز جعلُ الثاني وصفاً للأول أو خيراً له أو حالاً منه فالإضافة بمعنى من ، وإلا فهي بمعنى اللام ؛ ألا تراك إذا قلتَ : باب ساج ، جَازَ أن تقول : هَذَا بَابُ سَاجٍ ، والبَابُ سَاجٌ ، وهذا البابُ ساجاً ، وذلك ممتنعٌ في غُلَامٍ زَيْدٍ .

وقيل : التي بمعنى مِنْ شَرْطُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ نَوْعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ  
كَقَوْلِكَ : خَاتَمُ فِضَّةٍ ، والتي بمعنى فِي شَرْطُهَا : أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ مُضَافًا إِلَى  
ظَرْفِهِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ الْيَوْمَ (١) ، وما عداهما فهي بمعنى اللَّامِ .

والثانية : ما أفادت تخفيفاً ، وهي عند الأكثرين أربعة أقسام :  
الأولُ : إضافة الصِّفة إلى فاعلها ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ  
الْوَجْهِ ، أو ما هو كالفاعل كقول محمد بن بشير (٢) :

سَهْلُ الْفِنَاءِ إِذَا حَلَّتْ بِبَابِهِ      طَلَّقَ الْيَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الْخُدَامِ

/ والمعنى مؤدَّبٌ خُدَامُهُ .

[١/٣٥]

والثاني : إضافتها إلى مفعولها ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ  
غَدًا وَالْآنَ . وقيل : مطلقاً .

والثالثُ : إضافة أَفْعَلَ إلى ما هو جزءٌ منه ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ  
أَفْضَلِ النَّاسِ ، ولذلك وُصِفَ به النكرة ، وهو اختيارُ عبد القاهر .  
وقال بعضهم : هي محضة لإفادتها البعضية ؛ لأنك إذا قلتَ : زَيْدٌ

(١) في (ص) : ضربت اليوم .

(٢) محمد بن بشير الخارجي (نسبة إلى بني خارجة بن عدوان من مضر) شاعر أموي فصيح ، وكان

يقيم في أكثر أيامه في بوادي المدينة . انظر الأغاني ١٤/١٤٢ ، والخزانة ٩/٢١٦ .

والبيت ثاني ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من حماسه ٢/٩٥ ، وانظر شرحها  
للمرزوقي ٢/٨٠٨ . ونسب الشاهد مع بيت آخر في البيان والتبيين ٢/٣٣٢ والعقد الفريد  
٢/٣١٥ لابن هرمة ، وهما في المختلط من شعره في ديوانه المجموع ص : ٢٤١ - ٢٤٢ . وفي  
الحماسة البصرية ١/٢٤٤ محمد بن بشير وتروى لابن البلهاء (عمر بن عامر) ، وهو لابن البلهاء  
في معجم الشعراء : ٧٥ ، وأعاد نسبه في ص : ٣٤٣ إلى محمد بشير .

أَفْضَلُ مِنَ الْقَوْمِ ، لم يجب أن يكونَ منهم ، وإذا قلتَ : أَفْضَلُ الْقَوْمِ ،  
وجبَ كونهُ منهم ، ولذلك جاز : الملائكةُ أَفْضَلُ مِنَ البَشَرِ ، ولم يجوز :  
الملائكةُ أَفْضَلُ البَشَرِ .

والرابع : إضافة الاسم إلى صفة موصوف محذوف كقولهم : بَقْلَةٌ  
الحَمَقَاءُ ، والتقدير : بَقْلَةٌ الحَبَّةِ الحَمَقَاءِ ، وكذا : صَلَاةُ الأُولَى ، والتقديرُ  
صَلَاةُ السَّاعَةِ الأُولَى من زَوَالِ الشَّمْسِ . وهذا رأي البصريين<sup>(١)</sup> . وأما  
الكوفيون فيحْمِلُونَهُ على إضافة الموصوف إلى صفته .

وهنا ثلاثُ مسائل :

الأولى : أن المضافَ باقٍ على إعرابه إذا أضيفَ إلى مظهرٍ متمكن أو  
مضمَرٍ عدا الياء كقولك : هَذَا غُلَامِي ، وفيه خلافٌ . قال عبدُ القاهر<sup>(٢)</sup> :  
والأكثرُونَ أنه مبنيٌّ بناءً عارضاً عند إضافته إلى الياء ، وكان قبل ذلك  
مُعْرَباً ، وأحدُ ما يكتسي المضافُ من المضاف إليه البناءُ .

فإن قيل : فهلاً بُني في حال إضافته إلى ضمير المخاطب والغائب  
كقولك : غُلَامُكَ وَغُلَامُهُ ؟

أجبتُ : هذا السببُ ليس بموجبٍ للبناء عدا باقي الأسباب ، فإنها  
موجبةٌ . نَعَمْ عبدُ القاهر أطلقَ عدمَ الوجوب على الجميع .

(١) انظر الإيضاح ص : ٢٨٢ ، وسر الصناعة ٣٥/١ ، والإنصاف ص : ٣٥٣ ، وتوجيه اللمع ص :

٢٧٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٠٣/٢ ، وشرحها للرضي ٩٢٣/٢/١ .

(٢) انظر المعني : ٦٧٢ .

فإن قيل : فما المخصّصُ ؟

أجبتُ : بأنَّ الياءَ فيها لغتان السُّكُونُ والفتحُ ، فلو كان المضاف إليها معرباً لانقلبت في الرفع واواً لسكونها غير مدغمة ، وانضمام ما قبلها وكان اللفظ غلامو ، فتغير لفظها ، ولانقلبت في النصب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولا يرد باب يا غلاما ؛ لأنه مخصوص بالنداء ، وهو باب تغيير ، ولذا اختص به الترخيم .

وقال ابنُ الحاجب<sup>(١)</sup> : « هو مُعْرَبٌ تقديراً ، ولكنهم لما أوجبوا أن تكون حركة ما قبل ياء المتكلم كسرةً لتناسبها تَعَدَّرَ إعرابُهُ بالحركات ؛ لما في حال الرفع والنصب من مضادتهما للكسرة ، وأما في الجر فلمضادته مثله ؛ إذ الكسرتان لا تجتمعان على حرف واحد .

وقد زَعَمَ بعضهم أنَّ باب غلامي مبنيٌ . وهو وهمٌ ؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا تُوجبُ بناءً ؛ بدليل غلامك وغلامه ، فلا وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً . انتهى كلامه في « شرح مقدمته » .

قولُهُ : « لتناسيبِ الياءِ » إشارةٌ إلى ما ذَكَرْتُهُ من إرادة المحافظة على الياءِ ؛ إذ الحركة التي قبلها إذا كانت من جنسها ثبتت ، وإذا لم تكن كذلك غصبها القرار<sup>(٢)</sup> .

لكنَّ قولُهُ : « وقد زَعَمَ بعضهم أنه مبنيٌ » عَجَبٌ ؛ لأنَّ الغالبَ عند

(١) شرح الكافية ٢٥٤/١ ، وانظر المتبع ١٣٥/١ ، واللباب ٦٧/١ ، ومسائل خلافية : ٨٠ - ٨٢ .

(٢) كذا في (ح) ، وفي (ص) و(ت) غصبها .

التَّحَاةُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وهو المشهورُ في الكتب ، والذي اختارَهُ هو الذي يعزُّ نَقْلَهُ بالمرَّة .

قوله : « وهو وهمٌ لأن الإضافة إلى المضمَر لا تُوجِبُ بناءً » ليس كذلك ؛ لأنهم ما ادَّعوا الإطلاقَ في ذلك ، بل خصَّوه بهذا الضَّرْب ، وقد ذَكَرْتُ المَحْصَصَ .

وقال بعضُ المتأخِّرين<sup>(٢)</sup> : والصَّوابُ عندي أنه مُعَرَّبٌ ؛ وذلك لأنه مُحَرَّكٌ ، وحقُّ المبنيِّ على الحركة إذا كان اسماً أن تُعَقَّلَ عِلَّةُ بِنائِهِ ، ثمَّ حَرَكَتُهُ من حيث هي حركةٌ ، ثمَّ حركتُهُ المخصوصة . وهذا لا يمكن فيه . أقولُ : عِلَّةُ البناءِ الإضافةُ إلى المبنيِّ المخصوص ، وعِلَّةُ الحركة عُرُوضُ البناء ، وأنَّ الاسمَ له أصلٌ في التَّمَكُّنِ ، وعِلَّةُ الخصوصيةِ المحافظةُ على الضَّمير ، فاعرفهُ .

الثانية : اعلمُ أنَّ المضافَ يكتسي من المضاف إليه أحكاماً منها :

(١) قلت : ليس الأمر كما ذكره المصنف ، بل الأغلب عند النحاة ما ذهب إليه ابن الحاجب من أنه معرب بحركات مقدرة كما نص المرادي في شرح الألفية ٤٥٣/١ ، والذين قالوا بينانه هم : الجرجاني في الجمل : ١١ ، وابن الخشاب في المرجل ص : ١٠٧ - ١٠٨ ، وابن الشجري في أماليه ٤/١ ، والمطرزي في المصباح : ٦٣ ، وابن الحياز في النهاية : ١٢٤ ، والغرة المخفية : ١١ ، قال أبو حيان : وهو ظاهر كلام الزمخشري . وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢ أن في كلام ابن السراج ما يوهم ذلك . وانظر الأصول ١٢٧/٢ ، ٣٨٦/٢ ، والتبيين : ١٥٢ ، وشرح الكافية للرضي ٩٥/١/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٥٣/١ ، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ . وراجع حاشية الدكتور جمال مجيمر على شرح ابن الحاجب ٢٥٥/١ ففيها تفصيل جيد لأقوال العلماء في المسألة .

(٢) منهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٩٥/١/١ .

التخصيص ، كقولك : غلامٌ رَجُلٌ ؛ إذ هو أخص من قولك : غلامٌ مطلقاً .

ومنها التعريف ، كقولك : غلامٌ زَيْدٌ ، ولذلك تصفه بالمعرفة كقولك : جَاعَنِي غلامٌ زَيْدٍ الظَّرِيفُ ، وتصفُ المعرفة به ، كقولك : مَرَرْتُ بِعَمْرٍو غلامٌ زَيْدٍ .

ومنها العُمومُ كقولك : كلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فإذا قلتَ : غلامٌ كلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ اِكْتَسَى العُمومُ من « كلُّ » .  
ومنها: التَّأْنِيثُ ، كقراءة بعضهم<sup>(١)</sup> : ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ، و﴿ لَوْنُهَا سَسْرُ النَّظِيرِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، بتأنيث « تَلْتَقِطُهُ » و« سَسْرٌ » . ومنه قولُ الشَّاعر<sup>(٣)</sup> :

كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وعليه وجهُ بيت « الحَمَاسَة »<sup>(٤)</sup> :

(١) سورة يوسف ، من الآية (١٠) . وهر قراءة الحسن وقتادة وابن كثير وغيرهم . انظر إعراب القرآن ٣١٦/٢ ، ومختصر الشواذ : ٦٢ ، والكشاف ٢٠٥/٢ ، وإعراب القراءات الشاذة ٦٨٥/١ ، والبيان ٧٢٤/٢ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٦٩) .

(٣) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص : ١٧٣ . وصدره :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ

وهو من شواهد الكتاب ٥٢/١ ، وانظر المقتضب ١٩٧/٤ ، والأصول ٤٧٨/٣ ، والمذكر والمؤنث للأباري ص : ٣١٦ ، وتوجيه اللمع : ٢٦٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٧/١ ، والمغني ص : ٦٦٧ ، وشرح أبياته ١٠٤/٧ .

(٤) الحماسة ٥٧/١ (تحقيق د. عسيلان) ، وهو لقريرط بن أنيف رجل من بلعبر بن تميم ، وانظر البيت في مجالس ثعلب ٤٠٥/٢ ، وشرح الحماسة ٢٣/١ ، وشرح الكافية ١/٢ ، ٦٢٨ ، والمغني : ٣٣٨ ، وشرح أبياته ٨٣/١ ، والخزانة ٤٤١/٧ .

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِيحْ إِلَيَّ      بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ  
وهنا تنبيه :

وهو أنهم نصّوا على أنّ هذا شرطه أن يكون المضاف جزءاً من  
المضاف إليه ، فلا يقال : جَاءَتْنِي غُلَامٌ هِنْدِي .

ومنها : المصدرية ، كقولك : صُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ ، وَضَرَبْتُهُ كُلَّ  
الضَّرْبِ وَبَعْضَهُ .

ومنها : الظرفية ، كقولك : كُلُّ يَوْمٍ أَرَاكَ تُكْرِمُنِي فِيهِ ، وقال الشاعر<sup>(١)</sup> :

كِلَا يَوْمِي طَوَّالَةٌ وَصَلُّ أَرَوَى      ظَنُونٌ ، آ نَ مُطْرَحُ الظَّنُونِ

ومنها : الاستفهام كقولك : غُلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ .

ومنها : الشرط ، كقولك : غُلَامٌ مَنْ يَضْرِبُ أَضْرِبُ ، ويدلُّك على  
ذلك أنك لو جمعت بحرف الشرط لرفع هذا الاسم بعد فعله كقولك : إِنْ  
يَضْرِبُ غُلَامٌ زَيْدٌ أَضْرِبُ .

ومنها : البناء ، كقول الفرزدق<sup>(٢)</sup> :

(١) هو الشَّمَاخُ بنُ ضَرَارِ الغَطَفَانِي ، والبيت في ديوانه : ٣١٩ ، وهو مطلع قصيدة له في مدح عَرَابَةَ  
ابنِ أَوْسٍ تَكْوَنُفِيْنَةُ . والبيت في : الإغفال ٧٩/١ ومقاييس المقصور والممدود : ٧٦ ، والإيضاح :  
٩٥ ، وإيضاح شواهد ٩٠/١ ، والمختص ٣٢١/١ ، والإنصاف : ٦٢ ، وشرح المفصل  
١٠١/٣ ، واتفاق المباني : ٢١٥ . وطوّالَةٌ : موضعٌ بَرقانٌ فيه بئرٌ ... وقال نصر : طوّالَةٌ : بئرٌ  
في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ... وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤/٤٥ .  
وأروى : اسم محبوبته ، والظنون : التي لا يوثق بدوامها .

(٢) ديوانه : ١٨٥/١ بمدح عمر بن عبد العزيز ، وانظر الكتاب ٦٠/١ ، وشرح أبياته ١٦٢/١ ،  
والمقتضب ١٩١/٤ ، ومجالس العلماء : ٨٩ ، والإغفال ، ٤٦١/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٢٥ ، =

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ

قال ابنُ عُصفور في « مُقَرَّبِهِ »<sup>(١)</sup>: (مثل) مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى

ضَمِيرِ الْغَائِبِينَ .

ومنها : / التَّنْكِيرُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ امْرَأَةٌ ، فَهُوَ قَبْلَ الْإِضَافَةِ مَعْرِفَةٌ ،  
وَلَمَّا أَضْفَتْهُ مَيَّزَتْهُ عَنْ زَيْدِ رَجُلٍ . وَفِي هَذَا نَظْرٌ .

[1/36]

وَقَالَ الْمَرَاغِيُّ : وَمِنْهَا الْإِشْتِقَاقُ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ .  
وَهَذَا وَهَمٌّ ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِقَاقَ إِنَّمَا أَتَاهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ وُصِفَ بِهِ ، وَالْمَرَادُ  
الْكَامِلُ فِي الرَّجُولِيَّةِ .

وَمَا ذَكَرْتُهُ يُعْلَمُ أَنَّ حَصْرَ ابْنِ الْخَبَّازِ لِلْأَحْكَامِ فِي سَبْعَةٍ لَيْسَ بِجَيِّدٍ<sup>(٢)</sup> .  
الثَّلَاثَةُ : اِخْتَلَفُوا فِي جَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ<sup>(٣)</sup> : إِنَّهُ بِالْمُضَافِ ؛  
لِأَنَّهُ فُهِمَ مِنْهُ مَعْنَى الْحَرْفِ الَّذِي جِيءَ بِالْإِضَافَةِ مَبْنِيَّةً عَلَى مَعْنَاهُ ، فَلَمَّا قَامَ  
مَقَامَهُ جَرَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ .

= والمقرب ص : ١١٢ ، وشرح التسهيل ١/٣٧٣ ، وشرح الكافية ١/٨٥٦/٢ ، ووصف المباني :  
٣١٢ ، والفصول المفيدة : ٢٥١ ، والمغني : ١١٤ وأمثلة أخرى منه ، وشرح أبياته ١٥٨/٢ ،  
والخزانة ٤/١٣٣ .

(١) المقرب ص : ١١٢ .

(٢) قال في توجيه اللمع ص : ٢٦٧ : « وَأَعْلَمُ أَنَّ الْإِضَافَةَ الْمُحْضَنَةَ لَمَّا لَمْ تُكُنْ فِي نَيْبِ الْأَنْفِصَالِ ،  
اِكْتَسَى الْمُضَافُ فِيهَا كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَجَمَلَةٌ ذَلِكَ سَبْعَةٌ ، ذَكَرَ أَبُو الْفَتْحِ مِنْهَا  
أَرْبَعَةً ، وَلَمْ يُمَثِّلْ ، وَأَنَا أَسُوْقُهَا مُمَثَّلَةً ... »

(٣) هذا مذهب سيويه رحمه الله . انظر الكتاب ١/٤١٩ ، وأسرار العربية : ٢٥٠ ، والتصريح  
٩٩/٣ . وأما عبد القاهر الجرجاني فإنه يقول : إن الجر على معنى اللام كما هو ظاهر من كلامه  
في المقتصد ١/٨٧١/٢ ، واعترض على من قال : إن الجرَّ باللام المقدرة ، وهذا مذهب الزجاج من  
قبل . وانظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ ، والتصريح ٩٩/٣ .

وقال غيره<sup>(١)</sup>: جَرُّهُ بالحرف المقدَّر بينهما ؛ إذ أصلُ عَمَلِ الجَرِّ للحروف . وأُفْسِدَ<sup>(٢)</sup> ذلك بأنه يجبُ حينئذ تنوينُ المضاف كما لو ظهرَ الحرفُ ، وبأنَّ عَمَلَ حرفِ الجرِّ محذوفاً ضعيفاً على خلاف الأصل ، وبأنه يقتضي ألاَّ يتعرَّفَ المضافُ ولا يكتسي شيئاً من الأحكام المذكورة ، والأمرُ بخلافه .

وقال أبو الفتح في « اللُّمَع »<sup>(٣)</sup>: الجرُّ بالإضافة . وهو تَجَوُّزٌ . ويكثرُ ذلك في عبارات المطارحين .

\* \* \*

---

(١) انظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ ، والارتشاف ٤/١٧٩٩ .

(٢) الذي أفسده هو عبد القاهر الجرجاني . انظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ .

(٣) اللمع ص : ١٢٧ .

## [ الجوازم ]

والمجزوم كذلك<sup>(١)</sup>.

فالأصليُّ فعلُ الشرط ، ووجهُ ذلك أنَّ حَرْفَهُ وما تَضَمَّنَ معناه حيث طال مقتضاه اقتضى القياسُ أن يُخَفَّفَ .

والجزمُ حذفٌ للحركة أو للحرفِ المعتلِّ والمشابه له .

وأما الجازمُ للجواب ففيه خمسة أقوال :

الأوَّلُ : جازمُهُ حرفُ الشرط أيضاً ؛ لأنه اقتضاه كما اقتضى فعلُ

الشرط ، فعَمِلَ فيهما . وهو اختيار الجزولي<sup>(٢)</sup>.

والثاني : أنَّ حرفَ الشرطِ يَجْزِمُ [فعل الشرط]<sup>(٣)</sup> ، ثمَّ إنَّهُمَا معاً

يَجْزِمَانِ الجوابَ ؛ لأنَّ هذا الحرفَ ضعيفٌ ، فلا يعمل في معمولين .

والثالث : أنه يَجْزِمُ فعلَ الشرط ، وفعلُ الشرطِ يَجْزِمُ الجوابَ .

والرابع : أنه يَجْزِمُ فعلَ الشرط ، والجوابُ مجزومٌ بالمجاورة . وهو

قولُ الكوفيِّين .

والخامس : أنهما مبنيان على السكون ؛ لأنَّ هذا الموضعَ يختصُّ

بالأفعال . وهو قولُ المازنيِّ .

(١) يتابع للمصنف حديثه عن المعمولات ، وكان قسمها إلى الأسماء (مرفوعة ومنصوبة ومجرورة) وإلى الأفعال المضارعة، وقد أنهى الحديث عن الأسماء وبدأ بالأفعال، وقوله: « كذلك » أي أصلي و فرعي .

(٢) المقدمة الجزولية ص : ٤٣ .

(٣) في النسخ : يجزمه ، والزيادة ليستقيم السياق .

وهنا ثلاثة تسيهات :

الأوّل : إذا كان الشرطُ وفعلين فلهما أربعُ صورٍ<sup>(١)</sup> :

الأولى : أن يكونا مضارعين كمثاله فلا بُدَّ من الجزم ؛ لأنهما مُعرَبان ،  
والعاملُ معهما . وأجازَ بعضُ المتأخِّرين رفعَ الجواب ، وهو ضعيفٌ .

الثانية : أن يكونا ماضيين فيُحكَّمُ على موضعهما بالجزم ؛ لأنهما  
مبيَّان على الفتح ، كقولك : إن قامَ زيدٌ قعدَ عمرو .

والثالثة : أن يكونَ الشرطُ ماضياً والجوابُ مضارعاً ، كقولك : إن  
أكرمَني زيدٌ أكرمه ، ففي الثاني الجزمُ والرفعُ على التقديم ، أو على  
حذف الفاء ، أو على أنَّ الأوّلَ لا إعرابَ له لفظاً .

الرابعة : عكسُ هذه ، وهي رديئةٌ لم تأتِ / في الكتاب العزيز ، بل  
هو في الشعر كقوله<sup>(٢)</sup> :

فإن تقطعوا منا مناطَ قِلادةٍ      قطعنا به منكم مناطَ قلائدٍ

وقال آخر<sup>(٣)</sup> :

- (١) انظرها في توجيه اللمع : ٤٣٥ .
- (٢) أحد خمسة أبيات لخلف بن خليفة أوردتها الطبري في تاريخ الرسل والملوك وابن عساكر في تاريخ دمشق (في أثناء الحديث عن ولاية الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان) ، وابن عبد ربه في العقد الفريد ٤/٤٦٣ . يقولها في قتل الوليد بن يزيد . وفي نسخة (ص) : فإن تعطوا .
- (٣) هو أبو زيد الطائي ، في شعره : ٦٠٠ (ضمن شعراء إسلاميون) . وجهرة أشعار العرب ٢/٧٣٩ ، وانظر النوادر : ٢٨٠ ، والمقتضب ٢/٥٩ ، والمقرب : ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٥ ، وشرح الكافية ٢/٩٣٠ ، ووصف المباني : ١٠٥ ، والمقاصد الشافية ٦/١٢٩ ، ٧/٣٨٧ ، والخزانة ٩/٧٦ . والشحا : ما يعترض في الحلق كالعظم .

مَنْ يَكِيدُنِي بِسَيِّئِي كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

والثاني : في الجواب ، وهو ثلاثة أقسام :

الأول : الفعل كما ذُكِرَ .

والثاني : الفاء وما بعدها ، وحكمها أن تدخل على كل شيء لا يصح أن يلي حرف الشرط كالمبتدأ والخبر والأمر والنهي والاستفهام والماضي الصريح ، كقولك : **إِنْ تَزُرَّنِي فَأَنَا مُكْرِمٌ لَكَ** .

واعلم أن موضعها مع ما بعدها الجزم بدليل قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ ، ألا ترى أن « يَذَرُهُمْ » معطوف على قوله : « فَلَا هَادِيَ لَهُ »<sup>(٢)</sup> ، وإعراب المعطوف فرع على إعراب المعطوف عليه .

والثالث : إذا ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَإِنْ نُصِبَهُمْ سَبِيحًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾ ، وموضع إذا مع ما بعدها الجزم أيضاً .

والثالث : في إعراب الأسماء الجازمة .

اعلم أن ما كان منها ظرفاً فهو منصوبٌ بفعل الشرط كقولك : **مَتَى تَزُرَّنِي أُكْرِمُكَ** . ولا تُجْرُ « متى » إلا بإلى خاصة .  
وآيان وإدماً لازمتان للظرفية .

(١) سورة الأعراف ، من الآية (١٨٦) . و(يَذَرُهُمْ) بالياء وجزم الفعل قراءة حمزة والكسائي . انظر السبعة ض : ٢٩٨ ، والإقناع ٦٥١/٢ .

(٢) وموضع (فلا هادي له) جزم في جواب من . إعراب القرآن ١٦٥/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٥٧٧/١ .

(٣) سورة الروم ، من الآية (٣٦) .

وَأَيْتَمًا وَحَيْثُمَا تُجْرَانِ بِنِ وَإِلَى ، وَتَمَى جَرَتْ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ أَيْضًا .  
 وَمَا كَانَ مِنْهَا غَيْرَ ظَرْفٍ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ لَا غَيْرَ ، وَعَادَ  
 إِلَيْهِ الْعَائِدُ مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ كَقَوْلِكَ : مَنْ يَزُرُّنِي أُكْرِمُهُ ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا  
 انْتَصَبَ بِفِعْلِ الشَّرْطِ مَفْعُولًا بِهِ كَقَوْلِكَ : مَنْ تُكْرِمُ أُكْرِمُ<sup>(١)</sup> ، أَوْ خَيْرًا  
 لَكَ وَأَخْوَاتَهَا كَقَوْلِكَ : مَنْ يَكُنْ أَخُوكَ فَهُوَ أَحِبِّي .

وَالْفِرْعَى مَجْرُومٌ بِلَمٍ وَأَخْوَاتَهَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِإِنْ ؛ أَلَا تَرَى  
 أَنَّهَا تَنْقُلُ الْمُسْتَقْبَلَ إِلَى الْمَاضِي ، وَإِنْ تَنْقُلُ الْمَاضِيَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَكَذَلِكَ  
 لَمًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ؟

أَجِبْتُ : مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ لَمَ جَوَابُ فَعَلٍ ، يَقُولُ : ضَرِبَ زَيْدٌ ، فَتَقُولُ لَهُ : لَمْ  
 يُضْرَبُ .

وَلَمَّا جَوَابُ « قَدْ فَعَلَ » ، يَقُولُ : قَدْ ضَرِبَ ، فَتَقُولُ : لَمَّا يُضْرَبُ .  
 وَثَانِيهَا : أَنَّ زَمَانَ « لَمَّا » مُتَّصِلٌ إِلَى حِينِ إِجْبَارِكَ ، وَزَمَانَ لَمْ  
 مَنْقُطٌ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : نَدِمَ إِبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ نَدَمُهُ ، وَتَقُولُ : نَدِمَ آدَمُ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَنْفَعَهُ نَدَمُهُ ، وَلَوْ جِئْتَ بِ « لَمَّا » هُنَا أَحَلَّتْ .

وِثَالِهَا : جَوَازُ الْوَقْفِ عَلَى « لَمَّا » دُونَ « لَمْ » كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ  
 وَلَمَّا ، تَرِيدُ : وَلَمَّا أُكْرِمُكَ . وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي لَمْ إِلَّا شَاذًا ، كَقَوْلِ

(١) فِي (ص) : مَنْ يَكْرِمُنِي أُكْرِمُ .

الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

يَا رَبُّ شَيْخٍ مِنْ لَكَيْزٍ ذِي عِلْمٍ  
أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

وَجَزَمَتْ لَامُ الْأَمْرِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى الصَّيْغَةِ الْمَوْقُوفَةِ ، فَقَوْلُكَ :  
اضْرِبْ كَقَوْلِكَ : لِيَضْرِبُ زَيْدٌ . وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا لَا النَّاهِيَةَ لِأَنَّ النَّهْيَ أَمْرٌ  
فِي الْحَقِيقَةِ ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ : النَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ .

وعندي أن هذا ضعيفٌ لأمرين :

الأول : أنه يؤدي إلى حَمَلِ الإِعْرَابِ عَلَى الْبِنَاءِ ؛ / أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ  
بِذَلِكَ زَعَمَ أَنَّ لَامَ الْأَمْرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الصَّيْغَةِ الْمَوْقُوفَةِ ، وَذَلِكَ مَرْدُودٌ ،  
ومثله قولُ ابْنِ الْخَيْطِ<sup>(٢)</sup> : رُفِعَ الْفَاعِلُ الْمَظْهَرُ لِأَنَّ لَهُ الضَّمَّ فِي قَوْلِكَ :  
ضَرَبْتُ .

(١) لم أقف عليه . وهو في شرح المفصل ١١١/٨ ، وضرائر الشعر : ١٨٣ ، وممهيد القواعد  
٤٣١٥/٩ (وفيه حُرُفَ لَكَيْزٍ إِلَى بَكْرِ) ، كما ورد في الخزانة عرضاً مع الشاهد (٦٨٠) . وفي  
(ص) : جاء بلفظ (مِنْ الْكَبِيرِ) و(أَمْلَج) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن منصور السمرقندي ، أبو بكر بن الخياط ، نحويٌّ مفسِّرٌ من شيوخ أبي  
القاسم الزجاجي وأبي عليٍّ الفارسي ، جري بينه وبين الزجاج مناظرة ببغداد ، من تأليفه : معاني  
القرآن ، والموجز ، والمنقح (كلاهما في النحو) ، والنحو الكبير . توفي سنة ٣٢٠ هـ . انظر أخباره  
في إنباه الرواة ٥٤/٣ ، ومعجم الأدباء ١٤١/١٧ ، وإشارة التعيين : ٢٩٣ ، وطبقات المفسرين  
٨٧/٢ .

وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٤ . وقد أجاب عنه الصبان بقوله : وأجيب بأنه لا  
يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل .

والثاني : أنَّ هذا الحملَ ضعيفٌ ، صرَّحَ به أبو الفتح<sup>(١)</sup> في « سير الصناعات » .  
 فالأجودُ ما قاله الجزوليُّ من أنَّ الحرفَ إذا اختصَّ بشيءٍ عمِلَ الإعرابَ  
 الذي يختصُّ به ، كحروفِ الجرِّ في الأسماءِ وهذه في الأفعالِ .  
 نعمَ قد يعرضُ لبعضها شبهُ الفعلِ فيخرجُ عن ذلك كإِنَّ وأحواتها ،  
 وهذا جليٌّ .

وكذلك الفعلُ المذكورُ بعدِ فِعْلِ الأمرِ ، أو الاستفهامِ ، أو التَّمنيِ ،  
 أو الدُّعاءِ ، أو العرْضِ ، أو التَّحضيضِ<sup>(٢)</sup> عموماً ، والنَّهيِ خصوصاً ،  
 خلافاً للكسائيِّ ، كقولك : أَكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ ، وَاللَّهِمَّ ارْزُقْنِي مَا لَأُتَصَدَّقُ  
 بِهِ ، وَلَوْلَا تَسَافِرُ تَغْنَمُ<sup>(٣)</sup> ، وكذا الباقي .  
 وإِنَّمَا جازَ ذلكَ لأنَّه جَوَابُ شَرْطٍ مَحذُوفٍ ، والتَّقديرُ : أَكْرِمْنِي فَإِنَّكَ  
 إِن تُكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ . وجازَ الحذفُ لدلالةِ الأوَّلِ على المَقْدَّرِ ؛ إذ هو  
 ضَمَانٌ له .

والرَّفْعُ جائِزٌ من وجوهٍ ثلاثَةٍ :  
 الأولُ : أنْ يكونَ حالاً ، كقولك : اقْصُدِ الأَمِيرَ يُنْعِمُ عَلَيَّ النَّاسُ ،  
 أي : اقْصِدْهُ في هذه الحالِ ، وهي الإِنْعَامُ .

(١) لم أقف عليه .

(٢) في (ص) : التخصيص .

(٣) في (ص) : لولا تساق . وفي (ت) : لِمَ لا تسافر تغنم .

والثاني : أن يكونَ وصفاً لنكرةٍ ، كقولك : اشكُرْ رَجُلًا يُسَاعِدُكَ ،  
ومنه قوله عزَّ اسمه<sup>(١)</sup> : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۖ يَرْثُنِي ﴾ أي : ولياً وارثاً .  
والثالث : أن يكونَ منقطعاً ، كقولك : أعطِ زَيْدًا يَشْكُرُكَ ، كأنك  
بعدَ ذِكْرِ فعلِ الأمرِ استأنفتَ الإخبارَ بأنه يَشْكُرُهُ .

\* \* \*

---

(١) سورة مريم ، من الآيتين (٥ - ٦) .

## المقدمة الرابعة

[ إعراب الجمل ]

اعلم أن الجملة إنما يُحكّم عليها بإعرابٍ تقديرًا في مواضع منها<sup>(١)</sup> :  
إذا كانت خبراً للمبتدأ كقولك: زيدٌ أبوه مُنطلقٌ ، فـ « أبوه مُنطلقٌ »  
في موضع رفع ؛ لكونه خبراً عن زيد ، وكذلك : زيدٌ انطلقَ أبوه .

ومنها : أن تكون خبراً لكان وأحواتها كقولك : كانَ زيدٌ أبوه  
مُنطلقٌ ، وكانَ زيدٌ قد انطلقَ أبوه ، أو انطلقَ بغير « قد » تمسكاً بظاهر  
قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِن كَانَتْ قِيمَتُهُ قَدْ مِّن قَبْلِي ﴾ ، وبقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

أَمَسَتْ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلُهَا أَحْتَمَلُوا      أَحْتَى عَلَيْهَا الَّذِي أَحْتَى عَلَى لَبْدِ  
وموضعها هنا النصبُ .

ومنها : أن تكون خبر إن وأحواتها، كقولك : إنَّ زيداً أبوه منطلقٌ ،

(١) انظر المغني لابن فلاح ٣٠٧/٢ .

(٢) سورة يوسف ، من الآية (٢٦) .

(٣) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه : ١٦ من معلقته . والبيت عند ابن مالك وغيره شاهد على  
النواسخ. انظر شرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ٣٤٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١ ، وشرح عمدة  
الحافظ ٢١٠/١ ، والتذييل ١٥٣/٤ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢٣٠/١ ، والهمع ٧٦/٢ ،  
والخزانة ٥/٤ .

وإنَّ زَيْدًا انْطَلَقَ أَبُوهُ ، وموضعها الرَّفْعُ .

ومنها : أن تكون مفعولاً ثانياً لظننتُ وأخواتها ، كقولك : ظننتُ زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وظننتُ زَيْدًا انْطَلَقَ أَبُوهُ ، وموضعها التَّنْصِبُ .

ومنها : أن تكون مفعولاً ثالثاً لأعلّمتُ وأخواتها كقولك : أعلّمتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وأعلّمتُ زَيْدًا عَمْرًا قَامَ أَبُوهُ ، وموضعها نَصْبٌ .

ومنها : أن تكون صفةً للنكرة ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ،  
وَبِرَجُلٍ انْطَلَقَ أَبُوهُ ، وموضعها على حسب إعراب / موصوفها في الأنواع الثلاثة .

وهنا تسيهات :

**الأوّل :** أنه يُشترَطُ فيها أن تكون خبريةً محتملةً للصدق والكذب كالمثال المذكور ، واحترزَ بذلك عن الأمر والنهي والاستفهام نحو : قُمْ ، ولا تَقُمْ ، وهلْ تَقُومُ ، وامتنعَ ذلك فيها لأنَّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حالٍ ثابتةٍ للموصوف يعرفها المخاطبُ له ليست لمشاركة في اسمه ، وكل واحدٍ من هذه ليس بحالٍ ثابتةٍ ؛ إذ اثنان منها طلبٌ ، والآخَرُ استعلامٌ ، وذلك مما لا اختصاصَ له بواحدٍ دون آخَرٍ . فأما قولُ الشَّاعر - أنشدَه الأصمعيُّ -<sup>(١)</sup> :

(١) رجزٌ منسوبٌ للعجاج ، وهو في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ (تحقيق د. السطلي) ، وانظر الكامل ١٠٥٤/٢ ، والمختصب ١٦٥/٢ ، والفرق بين الحروف الخمسة : ٣٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٩٨/٢ ، والإنصاف : ٩٨ ، وشرح الجمل ١٩٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١١/٣ ، وشرح الكافية ، والمغني ص : ٣٢٥ ، ٧٦١ ، وشرح أبياته ٥/٥ ، والخزانة ١٠٩/٢ .

## حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ

وَيُرَوَى : « بَضِيح » ، وَالضَّيْحُ بِالْفَتْحِ اللَّبْنُ الرَّقِيقُ الْمَمْزُوجُ ، يُقَالُ : ضَيَّحْتُ اللَّبْنَ أَي مَزَجْتُهُ . وَالْمَذْقُ وَالْمَذِيقُ مِثْلُهُ ، وَإِنَّمَا وُصِفَ بِهِ وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ عَلَى الْحِكَايَةِ وَإِضْمَارُ الْقَوْلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : جَاؤُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ ذَلِكَ ، شَبَّهَ لَوْنَهُ بِلَوْنِ الذُّبِّ لَوْرُقَتِهِ ، وَالْوَرُقَةُ لَوْنٌ كَلَوْنِ الرَّمَادِ .

ومثله قولُ أبي الدرداء رضي الله عنه<sup>(١)</sup> : « وَجَدْتُ النَّاسَ اخْتَبَرُوا تَقْلِيلَهُ » ، يَفْتَحُ اللَّامَ وَكَسَرَهَا عَلَى اللَّعْتَيْنِ ، وَهِيَ قَلَى يَقْلِي كَرَمَى يَرْمِي ، وَقَلَى يَقْلَى كَرَضَى يَرْضَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ وَجَدْتُ مِنْ أَخْوَاتِ عَلِمْتُ ، وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَالْخَبْرُ لَا يَكُونُ أَمْرًا ، وَالْتَفْدِيرُ : وَجَدْتُ النَّاسَ مَقُولًا فِيهِمْ ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ لِلنَّكْرَةِ وَصْفَانِ مَفْرَدٌ وَجَمَلَةٌ ، فَالْأَوْلَى تَقْدِيمُ الْمَفْرَدِ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبَوُهُ تَمِيمِيٌّ ؛ لِأَصَالَةِ الْمَفْرَدِ وَفِرْعِيَّةِ

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٥٤/٥ ، والطبراني في مسند الشاميين ٣٥٨/٢ ، رقم ١٤٩٣ ، والبزار في مسنده ١١٣/٢ . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٠/٨ : فيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف . وانظر الضعفاء لابن عدى ٣٦/٢ ، ترجمة ٢٧٧ أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم . وقال ابن الجوزي : حديث لا يصح . انظر المقاصد الحسنة ٦٨/١ ، والفوائد المجموعة ٢٥٩/١ وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٦٣/٢ ، والفائق والنهاية (قلى) .  
(وَالْخَبْرُ) : أَي جَرَّبَ . وَ(تَقْلِيلُهُ) : تَبْغِضُهُ ، أَي : جَرَّبَ النَّاسَ فَإِنَّكَ إِذَا جَرَّبْتَهُمْ أَبْغَضْتَهُمْ . وَمَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ : وَجَدْتُ النَّاسَ ، أَي عَلِمْتَهُمْ ، مَقُولًا فِيهِمْ هَذَا الْقَوْلُ : أَي مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ مَسْخُوطُ الْفِعْلِ عِنْدَ الْخَبَرِ . فَلَفَّظَهُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الْخَبْرُ .

المركب ، ولظهور الإعراب فيه ، وتقديره في الآخر ، ويجوز العكس خلافاً للكوفي ، قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ ، وهو في الشعر كثير .

وأما الظرف والجار والمجرور فمرتبتُهُما بينهما ، كقولك : مررتُ برَجُلٍ كَرِيمٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ . قال الصَّقْلِيُّ: وهذا من أشرفِ الكلامِ وأَعْلَاهُ .

ويقتضي النَّظَرُ أن يكون تقديمُ الاسمِ على الفعليةِ أولى ، وكذلك تقديمُ ما فِعْلُهُا مضارعٌ أولى من تقديم ما فعلها ماضٍ .

والثالثُ : أنه يجوز عطفُ المفردِ على الجملةِ الوصفيةِ ، كقولك : مررتُ برَجُلٍ يَكْتُمُ وشاعِرٍ ، والمعنى كاتبٌ وشاعرٌ . قال بعضهم<sup>(٣)</sup>:

أَمْ صَبِيٌّ قَدْ حَبَا وَدَارِجٌ

أي حابٍ ودارجٍ .

وأرى أنَّ العطفَ على المضارعِ أحسنُ من العطفِ على الماضي

(١) سورة الأنعام ، من الآيتين (٩٢ ، ١٥٥) .

(٢) سورة غافر ، من الآية (٢٨) .

(٣) هو جندب بن عمرو يقوله في امرأة الشماخ في قصة مذكورة في ديوان الشماخ ص : ٣٦٣ ، وانظر البيت في معاني القرآن للفراء ٢١٤/١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٧ ، وسر الصناعة ٦٤١/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٤٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣ ، والخزانة ٢٣٨/٤ ، واللسان (درج) ، وقوله :

يَا لَيْتَنِي كَلَّمْتُ غَيْرَ حَارِجٍ

لشبهه بالاسم وإعرابه ، بل العطفُ على فعلٍ فاعلُهُ مستكنٌ أحسنُ من العطف على فعلٍ برزَ ضميرُ فاعله ؛ إذ الأولُ مفرّدٌ في اللفظ مركّبٌ في المعنى ، والثاني مركّبٌ لفظاً ومعنى /، وكذا إن كان متصلاً فهو أحسنُ منه إذا كان منفصلاً ، وإذا كان ضميراً فهو أحسنُ منه إذا كان ظاهراً . وقول بعضهم : لا يعطف على الفعل إذا اتصل به ما تحقق فيه الفعلية ، فلا يجوزُ : زَيْدٌ سَيِّحَدَثٌ<sup>(١)</sup> وَصَاحِكٌ ، يبطل عندي بما أوردته ؛ لأن قد في تحقيق الفعلية كالسين ، وهذا بيّن .

والرابع : أن الزمخشريّ أجاز في كتابه الموسوم بـ « الفائق » دخول الواو على الجملة الوصفية ، وكذا مكّي في « إعرابه » تشبيهاً لها بالجملة الحالية . وفيه نظرٌ .

والخامس : أن أبا الفتح<sup>(٢)</sup> أجاز في بيت « الحماسة »<sup>(٣)</sup> وهو :

سَلِيلَةٌ سَابِقِينَ تَنَاجَلَاهَا إِذَا نَسَبَا يَضْمُهُمَا الْكَرَاعُ

أن يكونَ ظرفُ الزمان وهو « إذا » صفةً للجملة وهو « سليلَةٌ »<sup>(٤)</sup> . وهذا تَسْمُحٌ ؛ لأنَّ « إذا » منصوبة بجوابها وهو « يضمهما » ، وهذا الفعل وما تعلق به صفة لـ « سليلَةٌ » .

(١) في (ص) : ستجدن .

(٢) التنبيه في إعراب الحماسة ١٢٠/١ . قال : وصف الجوهر بظرف الزمان وهو إذا ، وهو كقول أوس : « فقومي وأصحابي يظنون أنني ... » .

(٣) الحماسة ١٢٢/١ . والبيت من مقطوعة لرجل من بني تميم . وهي في الحماسة البصرية ٧٨/١ منسوبة إلى القحيف العجلي ، وإلى عبيدة بن ربيعة في كتاب الخيل لابن الأعرابي ص : ٦٢ . وانظر البيت في أسماء خيل العرب وأنسابها : ١٢٤ ، والمخصص ١٩٥/٢ .

(٤) يقصد بـ(سليلة) الفَرَسَ التي تحدث عنها في البيت الأول واسمها (سكاب) .

ومنها : أن تكون حالاً ، كقولك : مررتُ بزيد وأبوه متحدثٌ ،  
ومررتُ به يتحدثُ أبوه ، وقد ذكِرَ ذلك .

ومنها : أن تُضافَ إليها الظُرُوفُ الزَّمَانِيَّةُ ، كقولك : جئتُكَ يَوْمَ  
قَامَ زَيْدٌ ، وَآتَيْكَ حِينَ يَقْدُمُ سَعِيدٌ ، فموضعها جر بالإضافة .

وقال النُّحَاةُ : القياسُ أَلَا يُضَافُ إِلَى الفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الغرضَ مِنَ الإضافةِ  
إِمَّا التَّعْرِيفُ أَوْ التَّخْصِيفُ ، وَالفِعْلُ لَا يُعْرَفُ وَلَا يُخَصَّصُ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ  
ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعْلِيقِ المضافِ ، وَهُوَ خِلافُ الأَصْلِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّه خَلَفُ  
حرفِ الجَرِّ وَنائبٌ عَنْه ، وَحرفُ الجَرِّ لَا يباشِرُ الفِعْلَ ، فَكَذَلِكَ خَلَفَهُ .

وَكَلُّهُ ضَعِيفٌ عِنْدِي ؛ أَمَّا الأَوَّلُ فَلأنَّ الجُمْلَةَ الواقِعَةَ صِلَةً بِهَا يُعْرَفُ  
الموصول ، وَقَدْ تكونُ فِعْلِيَّةً ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : تَعْرِيفُهُ بِالعائِدِ فَاسِئِدٌ ، بَلِ  
هُوَ الرِّابِطُ . نَعَمْ لَوْ قِيلَ : الصِّلَةُ تُعْرَفُ لكونها معلومةً عِنْدَ المُخاطَبِ ،  
فَكَذَلِكَ تَقَوْلُ فِي الجُمْلَةِ الَّتِي تُضَافُ إِلَيْهَا الظُّرُوفُ .

وَأَمَّا الثَّانِي والثَّالِثُ فَلأنَّ المضافَ إِنْ سُلِّمَ أَنَّهُ جَارٌّ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ  
بِالأصالةِ بَلِ بِالنِّيابةِ عَنِ الحرفِ الجارِّ ، فَلَا يَلْزَمُ مَساواتُهُ لَهُ فِي جَمِيعِ  
أَحكامِهِ ، لَكِن جازَ ذَلِكَ فِي ظُرُوفِ الزَّمَانِ لِلْمُناسِبَةِ الَّتِي بَيْنَها وَبَيْنَ  
الأفعالِ ؛ أَلَا تَرى أَنَّ الزَّمَانَ حَرَكَةُ الفَلَكِ ، وَالفِعْلُ حَرَكَةُ الفاعِلِ ، وَأَيْضاً  
فالفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الحَدِثِ وَالزَّمَانَ ، فَالزَّمَانُ أَحَدٌ مَدْلُولِيهِ ، فَسَاغَتْ إِضافَتُهُ  
إِلَيْهِ ، وَجَرَتْ مَجْرَى إِضافةِ البَعْضِ إِلَى الكُلِّ .

وهنا تبيهات :

الأول: هو أن الرمخشري قال في « مُفَصَّلَه »<sup>(١)</sup>: وتُضَافُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صَدَقَهُمْ ﴾. انتهى كلامه .

فيمكن أن يكون اختياره أنه يضاف إلى الفعل نفسه لا إلى الجملة ، وهو مذهب قوم ، ويمكن أن يكون أراد الإضافة إلى الجملة المركبة من الفعل والفاعل . وهذا اختيار ابن دُرستويهِ ، لكن لم يُذكر الفاعل للعلم

[ب/٣٨]

به، ويؤكد / قوله بعد ذلك : ويضاف إلى الجملة الابتدائية كقولك : أَتَيْتَكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٍ . وقيل : الإضافة إنما وقعت إلى الفعل لفظاً ، وهي واقعة إلى المصدر تقديراً ، وغيرُ يَدْعُ وَقُوْعُهُ مَوْقِعُهُ ؛ لأنَّ ذلك قد جاء عنهم كقولهم : « تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »<sup>(٣)</sup>، وكقوله تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، وكقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

وَقَالُوا مَا تَشَاءُ قُلْتُ أَلْهُوُ إِلَى الْإِصْبَاحِ آثَرَ ذِي أَيْبُرٍ

وكقول الآخر أنشدَهُ الْعَبْدِيُّ<sup>(٦)</sup>:

(١) المفصل ص : ١٠٨ [المحرورات] .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (١١٩) .

(٣) مَثَلٌ يُضْرَبُ لِغِنَى حَبْرَةٍ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهِ . الأمثال لأبي عبيد : ٩٧ ، وجمع الأمثال ٢٢٧/١ . وانظر الكتاب ٤٤/٤ ، وسر الصناعة ٢٨٥/١ ، ٢٨٨ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٦) . وفي (ح) : وسواء .

(٥) هو عروة بن الورد في ديوانه ص : ٣٢ . وانظر البيت في ديوان الأدب ١٧٧/٤ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، والمختص ٣٢/٢ ، وجمع الأمثال ٤٤٨/٢ ، واللسان (أثر) ، والمجموع ١٣/١ ، والنذر ٧٥/١ .

(٦) هو لامرئ القيس في ديوانه : ٨٨ . وانظر البيت في المخاطبات (الجزء الثاني : ١٥٨) ، وفرحة الأديب ص : ٥١ . يقول : إن دمعهما في انسكاب ، والرث والتوكاف بمعنى الانهمال والانهمار .

فَدَمَعُهُمَا سَحٌّ وَسَكْبٌ وَدَيْمَةٌ وَرَشٌّ وَتَوَكَّافٌ وَتَنَهَمَلَانِ

والثاني في شروط إضافته إليه ، وهي ثلاثة :

- منها : أن يكون الظرف مُبَهَمًا ، ولذلك امتنع إضافة أمسٍ وغدٍ إليه .
- ومنها : ألا يكون الفعلُ أمرًا ولا نهيًا ، فلا يجوز : هَذَا يَوْمٌ اضْرِبْ زَيْدًا ، ولا : هَذَا يَوْمٌ لَا تَضْرِبْ عَمْرًا .

قال أبو الفتح في « تَعَاقِبِهِ » : لأنَّ المقصودَ هنا من الإضافة التخصيص ، وهذان الفعلان مُبَهَمَانِ منافيان لذلك ، فإن جاء شيءٌ منه حُمِلَ على تقدير القول .

- ومنها : ألا يكونَ الفعلُ عاملاً في ضميرٍ يرجعُ إلى الظرفِ ، فلا يجوزُ : هَذَا يَوْمٌ ضُرِبَ فِيهِ زَيْدٌ بالإضافة ، بل يجبُ تنوينُهُ وجعلُ الجملة صفةً له . ومنها الدُّعَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْوُضُوءِ ، وهو : اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمًا تَبْيِضُ فِيهِ الْوُجُوهُ ، وَإِنْ حَذَفَتْ « فِيهِ » أَضْفَتْ فَقُلْتَ : يَوْمَ تَبْيِضُ الْوُجُوهُ .

والثالث : إن قيل : هَلَّا قَدَّرْتَ أَنْ فِي قَوْلِكَ : هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ ،

فَيَكُونُ الظَّرْفُ مضافاً إلى المصدر ؟

أجبتُ : يَبْطُلُ ذَلِكَ بِإِذَا وَإِذْ ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يُضَافَانِ إِلَى الْمَفْرَدِ ، وَبِأَنَّ ذَلِكَ يَمْتَنَعُ تَقْدِيرُهُ عِنْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ، كَقَوْلِكَ : أَتَيْتُكَ يَوْمَ زَيْدٌ جَاءَ كُمْ ، وَأَيْضًا فَقَدْ وَرَدَ النَّصْبُ بِهَا مَحذُوفَةً ، كَقَوْلِهِمْ : « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، فَهُوَ عِنْدَ الْكُوَيْ قِيَاسٌ . وَلَمْ يُسْمَعْ النَّصْبُ فِي الْفِعْلِ بَعْدَ الظَّرْفِ أَصْلًا .

والرابع : أنه قد أُضِيفَ إلى الفعل والفاعل غيرُ الزمان مما هو جارٍ مجراه ومُشَبَّهٌ له ، قالوا : اتبني بآية قام زيدٌ ، فأضافوا آية إليهما ؛ لأنها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الآيةَ العلامةُ ، والأوقاتُ علاماتٌ لمعرفة الحوادث وترتيبها في المتقدم منها والمتأخر ، وبها يتبين مقدار ما بينهما ؛ ألا ترى أنها علاماتٌ لحلول الدُّيون وغيرها ، فصَحَّ إضافةُ الآية إلى الفعل والفاعل كما يضافُ الوقتُ . قال الشَّاعرُ<sup>(١)</sup> :

بِآيَةِ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ زُورًا      كَأَنَّ عَلَيَّ سَنَابِكَهَا مُدَامًا

والمعنى : أبلغهم كذا بعلامة إقدامهم الخيل شعناً متغبرة من الجهد ، وشبهه ما يتصبَّبُ به من / العرق بالمدام لحرته . والسَّنَابِكُ جمعُ سَنَبَك ، وهو مَقْدِمُ الحَوَافِرِ . يُرِيدُ أنه لما صَارَ ذلك عادةً لهم كان علامةً عليهم . وكذلك قولُ يزيدَ بنَ عمرو بن الصَّعِقِ<sup>(٢)</sup> :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا      بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

والمعنى : إذا رأيتَ تميمًا فبلغهم رسالتي ، فكأنَّ قائلًا قال : وما علامةُ تميم ؟ فأجابه : بآية ما يُحِبُّونَ الطَّعَامَا .

(١) نُسِبَ إلى الأَعشى في الكتاب ١١٨/٣ ، ولم أجده في ديوانه . قال البغدادي في الخزانة ٥١٤/٦ : « لم أره منسوباً إلى الأَعشى إلا في كتاب سيبويه » . وانظر الإغفال ٢٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٦ ، والمغني : ٥٤٩ ، وشرح أبياته ٢٧٧/٦ .  
(٢) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح أبياته ١٨٧/٢ ، وانظر البيت في الكامل ٢٢٣/١ ، والشعر والشعراء ص : ٦٣٦ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٢ ، والمغني ص : ٥٤٩ ، وشرح أبياته ٢٨٥/٦ ، والخزانة ٥١٢/٦ ، ٥٢٦ .

ومن ذلك : « اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ »<sup>(١)</sup>، ومعناه : بذي سلامتك ، وهو من إضافة المسمى إلى الاسم ، وكأنه قال : اذْهَبْ بِسَلَامَتِكَ .  
 وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> : ذي هنا بمعنى الذي ، كأنه قال : اذْهَبْ بِالَّذِي تَسْلَمُ ،  
 والهَاءُ محذوفة ، وهو وصفٌ مَصْدَرٌ أي : اذْهَبْ بِالسَّلَامَةِ الَّتِي تَسْلَمُهُ ،  
 وَذَكَرَ لَأنه أراد السَّلَامَ وإن لم يُسْتَعْمَلْ فَاعْرِفُهُ .  
 والخامس : أنه ليس في ظروف المكان ما أضيف إلى الجَمَلِ سوى  
 حيثُ وَلَدُن .

أما حيثُ فلما كانت مبهمَةً تقع على الجهات الست ضاهت « إذا »  
 المبهمة في الأزمنة ، فأضيفت إلى الجملة كإضافتها ، وأيضاً فلما خالفت  
 بابيها أُنزِمَتْ ذلك ليكون فيها عوضاً مما مُنِعَ من أخواتها .  
 وأما إضافته إلى المفرد فهي عند البصري شاذةٌ ، وعند الكوفي مطردةٌ .  
 وهذا مستقصى في « المسائل الخلافية » .

وإذا قُصِدَ أَنْ يُجَازَى بِحَيْثُ كُفْتُ بـ « ما » ؛ وذلك لأنها مضافة إلى  
 الجملة بعدها ، والإضافة مَحْصُصَةٌ ، والشَّرْطُ يقتضي الإبهام فَتَنَافِيًا .

فإن قيلَ : فهلاً صارت باقتران « ما » وَضَمَّهَا إليها حرفاً ، كما  
 صارت « إذ » في قولك : إِذْ مَا تُرْزِنِي أُرْزِكْ ؟  
 أجبتُ : بأنَّ « حيثُ » أقوى لأنها تكون مكاناً وزماناً ، كقول

(١) انظر الكتاب ٢٠٩/١ ، والإعفال ٢٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢ ، والمغني : ٥٤٩ .

(٢) انظر المغني : ٥٥٠ .

الشاعر<sup>(١)</sup>:

لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

و « إذ » تَلَزَمُ الزَّمَانَ .

وأيضاً فكثر لغات حيث وإضافتها إلى الجملة والمفرد يدل على ذلك أيضاً .

وأما لدن ، فكقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ

وكذلك قول الآخر أنشد أبو علي في « الشيرازيات »<sup>(٣)</sup>:

وإِنَّ لَكَيْزاً لَمْ يَكُنْ رَبُّ عَكَّةٍ لَدُنْ صَرَحَتْ صُرَاتُهَا فَتَفَرَّقُوا

وقيل : يجوز أن يكون التقدير : لدن أن شب ، فهو مضاف على

هذا إلى المصدر .

(١) هو طرفه ، والبيت في ديوانه ص : ٨٠ ، والبيت في المعاني الكبير ١٢٦٣/٣ ، ومجالس ثعلب

١٩٧/١ ، وإيضاح الشعر ص : ٢٠٩ ، والصحاح (هدى) ، والمسلسل في غريب اللغة ص :

١٠١ ، وشرح المفصل ٩٢/١٠ ، والهمع ٢٠٧/٣ ، والخزانة ١٩/٧ .

(٢) هو القطامي ، والبيت في ديوانه : ٤٤ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٣٤٠/١ ، وشرح التسهيل

٢٣٧/٢ ، والمغني : ٢٠٨ ، وشرح أبياته ٣٩١/٣ ، وشرح الكافية ٤٥٠/١/٢ ، ٤٦٩ ، وشرح

الألفية للمرادي ٤٤١/١ ، والارتشاف ١٤٥٥/٣ ، والتصريح ١٧٧/٣ ، والأشباه والنظائر

٤٣٣/٢ ، والهمع ٢١٥/١ ، والخزانة ٨٦/٥ ، ١١١ .

(٣) الشيرازيات ٦٧/١ . وأنشد أبو علي أيضاً الحجة ١٥٦/٤ ، ١٢٨/٥ . والبيت للممزق العبدي

من قصيدة له في المفضليات : ٣٠١ . ولكيز : قبيلة ، والعكة : جلد يوضع فيه السمن ،

وصرحت حجاجهم : خرجت من منى .

ومنها الجملة المحكيّة بعد القول ، وموضعها النَّصْبُ به ، كقولك :  
 قُلْتُ جَعْفَرٌ مُنْطَلِقٌ ، وَقُلْتُ انْطَلَقَ جَعْفَرٌ . قال ابنُ الخَشَّابِ : ولم تَحْتَجِجْ  
 هذه الجملة إلى عائد لأنها مفعولة ، وليس يلزم في المفعول العائد إلا أن  
 يكونَ خبراً في الأصل .

ومنها : الجملة المصدرّة بالفاء الواقعة / جواباً للشَّرْطِ إذا كانت  
 اسميّة أو فعلية ، أمرية أو نهية أو مقترنة بقَدْ ، كقولك : إِنْ تَأْتِيَنِي فَزَيْدٌ  
 مُكْرَمٌ ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي فَأَكْرَمٌ زَيْدٌ ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي فَلَا تُكْرِمُ زَيْدًا ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي  
 فَقَدْ أَكْرَمْتَنِي زَيْدًا . وموضعُ الفاء وما بعدها جزمٌ بدليل عطف الجزوم  
 عليه . قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلَّا هَادِيً لَّهُ ، وَيَذَرُهُمْ ﴾ ، وليس في هذه  
 الجملة عائدٌ إلى ما قبلها ؛ لأنَّ الفاءَ حيث كانت في الأصل للعطف  
 والتعقيب ، ولذلك اسْتُعْمِلَتْ هنا ، فقام ذلك مقامَ العائد ، وأغنى عنه .

ومنها : الجملة الواقعة بعد حتى التي هي عند الأكثرين حرفُ ابتداءٍ ،  
 ومثالها قولُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِيئِي      كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

(١) سورة الأعراف ، من الآية (١٨٦) . وهي قراءة حمزة والكسائي . انظر السبعة : ٢٩٨ ، والإقناع  
 ٦٥١/٢ .

(٢) للفرزدق في ديوانه : ٤١٩/١ . وانظر الكتاب ١٨/٣ ، والمقتضب ٣٩/٢ ، والأصول ٤٢٥/١ ،  
 والإعفال ٧٣/٢ ، والمسائل البصريات ٦٨٣/١ ، والمغني ، والخزانة ٤٧٥/٩ . يهجو الفرزدق  
 كليب بن يربوع (رهط جريز) ، ونهشل ومجاشع (رهط الفرزدق) . انظر نقائص جريز والفرزدق  
 ٦٩٩/١ . وفي (ص) : ومجاشع .

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا      بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ

فإنَّ الزَّجَّاجُ وابنُ دُرُسْتُوَيْه ذَهَبَا إلى أَنَّ حَتَّى جَارَةٌ ، وموضعُ الجملة جَرٌّ بها . وأنكَرَ أبو عليُّ ذلك ؛ لأنه يُفْضِي إلى تعليق حروف الجرِّ ، وهي لا تُعَلَّقُ ، ويريد بالتَّعليق هنا التَّعليق المذكور في باب ظننتُ وأخواتها لا التَّعليق في قولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فالمنوع عنها قولك : عَلَّقْتُهَا عن كذا ، والمجوزُ فيها : عَلَّقْتُهَا بكذا .

وفاوضتُ في هذا بعض مَنْ تصدَّرَ ، ودَكَرْتُ رَدَّ الفارسي فقال متعجباً : مَنْ يُنْكَرُ أَنَّهَا تُعَلَّقُ . واشتبهَ عليه المعنى لكون التعلُّقِ مشتركاً . وهذا القَدْرُ كافٍ إن شاء الله تعالى .

\* \* \*

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه ١٤٣/١ ، وفيه (تمور دماؤها) ، وانظر توجيه اللمع : ٢٥٧ ، وشرح الكافية (القسم الثاني) ١١٥٩/٢ ، والمعني : ١٧٣ ، وشرح أبياته ١١٤/٣ ، ١٨٢/٦ ، والخزانة ٤٧٩/٩ .

## المقدِّمة الخامسة

اعلم أنه قد بقيت حروف لم تُذكر ، لا غناء عن تفسيرها على سبيل الاختصار .

فمنها الهمزة :

وهي مُهملة لا اشتراكها ، وتكون للاستفهام على وجوه :  
أحدها : الجهل ، كقولك : أزيد عندك .

وثانيها : الإنكار ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَا أَنْتَ لِلنَّاسِ لِخَذُوفِي وَأُنْجَى إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ، وهذا إنكار على عيسى عليه السلام في اللفظ ، وعلى قومه في المعن .

وثالثها : التعجب ، كقولك : أَيْكُونُ هَذَا مِنْ فُلَانٍ ؟

ورابعها : التقرير ، وذلك عند دخولها على لم أو ما أو ليس ، كقولك : أَلَمْ أَحْسِنِ إِلَيْكَ . قال جرير<sup>(٢)</sup> :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا      وَأَلَدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ

(١) سورة المائدة ، من الآية (١١٦) .

(٢) ديوانه : ٨٩/١ . وانظر المقتضب ٢٩٢/٣ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/٨ ، ووصف المباني : ١٣٦ ، والجنى الداني : ٣٢ ، والمغني : ١١ ، وشرح أبياته ٤٧/١ ، وشرح شواهد ٤٣/١ .

وهنا تنبيهة :

وهو أنها تأتي للتسوية في أربعة مواضع ، وهي :

- مَا أَبَالِي أَقَمْتَ أُمَّ قَعَدْتَ .

- وَلَيْتَ شِعْرِي أَخْرَجَ أُمَّ دَخَلَ .

- وَلَا أَدْرِي أَرْضِي أُمَّ غَضِبَ .

- وَسَوَاءٌ عَلَيَّ أَشْكُرَ أُمَّ دَمَّ .

ومنها الواوُ :

وهي مهملةٌ غالباً لاشتراكها . وألفها منقلبةٌ عند الأخص (١) عن واو ؛ لكونها عيناً، والغالبُ عليها الواوُ، ولذلك قيل في تصغير صَابٍ : صَوَيْبٌ، ولعدم الإمالة. / وعند الفارسي (٢) عن ياءٍ هرباً من جعل حروفها واواتٍ، ولا نظيرَ له، وما ذكْرُهُ لا نظيرَ له أيضاً لعدم حَيوت عند الأكثرين خلافاً للمازنيِّ .

ولها معان :

العطفُ ، كقولك : قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو ، وهي للجَمْعِ المطلقِ (٣) بدليل قوله تعالى (٤) : ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي ﴾ . والنُذْرُ قبل العذاب لقوله تعالى (٥) :

(١) انظر سر الصناعة ٥٩٨/٢ .

(٢) قال في المسائل الخليات : ٨ : « قولهم : واوا ، والقياس في الألف منها أن تكون منقلبة عن ياء » وانظر سر الصناعة ٥٩٨/٢ .

(٣) انظر أدلة القائلين بذلك في الفصول المفيدة ص : ٧٣ .

(٤) سورة القمر ، من الآية (١٦) ، وتكررت أكثر من مرة في هذه السورة .

(٥) سورة الإسراء ، من الآية (١٥) .

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَقًّا نَبَعْتَ رَسُولًا ﴾ . وقال حسان<sup>(١)</sup> :

بِهَالِيلٍ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمَتْخَيْرُ

وَدَهَبَ قَطْرُبٌ وَالرَّبْعِيُّ<sup>(٢)</sup> إِلَى جَوَازِ كَوْنِهَا مَرْتَبَةً اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> :

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ ﴾ ، وبقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَهُوَ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ ﴾ .

والحال ، كقوله<sup>(٥)</sup> : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةَ نِيْنِكُمْ وَطَائِفَةَ قَدَّ أَمَتَّتِهِمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ ،

وسيبويه يمثلها بإذ<sup>(٦)</sup> .

وقد تقدّم ذِكْرُهَا قَسَمًا ، ونائبة عن رَبِّ ، ومعنى مَعَ .

وأجاز الكوفيُّ والميردُّ زيادتها كقوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿ حَقَّقَ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ

أَبْوَابُهَا ﴾ ، والتقدير : فتحت ؛ لأنه جوابُ إِذَا ، وكذا قول الشاعر<sup>(٨)</sup> :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَالنَّحَى بِنَا بَطْنُ وَاذِ ذِي قِفَافٍ عَقْنَقَلِ

والتقديرُ : فَلَمَّا أَجَزْنَا اتَّحَى ؛ لأنه جَوَابُ لَمَّا .

(١) ديوانه ٩٩/١ . وانظر شرح الجمل ٢٢٧/١ ، والفصول المفيدة ص : ٧٥ ، وورد عرضاً في

الخراتة ٣٠٤/٦ . والهاليل جمع بهلول وهو السيد الوضيء الوجه الطويل القامة .

(٢) وهذا قول بعض الكوفيين منهم ثعلب وابن درستويه . انظر الفصول المفيدة : ٦٨ ، والمغني : ٣٩٢ .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (١٨) .

(٤) سورة الفتح ، من الآية (٢٤) .

(٥) سورة آل عمران ، من الآية (١٥٤) .

(٦) الكتاب ٩٠/١ .

(٧) سورة الزمر ، من الآية (٧٣) .

(٨) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ١٥ ، وفيه « بطن جحف ذي ركام » .

وأبى ذلك الخليلُ ومُتابعوهُ ، وزعموا أنَّ الجواب محذوفٌ ، والتقدير: حتى إذا جازؤوها وفتحت أبوابها وجدوا ما وعدهم ربهم حقاً ، ولمَّا أجزنا ساحةَ الحيِّ نِعْمنا .

فإن قيل : كلاهما لا ينفكُّ عن مجاز إما الزيادة وإما الحذف ، فما الراجح منهما ؟

أجبتُ : قولُ الخليلِ أرجحُ ؛ وذلك لأنَّ الحروفَ زيادتها مناقضةٌ لوضعها ؛ ألا تراها منويَّةً عن الأفعال للاختصار ، ولذلك ضعف قول المرِّد في إعماله « إلاَّ » عمَلٌ أسْتثني ، والحذفُ هنا أبلغُ من الدُّكْر ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ لعبيدِكَ مرغباً : لئن نصحتني ، وسكتَ ، ذهبَ فكرُهُ إلى جميع أنواع الإحسان ، وكذا إذا قلتَ مخوفاً : لئن خالفتني ، وسكتَ ، ذهبَ فكرُهُ إلى جميع أنواع المكروه ، وهذا ظاهرٌ .

ومنها الفاءُ .

وهي مهملةٌ كذلك . وتكونُ عاطفةً مرَّتبةً بغير مُهَلِّةٍ كقولك : قامَ زيدٌ فعمرو .

وجواباً للشَّرْطِ ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ .

وزائدةٌ ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ قُلْ إِنَّ أَلَمَتِ الَّذِي تُفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ

(١) سورة فاطر ، من الآية (٢) .

(٢) سورة الجمعة ، من الآية (٨) .

مُنْقِيكُمْ) ؛ وذلك لأنها تَدْخُلُ في خبر الموصول أو النكرة الموصوفة .  
والمبتدأ في الأصل هنا ليس منهما ، وليس في الكلام معنى شَرْطٍ ؛ لأنَّ  
الموتَ مُلَاقِيهِمْ على كلِّ حال .

وقيل : لَمَّا كان الوصفُ / هو الموصوفُ<sup>(١)</sup> معنًى وقد وُصِفَ  
بالموصول جاءت الفاءُ في الخبر ، ومن ذلك قولُ النَّمِرِ بْنِ تَوْلَبٍ<sup>(٢)</sup> :

لَا تَجْزَعِي أَنْ مُنْفِسًا أَهْلَكَتَهُ      فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

والتقديرُ : فاجزعي عند ذلك ، وقد ذُكِرَ نِيَابَتُهَا عَنْ رَبِّ .

ومنها اللَّامُ . ولها ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : أن تكون ساكنةً لِلتَّعْرِيفِ ، كقولك : الرَّجُلُ ، والهمزة قبلها

في الابتداء تُوصِلُ إلى النطق بها ، وهذا رأي سيبويه<sup>(٣)</sup> والأكثرين لوجوه :

أحدها : أنَّ حرفَ الجرِّ يَنْفُذُ عَمَلَهُ إلى ما بعدها كقولك : بِالرَّجُلِ ،

ولو كان المعرَّفُ مُرَكَّبًا من حرفين لامتنع ذلك .

وثانيها : أنه في مقابلة التنوين الدَّالُّ على التنكير ، وهو أحاديٌّ ،

---

(١) في (ص) : هو الموصول .

(٢) ديوانه ص : ٣٥٧ (شعراء إسلاميون) . وانظر الكتاب ١/١٣٤ ، ومعاني الألفاظ ١/٣٥٤ ،

والمقتضب ٢/٧٦ ، وكتاب الشعر : ١/٧٧ ، ٨٧ ، ٣٢٦ ، والبغداديات : ٤٦٣ ، والتبصرة :

٣٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/٤٨ ، ٢/٨١ ، ٣/١٢٩ ، واللباب ١/٤٢٢ ، وشرح المفصل

٢/٣٨ ، وشرح التمهيل ٢/١٤١ ، والمغني : ٢٢٠ ، ٥٢٧ ، وشرح أبياته ٤/٥٢ ، والخزانة

١/٣١٤ .

(٣) الكتاب ٣/٣٢٤ . وانظر رصف المباني ص : ١٥٨ ، والجنى الداني ص : ١٩٢ .

فكذا قياسُ اللام .

وثالثها : أنَّ المعرَّفَ امتزج بما عرَّفَهُ أَشَدَّ امتزاجٍ بدليل أنَّ قولَكَ :  
الرَّجُلُ وَرَجُلٌ فِي قَافِيَتَيْنِ لَا تُعَدُّ إِطَاءً ، وبدليل عدلهم سَحَرَ عن السَّحَر ،  
ولو كان على حرفين لم يكن كذلك لقيامه بِنَفْسِهِ .

وهنا أربعة سؤالات :

لِمَ جُعِلَ أَحَادِيًّا ؟

وَلِمَ كَانَ اللَّامُ دُونَ غَيْرِهَا ؟

وَلِمَ كَانَ سَاكِنًا ؟

وَلِمَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ؟

والجوابُ عن الأوَّلِ ما ذَكَرْتُهُ مِنْ قَصْدِهِمْ امْتِزَاجَهُ بِمَا عَرَفَهُ ؛ إِذِ  
الأَحَادِيُّ يَضَعُفُ عَنِ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ ، وَيَلْطَفُ<sup>(١)</sup> عَنِ انْفِصَالِهِ .

وعن الثَّانِي أنَّ اللَّامَ تُجَاوِزُ أَكْثَرَ حُرُوفِ الْقَمِ<sup>(٢)</sup> ، وَأَصْلُ الإِدْغَامِ إِتْمَانُ  
هُوَ لَهَا وَلِمَا قَارِبَهَا ، فَاخْتَبِرْتَ دُونَ غَيْرِهَا لِتَكْثِيرِ إِدْغَامِهَا فِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ  
فِيَشْتَدُّ اتِّصَالُهَا بِهِ ؛ إِذِ اتَّصَلَ الْمَدْعَمُ بِمَا أُدْغِمَ فِيهِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ غَيْرِهِ بِمَا  
تَدْخُلُ عَلَيْهِ .

وعن الثَّالِثِ أَنَّ سُكُونَهُ أَتَمُّ فِي امْتِزَاجِهِ ، وَلِيَصِحَّ إِدْغَامُهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ  
بِاسْكَانٍ .

(١) كذا في (ت) و(ح) ، وفي (ص) : بلفظ .

(٢) في (ص) : القسم .

وعن الرَّابِعِ أَنَّ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ أَقْوَى مِنْ آخِرِهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَوَّاحِرَ يُغَيِّرُهَا الْوَقْفَ ، وَيَعْرِضُ فِيهَا مِنَ التَّرْخِيمِ وَالْحَذُوفِ مَا لَا يَعْضُرُ فِي الْأَوَائِلِ ، فَلَمَّا كَانَ لِمَعْنَى وَعُنِي بِهِ ، جُعِلَ أَوَّلًا .

وَرَأَيْ الْخَلِيلَ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْمَعْرُفَ (أَل) ، وَهُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ ، لَكِنَّ الْهَمْزَةَ وَصِلَتْ لِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهَا تَثَبَّتْ مَعَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، كَمَا تَثَبَّتْ مَعَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ ، وَبِأَنَّهَا قَطَعُوهَا فِي قَوْلِهِمْ : يَا اللَّهُ ، وَبِأَنَّهَا فِي الْأَسْمَاءِ نَظِيرَةٌ قَدْ فِي الْأَفْعَالِ<sup>(٢)</sup> .

وَتَكُونُ عَهْدِيَّةً ، كَقَوْلِكَ : جَاعَنِي الرَّجُلُ الْمَعْهُودُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿٥١﴾ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ . وَجَنْسِيَّةً ، كَقَوْلِكَ : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ . وَقَالَ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ .

وَبِمَعْنَى الَّذِي ، كَقَوْلِكَ : الضَّارِبُ غُلَامَكَ زَيْدًا . وَتَخْتَصُّ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَشَبَّهَهُ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا شَاذًا . وَاخْتَلَفَ فِي حَرْفَيْهَا وَاسْمَيْهَا .

وَعِوَضًا إِمَّا مِنَ الْهَمْزَةِ فِي اسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَالْأَصْلُ إِلاَّهَ ، وَاسْتِثْقَاةً مِنْ آلِهِ بِمَعْنَى عَبْدًا ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا ، وَعِوَضَ عَنْهَا اللَّامُ<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ٣/٣٢٤ ، وانظر توجيه اللمع : ٣٥٧ ، رصف اللباني ص : ١٥٨ .

(٢) في (ص) نظيره قد جاء في الأفعال .

(٣) سورة الزمل ، من الآيتين (١٥ - ١٦) .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٢٢٠) .

(٥) انظر تفصيل الفارسي لهذه المسألة في الإغفال ١/٣٩ - ٧٢ .

وإمّا من ياء التّسبب ، كقولك : اليهودُ والمجوسُ ، والأصل : يهوديون / ومجوسيون ، ثمّ حُدِفَت الياء ، وعُوِضَت عنها اللّام<sup>(١)</sup> . ولا تكونُ [أ/٤١] للتعريف لأنهما مُعرَّفَتان بدونها بدليل قول الشّاعر<sup>(٢)</sup> :

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهَنًا      كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِيرُ اسْتِعَارًا  
وقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا      صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودٌ صَمَامِ  
وزائدة ، وهي على ضَرَبين :

أحدهما: أن تكون لازمة كالذّي والّتي، والأصلُ فيهما لذّي ولّتي،  
وإنّما حُكِمَ بزيادتها ؛ لأنّ تَعَرَّفَ الموصول بالصلّة لا بها ، يدلُّك على  
ذلك أنّ مَنْ وَمَا وأَيًّا إذا كانت موصولاتٍ معارفٍ، وليست اللّامُ داخلةً  
عليها، وقد قرئَ شاذًّا<sup>(٤)</sup> : ﴿ صِرَاطٌ لِلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ .

- 
- (١) انظر الكتاب ٢٥٤/٣ ، والأصول ١٠١/٢ ، ومعاني الحروف للرماني : ٦٧ .  
(٢) امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ١٤٧ . وهو من أبيات الكتاب ٢٥٤/٣ ، والأصول ١٠١/٢ ،  
والخلى : ١٥٧ ، والتكملة : ٣٦١ ، وشرح شواهدا (إيضاح شواهد الإيضاح) ٦٥٤/٢ ،  
ومعاني الحروف للرماني : ٦٧ .  
(٣) هو الأسود بن يعفر النهشلي ، والبيت في ديوانه : ٦١ ، وانظر الجمهرة ١٤٤/١ ، والخلى :  
١٥٧ ، والتكملة : ٣٦١ ، وشرح شواهدا (إيضاح شواهد الإيضاح) ٦٥٢/٢ ، ومعاني الحروف  
للرماني : ٦٧ ، ومجالس ثعلب : ٥٢١ ، والمخصص ١٠٢/١٦ ، والمقاصد النحوية ١٥١/٣ .  
وينشُد البيت في بعض المصادر شاهداً على صيغة (فَعَالٍ) انظر المسائل العسكرية : ٢٢٧ ،  
وشرح الألفية للمرادي ٥٨٦/١ .  
(٤) سورة الفاتحة ، الآية (٧) . وهي قراءة قرأ بها أعرابيٌّ كما قال ابن خالويه في مختصر الشواذ : ٣ .

والثاني : أن تكون غير لازمة نحو : خمسة عشر الدرهم ، وكذا قول الآخر<sup>(١)</sup> :

أَمَا وَدِمَاءٍ لَا تَزَالُ كَانَتْهَا عَلَى قِنَّةِ الْعَزَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا

وإنما هو نسرٌ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَبُوتَ وَيَعُوقُ وَنَسْرًا ﴾ .

والثاني : أن تكون مفتوحة ، وهي كذلك أيضاً ، وتؤكد المبتدأ كقولك : لَزِيدٌ أَكْرَمٌ مِنْ عَمْرٍو ، كذا قيل . وفيه نظرٌ .

فإن دَخَلَتْ إِنْ زُحِلَتْ إِلَى الْخَيْرِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعَ حَرْفِي توكيد ، وكانت أولى بذلك من إِنْ ؛ لأنها غيرُ عاملة ، ودخولها على الخبر بغير إِنْ شاذٌ ، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ  
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ

(١) هو عمرو بن عبد الجن . وقد أنشده أبو علي في الإغفال ٤٢/١ ، والمسائل الحلييات ٢٨٧ ، وانظر : سر الصناعة ٣٥٩/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٣٥/١ ، ١٢١/٣ ، والإنصاف : ٣١٨ ، وشرح الكافية ٥٠١/١/٢ ، والخزانة ٢١٤/٧ . وقنة العزى : أعلاها ، والعندمُ : صبيحُ أحمر ، ويُسمَى البقمُ ، فارسيٌّ معرَّبٌ . انظر المعرَّب : ٥٩ ، وقصد السبيل ٢٩٢/١ .

(٢) سورة نوح ، من الآية (٢٣) .

(٣) جاء في المقاصد النحوية ٥٣٥/١ أن قائله رؤية ، قال العيني : « ونسبه الصَّغَانِي فِي الْعِيَابِ إِلَى عَنزَةَ بْنِ عَرُوسٍ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ » . والبيت في ملحقات ديوان رؤية : ١٧٠ ، وانظر : الألفاظ لابن السكيت : ٢٢٧ ، والأصول ٢٧٤/١ ، والإغفال ٤١٠/٢ ، ٤٣٤ ، وسر الصناعة ٣٧٨/١ ، ٣٨١ ، والإنصاف : ٣٠٧ ، وشرح التسهيل ٢٥٩/١ ، وشرح الكافية ١٢٧١/٢/٢ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٤٥/١ ، ووصف المباني : ٢٣٦ ، والمغني : ٣٠٤ ، وشرح أبياته ٣٤٥/٤ ، والخزانة ٣٢٢/١٠ . والحليس : تصغير جلس ، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأصل هذه كنية الأتان . والشَّهْرَبَةُ : العجوز الكبيرة .

وقد يُجمعُ بينهما عند تغيير لفظٍ إنَّ بقلبِ همزتها هاءً ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَيَّ قُلُوبُ الْحِمَى      لَهْنِكَ مِنْ بَرَقِ عَلَيَّ كَرِيمُ  
و كقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

لَهْنِكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ      عَلَيَّ هَنَوَاتِ كَادِبٌ مَنْ يَقُولُهَا  
ومثله إجازتُهُمْ : يَا أَبَتَا ، دون أَبِي . قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

يَا أَبَتَا وَيَا أَبَةَ      حَسُنْتَ إِلَّا الرَّقَبَةَ

وقد يقولون : لَهْنِكَ لَقَائِمٌ . قال حبيب<sup>(٤)</sup> :

(١) هو غلام من بني كلاب كما في مجالس ثعلب ٩٣/١ ، أو لرجل من بني كلاب كما في الخزانة ٣٥١/١٠ . وانظر أمالي الزجاجي : ٢٥٠ ، وأمالي القالي ٢٢٠/١ ، وسر الصناعة ٣٧١/١ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وشرح التصريف الملوكي : ٣٠٦ ، وشرح الجمل ٤٣٣/١ ، والمتع ٣٩٨/١ ، وشرح الكافية ١٢٧٦/٢/٢ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٥١/١ ، والجنى الداني : ١٢٩ ، والمغني : ٣٠٤ ، وشرح أبياته ٣٤٧/٤ .

(٢) انظر معاني الفراء ٤٦٦/١ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٧٤/٤ عن الكسائي ، والصحاح (لبن) ، والإنصاف : ١٧١ ، والتبيين : ٣٥٥ ، وشرح الجمل ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٣٥٦/٤ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٤٥/١ ، ٤٥٢ ، والهمع ١٧٨/١ ، وراجع الخزانة ٣٤٠/١٠ - ٣٤٥ . وقال بعضهم : أصل لهنك : لله أنك ، فحذف اللام الأولى من (الله) والألف من (أنك) .

قال ابن جني في الخصائص ٣١٧/٢ : فأما قول من قال : إن قولهم : لهنك إن أصله لله أنك ، فقد تقدم ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر ، وعلى أن أبا علي قد كان قواه بأخرة ، وفيه تعسف . قلت : وقد أوفى هذه المسألة البغدادي رحمه الله بما لا مزيد عليه في الخزانة عند حديثه على الشاهد (٨٥٦) ٣٢٧/١٠ .

(٣) رجز لبعض جوارى العرب تُشَدُّ سَحَابًا كما في القوافي للتونخي : ٧٦ ومعه أبيات أخرى .

(٤) هو أبو تمام حبيب بن أوس الطائي ، والبيت في ديوانه بشرح الأعلم ٥١/٢ . ورواية الديوان (أربعينا) والأزهر) . والبيت من قصيدة يمدح فيها أبا إسحاق المعتصم بالله ، مطلعها :

أَرَبِعُنَا فِي خَمْسَ عَشْرَةَ حِجَّةً حَقًّا لَهْنِكَ لِلرَّبِّيعِ الْمَزْهَرِ

وقد زِيدَتْ فِي خَبَرِ أَمْسَى . أُنْشِدَ ثَعْلَبٌ<sup>(١)</sup> :

مَرُّوا عِجَالًا وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبِكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودًا

وَفِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ أَرَى ، حَكَى قَطْرُبٌ<sup>(٢)</sup> : أَرَاكَ لَسَاتِمِي ، وَإِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمْحًا .

وَفِي الْخَبَرِ ، حَكَى يُونُسُ<sup>(٣)</sup> : زَيْدٌ وَاللَّهِ لَوَاتِقٌ بِكَ . وَقَالَ كَثِيرٌ<sup>(٤)</sup> :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ

وَزِيدَتْ أَيْضًا فِي خَبَرِ لَكِنَّ ، كَقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup> :

رَقَّتْ حَوَاشِي الدَّهْرِ فَهِيَ تَمْرَمُرٌ وَعَدَا النَّوْرى فِي جِلْبِهِ يَتَكَسَّرُ

(١) انظر مجالس ثعلب ١/١٥٥ ، والمسائل العضديات : ٦٨ ، وسر الصناعة ١/٣٧٩ ، والخصائص ١/٣١٦ ، وشرح المفصل ٨/٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ، وشرح التسهيل ٢/٣٠ ، والتعليقة لابن النحاس ١/٤٤٤ ، وتذكرة النحاة : ٤٢٩ ، والمجموع ، والخزانة ١٠/٣٢٧ .

(٢) انظر سر الصناعة ١/٣٧٩ .

(٣) انظر سر الصناعة ١/٣٧٩ .

(٤) ديوانه : ١١٥ ، وانظر سر الصناعة ١/٣٧٩ ، والخزانة ١٠/٣٢٨ . ويروى (بكل مزاد) و(بكل مراد) والبيت قافيته مغفرة ، وصوابه : (بكل سبيل) ، وأول القصيدة :

أَلَا حَيًّا لَيْلَى أَحَدٌ رَجِيلِي وَأَدَّنْ أَصْحَابِي عَدَا يُقْفُولِ

(٥) صدره :

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

قال ابن هشام في المغني : لا يعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير . وانظر : سر الصناعة ١/٣٨٠ (وفيه : لكمد) ، وشرح الكافية الشافية ١/٤٩٢ ، والمساعد ١/٣٢٣ ، وشرح أبيات المغني ٤/٣٥٦ ، والخزانة ١٠/٣٦١ .

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

وهو عند الكوفيين قياسٌ .

وشدّت مع أنّ المفتوحة . أنشد أبو الفتح في « سرّ الصناعة »<sup>(١)</sup> :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ

أَنْ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ

وتقع جواباً للقسم مُصَاحِبَةً لإحدى التّونين، /كقولك: وَاللَّهِ لَأَكْرَمَنَّ  
زَيْدًا ، وقد ينفردُ أَحَدُهُمَا .

وتأتي موطئةً للقسم وإنذاراً به كقولك : لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لِأَشْكُرَنَّكَ .  
وتكونُ جوابَ لو ولولا ، كقولك : لو جِئْتَنِي لِأَكْرَمَنَّكَ ، وَلَوْلا زَيْدٌ  
لَأَكْرَمْتُكَ .

والثالث : الجارة ، وقد دُكرت .

ومنها : ما . وهي على ضربين : اسمية ، وحرفية .

فالاسمية خمسة أقسام :

الأول : أن تكون استفهاماً عمّاً لا يعقل ، وعن صفاتٍ من يعقل ،  
فإذا قال : ما عندك ؟ قلت : فرسٌ أو شبهه ، وإذا قال : ما زيدٌ ، قلت :  
عالمٌ .

(١) سر الصناعة ٣٧٩/١ . وأنشده أيضاً في الخصائص ٣١٥/١ . وانظر القوافي للأخفش : ٧١ ،  
والقوافي للتوحي : ٨٠ ، والمعم ١٧٥/٢ ، والخزانة (عرضاً) ٣٢٣/١٠ .

والثاني : أن تكون شرطاً ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَتِهِ فَلَا تُمْسِكْ لَهَا ﴾ .

والثالث : أن تكون تعجباً ، كقولك : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا .

وهنا تنبيه :

وهو أنها في هذه المواضع الثلاثة بغير صلة ولا صفة ؛ لأنهما تُوضَّحان ، وهذه المواضع تقتضي الإبهام .

والرابع : أن تكون بمعنى « الذي » فتحتاجُ إلى صلةٍ وعائِدٍ ، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ، أي بما تُؤمَرُ بالصدع به ، فحُذِفَتِ الباءُ ، فاجتمعت الألفُ واللَّامُ والإضافةُ فحُذِفَتَا ، فبقيَ بصدعِهِ ، ثم حُذِفَ المضافُ فبقي به ، ثم حُذِفَ الجارُ فبقي تُؤمرُهُ ، ثم حُذِفَتِ الهاءُ العائدةُ ، وهو الكثيرُ حتى قال الأصفهانيُّ في « شرح اللمع »<sup>(٣)</sup> : لم يأتِ في القرآن إثباتُ العائدِ إلا في ثلاث آيات وهي<sup>(٤)</sup> : ﴿ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ ، و﴿ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا ﴾<sup>(٦)</sup> .

والخامس : النكرةُ الموصوفةُ ، كقولك : مررتُ بما مُعجِبٌ لكَ ، أي :

(١) سورة فاطر ، من الآية (٢) .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٩٤) .

(٣) شرح اللمع ٧٦٢/٢ - ٧٦٣ . وهناك خطأ في أرقام صفحة المطبوع حيث جاءت صفحة (٧٦٢) برقم (٧٦١) فتنبه لذلك .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٢٧٥) . وفي (ص) : كالذي يتخبطه .

(٥) سورة الأنعام ، من الآية (٧١) .

(٦) سورة الأعراف ، من الآية (١٧٥) .

بشيء مُعْجِبٍ لَكَ . ومنه قولُ الشَّاعر<sup>(١)</sup> :

رُبَّمَا تَكَرَّرَ الثُّقُوسُ مِنَ الْأَمِّ — رِ لَهْ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

أي : رُبَّ شَيْءٍ مَكْرُوهٍ . وقيل : هي كَافَّةٌ .

والحرفيَّةُ حمسةٌ أيضاً :

نافيةٌ للحال وقيل : مطلقاً ، كقولك : مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وللماضي كقولك : مَا قَامَ زَيْدٌ ، وقد تقدَّم الكلامُ على إعمالها عند الحجازيين .

ومصدريةٌ ، كقولك : يُعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ ، أي : صَنَيْعُكَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ، أي : بتكذيبهم . وهي عند سيبويه حرفٌ لعدم العائد لفظاً تقديراً ، وعند الأخفش اسمٌ لدخول حرف الجرِّ عليها ، وهو باطلٌ بدخوله على إِنَّ وَأَنَّ ، ولا خلافَ في حرفيتهما .

وزائدةٌ ، وهي على ضَرْبَيْنِ :

أحدهما : أن تكون كَافَّةً ، كقولك : إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ . قال الشَّاعر<sup>(٣)</sup> :

(١) هو أمية بن أبي الصلت في شعره : ٣٣ . وقد سبق تخريجه في ص : ٢١٥ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (١٠) .

(٣) هو سويد بن كراع العكلي . شعره ص : ٧١ (ضمن شعراء مقلون) . والشاهد في الكتاب ١٣٨/٢ ، والأصول ٢٣٣/١ ، والتبصرة ٢١٥/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٦٨٩ وغيرها من المصادر ، وهو دون نسبة في الكتاب لابن درستويه ص : ٥١ ، والمسائل البغداديات : ٢٨٧ ، ٣٨٩ .

ونسبه ابن السرياني في شرح أبيات الكتاب ٥٧٠/١ إلى دجاجة بن عبد القيس ، وقد تجنى الغندجاني في فرحة الأديب : ١٢٤ كعادته على ابن السرياني في نسبة هذا البيت وقوله ما لم يقل . وأورده ياقوت مع بيت آخر قبله في معجم البلدان ٤٠٧/٤ (هضب ، غول) ونسبهما إلى دُجاجة

تَحَلَّلْنَ وَعَالِجَ ذَاتِ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْنَ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَلْتَ حَالِمُ

قال الجاشعي<sup>(١)</sup>: «ومن العرب من يزيد «ما» ولا يعتدُّ بها فيقول: إنما زيداً قائمٌ، وهو في «ليتما» أكثر. قال النَّابِغَةُ<sup>(٢)</sup>:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فَمَنْ نَسَبَ «الْحَمَامَ» جَعَلَ «ما» زائدة، و«هذا» اسمُ لَيْتٍ، والْحَمَامُ صفةٌ لـ «هذا»، و«لنا» الخبر. وَمَنْ رَفَعَهُ جَعَلَهَا كَافَّةً، و«هذا» مبتدأ، و«لنا» خبرُهُ. ويجوزُ أن تكونَ موصولةً، و«هذا» خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، والموصولةُ اسمُ لَيْتٍ، و«لنا» الخبرُ.

وَالْآخَرُ: أن تكونَ لغواً كقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنْ﴾

﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ / مَيْثَقَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾.

= ابن أبي قيس، والصحيح: دجاجة بكسر الدال، كما نص ابن حبيب في مختلف القبائل: ٢٩٥ (وهو دجاجة بن عبد قيس بن امرئ القيس التيمي، شاعر جاهلي. انظر ترجمته في المؤلف: ١٦٥، والإيناس في الأنساب للوزير المغربي ص: ١٤٥).

(١) شرح عيون الإعراب ص: ١١٤.

(٢) ديوانه: ٢٤، من معلقته، والبيت دائر في كتب العربية، وانظر الكتاب ١٣٧/٢، والإغفال

١٣١/١، وأمالى ابن الشجري ٣٩٧/٢، وتوجيه اللمع: ٦٨٩، والخزانة ٢٥١/١٠، وشرح

شواهد شرح التحفة الوردية: ١٢٦.

(٣) سورة البقرة، من الآية (١٥٩).

(٤) سورة النساء، من الآية (١٥٦)، والمائدة، من الآية (١٣).

(٥) سورة البقرة، من الآية (٢٦).

كذلك ويجوزُ أن تكونَ « ما » نكرةً، و« بعوضةٌ » بدلٌ منها تُسَدُّ مَسَدَّ الوصف . وجوازُ رفعها من وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أن تكونَ خبرَ مبتدأ أي : هي بعوضةٌ .

والآخر : أن تكونَ « ما » بمعنى الذي ، و« بعوضةٌ » خبرٌ لمخدوفٍ أيضاً والتقديرُ : الذي هو بعوضةٌ .

وَمُسَلِّطَةٌ ، كقولك : رَبَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وذلك أنَّ رَبَّ تدخُل على الأسماء النكرات ، وباقتران « ما » بها تَسَلَّطت على الأفعال . كذا قاله الجاحِشِيُّ<sup>(١)</sup> . وهذه هي الكافَّةُ .

وَمُعَيَّرَةٌ ، كقولك : لوما ؛ لأنَّ « لو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، وباقتران « ما » صارت للتخصيص ، قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأِكَةِ ﴾ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّك لو سَمَّيتَ رجلاً بـ « ما » لوجبَ أن تُدخِلها في حيزِ الأسماء ، وهي ثنائيةٌ ، وأقلُّ الأسماءِ المعرَّبةِ الثلاثي ، فتعين زيادةُ حرفٍ لذلك ، والمزيدُ من جنسِ الثاني أبداً، كذا قالوا، وليس ذا موضعٍ تقريره ، فيجتمع ألفان تقديراً ، واللفظُ بهما مُحالٌ ، فَتَحَرَّكَ الثَّانِيَةٌ فتنقلبُ همزةً فيقال : هذا ماءٌ . نَعَمْ يجب الحكمُ على ألفه بأنها منقلبةٌ عن واو لكونها عَيْنًا ،

(١) لم أقف عليه في شرح عيون الإعراب .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٧) .

والغالبُ عليها ذلك ، وعلى لاميهِ بأنها ياءٌ أصلاً ليكون من باب طَوَيْتُ ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه يُؤدِّي إلى إعلال العين واللام ، ولم يأتِ إلا في شَاءٍ ومَاءٍ ، وأصلُهُما شَوَهَ ومَوَهَ . وقد أَوْضَحْتُ هذا في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(١)</sup> .

وقال عبدُ القاهر<sup>(٢)</sup> : لا أُقدِّرُ الانقلابَ في أَلْفِهِ مراعاةً لحال الحرفيةِ ، فتقول في جمعه : أموَاءٌ ، وفي تصغيره : مُويٌّ بتشديد الياء . وهذا بينٌ<sup>(٣)</sup> .  
ومنها : هاء . والهاءُ قِسْمَانِ :

أحدهما : أن تكون حرفَ تنبيهٍ ، كقولك : هَا نَحْنُ ، وَهَذَا زَيْدٌ ، وتُنصَبُ الحالُ لِمَا فيها من معنى الفعل .

والآخَرُ : أن تكونَ اسمَ فعلٍ بمعنى خُذْ . وفيها لغاتٌ :

أولُهَا : أن يَتَّحِدَ<sup>(٤)</sup> لفظها مطلقاً .

وثانيها : أن تقولَ : هَاكُ ، وَهَاكُمَا ، وَهَاكُمُ .

وثالثُهَا : أن تقولَ : ( « هَاءٌ » بهمزة مفتوحة ، وتُصَرِّفُهَا تَصْرِيفَ

الكاف . وفي التنزيل<sup>(٥)</sup> : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا ﴾ .

(١) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٢٣ - ١٢٤ . وانظر المتع : ٦٢٦/٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٢٣٨/٤ .

(٣) العبارة في (ت) : « فتقول في جمعه : أموَاءٌ وفي تصغيره : مُويهي . وإن خَفَفْتَ الهمزة قلت : مُويٌّ بتشديد الياء . وهذا بينٌ » .

(٤) في (ت) و(ص) : يتخذ .

(٥) سورة الحاقة ، من الآية (١٩) .

ورابعها : أن تَجَمَعَ بين الهمزة والكاف، تقول : هاءك ، فتقرُّ الهمزة على الفتح ، وتُصَرِّفُ الكاف .

وخامسها : أن تقول : « هاكِ » زنة « رامِ » ، وتُصَرِّفُهُ تصريفَهُ .

وسادسها : أن تقول : هاءً بهمزة ساكنة ، وتُصَرِّفُهُ تصريفَ خَفٍ .

وسابعها : أن تقول : هأً بهمزة ساكنة ، وتُصَرِّفُهُ تصريفَ دَعٍ .

وثامنها : أن تجيء بالهمزة الساكنة في ذلك كله<sup>(١)</sup> .

ومنها : هلّ .

وهي من الهوامل لاشتراكها . ولها موضعان :

أحدهما : الاستفهام كقولك : هلّ قامَ زيدٌ ، وجوابها نَعَمْ أو لا .

والآخرُ : كونها بمعنى قد، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ ﴾ ،

﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

ومنها : بلّ .

وهي حرفٌ عطفيٌّ من الهوامل . ومعناها الإضرابُ عن الأوّل

والإيجابُ للثاني ، وتُستعمل بعد الإيجاب والنفي جميعاً ، كقولك : قامَ زيدٌ بلّ

عَمْرُو . ونَقَلَ المِجاشعي<sup>(٤)</sup> عن الكوفيّين تخصيصها بالنفي وما جرى مجراه .

وهي في القرآن المجيد لترك شيءٍ والأخذِ في غيره ، وتكثُرُ بعد الإنكار كقوله

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) ، وهو مصحح على هامش (ح) .

(٢) سورة ص ، من الآية (٢١) .

(٣) سورة الإنسان ، من الآية الأولى .

(٤) شرح عيون الإعراب ص : ٢٥٤ .

تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ ﴿٥﴾ بَلِ أَدْرَكَ عَلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ ﴿٦﴾ .

ومنها : ثم .

وهي حرفُ عطفٍ من الهوامل . وتدلُّ على التراخي بخلاف الفاء .  
قال الرماني<sup>[ب/٤]</sup> : لَمَّا كَثُرَتْ / حُرُوفُهَا خُصَّتْ بِالتَّرَاخِي . ونظيرُ ذلك السَّيْنُ  
وسوف ، فَإِنَّ قُوَّةَ اللفظ مُشْعِرَةٌ بِقُوَّةِ المعنى ؛ ألا تراهم يقولون : خَشِنَ  
المكان ، فإذا بالغوا في وَصْفِهِ بِذلك قالوا : اخْشَوْشَنَ .

فإن قيل : فكيف قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا  
لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ ، والأمر بالسُّجُود كان متقدِّماً على خلقكم ؟  
أجبتُ بوجهين :

الأوَّلُ : أنَّ هذا محمولٌ على حَذْفِ المضاف ، والتَّقْدِيرُ : وَلَقَدْ خَلَقْنَا  
أَبَاكُمْ ، وكذا قوله عزَّ اسْمُهُ<sup>(٣)</sup> : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِقَوْمِكَ فَاسْجُدْ وَاقْتَرِفْ﴾ ، أي : وإذ  
قتل أباكم ؛ لأنَّ الذين شاهدوا النَّبِيَّ عليه السَّلَامُ لم تكنْ هذه القِصَّةُ لهم ،  
وإنما كانت لِمَنْ شَاهَدَ موسى عليه السلام .

والثَّانِي : أنَّ « ثم » هنا واقعةٌ موقعَ الواو ، فهي غيرُ مُرْتَبَةٍ .  
ونصَّ الزمخشري<sup>(٤)</sup> على أنها للترتيب في المفردات دون الجمل .  
وبعضُهُم يقول : فَمَّ بالفاء . قال المحاشعي<sup>(٥)</sup> : فالفاء بَدَلٌ من النَّاء

(١) سورة النمل ، من الآيتين (٦٥ - ٦٦) .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية (١١) .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٧٢) .

(٤) الذي في الفصل ص : ٣٠٨ أنها للترتيب مع إيجاب مهلة .

(٥) لم ينص عليه حين حديثه عن ثم في شرح عيون الإعراب : ٢٤٧ ، ٢٥٠ . وانظر الإبدال لابن

السكيت : ١٢٧ ، والإبدال والمعاقبة للزجاجي : ٨٦ ، وسر الصناعة ١/٢٤٨ .

لقولهم : جَدَثٌ وَجَدَفٌ . ولو قيل : إنهما لغتان لكان عندي أَوْجَهُ ؛ لأنَّ الإبدالَ تَصَرَّفٌ ، وما أبعدَ الحروفَ عنه ، بخلاف جَدَثٍ ، فإنه اسمٌ متمكِّنٌ . قال أبو الفتح<sup>(١)</sup> : وإِنَّمَا حُكِمَ بذلك فيه<sup>(٢)</sup> لقولهم : أَجْدَاثٌ ، ولم يُسْمَعِ أَجْدَافٌ . وَرُبَّمَا قِيلَ : ثُمَّتَ .

ومنها : أَلَا . ولها مواضعُ :

أحدها: التَّنْبِيهِ والافتتاح ، كقوله تَعَالَى : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ .  
 وثانيها : العَرَضُ ، كقولك : أَلَا تَقْصِدُنَا فَنُكْرِمَكَ .  
 وثالثها : التَّحْضِيضُ ، كقولك : أَلَا تُكْرِمُ عَمْرًا .  
 ورابعها : التَّمْنِي ، كقولك : أَلَا مَاءٌ بَارِدًا ، وإن شئتَ : أَلَا مَاءٌ بَارِدٌ .

ومنها : كَلَّا . ولها معنيان :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ رَدْعًا وَزَجْرًا ، كما قالَ عزَّ اسمه<sup>(٣)</sup> : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمَدْرَكُونَ ﴾ قَالَ كَلَّا ﴿ ، أي : ارتدعوا عن هذا القول .  
 والثَّانِي : أنْ تكونَ بمعنى حَقًّا ، كقوله تَعَالَى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّافٌ ﴾  
 أي : حقًّا ذلك منه ، لكنَّ « إِنَّ » تُكسَرُ بعدَ كَلَّا ؛ لأنها حرفٌ يُسْتَأْنَفُ بعدها الكلامُ ، وتُفْتَحُ بعدَ حَقًّا ؛ لأنها مَصْدَرٌ فَيَعْمَلُ فيها .

(١) سر الصناعة ٢٤٨/١ .

(٢) أي : إن الفاء بدل من التاء .

(٣) سورة هود ، من الآية (١٨) .

(٤) سورة الشعراء ، من الآيتين (٦١ - ٦٢) .

(٥) سورة العلق ، من الآية (٦) .

ومنها : لَوْلَا .

وهي من الهوامل عند المحققين . وقالوا : إنها مُرَكَّبَةٌ من لو ولا ، وما دعاهم إلى ذلك إلا مجرد لفظهما فيها ، وإلا فالأصل الإفراد ، والحكم به أولى . ولها موضعان :

**الأول :** أن تكون تحضيضاً ، وتختصُّ بالفعل ، كقولك : لَوْلَا تُكْرِمُ زَيْدًا ، وقد يُحَدَفُ بعدها . قال الشَّاعر<sup>(١)</sup> :

... .. لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْتَنَا

أي : لَوْلَا تُعْدُونَ الْكَمِيَّ الْمُقْتَنَا .

**والثاني :** أن تكون مفيدة امتناع الشيء لوجود غيره ، كقولك : لولا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ . وتختصُّ بالاسم ، وقد تقدّم القول في ذلك .  
وحكى أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup> أنها تكون نفيًا . كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ قَلَّوَلَا

(١) البيت من الطويل لجرير في ديوانه ص : ٩٠٧ . وله أو للأشهب بن ربيعة في شرح المفصل ١٤٥/٨ . وهو بتمامه :

تَعْلُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَحْدِكُمْ بَنِي ضَوَّطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْتَنَا

وانظر البيت في الخصائص ٤٥/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩/١ ، والمفصل : ٣٢٢ ، وشرح المفصل ٣٨/٢ ، وحروف المعاني : ٤ ، ورفض المباني : ٢٩٣ ، والمغني : ٣٦١ ، وشرح أبياته ١٢٣/٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، وغيرها .

(٢) نسب الرماني هذا القول إلى النحاس في معاني الحروف : ١٢٤ . وحكاها النحاس في إعراب القرآن ٢٦٨/٢ عن بعضهم . وانظر معاني الحروف للزجاجي : ٥ ، ونفس الصباح للخنزرجي . ٤٠٠/١ .

(٣) سورة يونس ، من الآية (٩٨) .

كَانَتْ قَرِيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا ﴿١﴾ ، أي : ما كانت قرية آمنَتْ . وهي عند  
الباقيين تحضيض<sup>(١)</sup> .

ومنها : لَوْ مَا .

وهي من الهوامل مَرَكَبَةٌ من لو وما ، كذا قالوا ، والأجودُ ما قَدَّمْتُهُ ،

/ ومعناها التَّحْضِيضُ ، كقوله تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكِيَّةِ ﴾ ، أي : هَلَا . [٤٣/١]

ومنها : أَمَا .

وهي من الهوامل ، ومعناها تفصيلُ ما أُجْمِلُ من الكلام ، وفيها معنى

الشَّرْطُ لنيابتها عن حرفه والمشروط به ؛ ألا ترى أنهم يُقَدِّرون : أَمَا زَيْدٌ

فَمُنْطَلِقٌ ب : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَرَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولذلك اقتضت جَوَاباً

كما تقتضيه مهما غيرَ أَنَّ الفاء لا يجوزُ أَنْ تَلِيَهَا ؛ لامتناع أَنْ يليَ حَرْفَ

الشَّرْطِ جملةُ الجواب ، وأيضاً فَإِنَّ حُكْمَ الفاء أَنْ تكون متبعة ، وحرفُ

الإتباع لا يكونُ مَبْدُوءاً به ، فلذلك قُدِّمَ جزءُ ما بعد الفاء عليها إصلاحاً

للفظ ، وتعويضاً من فعل الشَّرْطِ .

والذي يَفْصِلُ بينَ أَمَا والفاء ثلاثةُ أشياء :

الأوَّلُ : اسمٌ غيرُ ظَرْفٍ ، وهو على ضَرْبَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يكون غيرَ فَضْلَةٍ ، كقولك : أَمَا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ .

(١) انظر مجاز القرآن ١/٢٨٤ ، وتاويل مشكل القرآن : ٥٤٠ .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٧) .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً ، كَقَوْلِكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَأَنَا ضَارِبٌ .

وَالثَّانِي : ظَرْفٌ ، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ، كَقَوْلِكَ : أَمَّا فِي الدَّارِ فزَيْدٌ .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً ، كَقَوْلِكَ : أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فزَيْدٌ خَارِجٌ .

وَالثَّلَاثُ : حَرْفُ الشَّرْطِ مَعَ فِعْلِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ

أَحْصَبِ الْيَمِينِ ۝ فَسَلِّتْكَ مِنْ أَحْصَبِ الْيَمِينِ ۝ ﴾ . وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ

مَعَ فِعْلِهِ جَارٌ مَحْرُومٌ الْجُمْلَةَ ؛ إِذْ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْجَوَابِ .

وَالظَّرْفُ الْوَاقِعُ بَعْدَ أَمَّا فَضْلَةً ، لِكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ مَا فِي أَمَّا مِنْ مَعْنَى

الْفِعْلِ ، وَلِكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ كَقَوْلِكَ : أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فزَيْدٌ

خَارِجٌ ، فَإِذَا أَتَيْتَ بِإِنَّ فَقُلْتَ : أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، فَمِنْهُمْ

مَنْ مَنَعَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لِامْتِنَاعِ مَا بَعْدَ إِنَّ مِنَ الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلُهَا ،

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ ، وَقَالَ : هَذَا مَمْتَنَعٌ مَعَ عَدَمِ أَمَّا ، وَأَمَّا مَعَ وُجُودِهَا فَجَائِزٌ

حَسَنٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاءَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ الْمُحْضِ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا بَعْدَهَا

عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> ، كَقَوْلِكَ : إِنَّ أَكْرَمَتِي زَيْدًا فَأَنَا مُكْرِمٌ ، أَيْ : إِنَّ أَكْرَمَتِي فَأَنَا

مُكْرِمٌ زَيْدًا ، وَهَذَا جَائِزٌ مَعَ أَمَّا إِجْمَاعًا ؛ لِكَوْنِ الْكَلَامِ مَعَهَا مَبْنِيًّا عَلَى

التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، فَكَمَا جَازَ ذَلِكَ مَعَ الْفَاءِ ، جَازَ مَعَ إِنَّ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ : أَمَّا يَوْمُ الْحَمِيسِ فَإِنَّ زَيْدًا صَائِمٌ <sup>(٣)</sup>

(١) سورة الواقعة ، الآية (٩٠) .

(٢) كلمة (عليها) ساقطة من (ص) ، ومصححة في هامش (ح) .

(٣) في (ص) : فزَيْدٌ صَائِمٌ .

أَنَّ صَوْمَهُ يَقَعُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَوْ عَلَّقْتَ الظَّرْفَ بِمَا فِي « أَمَّا » مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا صَائِمٌ . وَهَذَا تَقْرِيرُ ابْنِ بَرِّي فِي « أَمَالِيهِ » ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ<sup>(١)</sup> .

وَأَقُولُ : لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ مَعَ الْفَاءِ جَوَازُهُ مَعَ إِنَّ لَوْجِهَيْنِ :  
 الْأَوَّلُ : قُوَّةُ إِنَّ وَضَعْفُ الْفَاءِ ؛ أَلَا تَرَاهَا عَامِلَةً فِي شَيْئَيْنِ ، وَهِيَ أُمَّ  
 أَخَوَاتُهَا ، وَالْفَاءُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَإِنَّ وَضَعْفَهَا عَلَى التَّصَدُّرِ وَعَدَمِ التَّبَعِيَّةِ ،  
 وَالْفَاءُ بَضْدَ ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ الْحُكْمُ بِمَحْصُولِ أَمْرَيْنِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ مَعَ  
 أَحَدِهِمَا كَبَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، فَامْتَنَعَ ذَلِكَ مَعَ الْفَاءِ وَإِنَّ ، وَإِنْ جَازَ مَعَ  
 الْفَاءِ وَحَدَّهَا . / وَقَوْلُهُمْ : أَمَّا يَوْمُ الْخَمِيسِ فَإِنَّ زَيْدًا صَائِمٌ فَيَقْتَضِي الْقِيَاسُ  
 أَنَّ يَتَعَلَّقَ الظَّرْفُ فِيهِ بِشَيْءٍ دَلَّ عَلَيْهِ صَائِمٌ ؛ لِأَنَّ فِي أَمَّا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ،  
 فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى وَقُوعِ الصَّوْمِ فِيهِ ، لَكِنَّهُمْ مَا ذَكَرُوا هَذَا ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ  
 فَتَأَمَّلْهُ .

وَهَذَا تَنْبِيْهُ :

وَهُوَ أَنَّ الزَّعْفَرَانِيَّ نَقَلَ فِي « تَعْلِيْقِهِ » عَنِ الْمَازِنِيِّ أَنَّ وَرَثَهَا<sup>(٢)</sup> فَعَلَى  
 كَسَلَمَى ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْهَمْزَةَ زَائِدَةً وَرَثَهَا أَفْعَلَ فَرَارًا مِنْ جَعَلٍ فَائِهَا وَعَيْنِهَا

(١) شرح المقدمة الكافية له ١٠٠٦/٣ . وانظر الكتاب ١٣٧/٣ .

(٢) أي (أما) . ولم أقف على مَنْ قَالَ بِهِ . وَجَعَلَهَا الْفَارَسِيَّ بِمَنْزِلَةِ عَلَقَى . انظر المسائل المثورة :

من حرفٍ واحدٍ وهو الميمُ ، وذلك لا يُصار إليه مع إمكان غيره .  
وأرى أنه يجوز أن تكونَ الهمزةُ زائدةً ؛ لأنه موضعُ زيادتها ، وكونُ  
الفاء والعين من حرف واحد هنا سهَّلَ لوجود الإدغام ، وإنما يُكرهُ ذلك  
عند تعذُّره واستثقال اجتماعهما ؛ ألا ترى أنَّ الفارسيَّ<sup>(١)</sup> جعلَ أوَّلَ أَفْعَلٍ ،  
واعْتَدَرَ عن كونِ فائِهَا وعينِهَا وأوَيْنَ بذلك .

وَيُقَوِّي ما ذَهَبْتُ إليه جَعَلُهُمْ أَبْنِمًا<sup>(٢)</sup> أَفْعَلًا دونَ فَعْنَعَلٍ كَعَقَنْقَلٍ مع  
سلامته من اتِّفَاقِ الفاء والعين ، وكثرته اعتباراً بموضع زيادة الهمزة . نَعَم  
الحاجزُ الزائد هنا بين الفاء والعين يقوم مقام الإدغام هناك . وقد ذَكَرْتُ  
هذا في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(٣)</sup> .

وتظهر فائدة الخلاف في التَّصْغِيرِ والجمع ، فإنه على الأوَّلِ<sup>(٤)</sup> أُمِّيًّا  
كسُلَيْمِي ، وأُمِّيَّاتٍ كسُلَيْمَاتٍ ، وعلى الثاني<sup>(٥)</sup> أُمِّيمٌ وأُمِّينٌ كأَعْمِيمٍ  
وأَعْمِيَّينَ . وفي مثل عِزْوَيْتٍ منه على القولين : إِمِّيَّتٍ ومِمْيَّتٍ ، وفيه  
إشكالٌ .

ولها موضعٌ آخَرٌ ، وهي فيه مركبةٌ نحو قولهم : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ  
مَعَكَ ، والأصل : أَنْ مآ ، فأدغمتِ النونُ في الميمِ ، وما عَوَضَ من الفعلِ

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٣/١ .

(٢) أبنيم : موضع . ذكره سيويه في الكتاب ٢٤٧/٤ ، وانظر شرح أبنيته : ٤٤ ، وأبنية الأسماء  
والأفعال والمصادر : ١٤٥ .

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٠٧ .

(٤) أي على جعل الهمزة أصلية كما أشار الزعفراني .

(٥) أي على جعل الهمزة زائدة كما أشار المصنف .

المحذوف ، والتقدير: أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، فَحُذِفَتْ كَانَ وَعُوضَ عنها ما ، وصار الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ مُنْفَصِلًا لِعَدَمِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ ، و« منطلقاً » نصبٌ لأنها خبرٌ عن النائب أو المنوب عنه، وموضع أن نصبٌ بانْطَلَقْتُ ، وحرفُ الجرِّ يُحذَفُ معها مُطَّرَدًا ، والتقدير : انْطَلَقْتُ لِأَجْلِ ذَلِكَ . قال الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

أَبَا خُرَّاشَةَ أَمَا أَلْتِذَا تَفَرِّ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

\* \* \*

(١) هو للعباس بن مرداس المسلمي ، والبيت في ديوانه المجموع : ١٠٦ يخاطب خُفاف ابن ثُدْبَةَ (نسبة إلى أمه ، انظر الشعر والشعراء ٣٤٧/١) . والبيت في : الكتاب ٢٩٣/١ ، والإغفال ٢٧٦/١ ، وكتاب الشعر ٥٨/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٠٤ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وأمثالي ابن الشجري ٤٩/١ ، ١١٤/٢ ، والإنصاف : ٦٦ ، والجنى الداني : ٥٢٨ ، والمعنى : ٨٤ ، ٥٧٢ ، ٩١١ ، وشرح أبياته ١٧٣/١ ، والخزانة ١٣/٤ . وفي حواشي هذه المصادر مزيد من التخريج . والضَّبْعُ : قيل : هي السنة المجدبة ، وقيل : إنه أراد أن قومه لم يُقتلوا فتاكلهم الضباع .

## النَّبِيَّةُ

اعلم أنّي أذكرُ فيها أبياتاً للعربِ ولمن جَرَى في علوِّ الطبقةِ مجرّاهم،  
تشمّلُ على بحثٍ وإعرابٍ إذا ضَبَطَهَا السّامعُ كان ذلك مثلاً له يقيسُ  
غيره عليه ، ويرُدُّه عند الحاجة إليه . فمنها<sup>(١)</sup>:

١- لَيْثٌ هَزَبَرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ

هذا البيتُ من قصيدةٍ للفضل بن العباس اللّهي<sup>(٢)</sup> يرثي قوماً منهم أبوه

عبّاس ، وقيل : إنه لغيره . وفي « لَيْثٌ » قولان :

أحدهما : أنه من اللّوثة بمعنى القوّة . قالت ليلى الأَحْيَلِيَّةُ تصِفُ ناقةً<sup>(٣)</sup> :

(١) البيت لمالك بن خالد الخناعي من هذيل . وهو في شرح أشعار الهذليين ٤٤٢/١ ، وفي ٢٢٨/١ منه  
نُسِبَ إلى أبي ذؤيب الهذلي ، ونُسِبَ إلى الفضل كما نصَّ المصنف . قال البغدادي : وتَسبب  
قصيدة البيت إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي ، وعبد مناف الهذلي ، وأبي يزيد الطائي ، ولم أحدها  
في أشعارهم . انظر الخزانة ١٧٨/٥ - ١٧٩ .

والبيتُ في الإيضاح : ٦٥ ، وشرحه (المقتصد) ١٦٤/١ ، وإيضاح شواهد ٥٠/١ ، والصحاح  
(عرس) ، وتوجيه اللمع : ٣٠ ، وشرح المفصل ١٢٣/٤ ، ٣٥/٥ .

(٢) في (ت) الليثي . الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي هُب ، من قريش . شاعر من فصحاء بني هاشم،  
كان معاصراً للفرزدق والأحوص ، وله معهما أخبار . مدح عبد الملك بن مروان ، وهو أول هاشمي  
مدح أموياً بعد ما كان بينهما ، فأكرمه . وكان شديد السمرة ، جاءته من جدته وكانت حبشية .  
ويقال له (الأخضر) لذلك ، واللّهي نسبة إلى أبي هُب . توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك سنة  
٩٥ هـ . انظر أخباره في نسب قريش : ٩٠ ، والأغاني ١٧/١٦ ، ومعجم الشعراء : ١٧٨ .

(٣) أحل به ديوانها الذي جمعه خليل العظيمة وزميله . مع وجود مقطوعة فيه على البحر والروي نفسه  
في وصف الناقة ص : ٥١ . والشاعرة هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن كعب من بني عامر بن  
صعصعة ، شاعرة إسلامية معروفة ، وهي صاحبة توبة بن الحمير ، توفيت سنة ١٧٥ هـ . انظر  
أخبارها في الشعر والشعراء ٣٥٦/١ .

عَصُوفٌ لِمَهَامِهِ ذَاتُ لَوْثٍ أَمْوُنُ الْخَلْقِ سِيرْتُهَا غِيْلَابُ  
 فاصلُهُ : لَيُوثٌ ، فقلبت الواو ياءً لاجتماعهما ساكناً سابقهما ، ثم  
 حذفت الثانية تخفيفاً كـ « مَيْتٍ » بالسكون ، قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ أَيَجِبُ أَحَدُكُمْ  
 أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيْتٌ سَقَيْتُ مِنْهُ النَّاسَ وَاسْتَقَيْتُ  
 وَالْآخَرُ : أَنَّهُ مِنَ اللَّيْئَةِ بِمَعْنَى الشُّجَاعَةِ . وَقَالَ رُوْبَةُ<sup>(٣)</sup> :

وَقَدْ بُلُو مِنْكَ بَلَيْتٍ أَلَيْتِ

فوزنُ الأولِ فَيْلٌ ، والثاني فَعَلٌ ، وهو الصَّوَابُ عِنْدِي لِسَلَامَتِهِ مِنَ  
 الْحَذْفِ ، ولأنه لم يُسْمَعْ فِيهِ التَّثْقِيلُ .

ورفعه على البَدَلِ من « مُجْتَرِيٍّ » فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَهُوَ :

يَا مَيُّ لَا يُعْجِزُ الْإِيَّامُ مُجْتَرِيٌّ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَقِرَاسُ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ .

وَهَزَبٌ نَعْتٌ لَهُ ، وَهُوَ الْغَلِيظُ أَوْ الضَّخْمُ . وَهَزَبٌ لِسَيِّئِ الْخَلْقِ ، وَهُوَ  
 فَعَنْلٌ لِهَزَبٍ ، وَلَوْفُوعٌ تُؤْنَهُ ثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ . وَ« هَلِيلٌ » نَعْتٌ آخَرٌ ، وَهُوَ الْمُنْبَسُطُ ،  
 وَ« عِنْدٌ » ظَرْفٌ مَكَانٍ ، وَقَدْ لَزِمَ النَّصْبَ ، وَلَمْ يُجَرَّ إِلَّا بِمِنْ خَاصَّةً . وَفِيهِ

(١) سورة الحجرات ، من الآية (١٢) .

(٢) رجز لأبي محمد الفقعسي ، وقيل للعجاج . وهو في الأمالي : ٤٨٨ (طبعة المكتبة العصرية) ،  
 والسمط ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، والحجة لأبي علي ٢١٢/٦ ، وغريب الحديث للخطابي ٥٤٤/١ ،  
 وإسفار الفصحح ٣٤٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٢/١ ، والصاحح واللسان والتاج (عفف ، أجن) .  
 وجاء الشطر الثاني في شرح اللمع للواسطي : ١١٧ .

(٣) ديوانه : ٢٨ .

ثلاث لغات : كَسْرُ العين وَضَمُّهَا وَفَتْحُهَا ، وهو متعلق بـ « مُدِلٌّ » ؛ أي : مُدِلٌّ في هذا الموضع. ويجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لـ « مُدِلٌّ » ويتعلق بمحذوفٍ أي : مُدِلٌّ كائنٌ عند خَيْسِيَّتِهِ ، وفيه ضميرٌ راجعٌ إلى الموصوف .

و« خَيْسِيَّتِهِ » مجرور بإضافة « عند » إليه ، وهي ما التَّفَّ من الشَّجر أو النَّخل ، وقيل : المَجْتَمِعُ من ذلك .

قال بعضُ المغاربة<sup>(١)</sup> : وأصلُ الخَيْسِ عندي الكَثْرَةُ ، ومنه الخَيْسُ في العَدَدِ ، ويُقالُ في الدُّعاءِ على الشَّيءِ : قَلَّ خَيْسُهُ .

وقال ابنُ الأنباريُّ المتقدمُّ<sup>(٢)</sup> : هي مَوْضِعُ نُزُومِ الأَسَدِ .

و« بالرَّقْمَتَيْنِ » جارٌّ ومجرورٌ ، والباءُ بمعنى « في » ، ولا تكونُ ظَرْفًا لـ « مُدِلٌّ » مع كون « عند » ظَرْفًا له ؛ لاستحالة كونِ ظَرْفَيْنِ لشيءٍ واحدٍ .

فإن قيل : فاجعلهُ بدلاً كقولك : قَعَدْتُ في مَكَانٍ زَيْدٍ في دارِهِ ؟

أجبتُ : يمتنعُ لأنَّ الرَّقْمَتَيْنِ أعمُّ من الخَيْسِيَّةِ ، ولا يُبدلُ الأعمُّ من الأخصِّ . وفيه نظْرٌ . بل يكونُ منصوبَ الموضعِ على الحالِ من الهاءِ في « خَيْسِيَّتِهِ » أي : كائناً بالرَّقْمَتَيْنِ . وقد جاءَ الحالُ من المضافِ إليه في قولِ تَابِطٌ شَرًّا<sup>(٣)</sup> :

(١) هو ابن يسعون في شرح أبيات الإيضاح (المصباح) ١٤٦/١ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، المعروف بابن الأنباري . ثقة ثبت صدوق ، إمام في اللغة والنحو والأدب والقراءات والتفسير . من تصانيفه : الأضداد ، وإيضاح الوقف والابتلاء ، والزاهر ، وشرح القصائد السبع الطوال ، والمذكر والمؤث ، وغيرها كثير . توفي سنة ٣٢٨ هـ . أخباره في طبقات النحويين : ١٧١ ، والفهرست : ١١٢ ، وإنباه الرواة ٢٠٢/٣ ، طبقات القراءة ٢٣٠/٢ . وانظر كلامه في الزاهر ٣٩/٢ عند قولهم : (دع فلاناً يخيس) .

(٣) ديوانه : ٦٢ . وانظر أمالي ابن الشجري ٢٥/١ ، ٣٤٧ ، ٩٦/٣ ، ١٩١ ، وخزانة الأدب ١٦٤/٣ .

سَلَبَتْ سِلَاحِي بَائِسًا وَتَرَكْنِي      فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ  
 فـ « بَائِسًا » حَالٌ مِنَ الْيَأْسِ . وَقِيلَ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مِنَ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ .  
 وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ<sup>(١)</sup>:

عَوْدٌ وَبُهَيْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ      حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ  
 فـ « مُضَاعَفًا » حَالٌ مِنَ الْحَدِيدِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَلَقِ ، أَوْ مِنَ  
 الضَّمِيرِ فِي « يَتَلَهَّبُ » .

وَالرَّقَمَتَانِ : رَوْضَتَانِ إِحْدَاهُمَا قَرِيبٌ مِنَ الْبَصْرَةِ ، وَالْأُخْرَى بَنَجْدٌ<sup>(٢)</sup> .  
 قَالَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ<sup>(٣)</sup> . وَقِيلَ<sup>(٤)</sup>: بَلْ كُلُّ رَوْضَةٍ مُزْهِرَةٌ رَقْمَةٌ .  
 وَقَالَ الْفَرَّاءُ<sup>(٥)</sup>: / رَقْمَةُ الْوَادِي حَيْثُ يَجْتَمِعُ الْمَاءُ .

وَأَجْرٍ : جَمْعُ جِرْوٍ بِكَسْرِ الْجِيمِ ، وَهِيَ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ ، نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو  
 عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ<sup>(٦)</sup> فِي بَابِ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ حَيْثُ قَالَ : وَرَبَّمَا كُسِّرَ عَلَى  
 أَفْعَلٍ وَذَلِكَ : ذَيْبٌ وَأَذْوَبٌ ، وَجِرْوٌ وَأَجْرٌ ، وَرِجْلٌ وَأَرْجُلٌ . وَكَذَا قَالَ  
 الْجَرْمِيُّ وَتَعَلَّبٌ .

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٧)</sup>: وَيُجْمَعُ فِعْلٌ عَلَى أَفْعَلٍ ، وَهُوَ لَفْعَلٌ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ

(١) هُوَ زَيْدُ الْفَوَارِسِ الضَّبِّي فِي النُّوَادِرِ : ٣٥٩ ، وَالْمَسَائِلِ الشَّيرَازِيَّاتِ ٢٨٤/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ  
 ٢٥٦/١ ، ٩٦/٣ ، وَالْمَعْمُوعَ ٢٣/٤ ، وَالْحِزَانَةَ ١٧٣/٣ . يَصِفُ وَقْعَةً كَانَتْ بَيْنَ قَوْمِهِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ  
 قَبِيلَتَيْ عَوْدٍ وَبُهَيْتَةٍ .

(٢) انظُرْ مَعْجَمَ مَا اسْتَعْمَجَ ٦٦٧/٢ .

(٣) الْجَمْهَرَةُ ٧٩١/٢ (رَقْمٌ) . نَقَلَهُ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ .

(٤) انظُرْ الْجَمْهَرَةَ ٧٩١/٢ (رَقْمٌ) ، وَالْجَمَلُ (رَقْمٌ) : ٢٩٥ .

(٥) انظُرِ النَّقْلَ عَنْهُ فِي الْمَحْكَمِ ٢٤٩/٦ .

(٦) التَّكْمَلَةُ ص : ٤٠٩ .

(٧) سِرُّ الصَّنَاعَةِ ٦١٩/٢ .

حيث كانا ثلاثين ساكني العينين، وقد اعتقبا على المعنى الواحد في نحو:  
حَجَّ وَحَجَّ ، وَبَزَرَ وَبَزَرَ ، ونحو ذلك .

وأصله أَجْرُو ، فأبدلت من ضمة الراء كسرة ، ثم أبدلت الواو ياء  
لوقوعها طرفاً وانكسار ما قبلها ، فصارت إلى أَجْرِي ، ثم أسكنت الياء  
استثقالاً للضمة عليها ، وحذفت للقاء الساكنين .

فإن قيل : فلم كره ذلك في الأسماء دون الأفعال نحو : يغزو ، ويدعو ؟

أجبت : كره ذلك فيها لما يطرأ عليها من الجر في أَجْرُو ، ومن  
الكسرة عليها بعد ضمة قبل ياءين في أَجْرُوِي منسوباً ، ومن الكسرة  
عليها بعد ضمة قبل ياء المتكلم في أَجْرُوِي . والأفعال سالمة من ذلك مع  
أنَّ واوها معرضة للحذف في الجزم ، وليست في الأسماء كذلك . وهذا  
مبسوط في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(١)</sup> .

والأحسن في رفعه في البيت أن يكون بقوله : « له » ، بلا خلاف بين  
سيبويه والأخفش<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ « له » نعت لما قبله ، أو حال . والظرف أو الجار  
والمجرور إذا كان أحدهما كذا ارتفع به الاسم وجوباً عند أبي علي  
الفارسي<sup>(٣)</sup> ، وأجاز السيرافي<sup>(٤)</sup> في ذلك المبتدئية والفاعلية لاحتتمال كلام

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ص : ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) راجع الكتاب ٥٢/٢ ، وقد نص الأعمش على أن مذهب سيبويه في مثل هذا الرفع بالابتداء لا  
بالفاعلية . النكت ٤٦٦/١ .

(٣) انظر الإغفال ٤٥٨/٢ ، وكتاب الشعر : ٢٥٤ وما بعدها .

(٤) الذي نص عليه في شرح الكتاب ١٨١/٢ (مخطوط) أن الرفع بالابتداء لا بغيره . قال : « وقد ظن =

سيبويه عنده ذلك .

ولك أن ترفعه أيضاً بـ « الرِّقْمَتَيْنِ » ؛ لأنَّ الجارَّ والمحرورَ في موضع حالٍ أو صفةٍ . ومَنْ رَفَعَ « أَجْرٍ » بالابتداء فـ « لَهُ » الخبرُ ، و« بِالرِّقْمَتَيْنِ » صفةٌ لـ « أَجْرٍ » في الأصل ، فلَمَّا تقدَّم عليه نُصِبَ على الحال . ويجوزُ أن يكونَ متعلِّقاً بقوله : « لَهُ » ، وتقدَّم عليه مع أنَّه عاملٌ معنويٌّ ؛ لكون معموله كذلك .

ويجوزُ أن يكونَ « بِالرِّقْمَتَيْنِ » خبره ، و« لَهُ » صفةٌ تقدَّمتْ فصارتْ حالاً ، أو متعلِّقٌ به .

و« أعراسُ » عَطْفٌ على « أَجْرٍ » ، وهو جمعٌ واحدُه عِرْسٌ ، وهي الزَّوجَةُ ، وعنى بذلك اللَّبوات فاعرفه .

\* \* \*

---

= من فسر الكتاب أن سيبويه يرفع الاسم بالظرف لا بالابتداء ... والذي عندنا من مذهب سيبويه في هذا الموضوع وفي غيره أن الاسم تقدم أو تأخر يرتفع بالابتداء ... » .

ومنها :

٢- كِلَا يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلُ أَرَوَى ظُنُونٌ أَنْ مُطْرَحُ الظُّنُونِ  
هذا البيتُ للشَّمَاخِ<sup>(١)</sup> ، واسمُهُ الهَيْثِمُ<sup>(٢)</sup> .

« كِلَا » اسمٌ مُفْرَدُ اللَّفْظِ مَصُوعٌ لِلتَّنْيَةِ ، كما صِيغَتْ كُلُّ لِلجَمْعِ<sup>(٣)</sup> ،  
إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَ كَثِيرٌ ، قال أبو علي : لأنَّ الجَمْعَ أَشْبَهُ بِالوَاحِدِ ، ومن ثَمَّ  
ذَهَبَ البَغْدَادِيُّونَ فيما أَرَى إِلَى أَنْ قالوا : إِنَّ « كِلَا » لَفْظٌ تَنْيِي ، وإنَّ لم  
يكن ذلك صواباً لثلاثة أوجه :

أحدها : إضافتها إلى ضمير الاثنين كقولك : كِلَاهُمَا ، ولو كان مثني

---

(١) في ديوانه : ٣١٩ . وهو مطلع قصيدة له في مدح عَرَابَةَ بْنِ أَوْسٍ تَعَرَّفَتْ لِعَنْتِ (من بني مالك بن الأوس، صحابي جوادٌ ، من سادات المدينة المشهورين ، أدرك حياة النبي ﷺ وأسلم صغيراً ، وقد الشام في أيام معاوية تَعَرَّفَتْ لِعَنْتِ ، وله معه أخبارٌ ، توفي بالمدينة نحو سنة (٥٦٠هـ) ، اتصل به الشماخ ومدحه ، وإياه عنى بقوله :

إِذَا مَا رَأَيْتَ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِالْيَمِينِ

فأجزل عَرَابَةَ عطاءه . انظر الإصابة ترجمة : ٥٥٠٠ ، والخزانة ٤/٣٤٩ ، ٣٥٣) .

والبيتُ في : الزاهر ٢/٢٨٠ ، والإغفال ١/٧٩ ، والإيضاح : ٩٥ ، وإيضاح شواهد ١/٩٠ ،  
والمختص ١/٣٢١ ، والاستدراك على أبي علي : ٤١٣ ، والمقتصد ١/٣٠٢ ، والإنصاف ١/٦٧ ،  
وشرح المفصل ٣/١٠١ ، والبسيط ١/٥٧٨ ، والكافي لابن أبي الربيع ٢/٤٧٨ . وطوالة : موضعٌ  
ببَرْقان فيه بئرٌ . وقال نصر : طوالة : بئرٌ في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ...  
وأشد البيت . انظر معجم البلدان ٤/٤٥٠ . وأروى : اسم محبوبته .

(٢) هو الشماخ بن ضرار الغطفاني ، وقيل : اسمه (معلقل) ، من الشعراء المخضرمين ، أسلم وحسن  
إسلامه ، شهد القادسية ، وتوفي في غزوة موقان زمن عثمان . أخباره في : طبقات فحول الشعراء

١/١٢٣ ، والشعر والشعراء ١/٣١٥ ، والإصابة ٣/٢١١ ، والخزانة ٣/١٩٦ .

(٣) انظر المسائل الشيرازيات ٢/٤١٦ ، والإنصاف ص : ٣٥٥ .

لفظاً ومعنى لامتنع ذلك ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَافَةِ / الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ<sup>(١)</sup> ، وَيَجْرِي [٤٥/١]  
فِي الْاِمْتِنَاعِ مَجْرَى اثْنَاهُمَا وَوَاحِدُهُ .

وثانيها : أنه أُبدِلَ التَّاءُ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي انْقَلَبَتْ عَنْهُ الْأَلْفُ نَحْوُ :  
كَلْتَا ، وَلَمْ يُنْقَلْ إِبْدَالُهَا مِنْ حَرْفِ التَّثْنِيَةِ .

وثالثها : الإخْبَارُ عَنْهَا بِالْمَفْرَدِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

كَلَّا يَوْمِي أَمَامَةَ يَوْمٍ صَدَّ      وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

ولا يجوزُ : الزَّيْدَانِ قَائِمٌ .

وألفُهُ عِنْدَ الْفَارْسِيِّ<sup>(٣)</sup> وَغُلَامِهِ الْعَبْدِيِّ مُنْقَلَبَةٌ عَنِ يَاءِ لُوجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْإِمَالَةُ وَذَلِكَ دَلِيلُ الْيَاءِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْأَلْفَ الْمَجْهُولَةَ إِذَا كَانَتْ لِأَمَّا حُمِلَتْ عَلَى الْيَاءِ<sup>(٤)</sup> لَغَلِبَتِهَا

فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

وعند أبي الفتح منقلبةٌ عن الواو لإبدال التاء<sup>(٥)</sup> ، وقد كثرَ ذلك من

الواو كتجاه وتوراه وتولج عند البصريِّ .

وهو منصوبٌ على الظرف لإضافته إليه ، وهو « يَوْمِي طَوْلَةٌ » ، كما

(١) انظر كتاب الشعر : ١٢٩ ، والمسائل الشيرازيات ٧٦/١ .

(٢) لجرير ، والبيت في ديوانه : ٧٧٦ . وهو في التكملة : ٤٣ ، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح  
٤٠٣/١ ، وكتاب الشعر ص : ١٢٦ ، والمسائل الشيرازيات ٧٦/١ ، ٤١٦/٢ ، والإنصاف : ٣٥٦ .

(٣) انظر المسائل الشيرازيات ٤١١/٢ .

(٤) انظر المسائل الشيرازيات ٤١٦/٢ ، والإنصاف ص : ٣٥٥ .

(٥) سر الصناعة ١٥١/١ . وانظر الكتاب ٣٦٤/٣ ، والتعليق عليه ١٩٠/٣ ، والأصول ٧٨/٣ ،  
والمسائل الشيرازيات ٤١٢/٢ .

أَنَّ «كُلًّا» كذلك في قوله تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ .

و« طَوَالَّةٌ » لا ينصرفُ للعلميةِ والتأنيثِ . قال الأُمديُّ : وهي ماءٌ<sup>(٢)</sup> ،  
وقيل : بئرٌ قليلةُ الماءِ إذا استُجِمَّتْ يومينَ وقُدِّرَ أَنَّهَا قد كَثُرَتْ جَمَّتْهَا ، لم  
تَرَوْ الشَّارِبَةَ .

و« وَصَلٌ » مبتدأ ، وهو مضافٌ إلى « أَرَوَى » ، ووزنه فَعْلَى كَسَلِمَى ،  
وألفه للتأنيثِ . وقيل : أفْعَلٌ ، فتصغيره على الأوَّلِ أَرِيًّا ، وأصله أَرِيوَى  
كَسَلِمَى ، فقلبت الواو ياءً لاجتماعهما ساكنًا سابقَهُمَا ، وأدغمت الياءُ  
في الياءِ ، وعلى الثاني أَرِيوُ كَأَسِيوُد ، أو أَرِيٌّ غيرُ مَنْوُنٍ على قولِ يونسَ  
وسيبويه<sup>(٣)</sup> . قال أبو علي<sup>(٤)</sup> : وهو كلامُ العَرَبِ ، ومنوناً في قولِ عيسى<sup>(٥)</sup> .  
وعلامةُ الجِرِّ فتحةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ .

و« ظَنُونٌ » خبرٌ عن المبتدأ . وهو الوشَلُ أو البئرُ القليلةُ الماءِ<sup>(٦)</sup> . قال  
الشَّاعرُ<sup>(٧)</sup> :

(١) سورة الرحمن ، من الآية (٢٩) .

(٢) قال ابن دريد : وطَوَالَّةٌ بئرٌ معروفةٌ بهذا الاسم . الجمهرة (طلو) . وفي أمالي القالي : طَوَالَّةٌ اسم  
بئر كان لقيها عليها مرتين فلم ير ما يجب ، والمعنى : في كلا يومى طَوَالَّةٌ وصلُ أَرَوَى ظنون . قال  
ابن الأثيري في الزاهر ٢/٢٨٠ : بئر ظَنُونٌ إذا كان لا يوثق بمائها . وانظر معجم ماستمعهم  
٢:٨٩٧ .

(٣) الكتاب ٣/٤٦٩ ، وانظر المقتضب ٢/٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٤) انظر التعليقة ٣/٣٢٢ ، والإغفال ١/٥٦ ، والمسائل البغداديات : ١٢٧ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٤٧٢ . قال أبو علي : « ومثيل أَرَوَى إذا سمع منوناً بفعلٍ بعيداً جداً » . المسائل  
البغداديات : ١٢٩ .

(٦) أي التي لا يوثق بمائها . انظر الزاهر ٢/٢٣٣ .

(٧) لم أقف عليه .

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَطَّلَابَ حُبِّي      لَكَالْمَتَّبِرِّضِ التَّمِيدَ الظَّنُونَا  
يُطِيفُ بِهِ وَيُعْجِبُهُ تَرَاهُ      وَضَيْقَ مَجْمَعِهِ قَطَعَ العُيُونَا

و « كِلَا يَوْمِي » متعلقٌ به .

واستدلَّ به الفارسيُّ في « الإيضاح »<sup>(١)</sup> على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ وذلك لأنَّ المعمولَ إنما يقع في موضعٍ يجوزُ لعامله أنْ يقعَ فيه<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : أيجوز أن يتعلق بقوله : « وَصَلُّ أَرْوَى » ؟

أجبتُ : يمتنع ذلك لأنه مَصْدَرٌ ، والمصدر لا يتقدَّمُ عليه جزءٌ من معموله ؛ إذ حكمه حكم الموصول وصلَّيته .

قال بعضُ المغاربة<sup>(٣)</sup> : ويمكن أن يكونَ « كِلَا » في موضع رفع بالابتداء ، و « وَصَلُّ أَرْوَى » كذلك ، و « ظَنُونٌ » خبرٌ ، والجملة من المبتدأ والخبر خبرٌ عن الأول ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقدير : كِلَا يَوْمِي طَوْلَاةً وَصَلُّ أَرْوَى ظَنُونٌ فيه لفظاً أو فيهما معنى<sup>(٤)</sup> .

وأظهرُ في الحجَّةِ منه قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَفِي النَّارِهِمْ / خَلِيدُونَ ﴾ ؛ إذ ليس

هنا ما يتعلق به الجار والمجرور إلا « خالدون » .

(١) الإيضاح : ٩٥ . وانظر المقتصد ٣٠٢/١ .

(٢) وقد تعقبه جامع العلوم في الاستدراك ٤١٤ وقال : « استدلالٌ فاسدٌ ، ومغالطةٌ منه ، وتقديمُ خبر المبتدأ لا يُحتاجُ فيه إلى استدلالٍ عليه بهذا البيت ... » .

(٣) هو ابن يسعون في المصباح ١٩١/١ .

(٤) في (ص) : وفيهما .

(٥) سورة التوبة ، من الآية (١٧) .

و « أَنْ » فعلٌ ماضٍ بمعنى حَانَ ، وكذلك أَنَّى يَأْنِي أَنِيًا وَإِنِّي عَلَى القلب . وقال أبو علي<sup>(١)</sup> وأبو الفتح<sup>(٢)</sup> : أَنْ هُوَ الْمَقْلُوبُ مِنْ أَنَّى ؛ لِأَنَّ لِقَوْلِكَ أَنِّي مَصْدَرًا وَهُوَ مَا ذُكِرَ ، وَأَنْ لَا مَصْدَرَ لَهُ ، وَالْأَصْلُ هُوَ الْمَتَصَرِّفُ . وقال أبو الفتح أيضاً<sup>(٣)</sup> : وقد حكى أبو زيد<sup>(٤)</sup> أَنَّ الْأَيْنَ مَصْدَرٌ أَنْ ، فَهُمَا إِذَا أَصْلَانِ لِتَسَاوِيهِمَا ، وَالْأَصْمَعِيُّ جَعَلَ الْأَيْنَ التَّعَبَ . وألْفُ « أَنْ » عَنْ يَاءٍ ، وَقِيلَ : عَنْ وَاوٍ أَخْذًا مِنَ الْأَوَانِ . و« مُطْرَحٌ » فَاعِلُهُ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْإِطْرَاحِ . و« الظَّنُونِ » مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ .

\* \* \*

(١) الإغفال ٣١٣/١ .

(٢) سر الصناعة ٢١١/١ ونسب القلب إلى الأصمعي . وانظر اللامات للزجاجي : ٥٦ ، واللباب للعكري ٨٨/٢ .

(٣) الخصائص ٧٠/٢ . قال : « غير أنَّ أبا زيد قد حكى لـ(أَنْ) مصدرًا وهو : الأَيْنُ ، فإن كان الأمر كذلك فهما إذا أصلان متساويان ، وليس أحدهما أصلًا لصاحبه » . وانظر سر الصناعة ٢١١/١ .

(٤) المصدر السابق .

ومنها :

٣- وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةٌ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيََا

هذا البيت من أبيات « الكتاب »<sup>(١)</sup> ، ولم يُنسب هناك إلى أحدٍ .

الواو واوُ رُبٌّ . و« قَائِلَةٌ » مجرورٌ به أو برُبِّ المقدر على الخلاف المشهور . و« خولان » لا ينصرف للعلمية والألف والنون الزائدتين ، وهو علمٌ على قبيلة عظيمة أكثرها باليمن ، ورفَّعه بأنه خيرٌ لمبتدأ محذوف والتقدير : هؤلاء خولانٌ . والفاء في قوله : « فانكح » عاطفة جملة فعلية على جملة اسمية ، ودالة على الاتصال .

قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : وهذا كقولهم : هَذَا الْهَيْلَالُ ؛ أي : انظرُ إليه ، ففيه معنى الأمر وإن كان مبتدأ وخبراً .

فإن قلت : أيجوز أن يكونَ « خولانٌ » مبتدأ ، وقوله : « فانكح » خبراً

له ؟

أجبتُ : بأن ذلك يمتنع لأنَّ الفاء لا تدخل بين المبتدأ والخبر في هذا النحو ، وأجاز ذلك الأعلَمُ المغربي<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ الكلام في معنى الأمر ، فلا يمتنع دخولُ الفاء في الرفع ، كما لا يمتنع في قولك : زَيْدًا فَاضْرِبْهُ .

(١) الكتاب ١/١٣٩ ، ١٤٣ . وانظر شرح أبياته ١/٤١٣ ، وتحصيل عين الذهب ص : ١٢٥ . وهو في معاني القرآن للأحفش ١/٨٣ ، ٨٧ ، والإغفال ٢/٥٣١ ، وكتاب الشعر ١/٢٧٩ ، والأزبية ص : ٢٤٣ ، والمقتصد ١/٣١٣ ، وشرح الكافية ١/١/٣٠٨ ، ورفص المباني : ٣٨٦ ، والمعني : ٢١٩ ، ٦٢٩ ، وشرح أبياته ٤/٣٧ ، والخزاعة ١/٤٥٥ .

(٢) كتاب الشعر : ٢٧٩/١ . وانظر معاني القرآن للأحفش ١/٨٧ .

(٣) النكت على الكتاب ١/٢٦٦ ، وتحصيل عين الذهب : ١٢٥ .

قال ابنُ يَسْعُون<sup>(١)</sup>: وهذا فاسدٌ ؛ لأنه في الأمر ينتصب بفعل مضمر يدلُّ عليه الظاهرُ ، والكلام جملتان ، والكلام مع الرفع جملةٌ واحدةٌ ، فدخول الفاء بين المبتدأ والخبر قبل تمام الفائدة التي وُضِعَ لها غيرُ جائز .

والأخفشُ جعل الفاءَ زائدةً والجملةَ خيراً<sup>(٢)</sup> . وأنكر ابنُ بابشاذ<sup>(٣)</sup> ذلك . وقوله<sup>(٤)</sup> : « عندنا » فيه نظرٌ ؛ لأنَّ الظاهرَ أنه أراد البصريين ، وقد أجازته جماعةٌ منهم أشهرُهُم أبو عليٌّ وأبو الفتح<sup>(٥)</sup> .

وقال أبو علي<sup>(٦)</sup> : مَنْ جَعَلَ الفاءَ زائدةً أجازَ في « خولانٌ » النَّصْبَ

(١) المصباح ٢٠٦/١ . وابن يسعون هو يوسف بن ييقى بن يوسف بن يسعون التحيبي الأندلسي أبو الحجاج ، فقيه نحوي أديب . توفي سنة (٥٤٢هـ) تقريباً . من تصانيفه المصباح في شرح شواهد الإيضاح . توفي سنة ٥٤٢ تقريباً . انظر بغية الملتبس ٦٦٨/٢ ، وصلة الصلة : ٢٠٤ ، وتكملة الصلة ٢٠٧/٤ ، وبغية الوعاة ٣٦٣/٢ .

(٢) نسب كثيرٌ من النحاة إلى الأخفش أنه يميز زيادة الفاء في جميع خبر المبتدأ معتمدين على ما جاء من كلامه في الآية (٦٣) من سورة التوبة ، والآية (٥٤) من سورة الأنعام . والذي يظهر من خلال كلامه على الآية (٣٨) من سورة المائدة ، والآية (٢) من سورة النور وجاء كلامه هذا في سورة البقرة ٨٦/١ أنه لا يقولُ بذلك ، ونصُّ كلامه رحمه الله : « وما ذكرنا في هذا الباب من قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، وقوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ ليس في قوله : ﴿ فاقْطَعُوا ﴾ و﴿ فاجْلِدُوا ﴾ خبر مبتدأ ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء . فلو قلت: عبدُ اللَّهِ قَيْطَلِيْقٌ لم يحسن . وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله: وما نقصُ عليكم، وهو مثل قوله :

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَأَلْكِيحُ فَنَاتَهُمُ

كانه قال : هولاءِ خولانٌ ، كما تقرُّون : الهلالُ فانظرُ اليه ، كأنك قلت : هذا الهلالُ فانظرُ اليه ، فأضمر الاسم . معاني القرآن ٨٦/١ - ٨٧ . وانظر في نسبة هذا الحكم إليه للمقتصد ٣١٣/١ ، وشرح المفصل ١٠٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ ، وشرح الكافية ٣٠٧/١/١ ، ووصف المباني : ٣٨٦ .

(٣) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري ، صنف المقدمة المشهورة وشرحها ، وشرح الجمل . توفي بمصر سنة ٤٦٩هـ . انظر إنباه الرواة ٩٥/٢ ، والعقد الثمين : ٦٩ . وقد ذكرَ ابنُ بابشاذ رأيَ الأخفش في شرح مقدمته ٢٥٩/١ ولم ينكره .

(٤) أي ابن بابشاذ .

(٥) انظر سر الصناعة ٢٦٠/١ .

(٦) كتاب الشعر ٢٨٠/١ .

والرَّفَعَ كقولك: زيداً اضربه ، وزيداً اضربه . وأنشدَ عن أحمد بن يحيى<sup>(١)</sup> :

يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ

فَأَصِيبُ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

المعنى أَظْلَمْنَا فَأَصِيبُ عَلَيْهِ ، كقولهم : أَخْزَى اللهُ الكَاذِبَ مِنِّي ومنه ،

أي : منا . وهذا يدلُّ على جواز ارتفاع « زيد » بالابتداء في نحو : زَيْدٌ  
فَاضْرِبْهُ إذا كانت الفاءُ زائدةً على ما يراه أبو الحسن .

فَإِنْ قُلْتَ : أَضْمِرَ المبتدأُ كما أَضْمِرَ في قوله :

... خولانٌ فانكحُ فئاتَهُمْ

[٤٦/١] فَإِنَّ ذلك لا يَسْهُلُ ؛ لِأَنَّهُ / لِلْمَتَكَلِّمِ ، فَكَمَا لا يَتَّجِهُ « هَذَا أَنَا » على  
إرادة إشارة المتكلمِ إلى نَفْسِهِ من غير أن يُنْزَلَ مَنزِلَةَ الغائِبِ ، كذلك لا  
يَحْسُنُ إِضْمَارُ ذلك هنا<sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ « أَظْلَمْنَا » على لفظ الغيبة لم يمتنع ؛ أَلَا تَرَاهُمْ قالوا :  
« يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ »<sup>(٣)</sup> فأعادوا إليه ضمير الغيبة لَمَّا كان اللَّفْظُ موضوعاً لذلك ،  
وإنْ حَدَّثَ بالنداء فيه الخطابُ .

و« فئاتَهُمْ » مفعولٌ « انكحُ » ، والألفُ منقلبةٌ عن ياء ، ولذلك قيل :

(١) لم أقف على قائله . وهو في كتاب الشعر ٢٩٤/١ ، والمقرب : ٢٣٣ ، وشرح الكافية ٩٣٢/٢/١ ،  
وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣ ، والمساعد ١٧٨/٢ ، والتصريح ٢٩٩/١ ، والجمع ٥٩/٢ ، والخزانة  
٣٦٩/٤ .

(٢) النص من كتاب الشعر ٢٩٥/١ ، وفيه بعض خلاف .

(٣) انظر الكتاب ١٨٤/١ ، والإغفال ١١٤/٢ .

فَتِيَّةٌ وَفَتِيَانٌ وَفَتِيَانٌ ، وَأُمِيْلَتٌ .

و« أَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ » مبتدأ ، وهو مصدرٌ كَالْكَرَمِ ، والمضافُ إليه مُقَدَّرٌ أي : وذاتُ أَكْرُومَةِ الْحَيِّينِ .

و« خِلْوٌ » الخبرُ ، والمعنى أنها خاليةٌ من الزَّوْجِ ، ويُقَالُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ أيضاً ، وهو مثلُ الخِطْبِ فِي صَلَاحِيَّتِهِ لهما .  
وربَّمَا قِيلَ لِلْمَرْأَةِ : خِلْوَةٌ بِالنَّاءِ .

والكافُ فِي « كَمَا » فِي مَوْضِعِ رَفْعِ عَلِي النَّعْتِ لـ « خِلْوٌ » سِوَاءَ كَانَتْ اسْمِيَّةً أَوْ حَرْفِيَّةً أَي : خِلْوٌ مِثْلَ مَا هِيَ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنْ زَوْجٍ ، يَكْرَهُ عَلَى مَا عَاهَدَتْ .

فأما « ما » من قوله : « كَمَا » فالوجهُ فيها أن تكونَ زائدةً للتوكيد ، والمنابُ عن المحذوف ؛ لأنه كان ينبغي أن يقولَ : كَعَاهِدَهَا ؛ لأنَّ المعنى على هذا ، أي : كما عَاهَدَتْ مِنَ الْبَكَارَةِ ، فَحَذَفَ الْمِضَافُ وَأَقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ ، فَصَارَ كَهَا ، فَعُوْضَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ لَانْفِصَالِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : هِيَ ، وَالْكَافُ لَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ فَأَدْخِلَتْ مَا فَقِيلَ : كما هي ، ومثلهُ : كُنْ كما أنتَ ؛ أَي : كَعَاهِدِكَ وَحَالِكَ .

ويجوزُ أن تكونَ « ما » بمعنى الَّتِي ، فَيَرْتَفِعُ « هِيَ » بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبْرُ مُحذوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَالْمَعْنَى كَالَّتِي هِيَ مَعْلُومَةٌ . وَهَذَا ظَاهِرٌ .

\* \* \*

ومنها :

٤ - عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ  
البيت مُدْبِةً بِنِ حَشْرَمَ بِنِ كَرزِ العُدْرِي<sup>(١)</sup> .

« عَسَى » فعلٌ لا يتصرفُ للزوم أن للفعل الذي هو خبرها ، وأن  
للتراخي ، وكان الماضي أولى من الحاضر والآتي لخَفْتِهِ ، وألفُهُ منقلبةً عن  
ياء بدليل عَسَيْتُ .

و « الكَرْبُ » اسمُهُ ، وهو أشدُّ من العَمِّ ؛ لأنه عبارةٌ عمَّا أَخَذَ بالنفسِ  
واشْتَدَّ عليها . قاله ابنُ دُرَيْدٍ<sup>(٢)</sup> .

و « الذي » اسمٌ موصول ، و « أَمْسَيْتُ » يجوز أن يكونَ من الدُّخُولِ  
في وقت الإمْسَاءِ ، فهي تامَّةٌ ، والجارُّ والمجرور وهو « فيه » متعلق به ،  
والجميع صلةُ الموصول ، والموصول وصلته في موضع رفع صفةٌ للكَرْبِ ،  
ويجوزُ أن يكونَ بمعنى صرتُ ، ف « فيه » في موضع نصب لوقوعه موقع  
الخبر المحذوف ، والتقديرُ : أمسيتُ كائناً فيه أو ثابتاً فيه ، ونحو ذلك .

و « يَكُونُ » تامَّةٌ بمعنى يقع ويحدثُ ، وهي خبرُ عسى ، وحذَفَ منها  
أن ، وذلك لازماً في خبر عسى<sup>(٣)</sup> إمَّا حملاً على كادَ ، أو للدلالة على

(١) شاعرٌ إسلاميٌّ فصيحٌ من بادية الحجاز ، كان راوية الخطيئة، توفي سنة ٥٠ هـ . انظر أخباره في الأغاني  
٢١/٢٥٤ ، والاشتقاق : ٣٢٠ ، والشعر والشعراء ٢/٦٩١ ، والخزانة ٩/٣٣٤ . والبيت في شعره  
ص : ٥٩ ، وفيه (عسى الكرب) . وانظر البيت في الكتاب ٣/١٥٩ وشرح آياته ٢/١٤٣ ، وتحصيل  
عين السذهب : ٤٤٢ ، والكامل ١/٢٥٤ ، والمقتضب ٣/٧٠ ، والإيضاح ص : ١٢٠ ، وإيضاح  
شواهد ١/١١٣ ، والمقتصد ١/٣٦٠ ، وأسرار العربية : ١٢٧ ، وتوجيه اللمع : ٤٦٠ ، وضرائر الشعر :  
١٥٣ ، وشرح المفصل ٧/١١٧ ، والجنى الداني : ٤٦٢ ، والخزانة ٩/٣٢٨ .

(٢) الجمهرة ١/٣٢٧ . وفيه فقط قوله : وهو أشدُّ من العَمِّ .

(٣) في (ت) : خبرها .

القُرْب . و « فَرَجٌ » فاعلها ، و « قَرِيبٌ » وصفٌ له .

فأما / « وِرَاءَةٌ » فهو منصوبٌ على الظَّرْفِ ، ويجوزُ أن يكونَ على وضعه ، والمعنى : عسى الكَرْبُ أن يكونَ في طَيْهِ وفي المَعْيَبِ عني منه فَرَجٌ ؛ لأنَّ وِراءَ الشَّيْءِ وخلفه مُتَوَارٍ مُعْيَبٌ ؛ ألا ترى إلى قول امرئ القيس<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّ هَدِيرَةَ لِرِوَاءِ غَيْبِ

ومن هنا زَعَمَ بعضُ الأدباءِ أنَّ همزةَ « وِراءِ » منقلبةٌ عن ياء<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها من الوَرِيِّ والتَّوَارِي<sup>(٣)</sup> « إِلَّا أَنْ بَجِيءَ وَرِيئَةً<sup>(٤)</sup> » بالهمزة في التَّصْغِيرِ يَقْوِي كونها أصلية .

ويجوزُ أن تكونَ بمعنىِ أمام ، كما قيل في قوله سبحانه<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ أنَّ معناها كانَ أَمَامَهُمْ<sup>(٦)</sup> .

(١) ديوانه : ١٤٨ . صدر بيتُه ، وعجزه لقتادة بن التوأم اليشكري ، وقيل : للتوأم اليشكري ، وهو :

عِشَارٌ وَئُهُ لَأَقْتُ عِشَارًا

وهو من أبياتِ قالها في منازعة بينهما حيث كان امرؤ القيس يأتي بالصدر ، ويكمله اليشكري . وفي (ح) : كان هذين رِوَاءِ غَيْبِ .

(٢) الذي ذهب إلى هذا هو ابن جني رحمه الله في الخصائص ٢٧٨/٣ حيث قال : « ومن البديل الجحاري بجرى الزائد - عندي لا عند أبي علي - همزة وِراءِ ، ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : توأرت عنه ... » . وقد نسب إليه العكبري في البيان ٩٢/١ القول بأصلتها .

(٣) في (ص) : وهو التواري .

(٤) انظر الكتاب ٢٩١/٣ ، والمذكر والمؤنث للفرء : ٩٨ ، والمذكر والمؤنث للأبباري : ٣٧٧ ، والمقاصد الشافية ٤١٣/٧ .

(٥) سورة الكهف ، من الآية (٧٩) .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٣ ، وللنحاس ٢٧٦/٤ . وقرأ ابن عباس : ﴿ وَكَانَ أَمَامَهُمْ ﴾ . وانظر تفسير الطبري ١/١٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٣/١١ ، والبحر المحيط ١٥٤/٦ .

وفي تعلقِهِ وجهان :

أحدهما : أن يتعلّق بقوله : « يَكُونُ » ، وإذا جازَ تعلّقُ الجارِّ والمجرور  
بكانِ النَّاقِصَةِ في قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ ، فهذا أولى .

فإن قيل : فهل يتعلّق ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَوْحَيْنَا ﴾ ؟

أجبتُ : « أوحينا » في صِلَةٍ أن ، ولا يجوزُ تقدُّمُ ما تعلّقَ بالصِّلَةِ على

الموصول .

والآخِرُ : أن يكونَ في الأصلِ صفةً لفرَج ، فلمّا تقدّمَ نُصِبَ على

الحال ، فهو متعلّقٌ بمحذوفٍ ، وفيه ضميرٌ مستكنٌّ ، ويجوزُ أن يكونَ

حالاً من الضميرِ في « قَرِيبُ » ، والوصفُ هو العاملُ فيه . ذَكَرَهُ بعضُ

المغاربة<sup>(٢)</sup> . وفيه نظرٌ .

\* \* \*

(١) سورة يونس ، من الآية (٢) .

(٢) هو ابن يسعون في المصباح ٢٤٣/١ .

ومنها :

٥- فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

هذا البيت لكثير بن عبد الله النهشلي<sup>(١)</sup>، وقيل لحسان بن ثابت<sup>(٢)</sup>.

« فَنِعَمَ » فعلٌ لاتصال التاء الساكنة به ، كقولك : نِعَمْتُ ، ولاتصال الضمائر نحو : نَعِمًا وَنَعِمُوا ، حكاها الكِسَائِيُّ ، ولكونه معطوفاً على الفعل في قوله تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلَنِعَمَ اَلْمُجِيبُوْنَ ﴾ ، لكنه لا يتصرفُ ، وفاعله لا يكونُ إِلَّا مُعْرِفاً بِاللَّامِ ، أو مضافاً إلى ما هو كذلك .

وهذا البيتُ قد جَاءَ فاعلهُ وهو « صَاحِبُ قَوْمٍ » وليس من ذِيكَ ،

---

(١) في (ت) كبير . وهو كثير بن عبد الله النهشلي ويعرف بابن الغريرة ، وهي أمه وقيل : جدته ، وكانت سبية من تغلب . شاعر مغمضم أدرك الجاهلية والإسلام ، وبقي إلى أيام الحجاج . انظر أخباره في ألقاب الشعراء : ٣٠٥ (نوادير المخطوطات) ، ومعجم الشعراء ٣٤٩ ، والإصابة ٢٩٤/٣ (قسم المخضرمين) .

وقد نسبته إليه ابن السرياني في شرح أبيات الإصلاح : ١٩٦ ، ونسبه الفارسي في المسائل البصرية ص : ٥٩٩ ، ٦٤٠ إلى أوس بن معز ، ومثله نقل ابن يسعون في المصباح ٢٤٧/١ عن أبي حاتم في إصلاح المفسد وعن صاحب الموعب .

ونقل البغدادي أيضاً عن الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال البغدادي : « وقد راجعت ديوانه فرأيت أبياتاً على هذا الوزن ، وما فيها هذا البيت . والله أعلم . » قلت : والبيت في زيادات ديوان حسان ٥١٥/١ . وقبل الشاهد :

صَحَّوْا بِأَشْمَطِ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِوَ يَقُطِّعُ اللَّيْلَ تَمْسِيحًا وَقُرْآنًا

والبيت في : الإيضاح ١٢٦ ، وشرحه (المقتصد) ٤٦٥/١ ، وإيضاح شواهد ١١٩/١ ، وشرحها لابن بري ص : ١٠٠ ، والمصباح ٢٤٦/١ ، والمسائل البصرية ٦٤٠/٢ ، وشرح الجمل لابن سحروف ٥٩٤/٢ ، وشرح المفصل ١٣١/٧ ، وشرح الجمل ٦٠١/١ ، والمقرب ص : ٧٠ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٢٤/١ ، والخزائن ٤١٥/٩ .

(٢) زيادات ديوانه ٥١٥/١ .

(٣) سورة الصافات ، من الآية (٧٥) .

وَحَسَنَ ذَلِكَ قَلِيلاً ثَبُوتُ اللَّامِ فِي الْمَعْطُوفِ وَهُوَ شَرِيكُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .  
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ : فَنِعَمَ الصَّاحِبُ صَاحِبُ قَوْمٍ<sup>(١)</sup> ،  
 فَحَذَفَ الْمَرْفُوعَ بِهَا ، وَفَسَّرَهُ بِالْمَنْصُوبِ وَهُوَ « صَاحِبُ قَوْمٍ » ، كَمَا  
 تَقُولُ : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ . وَاسْتَضْعِفَ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا  
 أَوْ مُضَافًا ، وَالْأَوَّلُ مَمْتَنَعٌ ؛ إِذِ الْمُضَافُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَفْرُودِ . وَالثَّانِي كَذَلِكَ  
 إِذْ يَفْضِي إِلَى إِضْمَارِ شَيْئِينَ .

قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ<sup>(٢)</sup> : وَهَذَا فَاسِدٌ ، وَالرَّوَايَةُ مَقْبُولَةٌ إِذَا جَاءَتْ مِنْ قَبْلِ  
 ثِقَةٍ ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ هُوَ الرَّاوي ، وَمَكَانَتُهُ لَا تُجْهَلُ ، وَلَمْ يُصْرَحْ  
 الْفَارِسِيُّ بِاسْمِهِ فِي « التَّذَكْرَةِ » حَيْثُ قَالَ<sup>(٣)</sup> :

« قَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ : اعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ تَجْعَلُ مَا أُضِيفَ إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ  
 أَلْفٌ وَلَا مَمْنَزَلَةٌ مَا فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مَمْنَزَلَةٌ ، فَتَرْفَعُهُ كَمَا تَرْفَعُ ذَلِكَ فَتَقُولُ : نِعَمَ أَخُو /  
 قَوْمٍ زَيْدٌ ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٤)</sup> : فَلَعَلَّهُ يُنْشَدُ : صَاحِبَ قَوْمٍ<sup>(٥)</sup> بِالنَّصْبِ . قُلْتُ :  
 لَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَا تَعْطِفُ مَعْرِفَةً مَرْفُوعَةً وَهِيَ قَوْلُهُ : « وَصَاحِبُ  
 الرَّكْبِ » عَلَى نَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ : « صَاحِبُ قَوْمٍ »<sup>(٦)</sup> .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ لَا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي قَوْلِهِ : « فَنِعَمَ » ؟

(١) فِي (ص) : فَنِعَمَ الصَّاحِبِ قَوْمٍ .

(٢) الْمَصْبَاحُ ٢٤٩/١ .

(٣) نَصُّهُ فِي الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٤٠/١ .

(٤) الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٤١/١ .

(٥) مِنْ قَوْلِهِ (زَيْدٌ) إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ (ت) .

(٦) إِلَى هُنَا نَهَايَةُ نَصِّ أَبِي عَلِيٍّ كَمَا فِي الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٤٢/١ .

قِيلَ : المضمَرُ في نِعَمَ مفسَّرٌ لا سبيل إلى إظهاره ولا تأكيده ؛ لأنه غيرُ مستغن بنفسه لافتقاره إلى التفسير ، فكأنه لم يتم ، والعطفُ والتأكيدُ إنما يجوزان فيما تم ، وإذا قُبِحَ العطف على الضمير المرفوع بعد الذكر دون تأكيده<sup>(١)</sup> حتى لا يُحمَلَ عليه شيءٌ من القرآن المجيد عند البصري ، فالواجبُ ألاَّ يجوزَ هنا البتة . وقد نصَّ ابنُ السَّراج في « الأصول »<sup>(٢)</sup> والعبديُّ في « شرح الإيضاح » على امتناع ذلك .

و « لا » نافيةٌ جنسيَّةٌ ، و « سِلَاحٌ » اسمُها ، وإعرابه وبنائه على الخلاف ، و « لهم » الخبر ، والجملة مجرورةٌ الموضع لأنها صفةٌ لـ « قوم » ، والعائدُ إلى الموصوف المجرور في « لهم » ، و « صَاحِبُ الرُّكْبِ » معطوفٌ على قوله : « صَاحِبُ قَوْمٍ » . و « عُثْمَانُ » هو المخصوصُ بالمدح . وفي رفعه وجهان : أحدهما : أنه مبتدأ والجملة قبله خبره .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف أي : هو عثمان . والأوَّلُ المنصورُ لأنه قد حذَفَ المخصوصَ ، كما في قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ والتقديرُ : نِعَمَ الْعَبْدِ أَيُّوبُ ، فلو كان خبرَ مبتدأ لأفضى إلى حذف الجملة كلها ، وحذَفَ بعضها أسهلُّ .

وقال ابنُ خَرُوفٍ المغربيُّ<sup>(٤)</sup> : نواسخُ المبتدأ والخبر تَدْخُلُ على هذا ،

(١) انظر الإنصاف ص : ٣٨٠ [المسألة : ٦٩] .

(٢) انظر الأصول ١٢٠/١ قال ابن السراج : « ولا يجوز توكيد المرفوع بنعم » ، وانظر ٧٩/٢ .

(٣) سورة ص ، من الآية (٣٠ ، ٤٤) .

(٤) شرحه على الجمل ٥٩٥/٢ .

كقولك : كَانَ زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ ، وَإِنَّ زَيْدًا نِعَمَ الرَّجُلِ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا نِعَمَ الرَّجُلِ ، فدلَّ ذلك على كونه مبتدأ وخبراً في الأصل .

ووزنه (فُعْلَان) ، وألفه ونونه زائدتان لاشتقاقه من العثم ، وهو الكسر ، وهو من الأعلام المنقولة ؛ لأنه موضوع لولد الحية .

و« ابن » صفة له ، و« عَفَان » من العِفَّة فلا ينصرف للعلمية والألف والتون الزائدتين . وألفه للإطلاق .

\* \* \*

ومنها :

٦- تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

البيت لجرير بن عطية بن الخطفي<sup>(١)</sup> .

« تَزَوَّدَ » فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ عند البصريِّ على السُّكُونِ ، ومُعْرَبٌ عند الكوفيِّ ، وفاعله ضميرُ المخاطَبِ ، و« مِثْلَ » منصوبٌ به ، وهو مضافٌ إلى « زاد » ، و« زَادَ » مضافٌ إلى « أَبِيكَ » ، و« فِينَا » متعلِّقٌ بقوله : « تَزَوَّدَ » ، والفاءُ للعطف ، و« نِعَمَ » فعلٌ ماضٍ ، و« الزَّادُ » فاعله ، و« زَادُ أَبِيكَ » مضافٌ

(١) بمدح عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - ، والبيت في ديوانه ١١٨/١ ، من قصيدة مطلعها :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّقَادَا وَأَنْكَرَتِ الْأَصَادِقَ وَالْبِيلَادَا

والشاهد في المقتضب ١٤٨/٢ ، والإيضاح ١٢٩ ، وشرحه (المقتصد) ٣٧٢/١ ، وإيضاح شواهده ١٣٢/١ ، والخصائص ٣٩٦/١ ، والمرجمل : ١٤٢ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، والمقرب : ٧٣ ، وشرحه (التعليقة) ٢٤١/١ ، وشرح الجمل ٦٠٦/١ ، وشرح التسهيل ١٥/٣ ، والخزانة ٣٩٤/٩ ، وغيرها من المصادر .

ومضافاً إليه ، وهو المخصوصُ بالمدح . وارتفاعُهُ على أحد الوجهين المذكورين ، و« زَاداً » نَصَبٌ على التَّمييز .

واستشهد به أبو علي<sup>(١)</sup> على جواز اجتماع التَّمييز والميِّز ، كقولك : نِعَمَ الرَّجُلِ رَجُلًا زَيْدٌ ، وهو مذهبُ شيخه ابنِ السَّرَّاجِ<sup>(٢)</sup> .

/ وذكَّرَ بعضُهُم أنَّ هذا من ضرورة الشعر ، وأنه لا يحسُنُ في الكلام . ومنع السِّيرافي<sup>(٣)</sup> من الجمع بينهما .

ومثلُ ذلك قولُ أبي بكر بنِ الأَسودِ<sup>(٤)</sup> :

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ      وَنِعَمَ الْمَرْءِ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

فقولُهُ : « مِنْ رَجُلٍ » كقولك : رَجُلًا ، و« مِنْ » تدخل على التَّمييز . كما احتجَّ أبو علي<sup>(٥)</sup> لثله بقول الآخر<sup>(٦)</sup> :

(١) الإيضاح : ١٢٩ .

(٢) الأصول ١٣٨/١ . وانظر المقتضب ١٥٠/٢ .

(٣) شرح الكتاب ١٧٥/٢ (مخطوط) . قلت : وهو مذهب سيويه رحمه الله في الكتاب ١٧٨/٢ .

(٤) المعروف بابن شعوب الليثي ، ولم أفد له على ترجمة وافية . وقيل : قاله بجر بن عبد الله بن سلمة الخير . والبيت في : شرح المفصل ١٣٣/٧ ، والمقرب : ٧٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٨٥/١ ، ٥٣٢ ، والخزانة (عرضاً) ٣٩٥/٩ .

(٥) الإيضاح : ٢٣٤ .

(٦) هو السفاح بن بكر البربوعي من قصيدة له في المفضليات : ٣٢٢ ، وعجزه :

مُوَطِّبُ الْأَكْنَافِ رَحْبُ الدَّرَاعِ

ورواية البيت في المفضليات :

يَا فَارِسًا مَا أَنتَ مِنْ فَارِسٍ      مُوَطِّبُ الْأَكْنَافِ رَحْبُ الدَّرَاعِ

وانظر شرح المفضليات للأنباري : ٦٣٠ ، وللتبريزي ١٣٦٣/٣ .

والبيت في الإيضاح : ٢٣٤ ، وإيضاح شواهد ٢٥٦/١ ، والأصول ٣٧٦/١ ، والمقرب : ١٨٢ ، وشرح الكافية ٢٥٢/١/٢ ، والخزانة ٥٣٦/٢ .

يَا سَيِّدًا مَا أَلْتِ مِنْ سَيِّدٍ

وُنُقِلَ عَنِ الْخُوَارِزْمِيِّ<sup>(١)</sup> جَوَازُ : حَبْدًا رَجُلًا زَيْدٌ ، وَحَبْدًا زَيْدٌ رَجُلًا .  
وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> : الْوَجْهُ الْأَوَّلُ يُفْصَلُ بَيْنَ الْمَفْسَرِّ وَالْمَفْسَّرِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ  
جَاءَ<sup>(٣)</sup> :

فَيَعْمُ الزَّادُ زَادَ أَيْبِكَ زَادًا

قَالَ : وَأَمَّا الْحَالُ فَإِنْ شَعْتَ قَدَّمْتَ ، وَإِنْ شَعْتَ أَخَّرْتَ .  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « زَادًا » مَفْعُولًا لِقَوْلِهِ : تَزَوَّدَ ، وَ« مِثْلَ » كَانَ نَعْتًا  
لِزَادَ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ . وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ .  
وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصَبَ « زَادًا » عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَحذُوفُ الزَّوَائِدِ أَي : تَزَوَّدَ  
تَزَوُّدًا مِثْلَ تَزَوَّدَ أَيْبِكَ فَيُنَا .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَهَذَا حَسَنٌ جَدًّا ؛ لِأَنَّ الْفَرَاءَ قَدْ قَالَ : « الزَّادُ » مَصْدَرٌ ،  
فَحَمَلَهُ عَلَى هَذَا غَيْرُ مُنْكَرٍ ؛ إِذْ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ .  
وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ مِنْ « مِثْلَ » فِي قَوْلِهِ : « مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ  
فَيُنَا » ؛ أَي : تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ زَادًا ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ : مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ  
رَجُلًا أَي : مِنَ الرَّجَالِ .

\* \* \*

(١) انظر التخمير ٣/٣٢٣ ، وترشيح العلل : ١٠٨ ولم يصرح به في أي منهما . وفي (ت) : عن الجرمي .  
(٢) قال في الإيضاح : ١٢٨ : « وتقول : نعم الرجل رجلاً زيداً ، فإن لم تذكر رجلاً جاز ، وإن  
ذكرته فتأكيد . قال جريرٌ ... » وذكر البيت .  
(٣) هو البيت موضوع الحديث .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٧- لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَارِحُ

هذا البيتُ للحارث بن نَهَيْك التَّهْشَلِيَّ<sup>(٢)</sup>، وقيل : لمهلل<sup>(٣)</sup>، وقيل : لمزرد<sup>(٤)</sup>.

اللَّامُ لَامُ الأَمْرِ ، و « يُبِكَ » مَبْنِيٌّ للمفعول ، وهو مجزومٌ بها وعلامةُ جزمه حذفُ الياء ، و « يَزِيدُ » قائمٌ مَقَامَ الفاعل ، ولا يَنْصَرِفُ للعلميةِ والوزنِ المختصِّ ، و « ضَارِعٌ » وهو الدَّلِيلُ الخاشعُ مرتفعٌ بفعلٍ محذوفٍ فَسَّرَهُ الفَعْلُ المذكور ، والمعنى يبكيه ضارعٌ .

(١) هناك خلاف في نسبة هذا البيت ، ذَكَرَ بعضُهُ المصنَّفُ ، وأضيفُ إليه أنه نسب أيضاً إلى نهشل بن حَرْيٍّ ، وهو في مجموع شعره : ١٠٨ - ١٠٩ ، ونسب إلى لييد وهو في المنسوب إليه في ديوانه : ٣٦١ . انظر تفصيل ذلك في الخزانة ٣١٣/١ . قال البغدادي رحمه الله : والصواب أنها لنهشل بن حَرْيٍّ يرثي يزيد بن نهشل .

وانظر البيت في مجاز القرآن ٣٤٩/١ ، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم : ١٩١ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ، والأصول ٤٧٤/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥٧/١ ، ٥٨٢ ، والقطع والانتفاف له : ١١٨ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسرياني : ٢٥٠ ، وكتاب الشعر : ٤٦٤ ، ٤٩٩ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والمختصب ٢٣٠/١ ، والتبهي في إعراب الحماسة ٥٠٣/١ ، والإفصاح : ١٤٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٨٨ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، وشرح الجمل ٥٣٧/١ ، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب ص : ٣٠ ، والمغني ص : ٦٢٠ ، وشرح أبياته ٢٩٥/٧ ، والخزانة ٣٠٣/١ .

قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء : ٩٩/١ : وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول : ما اضطره إليه ؟ إنما الرواية « لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ » . ومثل هذا جاء في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٠٨ .

(٢) نسبه إليه سيبويه في الكتاب ٢٨٨/١ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ . ولم أقف له على ترجمة .

(٣) لم أجده في شعره المطبوع .

(٤) هو مزرد بن ضرار بن حرملة أخى الشماخ . فارس شاعر . ولم أجده البيت في ديوانه المطبوع بتحقيق د. تحليل العطية .

وَنُقَلُّ أَنْ النَّاشِئُ<sup>(١)</sup> رَدَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ<sup>(٢)</sup> تَحَامُلًا عَلَى الْأَشْيَاحِ الثَّقَاتِ وَجَهْلًا  
بِمَا فِي هَذِهِ اللَّغَةِ مِنَ الْإِتْسَاعِ الَّذِي يَعْرِفُهُ ذُو الْبَاعِ الْوَسَّاعِ ، أَمَّا عَلِمَ سَامِعُهُ  
اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ اسْمُهُ ، وَهُوَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ  
قَرَأَ<sup>(٣)</sup> : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ ﴾ أَي : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ صِفَتُهُمْ  
مَا ذَكَرَ . وَكَذَا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ يَكْثِيرُ مِنَ الْمُتْرِكِينَ  
قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ ﴾ أَي : زَيْنٌ الْقَتْلَ شُرَكَاءُؤُهُمْ .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٥)</sup> : وَهَذَا الْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ اخْتِرَالَ الْفَاعِلِ مِنَ اللَّفْظِ  
قَدْ لَا يَكُونُ عَنْ جَهْلِ بِهِ ، بَلْ لِإِيْثَارِهِ لَهُ .

وَقَالَ ابْنُ يَسْعُونَ<sup>(٦)</sup> : وَفِي الْإِبْهَامِ عَلَى الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ الْفَاعِلِ فِي مِثْلِ  
هَذَا النَّحْوِ مَدْحٌ عَظِيمٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ عَلَى بِنَاءِ  
مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَذْهَبُ فِي الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ لِمَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ مِنَ الْعُمُومِ ؛ إِذْ  
يَقْتَضِي أَنَّهُ يُسَبِّحُهُ الْإِنْسُ / ، وَالْجِنُّ وَالْمَلَائِكَةُ وَسَائِرُ الْخَلْقِ ، كَمَا قَالَ

[٤٨/١]

(١) لعله عبد الله بن محمد الناشئ الأنباري أبو العباس . قال المرزباني : أخذ نفسه بالخلاف على أهل  
المنطق والشعراء والعرويين وغيرهم ، ورام أن يحدث لنفسه أقوالاً ينقض بها ما هم عليه . وقال  
ابن خلكان : وكان بقوة علم الكلام قد تقضى علل النحاة ، وله عدة تصانيف جميلة . توفي سنة  
٢٩٣ هـ . انظر أخباره في تاريخ بغداد ٩٢/١٠ ، ووفيات الأعيان ٩١/١ .

(٢) وعن رَدَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ الْأَصْمَعِيَّ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ١٠٠/١ ، وَنَقَلَهُ الْعَسْكَرِيُّ فِي  
شَرْحِ مَا يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ ص : ٢٠٨ .

(٣) سُورَةُ النُّورِ ، مِنَ الْآيَاتِ (٣٦ - ٣٧) . وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ . انْظُرِ السَّبْعَةَ  
ص : ٤٥٦ ، وَحِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ : ٥٠١ .

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ، مِنَ الْآيَةِ (١٣٧) . وَهَذِهِ قِرَاءَةُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ وَالْحَسَنِ . انْظُرِ إِعْرَابَ  
الْقُرْآنِ ٥٨٢/١ ، وَالْمُخْتَسَبِ ٢٩٩/١ ، وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٥٨٢/١ ، وَابْحُرُ الْمَحِيطِ ٢٢٩/٤ .

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَصْدَرِ كَلَامِهِ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ الْبَيْتَ فِي كُلِّ مِنَ الْخُصَائِصِ وَالْمُخْتَسَبِ وَالتَّنْبِيهِ كَمَا سَبَقَ .

(٦) الْمَصْبَاحُ ٢٣١/١ .

تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ على أحد الأقوال ، ثمَّ خُصَّ بقوله :  
رجالاً صفتُهُمْ كذا مَدْحاً لهم وتشريفاً وعنايةً بهم .

وكذلك البيتُ ، لَمَّا قَالَ : « لِيُبِكَ يَزِيدُ » عمَّ المأمورين بالتَّفجُّع على  
هذا الميِّت والبكاء لِمَا كان عليه من كثرة الغناء والاضطلاع بالأحياء ، ثمَّ  
خُصَّ هذين النوعين من جملة الباكين عليه لشدة احتياجها إليه .  
و« مختبِطٌ » عَطْفٌ على « ضارِعٌ » ، وهو الذي يَسْأَلُكَ عن غير معرفة  
كانت بينكما ، ولا يدِ سَلَفَتْ منه إليك .

وقال صاحبُ « العين »<sup>(٢)</sup> الاختباطُ : طَلَبُ المعروف والكَسْبُ ، وقد  
اِخْتَبَطْتُ فلاناً واِخْتَبَطْتُ مَعْرُوفَهُ . وأنشد قولَ علقمة<sup>(٣)</sup> :

وَيِ كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتُ بِنِعْمَةٍ

وقوله : « مِمَّا » في موضع رفع على التعت لـ « مختبِطٌ » ، أو له  
ولـ « ضارِعٌ » ، والتَّقْدِيرُ : كائن أو كائنان من جنس تُطِيحُهُ المطيحات ؛  
أي : تُهْلِكُهُ المهلكات ، فتكون « ما » للجنس . ويؤيدُ هذا التأويلُ روايةُ  
مَنْ رَوَى « مِمَّنْ » .

(١) سورة الإسراء ، من الآية (٤٤) .

(٢) العين (خبط) ٢٢٤/٤ ونصه : والاختباط طلب المعروف ، واخبتبت فلاناً معروفة فخبطني .

(٣) صدر بيتٍ لعلقمة الفحل في ديوانه ٤٨ عجزه :

فَحَقُّ لَشَأْسٍ مِنْ تَدَاكِ ذُنُوبٍ

من قصيدة طويلة يطلب فيها فك أسر أخيه شأس يقول في مطلعها :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ لِلْجِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيْبُ

وانظر البيت في مجالس نعلب ٧٨/١ ، والمصنف ٣٣٢/٢ ، وشرح المفضل ٤٨/٥ .

وقد تكون « ما » مصدرية أي : من إطاحة المطيحات إِيَّاهُ ، فيكون موضع « مما » على هذا نصباً على المفعول له ؛ إذ المعنى من أجل الإطاحة. وروى أبو علي في « التذكرة »<sup>(١)</sup> : قد طَوَّحْتَهُ . وهذا يؤكد كون هذه الجملة نعتاً لـ « محتبط » فقط ؛ لرجوع الضمير إليه مفرداً .

وقياس الطوائح المطاوح لكنه جاء به على حذف الزيادة من فعله ، وردّه إلى الأصل كأنه من طاح فهو طائِحٌ ، ثم كُسِّرَ على طوائح . كذا قال أبو علي<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو عمرو الشيباني<sup>(٣)</sup> : هو على النَّسَبِ كقولهم : رَجُلٌ تَامِرٌ وَلَايِنٌ ؛ أي : ذو تَمَرٍ وَلَبِنٍ ، أي مَّا تَطِيحُ ذواتُ الطَّوائِحِ ، أي : الأمور التي تفتنُّ بها المهالكُ .

ومثل ذلك قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾ . قال ابنُ دُرَيْدٍ<sup>(٥)</sup> : أَلْقَحَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ إذا جمعتَه وألْقَتَهُ . والقياس مَلَاقِحٌ ومُلْفَحَاتٌ . ومثله أَعَقَّتِ الفَرَسُ فِهْيَ عَقوقٌ ، ولم يقولوا : مُعِقٌّ<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر النقل في إيضاح شواهد الإيضاح ١١٣/١ .

(٢) انظر التشبيه في إعراب الحماسة لابن جني : ٥٠٣ .

(٣) انظر النقل عنه في كتاب الريح لابن خالويه : ٧٩ .

(٤) سورة الحجر ، من الآية (٢٢) .

(٥) الجمهرة ٥٥٩/١ . وانظر في معانيها أيضاً: العين (لقح) ٤٧/٣ ، وتهذيب اللغة ٥٥/٤ ، والمحكم ٩/٣ .

(٦) في (ص) : معقة . وأكثر أهل اللغة على أنه لا يقال : معقٌّ . انظر : إصلاح المنطق : ٣٧١ ،

وغريب الحديث لابن قتيبة : ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، وغريب الحديث للحري ٥٠/١ ، وتهذيب اللغة

٤٨/١ ، والصحاح (عق) . إلا أن الخليل نقل قولهم (معق) في العين (عق) فقال : « أَعَقَّتِ الحَامِلُ

إذا تَبَتَّتِ العَقِيقَةُ على ولدها في بطنها فهي مُعِقٌّ وَعَقوقٌ » ، ومثله نقل القسالي عن بعض اللغويين

قولهم : « يقال عَقوقٌ ومُعِقٌّ » ، ومثله في غريب الحديث للخطابي ٧٢٤/١ ، والمحكم ٢١/١ ،

وَقَالَ الزَّجَّاجُ<sup>(١)</sup>: الرِّيحُ تُلْقِحُ السَّحَابَ وَالشَّجَرَ ، وَقِيلَ لَهَا : لَوَاقِحٌ  
وَإِنْ أُلْقِحَتْ غَيْرَهَا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا التَّنْسِبَ . وَجَاز أَنْ يُقَالَ لِلرِّيحِ : لَقِحَتْ  
إِذَا أَتَتْ بِالخَيْرِ ، كَمَا قِيلَ لَهَا : عَقِيمٌ إِذَا أَتَتْ بِالْعَذَابِ .

وَأَلْفٌ « طَاحَ » عَنِ الْوَاوِ عِنْدَ مَنْ قَالَ : طَاحَ طَوْحاً إِذَا هَلَكَ ، وَعَنِ  
الْيَاءِ عِنْدَ مَنْ قَالَ : طَيِّحاً ، وَعَلَيْهِمَا : مَا أَطْوَحَهُ وَأَطْيَحَهُ .

وَقَالَ سَيَبَوِيهِ<sup>(٢)</sup>: أَمَّا طَاحَ يَطِيحُ فَرَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهَا فَعَلٌ يَفْعُلُ كَحَسَبَ  
يَحْسِبُ ، وَهِيَ مِنَ الْوَاوِ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ : طَوَّحَتْ . وَمَنْ قَالَ : طَيِّحَتْ  
فَقَدْ جَاءَ بِهَا عَلَى بَاعٍ يَبِيعُ مُسْتَقِيمَةً<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٤)</sup>: مَنْ قَالَ: طَاحَ يَطِيحُ بِالْيَاءِ فَمِثَالُ الْمَطَايِحِ بِتَصْحِيحِ  
الْيَاءِ ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ .

\* \* \*

وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ : ١٢٥ . لَكِنِ الْجَوْهَرِيُّ نَصَّ عَلَى أَنَّهَا تَقَالُ فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ ، وَهُوَ مِنَ النَّوَادِرِ .

(١) مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ١٧٧/٣ .

(٢) الْكِتَابُ ٣٤٤/٤ .

(٣) أَجَازُ السَّرِيانِيِّ أَنَّ تَكُونُ مِنَ الْبِئَاءِ وَالْوَاوِ . انظُرْ إِضْرَاحَ شَوَاهِدِ الْإِضْرَاحِ ١١١/١ .

(٤) إِعْرَابُ الْحَمَاسَةِ : ٢٠١ .

ومنها :

٨- قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا

[٤٨/ب]

/ البيتُ لكثيرِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الأَسْوَدِ بنِ عَامِرِ الخَزَاعِيِّ<sup>(١)</sup> .  
« قَضَى » فعلٌ ماضٍ، وألفُهُ عن الياء لقولك<sup>(٢)</sup>: « قَضَيْتُ ، و « كُلُّ » فاعلُهُ .  
و « ذِي » مجرورٌ بإضافة « كل » إليه ، وأصله ذَوِي<sup>(٣)</sup> .

فَإِنْ قَلَّتْ : فَلِمَ كَانَتِ العَيْنُ مَتَحَرِّكَةً مَعَ أَنَّ الأَصْلَ السُّكُونُ ، وَلِمَ  
كَانَتِ اللَّامُ يَاءً<sup>(٤)</sup> ؟

أَجِبْتُ عَنِ الأَوَّلِ بِأَنَّ جَمْعَهُ عَلَى أَذْوَاءٍ دَلِيلُ ذَلِكَ نَحْوُ : حَمَلٌ وَأَحْمَالٌ ،  
وَقَتَبٌ وَأَقْتَابٌ . وَعَلَى الثَّانِي بِأَنَّ مَا عَيْنُهُ أَوْ وَلا مُمُّ يَاءٌ نَحْوُ : طَوَيْتُ أَكْثَرَ  
مِمَّا عَيْنُهُ وَلا مُمُّ يَاءَانِ نَحْوُ : حَيَّيْتُ ، وَقِيَاسُهُمُ الحَمْلُ عَلَى الكَثِيرِ .  
وَنَقَلَ ابنُ الدَّهَّانِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ لَامَهَا أَوْ فَهِيَ مِنْ بَابِ قُوَّةٍ .  
وَلا يُضَافُ إِلاَّ إِلَى الظَّاهِرِ . وَأَجَازَ المِرْدُ<sup>(٥)</sup> إِضَافَتَهَا إِلَى المِضْمَرِ تَمَسُّكاً  
بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup> :

(١) ديوانه ص ١٤٣ . وانظر البيت في الإيضاح : ١٠٩ ، وإيضاح شواهد ١٠٠/١ ، والكافي في شرحه  
٦٢٣/٢ ، والمسائل البصريات ٥٢٤/١ ، والإنصاف ص : ٨٢ ، وشرح المفصل ٨/١ ، وشرح الكافية  
الشافية ٦٤٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٦/١ ، وارتشاف الضرب  
٢١٤٠/٤ ، والمساعد ٤٥١/١ ، والتصريح ٤٣١/٢ ، والخزاعة ٢٢٣/٥ .

(٢) في (ص) و(ح) : كقولك .

(٣) انظر اللباب ٣٧٣/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/١ .

(٤) في (ت) : ولم كانت اللام ؟

(٥) انظر للسان (ذو) .

(٦) هو أبو العتاهية ، والبيت في ديوانه ص : ٢٥٠ . والرواية فيه :

أَهْتَأُ الْمَعْرُوفَ مَا لَمْ تُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُووَةٌ

وبقول الآخر<sup>(١)</sup>:

وَأَنَا لَتَرْجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَمَا رَجَوْتَاهُ قَدَمًا فِي ذَوْنِكَ الْأَوَائِلِ

والفاءُ حرفُ عطفٍ ، و « وَفَى » فعلٌ ماضٍ ، وعَيْنُهُ مُشَدَّدَةٌ للمبالغة ،  
و « غَرِيْمَةٌ » منصوبٌ به ، ومفعولُ « قَضَى » محذوفٌ استغناءً عنه بمعمولِ الثاني .  
فإن قلتَ : فليَمَ لا يكون « غَرِيْمَةٌ » مفعولاً لـ « قضى » ، ومفعولُ « وَفَى »  
محذوفٌ ؟

أجبتُ : كان يلزمُ أن يقولَ : فَوَفَاهُ غَرِيْمَةٌ أَي : قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ  
غَرِيْمَةٌ فَوَفَاهُ ، فهذا شاهدٌ على إعمالِ الثاني دونِ الأوَّلِ .

و « عَزَّةٌ » مبتدأ ، و « غَرِيْمَهَا » مبتدأ ثانٍ ، و « ممطولٌ » و « مُعْتَى » خَبْرَانِ  
للغريمِ ، والجملةُ خبرٌ عن « عَزَّةٌ » ، والعائدُ الهاءُ في « غَرِيْمَهَا » . ويجوزُ أن  
يكونَ « مُعْتَى » صفةً لـ « ممطولٌ » ، أو حالاً من الضَّميرِ الذي فيه ، ويجوزُ أن  
يرتفعَ « عَزَّةٌ » بالابتداء ، و « ممطولٌ » خبرٌ عنها ، و « غَرِيْمَهَا » مرتفعٌ بأنه اسمٌ  
ما لم يُسَمَّ فاعلهُ ، وضحَّ أن يجري اسمُ المفعولِ على غيرِ مَنْ هو له للضميرِ

إِنَّمَا يَعْرِفُ بِالْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُووَةٌ

أَفْضَلُ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ يُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

والبيتان بلا نسبة في شرح المفصل ١/٥٣ ، ٣٨/٣ ، والجمع ٤/٢٨٤ ، والدرر ٢/٦١ ، واللسان  
(ذو وذوات) ١٥/٤٥٨ .

(١) هو الأحوص الأنصاري ، والبيت في ديوانه : ٢٣٠ ، وانظر شرح المفصل ٣/٣٨ ، وشرح الكافية  
الشافية ٢/٩٢٨ ، والدر المصون ١/٣٥٩ .

العائد مما أضيف إليه مرفوعه ، وهو الهاءُ في « غريمها » .

ولا يجوزُ أن يرتفع « غريمها » بـ « معنَى » ، كما جاز أن يرتفع بـ « مطول » ؛  
إذ لا يكون في « مطول » ما يعود على « عزة » .

وقد تأوَّل بعضهم هذا المذهبَ الفاسدَ على أبي علي<sup>(١)</sup> جهلاً منه  
بموضعه الأرفعِ وعلمه الشائع الأوسع ، وقد نصَّ في « التذكرة » على امتناع  
ذلك فقال : لا يرتفع « غريمها » بـ « معنَى » ؛ لأنَّ « مطولاً » يبقى مُنفرداً  
غير عامل في شيء ، وبقاؤه مُنفرداً غير محتَمِل الضمير لا يصحُّ ، فإذا لم  
يصحَّ رفعته وأعملت الأول ليصيرَ في « معنَى » ذكراً من الغريم .

فإن قيل : أعملَ « معنَى » وأظهرَ الضميرَ في « مطول » لجرِّه على  
غير مَنْ هو له كقولك : مطولٌ هو معنَى غريمها ؟

قيل : لا يجوزُ هذا ؛ لأنَّ الغريمَ لم يتقدَّم له هنا ذكراً يتضمَّنُه اسمُ  
المفعول فيرُزُه ، وكذلك لا يجوزُ أن يُعتَقَدَ أنَّ في « مطول » إضماراً قبل /  
الذَّكر ، كما تُضمِرُ في قولك : ضربتني وضربتُ زيداً إذا أعملت الآخِرَ ؛  
لأنَّ الضميرَ مع اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول لا يكونُ في أحكامِ الجُمَلِ ؛ ألا  
ترى أنك لا تصلُّ به الموصول كما تصل بالفعل وضميره .

قال : ومنَ ذهبَ إلى أنه لا ذكراً للأوَّل في قولك : ضربتني وضربتُ  
زيداً ، أجاز على مذهبه هنا أن يرتفع الغريم بـ « معنَى » ، ويبقى « مطول »

(١) الذي توهم ذلك وتأوَّله على أبي علي هو أبو الحسن بن الطراوة في الإفصاح : ٣٧ . وانظر رد ابن  
أبي الربيع عليه في الكافي ٢/٦٢٤ وما بعدها ، وكذلك الشلوبين في حاشية المصدر السابق .

غير مُسندٍ إلى شيء. وهو مذهبٌ فاسدٌ ؛ لأن بقاء الفعل من غير فاعل لا يجوز ؛ لأن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ يُضمرُ فيها الفاعل ولا يحذف ، والإضمار قبل الذكر قد جاء في مواضع من كلامهم . فإذا كان ذلك الوجه مرفوضاً والآخِرُ مُستعملاً حملتُه على المستعمل . هذا طريقُ القياس ، على أنَّ السَّماعَ قد ورد بذلك ، قالوا : ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ أَخَوَيْكَ .  
**فإن قلت :** كيف يرتفع « غريمها » بـ « مطول » مع كون « معنَى » نعتاً له ؟

**أجبت :** لا يكونُ نعتاً بل حالاً من الغريم مقدّمةً ، ويجوزُ أن يكونَ توكيداً . قاله ابنُ يسعون<sup>(١)</sup> . وفيه نظرٌ ؛ لخروجه عن قِسْمِي التوكيد اللفظيِّ والمعنويِّ .

قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : ولا يحتاجُ هنا إلى إظهار الضمير الذي في « معنَى » ؛ لأنه قد جرى على الغريم ، وهو هو .

قال ابنُ يسعون<sup>(٣)</sup> : ويعدُّ عندي أن يجعلَ « معنَى » خبراً لـ « عزة » بعد خبر ؛ لأنه ينبغي أن يكونَ حُكْمُ الخبرين واحداً في تناول العامل لهما والضميرُ العائدُ من مجموعيهما ، فيلزمُ على هذا أن يبرزَ المرتفعُ بـ « معنَى » لجرِّه على مَنْ ليس له ، أو يُضمرَ قبلَ الدُّكْرِ . وقد تقدّمَ فسادُ ذلك في كلام أبي عليٍّ في « التذكرة » ، إلا أنه قالَ في « البصريّات »<sup>(٤)</sup> : ومن

(١) المصباح ٢٢٠/١ .

(٢) المسائل البصريّات ٥٢٥/١ .

(٣) المصباح ٢٢٠/١ .

(٤) المسائل البصريّات ٥٢٦/١ .

أجاز<sup>(١)</sup> ألا يظهر هذا الضمير مع جريانه على غير من هو له ، واستشهد  
بقول الأعشى<sup>(٢)</sup>:

وإن امرأ أسرى إليك ودونه      من الأرض مومات ويبدأ سملق  
لمحقوقه أن تستجيني لصوته      وأن تعلمي أن المعان موفق  
فينبغي أن يميز ارتفاع « غرمتها » بـ « معني » ، ويضمير في الأول على  
شريطة التفسير .

وقد أجاز أبو علي<sup>(٣)</sup> مع ذلك عمل اسم الفاعل الموصوف في قول  
بشر بن أبي خازم<sup>(٤)</sup> على أحد مذهبيه فيه :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت      ذكرت سلمي في الخليط المبين  
وفي قول ذي الرمة<sup>(٥)</sup>:

وقائلة تخشى علي أظنه      سيؤدي به ترحاله ومداهبة

- (١) وهم الكوفيون . انظر الإنصاف : ٥٦ . .  
(٢) ديوانه ص : ٢٧٣ . وانظر المسائل البصريات ٥٢٦/١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف : ٣٠٦ ،  
والإنصاف ص : ٥٦ .  
(٣) انظر الإغفال ٢٠٦/٢ ، وكتاب الشعر : ٣١٠ .  
(٤) نسبه العمري في المقاصد الشعرية ٥٦٠/٣ إلى بشر بن أبي خازم الأسدي ، ولم أجد في ديوانه  
المطبوع ، والبيت في الإغفال ٢٠٦/٢ ، وإيضاح الشعر : ٣٤٤ ، والمقرب ١٣٨ ، وشرح التسهيل  
٧٤/٣ . ويروى :

ذكرت سلمي في الخليط المزابل

قال ابن سيده في المحكم ١٩٦/٦ بعد أن أنشد البيت عن أبي علي : « وعندي أنه :

إذا فاقد فرخين خطباء ... ..

لأن اسم الفاعل إذا وُصف قُرب من الاسم ، وفارقاً شبه الفعل » .

- (٥) لذي الرمة ، والبيت في ديوانه ٨٥٨/٢ ، وفيه : (ومناهبه) بدل (وجعائله) ، والشاهد في : شرح التسهيل  
٧٥/٣ ، ومنهج السالك ٣٢٨/٢ ، والمسعودي ١٩٢/٢ ، والمعنى : ٥٦٥ ، وشرح أبياته ٣١٤/٦ .

فَإِنْ جَعَلْتَ « تخشى » في موضع حال من الضمير في الصفة ، نصبت  
الجملة بهذا القول الظاهر .

وبيتٌ كثيرٌ هذا من قصيدة مختارة حسنة ، يرثي بها عبد العزيز بن  
مروان . وبعده :

إِذَا سُمْتُ نَفْسِي هَجْرَهَا وَاجْتِنَابَهَا      رَأَتْ غَمْرَاتِ الْمَوْتِ فِيمَا أُسُوْمَهَا  
/ فَهَلْ تُجْزِيَنِّي عَزَّةَ الْقَرَضِ بِالْمَهْوَى      ثَوَاباً لِنَفْسٍ قَدْ أُصِيبَ صَمِيمُهَا  
وَقَدْ عَلِمْتَ بِالْغَيْبِ أَنْ لَنْ أَوْدَهَا      إِذَا هِيَ لَمْ يَكْرَمْ عَلَيَّ كَرِيمُهَا  
وفي « زهر الآداب »<sup>(١)</sup> « أَنْ عَزَّةٌ دَخَلَتْ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فَقَالَ  
لَهَا : أَنْتِ عَزَّةٌ كَثِيرٌ ؟ فَقَالَتْ : أَنَا أُمُّ بَكْرِ الضَّمْرِيَّةِ . فَقَالَ : يَا عَزُّ هَلْ  
تَرَوِينَ مِنْ شِعْرِ كَثِيرٍ شَيْئاً ؟ قَالَتْ : مَا أَعْرِفُهُ ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ الرُّوَاةَ  
يُنْشِدُونَ لَهُ :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ ... ..

قال : أفتروينَ قوله<sup>(٢)</sup> :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْنِي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا      وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ  
قالت : ما سمعتُ هذا ، ولكني سمعتُهُم يُنْشِدُونَ<sup>(٣)</sup> :

كَأَنِّي أَنَا ذِي صَخْرَةٍ حِينَ أَعْرَضْتَ      مِنْ الصَّمِّ لَوْ تَمَشَى بِهَا الْعَصْمُ زَلْتِ  
عَضُوبًا فَمَا تَلْقَاكَ إِلَّا بِخَيْلَةٍ      فَمَنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَصْلَ مَلَّتِ

\* \* \*

(١) زهر الآداب ١/ ٢٢٢ .

(٢) ديوانه : ٣٢٨ . وانظر الأمالي ٢/ ١٢١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٠٣ .

(٣) ديوانه : ٩٧ - ٩٨ .

ومنها :

٩- قَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي<sup>(١)</sup>.

الفاء للعطف، و« لو » حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، وفيه معنى الشرط .  
نعم لا يُجزمُ به إلا ضرورة . أنشد السيد ابن الشجري في « أماليه »<sup>(٢)</sup> لامرأة :

فَارِسٍ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكَلِّ  
لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهَا دُوْمَيْعَةٌ      لِأَحِقِّ الْأَطَالِ نَهْدِي دُوْمَيْعَةً  
غَيْرَ أَنَّ الْيَأْسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ      وَصُرُوفَ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

وموضع « أَنَّ » بعد « لو » رفعٌ بفعل مضمَر ؛ لأنها بالفعل أولى لتضمنها معنى الشرط ، والتقديرُ : لو صح أن ذلك .

و« ما » منصوبةُ الموضع بأنَّ، والأحسنُ فيها أن تكونَ مصدريةً مقدَّرةً بالسَّعي ، ويجوز أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي ، فيحتاج حينئذٍ إلى عائدٍ عليها بلا خلاف ؛ إذ في المصدرية خلافٌ ، والتقديرُ : فلو أن الذي أسعى له ، فحذِفَ ذلك على رأي سيبويه من غير تدرِج ، وعلى رأي أبي الحسن الأَخفش حُذِفَ الجارُ ثمَّ وَصَلَ الفَعْلُ إلى المفعول به فصار التَّقْدِيرُ أسعاه ، ثمَّ حُذِفَ تخفيفاً وللعلم به .

(١) ديوانه : ٣٩ . وانظر الكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، والإيضاح : ١١٠ ، وإيضاح شواهد القيسي ١٠٥/١ ، ولابن يسعون (المصباح) ٢٢٤/١ ، والإنصاف : ٧٩ ، ٨٣ ، واللباب ١٥٦/١ ، وشرح الفصل ٧٩/١ ، والمقرب ص : ١٧٨ ، وشرح الكافية ٢٣٤/١ ، والمغني : ٣٥٦ ، ٤٥٧ ، وشرح أبياته ٣٥/٥ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٤/١ ، والخزانة ٣٢٧/١ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٨٨/٢ أنشده شاهداً على جزم لو ، ولم يقل هو بجوازه ، كما نقله عنه بعض المتأخرين كالمرادي في الجنى الداني : ٢٨٦ ، وابن هشام في المغني : ٣٥٧ ، ٩١٥ .

و « لأدنى » جارٌّ ومجرورٌ في موضع رفع على أنه خيرٌ أن .

و « معيشة » مجرورة بإضافة و « أدنى » إليها .

و « معيشة » عند الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> يجوز أن تكون مفعلة بكسر العين وهي الياء، فنُقِلت [الكسرة]<sup>(٢)</sup> إلى الفاء حملاً على ما اشتقَّ منها وهو يَعِيشُ؛ لانفاقهما في المتحرّكات والسواكن ، ويجوزُ أن تكون مفعلة بضم العين ، ثم نُقِلت الضمة لِمَا تقدّم ، ثم قَلِبَت الضمة كسرة لتَسَلَّمَ الياء من انقلابها إلى الواو حيث سَكَنَت مفردةً / وانضمَّ ما قبلها . ولا يكون عند الأَخفش<sup>(٣)</sup> إلا بالكسر إذ لو كانت بالضمِّ لَقليل : معوشة كمضوفة . وقد بينتُ هذا في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(٤)</sup> .

و « كفاني » فعلٌ ماضٍ ، والنونُ وقايةٌ له من الكسرة اللازمة قبل ياء المتكلم .

فإن قلتَ : فلمَ دخلت مع المعتل ولولاها لم يُكسرَ آخره ؟

أجبتُ : لتطرّد الزيادة في الأفعال ، وتجري على نسق واحد .

و « لم » حرفٌ جزم ، ومعناه النَّفي ، واختلِفَ فيه فقيل : ينقلُ معنى

المستقبل إلى الماضي كقولك : لم يَقَمْ أَمْسٍ .

وقيل : ينقلُ الماضي إلى المستقبل . وهو اختيارُ الجزولي<sup>(٥)</sup> .

و « أطلبُ » مجزومٌ به ، وفاعله مضمَرٌ فيه ، وهو للمتكلم .

(١) الكتاب ٣٤٩/٤ . وانظر شرح التعريف : ١٥٦ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) انظر المنصف ٢٩٩/١ ، وشرح التعريف : ١٥٦ .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٥٦ . وانظر المنصف ٢٩٩/١ .

(٥) قال في المقدمة الجزولية ص : ٤٠ : « لم تنفي فعلٌ » .

و « قليل » مرتفع لأنه فاعلٌ كفاني ، و « من المال » مرفوعٌ الموضوع لأنه صفةٌ له .

واعلم أن الفارسي<sup>(١)</sup> استشهد بهذا البيت على إعمال الفعل الأول عند التنازع<sup>(٢)</sup>؛ ألا ترى الشاعر كيف رفعه بـ « قليل » ، ولم ينصبه بقوله: « أطلب » .  
وقال الجرمي<sup>(٣)</sup>: أراد كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الملك<sup>(٤)</sup> ، ولو أعمل « لم أطلب » في « قليل » لاستحال المعنى ، وبيانه: أن قوله :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

فيه نفىٌ للسعي لأدنى معيشة ، فلو وجّه « لم أطلب » إلى « قليل » لوجب أن يكون فيه إثباتٌ لطلبِ القليل ؛ لأنه في سياق جوابٍ لو ، فيكون نافياً للسعي لأدنى معيشةً مثنياً لطلبِ القليل من المال ، وهو عين ما ثبت نفيه . وقد أبان الشاعر غرضه حيث قال بعده :

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يدركُ المجدُ المؤثّلُ أمثالي

وهذا بين .

\* \* \*

(١) الإيضاح : ١١٠ . قلت : نقل البغدادي رحمه الله عن ابن خلف في شرح أبيات الكتاب (قلت : وهو في اللوحة : ٤٧ منه) عن أبي عبد الله الحسن بن موسى الدينوري أنه قال : « والذي يقوى في نفسي وما سبقني إليه أحدٌ أن قوله : ( ولم أطلب ) معناه : ولم أسع ، وهو غير متعدٍ فلذلك لم يحفل به ، ولا أعمل الأول ، ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهداً على إعمال الأول » . الخزانة ١/٣٢٧ .

(٢) (عند التنازع) ساقطة من (ص) . وقد اعترض على هذا الاستشهاد بعض العلماء كالعكبري في شرح الإيضاح ٢/٣٥٧ - ٣٥٨ . وانظر الكافي لابن أبي الربيع ٢/٦٢٦ .

(٣) انظر المصباح ١/٢٢٥ .

(٤) في (ت) : ولم أطلب المال .

ومنها :

١٠- أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرَبَعٍ وَمَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ

هذا البيتُ أوَّلُ قصيدةٍ للحطِيبِ<sup>(١)</sup> جَرُولُ بْنُ أَوْسِ بْنِ مَالِكِ الْعَبْسِيِّ ،  
وَيُكْنَى أَبُو مُلَيْكَةَ . وَلُقِّبَ بِالْحَطِيبَةِ لِقُرْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَقِيلَ : لِأَنَّهُ ضَرَطَ  
فَقِيلَ لَهُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : حَطِيبَةٌ ، فَسُمِّيَ بِذَلِكَ .

الهمزةُ للاستفهام ، و« مِنْ » حرفُ جرٍّ ، ومعناها التعليلُ .  
وَالرَّسْمُ مصدرٌ رَسَمَتِ النَّاقَةُ رَسِيمًا إِذَا أَثَرَتْ فِي الْأَرْضِ لَشِدَّةِ وَطْئِهَا ،  
وَمِنْهُ سُمِّيَ الْعُودُ الَّذِي فِيهِ خُطُوطٌ يُخْتَمُ بِهِ الطَّعَامُ رَسْمًا ؛ لِقُوَّةِ أَثَرِهِ فِي  
الْمَخْتومِ بِهِ . وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ « دَارِ » . وَ« مَرَبَعٌ » فَاعِلُهُ ،  
وَالتَّقْدِيرُ : أَمِنْ أَنْ رَسَمَ دَارًا مَرَبَعًا وَمَصِيفًا أَي : غَيْرَ أَثَرِهَا لَشِدَّةِ الْاِخْتِلَافِ  
عَلَيْهَا ، وَالْمَرَبَعُ عَلَى هَذَا زَمَنُ الرَّبِيعِ ، وَكَذَلِكَ الْمَصِيفُ هُنَا ، كَمَا قَالَ الذَّيْبَانِيُّ<sup>(٢)</sup> :

فَمُجْتَمِعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرَ رَسْمِهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَايِعُ

و« لِعَيْنَيْكَ » جارٌ ومجرورٌ ، و« مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ » جارٌ ومجرورٌ ومُضَافٌ  
إِلَيْهِ . وَأَصْلُ مَاءِ مَوَّةٍ ، / فَقُلِبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَقُلِبَتْ  
الْهَاءُ هَمْزَةً . وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ شَادَّةٌ لِاعْتِلَالِ عَيْنِهَا وَلاَمِهَا ، وَمِثْلُهَا شَاءُ .

(١) ديوانه : ١٦٦ . وانظر ترجمته في الاشتقاق : ١٧٠ ، والشعر والشعراء ١/٣٢٢ .

انظر البيت في الإيضاح : ١٨٤ ، وإيضاح شواهد ١/١٧١ ، والمصباح ١/٣٢٤ ، والمقتصد  
٥٥٩/١ ، وأمثالي ابن الشجري ٢/١١١ ، وشرح المفصل ٦/٦٢ ، والخزانة ٣/٤٣٦ .

(٢) ديوان النابغة الذبياني : ٣١ . والأشراج : شعابٌ تدفع إلى الحرة ، وحدثها شرح ، وإنما قيل لها  
أشراج لأن بعضها اتصل ببعض . وقيل : الأشراج مسايل في الأرض صلبة تدفع إلى الأودية .

وقال بعضُ الأدباء<sup>(١)</sup>: إِنَّمَا قَلِبْتَ الْهَاءُ فِرَاراً مِنْ اجْتِمَاعِ الْهَاءَيْنِ فِي « مَاءُوه ». واستضعف لقولهم : أمواهُهُ ومياهُهُ .

و« الشُّؤُون » مجاري الدُّمُوع إلى العَيْنِ فيما حكاها الأصمعي<sup>(٢)</sup> . واحدها شَأْن . و« الوَكَيْفُ » سَيَّلَانُ الدَّمْعِ . ويقال فيه : وَكَفٌ أَيْضاً . ورفعُهُ بالابتداء ، وخبره « لِعَيْنَيْكَ » .

و« مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ » يجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً على الحال ؛ لأنه كان صفةً لـ « وَكَيْفٍ » ، فلَمَّا تقدَّمَ انتصب على ذلك ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ متعلقاً بقوله : « لِعَيْنَيْكَ » ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خبراً آخرَ .

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ « مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ » الخبرَ ، و« لِعَيْنَيْكَ » إمَّا حالٌ حيثُ تقدَّمتْ ، أو متعلِّقٌ بالخبر .

وقوله : « أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ » متعلق بقوله : « لِعَيْنَيْكَ » تعلقَ المفعول له . وقال بعضُ المتأخِّرين<sup>(٣)</sup> : الرَّسْمُ بمعنى المرسوم ، فهو اسمٌ لا مصدر ، كأنه قال : أَمِنْ أَجْلِ مرسومِ دَارٍ يَلُوحُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ ، فلا يعمل على هذا شيئاً . قال : ويرتفع « مَرَبَعٌ » و« مَصَيِّفٌ » على إضمار المبتدأ أي : اللَّامِخُ المرسومُ البادي مَرَبَعٌ وَمَصَيِّفٌ ، فالمرَبَعُ على هذا التَّأويلِ الموضوعُ الذي يُحَلُّ في الرَّبِيعِ ، والمَصَيِّفُ الذي يُحَلُّ في الصَّيْفِ .

(١) انظر النصف ١٥١/٢ ، والمتع ٣٤٨/١ ، وشرح التعريف : ١٤١ ، وشرح الشافية ١٠٨/٣ .

(٢) انظر خلق الإنسان له : ١٦٧ ، وخلق الإنسان لثابت : ٤٩ ، وللإسكافي : ٧٢ وفيه : الشانان : عرقان في الجبهة يسقيان العينين .

(٣) انظر المصباح ٣٢٥/١ .

كذا فَسَّرَهُ يَعْقُوبُ وَغَيْرُهُ<sup>(١)</sup> .

قال ابنُ يَسْعُونِ المغربي<sup>(٢)</sup> : ومما يؤيِّدُ هذا قولُ الحُطَيْبَةِ في موضعِ

آخِرِ<sup>(٣)</sup> :

أرَسَمَ دِيَارٍ مِنْ هُنَيْدَةَ تُعْرِفُ بِأَسْقَفَ مِنْ عِرْفَانِهَا الْعَيْنُ تُدْرِفُ

ألا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا تُعْرِفُ الْعَيْنُ الَّذِي هُوَ الْمَرْسُومُ لَا الْحَدِثَ .

واعلَمَ أَنَّ كِلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ - وهو قولُ أبي علي -

أُقْيَسُ لِمَا فِيهِ مِنْ حَمَلِ الْكَلَامِ عَلَى أَصْلِهِ وَظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّ الرَّسْمَ أَصْلُهُ

المصدرُ في الحقيقة وإن كان قد كَثُرَ وَقوعُهُ موقعَ المرسومِ كالخَلْقِ ونحوه مما

تُقَلَّبُ عَنْ مَوْضِعِهِ ، وكذلك إعرابه لا يحتاج إلى تقديرٍ إضمارٍ ، فاعرفهُ .

\* \* \*

(١) قال في إصلاح المنطق ص : ١١ ، ٢٢ : والرَّبِّعُ : دار القوم ومنزلهم . وانظر المخصص ٥٠١/١

(باب داء الوجه) ، والمصباح المنير (ربو) ، واللسان (ربيع) ، والكليات (ربيع) .

(٢) المصباح ٣٢٦/١ .

(٣) ديوانه : ٣٨٢ . .

ومنها :

١١ - قَدْ كُنْتُ ذَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

هذان الشطران لزياد العنبري<sup>(١)</sup>. قاله أبو علي<sup>(٢)</sup>. ونسبته الجرمي<sup>(٣)</sup> إلى رؤبة .

« قد » حرفٌ يقربُ الماضي ويُقلِّلُ المستقبل غالباً .

و « كُنْتُ » أصلُهُ قَبْلَ لِحَاقِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ كَوْنِ بوزن ضَرَبَ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا كَانَ فَعْلٌ بوزن ظَرَفٌ ، أَوْ فَعِلٌ بوزن عَلِمَ ؟

أجبتُ عن الأولِ بأنَّ اسمَ فاعله كائنٌ بوزن فاعلٍ ، والمضموم العين يجيء ذلك منه على فَعِيلٍ نحو كريمٍ وشريفٍ ، وطَهَرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ طَاهِرٌ ، وَحَمُضَ اللَّبَنُ فَهُوَ حَامِضٌ نَادِرٌ .

وعن الثاني بأنَّ مُسْتَقْبَلَهُ يَفْعَلُ نحو: يَدْخُلُ، والمكسورُ العين في الماضي يُفْتَحُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ ، وَفَضِلٌ يَفْضُلُ نَادِرٌ . فلَمَّا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ نُقِلَ إِلَى فَعْلٍ بِالضَّمِّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ وَاوْ ، ثُمَّ اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَنُقِلَتْ

(١) لم أقف له على ترجمة . والشاهد في الكتاب ١٩١/١ منسوباً إلى رؤبة ، والبيتان من مقطوعة في ملحقات ديوانه : ١٨٧ . وانظر النكت على الكتاب ٢٩٧/١ ، وشرح أبياته (تحصيل عين الذهب) : ١٥٩ ، والحجة ١٦٠/٦ ، والإيضاح : ١٨٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١ ، ٢٢٢/٢ ، والمفصل : ٢٢١ ، وشرحه ٦٥/٦ ، وشرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢ ، والمغني : ٦١٩ ، وشرح أبياته ٤٦/٧ ، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٤ .

(٢) ذَكَرَهُ فِي الْإِيضَاحِ : ١٨٤ ، وَالْحِجَّةُ ١٦٠/٦ دُونَ نِسْبَةٍ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي غَيْرِهِمَا ، وَعِزَّازُ النَّسْبَةِ إِلَيْهِ ابْنُ يَسْعَانَ فِي الْمَصْبَاحِ ٣٢٩/١ ، وَابْنُ خَلْفٍ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْكِتَابِ (اللُّوْحَةُ : ١٠١) .

(٣) فِي كِتَابِهِ (الْفَرُخُ) كَمَا نَصَّ ابْنُ يَسْعَانَ فِي الْمَصْبَاحِ ٣٢٩/١ ، وَابْنُ خَلْفٍ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْكِتَابِ (اللُّوْحَةُ : ١٠١) ، وَنَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ ٤٨/٧ .

قُلْتُ : قَدْ نَسَبَهُ سَيِّوِيهِ أَيْضاً إِلَى رُؤْبَةَ . الْكِتَابُ ١٩١/١ .

إلى الفاء فالتقى / ساكنان الواو والنون، فحذفت الواو لأنها حرفٌ معتلٌّ،  
والنون حرفٌ صحيحٌ ، وأيضاً فالضمة دليلٌ عليها بعد الحذف بخلاف  
النون ، فإنه ليس على حذفها دليلٌ ، وأيضاً فإنَّ الواو اعتلت اعتلالين :  
أحدهما : بتغير حركتها من الفتح إلى الضم<sup>(١)</sup> .

والآخَرُ : بإسكانها. ومن ألفاظهم « التَّغْيِيرُ يُؤْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ »<sup>(٢)</sup> ،  
وليست النونُ كذلك . وقد استوفيتُ نظائرَ هذا في « شرح الفصول » .  
والتَّاءُ اسمها ، وهو ضميرٌ متصلٌ . بمعنى أنه لا ينفصل عن الفعل ، وخصَّ  
بالضم لأن المتكلم هو الأصلُ في الإخبار ، فاستحقَّ أقوى الحركات ، وخصَّ  
ضميرُ المخاطب بالفتح لأنه جارٍ مجرَى المفعول ، وخصَّ ضميرُ المخاطبة  
بالكسر لأنه بعضُ الياء التي يُؤنَّثُ بها في تفعلين وهذي .

وهنا تنبيهان :

الأول : لو أنَّكَ سَمَّيْتَ بهذا الضمير لزدتَ عليه واوين ، الأولى  
مُدغمةٌ في الثَّانية فقلَّتْ : هذا توٌّ ، وذلك لأنَّ أقلَّ الأصولِ الثَّلاثةُ ، وكان  
المزيدُ ذلك دون غيره مجانسةً للحركة ، ولا ريبَ في أنَّ المجانس للضمة  
الواوُ ، ولو سَمَّيْتَ بها مفتوحةً لقلتَ : هذا تاءٌ ، ولو سَمَّيْتَ بها مكسورةً  
لقلتَ : هذا تيٌّ ، وكانت العينُ ساكنةً ؛ لأنَّ أصلها ذلك ، ولا يُعدَّلُ عنه  
إلاَّ للدليل ، ومن ثمَّ قيل : إنَّ أصلَ شاةٍ : شوْهةٌ بسكون الواو .

والثاني : أنَّكَ لو سَمَّيْتَ بـ« كنت » لحكيَّتْها لأنها جملةٌ ، وذلك شأن

(١) في (ت) : من الضم إلى الفتح .

(٢) انظر أسرار العربية : ٣٣٦ ، واللباب ١/١١٧ .

الجَمَلُ في هذه الحالة ، ولو نسبتَ إليها لقلتَ : كُنْتُ<sup>(١)</sup> . وأما قولُ  
الشاعر<sup>(٢)</sup> :

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا      وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ  
فهو شَادٌ .

و« دأيتُ » فعلٌ وفاعلٌ في موضع نصب ؛ لأنه خبرُ كان ، و« قد »  
مقدَّرةٌ أي : قد دأيتُ ؛ لأنَّ الماضي لا يكون خبرَ كان إلا مقترناً بقدر  
ظاهرةٍ أو مقدَّرةٍ ، ومن ذلك قوله سبحانه<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ  
قُبُلٍ ﴾ . وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

أَمَسَتْ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا      أَخْتِي عَلَيْهَا الَّذِي أَخْتِي عَلَى لُبْدٍ  
وبعضُهُم لا يشترطُ ذلك .

و« بها » متعلِّقٌ بقوله : « دأيتُ » . و« حَسَانًا » منصوبٌ به . وفي وَرْثَةِ قولان :  
أحدهما : أنه فَعَالٌ من الحُسْنِ ، فالتَّوْنُ أَصْلِيَّةٌ ، وهي لَامٌ ، والألفُ  
فيه مُبَدَلَةٌ من التنوين للوقف .

والآخَرُ : أنه فَعْلَانٌ من الحُسِّ ، والألفُ والنونُ زائدتان فلا ينصرف

---

(١) في (ج) و(ص) : كوني .  
(٢) البيت دون نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٢٤ ، والمختص ١٣/٢٤٦ ، وأسرار العربية : ٩٠ ،  
وشرح الملوكي : ٣٢٦ ، وشرح الجمل ٢/٣١١ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٧٧ ، وشرح  
شواهدنا : ١١٨ ، والمساعد ٣/٣٥٢ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٢٦) .

(٤) للنابغة من معلقته في ديوانه ص : ١٦ ، وانظر الفاحر : ٦٨ ، وشرح التسهيل ١/٣٤٤ ، ٣٤٦ ،  
وشرح الكافية ١/٨٠١ . ولُبْدٌ : هو اسم آخر نسر من نسور لقمان الحكيم ، وهو الذي يضرب  
به المثل فيقال : أتى أبْدٌ على أبْدٍ .

حينئذ للعلمية المقترنة بهما ، وألفه على هذا للإطلاق .

و« مخافة » مفعولٌ من أجله ، وأصلها مَخَوْفَةٌ ، وهي مصدرٌ خِفْتُ ، تقول<sup>(١)</sup> : خِفْتُ خَوْفًا ومخافةً ، وهو مضافٌ إلى المفعول والتقديرُ : أن خِفْتُ الإفلاس ، فالإفلاسُ مجرورٌ اللفظ منصوبُ الموضع ، وفاعلُ المصدر محذوفٌ أو مضمَر .

و« اللَّيَّان » عطفٌ على موضع الإفلاس ، ويُروى بفتح اللام وكسرها والفتح أكثرُ استعمالاً ، والكسر أشدُّ قياساً ؛ إذ ليس في / المصادر فَعْلَانٌ بفتح الفاء وسكون العين إلا هذا في أحد وجهيه ، والشَّئَانُ فيمنَّ أسْكَنَ عينه . وهما نادران .

قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : اللَّيَّانُ الذي يلوي الحقَّ . يريد أنه من صفة الفاعل ، وأنَّ ذلك<sup>(٣)</sup> أحقُّ به من المصدر ، وكذلك قال بعضهم : الشَّئَانُ بالسُّكُونِ صفةُ الفاعل ، وبالتَّحْرِيكِ مَصْدَرٌ كَالْعَلْيَانِ ،

ويجوزُ في نَصْبِ « اللَّيَّانِ » وجهان آخران<sup>(٤)</sup> :

الأوَّلُ : أن يُريدَ : ومخافةَ اللَّيَّانِ ، فحَدَفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه في الإعرابِ مَقَامَهُ .

والثاني : أن يكونَ مفعولاً معه أي : مخافةَ الإفلاسِ مع اللَّيَّانِ .

\* \* \*

(١) (تقول) ساقطة من (ص) . .

(٢) في تذكرته كما نص ابن يسعون في المصباح ٣٣١/١ . ولم أقف عليه في كنه المطبوعة .

(٣) في (ح) : وإن كان .

(٤) انظرهما في النكت للأعلم ٢٩٧/١ .

ومنها :

١٢- حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

البيتُ للبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر ، وكنيته أبو عقيل<sup>(١)</sup> .

« حتى » على ثلاثة أقسام ، و« تَهَجَّرَ » فعلٌ ماضٍ ، وهو من قولهم : هَجَّرَ إِذَا ارْتَحَلَ فِي وَقْتِ الْمَاجِرَةِ ، وَيُقَالُ لَهَا : الْمَاجِرُ وَالْمَاجِرُ ، وَذَلِكَ نِصْفُ النَّهَارِ . وَفَاعِلُهُ مَضْمَرٌ عَائِدٌ إِلَى الْمِسْحَلِ وَهُوَ الْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ .  
و« هَاجَهَا » فعلٌ ماضٍ ، وَعَيْنُهُ يَاءٌ لِقَوْلِهِمْ فِي مِضَارِعِهِ : يَهِيْجُ ، وَفِي مَصْدَرِهِ الْهَيْجُ . وَعَنِ الْأَصْمَعِيِّ : هِجْتُهُ وَأَهَجَّجْتُهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَفَاعِلُهُ مَضْمَرٌ يَعُودُ إِلَى الْمِسْحَلِ ، وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ مَفْعُولُهُ ، وَهُوَ عَائِدٌ إِلَى الْأَتَنِ ، يَعْنِي أَنَّ الْعَيْرَ هَاجَ الْأَتْنَ فِي وَقْتِ الرُّوَّاحِ لَطَلَبِ الْمَاءِ . وَمَنْ رَوَى هَاجَهُ فَالْهَاءُ عَائِدَةٌ إِلَى الْعَيْرِ .

و« طَلَبَ » يُرَوَى بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ ، فَالنَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ أَي : يَطْلُبُ الْمَاءَ طَلَبًا مِثْلَ طَلَبِ الْمُعَقَّبِ ، فَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُنْتَصِبَةِ عَلَى الْمَعْنَى لِمَا فِي مُتَقَدِّمِ الْكَلَامِ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ .

(١) العامري . انظر أخباره في الأغاني ٩٣/١٤ ، ١٣٧/١٥ . والبيت في ديوانه : ١٢٨ . يصف عيراً وأتانا . وقبله :

يُوفِي وَيَرْتَقِبُ التَّحَادَ كَأَنَّهُ ذُو إِرْبَةِ كُلِّ الْمَرَامِ يَرُومُ

وانظر البيت في المسائل البصريات ٧٤٧/٢ ، وكتاب الشعر ٢٦٨/١ ، والإيضاح : ١٨٦ ، وإيضاح شواهده ١٧٤/١ ، والمختصب ١٣/٢ ، وأمثالي ابن الشجري ٣٤٧/١ ، ٢٢٣/٢ ، والإقصاص : ٣٤٢ ، والمفصل : ٢٢١ ، وشرحه ٦٦/٦ ، والإنصاف : ١٩٠ ، ٢٨٤ ، والانتخاب : ٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٨/٢ ، وشرح الكافية ٤٥١/١/١ ، وشرح ألفية ابن معط للرعي ٤١٤/٢ ، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٤ ، والممع ٢٣٩/٥ ، والحزنة ٢٤٠/٢ . وتهجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ : أَي عَجَّلَ الرُّوَّاحَ إِلَى الْمَاءِ .

قال ابن يسعون<sup>(١)</sup>: ويجوز أن ينتصب على المفعول له أي: وهاجها العير لأجل طلب الماء .

والرفع على أنه فاعل هاج على الاتساع . ويجوز أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في «هاجها» بدل الاشتمال أي: هاجها طلبه للماء .

و«المعقب» مجرور بإضافة المصدر إليه ، وهو مرفوع في المعنى لأنه فاعل المصدر ، و«المظلوم» صفته على الموضع ، و«حقه» منصوب بـ «طلب» . و«المعقب» الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى أي: يتبع ذلك ولا يسأمه . وقيل: المعقب المائل ، يقال: عقبني حقي أي: مطلي ، فالمظلوم على هذا فاعل ، والمعقب مفعول به .

وقال بعضهم: المعقب الذي أُغير عليه فأخذ ماله ، ثم أغار على المغير عليه فأخذ كثيراً من ماله ، فالمظلوم على هذا أيضاً فاعل ، والمعقب مفعول ، كقولك: طلب زيد حقه عمرو .

وقال أبو حاتم<sup>(٢)</sup>: المظلوم جار على الضمير الذي في المعقب ، كأنه يذهب إلى أنه بدل من الضمير الفاعل المستكن في المعقب .

وقال أبو علي في «التذكرة»<sup>(٣)</sup>: وقيل: إن «المظلوم» فاعل بفعله الذي

(١) المصباح ٣٣٧/١ . قال: وهو عندي من المصادر المنتصبة على المعنى ... وقد ينتصب عندي على المفعول به ... .

(٢) انظر شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ١٣٥ ، وشرح ألفية ابن معط للرعيي ٤١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ١٦/٣ ، والخزانة ٢٤٤/٢ .

(٣) انظر المختصب ١٣/٢ ، والخزانة ٢٤٥/٢ ، ونقله ابن يسعون عنه في المصباح ٣٣٣/١ . وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ١٧٧/١ . قال البغدادي في ١٣٥/٨: «لم أر في كتب اللغة حقه يحقه بهذا المعنى» ، وقد انفرد أبو علي بهذا الرأي وتبعه تلميذه ابن جني .

هو « حَقَّهُ »، والهاء مفعولة للفعل، والمعنى غَلَبَ المظلومُ الماطِلَ في المخافة .

فإن قيلَ : أيجوزُ تقديمُ « المظلومِ » على حَقِّهِ على الوجه الأولِ ؟

أجبتُ : بأنَّ أبا عليٍّ<sup>(١)</sup> نصَّ على امتناعه ، كامتناع تقديم « كَلِّهِ » / [١/٥٢] في قول ابن مُقبلٍ<sup>(٢)</sup> :

وَلَوْ أَنَّ حَبِيَّ أُمَّ ذِي الْوَدْعِ كَلَّهُ لَأَهْلِكَ مَا لَمْ تَسَعُهُ الْمَسَارِحُ

وذلك لأنَّ المصدرَ لا يُوصَفُ إلا بعد أن يتمَّ ويأخذُ جميعَ ما يتعلَّقُ به من المعمولاتِ ؛ ألا ترى إلى قول أبي الفتح : لا يجوزُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيدِ زَيْدًا<sup>(٣)</sup> ؛ لأنك وصفتَ الضَّرْبَ ولم يأخذَ مَعْمُولَهُ الذي هو زَيْدٌ ، بل الوجهُ أن تقولَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الشَّدِيدِ . وكذلك قولُ الشَّاعر وهو هذلي<sup>(٤)</sup> :

(١) المسائل البصريات ٧٤٩/٢ .

(٢) محمَّد بن أبي بن مقبل العجلاني، شاعرٌ مخضرمٌ، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان يهاجي النحاشي الشاعر، وكان في الإسلام يبكي أهل الجاهلية ويذكرها . أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١٤٣/١-١٥٠، والشعر والشعراء ٤٥٥/١، والخزانة ٢٣١/١ .

والبيت ديوانه : ٥٠ ، وانظر البيت في المسائل البصريات ٧٤٩/٢ ، والمسائل الشيرازيات ٢٣٩/١ ، والانتخاب ص : ٣٠ . قلتُ : والبيت أيضاً جاء في قصيدة لكثير عزة مطلعها :

لَعَزَةٌ هَاجَ الشُّوقُ فَالْدَمْعُ سَافِحٌ مَعَانٍ وَرَسْمٌ قَدْ تَقَادَمَ مَاصِحٌ

في ديوانه : ١٨٤ .

(٣) وأجازه الرضي في شرح الشَّافية ٢٩٢/١ ، وانظر شرح قطر الندى لابن هشام: ٤٣٨ .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٢٣/٣ ، قال البكري في اللآلي ٣٠٤/١ : نسب يعقوبُ هذا البيت إلى الهذليِّ ولا أعلمه في أشعار هذيل ، وقد جمعت منها كلَّ رواية إلا أن يكون في شعر أبي خراش الذي أوَّلَه :

أرقتُ لِحَزْنِ صَافِيٍّ بَعْدَ هَجْعَةٍ عَلَى خَالِدٍ فَالْعَيْنُ دَائِمَةٌ السَّحْمِ

أَرَقْتُ لِحُزْنٍ ضَافِنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ عَلَى خَالِدٍ وَالْعَيْنُ دَائِمَةُ السَّجْمِ

فإنَّ قوله : « على خالد » لا يكون متعلقاً بـ « حُزْنٍ » وإن كان المعنى عليه ؛ لأنه يقال : حَزِنْتُ عَلَيْهِ ؛ لأنه قد وُصِفَ بقوله : « ضَافِنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ » ، فالوجه أن يكونَ صفةً ثانيةً لـ « حُزْنٍ » ، ويتعلَّقُ بمحذوف ، والتقدير : الحُزْنِ ضايفٍ بعد هَجْعَةٍ كائِنْ على خَالِدٍ ، أو يكون متعلقاً بقوله : أَرَقْتُ ، أو بقوله : ضافني .

فإن قلتَ : فهل يجوزُ أن يتعلَّقَ بهجعة لأنه مصدرٌ ؟

أجبتُ : يفسدُ المعنى ؛ لأنه يؤوَلُ إلى قولك : بَعْدَ أَنْ هَجَعْتُ عَلَى خَالِدٍ ، والمراد أَرَقُهُ<sup>(١)</sup> على فقَدِ خالد وسَهَرُهُ لمصابه .

قال ابنُ يَسْعَوْنَ المغربي<sup>(٢)</sup> : وعلى الوجه الثاني يكونُ « حَقُّهُ » أيضاً من صلة « المعقَّب » ، كأنه قال : طَلَبَ المظلوم الماطِلِ حَقَّهُ ، فتكون الهاء راجعةً إلى « المظلوم » أي : طَلَبِ المدين الماطل حَقَّهُ أي : حَقَّ المدين ، ألا ترى أنَّ الحقَّ له لا للمستدين ، فتكون الهاء راجعةً إلى « المظلوم » ؛ أي : طَلَبَ المدين الماطل حَقَّهُ .

فإن قلتَ : كيف يجوزُ أن تكونَ الهاء كناية عن الفاعل ، وهو لم

---

= وانظر البيت في النهاية لابن الخباز : ٣٧٢ ، والخزانة ٧٩/٥ . ويروى : (ألا من لهم) و (تفرق من أجزاها) . وخالد المذكور هو خالد بن زهير الهذلي ، ابن أخت أبي ذؤيب ، وقد قُتِل بسبب امرأة عشقها تدعى أم عمرو ، وله معها قصة طويلة أوردها البغدادي - رحمه الله - في الخزانة .

(١) في (ت) : أَرَقْتُ .

(٢) هذا النص من كلام أبي علي في المسائل البصريات ٧٥٠/٢ ، وليس من كلام ابن يسعون . وانظر المصباح ٣٣٤/١ .

يُذَكَّرُ بَعْدُ ؟

أجبتُ : هو مثلُ : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ، ألا ترى أنَّ الهاءَ مَتَّصِلَةٌ بالمفعول ، وقد يجوزُ على هذا أنْ تجعلَ الهاءَ للمستدِّينَ تريدُ الحقَّ الذي يجبُ عليه الخروجُ منه فأضفتُهُ إليه على هذا ، كقولِ لبيدٍ<sup>(١)</sup> :

فَاقْطَعْ لُبَّائَةً مَنْ تَعَرَّضَ وَصَلُّهُ      وَلَخَيْرٌ وَاصِلِ خَلَّةٍ صُرَامُهَا

يُرِيدُ لُبَّائَتَكَ مِنْهُ . وكذا قولُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَيْسَ لِيَسْأُوا عَلَيْهِمْ دِيْنَهُمْ ﴾ ، فأضافَ الدِّينَ إليهم لَمَّا كانَ واجباً الأخذَ به وإنْ لم يكونوا مَدِينِينَ<sup>(٣)</sup> به ، وكذلكَ قولُهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ﴾ ، أي الذي أُمِرُوا به وتُدبوا إليه . وهذا واضحٌ .

\* \* \*

(١) من معلقته في ديوانه بشرح الطوسي : ٣٠٣ ، وفيه : « ولشراً واصل خلة » ، وفي شرح القصائد السبع الطوال : ٥٣٧ أشار ابن الأنباري إلى لفظ المصنف برواية الأصمعي عن خلف الأحمر سمعها من أعرابي ينشدُها .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (١٣٧) .

(٣) في (ص) : مدنين .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٠٨) .

ومنها :

١٣- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ حَيْلٌ بِالْعَقِيقِ نُوْاصِلُهُ

البيتُ لجرير<sup>(١)</sup>.

« هَيْهَاتَ » اسمُ فِعْلٍ فِي الْحَيْرِ ، فَمَنْ فَتَحَ النَّاءَ فَهُوَ عِنْدَهُ مُفْرَدٌ<sup>(٢)</sup> ،

وَيَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ مِنْ مَضَاعِفِ الْمَاءِ وَالْيَاءِ ، وَأَصْلُهُ هَيْهَيْةٌ ، فَقُلِبَتْ  
الياءُ أَلْفًا لِتَحْرُكُهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَكَأَنَّهُ مَعْرُوسٌ يَهْيَاهُ<sup>(٣)</sup> لَصَوْتِ  
الرَّاعِي ، وَمِثْلُهُ فِي تَكْرِيرِ الْيَاءِ الْحَاحَاةُ<sup>(٤)</sup> وَالصَّيْصِيَّةُ<sup>(٥)</sup> ، فَالْوِزْنُ فَعَلَّلَةٌ .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْفَيْفَاءِ ، وَأَلْفُهَا زَائِدَةٌ لِسُقُوطِهَا فِي قَوْلِهِمْ :  
الْفَيْفُ ، فَالْوِزْنُ فَعَلَاةٌ . وَالْأَوَّلُ أَصُوبٌ ؛ لِأَنَّ بَابَ الْمَضَاعِفِ فِي الْكَلَامِ نَحْوِ  
قَلْقَالٍ أَكْثَرُ مِمَّا فَاؤُهُ وَلَا مُمَةٌ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ نَحْوِ : قَلِقُ .

(١) ديوانه : ٩٦٥/٢ وفيه (أيهات) ، ومثله في النقائض ٦٣٢/٢ . وقد أنشده أبو علي في أغلب كعبه  
منها : الإغفال ٤٧٩/٢ ، ٤٨١ ، والمسائل العسكرية : ١١٣ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) :  
٥٢١ ، والمسائل الشيرازيات ٢٨٩/١ ، ٥٢٨/٢ ، والحلييات : ٢٤١ ، والعضديات : ١٤١ ،  
والإيضاح : ١٩١ . وانظر الخصائص ٤٢/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، والمقاصد الشافية ٥٠٩/٥ ،  
والجمع ١٤٥/٥ .

(٢) انظر المسائل العضديات : ١٣٩ ، والعسكريات : ١١٥ .

(٣) انظر الخصائص ٢٩٧/٢ .

(٤) مصدر حاحيتُ بالمعزى حيحاء أي : دعوتُها . انظر الكتاب ٣١٤/٤ ، والأصول ٢٦١/٣ ،  
٣١٦ ، والخصائص ١٥٥/١ ، ٢٥٦ ، ١٦٥/٢ ، والأفعال لابن القطاع ٢٧١/١ .

(٥) الصيصة : شوكة الحائك التي يصلح بها السداة واللحمة . انظر الكتاب ٣٩٤/٤ ، والمنصف  
١٧٨/٢ ، والصحاح (شوك) .

[٥٢/ب] / وَمَنْ كَسَرَ تَاءَهُ فَهُوَ عِنْدَهُ جَمْعُ الْمَفْتُوحِ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَقُولَ :  
 هَيْهَاتَ ، بَقَلْبِ الْأَلْفِ يَاءً لِأَجْلِ أَلْفِ الْجَمْعِ ، لَكِنِ الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَتَمَكِّنَةٍ ،  
 فَحُدِّفَتْ أَلْفُهَا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا هُوَ كَذَلِكَ نَحْوُ : قَوَقِيَّاتٍ وَشَوْشِيَّاتٍ<sup>(٢)</sup> .  
 تَقُولُ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوَّلِ : هَيْهَاهُ بِالْهَاءِ ، وَعَلَى الثَّانِي : هَيْهَاتَ بِالتَّاءِ .  
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> : وَمَنْ أَفْرَدَهُ فَهُوَ الْأَوْجَهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ فِي  
 الْخَبْرِ ، وَجَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي سُمِّيَ بِهَا الْفِعْلُ مُطْلَقًا عَلَى لَفْظِ الْإِفْرَادِ .  
 فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا عَذْرُ مَنْ جَمَعَ ؟

أَجِبْتُ : بِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْفَاعِلَاتِ ، فَأَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ .  
 وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى<sup>(٤)</sup> : مَنْ قَالَ : هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ جَعَلَهُ مِثْلَ « هُوَ  
 جَارِي بَيْتَ بَيْتَ » . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٥)</sup> : الْأَطْهَرُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ تَكَرُّرًا ،  
 كَمَا قِيلَ : إِلَيَّ إِلَيَّ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي سُمِّيَتْ بِهَا الْأَفْعَالُ لَمْ يَجِئْ<sup>(٦)</sup> فِيهَا  
 اسْمَانِ أَحَدُهُمَا مَضْمُومٌ إِلَى الْآخَرِ .  
 فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ جَاءَ حَيْهَلٌ ؟

أَجِبْتُ : هُمَا صَوْتَانِ وَليسا بِاسْمَيْنِ ، وَهَيْهَاتَ أَشْبَهُهُ بِالْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ مِنْ

(١) انظر الخصائص ٢٩٧/٢ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢٩١/٢ ، وشرح الكافية له ٣١٦/١/٢ .

(٣) انظر المسائل العضديات : ١٣٩ ، والعسكريات : ١١٤ - ١١٥ .

(٤) نقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٣٠٢/٥ . ولم أفد عليه في المجالس والقصيح وشرحه على

ديواني زهير والخنساء . وانظر الكتاب ١١٨/٢ ، ٣٠٢/٣ ، والمقتضب ٢٩/٤ ، والإغفال ١٩٠/٢ .

(٥) لم أفد عليه مع كثرة حديثه عن « هيهات » في مسأله ، ولعله في التذكرة .

(٦) في (ص) : لم يجز .

حَيْهَلْ وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ تَصَرَّفَهَا لِأَنَّهَا قَدْ جُمِعَتْ وَتُئِيَتْ ، وَقَدْ أُبْدِلَ مِنْ بَعْضِ حُرُوفِهَا ، فَإِنْ أُجِيزَ ذَلِكَ فِيهَا فَالضَّمِيرُ يَبْغِي أَنْ يَكُونَ فِي مَجْمُوعِ الْأَسْمَانِ ، وَلَا يَكُونَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا ذَهَبَتْ إِلَى التَّكَرُّارِ . وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى <sup>(١)</sup> : أَيَّهَانَ مِثْلُ رَجُلَانِ ، وَأَيَّهَا بِحَذْفِ التَّوْنِ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّمَا بُنِيَ إِرَادَةً لِتَأْكِيدِ الْبُعْدِ ، وَجَازَ ذَلِكَ مَعَ تَضْمِينِهِ لِلضَّمِيرِ كَجَوَازِ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ ضَارِيَيْنِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ ذُهْدُرَيْنِ بِمَعْنَى بَطَلٍ ، كَقَوْلِهِمْ : « ذُهْدُرَيْنِ سَاعِدُ الْقَيْنِ » <sup>(٢)</sup> .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ <sup>(٣)</sup> : وَلَوْ قِيلَ : أَيَّهَيْنِ بِالْيَاءِ كَالضَّارِيَيْنِ لَكَانَ قِيَاسًا ، كَمَا قَالُوا : هَيْهَاتَ بِالْكَسْرِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ كِرَاهَةً لِتَكَرُّرِ الْيَاءِ ، كَمَا قَالُوا : حَاحَيْتُ ، فَأَبْدَلُوا هُنَا أَلْفًا كِرَاهَةً لِذَلِكَ .

وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى أَيْضًا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ : هَيْهَاتُ بِالضَّمِّ . وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ نَحْوُ : شَتَّانَ وَسُرْعَانَ لَمْ يَجِيءَ ذَلِكَ فِيهِمَا .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ <sup>(٤)</sup> : وَفِي هَيْهَاتَ عَشْرُ لُغَاتٍ <sup>(٥)</sup> : هَيْهَاتُ ، هَيْهَاتِ ، هَيْهَاتُ ، هَيْهَاتُ ،

(١) انظر النقل عنه في الخصائص ٤٢/٣ . ولم أقف عليه في المجالس ولا في الفصحح ولا في شرحه على ديواني زهير والخنساء .

(٢) مقلَّ انظره في كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٨٣ ، وشرحه فصل المقال : ١٠٦ ، ١٠٨ ، وجمهرة الأمثال ٤٦٨/١ ، والمستقصى ٨٣/٢ . قال الأصمعي : لا أدري ما أصله .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) الخصائص ٤٢/٣ .

(٥) قلت : وقد ذكر الرعيبي رحمه الله فيها أربعين لغة في كتابه شرح ألفية ابن معط (المجلد السابع ٤٩٣/٢) ، وكتابه تحفة الأقران : ١٤١ . وذكر الصاغانبي فيها ستة وثلاثين وجهاً في التكملة والذيل على الصحاح ٣٦١/٦ . وأوصلها الزبيدي في التاج (ألف) إلى خمسين وجهاً ، قال : ... =

أَيْهَاتُ ، أَيْهَاتَ ، أَيْهَاتِ ، هَيْهَانِ ، أَيْهَانِ ، أَيْهَاءُ .

و« العقيقُ » مرتفعٌ بالثانية عند البصريِّ ، وفي الأولى ضميرُهُ ، وهو مرتفعٌ بالأولى عند الكوفيِّ ، وفي الثانية ضميره ، وَمَنْ جَعَلَهَا كالمركب فـ« العقيقُ » مرتفعٌ بما يتحصَّلُ من مجموعهما على مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ في « هَذَا حُلُوٌ حَامِضٌ » . وفيه إشكالٌ .

و« أهلهُ » عطفٌ على العقيق ، و« نخلٌ » مرتفعٌ بهيئات التي تلاصقه .  
و« بالعقيق » يَحْتَمِلُ وجوهاً :

أحدها : أَنْ يَكُونَ في موضع رفعٍ لأنه صفةٌ لخلٍ ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ  
أي : بَعْدَ نَخِلٍ مُسْتَقَرٌّ بالعقيق ، والباءُ بمعنى في .

وثانيها : أَنْ يَكُونَ في موضع نصبٍ على الحال من ضمير المفعول في  
« تُوَاصلُهُ » ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً ، و« تُوَاصلُهُ » في موضع رفعٍ ؛ لأنه  
صفةٌ لخلٍ ، أي بَعْدَ نَخِلٍ مُوَاصلٍ مُسْتَقَرًّا بالعقيق .

وثالثها : أَنْ يَكُونَ / منصوباً بقوله : « هَيْهَاتَ » ، فلا ضميرَ فيه إذاً ،  
ويجوزُ أَنْ يَكُونَ « تُوَاصلُهُ » في موضع نصبٍ على الحال من « نخلٍ » ؛ لأنه  
وُصِفَ بقوله : « بالعقيقِ » . ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً من الضمير في الجارِّ والمجرور .  
ويُرَوَى : العقيقُ وَمَنْ به ، وَيُرَوَى : وَهَيْهَاتَ وَصَلٌ .

= وعلى الاحتمال الذي ذكرناه يكون سبعا وأربعين وجهاً ، فقولُ المصنفِ أولاً : ولغاتُها أربعون  
محلٌّ نظيرُ يُتأملُ له . وقد فاتهُ أيضاً من لغاتها : أفةٌ محرّكة ، وأفوه بفتح فضم فسكون الواو والهاء ،  
وأفةٌ بفتح فتشديد ، الأخيرُ نقلَهُ ابنُ بُرَيْ عن ابنِ القطاع ، فإذا جمعناها ما قبلها يتحصَّلُ لنا  
خمسون وجهاً . وانظر ارتشاف الضرب ٢٣٠٢/٥ .

قال شيخنا<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى: كذا ثبت بخط الأمدي<sup>(٢)</sup>. وأجاز فيه وجهين :  
أحدهما : أنه جعل الخِلَّ وصلاً مبالغة منه في ذلك .  
والآخر : أنه على حذف المضاف أي : بُعد ذو وصلٍ . وهذا واضح .

\* \* \*

ومنها :

١٤- فَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمَصَابَا  
البيتُ لجرير<sup>(٣)</sup>.

و« كائن » أصله كأيّ، قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ وَكَائِنٌ مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعْدِيَّتُونَ ﴾ ،  
وهذه الكافُ حرفُ جرٍّ دخلت على أيّ، ورُكِّبتُ معها فصارتا كالكلمة  
الواحدة<sup>(٥)</sup>. ومثلُ ذلك « كذا »<sup>(٦)</sup>؛ إذ كافُ الجرِّ دخلت على اسم الإشارة،  
وجُعِلتْ معه بمنزلة اسم واحد .

ثمَّ لَمَّا كَثُرَ استعمالُهُم هذه الكلمة تلعبوا بها فقدموا الياءين على الهمزة

(١) سعد المغربي .

(٢) في (ت) الأسدي . ولعله ابن برهان الأسدي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ شارح اللمع ، ولم أقف على النقل في شرحه على اللمع .

(٣) ديوانه ٢٤٤/١ . وانظر الإيضاح : ٢٤٣ ، وإيضاح شواهد ٢٦٢/١ ، والمسائل البغداديات : ٤٠٢ ، وكتاب الشعر : ٢١٣ ، والتبصرة : ٥١٣ ، والمقتصد : ٧٥٠ ، وأمالى ابن الشجري ١/١٦٠ ، وشرح المفصل ٣/١١٠ ، ٤/١٣٥ ، وشرح الكافية ١/٢١٦٩ ، والمغني : ٦٤٣ ، وشرح أبياته ٧/٧٥ ، والخزانة ٥/٣٩٧ ، ٤٠١ .

(٤) سورة آل عمران ، من الآية (١٤٦) .

(٥) وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التي هي اسم ومن (أين) اسمٌ على وزن فَيْعِل . انظر شرح الألفية للمرادي ٢/٢٣٣ .

(٦) انظر شرح الألفية للمرادي ٢/٢٣٤ .

فصارت إلى كَيَاءٍ، وكُسِيرَتِ الهمزة لوقوعها موقع اللام ، ثم حُنِفَتِ الياء المتحرّكة كما حُنِفَتِ من طَيِّءٍ إذا نَسَبَتَ إليه ، فَبَقِيَ كَيَاءٌ ، وهي لُغَةٌ فيها<sup>(١)</sup> .  
 ثم منهم مَنْ يقلب الياء الساكنة ألفاً فيقولُ : كَاءٌ<sup>(٢)</sup> ، وَمَنْ قال : كَيَاءٌ<sup>(٣)</sup> ، فإنه قدَّمَ الياء الساكنة فقط ، ثم انقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وكأَيِّنُ في البيت .معنى كَمْ ، وأكثرُ ما تُسْتَعْمَلُ مقترنة بمن ، وكذلك كَأَيُّ . قال ابنُ بَرِّي : وعلتهُ الإشعار بدخولها في باب كم ؛ لأنها في الأصل ليست كذلك، وليكونَ ما بعدها مخفوضاً كما يكونُ الاسمُ كذلك في كم الخبرية ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : كَأَيُّ رَجُلًا جَاءَكَ ، لم يوافق في اللفظُ : كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ ، وموضعها رفعٌ بالابتداء ، والخبرُ محذوفٌ، وتقديره: وكَمْ لي .  
 و« بالأباطح »<sup>(٤)</sup> جارٌّ ومجرورٌ ، والباء .معنى في ، وهو متعلقٌ بالخبر المحذوف، و« مِنْ صَدِيقٍ » في موضع نصبٍ على التَّمييز ، و« مِنْ » زائدة .  
 ويجوزُ أن يكونَ قولهُ : « بالأباطح » في موضع رفعٍ خبراً لـ « كائن » ، و« مِنْ صَدِيقٍ » تمييزٌ على حاله .

ويجوزُ أن يكونَ « بالأباطح » متعلقاً بصدیق، و« يراني » خبراً لكائن، والتقديرُ : وكأَيِّنُ مِنْ صَدِيقٍ بِالْأَبَاطِحِ يَرَانِي .

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١/١٦١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٦٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٣٣/٢ .

(٢) انظر سر الصناعة ١/٣٠٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٦٣ .

(٣) من كَاءٍ يَكِيءُ كَيَاءً . انظر شرح الألفية للمرادي ٢/٢٣٣ .

(٤) الأباطح جمع أبطح ، وهو مسيل واسع للماء فيه دقاق الحصى .

وفي هذا البيت اختلافٌ في الرواية ، فالمشهورُ :

أَرَيْتِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا

فقوله : يَرَى فعلٌ مستقبَلٌ . وأصله يَرَأى بوزن يَرَعَى ، فحُففتِ الهمزةُ  
بنقل حركتها إلى السَّاكنِ قبلها وحذفتُها بعد ذلك ، وهذا التَّخفيفُ لازمٌ  
فيها ، والتَّحقيقُ مهجورٌ لا شاذٌّ<sup>(١)</sup> ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

أَرِي عَيْتِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالرَّهَاتِ

فإن قلتَ : وَلِمَ التَّرَمُّ ذلكَ فيها ؟

أجبتُ : كأنَّ الواضِعَ كَرِهَ أَرَأَى واجتماعَ همزَتَيْنِ ليس بينهما حاجزٌ  
إلاَّ حرفٌ ساكنٌ ، ومن ألفاظهم : السَّاكنُ حاجزٌ غيرُ حَصِينٍ ، ثم حُمِلتِ  
الأمثلة الأخرى عليه ، كما وقع ذلك في يَعُدُّ<sup>(٣)</sup> وأخواتِهِ وأكْرِمُ وأخواتِهِ .

وله قسمان :

أحدهما : أنْ يَكُونَ بمعنى / العِلْمِ ، فيتعدَّى إلى مفعولين ثانيهما هو الأوَّلُ .

(١) قال أبو القاسم الزجاجي في أماليه : ٨٨ : « أما قوله : ( ما لم ترأياه ) فإنه رده إلى أصله ، والعرب لم تستعمل أرى ويرى ونرى إلا بإسقاط الهمزة تخفيفاً ، فأما في الماضي فالهمزة مثبتة ، وكان المازني يقول : الاختيار عندي أن أرويه ( لم ترأياه ) لأن الزحاف أيسر من ردِّ هذا إلى أصله » .

(٢) هو سراقه البارقي ، والبيت في ديوانه : ٧٨ . وانظر النوادر : ٤٩٦ ، وطبقات فحول الشعراء : ٤٤ ، وأمالي الزجاجي ، والمسائل الحلييات : ٨٤ ، وسر الصناعة ١/٧٧ ، ٢/٨٢٦ ، والخصائص ٣/١٥٢ ، والمختصب ١/١٢٨ ، وأمالي ابن السنجري ٢/٢٠٣ ، ٤٩٢ ، واللباب ٢/٣٦٦ ، وشرح للفصل ٩/١١٠ ، وشرح التصريف الملوكي : ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٨٩ ، والمغني : ٣٦٦ ، وشرح أبياته ٢/١٧٩ ، ٥/١٣٣ ، ١٣٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، وفي المتع ٢/٦٢١ نسب إلى سراقه الهذلي ، ولعله سهو .

(٣) في (ت) : بَعُدَّ .

والآخِرُ : أن يكونَ بمعنى الإبصار فيتعدى إلى واحد، كقولك : رأيتُ  
نَصْرًا . ويأتي أيضاً بمعنى أعتقدُ ، كقولك : فلانُ يرى رأي المعتزلة أي :  
يعتقدُ مذهبَهُم ، فـ « يَرَى » هنا من هذا الضَّرْب .

والياءُ مفعولٌ أوَّلٌ ، والمصابُ المفعولُ الثاني ، و« هو » توكيدٌ للضمير  
المستكنِّ في « يراني » .

فإن قلتَ : فهل يجوز أن يكونَ فصلاً<sup>(١)</sup> ؟

أجبتُ : يمتنع ذلك لأنَّ أحدَ شروطه أن يكونَ مطابقاً لما قبله ، وقد  
فات ذلك ؛ ألا ترى أنَّ قبله ضميرَ المتكلمِ وهو الياءُ<sup>(٢)</sup> ، وهو ضميرُ غائب ،  
ولو قال : يراني أنا المصابُ كان ما رُمته جائزاً ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِن تَرِنَا أَنَا  
أَقَلُّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ .

فإن قلتَ : فهل تجدُ لذلك وجهاً ؟

أجبتُ : نعم ، وذلك أنَّ تقدَّرَ مضافاً محذوفاً أي : يرى مُصابي هو  
المصابا ، والمعنى على الأوَّل : يراني الرَّجُلُ المصابَ لِعِظَمِ مُصِيبَتِي عليه ،  
وليس كالعدو ، والذي لا يؤلِّمُه ذلك .

وعلى الثَّاني : يرى مُصابي هو المصابُ ، وما سوى ذلك هيِّنٌ .

وجوابُ « لو » محذوفٌ تقديرُهُ : لو أُصِبتُ لاشتدَّ حزنُهُ .

(١) في حاشية (ت) : أي الضمير .

(٢) في (ح) : التاء .

(٣) سورة الكهف ، من الآية (٣٩) .

ورواه السيرافي<sup>(١)</sup>: « تَرَاهُ<sup>(٢)</sup> لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابَا ». .

ورواه بعضهم: يَرَانِي لَوْ أُصِيبَ ، والمعنى أَنِّي لَشِدَّةِ ارْتِمَاضِي بِمَصِيبَتِهِ وَعِظْمِ مَحَبَّتِي فِيهِ يَرَانِي الْمَصَابَ إِذَا أُصِيبَ ، كما يَرَانِي الْمَسْرُورَ إِذَا سُرَّ .  
ومثلُ هذا تَوْقِيعُ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدِ<sup>(٣)</sup> لَصَدِيقِي : « مَا جَاوَزْتَنِي نِعْمَةً خُصِّصْتَ بِهَا ، وَلَا قَصُرْتَ دُونِي مَا كَانَ مَحَلُّهَا مِنْكَ وَالسَّلَامُ » .

\* \* \*

ومنها :

١٥ - دَعَانَا فَأَعْمَلْنَا الْمَطِيَّ وَغَيْرَنَا عِبَادِيَدَ غَيْثٍ فِي بِلَادِكَ وَاسِعٍ

هذا البيتُ أَنشَدَهُ ابْنُ بَرِّي فِي « أَمَالِيهِ »<sup>(٤)</sup> ، ولم ينسبهُ إِلَى شَاعِرٍ ، وفيه تَقْدِيمٌ وَتَأخِيرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : دَعَانَا وَغَيْرَنَا غَيْثٌ فِي بِلَادِكَ وَاسِعٍ فَأَعْمَلْنَا الْمَطِيَّ عِبَادِيَدَ .

« دَعَا » فَعَلٌ مَاضٍ ، وَهُوَ مِنَ الْوَاوِ بِدَلِيلِ يَدْعُو ، وَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَفْعُولُهُ ، وَ« غَيْرٌ » عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِيهِ دُونَ ضَمِيرِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ التَّأَكِيدِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ،

(١) رواه الأَخْفَشُ فِي كِتَابِ الْمَعَايَا (تراه) بِالتَّاءِ كَمَا ذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ ٣٩٩/٥ . وَانظُرِ الْمَغْنِي : ٦٤٤ .

(٢) فِي (ص) : يُرَاه .

(٣) هُوَ جَعْفَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ خَالِدِ الْبَرِمَكِيِّ ، وَزَيْرُ هَارُونَ الرَّشِيدِ ، كَانَ مِنْ ذَوِي الْفَصَاحَةِ وَالْمَشْهُورِينَ بِاللِّسَنِ وَالبَلَاغَةِ ، يُقَالُ : إِنَّهُ وَقَعَ لَيْلَةً بِمَحْضَرَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ زِيَادَةً عَلَى أَلْفِ تَوْقِيعٍ وَلَمْ يَخْرُجْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا عَنْ مَوْجِبِ الْفَقْهِ . قَتَلَهُ الرَّشِيدُ فِي نَكْبَةِ الْبَرَامِكَةِ الْمَعْرُوفَةِ سَنَةَ ١٨٧ هـ . انظُرِ الْعَقْدَ الْفَرِيدَ ٥٨/٥ ، وَوَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ ١/٣٢٨ .

(٤) فِي (ح) : فِي أَمَالِيهِ الْمُنْفَرِقَةِ . وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي أَيِّ مَصْدَرٍ .

وإعادة الجارِّ عند البصريِّ وهو نكرةٌ وإن أُضِيفَ إلى معرفةٍ ، ولذلك  
تُوصَفُ به النَّكْرَةُ ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ . واختلَفَ في العلة  
فَقِيلَ : لفرطِ إبهامه ، وقيل : لأنه في معنى مُعَايِر .

نَعَمْ متى أُضِيفَ إلى ما ليس له إلا ضِدُّ واحدٍ تَعَرَّفَ ، كقولك :  
عَلَيْكَ بِالْحَرَكََةِ غَيْرِ السُّكُونِ .

والفاءُ عاطفةٌ الجملة التي هي « أَعْمَلْنَا » على « دَعَانَا » . و« الْمَطِيَّ »  
مفعولٌ « أَعْمَلْنَا » ، وهو جمعُ مَطِيَّةٍ ، وأصلها مَطِيئَوَةٌ ، فلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ  
وَالْيَاءُ سَابِقًا سَاكُنَهُمَا ، قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ .

واشتقاقها من مَطَا يَمْطُو ، وقيل : من المطا وهو الظُّهْرُ ؛ لأنه يُرْكَبُ  
عليه . ويجمع أيضاً على مطايا .

و« عباديدُ » جمعٌ ولا واحدٌ له من لفظه ، ومثله شَعَالِيلُ وَدَهَارِيرُ .

و« غَيْثٌ » / فاعلٌ « دَعَانَا » .

و« فِي بِلَادِكَ » يجوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ لـ « غَيْثٌ » ،  
و« وَاسِعٌ » صِفَةٌ أُخْرَى ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ « وَاسِعٌ » ، فَيَكُونُ  
مَنْصُوبًا وَمَجْرَدًا عَنِ الضَّمِيرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِ فَيَتَعَلَّقُ  
بِمَحذُوفٍ ، وَيَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ .

\* \* \*

ومنها :

١٦- مُعَاوِيَ لَمْ تَرَعِ الْأَمَانَةَ فَارْعَهَا وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالَّذِينَ شَاكِرُوا  
أَنْشَدَهُ ابْنُ بَرِّي فِي « أَمَالِيهِ »<sup>(١)</sup> ، وَلَمْ يَذْكَرْ قَائِلُهُ .

« معاوي » ترخيم معاوية على لغة مَنْ قَالَ : يَا حَارِ بِالْكَسْرِ ، وَلَوْ  
رُخِّمَ عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى لَقِيلَ : يَا مُعَاوِيَ بِسُكُونِ الْيَاءِ ، وَالْأَصْلُ ضَمُّهَا ،  
لَكِنْ سَكَنْتَ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ ، وَقَدْ وَرَدَ تَرْخِيمُ هَذَا الْاسْمِ مَرَّتَيْنِ . أَنْشَدَ  
الْقَصْرِيُّ<sup>(٢)</sup> فِي « تَعْلِيْقِهِ الصَّغِيرِ »<sup>(٣)</sup> :

إِنَّكَ يَا مُعَاوِيَةَ يَا بَنَ الْأَفْضَلِ

ف« مُعَاوِيَةَ » تَرْخِيمُ مُعَاوِيَةَ ، وَمُعَاوِيَةَ تَرْخِيمُ مُعَاوِيَةَ ، وَلَوْ رَخِّمَهُ عَلَى  
الْأُخْرَى لَقِيلَ : يَا مُعَاءُ . وَأَوْضَحَ مِنْهُ فِي الدَّلَالَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

(١) هو في الخصائص ١/٣٣٠ ، ٢/٣٩٤ ، والحكم (شكر) ٦/٤٢٦ ، دون نسبة . وفي (ص) : كُنْ  
شَاكِرًا لِلَّهِ وَالَّذِينَ شَاكَرُوا . وشاكر : قبيلة في اليمن .

(٢) لم أعرفه .

(٣) الرجز للعجاج ، والبيت في ديوانه ١/٢٥١ ، وانظر كتاب سيبويه ٢/٢٥٠ ، وشرح أبياته لابن  
السرياني ١/٥٦٣ ، وتخصيل عين الذهب ٣٣٢ ، والنكت للأعلم ١/٥٨٠ ، وخزانة الأدب  
٢/٣٧٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣/٣١٦ ، والجمع ٣/٨٦ . وروايته في الديوان :

أَنْتَ يَا يَزِيدُ يَا بَنَ الْأَفْضَلِ

(٤) هو سعد بن المنتحر ، شاعر جاهلي كما نصَّ ابن السرياني في شرح أبيات الكتاب ١/٥٦٤ .  
ولفظه فيه :

أَيَا بَحْيِي أَيَا بَحْيِي أَدُّ أَحْيِي  
إِنَّ أَحْيِي لَتَفِيئُكُمْ غَيْرُ دَعْيِي  
وَوَلَدْتُهُ حُرَّةٌ غَيْرُ زَنِي  
مِنْ وَوَلَدَ عِمْرَانَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ عَدِي

وانظر فرحة الأديب : ٤٠ .

أَيَا بَعِيٍّ أَيَا بَعِيٍّ إِنَّ أَخِيَّ غَيْرُ دَعِيٍّ

والأصل : بَعِيَّةٌ ، فَحَذَفَ التَّاءَ ، ثُمَّ حَذَفَ اللَّامَ .

وإنَّما كَانَ أَوْضَحَ لِحتمَالِ أَنَّهُ يُرِيدُ : يَا مُعَاوِيَّ ، « ابْنُ الْأَفْضَلِ » إِمَّا نَعَتْ لَهُ ، وَإِمَّا عَلَى نِدَاءٍ مُسْتَأْنَفٍ .

وتقول<sup>(١)</sup> في تصغيره : مُعِيَّةٌ ، والأصلُ : مُعْيَوِيَّةٌ ، فَقَلِبْتَ الْوَاوُ يَاءً لِمَا ذَكَرْنَا ، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ ، الْأُولَى لِلتصغِيرِ ، وَالثَّانِيَةُ مُبَدَّلَةٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَالثَّلَاثَةُ اللَّامُ ، فَحُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ لِأَنَّهَا طَرَفٌ ، وَالطَّرْفُ أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ ، فَوزنُهُ مُعِيْعَةٌ .

و« تُرْعَ » مجزومٌ بلم وعلامة جزمه حذفُ أَلِفِهِ ، وَفَاعِلُهُ « شَاكِرٌ » ، وَهُوَ اسْمُ قَبِيلَةٍ . وَ« الْأَمَانَةُ » مَفْعُولَةٌ ، وَ« فَارَعَهَا » فَعَلُّ أَمْرٍ ، وَالهاءُ ضَمِيرُ الْأَمَانَةِ ، وَهِيَ مَفْعُولَةٌ ، وَالفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمُحَاطَبِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَارَعَهَا أَنْتَ . وَ« كُنْ » عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « فَارَعَهَا » ، وَاسْمُهُ مُضَمَّرٌ فِيهِ أَي : كُنْ أَنْتَ ، وَ« شَاكِرًا » خَبْرُهُ وَ« وَلِلَّهِ » مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَ« الدِّينَ » عَطْفٌ عَلَيْهِ .

\* \* \*

(١) في (ص) : وبقوله .

ومنها :

١٧- حُدَيَّا النَّاسِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا مُقَارَعَةً بَيْنِهِمْ عَنْ بَنِينَا  
الْبَيْتُ لَعَمْرُو بْنِ كُلْثُومٍ<sup>(١)</sup>.

و« حُدَيَّا » من أسماء المصادر التي جاءت مصعرةً نحو : الهُدَيَّا بمعنى الحُدَيَّا ، والحُجَيَّا للمحاجة ، والعُجَيَّا للإسراع ، والهَوَيِّي للرفق من الهون ، والدَّلِيل على أنَّ الحُدَيَّا مصدرٌ إفرادُهُ في التثنية والجمع كقولك : هُوَ حُدَيَّا زَيْدٍ ، وهُمَا حُدَيَّاهُ ، وهُم حُدَيَّاهُ ، وأنا حُدَيَّاكَ ، ونحن حُدَيَّاكَ ، وهي من التَّحَدِّي والمباراة في فِعْلٍ والمنازعة في الغلبة ، تقول : إِنَّا حُدَيَّاكَ في المباراة في الحَرْبِ ، وأنا حُدَيَّا زَيْدٍ في المفاخرة. وهي من المصادر الواقعة موقع اسم الفاعل نحو : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وماءٌ غَوْرٌ ، بمعنى عادل وغائر ، وكذلك حُدَيَّا بمعنى مَتَّحِدٍ . وموضعهُ رفعٌ على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف تقديره : نحنُ حُدَيَّا النَّاسِ .

والتَّاسُ أصله أناسٌ لأنه مشتقٌّ من / الإنس ، والألفُ زائدةٌ ، ثمَّ حُذِفَت الهمزةُ وهي الفاء تخفيفاً فقليل : ناسٌ<sup>(٢)</sup> ، والوزنُ (عال) . وقد جاء على الأصل ، قال الشَّاعر<sup>(٣)</sup> :

(١) ديوانه : ٣٥٤ من معلقته ، وانظر شرح المعلقة لابن كيسان ص : ٧٦ .

(٢) وليست الألف واللام الداخلة عليه في قولنا : « الناس » بدلاً من الهمزة المحذوفة كما ذهب إليه الرضي في شرح الكافية ٤٥٥/١/١ إذ لا يجمع العوض والمعوض وقد قيل : « الأناس » . وقد أوضح ذلك أبو علي الفارسي في الإغفال ٤٧/١ .

(٣) هو ذو جَدَن الحميري كما نصَّ السُّحستاني في كتابه (المعمرون والوصايا) ص : ٤٣ . وانظر الإغفال ٤٧/١ ، ٦١ ، ٩٠ ، وبجالس العلماء : ٥٧ ، والخصائص ١٥١/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٨ ، ١٩٣/٢ ، والخزانة ٢/٢٨٠ .

## إِنَّ الْمَتَايَا يَطَّلِعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْآمِنِينَ

وقال الكوفي<sup>(١)</sup>: «هو من التَّوَسَّ، ووزنه فَعَلَ، وأصله تَوَسَّ، كما أنَّ أصلَ باب: بَوَّبَ، واستدلَّ بتصغيره على تَوَسَّس، ولو كان على الأوَّل لقيلاً: أُنِّيَسَ كغُرِّيَبٍ<sup>(٢)</sup>».

وقال النَّقِيبُ<sup>(٣)</sup> في «أمالیه»: ولا يلزمُ ذلك لأنَّ المحذوفَ إنما يُرَدُّ إذا لم يتمَّ بناءُ التَّصْغِيرِ بدونه، فأما إذا تمَّ بدونه لم يتحمَّ ذلك.

وهو مخفوضٌ بإضافة «حُدَيَّا» إليه. وموضعه نُصِبٌ لأنه مفعولٌ. و«كلَّهم» بالجرِّ تأكيدٌ على اللَّفْظِ، ولو نُصِبَ حَمَلًا على المعنى لكان جائزًا، كقولك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ عَمْرٍو، بخفض الظَّرِيفِ ونصبه على ما ذكرنا.

و«جميعاً» نصبٌ على الحال من النَّاسِ، ونصبه «حُدَيَّا».

و«مُقَارَعَةٌ» مصدرٌ قَارَعَ، وهو نصبٌ على الحال من الضَّمِيرِ الذي في حُدَيَّا، وحُدَيَّا هو العاملُ فيها أيضاً تقديره: نحنُ نتحدَّى النَّاسَ مُقَارِعِينَ بَيْنَهُمْ عن بَيْنِنَا. ويجوزُ أن يكونَ حالاً من النَّاسِ؛ لأنه قد عاد الضَّمِيرُ عليهم من قوله: «بَيْنَهُمْ».

فإن قلتَ: فالحالُ جاريةٌ على غيرِ مَنْ هو له فأين الضَّمِيرُ الذي

(١) هذا رأي الكسائي كما في أمالي ابن الشجري ١/١٨٨، والبحر المحيط ١/٥٢، والقراء يقول

برأي سيويه. انظر شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري: ٤٤٤، والبحر المحيط ١/٥٢.

(٢) تصغير غُرَاب. انظر أمالي ابن الشجري ٢/١٩٣.

(٣) ابن الشجري في أماليه ٢/١٩٣ ونقله المصنف بمعناه مختصراً.

يجب ظهوره عند ذلك ؟

أَجَبْتُ : ذلك يلزم عند البصريّ في أسماء الفاعلين والمفعولين ، ولا يلزم في المصادر .

و « بَيْنَهُمْ » جمع ابن ، وهو بالواو في الرَّفْع ، وبالياء في النَّصْب والجرّ .

وهنا تنبيه :

وهو أنّ هذا ليس بجمع سالم مُطْلَقاً ، بل تدخله شائبة من التّغيير ، ولذلك أُنتَ الفعلُ المسندُ إليه ، كقولك : جَاءَتْ بَنُو زَيْدٍ ، مع امتناع جَاءَتْ الزَّيْدُونَ . قال الشّاعر<sup>(١)</sup> :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَاراً لِأَقْوَامٍ

ونوئه محذوفة للإضافة ، وهو منصوبٌ بـ « مَقَارَعَةٌ » ، والمقارعة متعدية إلى المفعول به بدليل قول النّابغة<sup>(٢)</sup> :

بِهِنَّ فُلُوكَ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ

تقديره : من قراعها الكتاب .

و « عن بنيينا » متعلّقٌ بـ « مقارعة » في موضع نصبٍ بها .

(١) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٨٣ . وهو في الكتاب ٢/٢٧٨ ، والأصول ، والخصائص ١٠٦/٣ ، وسر الصناعة ١/٣٣٢ ، واللامات للزجاجي : ١٠٩ ، واللامات للهروي : ٥٢ ، واللباب ١/٢٤١ ، وتوجيه اللمع : ٩٧ ، وشرح المفصل ٣/٦٨ ، وشرح الكافية ١/٤١٠ ، ورسف المياني : ١٦٨ ، والخزانة ٢/١٣٠ . وخالوا : أمر من خالاه إذا تخلى عنه .

(٢) ديوانه : ٤٤ ، وصدوره :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ

قال ثعلب<sup>(١)</sup>: المراد بالمقارعة هنا المفاخرة . يريد أن المفاخرة ضرب من المقارعة ؛ لأن كل واحد من المفاخرين يُقارعُ صاحبه ليغلبه بالمفاخرة ، فيصيرُ التقدير : مُفَاخِرِينَ أَبْنَاءَهُمْ عَنْ أَبْنَائِنَا .  
واعلم أنه يجوزُ أن يكونَ « حُدِّيًّا » حالاً بعد حالٍ من البيت الذي قبله وهو<sup>(٢)</sup>:

### مُحَافَظَةٌ وَكُنَّا السَّابِقِينَ

تقديره : مُحَافِظِينَ مُتَّحِذِينَ .  
ويجوزُ أن يكونَ خبراً ثانياً لقوله : كُنَّا، أي: وَكُنَّا السَّابِقِينَ وَمُتَّحِذِي النَّاسِ ، و« كان » هنا يُرادُ بها الاستمرارُ في الزَّمانِ ، كقول الآخر<sup>(٣)</sup>:  
وَكُنْتُ امْرَأً لَا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سَبَّةً      أَسْبُ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا  
وكقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ      كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

(١) مجالس ثعلب ٤٦١/٢ .

(٢) شرح معلقة عمرو بن كلثوم : ٧٥ . ونمامه :

نَصَبْنَا مِثْلَ رَهْوَةِ ذَاتِ حَدٍّ      مُحَافَظَةٌ وَكُنَّا السَّابِقِينَ

(٣) هو قيس بن الخطيم ، والبيت في ديوانه : ٤٩ . وانظر الحماسة ١٠٨/١ (د. عسيلان) ، وشرحها للمرزوقي ١٨٦/١ ، وللتريزي ١٨٠/١ .

(٤) هو زياد الأعجم كما في الكتاب ٤٨/٣ . وقد أدخل به شعره المطبوع الذي جمعه الدكتور حسين بكار . وانظر المقتضب ٢٩/٢ ، وشرح أبيات الكتاب ١٦٩/٢ ، والنكت عليه ٤٢٨/١ ، والإيضاح : ٣٢٥ ، وإيضاح شواهد ٣٥٠/١ ، والتبصرة ٣٩٨/١ ، والأزهية : ١٢٨ ، وأمالى ابن الشجري ٧٨/٣ ، وشرح المفصل ١٥/٥ ، والمصباح ٦٠٠/١ ، وشرح أبيات المغني ٦٨/٢ .

ومنه قوله عزَّ وعلَّ<sup>(١)</sup>: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ .

/ والألفُ في « بَيْنِنَا » ليست للإطلاق ، بل هي ألفُ الضمير المتَّصل  
بالتون في مثل أَيْنَا وَأَخِينَا ، وكانَ الأصلُ : عن بَيْنِنَا ، فحُدِفَتْ نونُ  
الجمع لِمَا ذَكَرْتُ .

ويدلُّك على أنه مضافٌ أنه مقابلٌ لقولهم : بَيْنِهِمْ ، ولَمَّا كان هذا  
مضافاً ، كذلك يكونُ « بَيْنِنَا » لتَحْصُلِ المِقَابَلَةِ . نَعَمْ يجوز أن يكونَ أرادَ  
عن بَيْنِنَا لَنَا ، فحُدِفَ قَوْلُهُ : لَنَا وهو يريدُهَا . قال بعضهمُ : وهذا فيه  
قُبْحٌ لا يُحْمَلُ عليه مع إمكان غيره .

\* \* \*

ومنها :

١٨ - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا قَبِيلُهُ مُسَاوٍ وَلَا ذَانَ لِذَاكَ قَرِيبُ

البيتُ لعَلَقَمَةَ بنِ عَبْدِةَ<sup>(٢)</sup> .

و« ما » نافيةٌ ، و« مِثْلُهُ » لا يَتَعَرَّفُ بالإضافة إلى المعرفة ، ولذلك يقع  
صفةً للنكرة ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ . وتَدْخُلُ عليه رَبٌّ كقول  
الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

(١) سورة النساء ، من الآيتين (١٥٨ ، ١٦٥) وسورة الفتح من الآيتين (٧ ، ١٩) . وفي النسخ الثلاث :  
عزيراً عليمًا ، وهو خطأ .

(٢) ديوانه : ٤٨ بشرح الأعلام . وانظر المفضليات : ٣٩٦ ، وشرحها للأبشاري : ٧٨٦ ، وللتريزي  
١٥٩٩/٣ . وفي (ص) : قليلة .

(٣) هو أبو عمجن الثقفي . ولم يضم الديوان الذي صنعه أبو هلال العسكري قصيدة على هذا الروي .  
وقد نسبته الغنداني في فرحة الأديب : ١٨٨ إلى غيلان بن سلمة الثقفي ، فقال : غلط ابن السيرافي

يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيْرَةٌ      بَيِّضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَّلَاقٍ

نَعَمْ « مِثْلُ » يَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ الْمَبْرَدُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مِثْلًا مَوْضُوعٌ لِلْمَبَالِغَةِ فِي الوَصْفِ بِالمِثْلِيَّةِ بِخِلَافِ « مِثْل » فَإِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ .

وَهُوَ مَبْتَدَأٌ ، وَ« فِي النَّاسِ » مَتَعَلِّقٌ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى المِمَّاثِلَةِ .  
وَ« إِلاَّ » حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ ، وَ« مُسَاوٍ » صِفَّةٌ لِقَوْلِهِ : « مِثْلُهُ » ، وَلِذَلِكَ جَازَ الإِبْتِدَاءُ بِهِ .

وَ« قَيْلُهُ » يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ<sup>(١)</sup> ، وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةٍ وَهِيَ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَمَا لِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ صَدِيقٌ ، فَمَنْ رَفَعَ اعْتَمَدَ عَلَى المَنْعُوتِ ، فَجَعَلَ المَسْتثنَى بَدَلًا مِنْهُ ، وَلَمْ يُبَالِ بِالتَّعْتِ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَمَنْ اعْتَمَدَ عَلَى التَّعْتِ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ المَنْعُوتِ نَصَبَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَمْنُوزَةً لِاسْتِثْنَاءِ المَقْدَمِ ، لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى النِّعْتِ فَكَأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى المَنْعُوتِ ، فَيَجِبُ نَصْبُهُ .

قَالَ سَيِّوِيهِ<sup>(٢)</sup> تَصْحِيحًا لِلنَّصْبِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الرَّفْعَ : « وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ :

= فِي نَسْبِ هَذَا البَيْتِ إِلَى أَبِي مَحْنِ ، وَإِنَّمَا غَرُّهُ أَنْ قَاتَلَ هَذَا البَيْتِ ثَقْفِي ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَبِي مَحْنِ ،  
إِنَّمَا هُوَ غِيْلَانُ بْنُ سَلْمَةَ الثَّقْفِي ، وَهُمَا بَيْتَانِ ، وَالثَّانِي :

لَمْ تَدْرُ مَا تَحْتِ الطُّلُوعِ وَغَرَّهَا      مِنِّي تَحْمَلُ عِشْرَتِي وَخِلَاقِي

وَانظُرِ البَيْتَ الشَّاهِدَ فِي الكِتَابِ ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ ٥٤٠/١ ، وَالمُقْتَضِبَ ٢٨٩/٤ ،  
وَسَرِ الصَّنَاعَةَ ٤٥٧/٢ ، وَتَوَجِيهَ اللَّمَعِ : ٢٨٣ ، وَشَرَحَ المَفْصَلَ ١٢٦/٢ . وَغَرِيْرَةٌ : هِيَ الَّتِي فِي  
غَرَةِ العَيْشِ لَمْ تَلَقْ بُوْسًا وَلَا شِدَّةً فِي عَيْشِهَا .

(١) انظُرْ شَرَحَ الأَعْلَمِ لِلدِّيَوَانِ عُلُقْمَةَ : ٤٩ .

(٢) الكِتَابُ ٣٣٧/٢ . بِإِخْتِصَارٍ .

« مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٍ مِنْكَ ، كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً ، كما كرهوا أن يقدموه قبل الاسم إلا نصباً » . انتهى كلام سيبويه . وقد بين وجه التَّصْبِ إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ الرَّفْعَ عَلَى النَّصْبِ فِي الْاِخْتِيَارِ .

وقال المازني<sup>(١)</sup> : النَّصْبُ عِنْدِي هُوَ الْوَجْهَ ؛ لِأَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهُ لِعَوٍّ وَلَا يُوصَفُ ، وَقَدْ أُبْدِلَ مِنْهُ ، فَإِذَا نُصِبَ الْاسْمُ بَعْدَ إِلَّا زَالَ عَنْهُ الْإِبْدَالُ . وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي « شَرْحِ الْفُصُولِ » مَا عِنْدِي فِي هَذَا .

والواو حرف عطف ، و « لا » حرف نفي ، و « دان » اسم فاعل من دَنَا يَدْنُو . وَأَصْلُهُ دَانُو ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِمَا ذُكِرَ أَوَّلًا ، وَاسْتَقْلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَأُسْكِنَتْ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالتَّنْوِينُ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِذَلِكَ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْعَطْفِ عَلَى « مُسَاوٍ » ، وَلِذَلِكَ اللَّامُ فِيهِ بِمَعْنَى إِلَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَوْحِي لَهَا ﴾ أَي : إِلَيْهَا ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِـ « دَانَ » ، وَ « قَرِيبٌ » صِفَةٌ لـ « دَانَ » .

\* \* \*

(١) انظر المقتضب ٣٩٩/٤ ، وشرح المفصل ٩٢/٢ ، وشرح الجمل ٢٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/٢ ، والارتشاف ١٥٠٩/٣ ، والهمع ٢٥٧/٣ .

(٢) سورة الزلزلة ، الآية (٥) .

ومنها :

١٩- وَأَنَا الْأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِنْ بَيْتِ الْعَرَبِ

[٥٥/ب]

/ البيت للفضل بن عباس بن عتبة اللّهي<sup>(١)</sup>.

« أنا » ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ ، والاسمُ منه الهمزة والنونُ ، والألفُ زائدةٌ للوقف ، وهذا رأيُ البصريِّ . ويدلُّ عليه وجهان :

الأوّلُ : حَذَفُ الألفِ وَصَلًا ، ولو كانت أصلاً لثبتت فيه .

والثاني : حَذَفُهَا فِي « أَنْتَ » .

وَدَهَبَ الْفِرَاءُ<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّ الألفَ أَصْلٌ لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

الأوّلُ : ثبوتُهَا وَصَلًا فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ<sup>(٣)</sup> : ﴿ أَنَا أُخِيءُ ﴾ . وكذا قولُ

الشاعر<sup>(٤)</sup> :

أَلَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا

والثاني : قولُهُمْ : أَنْ ، وتقديمُ الألفِ على التَّوْنِ .

والثالثُ : أَنَّ الضَّمِيرَ جَارٍ مَجْرَى الحرفِ ، وحروفُ الحروفِ أصولٌ ،

(١) سبق التعريف به في البيت الأول من النتيجة. وانظر البيت في الكامل ١/٣٢٩ ، واللاكي ٢/٧٠١ ، والمعارف : ١٢٦ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١/١٢٩ . ولم ينص الفراء على ذلك مع حديثه عن (أنا) في معانيه ١٤٢/٢ .

(٣) من الآية (٢٥٨) من سورة البقرة . وانظر قراءة نافع في السبعة : ١٨٧ ، والحجة لأبي علي ٢/٣٥٩ ، والموضح ١/٣٣٨ . وراجع الإغفال ٢/٣٧٦ ، وإعراب القرآن ١/٣٣١ .

(٤) البيت لحُمَيْدِ بْنِ تَوْرٍ الهَلَالِيِّ نَيْبِ الْفَرَسِيِّ ، وقد أثبتته العلامةُ عبد العزيز الميمني فيما جمعه من شعره ص : ١٣٣ ، وانظر الإغفال ٢/٣٧٥ ، والمنصف ١/١٠ ، وشرح الكافية ١/١٢٩ ، والخزانة ٥/٢٤٢ ، وهو فيها منسوبٌ إلى حميد بن حريث بن بحدل .

وقد استقصيتُ هذا في « المسائل الخلافية » .

وموضعه رفعٌ بالابتداء ، و « الأخصرُ » خبرُهُ .

و « من » موصولةٌ بمعنى الذي ، ويجوزُ أن يكونَ موضعها جرّاً ونصباً ورفعاً ، فأما الجرُّ فعلى إرداة اللام ، و حذفها للضرورة على حدِّ قول الآخر<sup>(١)</sup> :

رَأَيْنَ خَلِيْسًا بَعْدَ أَحْوَى تَلَعَّبَتْ      بِفَوْدِيهِ سَبْعُونَ السِّنِينَ الْكَوَامِلِ

أرادَ سبعونَ من السِّنِينَ ، فحذفَ « مِنْ » الجارة لإقامة الوزن . وهذا بأبُه الشعر المنظوم دون الكلام المنثور ، فيكون التقديرُ في البيت : وأنا الأخصرُ لمنَ يعرفني . ومن كلام العرب إذا أراد مُفتخِرٌ منهم أن يفتخر بشهرته في نَسَبِهِ أو شجاعته أو نحو ذلك أن يقولَ : أَنَا زَيْدٌ لِمَنْ يَعْرِفُنِي ، وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا ، فشاهدُ الأوَّل قولُ مسكينِ الدَّارمي<sup>(٢)</sup> :

أَنَا مَسْكِينٌ لِمَنْ يَعْرِفُنِي      لَوْنِي السُّمْرَةُ أَلْوَانُ الْعَرَبِ

وشاهدُ الثَّانِي قولُ ابنِ دَرَّةَ<sup>(٣)</sup> :

(١) هو جريرٌ أو غيره كما في كتاب الشعر لأبي علي ٥١/١ . ولم أجده في ديوانه جرير . ونسبه ابن الشجري في أماليه ١٣٢/٢ إلى أبي حية النميري ، وأثبتته جامع شعره الدكتور يحيى الجبوري عنه في شعره ص : ١٦٧ . والبيت في الضرائر لابن عصفور : ١٤٤ دون نسبة . والخليل : الشعر الأشمط ، وهو الذي اختلط سواده ببياضه ، والأحوى : الأسود الخالص ، والفودان : شعر جانبي الرأس ،

(٢) ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي التميمي ، شاعر إسلامي شجاع من أهل العراق ، لقب بمسكين لأبيات قالها ؛ له أخبار مع معاوية بن أبي سفيان ، وزباد بن أبيه . توفي سنة ٨٩ هـ . الشعر والشعراء : ١ / ٥٤٤ ، ٨ ، ومعجم الأدباء ٤ / ٢٠٤ ، والخزانة ٣ / ٦٩ .

والبيت أول مقطوعة له في الأغاني ٥ / ٢٧٠ (أخبار مسكين الدارمي) . وانظر الزاهر ١ / ٥١٣ ، وشرح نهج البلاغة ٥ / ٥٥ ، واللسان والتاج (خضري) .

(٣) سبقت ترجمته وتخريج البيت ص : ١١٠ .

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

فهذا يَشْهَدُ بَأَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ : « لِمَنْ يَعْرِفَنِي » فِي مَوْضِعِ الْحَالِ إِذْ كَانَ الْمَعْنَى أَنَا مَسْكِينٌ مَعْرُوفًا ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنَا مِسْكِينٌ بَيْنًا لِمَنْ يَعْرِفَنِي ، أَوْ مَشْتَهَرًا لِمَنْ يَعْرِفَنِي .

وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةً بِمَا فِي « زَيْدٍ » مِنْ مَعْنَى الْبَيَانِ وَالِاشْتِهَارِ ، كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup> :

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ

لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضَوْلَانٍ

فَقَالَ<sup>(٢)</sup> : الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ مَا فِي « أَبِي الْمُنْهَالِ » مِنْ مَعْنَى الشُّهْرَةِ . وَكَذَلِكَ ذَهَبَ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى<sup>(٣)</sup> :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمَ حَيَّانِ أَخِي جَابِرٍ

فَقَالَ : الْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ : « عَلَى كُورِهَا » مَا فِي الْيَوْمِ مِنْ مَعْنَى الْحَدَثِ ؛

---

(١) رجز لبعض بني أسد كما في التهذيب ٤٧/١٢ ، وفي اللسان (أبن) نسب إلى أبي المنهال . انظر الخصائص ٢٧٠/٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦١/١ ، ومعنى الليب : ٥٦٨ ، ٦٦٨ ، وشرح أبياته ٣١٨/٦ ، ١١٠/٧ ، والمجمع ١٣٢/٥ .

(٢) انظر النقل عنه في الخصائص ٢٧٠/٣ ، وذكره في التمام : ٣٨ دون ذكر النقل عن أبي علي .

(٣) ديوانه : ١٩٧ . وانظر البيت في إصلاح المنطق : ٤٣٧ ، وشرح أبياته : ٤١٠ ، وتهذيبه : ٣٦٠ ، وترتيبه (المشوف المعلم) ٤١٦/١ ، وإسفار الفصح ٨٢٢/٢ ، والمفصل : ١٥٣ ، والاقتضاب ٢٤٣/٣ ، والخزانة ٣٠٣/٦ . والكور : رحل الناقة .

لأنه لا يُريدُ أنَّ يومه على كورها ، وإنما يُريدُ حدثه من ركوبه وسيره عليها ، وعلى هذا النحو أجاز النَّحْوِيُّونَ : زَيْدٌ عَمَرُو يَوْمَ اللَّقَاءِ رَاكِبًا فِي الْمَيْدَانِ ، فَأَعْمَلُوا فِي الْحَالِ وَالظَّرْفِ مَا فِي عَمَرُو مِنْ مَعْنَى الشَّدَّةِ ، أَوْ مَا فِي / الكلام من معنى التَّشْبِيهِ ، على نحو قول الآخر<sup>(١)</sup> :

وَأَيْمًا أَوْلَادُنَا بَيْنَنَا      أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ

فالعاملُ في قوله : « بَيْنَنَا » ما في الكلام من معنى التَّشْبِيهِ ؛ إذ المعنى : يُشْبِهُ أَوْلَادُنَا بَيْنَنَا أَكْبَادُنَا .

فقد ثبت بما قَدَّمْنَا أَنَّ قَوْلَهُ : « مَنْ يَعْرِفُنِي » فِي الْبَيْتِ الْمَتَقَدِّمِ إِذَا قَدَّرْتَ اللَّامَ كَأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِيهِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا الْأَخْضَرُ بَيْنًا لِمَنْ يَعْرِفُنِي ، أَوْ تَجْعَلُهَا مُتَعَلِّقَةً بِمَا فِي « الْأَخْضَرِ » مِنْ مَعْنَى الْبَيَانِ وَالظُّهُورِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا الْبَيِّنُ لِمَنْ يَعْرِفُنِي .

وأما النَّصْبُ فِيضْمَارَ فِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ الْمَتَقَدِّمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : وَأَنَا الْأَخْضَرُ ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أُعْرِفُ نَفْسِي مَنْ يَعْرِفُنِي ، أَي : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفُنِي ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ : قَدْ أَجَزْتُ كِتَابِي هَذَا لِمَنْ يَرُويهِ عَنِّي مِنْ غَيْرِ تَصْحِيفٍ وَلَا تَبْدِيلٍ ؛ أَي : لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرُويهِ .

(١) هو حطان بن المعلّى كما في الحماسة ١٦٧/١ . وانظر شرحها للمرزوقي ٢٨٨/١ ، وعيون الأخبار ٩٥/٣ ، واللائي ٨٠٣/٢ ، والحماسة البصرية ٢٧٥/١ .

ومثله قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ أي: إذا أردت أن تقرأ فاستعذ بالله . ومثل ذلك قول الأخطل<sup>(٢)</sup>:

وَقَدْ أَرَاهَا وَشَعْبُ الْحَيِّ مُجْتَمِعٌ      وَأَلْتِ صَبُّ بَمَنْ غُلِقَتْ مُعْتَمِدُ

أَيَّامُ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا      صِرْمًا لَخَوْلَطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ

فالتأصب لقوله « خليلاً » فعلٌ مقدرٌ ، أي : تُواصلُ خليلاً أو تُدني .  
وناصبُ الظرفِ « أراها » . وكذا قول الآخر<sup>(٣)</sup>:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا      وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا

ف« طيباً » منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ أي : إلا وترى لها طيباً .

وأما الرفعُ فعلى أن تكونَ مبتدأً ، و« أَخْضَرُ الْجِلْدَةَ » خبرُهُ ، كأنه قال : وأنا الأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي أَخْضَرُ الْجِلْدَةَ مِثْلِي فِي صِحَّةِ نَسَبِهِ وَكَرَمِ عَنصرِهِ .

وقوله : « مِنْ بَيْتِ الْعَرَبِ » في موضع الصفة لـ « أَخْضَرِ الْجِلْدَةِ » ؛ إذ التقدير : رَجُلٌ أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِنْ صَمِيمِ الْعَرَبِ . وكذلك يكون أيضاً في الوجهين المتقدمين .

(١) سورة النحل ، الآية (٩٨) .

(٢) نسبة إليه سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٨ ، ولم يرد الشاهد في ديوانه بشرح السكري مع أن فيه قصيدة على الروي نفسه . وانظر البيت في سر الصناعة ٢/٥٠٨ ، والإفصاح للفارقي : ٣٣٣ .

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات في ملحقات ديوانه : ٧٦ ، وهو في الكتاب ١/٢٨٥ ، والمقتضب ٣/٢٨٤ ، والخصائص ٢/٤٢٩ ، والمفصل : ٦١ ، وشرح المفصل ١/١٢٥ ، والمغني : ٧٩١ ، وشرح أبياته ٧/٢٧٢ .

ويجوزُ فيه وجهٌ آخرٌ وهو أن يكونَ خيراً بعدَ خَيْرٍ ، كأنه قال : أنا الأَخْضَرُ من بيت العرب ، ويجوزُ أيضاً أن يكونَ في موضع الحال من الأَخْضَرِ ، كأنه قال : وأنا الأَخْضَرُ صَحيحاً نَسَبُهُ ، أي : خالصاً ، ونحو ذلك .

والمعنى أنه يريدُ بالأخْضَرَةِ سُمْرَةَ اللَّوْنِ وسوادَهُ ؛ إذ ذلك دليلٌ على تَمَحُّضٍ<sup>(١)</sup> عَرَبِيَّتِهِ ؛ ألا ترى أنَّ العَرَبَ تَصِفُ أَنْفُسَهَا بالسَّوَادِ ، وتَصِفُ العَجَمَ بالحُمْرَةِ ، وعلى ذلك قولُهُ ﷺ<sup>(٢)</sup> : « بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ والأَسْوَدِ » . ومثله قولُ مَعْبَدِ بنِ أَخْضَرَ وكان يُنسَبُ إلى أخضرٍ ولم يكن أباه ، بل كان زوجَ أمِّه ، وإنما هو مَعْبَدُ بنُ علقمةَ المازني<sup>(٣)</sup> :

سَاحِمِي حِمَى الأَخْضَرِيِّينَ إِنَّهُ      أَبِي النَّاسِ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا ابْنَ أَخْضَرَ  
/ وَهَلْ لِي فِي الحُمْرِ الأعَاجِمِ نِسْبَةٌ      قَانَتْ مِمَّا يَزْعُمُونَ وَأَنْكَرَا

ومن ذلك قولُ حَسَّانَ يهجو ابنَ عياضِ التَّمِيمِي<sup>(٤)</sup> :

لَوْ كُنْتَ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أُسَدٍ      أَوْ عَبْدِ شَمْسٍ فَأَصْحَابِ اللَّوَى الصَّيْدِ  
أَوْ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ الأَخْيَارِ قَدْ عَلِمُوا      أَوْ مِنْ بَنِي جُمَحِ البَيْضِ المَنَاجِيدِ  
أَوْ فِي السَّرَارَةِ مِنْ تَيْمٍ رَضِيَتْ بِهِمْ      أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الأَخْضَرِ الجَلَاعِيدِ

(١) في (ت) محض .

(٢) رواه أحمد في المسند (١٤٢٦٤) (١٩٧٣٥) (٢١٣١٤) ، وابن حبان في صحيحه (٦٤٦٢) ، وابن أبي شيبه في مصنفه (٣١٦٤٣) (٣١٦٤٥) .

(٣) انظر الكامل ١١٧٩/٣ - ١١٨٤ .

(٤) ديوان حسان ٣٤٩/١ مع اختلاف في رواية البيتين الثاني والثالث . والأبيات بهذه الرواية في الكامل ٣٢٤/١ ، وانظر غريب الحديث للخطابي ٣٧٢/٢ . ولم أعرف من هو ابن عياض .

قال بعض الأدباء<sup>(١)</sup>: المراد بالخضرة في بيت حسّان الكرم على جهة تشبيهم بالبحر لأنه أخضر، ومن أسمائه خضارة غير مصروف. وهذا لا يصح في بيت اللّهي<sup>(٢)</sup>؛ لقوله: أخضر الجلدة، والجلدة ليست مما توصف بالكرم.

وقد نحا الشاعرُ المجدُّ أبو نُوَاسٍ هذا النَّحوَ في هجائه الرقاشيَّ فقال<sup>(٣)</sup>:

قُلْتُ يَوْمًا لِلرَّقَاشِيِّ وَقَدْ سَبَّ الْمَوَالِي

مَا الَّذِي نَحَاكَ عَنِّ أَصْلِكَ مِنْ عَمٍّ وَخَالٍ

قَالَ إِنِّي كُنْتُ مَوْلَى زَمْنَا ثُمَّ بَدَا لِي

أَنَا بِالْبَصْرَةِ مَوْلَى عَرَبِيٍّ بِالْجِبَالِ

أَنَا حَقًّا أَدْعِيهِمْ لِسَوَادِي وَهَزَالِي

فأما قولُ جرير<sup>(٤)</sup>:

كَسَى اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا      فَوَيْلٌ لِّتَيْمٍ مِنْ سَرَابَيْلِهَا الْخُضْرِ

(١) قاله الأصمعي . انظر النقل عنه في غريب الحديث للخطابي ٣٧٢/٢ ، وفيه : قال ابن الأنباري :

للخضرة في كلام العرب معنيان أحدهما أن يكون مدحاً ، والآخر أن يكون ذمّاً ...

(٢) قلت : وقد جعل ابن الأنباري رحمه الله تعالى معناها في بيت اللّهي المدح حيث أورده شاهداً على ذلك ، وأورد بيت جرير شاهداً على معنى الذم . الزاهر ٥١٢/١

(٣) ديوانه : ٥٧١ . و الرقاشي هو الفضل بن عبد الصمد الرقاشي . شاعر عباسي ، مولى ربيعة ، نشأ بالبصرة وقدم بغداد وانقطع للرامكة . كان هجاءً سليط اللسان ، وقد ناقض أبا نواس ، وله قصيدة في الخلاعة والمجون مشهورة . وفاته في حلود سنة ٢٠٠هـ . انظر طبقات الشعراء لابن المعتز : ٦٨ ، وتاريخ بغداد ٣٤٥/١٢ ، والوافي بالوفيات ١٧٧/٧ .

(٤) ديوانه ٥٩٦/٢ وفيه « فيا خزي تيم » ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٣٣/١ ، والمقتضب ٢٢٠/٣ ، وغريب الحديث للخطابي ٣٧٣/٢ ، واللامات للزجاجي : ١٢٥ ، وللهروي : ٤٣ ، والزاهر ٥١٣/١ .

فإنه لم يُرد بالخضرة هنا خُضْرَةٌ كَرِيمٌ ، ولا تصحيحَ نَسَبٍ ، وإنما أراد أنها خضرةٌ لُومٌ وذنسٌ، أي: قد حالَفَهُم اللُومُ حتى صار كاللباس عليهم .  
وأما قوله : الجِلْدَةُ ، فإنَّهَا والجلدُ سَوَاءٌ ، وليس يرادُ بالجلدة هنا القطعةُ من الجلد . يدلُّكَ على أنَّ الجِلْدَةَ تأتي بمعنى الجلد قولُ الفرزدق  
لَمَّا سُئِلَ عن نُصِيبٍ : هُوَ أشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ .  
وقال أبو عمرو بنُ العلاء لأبي خَيْرَةَ وقد سأله عن « عَلَقَى » فنَوَّنَه :  
هَيْهَاتَ لَأَنْتَ جِلْدَتُكَ يَا أبا خَيْرَةَ<sup>(١)</sup> . فتأمَّلْ ذلك .

\* \* \*

ومنها :

٢٠- أَكْذَبُ مِنْ فَاحِشَةٍ تَقُولُ وَسَطَ الْكَرْبِ  
وَالطَّلُعُ لَمْ يَبْدُ لَهَا هَذَا أَوْانِ الرُّطْبِ

أنشدهُ ابنُ بَرِّي المصري<sup>(٢)</sup> ، ولم يُسمِّ القائلَ .

« أَكْذَبُ » خيرٌ مبتدأ محذوفٍ أي : هو أَكْذَبُ ، و« مِنْ فَاحِشَةٍ » متعلقٌ بِأَكْذَبُ ، وفاعلٌ « تَقُولُ » مُضْمَرٌ يَعُودُ إِلَى « فَاحِشَةٍ » ، و« وَسَطَ »

- (١) هو نهشل بن زيد العدوي الأعرابي ، أبو خَيْرَةَ ، بدوي من بني عدي ، دخل الحضرة ووصف كتاب الحشرات . انظر معجم الأديب ٤٨٣/٢ ، والنوائي بالوفيات ٣٦١/٧ ، والبغية ١٩٤/٢ .  
والمقول عن أبي العلاء أنه قال هذا حين سمعه يقول : استأصل الله عرقائهم (بفتح التاء) . انظر الخصائص ٣٨٤/١ ، ١٣/٢ ، ٣٠٤/٣ ، والمحكم ١٠٩/١ .  
(٢) هذا الرجز مذكور في كتب الأمثال عند قولهم : أكذب من فاختة . انظر رسالة الصاهل والشاحج : ٢٦ ، ومزار القلوب : ٤٩٠ ، والمستقصى ٢٩٣/١ ، واللسان والتاج (وسط) .

نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ ، وليس باسم ؛ ألا تراه على وَزْنِ نظيره في المعنى ، وهو بين ، تقول : جَلَسْتُ وَسَطَ القَوْمِ أَي : بَيْنَهُمْ .

وفي الحديث<sup>(١)</sup> : « أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ » أَي : بَيْنَهُمْ .

وأما وَسَطٌ بفتح السَّيْنِ فهو اسمٌ ، وبَعْضٌ لِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ ؛ ألا ترى

أَنَّ وَسَطَ الدَّارِ مِنْهَا ، وَوَسَطَ القَوْمِ لَيْسَ مِنْهُمْ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : وَسَطَ رَأْسِهِ صُلْبٌ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ وَسَطَ الرَّأْسِ بَعْضُهُ .

وتقول : وَسَطَ رَأْسِهِ دُهْنٌ ، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ . فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا

مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ . أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ السَّائِكَةَ السَّيْنُ تَلْزِمُ الظَّرْفِيَّةَ ، وَلَا

تَنْتَقِلُ عَنْهَا إِلَى رَفْعٍ وَجَرٍّ ، وَالْمُتَحَرِّكَةُ اسْمٌ مُحَضَّرٌ يَتَصَرَّفُ فِي أَنْوَاعِ

الإِعْرَابِ ، وَأَيْضاً فَلَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي بَعْدَهَا بِخِلَافِ السَّائِكَةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يَنْتَصِبُ الوَسْطُ عَلَى الظَّرْفِ ، كَمَا يَنْتَصِبُ الوَسْطُ

كَقَوْلِهِمْ : جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ ، وَكَقَوْلِهِمْ : هُوَ يَرْتَقِي وَسَطاً . وَمِنْهُ مَا

جَاءَ فِي الْحَدِيثِ<sup>(٣)</sup> : « أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَسَطَهَا » .

أَجِبْتُ : نَصَبُ الوَسْطِ عَلَى الظَّرْفِ إِذَا جَاءَ عَلَى الْإِتْسَاعِ وَالخُرُوجِ

عَنِ الْأَصْلِ عَلَى حَدِّ جِيءِ الطَّرِيقِ كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup> :

(١) مِنْ حَدِيثِ عُمَيْرِ الْعَجَلَانِيِّ فِي الْمَلَاعِنَةِ ، وَنَصُّهُ : « فَأَقْبَلَ عُمَيْرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ

... » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمِ (٥٢٥٩) ، وَمِوَاتِنُ أُخْرَى مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمِ (٣٨١٦) ، وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِرَقْمِ (٢٢٨٥١) ، وَمِوَاتِنُ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِرَقْمِ (٢٠٩٢) .

(٢) انظر الأصول ٢٠١/١ .

(٣) أورده ابن المنذر في الأوسط برقم (٣٠٥٤) .

(٤) سبق تخريجه ص : ١٦٥ .

لَذَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَعْسَلُ مِثْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التَّلْغَبُ

بخلاف وَسَطٍ بمعنى يَبِينُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهَا .

والجملَةُ مِنْ « تَقُولُ » ومعمولها في موضع جرِّ صفةٍ لـ « فَاخْتَتَ » .

و« الطَّلَعُ » مبتدأ ، و« لم يَبْدُ لَهَا » خبرُهُ ، وموضعُ الجملةِ نَصْبٌ على الحال .

و« ها » حرفٌ تنبيه ، و« ذا » اسمٌ إشارةٌ مرفوعٌ بالابتداء ، و« أَوَانُ

الرُّطَبِ » خبرُهُ ، والجملةُ في موضعِ نَصْبٍ بالقول ، وهي المحكيَّةُ به .

\* \* \*

ومنها :

٢١- كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَتَّ الصَّارِبِي أَتَّ أَنَا

أنشدهُ البارقي<sup>(١)</sup> في « شَرَحَ اللَّعَمَ » .

« كَيْفَ » اسمٌ ؛ وذلك لأنه لا يكونُ فعلاً لوقوع الفعل بعده من غير

حاجز بينهما لفظاً ولا تقديراً ، كما في البيت ، وأيضاً فسُكُونُ العين في

الفعل الثلاثي ليس بأصل ، وأما « لَيْسَ » فتقدَّم القولُ فيها .

ولا يكونُ حرفاً ؛ لانعقاد الكلام منه ومن اسم ، ولا ينعقدُ من الاسم

والحرف إلا في النداء ، وليس « كَيْفَ » كذلك ، وإذا انتفى القِسْمَانِ تَعَيَّنَ الثَّالِثُ .

(١) لم أقف على مَنْ وُصِفَ بهذه النسبة (البارقي) بالباء ، والمعروف من شراح اللعَم (الفارقي) بالفاء ، وهو الحسن بن أسد صاحب الإفصاح .

والبيت من وضع بعض النحاة للتعليم كما قال البغدادي في الخزانة ٧٢/٦ . ولابن بري في هذا البيت كلام نقله السخاوي في سفر السعادة ٧٢٨/٢ . وانظر شرح الكافية ٢٢٧/١/٢ ، ٢٣٩ ، والمقاصد الشافية ٢٣٧/٦ ، والأشباه والنظائر ٢١٦/٣ ، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٨٦/٢ .

وقيل : دُخُولُ حرف الجرِّ عليها في قولهم<sup>(١)</sup> : « عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ  
 الْأَحْمَرَيْنِ » ، وفي قولهم : « انظُرْ إِلَى كَيْفَ تَصْنَعُ » دليلٌ على ذلك .  
 وقيل : إبدالُ الاسمِ منها كقولك : كَيْفَ زَيْدٌ أَغْنَى أُمَّ فَقِيرٍ  
 دليلٌ على ذلك ؛ إذ البَدَلُ مُجَانِسٌ لِمَا أُبْدِلَ مِنْهُ .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ أبا الفتح ذَهَبَ في « اللَّمَعِ » إلى أنها<sup>(٢)</sup> ظَرْفٌ ، ولذلك أجازَ :  
 كَيْفَ زَيْدٌ جَالِسًا ، كما تقولُ : أَيْنَ زَيْدٌ جَالِسًا .  
 وذَهَبَ الجُرْجَانِيُّ إلى أنها اسمٌ صريحٌ<sup>(٣)</sup> ، واستدلَّ بالتفضيل وهو  
 قولك : أَعَالِمٌ أَمْ جَاهِلٌ ، وَأَصْحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ .  
 وُبَيِّنَتْ على حركةٍ لثلاً يلتقي ساكنان ، وكانت فتحةً لأجل التَّخْفِيفِ .

فإن قيل : فهلاً حُرِّكَتِ الياءُ ؟

أجبتُ : بأنَّ الأصفهانيَّ قال<sup>(٤)</sup> : مَعَّ مِنْ ذَلِكَ الْهَرَبُ مِنْ انْقِلَابِ الْيَاءِ  
 عِنْدَ تَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

(١) انظر الباب ٨٦/٢ ، ومسائل خلافية : ٥٢ ، والنهاية لابن الخباز : ١٨٢ ، وتوجيه اللمع : ١٥ ،  
 والمغني : ٢٧٠ ، ٢٧٢ .

(٢) أي « كيف » . ولم أفق على قوله هذا في اللمع ولا في الخصائص حسب اطلاعي . قلتُ : وقد  
 نقل ابن هشام في المغني : ٢٧١ القولُ بظرفيتها عن سيبويه ، ونقل تعقيب ابن مالك على ذلك  
 حيث قال : لم يقل أحد إن كيف ظرفٌ إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسرُ  
 بقولك : على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً . وانظر شرح التسهيل  
 . ١٠٥/٤

(٣) الذي ذهب إلى ذلك هو جامع العلوم في شرحه على اللمع ٢٠٥/١ قال : « ألا ترى أن (كيف)  
 تتضمن معنى همزة الاستفهام إذا قلتُ : كيف زيد ؟ كأنك قلتُ : أصحيحٌ أم سقيمٌ ... » .

(٤) لم أفق عليه في شرحه على اللمع حسب اطلاعي .

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا سَكَنَ ما بعدهما / لا يقلبان وإنْ تحرَّكَا وانفتحَ ما قبلهما ، ألا ترى إلى نَزَوَانَ وَعَلَيَانَ ، وَرَمِيَا وَغَزَوَا .  
والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : لو حُرِّكَتِ الياءُ لَمَا أَغْنَى ذَلِكَ عن تحريكِ (الفاء عند لقاء ساكنٍ لها من كلمةٍ أخرى كقولك : كَيْفَ الرَّجُلُ ، وتحريكِ الفاء يُغْنِي عن تحريكِ) <sup>(١)</sup> الياءَ ، فكانَ أَوْلَى .

وموضعه نَصَبٌ على الحال ، وناصبُهُ « أَشْكُو » .

و« ما » يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً ، و« حَلَّ بِنَا » صِلَتِهَا ، ومحلُّهَا نَصَبٌ لأنها مفعولٌ لقوله : أَشْكُو .

ويجوزُ أَنْ تكونَ موصوفةً ، والجملةُ بعدها صِفَتِهَا ، وفاعلُ « حَلَّ » مُضَمَّرٌ يعودُ إلى « ما » . وإعرابُ باقيه يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنْ تكونَ الألفُ واللامُ لـ « أنا » ، والفعلُ لـ « أنت » ، فيكون إعرابُهُ : « أنا » مبتدأ ، و« أنت » مبتدأ ثانٍ ، و« الضَّارِبِي » مبتدأ ثالثٌ ؛ لأنه غيرُ أنتَ ؛ إذ الألفُ واللامُ لـ « أنا » ، والعائدُ على الألفِ واللامِ الياءُ في « الضَّارِبِي » لأنها « أنا » في المعنى . و« أنت » فاعلٌ بـ « الضَّارِبِي » أبرزته لَمَّا جرى على غيرِ مَنْ هو له ؛ إذ الألفُ واللامُ لـ « أنا » ، والفعلُ لـ « أنت » ، و« أنا » خبرُ « الضَّارِبِي » ، و« الضَّارِبِي » وخبرُهُ خبرُ « أنت » ، وأنتَ وخبرُهُ خبرُ « أنا » .

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

والثاني : أن تكون الألف واللام والفعل لـ « أنت » ، فيكون إعرابه : « أنا » مبتدأ ، و « أنت » مبتدأ ثان ، و « الضَّارِبِي » خبرُ أنت ، ولا يبرز الضَّمير فيه لأنه جَرَى على مَنْ هو له ، ويكون الكلام قد تم عند قوله : الضَّارِبِي ، ثمَّ قال : أنتَ أنا على طريق المطابقة للأوَّل ؛ ليكونَ آخِرُ الكلام جارياً على أوَّلِهِ ؛ ألا تراه قال في أوَّلِ الكلام : أنا أنتَ ، فلهذا قال في آخره : وأنتَ أنا ، (أي : كيف أشكو ما حلَّ بي منك وأنا أنتَ ، وأنتَ أنا)<sup>(١)</sup> ، فإذا شكوتكَ فإنما أشكو نفسي .

ولو جعلتَ الألف واللام والفعلَ لأنا لقلتَ : أنا أنتَ الضَّارِبُكَ أنا ، فيكون إعرابه : « أنا » مبتدأ ، و « أنتَ » مبتدأ ثان ، و « الضَّارِبُكَ » مبتدأ ثالث ؛ لأنه غيرَ « أنتَ » ، وفيه ضميرٌ يعود على الألف واللام (التي هي « أنا » في المعنى ، ولم يبرز الضَّميرُ الذي في « الضَّارِبُكَ » لأنَّ الألف واللام)<sup>(١)</sup> والفعلَ لـ « أنا » ، و « أنا » خبرُ ( « الضَّارِبُكَ » ) ، و « الضَّارِبُكَ » وخبرُهُ خبرُ « أنتَ » ، وأنتَ وخبرُهُ خبرُ أنا<sup>(١)</sup> .

ولو جعلتَ الألف واللامَ لـ « أنتَ » ، والفعلَ لـ « أنا » لقلتَ : أنا أنتَ الضَّارِبُكَ أنا ، فيكونُ إعرابه : « أنا » مبتدأ ، و « أنتَ » مبتدأ ثان ، و « الضَّارِبُكَ » خبرُ أنتَ ، و « أنا » فاعلٌ له أبرَزْتُهُ لَمَّا جرى على غير مَنْ هو له ، لأنَّ الفعلَ لـ « أنا » ، وقد جعلتُهُ صلةً للألف واللام التي هي « أنتَ » ، فلَمَّا جَرَى صلةً لغير مَنْ هو له بَرَزَ الضَّميرُ منه . فقد صارت هذه المسألة

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

تنقسم إلى أربع مسائل :

الأولى : أن تكون الألفُ واللامُ لـ « أنا » ، والفعلُ لـ « أنت » ، فيكونُ تمثيلُها : أنا أنتَ الضَّارِبِي أنتَ . « أنا » مبتدأ ، و « أنتَ » / مبتدأ ثانٍ ، و « الضَّارِبِي » مبتدأ ثالثٌ ، و « أنتَ » فاعلُهُ ، و « أنا » خبرٌ عن الضَّارِبِي .

والثانية : أن تكونَ الألفُ واللامُ والفعلُ لـ « أنتَ » ، فيكونُ تمثيلُها : أنا أنتَ الضَّارِبِي . « أنا » مبتدأ ، و « أنتَ » مبتدأ ثانٍ ، و « الضَّارِبِي » خبرٌ أنتَ .

الثالثة : أن تكونَ الألفُ واللامُ والفعلُ لـ « أنا » ، فيكونُ تمثيلُها : أنا أنتَ الضَّارِبِيكَ . « أنا » مبتدأ ، و « أنتَ » مبتدأ ثانٍ ، و « الضَّارِبِيكَ » مبتدأ ثالثٌ ، و « أنا » خبرٌ « الضَّارِبِيكَ » .

الرابعة : أن تكونَ الألفُ واللامُ لـ « أنتَ » ، والفعلُ لـ « أنا » ، فيكونُ تمثيلُها على الصُّورة التي قبلها إلا أنَّ إعرابها غيرُ إعرابها . « أنا » مبتدأ ، و « أنتَ » مبتدأ ثانٍ ، و « الضَّارِبِيكَ » خبرٌ أنتَ ، و « أنا » فاعلٌ بـ الضَّارِبِيكَ فافهمهُ فإنه من مباحثِ ابنِ بَرِّي<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر سفر السعادة ٧٢٨/٢ ، والأشباه والنظائر ٣/٢١٦ .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٢٢- وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يُلَوِّحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا

الواوُ وأوُ رَبُّ ، أي : ورُبُّ دينار .

و « أَصْفَرَ » صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، ولا ينصرفُ للوصفِ ووزن الفعل ، و « مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ » متعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ لأنه صفةٌ لذلك المحذوف .

وفي « يُلَوِّحُ » روايتان :

إحدهما : رواية الفراء<sup>(٢)</sup> وهي « تَلَوِّحُ » بالتاء الدالة على المخاطب ، وفاعله ضميرُهُ ، ومعناه : تُبَصِّرُ . و « على وجهه » متعلِّقٌ به . و « جعفرًا » مفعولُهُ ، وموضع هذه الجملة جرٌّ على الصِّفة للمحذوف ، والعائدُ منها عليه الهاء في « وجهه » ، ويجوزُ أن تكونَ منصوبةً على الحال من الضَّمير المستكنِّ في الجارِّ والمجرور ، والجارُّ والمجرورُ هو العاملُ فيها ، ويجوزُ أن يكونَ موضعُ الجملة جرًّا على الصِّفة ، والجارُّ والمجرورُ متعلقًا بمحذوفٍ ، وهو منصوبٌ على الحال من الضَّمير المضافِ إليه « وجه » ، وهو قليلٌ .

والثانية : الرواية المشهورةُ وهي بالياء الدالة على الغائب ، وفيها الإشكال ، أعني في نصب « جعفر » ، فقيل : هو منصوبٌ بإضمار فعل

(١) جاء في محاضرات الأدباء ص: ٢٣٠ : « وجد في خزنة جعفر بن يحيى دنانير في كل دينار مائة منقال ومنقال نقشه ... وذكر البيت » . وانظر الخلل في شرح أبيات الحمل : ١٧ ، واللباب ١٤٠/٢ ، والمساعد ٣٧٩/١ ، والأشباه والنظائر ٢١٥/٤ ، والتاج (لوح) .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٢١٥/٤ .

تقديره: اقصدوا جعفرًا. وقيل: هو من باب المفعول المحمول على المعنى؛ وذلك أن جعفرًا قد دخل في الرؤية، ألا ترى أن الشيء إذا لاح لك فقد رأيته. ومثله قول ابن قيس الرقيات<sup>(١)</sup>:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتُ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيًّا

فَنصَبَ « طِيًّا » لدخوله في الرؤية. وكذا قول عمرو بن قميئة<sup>(٢)</sup>:

تَدَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا

فَنصَبَ « أَخْوَالُهَا » وما عطفَ عليه لدخوله في التذكُّر. وكذا قول عبد العزيز بن زُرارة الكلابي<sup>(٣)</sup>:

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسِيلاً

فَنصَبَ « جَنَاتٍ » وما عطفَ عليه لدخوله في الوجدان.

وقيل: هو منصوبٌ بالمصدر الذي / هو ضربٌ، تقديره: من ضربِ دارِ الملوكِ جعفرًا على وجهِ الدِّينارِ. وأضافَ الضربَ إلى الدَّارِ،

[ب/٥

(١) زيادات ديوانه ص: ١٧٦. وفيه: « ولو تأملت منها ». وهو من شواهد الكتاب ١٨٥/١، والمقنضب ٢٨٤/٣، والخصائص ٤٢٩/٢، والإفصاح للقرافي: ٨٩، ٢٧٤، وشرح المفصل ١٢٥/١، والمغني: ٧٩١، وشرح أبياته ٢٧٢/٧.

(٢) ديوانه ص: ١٨٤. وهو من شواهد الكتاب ١٨٥/١، والمحلى لابن شقير: ٧٦، والخصائص ٤٢٧/٢، والإفصاح للقرافي: ٣٤١، وشرح المفصل ١٢٦/١.

(٣) هو قائد من الشجعان المقدمين في زمن معاوية رضي الله عنه، كان فيمن عزا القسطنطينية وأبلى في قتال الروم البلاء العجيب، وقتل في إحدى الوقائع، ولما نعي لمعاوية قال: هلك والله فتى العرب. توفي سنة ٥٠ هـ. له أخبار في تاريخ دمشق ٢٨٦/٣٦، والكامل لابن الأثير ١٢٦/٢ (جوادت سنة ٤٩ هـ)، والأعلام ١٧/٤.

والبيت من شواهد الكتاب ٢٨٨/١، والمقنضب ٢٨٤/٣، والأصول ٤٧٤/٣، والإفصاح: ٣١٤.

وإنما هو لأهلها على جهة الاتساع ، كما تقولُ : هَذَا الدِّينَارُ مِنْ ضَرْبِ بَعْدَادَ ، وَهَذَا الثُّوبُ مِنْ نَسِجِ الْيَمَنِ .

واعلمُ أَنَّ الكُلَّ ضعيفٌ ؛ أَمَّا الأَوَّلُ والثَّانِي فلأنهما يُؤدِّيَانِ إلى بقاء الفعل وهو « يَلُوحُ » بغير فاعل ، والفاعلُ من لوازم الفعل . وَأَمَّا الثَّالِثُ فإلما فيه من الفصل بين ضَرْبٍ وَجَعْفَرٍ بقوله : « يَلُوحُ عَلَيَّ وَجْهِي » ، وهو أجنبيٌّ ، فتبيِّنَ بذلك أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ رِوَايَةُ الْفَرَّاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \*

ومنها :

٢٣- النَّاسُ أَسْوَاءُ وَشَتَّى فِي الشِّيمِ وَكُلُّهُمْ يَجْمَعُهُمْ بَيْتُ الأَدَمِ  
الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ<sup>(١)</sup> . « النَّاسُ » مَبْتَدَأٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي وَزْنِهِ<sup>(٢)</sup> .  
« أَسْوَاءُ » خَيْرُهُ ، وَهُوَ جَمْعُ سِوَاءٍ .

فإن قيلَ : فَكَيْفَ جَمَعَ سِوَاءٌ عَلَى ذَلِكَ مَعَ أَنَّ وَزْنَهُ فَعَالٌ كَقَدَالٍ  
وَبَابُهُ فَعَلَ كَجَمَلَ ؟

أجبتُ : وَجْهُهُ أَنَّ حَرْفَ العَلَّةِ قَدْ تُجْرِيهِ العَرَبُ مُجْرَى المَفْقُودِ ؛ أَلَا تَرَاهِمُ قَالُوا : جَوَادٌ وَأَجْوَادٌ ، وَيَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ ، فَهَذَا كَقَلَمٍ وَأَقْلَامٍ ، وَفَخِذٌ وَأَفْخَاذٌ ، وَمِنْ هُنَا قَالَ التَّصْرِيفِيُّونَ : إِنَّ الأَهْمَزَةَ فِي كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الأَلِفِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الوَاوِ وَاليَاءِ .

(١) لم أقف عليه في ديوانه بشرح الطوسي . وانظر البيت في الأمثال : ١٣٢ ، وشرحه فصل المقال : ١٩٧ ، والمعاني الكبير : ١٢٥٣/٣ ، وجمهرة الأمثال ٣٠٣/٢ ، والبيهج : ١٢٦ ، والصدقة والصدق : ٢٨ .

(٢) عند شرح البيت ذي الرقم (١٧) .

ولسواءٍ جمعان آخران :

**الأوّل :** سَوَاسِيَةٌ . وهو من الجُمُوع الواردة على غير واحدٍ المستعمل نحو : باطلٍ وأباطيل ، وحديثٍ وأحاديث ، وذَكَرَ ومَذَاكِر ، وقياسُ واحدِها أبطالٌ وأحداثٌ ومِذَكَارٌ ، وكذلك سَوَاسِيَةٌ ، قياسُ واحدِها سَوَسَاةٌ ، فوزنُ سَوَسَاةٍ فَعَلَلَةٌ ، وأصلُها سَوَسَوَةٌ ، وهي من مضاعف السَّيْنِ والواو ، لكن قُلبت الواوُ أَلِفًا ، وكذا أصلُ سَوَاسِيَةٌ سَوَاسِيَةٌ ، فقُلبت الواوُ ياءً لتطرُّفِها تقديراً ، وانكسار ما قبلها ، ووزنُها فَعَالِلَةٌ .

**فإن قيل :** فهلاً كان وزنُ سَوَاسِيَةٍ فَعَالِيَةٍ نحو كَرَاهِيَةٍ ورَفَاهِيَةٍ ، ووزنُ سَوَسَاةٍ فَعَلَاةٍ ؟

**أجبتُ :** ذلك ممتنع ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تكونَ فاءُ الكلمة ولامُها من حرفٍ واحدٍ وهو السَّيْنُ ، وهو المرادُ من قولهم : بابُ سَلَسٍ وقَلَقٌ قليلٌ لا يُحمَلُ عليه ما أمكنَ غيرهُ .

**فإن قيل :** فهلاً كانتا فواعِلَةٌ وفَوَعَلَةٌ ؟

**أجبتُ :** ذلك ممتنع ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تكونَ فاءُ الكلمة وعينُها من حرفٍ واحدٍ وهو السَّيْنُ أيضاً ، وهو المرادُ من قولهم : بابُ دَدَنٍ وكَوَكَبٌ قليلٌ نادرٌ ، وهو أقلُّ من الأوّل .

**فإن قيل :** فهلاً كانتا فَعَافِلَةٌ وفَعَفَلَةٌ ؟

**أجبتُ :** ذلك ممتنع ؛ لأنَّ الفاءَ لم تُكرَّر وحدها ، وإنما كُرِّرَت مع

العين في ثلاثة ألفاظ<sup>(١)</sup>: مَرْمَرِيْس بمعنى الشُّدَّة ، ومَرْمَرِيْت للمكان القَفْر ، وبربريس في اسم موضع . أنشدَ الزَّعفرانيُّ في كتاب « الأسماء الأعجمية »<sup>(٢)</sup>:

[٥٩/١] /طَالَ النَّهَارُ بِرَبْرِيسَ وَقَدْ تَرَى أَيَامَنَا بِأَشَاوَتَيْنِ قِصَارَا  
قال ابنُ بَرِّي : ويدلُّكَ على صحَّة ذلك أنهم قالوا : سَوَاسِوَة لَعَة في  
سَوَاسِيَة<sup>(٣)</sup> . قال ذو الرِّمَّة<sup>(٤)</sup>:

لَهُمْ مَجْلِسٌ صُهْبُ السَّبَالِ أذِلَّةٌ سَوَاسِيَّةٌ أَحْرَارُهَا وَعَعِيْدُهَا  
وقال آخر<sup>(٥)</sup>:

سُوْدٌ سَوَاسِيَّةٌ كَأَنَّ أُنُوقَهُمْ بَعْرٌ يُنْظِمُهُ الصَّبِيُّ بِمَلْعَبٍ  
لَا يَخْطُبُونَ إِلَى الْكِرَامِ بَنَاتِهِمْ وَتَشْيِبُ أَيْمُهُمْ وَلَمَّا تُخْطَبِ

(١) ذكر ابن جنى منها (مرمريس) ومرمريت) فقط . انظر سر الصناعة ١/٢٤٧ ، ٢/٥٦٩ . وقال في الخصائص ٢/٥٣ : « وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلا من السين كما أبدلت منها في بيتٍ وفيما أنشده أبو زيد ... » . وانظر المنصف ١/١٢ - ١٣ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ١/٥١٦ . وروايته : « بربروس » و« بقشواتين » وانظر التاج (بريس) .

(٣) انظر الإغفال ٢/٥٠٧ .

(٤) ديوانه ٢/١٢٣٥ . وهو في الإغفال ٢/٥٠٧ . وصهب السبال : أي هم عجم ليسوا بعرب . ولا يقال سواسية إلا في الهجاء ، فأما في الخير فيقال : سواء . (شرح الديوان) ، وانظر جمهرة اللغة ١/٢٣٧ ، ٣/١٣١٠ .

(٥) هو عامر بن الطفيل يهجو قوماً ويعبرهم ببخلهم وانصراف الناس عن الزواج بيناتهم . والبيت في ديوانه ص : ٢٩ . والرواية فيه :

صَلَحَ صَلَامَةً كَأَنَّ أُنُوقَهُمْ بَعْرٌ يُنْظِمُهُ الْوَلِيدُ بِمَلْعَبٍ

ولا شاهد في هذه الرواية . وانظر درة الغواض : ١١٩ ، وشرحها للخفاجي : ٣٣٠ ، واللسان (سوا) .

وقال آخر<sup>(١)</sup> :

شَبَابُهُمْ وَشَيْبُهُمْ سَوَاءٌ      سَوَاسِيَةٌ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ

والثاني في جمعه : سَوَاسٍ . قَالَ كَثِيرٌ<sup>(٢)</sup> :

سَوَاسٍ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ فَمَا تَرَى      لِذِي شَيْبَةٍ مِنْهُمْ عَلَى نَاشِيٍ فَضْلاً

و « شَتَّى » خيرٌ ثانٍ ؛ لأنه معطوفٌ على الخير الأول ، ووزنه فَعْلَى كَسَلَمَى ، ولا ينصرف للتأنيث ولزومه .

و « في الشَّيْمِ » متعلقٌ به ؛ لأنَّ المعنى : النَّاسُ مُتَسَاوُونَ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ ، ومتفرقون في الشَّيْمِ . والشَّيْمُ جمعُ شَيْمَةٍ كَقِيَمَةٍ وَقِيَمٍ .

و « كلُّهُمْ » مبتدأٌ ولفظه مُفْرَدٌ ، ومعناه الجمع ، فالضَّميرُ تارةً يعود على لفظه مُفْرَدًا كَقَوْلِكَ : كُلُّ الرَّجَالِ ضَرَبْتُهُ ، وتارةً يعودُ على معناه مجموعاً كَقَوْلِكَ : كُلُّ الرَّجَالِ ضَرَبْتُهُمْ . ونظيره كِلَا ، فإنه عند البصريِّ

(١) البيت بهذا اللفظ في اللسان (سوا) . ونسب لبعض بني كليب بن أمد بن كليب . جاء في الطبقات الكبرى لابن سعد (في وفادات أهل اليمن - وفد الأشعريين) : أخبرنا هشام بن محمد قال: حدثني عمرو بن مهاجر الكندي قال : كانت امرأة من حضرموت ثم من نعة يقال لها تهناة بنت كليب صنعت لرسول الله، صلى الله عليه وسلم كسوة ، ثم دعت ابنها كليب بن أمد بن كليب فقالت : انطلق بهذه الكسوة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأثاب بها وأسلم ، فدعا له ، فقال رجل من ولده يُعرَضُ بناس من قومه :

لَقَدْ مَسَحَ الرَّسُولُ أَبَا آيْنَا      وَكَمْ يَمَسَحُ وَجْهَ بَنِي بَحِيرِ

شَبَابُهُمْ وَشَيْبُهُمْ سَوَاءٌ      فَهَمْ فِي اللَّوْمِ أَسْنَانُ الْحَمِيرِ

وانظر البيت في البيان والتبيين ١٩/٢ ، والجمهرة ١/٢٣٧ ، ١٣١٠/٣ ، ومزار القلوب : ٣٧١ ، والمستقصى ١٢٣/٢ ، وجمهرة الأمثال ١/٥٢٣ ، والمختصص ١٥/١٢٦ .

(٢) ديوانه : ٣٨٤ وروايته « لذي كبرة » .



سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ      وَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ

وأجازها الأَخْفَشُ ، واحتجَّ بقول قيس بن معاذ<sup>(١)</sup> :

أَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا      سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حَبِّهَا جَلْدًا

وَأَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٢)</sup> :

تَعَالَى نُسَمِّطُ حُبًّا دَعْدٍ وَتَعْتَدِي      سَوَاءَيْنِ وَالْمَرْعَى بِأَمِّ دُرَيْنِ

أَمْ دُرَيْنِ : أرضٌ جَدْبَةٌ ، ونَسَمَطٌ : نلزم ؛ أي : تَعَالَى نُسَمَطُ حَبَّنَا  
وإنَّ كُنَّا فِي أَرْضِ جَدْبَةٍ .

\* \* \*

(١) كذا في اللسان (سوا) ١٤ / ٤١٠ . وقيل : هو نفسه مجنون ليلي ، والبيت في ديوانه : ٩٤ ، قال

البغدادي : « وقيس بن معاذ هو المشهور بمجنون ليلي ، وقيل : الأصح أنه قيس بن الملوح  
العامري ... » . وانظر المغني : ١٨٦ ، وشرح أبياته ٢١٥/٣ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٨ .

(٢) الصحاح (درن) ص : ٢١١٢ .

ومنها :

٢٤- لَا حَبْدًا أَنتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شُعُوبٌ هَوَىٰ مِنِّي وَلَا ثَقْمٌ

البيت من « الحماسة »<sup>(١)</sup>، وهو لزياد بن منقذ<sup>(٢)</sup>.

يجوزُ أَنْ تَكُونَ « لا » نافية<sup>(٣)</sup>، بمعنى لم ، كقوله<sup>(٤)</sup>:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا

وَإِيَّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمًا

[٥٩/ب] /وقال عزَّاسمه<sup>(٥)</sup>: ﴿ فَلَا صَلْفًا وَلَا صَلًّا ﴾ . نَعَمْ ذَلِكَ عَلَىٰ مَذْهَبِ مَنْ غَلَبَ

عليها الفعلية .

(١) البيت من قصيدة طويلة في الحماسة ١٣٤/٢ . وفيه : زياد بن حَمَل بن سعد بن عميرة بن حريث . وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩/٣ ، وشرحها للتبريزي ١٨٠/٣ ، وشرح المفصل ١٣٩/٧ ، وشرح التسهيل ٢٦/٣ .

(٢) هو المرَّار بن المنقذ العَدَوِي ، شاعر أموي معاصر للفرزدق ، وقيل (المرَّار) لقبه ، واسمه زياد بن منقذ . انظر الخزانة ٢٥٣/٥-٢٥٤ . وفي المصون : ٢١ : « أنشدنا محمد بن القاسم الأتباري قال: أنشدني أحمد بن يحيى، لزياد بن منقذ أخي المرَّار : لا حبدا أنت يا صنعاء ... » ، وبناء عليه فزياد أخو المرار وليس بلقب له . جاء في الخزانة نقلاً عن بعض شراح الحماسة : « لم يقل غير هذه القصيدة ، ولم يقل أحد مثلهما ، وكان قد أتى اليمـن فنزع إلى وطنه ببطن الرمة ، قال أبو العلاء : الرمة : واد بنحد ، يقال بتشديد الميم وتخفيفها » .

(٣) في (ت) و(ص) : فيه .

(٤) رجز منسوب إلى أمية بن أبي الصلت . ديوانه : ٢٦٤ ، ونسب إلى أبي خراش الهذلي وهو في المنسوب إليه من شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ . وانظر الأغاني ١٣١/٤ ، والأزهية : ١٥٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٨/١ ، ٣٢٤/٢ ، ٥٣٦ ، والإنصاف : ٧٠ ، وشرح الكافية ٤٥٩/١/١ ، واللسان (لم) ، والمغني : ٣٢١ ، وشرح أبياته ٣٩٧/٤ ، والجنى الداني : ٢٩٨ ، والخزانة ٤/٤ ، ١٩٠/٧ .

(٥) من الآية (٣١) من سورة القيامة .

« حَبَّ » فعلٌ ماضٍ ، وأصلُهُ حَبَّبَ كَطَرَفٌ بِدَلِيلٍ حَبِيتٌ<sup>(١)</sup> . وهذا البناء إنما يأتي غالباً من فَعَلٍ ، وقد جاء حُبَّ بضمِّ الحاء ، ولولا ذلك لم يكن له وجهٌ . و« ذا » فاعلُهُ ، ثم وَقَعَ التَّغْلِيْبُ ، ف« أَنْتِ » فاعلٌ لِحَبَّذا . وقد ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ « ذَا » زائِدَةٌ ، فَأَنْتِ فاعلٌ لِحَبَّذا .

و« يا صَنْعَاءُ » جملةٌ نَدَائِيَّةٌ ، و« مِنْ » زائِدَةٌ غَيْرُ متعلِّقَةٍ بِشيءٍ . و« بَلَدِي » في موضعِ نَصْبٍ على التَّمْيِيزِ . و« لَا شُعُوبٌ هَوَى » و« لَا نُقْمٌ » معطوفٌ على أَنْتِ . وقالَ ابنُ بَرِّي : يجوزُ أَنْ تكونَ « لا » دُعَاءً ، كأنه قالَ : لَا حَبَّبَ اللهُ إِلَيَّ صَنْعَاءَ وَلَا غَيْرَهَا مِنَ البلادِ اليَمِينَةِ . وإنما دَعَا عليها لأنها ليستَ وَطَنَهُ . وأما مَنْ غَلَبَ عليها الاسمِيَّةَ فموضِعُها رَفْعٌ بالابتداء ، وخبرُها أَنْتِ ، كأنه قالَ : لَا المحبُوبُ أَنْتِ يا صَنْعَاءُ ، وَلَا شُعُوبٌ هَوَى وَلَا نُقْمٌ . والتَّكرارُ على هذا لازمٌ خِلَافاً للميرد .

وهنا مسألةٌ تتعلَّقُ بهذا ، وهي :

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ : لِمَ جَازَ أَنْ يُنْفَى قَوْلُكَ : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ بِ« ما » ، فَيُقَالُ : مَا نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، ولم يجز ذلك في حَبَّذا زَيْدٌ ؟ والجوابُ : أَنَّ « ما » وَإِنْ كَانَ لِلنَّفْيِ فهو من حروفِ الابتداءِ عندهم ، ويدخُلُ على الجملتين الفعليةِ والابتدائيةِ ، وذلك شأنُ حُرُوفِ الابتداءِ .

والأقوى عندهم في « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » أَنْ يكونَ « زَيْدٌ » مبتدأً ، و« نِعَمَ

(١) رجح ابن يعيش الحلبي في شرح المفصل ١٣٨/٧ أن يكون من باب فَعَلٍ لأنه جاء متعدياً ، وفَعَلٌ لا يكون متعدياً . وفي البديع لابن الأثير : ٤٩٤ أن ضم الحاء وفتحها لغتان ، والفتح أفصح . وانظر التبصرة ٢٨١/١ .

الرَّجُلُ» خبره؛ لأنه غير محتاج إلى حذفٍ ، بخلاف الوجه الآخر. وقد صرَّح ابنُ خَرُوفِ المغربيُّ في «شرح الجمل»<sup>(١)</sup> على وجوب القول بأنه مبتدأ وخبرٌ .

وقال العَبْدِيُّ : يُوضِّحُ ذلك قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ، والتَّقْدِيرُ : نِعَمَ الْعَبْدِ أَيُّوبُ ، لكن حُذِفَ لتقدُّمِ ذِكْرِهِ ، فَأَيُّوبُ مبتدأ ، ونِعَمَ الْعَبْدِ خبره ، ولو حَمَلْتُهُ على الوجه الآخر لَحَذَفْتَ الْجُمْلَةَ بِأَسْرَها ، وهو ممتنعٌ ، وإذا ثبتَ أنَّ : « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » مُقدَّرٌ بذلك ، تَعَيَّنَ نَفِيهُ بِـ « ما » ، وامتنع نَفِيهُ بِـ « لا » لعدم التكرار ؛ إذ لا يجوز : لا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَإِنْ كَرَّرْتَ ذلك جازَ دُخُولُ « لا » عليه ، كقولك : لا زَيْدٌ عِنْدِي وَلَا عَمْرُو ؛ لأنها جوابٌ لمن قال : أزيْدٌ عِنْدَكَ أم عمرو ، ولا يجوزُ : لا زَيْدٌ عِنْدِي على جعله جواباً لمن قال : أزيْدٌ عِنْدَكَ ؛ لأنَّ جوابَ هنا على ما سُمِعَ في كلامهم لا خاصَّةً .

فلو قلتَ : أزيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ أم عمرو ؟ لجازَ أن يُقالَ في جوابك : لا زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ وَلَا عَمْرُو . ويجوزُ أن تُقدِّمَ نِعَمَ فتقول : لا نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو .

وأما حَبْدًا فامتنعَ نَفِيها بِـ « ما » لكونها داخلَةً على الجملتين ، وجازَ : مَا قامَ زَيْدٌ ؛ لصلاحيةِ ردِّ هذه الجملة اسميةً ، بخلاف حَبْدًا ، فإنه لا يجوزُ : زَيْدٌ حَبْدًا<sup>(٣)</sup> ، كما يجوزُ : زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ .

\* \* \*

(١) شرح الجمل ٥٩٩/٢ . قال : « وهذا قول سيويه ، وأخطأ من زعم عليه غير ذلك » .

(٢) سورة ص ، من الآيتين (٣٠ ، ٤٤) .

(٣) في (ت) : حَبْدًا زَيْدٌ .

ومنها :

٢٥- /فَأَصْبَحَ فِي لَحْدٍ مِنَ الْأَرْضِ مَيْتًا وَكَانَ بِهِ حَيًّا تَضْيِيقُ الصَّحَاصِحُ  
البيتُ من « الحماسة »<sup>(١)</sup>، وهو لأشجع السُّلَميِّ<sup>(٢)</sup>.

و« أَصْبَحَ » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً ، وَاسْمُهَا  
مُضْمَرٌ فِيهَا ، يَعُودُ إِلَى الْمَدْرُوحِ .

و« فِي لَحْدٍ » مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ ، وَهُوَ خَيْرُهَا .

و« مِنَ الْأَرْضِ » مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ أَيْضًا ، وَهُوَ صِفَةٌ لـ « لَحْدٍ » ،  
وَمَوْضِعُهُ جَرٌّ .

و« مَيْتًا » نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ « فِي لَحْدٍ »  
إِلَّا كَذَلِكَ .

و« كَانَ » نَاقِصَةً ، وَاسْمُهَا مُضْمَرٌ أَيْضًا يَعُودُ إِلَى الْمَدْرُوحِ .

و« الصَّحَاصِحُ » فَاعِلٌ « يَضْيِيقُ » ، و« بِهِ » مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « تَضْيِيقُ » ،  
وَالجُمْلَةُ خَيْرٌ كَانَ .

و« حَيًّا » نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « بِهِ » .

وَمَنْ رَوَى « كَانَتْ » بِالتَّاءِ فَالصَّحَاصِحُ اسْمُهَا ، وَفَاعِلٌ « تَضْيِيقُ »

(١) الحماسة ٤١٤/١ وفيه (وكانت به حياً) . وانظر ديوان المعاني ١٨٥/٢ ، وشرح المضمون به على غير أهله : ٣٤٥ . وفي (ت) : (في الأرض ثاوياً) .

(٢) هو الأشجع بن عمرو السلمى ، أبو الوليد ، شاعر عباسى مدح البرامكة ، ووصل إلى الرشيد فمدحه ، وأعجب به الرشيد . انظر الشعر والشعراء ٨٨١/٢ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز : ٢٥١ ، والموشح : ٢٨٤ ، والخزاعة ٢٩٦/١ .

مضمراً يعودُ إليها ؛ لأنها مُقدَّمةٌ عليه في التقدير ، والتقديرُ : وكانت الصَّاحِبُ ضَيْقَهُ به .

فإن قلتَ : كيف جازَ تقديمُ « تضيق » وهو فعلٌ ؟  
أجبتُ : جاز ذلك لقوَّةِ شبهه باسمِ الفاعل ، فقولك : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، كقولك : كَانَ قَائِماً زَيْدٌ ، ولو قلتَ : كَانَ قَامَ زَيْدٌ ، لم يحسنُ أنْ تحمِلَ زَيْداً على كان ؛ لبعْدِ الماضي عن اسمِ الفاعل ، بل تحمِلُ زَيْداً على أَنَّهُ فاعلٌ<sup>(١)</sup> ، وتستودِعُ كَانَ ضميرَ الحديثِ والشَّانِ . فأما قولُ زُهَيْرٍ<sup>(٢)</sup> :

وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكْنَةٍ

فاسمُ كَانَ عائِدٌ على مذكور ، ويجوزُ أن يكونَ فيها ضميرُ الشَّانِ .  
والأوَّلُ أقوى لوجهين :

الأوَّلُ : لفظيٌّ ، وهو أنه الإضمارُ بعدَ الدَّكرِ أَكثَرُ .  
والثَّاني : معنويٌّ ، وهو أنه كلَّمَا عادَ ذِكْرُ الأوَّلِ المتقدِّمِ الإخبارُ عنه ، ولذلك قالت العَرَبُ : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ ، فتناولت الأمرَ هذا التَّنَاولَ البعيدَ

(١) في (ح) : بل تحمل زائداً .

(٢) صدر بيت له في ديوانه : ٢٩ بشرح ثعلب ، وص : ٢٠ بشرح الأعلام . وعجزه :

فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمَ

وفي شرح الأعلام جاءت رواية العجز : لم يتحجم . وانظر شرح القوائد السبع الطوال : ٢٧٥ ، وإعراب القرآن ٣٢٥/٢ ، وشرح الكافية ٨٠٠/٢/١ ، وشرح الشافية ٢٠٧/٣ ، وشرح شواهد ٤٣٢/٤ .

إشاراً لجرى ذكر زيدٍ دُفَعَتَيْنِ ، ولو قال : ضَرَبْتُ زَيْدًا لَأَفَادَ ذَلِكَ الْمَعْنَى ،  
إِلَّا أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ مُظْهِرًا ثُمَّ أُضْمِرَ جَرَى ذِكْرُهُ مَرَّتَيْنِ ، فَكَانَ أَدَلَّ عَلَى  
الْعَنَاءِ .

وَنَقَلَ أَبُو الْفَتْحِ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ<sup>(١)</sup> أَجَازَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا  
كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ قَرِيْقٍ يَنْهَتُهُ ﴾ أَنَّ يُضْمَرَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ  
قَوْلِهِ : « يَزِيغُ قُلُوبُ » هِيَ الْخَيْرُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي « عَسَى » كَجَوَازِهِ فِي « كَادَ » ؟  
أَجِبْتُ : لَا يَجُوزُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ خَيْرَ « عَسَى » مَصْدَرٌ فِي  
التَّقْدِيرِ ، فَهُوَ مُفْرَدٌ ، وَمُفَسَّرٌ ضَمِيرُ الشَّانِ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً . وَهَذَا  
وَاضِحٌ .

\* \* \*

---

(١) انظر معاني القرآن له ٣٦٧/١ . وانظر كتاب (الجواهر) للباقولي المطبوع باسم إعراب القرآن  
المنسوب للزجاج ٢٨٢/١ .  
(٢) من الآية (١١٧) من سورة التوبة .

ومنها :

٢٦- لِنِعْمِ الْفَتَى أَضْحَى بِأَكْنَافِ حَائِلٍ غَدَاةَ الْوَعَى أَكَلَ الرُّدَيْيَةَ السُّمْرِ

هذا البيت من « الحماسة »<sup>(١)</sup>.

اللَّامُ جوابُ الْقَسَمِ ، و « نِعَمَ » فعلٌ ماضٍ ، و « الفتى » فاعلُهُ ،  
والمخصوص بالمدح محذوفٌ ، و « أضحى » صفتُهُ ، أي : لِنِعْمِ الْفَتَى فَتَى هُوَ  
كذلك. وإذا جاز حذفُهُ من غير أن يَسُدَّ شَيْءٌ مَسَدَهُ ، كان مع ذلك أولى .  
و « أضحى » يجوزُ أن تكونَ تامةً ، وفاعلُها مُضَمَّرٌ .

و « بأكنافِ حائلٍ » / حالٌ من الضَّمير الذي فيه ، أو متعلِّقٌ به تعلقٌ  
المفعوليَّة .

و « غَدَاةَ الْوَعَى » يجوزُ أن يتعلَّقَ بأضْحَى ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ « أَكْنَافِ  
حَائِلٍ » إذا كان حالاً .

و « أَكَلَ الرُّدَيْيَةَ » يجوزُ أن يكونَ (خبراً آخرَ كقوله : أضحى ، ويجوزُ  
أن يكونَ)<sup>(٢)</sup> حالاً من ضَميرِ أضْحَى ، أو من الضَّميرِ المستقرِّ في قوله :  
بـ « أَكْنَافِ حَائِلٍ » . وهو في معنى اسمِ المفعول ، أي : مَأْكُولَ الرُّدَيْيَةَ ،  
وحيثُ لا يمتنعُ تعلقُ « غداة » به ؛ لأنه وإن كان مَصْدَراً في اللَّفْظِ لكن  
كونه في معنى اسمِ المفعولِ جَوَزَ تقديمَ المتعلِّقِ به عليه .

(١) الحماسة ٤٢٩/١ دون نسبة . وقد نسب في الفاضل : ٦١ إلى امرأة من بني أسد ترثي ابنها ،  
وانظر اللآلي ٧٣٣/٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

فإن قلت: أيجوزُ أن يكون حالاً من الضمير الذي في قوله: بأكتافِ حائلٍ؟  
أجبتُ : لا يجوزُ ؛ لأنَّ ذلك الضميرَ ضميرُ جئتِ ، وظروفُ الزمان لا  
تكونُ أخباراً عن الجئتِ ، وكذلك أيضاً لا تكونُ صفاتٍ لها ، ولا  
صِلاتٍ ، ولا أحوالاً منها ، وكذلك لا يجوزُ أن يكونَ خبرَ أضحَى ، ولا  
حالاً من فاعلها إن جعلتها تامةً .

\* \* \*

ومنها :

٢٧- لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ

هذا البيت من « الحماسة »<sup>(١)</sup> . وهو لأُمِّ السُّلَيْكِ بْنِ السُّلَيْكَةِ<sup>(٢)</sup> .  
« لَيْتَ » من أخواتِ إِنَّ ، ولو سَمَّيْتَ به لأَعْرَبْتَهُ ونَوَّيْتَهُ . قال  
الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ

- (١) الحماسة ٤٤٨/١ . وقيل : القصيدة التي منها البيت هي لأم تأبط شراً . انظر عيون الأخبار ٦٥/٣ ،  
وشرح المختار من شعر بشار : ١٣٣ ، ولباب الآداب : ١٨٣ .
- (٢) هو سُلَيْكُ السُّعْدِيِّ ، أحدُ أَعْرَبَةِ العرب وهجناتهم وصعاليكهم واسم أمه سلكة نُسب إليها ،  
وكانت سوداء ، واسم أبيه عمرو بن يثربي . انظر أخباره في الديباج : ٤١ ، والشعر والشعراء :  
٢٣٥ ، والمبهج : ١٢٨ .
- (٣) هو أبو زَيْد الطائي ، والبيت في ديوانه : ٥٧٨ (ضمن شعراء إسلاميون) . والبيت في : الكتاب  
٢٦١/٣ ، وشرحه للسرياني ١٩٧/١ مطبوع ، وشرح أبياته لابن السرياني ٢١١/٢ ، والنكت  
عليه ٨٤٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/١ ، وسرالصناعة ٨٧٦/٢ ، والمنصف ١٥٣/٢ ، والصحاح  
(لا) ، وشرح المفصل ٣٠/٦ ، وشرح الجمل ٢٣٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٤ ،  
وشرح الكافية ٣١٢/١/٢ ، ٣٤٢ ، ٥٣٥ ، والخزانة ١١١/١ ، ٢٧٥/٦ ، ٣٨٨ ، ٣١٩/٧ .

« شِعْرِي » هو مصدرٌ شَعَرْتُ ، وأصلُهُ شِعْرَةٌ كالدَّرْبَةِ والفِطْنَةِ ،  
غيرَ أنَّ الهاءَ حُذفت مع الإضافة كقولهم: هُوَ أَبُو عَدْرِيهَا، والأصل العُدْرَةُ.  
قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

دِمَاؤُهُمْ لَيْسَ لَهَا طَالِبٌ      مَطْلُوبَةٌ مِثْلُ دَمِ الْعُدْرَةِ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَلِقَامَ الْعَصَاةِ﴾ . وفي هذا خلافٌ ، فعند الكوفيِّين  
لا يجوزُ حذفُهَا إِلَّا مع الإضافة كما أوردنا، كأنَّ المضافَ إليه عَوْضٌ منها،  
وعند البصريِّين يجوزُ ذلك بغيرها<sup>(٣)</sup>. وقد سَرَحْتُهُ في « المسائل الخلافية » .  
وخبرٌ ليت في هذا ونحوه محذوفٌ لا يجوزُ إظهارُهُ ؛ لأنَّ طُولَ الكلامِ  
بمعمولِ « شِعْرِي » نَابَ عنه ، وصارَ بدلاً منه ، ودَلَّكَ أَنَّ قَوْلَهُ :

أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ

جملةٌ استفهاميةٌ منصوبةٌ الموضعُ بـ « شِعْرِي » ، فهو كقولكَ : ليتني أشعُرُ  
أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ ، كقولكَ : قَدْ عَلِمْتُ أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ ، وتقديرُ الخيرِ : ليت  
شِعْرِي أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ وَأَقِيعَ أَوْ كَائِنٌ ونحو ذلك .  
و« ضَلَّةٌ » نَصَبٌ على المصدرِ ، وناصبُهُ محذوفٌ دلَّ عليه « ليت

(١) هو دعبل بن علي الخزاعي ، والبيت في ديوانه : ٧٩ . وانظر إنحاف الفاضل في الفعل المبني لغير  
الفاعل ص: ٥٠ .

(٢) من الآية (٧٣) من سورة الأنبياء .

(٣) انظر المسألة في الكتاب ٨٣/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ ، وللزجاج ٤٦/٤ ، والخصائص  
١٧٢/٣ ، والجواهر للباقولي المطبوع باسم إعراب القرآن للزجاج ٨١٧/٣ ، والدر المصون  
١٠٠/٥ .

شِعْرِي « ؛ ألا ترى أنه إذا تَمَنَّى عِلْمَ الشَّيْءِ فقد اعْتَرَفَ بضلاله ، فهو من باب قوله عَزَّ اسْمُهُ<sup>(١)</sup> : ﴿ وَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَمَادَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا ، وكذلك التَّقْدِيرُ فِي الْبَيْتِ : ضَلَّتْ عَنْ مَعْرِفَةِ قَاتِلِكَ ضَلَّةً .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ هذه الشَّاعِرَةَ التَّرَمَّتْ اللَّامَ قَبْلَ الْكَافِ ، وليس ذلك بواجب ، وإنما هو مَّا تَرْتَكِبُهُ الشُّعْرَاءُ إِيدَانًا بِالتَّمَكُّنِ فِي النَّظْمِ ، وإعلامًا بما رُزِقَهُ مِنَ الْفَهْمِ .

وَنَقَلَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ كَانَ رَبِّمًا أَجَازَ كَوْنًا كَافِ الْإِضْمَارِ وَصَلًّا عَلَى التَّشْبِيهِ لَهَا بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفَانِ مَهْمُوسَانِ وَضَمِيرَانِ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : مِنْكُمْ وَبِكُمْ<sup>(٣)</sup> ، وَإِلَى قَوْلِ الْحُطَيْبَةِ<sup>(٤)</sup> :

وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى كُلِّ حَادِثٍ

مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضَّلَ أَحْلَامِكُمْ رُدُّوا

/ وَإِذَا جَازَ هَذَا جَازَ أَنْ يُوصَلَ بِهَا . قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَفِي هَذَا عِنْدِي تَعَجُّرٌ مِنَ الرَّأْيِ ، وَإِقْدَامٌ عَلَى هَذَا الْاِعْتِقَادِ .

(١) سورة النمل ، من الآية (٨٨) .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) هم ناس من بكر بن وائل . قال سيبويه عن هذه اللغة : وهي رديئة جداً . انظر الكتاب ١٩٧/٤ ، والمقتضب ٤٠٤/١ .

(٤) ديوانه : ٦٦ وروايته : « على جل حادث » . وانظر السنت في الكتاب ١٩٧/٤ ، وشرح أبياته ٣٤٢/٢ ، والنكت عليه ١١١٥/٢ ، والمقتضب ٤٠٥/١ .

وأقولُ : ليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّ إجراءَ الأصليِّ مُجرى الرَّائدِ قليلٌ ،  
وعكسه كثيرٌ ، وفي التَّصريفِ أمثلةٌ صالحةٌ .

\* \* \*

ومنها :

٢٨- وَقَبْلَ غَدِي يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدِي إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ  
هذا البيتُ من « الحَمَاسَةِ »<sup>(١)</sup> ، وهو لأبي الطَّمْحَانَ القَيْنِي<sup>(٢)</sup> .  
« قَبْلَ غَدِي » منصوبٌ على الظَّرْفِ ؛ لأنه مضافٌ إليه . وأصلُ « غد »  
غَدُوٌّ . قال الشَّاعرُ<sup>(٣)</sup> :

(١) الحماسة ٢٨/٢ . وقيل البيت :

الآ عِلَّالَتِي قَبْلَ صَدْحِ التَّوَالِيحِ  
وَقَبْلَ ارْتِقَاءِ النَّفْسِ فَوْقَ الْجَوَانِحِ  
وبعدَهُ :

إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي تَفِيضُ غَيُونِهِمْ  
يَقُولُونَ هَلْ أَصْلَحْتُمْ لِأَخِيكُمْ  
وَعُودِرْتُ فِي لَحْدِي عَلَيَّ صَفَائِحِي  
وَمَا الْقَبْرِ فِي الْأَرْضِ الْفَضَاءُ يَصَالِحِي

قلتُ : وهو منسوب أيضاً إلى هدية بن الحشرم ، وهو في ديوانه : ٨٩ .

وانظر الشاهد في شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٦/٣ ، والمقتصد ٢٤٤/١ ، وأمثالي ابن الشجري  
٤٢١/١ ، ٤/٢ ، ٢٨ ، وتذكرة النحاة : ٦٥٤ ، والمغني : ١٢٨ ، وشرح أياته ٢٢٩/٢ ،  
وشرح شواهدة للسيوطي : ٩٦ .

(٢) اسمه حنظلة بن الشرقي ، شاعرٌ معمرٌ مخضرمٌ ، أدرك الإسلامَ فأسلم . ذكره أبو حاتم في المعمرين :  
٢٨ ، وابن حجر في الإصابة (المخضرمين الذين أدركوا النبي وأسلموا) ، وانظر الأغاني  
١٢٥/١١ ، والشعر والشعراء : ١٤٥ .

(٣) نسبها البيهقي في الحاسن والمساوي ١٢٣/٢ إلى رؤبة ، وليس في ديوانه .  
وانظر الفاضل : ١٩ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، وغريب الحديث للخطابي ٢٤٤/٢ ،  
والمصنف ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، والصاله والشاحج : ٣٩٤ ، وأمثالي ابن الشجري ٢٣٠/٢ .

لَا تَقْلُوبَاهَا وَأَذْلُوبَاهَا ذَلُوبًا  
إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُونَ

وناصبه مُقَدَّرٌ دَلٌّ عليه ما بعده .

وَنَادَى تَلْهَفٌ<sup>(١)</sup> نَفْسِهِ عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالِغَةِ فِيمَا يُصِيبُهُ وَيَجِدُهُ .

« مِنْ غَدٍ » يَتَعَلَّقُ بِـ « لَهْفَ نَفْسِي » . و« إِذَا » مَوْضِعُهَا جَرٌّ لِأَنَّهَا

بَدَلٌ مِنْ « غَدٍ » ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ<sup>(٢)</sup> إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي .

وهنا تنبيهان :

الأولُ : أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى مَوْضِعِ « إِذَا » بِالْجَرِّ لَا يُسْتَنْكَرُ ؛ لِأَنَّ أَبَا

الْحَسَنِ قَدْ ذَهَبَ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا : حَتَّى إِذَا كَانَ كَذَا وَجَرَى كَذَا ، إِلَى أَنَّ

« إِذَا » مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ بِحَتَّى<sup>(٣)</sup> .

وَذَهَبَ الْمِرْدُ إِلَى جَوَازِ رَفْعِهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ : إِذَا يَقُومُ

زَيْدٌ إِذَا يَقْعُدُ جَعْفَرٌ ، فَالْأُولَى مُبْتَدَأَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ خَبَرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَقْتُ قِيَامِ

زَيْدٍ وَقْتُ قُعُودِ جَعْفَرَ .

والثاني : أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهُ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ الطَّرْحِ ؛

لِأَنَّ مَبَاشِرَةَ « إِذَا » لِلْجَارِ نَادِرٌ ، نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ مَوْضِعِ قَوْلِهِ :

وشرح الملوكي : ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، والمتع ٦٢٣/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٤٩ ، ٤٥١ .

(١) في (ص) : ونادى بلهف نفسه .

(٢) كذا في النسخ ، وفي (ح) فراغ بمقدار كلمة بعد (من) .

(٣) انظر المغني : ١٢٨ . .

« مِنْ غَدٍ » ، فتكون منصوبة ؛ لأنَّ معنى أتلَهَّفُ مِنْ غَدٍ أشكُو غداً .  
 وحيث وَقَعَ الكلامُ في « إذا » فلا بُدَّ من بَسْطِهِ ، فإنها كثيرةُ الدَّوْرِ في  
 النَّظْمِ والنَّثْرِ . وَيَتَبَيَّنُ<sup>(١)</sup> حَالُهَا بِخَمْسَةِ فُصُولٍ وَتَتَمَّةٍ .

### الفصل الأوَّل :

اعْلَمْ أَنَّ « إذا » تنقسم قسمين :

أحدهما : أن تكونَ زَمَانِيَّةً .

والآخَرُ : أن تكونَ مَكَانِيَّةً .

فالزَّمَانِيَّةُ لها وجهان :

الأوَّلُ : أن تكونَ متضمَّنةً معنى الشَّرْطِ والجزاء كقولك : إِذَا جَاءَنِي  
 زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ، (فهذا كقولك : إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)<sup>(٢)</sup> .

والثَّانِي : أن تكونَ بمعنى الوقتِ عارِيَةً من ذلك المعنى . ولها ثلاثةُ  
 مواضعَ :

أولُهَا : التَّوْقِيتُ كقولك : آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ البُسْرُ ، فهذا الوقتُ معروفٌ  
 زمانُهُ ، وقد عُلِمَ أَنَّ الفعلَ كائِنْ لا محالَّةً ، وليس كذلك حقيقةُ الشَّرْطِ ؛ لأنَّ  
 حقيقتهُ أن يخرجَ مَخْرَجَ الظَّنِّ والتَّوَقُّعِ مع كونِ زمانه مجهولاً ، ولذلك امتنع :  
 آتِيكَ إِنْ أَحْمَرَ البُسْرُ ؛ لأنَّ احْمِرَارَهُ كائِنْ لا محالَّةً ، و« إِنْ » تقتضي كونه  
 جائزاً ، ولذلك جازَ : إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وَإِذَا قَامَتِ القِيَامَةُ

(١) في (ص) : وسنين .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

عَدَّبَ اللَّهُ الْكُفَّارَ، فامتنع ذلك بـ « إن » ؛ لأنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَوُجُودَ الْقِيَامَةِ  
واقعان بغير ترتيبٍ، وكذا قوله تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ، و﴿ إِذَا السَّمَاءُ  
انفَطَرَتْ ۖ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انثَرَتْ ﴾ ، جميعُ هذا يمتنع استعمالُ « إن » فيه ؛ لوجوب  
حُصُولِهَا .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ بين « إذا » في قوله تَعَالَى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ وبينها في / قولهم:  
« إِذَا احْمَرَّتِ الْبُسْرُ » فرقاً من قِبَلِ أَنَّ الانشِقَاقَ مع الْعِلْمِ بوجُوده فزَمَانُهُ  
مجهولٌ ليس له وقتٌ معلومٌ ، ولذلك جاز استعمالُ « إن » في قوله تَعَالَى<sup>(٢)</sup>:  
﴿ أَفَأَيْنَمَا تَأْتِي أَوْ قَتَلْنَا أَنْفُسَكُمْ عَلَىٰ آعْقَابِكُمْ ﴾ . وكذا قولُ طَرْفَةَ<sup>(٣)</sup>:

فَإِنْ مِتُّ فَالْعَيْنِي بِمَا أَنَا مِثْلُهُ      وَشَقِيَّ عَلَيَّ الْجَيْبُ يَابِتَةً مَعْبِدِ  
ومثله قولُ الآخر<sup>(٤)</sup>:

كَمْ شَامِتٍ بِي إِنْ أَنَا هَلَكْتُ      سَتْ وَقَائِلٍ لِّلَّهِ دَرَةٌ

وثانيها : الحالُ ، كقوله تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ و﴿ وَأَيُّلٍ إِذَا يَفَتَىٰ ۖ ﴾

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٢) الآيات (الأولى والثانية) من سورة الانفطار .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (١٤٤) .

(٤) ديوانه : ٧٢ من معلقته . وانظر شرحها للأبباري (شرح القصائد السبع) : ٢٢٣ ، وشرح

القصائد المشهورات للنحاس : ٩٢ . وراجع الخصائص ٣٧٢/٢ ، وسر الصناعة ٢/٦٣٥ .

(٥) منسوب إلى النابغة (وهو مما لم يرد في أصل ديوانه) انظر الديوان : ٢٣١ . وانظر هذه الأبيات

وخبر ورودها على لسان النابغة في الشعر والشعراء ١٥٩/١ ، وجمهرة أشعار العرب ١٩٧/١ .

(٦) الآية الأولى من سورة النجم .

وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَمَّى<sup>(١)</sup> ، و﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾<sup>(٢)</sup> والتقدير : والنَّحْمُ هَاوِيًا<sup>(٣)</sup> ، وَاللَّيْلِ غَاشِيًا ، وَالنَّهَارِ مُجَلِّيًا ، وَاللَّيْلِ سَاجِيًا .

فـ « إِذَا » ظَرَفَ زَمَانَ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ اسْتِقْرَارٌ مَحذُوفٌ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا فِعْلُ الْقَسَمِ الْمَحذُوفِ .

وكان أبو الفتح يسأل نفسه ويقول : كيف جاز لظرف الزمان هنا أن يكون حالاً من الجئة ، وقد عليم امتناع كونه صلة له وصفة وخبراً ؟ ويُجيب بأنها حرت مخرى الحدث الذي يوجد ويُعدّم ، وهي أيضاً بعيدة لا تنالها أيدينا ، ولا تُحيطُ علماً بها في حال مغيبها إحاطتنا بما يقرب منا ، فحرت لذلك مخرى المعدوم .

وكان أيضاً يسأل سؤالاً ثانياً وهو أنهم لم يُجيزوا : اليومَ الشمسُ قياساً على إجازة قولهم : اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ ، والفرق بينهما أن الهلال مشكوك فيه فأشبهه الحدث بخلاف الشمس ، فإنه لا شك في طلوعها ، وإذا اتضح ذلك فكيف جاز لظرف الزمان أن يكون حالاً من النَّحْمِ ؟

ويجيب بأن مثل هذا يجوز في الحال من حيث كانت فضلة ومنها بُدُّ ، ولا يجوز ذلك في الخبر ؛ لأنه مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ ، وَلَا بُدُّ مِنْهُ<sup>(٤)</sup> . وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ بَرِّي .

(١) سورة الليل ، الآيتان الأولى والثانية .

(٢) سورة الضحى ، الآية الثانية .

(٣) انظر المعنى : ١٣٠ .

(٤) انظر الأصول ٦٣/١ ، وعلل النحو : ٢٣٤ ، والمقتصد ٢٨٩/١ .

وكان أبو علي يقول : جاز ذلك في إذا تشبيهاً لها بإن الشرطية ، فجاز أن يكون حالاً من الجئة لذلك ، كما جاز أن تكون « إذا » خيراً للجئة في مثل : زَيْدٌ إِذَا يَأْتِينِي أَضْرِبُ ، كما يجوزُ إذا قلتَ : زَيْدٌ إِذَا يَأْتِينِي أَضْرِبُ .

وقال ابنُ بَرِّي: ويجوز أن يكون ذلك لأنَّ الحالَ فيها شبهة من الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها ؛ لأنَّ حرفَ الوعاء الذي هو « في » مقدرٌ فيها من جهة المعنى ؛ ألا تراكَ تقولُ : جَاءَ زَيْدٌ فِي وَقْتِ إِسْرَاعِهِ ، وَأَقْبَلَ سَعِيدٌ فِي وَقْتِ ضَجِّهِ ، ولهذا عَمِلْتُ فيها معاني الأفعال ، كما عَمِلْتُ فِي الظُّرُوفِ ، وَسَدَّتْ مَسَدَّ ظُرُوفِ الزَّمَانِ فِي الإخبارِ بها عن المصادرِ في نحو: ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَشَرَبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا ، والأصل : ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا ، فَحَدَفَ الظَّرْفَ الَّذِي هُوَ « إِذَا » وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَصَارَتِ الْحَالُ تَسُدُّ مَسَدَّ « إِذَا » الَّتِي هِيَ خَيْرٌ عَنْ « ضَرَبِي » .

فلَمَّا كَانَ بَيْنَ الْحَالِ وَظَرْفِ الزَّمَانِ هَذِهِ الْمِشَابَهَةُ جَازَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْآخَرَ ، فَيَقَعُ مَكَانَ: جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا ، جَاءَ زَيْدٌ وَقْتِ إِسْرَاعِهِ ، وَبِالْعَكْسِ ، فَكَمَا جَازَ : وَالتَّجْمِ هَاوِيًا ، جَازَ : وَالتَّجْمِ إِذَا هَوَى . وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ عَطْفُهُمُ الْحَالَ عَلَى « إِذَا » . قَالَ طُفَيْلٌ<sup>(١)</sup> :

عَرُوبٌ كَأَنَّ الشَّمْسَ تَحْتَ قِنَاعِهَا إِذَا ابْتَسَمَتْ أَوْ سَافِرًا لَمْ تَبْسَمْ  
/ وَالتَّقْدِيرُ مُبْتَسِمَةٌ أَوْ سَافِرَةٌ .

(١) ديوانه : ٧٥ . وهو أوصف العرب للخيل ، وربما سمي (طفيل الخيل) لكثرة وصفه لها . ويسمى أيضا (المخير) بتشديد الباء ، لتحسينه شعره . عاصر النابغة الجعدي ، وزهير بن أبي سلمى ، ومات بعد مقتل هرم بن سنان . انظر الشعر والشعراء : ١٣٧ ، والخزانة ٦٤٣/٣ .

وثالثها : أن تكون بمعنى الماضي بمنزلة إذ، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا  
 اتَّوَا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمُ ﴾ ، وكقوله تعالى<sup>(٢)</sup> :  
 ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ مُجْدِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ . ومثله قول  
 زهير بن أبي سلمى<sup>(٣)</sup> :

دَعُوا ظِمَاءَهُمْ حَتَّىٰ إِذَا تَمَّ أَوْرَدُوا      غَمَارًا تَفْرَىٰ بِالسَّلَاحِ وَبِالدِّمِ  
 وَيَدُّكَ عَلَىٰ أَنْ « إذا » هنا للاستقبال كونها لا تُضَافُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ  
 والخبر ، وإنما تُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وأنها تقتضي جواباً ، بخلاف إذ .  
 والمكانية هي التي للمفاجأة ، والأكثرون ذهبوا إلى ذلك كقولك :  
 خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ ، والمعنى ففي الحضرة زيدٌ ، فهذا ظرفُ مكان ، كما  
 تقول : أَمَامِي زَيْدٌ . ويدلُّ على ذلك سِتَّةُ أَوْجِهٍ :  
 الأوَّلُ : وَوُقُوعُهَا خَبَرًا عَنِ الْجِثَّةِ كَمَا قَدَّمْنَا .  
 والثَّانِي : أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَمَانًا لَاحْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ ، وَهِيَ مَخْتَصَّةٌ بِالِاسْمِ .  
 والثَّالِثُ : أَنَّ تِلْكَ لَا يَفَارِقُهَا غَالِبًا مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ ، وَلَيْسَ فِي  
 هَذِهِ ذَلِكَ .

والرَّابِعُ : أَنَّ تِلْكَ مَعْنَاهَا الْاسْتِقْبَالُ ، وَهَذِهِ مَعْنَاهَا الْحُضُورُ ، فَثَبَّتَ  
 تَبَايُنُهُمَا .

(١) سورة النمل ، من الآية (١٨) .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (٣٥) .

(٣) ديوانه بشرح الإمام ثعلب : ٢٥ ، وروايته :

رَعَا مَا رَعَا مِنْ ظِمِّهِمْ تَمَّ أَوْرَدُوا

والخامسُ : أنَّ تلكَ تَلَزَمُهَا الإِضَافَةُ إِلَى الجُمْلَةِ ، وَهذِهِ غَيْرُ مِضَافَةٍ .  
 وَالسَّادِسُ : أَنَّ تِلْكَ تَقْتَضِي جَوَابًا ، وَهذِهِ لَا تَقْتَضِيهِ .  
 وَذَهَبَ الرَّجَّاحُ<sup>(١)</sup> إِلَى أَنَّهَا ظَرَفُ زَمَانٍ كِرَاهَةً ؛ لِانْتِقَالِهَا عَنِ بَابِهَا ،  
 وَدَفْعًا لِلشَّرَاحِ ، فَالتَّقْدِيرُ : خَرَجْتُ فَنَفِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَجُودُ زَيْدٍ .  
 وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ « إِذَا » وَتِلْكَ لِلشَّيْءِ ، وَوَقْتُ الشَّيْءِ يُصَاحِبُهُ ،  
 وَالْمَفَاجَأَةُ فِيهَا مَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَصْحَبُ الثَّانِي وَتُتْبِعُهُ إِيَّاهُ .  
 وَأَمَّا كَوْنُهَا غَيْرَ مَخْتَصَّةٍ بِالفِعْلِ فَلِنَقْلِهَا عَنِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ،  
 وَالزَّمَتِ الْمَبْتَدَأَ وَالخَبَرَ لِمِشَابَهَتِهَا الْفَاءَ فِي الْإِتْبَاعِ وَمُسَبِّبَتِ الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ .  
 وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ . وَهُوَ قَوِيٌّ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَرَفًا  
 لَافْتَقَرَتْ إِلَى عَامِلٍ ، وَقَدْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ أَنْ فِيمَا قَبْلُهَا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ  
 سَبْحَانَهُ<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ

- (١) انظر التسهيل : ٩٤ ، وشرح الكافية ٣١٢/١/١ ، والمغني : ١٢٠ ، والجنى الداني : ٣٦٥ .  
 (٢) وهو قول الأخفش . انظر المغني : ١٢٠ .  
 (٣) مجهول النسبة . انظر الكتاب ١٤٤/٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٨ ، والمقتضب ٣٥٠/٢ ،  
 والإغفال ٢٧٧/١ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، وشرح الجمل ٣٢٠/١ ، وشرح الكافية ١٢٤٤/٢/٢ ،  
 ١٢٤٨ ، والخزانة ٢٦٥/١٠ . وأرى بضم المصرة بمعنى أظن متعد إلى ثلاثة مفاعيل ، قال  
 الأعلام : ومعنى قوله : « عبد القفا واللهازم » : أي : إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تينت عبوديته  
 ولومه ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، وهي مُضْبِغَةٌ فِي أَصْلِ الْحَنَكِ الْأَسْفَلِ .  
 (٤) سورة الأنبياء ، من الآية (٩٧) .

في « إذا » شاحِصَةً ؛ لأنَّ شاحِصَةً في ضمن خبرٍ مكْنِيٍّ الأمر ، وقد عَلِمَ أَنْ ما أَضْمِرَ على شريطة التفسير لا يجوز أَنْ يتقدَّمَهُ ما هو تفسيرٌ له ؛ لأنه لو تقدَّمَهُ لَمَا احتاج إلى ذلك ؛ إذ قد عُرِفَ ضميرُ أيِّ شيءٍ هو ، وكان يجوز العطفُ عليه ، والبدلُ منه ، وتأكيدهُ ، وهذا غير جائز بإجماع النَّحاة . ويؤيِّدهُ المسألةُ المشهورةُ وهي<sup>(١)</sup> : ظَنَنْتُ أَنَّ الزُّبُورَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الْعُقُوبِ فَإِذَا هُوَ هِيَ ، فتأملهُ .

### الفصل الثاني :

أنها اختصَّت بإضافة إلى الفعل دون الاسم لِمَا فيها من معنى الشَّرْطِ والجزاء . فأما قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ ، و ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴾ ، فليس / الاسمُ بعدها مرفوعاً بالابتداء ، وإنما هو مرفوعٌ بإضمار فعل يُفسَّرُ ما بعده ، بمنزلة قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه قد أجازَ أبو الحسن الأَخْفَشُ وَقُوعَ المبتدأ والخبر بَعْدَهَا قَلِيلاً ، قَالَ بعضُ الحُدَّاقِ : وهو الَّذي يَقْضِي به ظاهرُ كَلَامِ سيبويه ؛ لأنه أنشَدَ بيتَ ذي الرمة<sup>(٤)</sup> :

(١) انظر الإنصاف : ٥٦٢ [المسألة : ١٠٢] ، والمنعي : ١٢١ .

(٢) سورة الانشقاق ، الآية الأولى .

(٣) سورة الانفطار ، الآية الأولى .

(٤) سورة التوبة ، من الآية (٦) .

(٥) ديوانه ١٠٤٢/٢ . وكتاب سيبويه ٨٢/١ ، وشرح أبياته لابن السرياني ٢٣٦/١ ، والنكت عليه ٢١٧/١ ، وتحصيل عين الذهب ١٠٣ ، و المقتضب ٧٤/٢ ، والمسائل البغداديات : ٤٦٣ ، وكتاب

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَازِرُ

فَأَجَازَ فِي « ابْنِ » النَّصْبِ وَالرُّفْعِ ، فَالْنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ مَا بَعْدَهُ ، تَقْدِيرُهُ : إِذَا بَلَغْتَ ابْنَ أَبِي مُوسَى بَلَغْتِهِ ، وَالرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ ؛ أَلَا تَرَاهُ جَعَلَ الرُّفْعَ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup> :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَى يَامَا

وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ مَفْعُولًا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا بَلَغَ ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا ، وَهَذَا ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّهُ أَضْمَرَ مَا يُرْفَعُ ، وَفَسَّرَهُ بِمَا يُنْصَبُ ، وَحَقُّ الْمَفْسَّرِ أَنْ يَكُونَ مَجَانِسًا لِمَا فَسَّرَهُ .

نَعَمْ وَإِنْ جَازَ وَقَوَّعُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرُ بَعْدَهَا ، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ إِلَّا فِعْلًا ؛ لِتَكُونَ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ بِمَنْزِلَةِ الَّتِي مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ . فَيَجُوزُ : إِذَا قَامَ زَيْدٌ أَكْرَمْتِكَ ، وَيَمْتَنَعُ : إِذَا زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتِكَ ، عَلَى أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ قَدْ أَجَازَ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

فَهَلَّا أَعْدُوْنِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوْا إِذَا الْحَصْمُ أَنْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَلْكَبُ

= الشعر : ٤٩١ ، وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٣٣/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٤٩/١ ، وَالتَّخْمِيرُ ٣٨٣/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣١/٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ خُرُوفٍ ٤٠٨/١ ، وَالْخِزَانَةُ ٣٢٢/٣ .

(١) هُوَ بَشْرُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ الْأَسَدِيِّ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٩٠ . وَانظُرِ الْكِتَابَ ٨٢/١ ، وَمَعَانِي الْأَخْفَشِ ٨٥/١ ، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ : ٨١ ، وَشَرْحُ آيَاتِهِ (الْإِقْتِضَابُ) ٧٣/٣ ، وَبِمَجَالِسِ نَعْلَبِ ١٩١/١ ، وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٥٥/٤ ، وَالمَخْتَسَبِ ١٩١/١ ، وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٢٧/١ ، وَالْأَزْهِيَّةُ : ١٥٥ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٣١/٣ .

(٢) هُوَ عَمْرُو بْنُ أَسَدِ الْفَقْعَسِيِّ كَمَا فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ : ٣٤ ، وَقِيلَ : مَرَّةً بِنِ عَدَاءِ الْفَقْعَسِيِّ كَمَا فِي شَرْحِ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيْزِيِّ ١١٥/١ . وَانظُرِ الْحِمَاسَةَ ١٢٤/١ ، وَشَرْحَهَا ٢١٤/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٥٤٨/١/١ ، ٤٣٣/١/٢ ، وَفَرَائِدُ الْمَعَانِي لِابْنِ أَحْرَمٍ ١٢٢/١ ، وَالْخِزَانَةُ ٢٩/٣ .

وإنما حَسَنَ له ذلك إخلاصُها للوقت ، وتجرُّدَها عن معنى الجزاء .  
وكذا قولُ ضَيْعَمِ الأَسَدِيِّ<sup>(١)</sup> :

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظُّلُومُ

فهو مرفوعٌ بالابتداء ، و« هو » ضميرُ الشَّانِ . ويمتنع أن يرتفع  
بإضمارِ فِعْلٍ ؛ لأنَّ هذا الضَّمِيرَ يفتقر إلى جملة تُفسِّرُهُ ، فيبقى ذلك الفعلُ  
بغيرِ مُفسِّرٍ ، وهذا واضحٌ .

### الفصل الثالثُ :

جوابُها يكونُ بثلاثةِ أشياءَ :

أولُها : الفعلُ ، كقولك : إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ .

والثاني : الفاءُ ، كقولك : إِذَا جِئْتَنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ .

والثالثُ : إذا المكانيةُ ، قال الله تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا

أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، وكقوله تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعِدَابِ إِذَا هُمْ يَخِرُّونَ ﴾ .

واعلمُ أنَّ متى كان الجوابُ فِعْلاً مضارعاً أو ماضياً بغيرِ قَدْ اسْتُعْنِيَ  
عن الرَّابِطِ ، ومتى كان مبتدأً وخبراً لم يكنْ بُدُّ من الفاءِ ؛ إذ هي تُوصِلُ  
إلى المجازاةِ بالجملةِ الاسميَّةِ ، ولولاها لم يرتبطِ أوَّلُ الكلامِ بآخِرِهِ ؛ لأنَّ  
الشَّرْطَ والجزاءَ لا يَصِحَّحَانِ إلا بالأفعالِ ؛ إذ الفعلُ يُعَقِّدُ بمثله ، وكانت

(١) هو له في الخصائص ١/١٠٤ .

(٢) سورة الروم ، من الآية (٢٥) .

(٣) سورة المؤمنين ، الآية (٦٤) .

أولى من غيرها لِمَا فيها من التعقيب ، وسبيلُ الجزاء أن يطأَ عَقِبَ الشَّرْطِ  
 بدليل قولهم : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ، فوقوعُ الطَّلَاقِ واقعٌ عقيب  
 الدُّخُولِ .

وكذلك إِنْ كَانَ الجَوَابُ فعلاً أمرياً أو نهيياً نحو : إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ  
 فَأَكْرِمْهُ ، وَإِذَا / أَتَاكَ سَعِيدٌ فَلَا تَشْتِمْهُ ، ولزم ذلك فيهما لجواز استقلالهما ،  
 فَأُتِيَ بِهَا لتدُلُّ على ربطهما بما قبلها واتصالهما به .

[١/٦٣]

### الفصل الرابع :

في عاملها ، وهو على ثلاثة أَضْرُبٍ :

الأولُ : أن يكونَ جَوَابَهَا ، كقولك : إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَإِذَا  
 تَقْصِدُنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ .

والثاني : أن يكونَ ما دَلَّ عليه جَوَابَهَا ، كقوله تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي  
 الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ ، والمعنى والله أعلمُ : فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ  
 تَقَاطَعُوا ، فدَلَّ على ذلك قوله تَعَالَى : ﴿ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾ . وكذا قوله  
 تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ ، فـ « يَوْمٌ » متعلقٌ بفعلٍ  
 دَلَّ عليه « لا بُشْرَى » ، فالتقديرُ : يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ يَحْزَنُونَ . وإنما احتجج  
 إلى هذا التقدير ؛ لأنَّ ما بعدَ لا النَّافِيَةِ في مثل هذا الموضع لا يَعْمَلُ فيما قبلها ،  
 وأيضاً فإنَّ « بُشْرَى » مصدرٌ ، والمصدرُ لا يَتَقَدَّمُ عليه ما كان في صلته .

(١) سورة الأنبياء ، الآية (١٠١) .

(٢) سورة الفرقان ، الآية (٢٢) .

ومنه قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ،  
 فالعاملُ في « إذا » الأولى ما دلَّ عليه « إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ » ، والتقدير :  
 خَرَجْتُمْ . ولا يجوز أن يعمل فيها « يَخْرُجُونَ » ؛ لامتناع أن يعمل ما بعد  
 إذا المكانية فيما قبلها ، وحكمها في ذلك حكمُ الفاء .

ومنه قوله عزَّ اسمه<sup>(٢)</sup>: ﴿ إِذَا نَقَرَ فِي النَّاقُورِ ۝ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى  
 الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ۝ ﴾ ، فالعامل في إذا ما دلَّ عليه قوله سبحانه : ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ  
 يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، والتقديرُ والله أعلمُ : فإذا نُقِرَ في النُّقُورِ صَعِبَ الأمرُ .

فإن قلتَ : فما العاملُ في « يَوْمَئِذٍ » ؟

أجبتُ : يعملُ فيه « ذلك » ؛ لأنه إشارةٌ إلى المصدر ، والتقديرُ :  
 فالتَّقرُّ يومئذٍ يومٌ عسيرٌ ، أي : نَقَرُ يَوْمِ عَسِيرٍ ، ثُمَّ حُدِفَ المضافُ وأُقيِمَ  
 المضافُ إليه مُقامَهُ . وأجاز بعضهم أن يكونَ « يَوْمَئِذٍ » في موضع رفع  
 على البدل من قوله : « فَذَلِكَ » ، إلا أنه لم يظْهر فيه الإعرابُ لبنائه .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ العاملَ في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ : ﴿ عَسِيرٌ يَسِيرٌ ﴾ .

فإن قلتَ : فكيفَ جازَ أن يعملَ المضافُ إليه فيما قبلَ المضافِ ؟

أجبتُ : بأنَّ مُحوَّزَ ذلك كونُ « غير » في معنى النَّفي ، ولذلك أجازوا :  
 أَنْتَ زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ ، والتقديرُ : أَنْتَ زَيْدًا لَا ضَارِبٍ ، ومنعوا : أَنْتَ

(١) سورة الروم ، من الآية (٢٥) .

(٢) سورة المدثر ، الآيتان (٨ ، ٩) .

(٣) هذه الآية ساقطة من (ت) .

(٤) سورة المدثر ، الآية (١٠) .



وكذا قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿لَمَقْتُ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى  
الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾، فالمعنى يقتضي تعلق « إذ » بالمقت ، والإعراب يمنعهُ  
للفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ، فيقدرُ له فعلٌ يدلُّ عليه المقت .

وكنا قوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَمًا فِي الْقُبُورِ ۖ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۖ  
إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ . فالمعنى أنَّ العاملَ في « إذا » خبرٌ، والإعراب يمنعهُ ؛  
لأنَّ ما بعد « إنَّ » لا يعملُ فيما قبلها ، فافتضى أن يُقدرَ له العاملُ .  
فإن قلتَ : أيجوز أن يعملَ فيه « يَعْلَمُ » ؟  
أجبتُ : لا يعملُ في « إذا » ما قبلها ما دامت شرطيةً .

#### الفصل الخامس :

في علة بناء « إذا » . وفي ذلك أربعة أوجهٍ :  
الأولُ : أنَّها بُنيتْ لتضمينها معنى حرف الشرط، كما بُنيتْ متى ومنُ  
وغيرهُما من الأسماء المجازي بها كذلك عدا آياً .  
والثاني : أنَّ ذلك لمشابهتها الموصولَ لوجهين : أحدهما : امتناعها  
من الاستقلال بنفسها وخرُوجها بذلك عن حكم الأسماء . والآخرُ : أنَّ  
تمامها لا يقع إلا بجملةٍ ، كما أنَّ الموصول كذلك .  
والثالثُ : أنَّ ذلك لتضمينها حرف الوعاء وهو « في » ، والفرق بينها  
وبين باقي الظُروف جوازُ ظُهور « في » معها ، وامتناع ذلك في « إذا » ؛

(١) سورة غافر ، من الآية (١٠) .

(٢) سورة العاديات ، الآيات (٩ - ١١) .

ألا تراك تقولُ : آتِيكَ وَقْتَ أَحْمِرَارِ البُسْرِ ، (وفي وَقْتِ أَحْمِرَارِ البُسْرِ ،  
ولا يجوزُ : آتِيكَ في إِذَا أَحْمَرَ البُسْرُ) (١) .

والرَّابِعُ : أنها جاريةٌ مَجْرَى المقطوع عن الإضافة ، وبيانهُ أنها مضافةٌ  
إلى الجملة ، والإضافةُ إليها كلاً إضافةً ، ومثلها في ذلك حَيْثُ ، ولذلك  
بُيِّنَتْ على الضَّمِّ بناءً الغايات نحو قَبْلُ وَبَعْدُ ، وهذا جَلِيٌّ .

وأما الخاتمةُ فلو سَمَّيْتَ بـ « إِذَا » لأعْرَبْتَهَا وألْحَقْتَهَا بالأسماء المتمكِّنة ،  
وحَكَمْتَ على أَلْفِهَا بالانقلاب عن واوٍ لعدم إمالتها ، وكان الأصلُ إِذْوُ ،  
لكن قُلِبَتْ أَلْفًا لتحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها ، فَإِنْ تَنَبَّهْتَ قُلْتَ : إِذْوَان ،  
وكذلك حُكْمٌ إلى وألا ، تقولُ في تنبيتهما : إِوَانٌ وَأَلْوَانٌ .

فإِنْ قُلْتَ : فألفها ليست بمبدلةً فهل امتنع قلبها ؟

أجبتُ : لَمَّا انتقلتُ إلى حكم الأسماء وجبَ الحكمُ عليها بما يُحْكَمُ  
به فيها . ونظيرُ ذلك ضَرَبَ ، فَإِنَّ حِكْمَهُ إِذَا سُمِّيَ به مجرداً من الضمير أن  
يُعْرَبَ فيقالُ : هَذَا ضَرَبٌ ، ورأيتُ ضَرَبًا ، ومَرَرْتُ بَضَرَبٍ ، وإن سُمِّيَ  
به غيرُ مُجَرَّدٍ حِكْمِي كما تُحَكِّي الجُمْلُ ، و« إِذَا » تُبَيِّنُ ، فتقولُ في تصغيرها  
عند تَمَكُّنِهَا : أُذْيٌ ، والأصلُ : أُذْيُو ، فقلبتُ الواوِ ياءً لاجتماعهما سابقاً  
سائِئُهُمَا ، وأدغمتُ الياءَ في الياءِ .

وتقولُ في جمعها على أفعال كأضلاع : آدَاءٌ ، والأصلُ : أَدَاوُ ،  
فقلبتُ الهمزةَ الثانيةَ أَلْفًا لسُكُونِهَا وانفتاح ما قبلها ، كما في آدَمَ ، وقُلِبَتْ

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ كما في كِسَاءٍ .

[٦٤/أ] وعلى أَفْعُلْ كأضْلُعَ : / آذُ ، والأصْلُ : أَدُوْ ، فُقِلِبَتِ الهمزة الثانية أَلْفَاءً ، وَقِلِبَتِ الواوُ ياءً والضمَّةُ قبلها كَسْرَةٌ ، واستثْقِلَتِ الضمَّةُ والكسرةُ على الياءِ فحُذِفَتِ ، فالتقى ساكنان ، فحُذِفَتِ الياءُ لذلك .  
وتقولُ في النَّصْبِ : إدياً .

ولو رَحِمْتَهُ على قول الفراء لَقُلْتَ : يا إِدُوْ ، ويا إِدُ ، على المذْهَبَيْنِ .

ولو بَنَيْتَ منها مثل جَحْمَرَشْ لكان لك وجهان :

الأوَّلُ : أن تقولَ : إِدِوَاوُ ، والأصلُ إِدِوَوُوْ ، فُقِلِبَتِ الواوُ الوَسْطَى أَلْفَاءً لتحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها ، وامتنع قلبُ الواوِ الأخيرة همزةً لوجهين : أحدهما : أنَّ قَبْلَهَا أَلْفَاءً أصليَّةً منقلبةً عن واو ، فأحْدُ وَصَفِي عِلَّةِ القَلْبِ مُتَّفٍ . والآخَرُ : أنَّ ذلك كان يُفْضِي إلى توالي إعلايين ، وهو مرفوضٌ .  
وقد بيَّنتُهُ في « شَرَحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ » .

والثَّانِي : أن تقولَ : إِدِوُوْ ، ولكن قُلِبَتِ الواوُ الأخيرة ياءً لتطرُّفِهَا وانكِسارِ ما قبلها ، ثمَّ استثْقِلَتِ الحركتان عليها ، وجَرَى عليها حُكْمُ المنقوص ، ولو جَمَعْتَ ذلك لقلتَ : إِداوُ ، والأصلُ إِداوُوْ ، فُقِلِبَتِ الواوُ ياءً لِمَا تَقَدَّمَ ، فصار إِداوِيٌّ ، ثمَّ أُجْرِي مُجْرَى جَوَارٍ . وقلتَ في تصغيره : أُدِيٌّ منقوصاً ، وأصلُهُ أُدِيوُوْ ، فُقِلِبَتِ الواوُ الأخيرة ياءً ، ثمَّ حُذِفَتِ وَقِلِبَتِ الواوُ الَّتِي قبلها ياءً للاجتماع المذكور فصارَ أُدِيٌّ كتصغير « إذا » نَفْسِهَا ، لكنَّ ذلك جارٍ مَجْرَى الصَّحِيحِ في الإعراب ، وهذا منقوصٌ ، فتبين ذلك .

\* \* \*

ومنها :

٢٩- ظَلُومٌ كَمَتَّيْهَا لِصَبِّ كَخَصْرِهَا ضَعِيفُ الْقَوَى مِنْ فِعْلِهَا يَتَظَلَّمُ

أَنشدهُ الرَّعْفَرَانِيُّ فِي « تَعْلِيْقِهِ »<sup>(١)</sup> ، وَلَمْ يَذْكَرْ قَائِلَهُ .

« ظَلُومٌ » خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : هِيَ ظَلُومٌ ، وَلَمْ يُؤْنِثْ لِأَنَّهُ مِنْ أَمْثَلَةِ الْمِبَالَعَةِ ، وَتِلْكَ يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُثُ . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بِنِيًّا ﴾ ، وَأَصْلُهُ بَعُوِيٌّ ، فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، وَقُلِبَتْ ضَمَّةُ الْعَيْنِ كَسْرَةً .

وَمَرَّ بِي فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ - لَمْ أَسْتَحْضِرْ مُؤَلَّفَهَا - أَنَّ الْمَازِنِيَّ سَأَلَ عَنْهَا ابْنَ السَّكِّيتِ بِحَضْرَةِ الْوَائِقِ بِاللَّهِ ، فَلَمْ يُجِبْهُ .

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٣)</sup> : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِشَبِّهِ صُبُورٍ وَبَابِهِ بِ« دُخُولٍ » مَصْدَرٌ دَخَلَ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا حَرَكَةُ الْأَوَّلِ ، وَالْمَصْدَرُ لَا يُؤْنِثُ .  
وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : صُرِفَ « أَحْمَالٌ » جَمْعًا وَإِنْ عُدِمَ نَظِيرُهُ فِي الْآحَادِ لِمُقَارَبَتِهِ « إِجْمَالًا » مَصْدَرٌ أَحْمَلَ .

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ كِلَيْهِمَا يَدْعُو إِلَى الْأَصْلِ ، فَفِي « إِجْمَالٍ » يَدْعُو إِلَى الصَّرْفِ ، وَفِي « صُبُورٍ » إِلَى التَّذْكِيرِ ، وَهُمَا أَصْلَانِ لِعَدَمِ الصَّرْفِ وَالتَّأْنِيثِ .

(١) قائله أبو الطيب المنشي ، والبيت في ديوانه بشرح ابن جنى (الفسر) ٥١٥/٣ ، وشرحه للواحدى :

١٧٧ ، والشرح المنسوب إلى العكبري ٨٢/٤ .

(٢) سورة مريم ، من الآية (٢٨) .

(٣) له حديث عن (بغى) في التمام نقله صاحب الكشاف ١١/٣ ، والرازي في تفسيره عند قوله تعالى (بغيا) .

و « مَتَّيْهَا » مُتْنِي بِجُرُورٍ بِالإِضَافَةِ إِنْ كَانَتِ الكَافُ اسْمًا ، وَبِجُرُورٍ بِهَا إِنْ كَانَتِ حَرْفًا ، وَعِلَامَةُ الجُرِّ اليَاءُ ، وَحُدِفَتْ نُونُ التَّنْيَةِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ « ظَلُومٍ » ، وَعِنْدَ أَبِي الفَتْحِ (١) هُوَ صِفَةٌ لـ « ظَلُومٍ » ، فَإِنْ كَانَتِ الكَافُ حَرْفًا تَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ ، وَتَحْمَلُ ضَمِيرًا ، وَإِنْ كَانَتِ اسْمًا فَهُوَ وَصْفٌ لـ « ظَلُومٍ » مُجَرَّدٌ مِنَ الضَّمِيرِ أَي : هِيَ ظَلُومٌ مِثْلُ مَتَّيْهَا .  
و « لِصَبِّ » يَتَعَلَّقُ بِهِ « ظَلُومٍ » أَيْضًا .

وَعِنْدَ الزَّعْفَرَانِيِّ أَنَّ « كَمَتَّيْهَا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « ظَلُومٍ » عَلَى / [٦٤/ب] التَّقْدِيرَيْنِ ، وَ « لِصَبِّ » مَتَعَلَّقٌ بِهِ « ظَلُومٍ » ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بَعْدَ وَصْفِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (٢) فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ (٣) : ﴿ وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ ﴾ : إِنَّ الظَّرْفَ وَهُوَ « يَوْمَ الْحَجِّ » لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ « أَذَانٌ » ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصِفَ بِقَوْلِهِ : « إِلَى النَّاسِ » ، وَهَذَا هُوَ القَوِيُّ .

وَكَأَنَّ أبا الفَتْحِ اسْتَحْجَزَ ذَلِكَ لِقُوَّةِ الاتِّسَاعِ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ ، وَأَنَّهُمَا يَعْمَلُ فِيهِمَا رَوَائِحُ الأَفْعَالِ . هَذِهِ عِبَارَتُهُ . وَالرَّبْعِيُّ لَمْ يَسْتَحْجِزْهَا .

وَلَوْ قِيلَ : إِنَّ قَوْلَهُ : « كَمَتَّيْهَا » وَصْفٌ لِمَصْنَرٍ مَحذُوفٍ أَي : هِيَ ظَلُومٌ ظَلْمًا كَظَلَمَ مَتَّيْهَا ، لَكَانَ يَزُولُ مَعَهُ هَذَا الإِشْكَالُ .

وَقَوْلُهُ : « كَخَصْرُهَا » صِفَةٌ لـ « صَبِّ » ، وَالكَافُ يَحْتَمِلُ الأَمْرَيْنِ .  
وَ « ضَعِيفُ القُوَى » صِفَةٌ أُخْرَى لَهُ ، فَإِضَافَتُهُ غَيْرُ مَحْضَةٍ أَي : لِصَبِّ

(١) لم أفق على كلامه .

(٢) لم أفق على قوله في كنهه ومسائله التي اطلعت عليها .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٣) .

ضَعِيفٌ قُوَاهُ .

« مِنْ فِعْلِهَا » يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: « يَنْظَلُمُ » ، (والجملة بأسرها صفةٌ لِصَبِّ ،  
والعائدُ فاعلٌ يَنْظَلُمُ) <sup>(١)</sup> . ويجوز أن يكونَ موضعُ « يَنْظَلُمُ » نَصْباً على الحال  
من الضَّميرِ المجرورِ في « قُوَاهُ » . وفيه ضَعْفٌ لِقَلَّةِ الحالِ من المضافِ إليه ،  
وإن كان الأَخْفَشُ قد ذَكَرَ منه بُويّاً .  
ويجوزُ أن يُشَدَّ بِنَصْبِ « ضَعِيفُ الْقُوَى » ، ويكونُ حالاً من الضَّميرِ  
في قوله : « يَنْظَلُمُ » .

\* \* \*

ومنها :

٣- أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَطَائِكَ أَنِّي عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أَنْتَ صَانِعُ  
أَنْشَدَهُ الزَّعْفَرَانِيُّ <sup>(٢)</sup> .

« أَلَا » حرفٌ يُسْتَفْتَحُ بِهِ الكلامُ، وتُسْتَعْمَلُ فِي التَّمْنِي والعرض، ومثله  
« أَمَا » .

و« حَظِّي » منتصبٌ بأنه اسمٌ لَيْتَ ، و« مِنْ عَطَائِكَ » متعلقٌ  
بمَحذوفٍ ، وهو حالٌ من « حَظِّي » ، والعامِلُ فِيهِ لَيْتَ ، والتقديرُ : أتمنى  
ذلك حاصلًا من عطائك ، والياءُ اسمٌ إنَّ ، وَعَلِمْتُ بمعنى عَرَفْتُ ، فلها

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) البيت للكَرَوَّسِ بنِ زَيْدِ الخَيْلِ بنِ حِصْنِ بنِ مَصَادِ بنِ مالِكِ بنِ مَعْقِلِ كما في الحماسة ١٩٥/٢ ،  
وانظر شرحها للمرزوقي ١٤٨٨/٣ . وهو في حماسة الأعلام الشنتمري منسوب إلى كروي بن  
زيد بن حِصْنِ بنِ مَصَادِ بنِ مَعْقِلِ بنِ مالِكِ . (عن هامش الحماسة) .

مفعولٌ واحدٌ ، كما قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ .

و « ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً . وقوله : « أَنْتَ صَانِعٌ » مبتدأٌ وخبرٌ صلَّتها ، والموصولُ مع صلَّته منصوبٌ بـ « عَلِمْتُ » ، ويجوزُ أن تكونَ موصوفةً ، والجملةُ صِفَتُهَا . وأما « وَرَاءَ الرَّمْلِ » فالمعنى يقتضي أن يتعلَّقَ بـ « صانع » ؛ أي : مَا أَنْتَ صَانِعٌ وَرَاءَ الرَّمْلِ ، والصَّنْعَةُ الإعرابيةُ تَمْنَعُ منه ؛ إذ يمتنع تقدُّمُ ما في الصَّلَةِ على الموصول ، أو عمل ما بعد الموصوفِ فيما قبله ، فيُقَدَّرُ له ما يعملُ فيه ، ودَلَّ ذلك على ما بعده .

فَإِنْ قُلْتَ : أَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ : عَلِمْتُ ؟

أَجِبْتُ : اسْتَضْعَفَهُ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> وَالزَّعْفَرَانِيُّ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى تَمَنَّى عَلِمَ مَا هُوَ صَانِعٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، لَا أَنَّهُ عَلِمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَا هُوَ صَانِعٌ .  
وَالْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ مِنْ أَنَّ وَمَعْمُولِهَا مَرْفُوعُ الْمَوْضِعِ خَيْرٌ لَيْتَ .

\* \* \*

(١) سورة الأنفال ، من الآية (٦٠) .

(٢) انظر التبيين في إعراب الحماسة لابن جني : ٤٨٩ . ونصه : « ويجوز أن يكون (وراء الرمل) متعلقاً بنفس علمت ، أي : علمت في هذا الموضع كذا وكذا على صفر معناه » . ولعل صحة النص (على ضعف معناه) على ما نقل المصنف هنا .

ومنها :

٣١- أَلَجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذِ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أَنْشَدَهُ الْبُسْتِيُّ فِي « تَعْلِيْقِهِ » ، وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ أَنْشَدَهُ إِيَّاهُ <sup>(١)</sup> .

« أَلَجَبَ » فعلٌ ماضٍ ، وفاعله مضمَّرٌ فيه يعودُ إلى الممدوح المذكور ، و« أَيَّامَ » جمعُ يومٍ ، وأصلُهُ أَيَّوَامٌ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ سَكَنْتُ / الأولى منهما قُلبتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ . نَعَمْ قَدْ يَتَّفِقُ هَذَا الْاجْتِمَاعُ وَيَتَخَلَّفُ الْقَلْبُ ، كَالشُّذُوذِ فِي ضِيَوْنَ وَعَوَى الْكَلْبِ عَوِيَّةً ، نَقَلَهُ أَبُو الْفَتْحِ فِي « الْخَصَائِصِ » <sup>(٢)</sup> لَوُرُودِهِ عَلَى أَوْعَفِ الْوَجْهَيْنِ نَحْوُ : أَسْبُودَ ، وَالْجَيْدُ أَسِيدٌ ، وَإِنَّمَا صَحَّتِ الْوَاوُ حَمَلًا عَلَى أَسَاوِدَ ، وَالتَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ مِنْ وَاوٍ وَاحِدٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيُّهُمَا يَكْتُرُ حَمْلَهُ عَلَى الْآخَرِ ؟

أَجِبْتُ : ذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ ، وَهُوَ حَمْلُ أَوْعَفِ التَّعْيِيرَيْنِ عَلَى أَقْوَاهُمَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ الْاسْمَ ، فَأَنْتَ مُقِيمٌ عَلَى الْإِفْرَادِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ ، وَإِذَا كَسَّرْتَهُ فَقَدْ انْتَقَلْتَ إِلَى الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ الْفِرْعُ ، وَلِذَلِكَ اعْتَدَّ بِالتَّكْسِيرِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ سَبَبًا دُونَ التَّصْغِيرِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ .

وَكَحُدُوثِ السُّكُونِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وَذَلِكَ كَأَنَّ تَبَيَّنَ مِنْ طَوَيْتُ مِثْلَ عَضُدٍ ، ثُمَّ تَحْدَفُ الضَّمَّةُ تَخْفِيفًا فَتَقُولُ : طَوِيٌّ مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ .

(١) الْبَيْتُ لِلْأَعْمَشِيِّ بِمَدْحِ سَلَامَةَ ذَا فَائِشٍ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٣٨٥ - وَرَوَاتِيهِ : « وَالِدِيهِ بِهِ » .  
وَانظُرِ الْبَيْتَ فِي الْعَيْنِ (نَجَب) ، وَاصْلَاحِ الْمَنْطِقِ : ٧٧ ، وَشَرْحِ أَيْيَاتِهِ : ١٥٨ ، وَتَهْذِيبِهِ : ١٤٣ ،  
وَبِمَجَالِسِ ثَعْلَبِ ٧٧/١ ، وَالزَّاهِرِ ٧٣/١ ، وَالْإِفْصَاحِ : ٣٣٢ ، وَاللِّسَانِ (بَجَل) .

(٢) الْخَصَائِصُ ١/٥٠ ، ١٥٥ .

وكحُدُوثِ القَلْبِ للواو كما في رُوِيَا تخفيف رُوِيَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الوَاوَ منقلبة عن الهمزة التي هي عينٌ في رَأَيْتُ ، نَعَمْ إِنَّ كان هذا القلبُ لازماً فإنَّ ذلك يستلزم قلبها للياء .

وفي تمثيله غُمُوضٌ ذَكَرْتُهُ في « شرح تصريف ابن مالك »<sup>(١)</sup>.

وَنَصَبَ « الأَيَّامَ » على الظَّرْفِ بالفعل الَّذِي هو « أَنْجَبَ » ، و« والداه » مبتدأ ، و« به » خبره ، كما تقولُ : زَيْدٌ بِكَ وَأَنَا بِكَ ، والجملة مجرورةُ الموضع بإضافة الظَّرْفِ إليها . ورُوِيَ برفع أَيَّامٍ على أن تكونَ فاعلٌ « أَنْجَبَ » ، وهذا كقولهم : نَهَارُكَ صَائِمٌ ، وَلَيْلُكَ قَائِمٌ ، فنسب الإنجاب إليها لحصوله فيها .

و« والديه » جرٌّ بإضافة الأَيَّامِ إليه، و« به » متعلقٌ بقوله: « أَنْجَبَ » ، والباء سببيةٌ .

وَمَنْ رَفَعَ « وَالِدَاهُ » فهو مُبْتَدَأٌ على حالِهِ . قَالَ البُسْتِيُّ : وفيه بُعْدٌ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ الأَيَّامَ أَخْرَجْتَهَا من باب الظَّرُوفِ ، (وَأَدْخَلْتَهَا في باب الأَسْمَاءِ ، والإضافةُ إلى الجُمْلِ من خَصَائِصِ الظَّرُوفِ)<sup>(٣)</sup> ، فَكَلَّمَا بُعِدَ الأِسْمُ عنها ، بُعِدَ عن الإضافة إليها، نَعَمْ جاز ذلك نظراً إلى أصله واعتباراً به .

و« إذ » ظَرْفٌ لِمَا مَضَى من الزمان ، وُثِنِي لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ ؛ إذ لا

(١) شرح التصريف بضروري التصريف : ١١١ وما بعدها .

(٢) انظر شرح أبيات إصلاح المنطق : ١٥٨ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

يستقلُّ بِنَفْسِهِ ، ويفتقر إلى جملةٍ يُضَافُ إليها، ولأنَّ وَضْعَهُ وَضَعُ الحُرُوفِ ، وكان ذلك على السُّكُونِ ؛ لأنه الأَصْلُ فيه ، ويتعلَّقُ بقوله : « به » إذا كان خبراً للمبتدأ الذي هو « والداه » .

فإن قلتَ : فلم لا يتعلَّقُ بقوله : « أُنَجِّبَ » ؟

أجبتُ : بأنه قد تعلَّقَ به ظرفٌ وهو « أَيَّامٌ » ، ولا يعملُ الفعلُ في ظرفين مطلقاً إلا على طريق إبدال أحدهما من الآخر ، كقولك : أَيْتَيْكَ اليومَ نِصْفَ النَّهَارِ ؛ لأنَّ من المحال حُدُوثُهُ في زمانين أو مكانين .

فأما إذا رَفَعْتَ الأيامَ جازاً أن يتعلَّقَ « إذ » بقوله : « أُنَجِّبَ » .

و« نَجَلَاهُ » في موضع جرٍّ بإضافة الظرف إليه ، والفاء عاطفةٌ ، و« نَعِمَ »

فعلٌ لا يتصرَّفُ ، ويدلُّ على فعليته خلافاً للكوفيَّين<sup>(١)</sup> عَطْفُهُ على الفعل ، ومثله قوله عزَّ اسمُه<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلْيَنعَمِ الْمَجِيبُونَ ﴾ .

وفي « ما » ثلاثة أوجهٍ :

الأوَّلُ : أن تكونَ موصولةً ، وقوله : « والداه » صلَّتْهَا ، والعائدُ /

مقدَّرٌ ، أي : ولدَاهُ ، و« ما » فاعلٌ نَعِمَ . وحكى البُسْتِيُّ أنَّ الفارسيَّ

أجازَ : نَعِمَ الَّذِي قَالَ ذَاكَ ، على أن يكونَ المرادُ بالَّذي الشِّيعَةَ ، كقوله

تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ . ومثله قولُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

(١) وهم يرون اسميته . انظر الإنصاف : ٨٦ [المسألة : ١٤] .

(٢) سورة الصافات ، من الآية (٧٥) .

(٣) سورة الزمر ، من الآية (٣٣) .

(٤) البيت دون نسبة في جمهرة اللغة ١/٢ ، ١٠٩٨ ، ١٣٠٨/٣ ، والإغفال ١/٣٥٢ ، وإيضاح الشعر : ٤١٦ ،

وشرح الجمل ١/٦٠١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٩ ، وشرح التسهيل ٣/١١١ ، والمساعد

فَنِعْمَ مَرْكَأٌ مِّنْ صَاقَاتِ مَدَاهِبِهِ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

والمقصود بالمدح محذوف أي : هو، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ، والتقدير: نِعْمَ الْعَبْدُ أَيُّوبُ . قال العبديُّ : وَحَذْفُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَمَا قَبْلَهُ الْخَبْرُ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ خَبْرًا لَأَدَّى إِلَى حَذْفِ الْجُمْلَةِ بِكَمَالِهَا ، وَحَذْفِ بَعْضِهَا أَسْهَلُ .

والثاني : أن تكون موصوفة، والجملة صفتها، وموضعها نصب على التمييز ، وهي مُفسِّرةٌ للفاعل المستكين في نِعْمَ ، والمقصود بالمدح محذوف .  
والثالث : أن تكون نكرة غير موصوفة ، وهي منصوبة على التمييز مُفسِّرةٌ للضمير في نِعْمَ .

و« وِلْدَانُهُ » صفةٌ للمقصود بالمدح أي : نِعْمَ شَيْئًا إِنْسَانٌ وَوِلْدَانُهُ .  
وهذا بين .

\* \* \*

- ١٦٦/١ ، ١٣١/٢ ، والمغني ٤٣٣ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، وشرح آياته ٣٣٨/٥ ، والخزانة ٤١٠/٩ . وركأ بمعنى لجأ ، يقال : زكأت إليه أي : لجأت إليه ، والمركأ : (مفعل) اسم مكان منه بمعنى الملجأ .  
(١) سورة ص ، من الآيتين (٣٠ ، ٤٤) .

ومنها :

٣٢- السَّالِكُ الثَّغْرَةَ يَقْظَانُ كَالِئِهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

البيتُ للهذلي<sup>(١)</sup>.

و« السَّالِكُ » اسمُ فاعلٍ، وارتفاعُهُ بالوصف لما قبله ، أو بكونه خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي : هو السَّالِكُ . و« الثَّغْرَةُ » منتصبَةٌ باسمِ الفاعل ، وهي موضعُ المخافة، و« اليَقْظَانُ » بالرفعِ صفةٌ للسَّالِكِ، أو خبرٌ آخرٌ، وبالنَّصْبِ صفةٌ للثَّغْرَةِ على الاتساع؛ وذلك أنه وَصَفَهَا بما يقع منها كقولهم: نَهَارٌ صَائِمٌ ، وَلَيْلٌ قَائِمٌ . وَذَكَرَ الصِّفَةَ لِأَنَّهَا سَبَبِيَّةٌ .

و« كَالِئِهَا » اسمُ فاعلٍ مِنْ كَلَأَ أَي : حَفِظَ ، ومنه : الكَلَاءُ كَلَاءٌ الْبَصْرَةَ<sup>(٢)</sup> للموضع الذي تَقِفُ فِيهِ السُّفُنُ ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِحَفِظِهِ إِيَّاهَا ، فَوَزَنُهُ فَعَالٌ<sup>(٣)</sup> ، وهو مُنْصَرِفٌ .

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوداً مِنَ الكَلَالِ بِمَعْنَى الْفُتُورِ ، إِمَّا لِفُتُورِ الرِّيحِ عَنِ الْهَيُوبِ فِيهِ ، أَوْ لِفُتُورِ السُّفُنِ عَنِ الْجَرِيِّ ، فَوَزَنُهُ فَعَلَاءٌ ، وهو غيرُ مُنْصَرِفٌ .

(١) هو المتخيل الهذلي يرثي ابنه أئيلةً ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣ . وانظر : كتاب الشعر ٤٣٤/٢ ، والخصائص ١٦٧/٢ ، وسر الصناعة ٦١١/٢ ، وأمالى ابن السجري ٢٢٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٦٢ ، وشرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٣/٢ ، ١٠٤٩ ، وتذكرة النحاة ٣٤٦ ، والهمع ٢٩٣/٥ ، والخزانة ١١/٥ ، ١٠١ .

(٢) اسم محلة وسوق بالبصرة معروف يُكَلِّونَ فِيهِ سَفِينَهُمْ أَي يَجْسُونَهَا . (الصحاح - كلاً) ، والمجمل - كلٌّ ، ومعجم البلدان ٤٧٢/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٧٥/٤ .

ويجوز عندي أن يكونَ فَعَالًا من الكَلَال ، وأصلُهُ كَلَالٌ فاستقل  
اجتماعُ الأمثال وهي اللّامات ، فقلّبت الأخرية ياءً فوقعتَ طرفًا بعد ألف  
زائدةٍ فقلّبت همزةً ، وهذا كقوله<sup>(١)</sup> :

تَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

أَلْشَبَ مِنْ مَآشِيرِ حِدَادٍ

قال أبو الفتح<sup>(٢)</sup> : أصلُهُ حِدَادٌ ، فقلّبت الدالُ ياءً ، ثمَّ الياءُ همزةً .  
وارتفاعُهُ بِـ « اليقظان » ، ونصبُهُ على الحال من الضّمير في السّالك ،  
ولا يجوزُ أن يكونَ كذلكَ مع رفع اليقظان ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ الْوَاقِعِ بَيْنَ  
الحالِ وعاملِهِ الموصول .

نَعَمْ يَكُونُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي الْيَقْظَانِ .

و« مَشْيَ الْهَلُوكِ » ينتصبُ على المصدر ، وناصبُهُ فِيهِ خِلَافٌ<sup>(٣)</sup> :

فَعِنْدَ سَيُوبِهِ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ دَلَّ عَلَيْهِ « السّالِكُ » .

وعند أبي عثمانٍ ينتصبُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَعْنَاهُ ؛ إِذِ السّالِكُ وَالْمَاشِي وَاحِدٌ .

و« الْحَيْعَلُ » مبتدأٌ / ، و« عَلَيْهَا » خبرُهُ ، والجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى

الحالِ مِنْ « الْهَلُوكِ » ، والعاملُ فِيهِ الْمَصْدَرُ .

(١) رجز قاله أبو المقدم ، وقيل هو لأعرابي . انظر البيت في الخصائص ٢/٢٣١ ، ٣١٨ ، واللائي  
٢/٨٧٤ ، والإنصاف ص : ٦٠٦ ، وشرح الألفية للمرادي ٢/٢٥٧ ، والجمع ٢/١٥٧ ، وشرح  
شواهد التحفة الوردية : ٤١٠ .

(٢) الخصائص ٢/٢٣٢ .

(٣) انظر أمالي ابن الشّحري ٢/٢٢١ .

قال البُستاني : وَمَنْ رَفَعَ « الفُضْلُ » كان مثلَ قولهم : هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ؛ لأنه من صِفَةِ الخِيعِلِ<sup>(١)</sup> . وَمَنْ جَرَّ كان وصفاً للهَلُوكِ . انتهى كلامه .  
 أقول : الرَّفْعُ بالمجاورة غريبٌ لم أجدّه إلا في هذا ، والأجودُ ما قاله التَّقِيبُ ابنُ الشَّجَرِيِّ<sup>(٢)</sup> ، وهو أنَّ ارتفاعَهُ صِفَةُ للهَلُوكِ على الموضع ؛ لأنَّ مَثِياً مَصْدَرٌ ، وقد أُضِيفَ إلى الفاعل وهو الهَلُوكُ ، والهَلُوكُ المرأةُ الفَاجِرَةُ . وهذا واضحٌ .

\* \* \*

ومنها :

٣٣- إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأَمُكَ مِنْهُمْ غَرِيباً فَلَا يَغْرُرُكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدِ  
 البيتُ لَغَسَّانَ بنِ وَعَلَةَ<sup>(٣)</sup> ، ويقال : عِلَّةٌ .  
 وقد تقدّم القولُ في « إذا »<sup>(٤)</sup> .

و « كُنْتَ » أصله كَوْنَتْ بوزن ضَرَبْتَ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل كائِنٌ كضَارِبٍ .

(١) أي صفة له على الجاورة . انظر الخزانة ١٠١/٥ . وجاء في جميع النسخ : من صفة الهلوك . قلتُ : وهذا قول الأصمعي من قبل ، وقد ردّ عليه عليُّ بن حمزة البصري في كتابه (التنبيهات) : ٨٧ ، وقال به ابن قتيبة أيضاً في أبيات المعاني . انظر الخزانة ١٠١/٥ .  
 أماليه ٢٢١/٢ .

(٢) في الحماسة ٢٧٣/١ لغسان بن وعلة وقيل : هو للنمر بن تولب ، وهو منسوب إليه في الكامل ٧١٢/٢ ، ومثله في شرح الحماسة للثريزي ٩٥/٢ . والبيت في المنسوب إليه من شعره : ٣٩٧ (ضمن شعراء إسلاميون) ، وفي محاضرات الأدباء ٢٣٠/٢ هو لحسان بن علة .

وانظر عيون الأخبار ٨٩/٣ ، والعقد الفريد ٨٠/١ ، والحماسة البصرية ٢٨٧/٢ .

(٤) تقدم في أثناء الحديث عن البيت (٢٨) .

فإن قيل: فهلاً كان فعلت بكسر العين إذ له فاعل كعالم؟  
 أجبت: مضارعه على يفعل بضم العين، وذلك لا يكون كعلم إلا  
 شاذاً نحو: فضيل يفضل<sup>(١)</sup>، ثم نُقِلَ إلى الضم عند اتصال الضمير به  
 واستثقلت الضمة على الواو فتقلت إلى الفاء، وهي الكاف، فالتقى ساكنان  
 الواو والتون، فحذفت الواو دونها؛ لأنها حرف علة، ولدلالة الضمة عليها،  
 فالوزن قلت.

و « في سعدٍ جارٌّ ومجرورٌ، و « أمك » مبتدأ، والوزن فعلٌ، فالهمزة  
 فاء، والميمان عينٌ ولاَمٌ، والهاء زائدة في قولهم: أمهات، ووزنه فعلهات<sup>(٢)</sup>.  
 وأجاز ابن السراج<sup>(٣)</sup> أصلتها، فوزنه فعلات. وصوته في « شرح تصريف  
 ابن مالك<sup>(٤)</sup> ».

(١) انظر الحلية ٤٨/٢. قال مصنفها: والأجود أن يقول: فضلت تفضل. وانظر بغية الآمال: ٧٠.

(٢) لقولهم: أم بينة الأمومة كما نقل أبو عبيد وتعلب. انظر الغريب المصنف ٦٨٧/٢، والفيحي: ٢٨٢، وشرحه للحمي: ١٠٦. وانظر حديثاً مستفيضاً عن هذه المسألة في الرسالة [الثالثة عشرة] من رسائل في اللغة للبطلوسي ص: ٢٧٠، وراجع شرح التصريف للثمانيني: ٢٧٩.

(٣) ممن نسبه إليه ابن جني في سر الصناعة ٥٦٤/٢. قلت: والذي جاء في الأصول ٣٣٨/٣ لا يدعم هذا القول، بل يدل على حكايته قول من قال بأصالة الهاء. ونصه: « فأما أمهات فوزنها (فعلهاات)، بذلك على ذلك أنهم يقولون: أم وأمهاات، فيجويون في الجمع بما لم يكن في الواحد. وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول: (أمهات)، فإن كان هذا صحيحاً فإنه جعلها فعلة، وألحقها بـجـحـذـب، ومن لم يعترف بـجـحـذـب، وأسم يبت عنده أن في كلام العرب (فعلات) وجب عليه أن يقول: (أمهات) فعلهاة ... ». وانظر الرسالة [الثالثة عشرة] من رسائل في اللغة للبطلوسي ص: ٢٧٠.

قلت: وعن قال يجوز أصلتها ابن الحاجب في الشافية: ٨٧. وقال العكيري في اللباب ٢٧٥/٢: « هو بعيد لوجهين ... ». قال أبو العباس المراد في المقتضب ١٦٩/٣: « ولكن أكثر ما يستعمل أمهات في الإنس، وأمات في البهائم. فكانها زيدت للفرق ». شرح التعريف بضروري التصريف ص: ٩٦.

« ومنهم » في موضع خبره ، وموضع الجملة نصبٌ على الحال من التاء في قوله : « كُنْتُ » ، وعاملها كان . ونَقَلَ المغربي<sup>(١)</sup> عن بعضهم أنه لا يُجِيزُ إعمالها في الحال . وهذا ضعيفٌ ؛ لأنها لا تَنَحْطُ عن الظرف والجارِّ والمجرور ، وذلك مَّا يَعْمَلُ في الحال ، وكذلك الحروفِ نحو كَأَنَّ وليتَ ولعلَّ ، ويوضِّحُ هذا قوله سبحانه<sup>(٢)</sup> : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ ، وذلك أَنَّ « عَجَبًا » الخبرُ ، و« أَنْ أَوْحَيْنَا » في تقديرِ مَصْدَرٍ هو الاسمُ ، والمعنى والله أعلمُ : أَكَانَ وَحِينًا عَجَبًا .

و« للناس » يحتمل وجهين :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ في الأصلِ وَصْفًا لقوله تَعَالَى : ﴿ عَجَبًا ﴾ ، فلمَّا تقدَّمَ عليه نُصِبَ على الحال . نَعَمَ العاملُ فيه اسمُ فاعِلٍ محذوفٍ ، والتَّأَصُّبُ لذلك كان .

والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ معمولًا لكان .

و« غريباً » وَرَزَتْهُ فَعِيلٌ كظَرِيفٍ ، والياءُ زائدةٌ للمدِّ لأنه من الغرْبَةِ ، وهو خبرٌ كان . و« في سَعْدٍ » يتعلَّقُ بها ، وغيرُ ممتنعٍ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً من الضَّميرِ في « غريب » ، ومثلهُ : زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَرِيعُ الانْطِلَاقِ ، وَيَوْمَ السَّبْتِ بَطِيئَةٌ ، والحالُ كالظرفِ . ويجوز وجهان آخَران :

(١) هو ابن يسعون وقد نقل في الإيضاح ٢٤٢/١ عن بعض شيوخ القراء المتكلمين في الإعراب أن (كان) لا يتعلق بها الظرف لضعفها . ومن صرح بهذا المنع أبو بكر الشنتريني في شرح شواهد الإيضاح المنسوب إلى ابن بري : ٩٨ ، ولم يذكره في تنقيح الألباب .

(٢) سورة يونس ، من الآية (٢) .

الأول: أن يكون « في سعدٍ » خبر كان ، و« غريباً » منصوبٌ على الحال من الضمير في الجارِّ والمجرور ، والعاملُ ذلك ، أو يكونُ حالاً من الضمير في قوله : كُنْتُ .

والثاني : أن يكونَ « في سعدٍ » و« غريباً » خبرين لقوله: كُنْتُ، فاعرفهُ.

\* \* \*

ومنها :

٣٤- / وَفَوَارِسٍ كَأَوَارِحِ حَرِّ النَّارِ أَخْلَاسِ الدُّكُورِ

البيتُ للمنخَّلِ اليشكري<sup>(١)</sup>.

الواوُ واوُ رُبٍّ ، و« فَوَارِسٍ » جمعُ فارس ، وفواعلُ جمعُ فاعلة بالثاء لا جمعُ فاعلٍ وصِفاً . وفيه وجهان :

أحدهما : أنه من الأوصاف الجارية مَجْرَى الأسماء ، فجازَ ذلك فيه كما جاز في كاهلٍ وكَوَاهِلٍ ، ونخالدٍ ونخَوَالِدٍ .

والآخَرُ : أنَّ ذلكَ من أوصاف الرِّجَالِ دونِ النِّسَاءِ ، فلا لبسَ فيه ، مثلهُ بَوَاسِلُ في قوله<sup>(٢)</sup> :

وَكَيْبِيَّةٍ سَفَعِ الوُجُوءِ بَوَاسِلِ كَالْأَسَدِ حِينَ تَدْبُ عَنْ أَشْبَالِهَا

وَصَرَفَهُ لِلضَّرُورَةِ .

(١) شعره (ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية) ص : ٦٩٣ . وهو في ديوان الحماسة ٢٧٧/١ ، والأصعيات : ٥٨ ، والخصائص ٨٥/٣ ، والتنبيهات : ١٥١ .

(٢) هو لباعث بن صريم كما في الحماسة ٢٧٩/١ . وانظر اللآلي ٤٧٦/١ .

والكافُ يجوزُ أن تكونَ حرفٌ جَرٌّ فتعلّقُ مع مجرورها بمحذوفٍ ،  
وموضعهُ جَرٌّ لأنه صفةٌ لفوّارس ، ويجوز أن تكونَ اسماً وما بعدها مجرورٌ  
بالإضافة ، وموضعها جَرٌّ صفةٌ لفوّارس أيضاً .

وظاهرُ لفظ « أوار » أنه من أَوَرَ<sup>(١)</sup> غيرَ أنَّ الكِسائي ذهبَ إلى أنه من  
وَأَرَتُ النَّارَ ، فأصلُهُ وُؤار ، فخُفِّفَتِ الهمزةُ فانقلبتِ واواً لأنها مفتوحةٌ  
وقبلها ضمّةٌ فهي كجَوْن ، فصار إلى وُؤار ، فالتقى واوَان ، فقلبتِ الأولى  
همزةً كراهةً لالتقائهما<sup>(٢)</sup>.

وهنا تبيينان :

الأوّلُ : أنه<sup>(٣)</sup> أجرى العارضُ مُجرى اللّازم ؛ ألا ترى أنَّ الواوَ  
الثانيةَ منقلبةً عن همزة ، وليست من حروف الكلمة التي بُنيتَ عليها .  
وقد سبّغهُ الخليل<sup>(٤)</sup> إلى ذلك فقالَ في فُعَلٍ من وأَيْتُ : أُوِيٌّ ، وأصلُهُ :  
وُؤِيٌّ (فلما خفّفَ الهمزةَ قلبها واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، ثم قلبَ  
الأولى)<sup>(٥)</sup> همزةً لاجتماع الواوين .

وأرى أنَّ قولَ الكِسائيِّ أحسنُ لوجهين<sup>(٦)</sup>:

(١) في (ت) : أنه من ووار .

(٢) انظر رأي الكسائي في الخصائص ٨٩/٢ ، ٨٦/٣ .

(٣) أي الكسائي .

(٤) انظر النقل عنه في الكتاب ٣٣٣/٤ ، والخصائص ٩٠/٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

(٦) قلتُ : نقل ابن جني أن أبا الحسن وأبا عثمان قد ردّا رأي الكسائي . الخصائص ٨٦/٣ .

أحدهما : أنَّ الواوَيْنِ في « وُوار » متحرَّكتان ، والثَّانيةُ في « وُوي » ساكنةٌ لاسيَّما وابنُ الحاجبِ في « تصريفه »<sup>(١)</sup> صرَّحَ بأنَّ وُجُوبَ القلبِ ثابتٌ مع تحرُّكِ الثَّانيةِ ، وقد ذَكَرْتُ ما في ذلك في « شَرَحَ تصريفِ ابنِ مَالِكٍ »<sup>(٢)</sup> .

والآخِرُ : أنَّ في قول الخليل تبايناً ؛ ألا ترى أنه اعتدَّ بالواو الثَّانيةِ فقلَّبَ لها الأولى ، ولم يعتدَّ بها ؛ حيث لم يقلبها ياءً لاجتماعها مع الياءِ التي هي لامٌ . وقولُ الكِسائيِّ سالمٌ من ذلك .

والثَّاني : أنه<sup>(٣)</sup> لم يحِملِ الكلمةَ على القلبِ ، وأنَّ وزَّنها عَفَّالٌ فراراً من عجرفة ذلك ، وميلاً إلى طريق الصَّنعةِ وسُلوِكِ المقاييسِ العريِّيةِ .  
ودَهَبَ أبو الفتح<sup>(٤)</sup> إلى وَجْهِ آخَرَ في القلبِ ، وهو أنَّ أصلَهُ وُوارٌ ، ثمَّ قُلِّبَتِ الواوُ همزةً لانضمامها ضمًّا لازماً كما قُلِّبَتِ في أَجْوِهٍ وأُقَّتتِ فصارَ إلى أوَّارٍ ، فوجِبَ قلبُ الهمزةِ الثَّانيةِ واوًّا كراهةً لاجتماعِ الهمزَتَيْنِ .

(فإن قيل : الثَّانيةُ عارضةٌ لا اعتدادَ بها ؟

أجبتُ : اجتماعُ الهمزَتَيْنِ)<sup>(٥)</sup> في الكلمة الواحدة سواءً تحرَّكتا أو سَكَنتا إحداهُما ما لم تكونا عَيْنَيْنِ نحو سَأَلٍ ورَأْسٍ مكروءٍ لا تَعْرِفُهُ العَرَبُ ولا

(١) الشافية بشرح الرضي ٧٦/٣ .

(٢) شرح التعريف : ١١١ . وانظر المنصف ٨٧/٣ ، والمسائل البغداديات : ٩١ ، والمقتصد شرح التكملة ١٣٦٥/٢ ، وإيجاز التعريف : ١٠٨ .

(٣) أي الكسائي .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

تَسْتَعْمِلُهُ ، ولذلك قَالَ أَهْلُ الصَّنَاعَةِ : تقولُ فِي مِثْلِ قِمَطَرٍ مِنْ قَرَأْتُ : قِرْأِي .  
 و« حَرَّ النَّارِ » مجرورٌ بالإضافة . وأصلُ نارِ نَوْرٍ لقولهم فِي تصغيره :  
 نُورِيَّةٌ ، وفي جمعه أُنُورٌ . قال<sup>(١)</sup>:

مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأُنُورُ

/ وَمَنْ هَمَزَ قَلْبَ الْوَاوِ هَمْزَةً لِلضَّمَّةِ .

و« أَحْلَاسِ الدُّكُورِ » جَرٌّ عَلَى الصِّفَةِ لِفَوَارِسِ .

فَإِنْ قِيلَ : كيف جاز ذلك وليس بصفةٍ ، ألا ترى أَنه الكِسَاءُ الَّذِي

يُوضَعُ عَلَى ظَهْرِ البعيرِ مع أَنه مضافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ ؟

أَجِبْتُ : لَمَّا فُهِمَ مِنْهُ معنى المِلازِمَةِ فَكَانَ قال : وفوارِسِ مُلازِمِي

الدُّكُورِ جاز ذلك . ومثله قولُهُم : بَنُو فُلانٍ أَحْلَاسٌ خَيْلُهُمْ إِذا لَازِمُوا

رُكُوبَها ، وكذلك ما أَنشَدَهُ أَبُو عِثْمَانَ<sup>(٢)</sup>:

(١) هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت في ديوانه : ٩٦ . والبيت في المقتضب ٢/٢٠٣ ، والتكملة : ٤٠٣ ،  
 وشرحها للحرجاني (المقتصد) ١/٨٢٠ ، والمصباح في شرح أبياتها لابن يسعون ٢/١٢٣٣ ،  
 وشرحها للقيسي ٢/٧٦٦ ، وسر الصناعة ٢/٨٠٤ ، وشرح المفصل ١٠/١١٠ .

(٢) رجزٌ لم أهدد إلى قائله ، وقد أورده المحجري دون نسبة ضمن مقطوعة في التعليقات والنوادر  
 ١٦٩/١ - ١٧٠ قال فيها :

قَالَ لِي النَّاسُ تَزَوَّجْ تُرَرْزِقِ  
 مِنْهُنَّ ذَاتِ عُنُقٍ سَهْوَقِ  
 عَارِيَةَ العُرْقُوبِ أَشْفَى المَرْفِقِ  
 كَأَنَّ حَسَّ جِرْعَها المَرْفِقِ  
 صَوْتُ أَعاصيرِ بَوادي بَرُوقِ  
 أَوْ صَوْتُ رَجُلٍ مِنْ دِبا بِسَمَلِقِ  
 أَوْ جِسُّ سَيْلٍ مِنْ جِبالِ بُسُقِ

## مِثْرَةٌ العُرْقُوبِ أَشْفَى المِرْفَقِ

فَوَصَفَ بِهِ أَشْفَى « لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الحِدَّةِ والدَّقَّةِ ، ولهذا نَظَائِرُ متعدِّدَةٌ ، وهذا بَيِّنٌ .

\* \* \*

ومنها :

٣٥- يَا هِنْدُ مَنْ لِمَتَيْمٍ يَا هِنْدُ لِلْعَانِي الأَسِيرِ

البيتُ له أيضاً<sup>(١)</sup> .

« يا » حرفُ نداءٍ ، و« هندُ » منادى مفردٌ مقصودٌ ، مبنيٌّ على الضمِّ ، و« مَنْ » استفهاميةٌ ، ومحلُّها رفعٌ بالابتداء ، وجاز ذلك مع تنكيرها لتضمينها معنى الاستفهام ، ولذلك بُنِيَتْ ، أو لأنَّ وَضَعَهَا وَضَعَ الحروفِ .

و« لِمَتَيْمٍ » جارٌّ ومجرورٌ في موضع خبرها ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ ، وفيه ضميرٌ ، وأعادَ قولَهُ : « يَا هِنْدُ » للتأكيد .

و« لِلْعَانِي » جارٌّ ومجرورٌ ويتعلَّقُ بقوله : « يا » ؛ لنيابته عن « أدعو » ، والتقديرُ : أَدْعُوكَ لِلْعَانِي الأَسِيرِ .

فإن قيل : أيجوزُ تعلُّقُهُ بذلك الفعلِ المنابِ عنه ؟

= وانظر الشاهد في المسائل الشيرازيات ١٢٧/١ ، والخصائص ٢٢١/٢ ، ١٩٧/٣ ، والخطاريات ١٠٥ ، والمتع ٧٤/١ ، وشرح الجمل ١٩٧/١ ، وارتشاف الضرب ٢٥٢/٣ . والمثيرة : الإبرة ، وهي عظم وترة العرقوب ، والعرقوب : عصبٌ مؤثِّرٌ خلف الكعبين . وإشفي : يحصِّفُ النعال الذي يخرز به . أراد أنها حادة العرقوب ، دقيقة المرفقين .

(١) أي المنخلُ البشكري ، وهو شعره ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية : ٦٩٥ . وانظر الحماسة ٢٧٧/١ ، والأصمعيات : ٥٨ .

أجبتُ : يمتنعُ ذلك عند أبي عليٍّ وأبي الفتح ؛ لأنه أصلٌ مرفوضٌ ،  
 وشرعٌ منسوخٌ . ويُقويُّ ذلك عندك أنهم قد أسقطوا حُكْمَ ما لو ظهرَ لم  
 يحتلَّ به المعنى ، وذلك في قولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالِسًا ، فناصرِبُ الحالِ  
 الظَّرْفُ الذي هو « عندك » دون العامل فيه الذي هو المحذوف ، ولو  
 أظهرتهُ فقلتَ : زَيْدٌ مستقرٌّ عِنْدَكَ جَالِسًا ، لم يفسدَ المعنى ، فَأَنْ يُسْقَطُوا  
 حُكْمَ ما لو ظهرَ لفسدَ المعنى أولى ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ عِوَضَ « يَا هِنْدُ » :  
 أَدْعُو هِنْدًا لانصرفَ الكلامُ إلى الإخبارِ المحتَمِلِ للصدِّقِ والكذبِ ، والنداءِ  
 لا يحتَمِلُ ذلك .

وأقولُ : مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ ناصِبَ المنادى الفعلُ المقدَّرُ<sup>(١)</sup> ، فكذلك  
 يذهبُ إليه في هذا الموضع .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ « يا » على هذا تتعدى تارةً بنفسِها ، وتارةً بحرف الجرِّ ،  
 فمَجْرَاهَا في ذلك مَجْرَى خَشِنَتْ صَدْرَهُ ، وَخَشِنَتْ بَصَدْرِهِ ، وَسَمِيَتْهُ  
 بَزِيدٍ ، وَسَمِيَتْهُ زَيْدًا ، وَجِئْتُ إِلَيْهِ وَجِئْتُهُ<sup>(٢)</sup> .

و« الأسير » فِعْلٌ بمعنى مفعول ، وهو صفةٌ لـ « العاني » .

\* \* \*

(١) وهو قول سيبويه وجهور البصريين . انظر الكتاب ٢٩١/١ ، ١٨٢/٢ ، والمقتضب ٢٠٦/٤ ،  
 والأصول ٣٤٠/١ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣ .

(٢) انظر المقتضب ٧٣/٤ ، والأصول ٦٣/١ .

ومنها :

٣٦- فَأَضَحَتْ زُهَيْرٌ فِي السَّيْنِ الَّتِي مَضَتْ

وَمَا بَعْدُ لَا يَدْعُونَ إِلَّا الْأَشَائِمَا

البيتُ لغَلاَقِ بنِ مَروَانَ<sup>(١)</sup>

الفَاءُ حَرْفٌ عَطْفٌ ، وَ « أَضَحَّتْ » فَعْلٌ نَاقِصٌ ، وَ « زُهَيْرٌ » اسْمُهَا ، وَهُوَ تَصْغِيرُ أَزْهَرَ تَصْغِيرَ التَّرْحِيمِ ، وَمَعْنَاهُ حَذَفُ جَمِيعِ زَوَائِدِ الْمَصْعَرِ ، فَتَقُولُ فِي نَصَّارٍ وَمَنْصُورٍ وَنَاصِرٍ وَنَصِيرٍ كَطَرِيفٍ وَنُصَيْرٍ . وَذَهَبَ الْفَرَاءُ<sup>(٢)</sup> إِلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْعَلْمِ ، وَالْبَصْرِيُّونَ يُعَمِّمُونَ ذَلِكَ ، وَلَا يُخَالِفُونَ فِي أَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ الْعَلْمُ ، وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ : « عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ »<sup>(٣)</sup> .

وَرُوَيْدٌ هُوَ تَصْغِيرُ إِرْوَادٍ . وَهَذَا مُسْتَقْصَى فِي « مَسَائِلِ الْخِلَافِ » .

/ وَ « فِي » حَرْفٌ جَرٌّ ، وَمَعْنَاهُ الْوَعَاءُ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ . وَ « السَّيْنِ » بِمَجْرُورٍ بِهَا وَعِلَامَةُ الْجَرِّ الْيَاءُ .

فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ جُمِعَ مُسَلِّمًا وَفِيهِ التَّاءُ ، وَلَيْسَ بَعْلَمٌ ؟

أَجِبْتُ : بِأَنَّ أَصْلَ سَنَّةٍ سَنَهَةٌ بِالْهَاءِ أَوْ سَنَوَةٌ بِالْوَاوِ<sup>(٤)</sup> ، يَدُلُّكَ عَلَى

(١) هُوَ غَلَّاقُ بنِ مَروَانَ بنِ الْحَكَمِ بنِ زَيْنَبِاعٍ كَمَا فِي الْحِمَاسَةِ ٢٥١/١ . وَفِي (ح) بِيَاضِ مَكَانِ اسْمِ الشَّاعِرِ .

(٢) انظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ٢٨٣/١ ، وَشَرْحَ الْأَلْفِيَةِ لِلْمَرَادِيِّ ٣٥٣/٢ .

(٣) مِثْلُ يَضْرِبُ لِمَنْ يَأْسُ بِغَيْرِهِ ثُمَّ يَجْتَزِي عَلَيْهِ . انظُرِ الْأَمْثَالَ : ٢٩١ ، وَأَمَالِي الْقَالِي ١٧٨/١ ،

وَجَهْرَةَ الْأَمْثَالَ ٥٠/٢ ، وَبِجَمْعِ الْأَمْثَالَ ٤٠١/١ ، وَالْمُسْتَقْصَى ١٦٠/٢ .

(٤) انظُرْ شَرْحَ التَّنْصِيرِ لِلثَّمَانِيِّ : ٤٢٠ ، وَالْمُقْتَصَدُ فِي شَرْحِ التَّكْمَلَةِ ٨٧٧/٢ .

ذلك قولهم : سُنِيهَةٌ وَسُنِيهَاتٌ ، وَعَمِلْتُ<sup>(١)</sup> مَعَهُ مُسَانَهَةً وَسُنِيَةً<sup>(٢)</sup> ، وَأَصْلُهُ : سُنِيوَةٌ وَسُنَوَاتٌ ، وَعَمِلْتُ مَعَهُ مُسَانَاةً ، وَأَصْلُهُ : مُسَانَوَةٌ ، ثُمَّ قَلِبْتُ الْوَاوُ لِمَا تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْكَلِمَةَ التَّنْقِصُ بِحَذْفِ لَامِهَا ، كَانَ هَذَا الْجَمْعُ خَيْرًا لَهَا عَنْ ذَلِكَ وَعِوَضًا مِنْهُ ، نَعَمْ لَمَّا لَمْ تَسْتَحِقُّ نَبَّ عَلَيْهِ بِإِدْخَالِهَا أَدْنَى تَغْيِيرٍ وَهُوَ كَسْرُ السَّيْنِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً .

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَمَّةٌ مَحْذُوفَةُ اللَّامِ ، وَالْأَصْلُ : أَمَوَةٌ بِسُكُونِ الْمِيمِ ، وَالْوَاوُ ، أَمَّا السُّكُونُ فَهُوَ الْأَصْلُ ، وَأَمَّا الْوَاوُ فَلِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ : أَمَوَانُ ، فَهَلَّا عَوِّضْتَ بِذَلِكَ ؟

أَجِبْتُ : بَأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ اعْتَذَرَ عَنِ ذَلِكَ فِيمَا نَقَلَهُ الْبُسْتِيُّ بِأَنَّهُمْ حَيْثُ قَالُوا : آمٌ فَجَمَعُوهُ عَلَى أَدْنَى الْعَدَدِ . اسْتَعْنَوْنَا بِذَلِكَ عَنِ جَمْعِهِ مُسَلِّمًا ، وَأَفْسَدَهُ التَّقْيِيبُ بِقَوْلِهِمْ : سِنِينَ مَعَ جَمْعِهِ عَلَى سَنَوَاتٍ ، وَالْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِأَدْنَى الْعَدَدِ أَيْضًا ، وَقَالَ : الْعَلَّةُ الْمَرْضِيَّةُ أَنَّ مَا جُمِعَ جَبْرًا لَيْسَ فِيهِ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِيٌّ ، وَتَأْنِيثُ أَمَّةٍ حَقِيقِيٌّ ، فَامْتَنَعَ لِذَلِكَ .

وَأَرَى أَنَّ الْأَجْوَدَ التَّمَسُّكُ بِأَنَّ هَذَا الْجَبْرَ لَيْسَ وَاجِبًا ، بَلْ جَائِزًا . وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : فَافْرُقْ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْوَجُوبِ وَإِلَّا دُفِعَتْ إِلَى ضُرُوبٍ مِنَ التَّخْلِيطِ .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ هذا الخبرَ على ثلاثة أضرب :

(١) في (ت) و(ص) : علمت .

(٢) في (ت) : وسنية .

الأول : أن يكونَ عن حذف اللام كما ذكرتُ .

والثاني : أن يكونَ عن حذفِ حرفٍ معنًى تستحقُّه الكلمةُ ، وذلك نحو : أرضين ؛ لأنَّ أرضاً مؤنثة ، فقياسُها أن تلحقَها التاءُ ، ولذلك يُقالُ في تصغيرها : أريضيَّة ، فجمعتُ بذلك جبراً عن الحذفِ المذكورِ ، وفتحتُ الرأءُ تنبيهاً على عدمِ استحقاقها لذلك .

والثالثُ : أن يكونَ عن توهُمِ الحذفِ نحو : حرةٌ وحرين ، وذلك لأنَّ الإدغامَ يُقاربُ الحذفَ ؛ ألا ترى أنَّ اللسانَ يرتفعُ بهما ارتفاعاً واحدةً ، وكذلك أجازَ يونس<sup>(١)</sup> في النسبِ إلى مثنى مثنوي ، وأجراه مُجرى مَلهى . ويوضحُ ذلك أنَّ المدغمَ يجوزُ فيه القلبُ نحو : تَلَعَيْتُ من اللَّعَاةِ وهي بَقْلَةٌ ، وقصَّيتُ أظفاري ، وقوله<sup>(٢)</sup> :

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

ويجوزُ فيه الحذفُ في القوافي كقولك : مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ بِالْتَّخْفِيفِ ، وَمَنْ قَالَ : إِحْرُونَ جَعَلَ التَّنْبِيهِ بِالْحَرْفِ وَهُوَ الْهَمْزَةُ ، وَغَيْرُ مُنْكَرٍ إِجْرَاءُ الْحُرُوفِ مُجْرَى الْحَرَكَاتِ نَحْوُ : لَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَخْشَ .

(١) انظر الكتاب ٧٩/٢ ، وسر الصناعة ٥٨٣/٢ ، والخصائص ٢٢٧/٢ .

(٢) للعجاج في ديوانه : ٢٨ ، بمدح عمر بن عُبيد الله بن معمر الذي وجهه عبد الملك بن مروان إلى أبي فُذَيْكِ الحُروري فقتله وأصحابه .

وانظر الشاهد في مجاز القرآن ٣٠٠/٢ ، القلب والإبدال لابن السكيت : ٣٨ ، وإصلاح المنطق : ٤٦٧ ، وتهذيبه : ٦٤٧ ، وأدب الكاتب : ٤٨٧ ، والكامل ٤٤٢/١ ، ٩٤١/٢ ، والإغفال ١٠٣/٢ ، والمسائل العضديات : ٣٤ ، وسر الصناعة ٧٥٩/٢ ، والخصائص ٩٠/٢ ، وشرح الفصل ٢٤/١٠ ، والمتع ٣٤٧/١ ، والجمع ٣٤٠/٥ .

و« التي » اسمٌ مَوْصُولٌ ، وهو مُؤَنَّثُ الَّذِي من غير لفظه ؛ إذ لو كان كذلك ل قيل : الَذِيَّة . ووزنهُ فَعَلَ كَعَمٍ وشَجٍ .

و« مَضَتْ » فَعْلٌ حُذِفَتْ لامُهُ لالتقاء الساكنين ، وفاعلهُ مُضَمَّرٌ عائِدٌ إلى السَّيْنِ ، والجملةُ صلةُ الموصول ، والواو عاطفةٌ ، و« ما » زائدةٌ .

فإن قلتَ : أيجوزُ أن تكونَ موصولةٌ و« بعدُ » صلتهَا ؟

/ أجبْتُ : قياسُهُم يمنعُ من ذلك ، وبيانهُ أن قَبْلُ وبعْدُ إذا حذِفَ منهما ما أَضِيْفًا إليه لم يُبَيَّنَا على شيءٍ لِنُقْصَانِهِمَا وَلِحَاقِهِمَا بالحروف بسبب ذلك ، وإذا كانا لا يُبَيَّنَانِ على شيءٍ كان الامتناعُ من الوصلِ بهما أَوْجَبَ ، وذلك أنَّ الصَّلَةَ إلى الإيضاح والتَّمَامِ أَحْوَجُ ، فإذا امتنعَ الإخبارُ بهما (كان ذلك في الصَّلَةِ أُولَى)<sup>(١)</sup> ، ويوضِّحُه استمرارُ حَذْفِ الخَبَرِ ، بل لُزُومُه في أماكن ، وعِزَّةُ<sup>(٢)</sup> ذلك في الصَّلَةِ .

وقيلَ : امتنعَ ذلك لأنه يؤدي إلى حُدُوفٍ كثيرةٍ : الاستقرارُ والضميرُ عند السِّيرافي والمضافُ وحرفُ الجرِّ المقدَّرُ .

وقيلَ : لأنَّ الوَصْفَ بابُ إطنابٍ ، والحذفُ بابُ اختصارٍ فلم يجتمعا لتنافيهما ، وكذلك قال أبو علي<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَمَنْ قَبْلُ مَا قَرَّبْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ : إنَّ « ما » زائدةٌ ، ولا تكونُ موصولةٌ لِمَا سَلَفَ .

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) في (ص) : وغفر ذلك في الصلة .

(٣) لم أقف عليه مع أن أبا علي تحدث عن (ما) الزائدة في البغداديات : ٣٠٣ - ٣٤٧ .

(٤) سورة يوسف ، من الآية (٨٠) .

وأجاز بعض المتأخرين وقوع ذلك خبراً . وليس ذلك ببعيد ؛ إذ  
 المحذوف معلوم ، فـ « بَعْدُ » حينئذٍ اسمٌ مجرورٌ لعطفه إياه على السنين  
 المجرور . ومثله قولُ عمرو بنِ كُلثوم<sup>(١)</sup> :

وَإِنْ غَدَاً وَإِنَّ الْيَوْمَ رَهْنٌ      وَبَعْدَ غَدٍ بِمَا لَا تَعْلَمِينَا  
 فَجَعَلَهَا اسماً وهي مُضَافَةٌ .

ويجوزُ أن تكونَ باقيةً على الظرفية معطوفةً على موضع الجارِّ  
 والمجرور ، وموضعها نصبٌ . ومثله بيتُ « الكِتَابِ »<sup>(٢)</sup> :

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونَ عَدْنَانَ وَالِدَا      وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعِكِ الْعَوَاذِلُ  
 وَبَيْتُهُ الْآخِرُ<sup>(٣)</sup> :

إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَاً

ويجوزُ ألا تكونَ معطوفةً على الأولِ ، لكن تكونُ من الجملة الأخرى  
 المقدَّرة أي : وَهُمْ بَعْدُ كَذَلِكَ .

و « لا » حرفٌ نفي ، و « يَدْعُونَ » فعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رَفْعِهِ ثبوتُ  
 النون ، وأصلُهُ يَدْعُوونَ ، فَاسْتُقِلَّتِ الضَّمَّةُ على الواو فَحُذِفَتْ ، فَالتَّقَى

(١) ديوانه : ٣٦١ من معلقته ، وانظر شرح السبع الطوال : ٣٨٦ ، وشرح القصائد العشر : ٣٣١ .

(٢) للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه : ٢٥٥ ، والكتاب ٦٨/١ ، والمقتضب ١٥٢/٤ ، والحلى لابن شقير : ٤٧ ، وسر الصناعة ١٣١/١ ، والمحتسب ٣٦٢/٢ ، والإنصاف : ٢٨٥ ، ٣١٨ ، والمعني : ٦١٦ ، وشرح أبياته ١٥٦/٣ . ومصادر أخرى .

(٣) هو لكعب بن جعيل في الكتاب ٦٨/١ . وانظر المقتضب ١١٢/٤ ، ١٥٤ ، والحجة لأبي علي : ٣٦٤/٤ ، والحلى لابن شقير : ٤٧ ، والفريد ٦٤٨/٢ .

ساكنان وهما الواوان ، الأولى لامُ الكلمة ، والثانية الضميرُ ، فحُذِفَت الأولى، فَوَزَنَهُ يَفْعُونَ .

و« إِلَّا الْأَشْيَاءَ » مَفْعُولَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّهَا خَبْرُ أَضْحَتْ . وَهَذَا وَاضِحٌ .

\* \* \*

ومنها :

٣٧- قُلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَيْفِ تَرَوُّحُوا عَشِيَّةً بَشْنَا عِنْدَ مَاوَانَ رُزْحِ  
الْبَيْتِ لِعُرْوَةَ بْنِ الْوَرْدِ<sup>(١)</sup>.

وَالْفَاءُ حَرْفٌ عَطْفٌ ، وَ« قُلْتُ » فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى أَصْلِهِ . وَ« لِقَوْمٍ » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ ، وَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ : قُلْتُ تَعَلَّقَ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَ« فِي الْكَيْفِ » يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقُلْتُ تَعَلَّقَ الظَّرْفِيَّةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ هُوَ صِفَةٌ لِقَوْمٍ ؛ أَي : لِقَوْمٍ مُسْتَفْرِّغِينَ فِي الْكَيْفِ .

وَ« تَرَوُّحُوا » فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَلَا يَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًّا ؛ لِأَنَّهُ أُجِيبَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ : تَنَالُوا ، وَالْمَاضِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ .

(١) هو عروة بن الورد بن زيد العبسي، من غطفان . من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجوادها ، كان يلقب بعروة الصعاليك، لجمعه إياهم، وقيامه بأمرهم إذا أخفقوا في غزواتهم . قال عبد الملك بن مروان: من قال إن حاتمًا أسمع الناس فقد ظلم عروة بن الورد . انظر أخباره في الاشتقاق : ١٧٠ ، والأغاني ١٨٤/٢ ، والشعر والشعراء ٦٧٥/٢ .  
والبيت في ديوانه : ٥٢ وروايته : (عشية قلنا) . وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ٤٦٤/٢ ، والجمع ١٦٩/٥ . والكيف : الحظيرة من الشجر، وماوان : قرية في أرض اليمامة ، ورزح : جمع رازح ، وهو من (رزح فلان) إذا ضَعَفَ وذهب ما في يده . انظر: اللسان: مادة: (رزح) .

و« عَشِيَّةٌ » ظَرْفُ زَمَانٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ « قُلْتُ » ، وَيَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهُ بِهِ « تَرَوُّحُوا » ؛  
لِأَنَّ الْأَمْرَ مُسْتَقْبَلٌ .

و« عَشِيَّةٌ بَتْنَا » ماضٍ ، ومعلومٌ أَنَّ الفِعْلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّمَنُ المَطَابِقُ لَهُ ،  
فَالْمَاضِي يَعْملُ فِي المَاضِي ، وَكذلكِ المَسْتَقْبَلُ فِي المَسْتَقْبَلِ . وَ« بَتْنَا » يَجُوزُ  
أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً ، وَضَمِيرُ / الجَمَاعَةِ اسْمُهَا ، وَ« عِنْدَ مَاوَانَ » خَبَرُهَا ،  
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً ، وَ« عِنْدَ » ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ بِهَا ، وَمَوْضِعُ الجُمْلَةِ جَرٌّ  
بِإِضَافَةِ « عَشِيَّةٌ » إِلَيْهَا .

وَ« مَاوَانَ » لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْأَلِفِ وَالتَّوْنِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا وَزْنُهُ ؟

أَجِبْتُ : أَلِفُهُ الْأَوَّلِيُّ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَهْمُوزَةً أَوْ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ ،  
فَإِنْ كَانَتْ مَهْمُوزَةً فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ (فَعْلَانٌ) أَوْ (فَعْلَالًا) أَوْ (فَعْوَالًا)  
أَوْ (مِفْعَالًا) ، وَالتَّانِي يَمْتَنِعُ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ هَذَا المَثَالَ مَخْتَصٌّ بِالرُّبَاعِيِّ المَكْرَرِ كَالْحَشْحَاتِ وَالجَرَّجَارِ ،  
فَلَوْ كَانَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ مَأْمَاءً كَالرُّرَائِ وَالِدَادَائِ ، فَأَمَّا القَسْطَالُ فَقَالَ أَبُو  
الْفَتْحِ : أَصْلُهُ قَسْطَلٌ ، فَأَشْبَعَتْ<sup>(١)</sup> فَتَحَةُ الطَّاءِ فَنَشَأَتْ الْأَلِفُ ، وَخَزَعَالٌ نَادِرٌ .  
وَالْآخَرُ : أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى جَعْلِ الوَاوِ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الأَرْبَعَةِ غَيْرِ  
مُكْرَّرَةٍ ، وَهَذَا مَعْدُومٌ . فَأَمَّا وَرَتَّلٌ<sup>(٢)</sup> فَشَادٌّ .

(١) فِي (ح) : فَاشْبَعَتْ .

(٢) الْوَرْتَلُ : الدَاهِيَةُ ، وَفِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الكِتَابِ : ١٢٣ (وَرْتَلِي) . انظُرِ الكِتَابَ ٣١٥/٤ ، وَسِرِ  
الصَّنَاعَةَ ٧٥١/٢ ، ٧٥٢ ، ٢١٢/١ .

وَحَكَى لِي الشَّيْخُ الثَّقَةُ سَعْدُ الْمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الشَّيْخِ النَّظَّامِ  
الْوَاسِطِيِّ<sup>(١)</sup> أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارَسِيَّ<sup>(٢)</sup> ذَهَبَ إِلَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِيهَا كَزِيَادَتِهَا فِي  
عَبْدَلٍ ، فَانْدَفَعَ الْإِشْكَالُ عَلَى هَذَا .

وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ مَمْتَنَانِ لِعَدَمِهِمَا فِي اللَّغَةِ ، فَتَبَتِ الْأَوَّلُ .  
وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (فَاعَالًا) مِنْ لَفْظِ مِثْتِ الْقَوْمِ  
أَمْوُئُهُمْ ، فَهِيَ حَيْثُذُ كَسَابَاطٍ وَخَاتَامٍ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخْفَفًا مِنَ الْمَهْمُوزِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ امْتَنَعَ صَرَفُهُ عَلَى هَذَا ؟

أَجِبْتُ : مَنَعَهُ الصَّرْفُ لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى تَأْنِيثِ الْمَوْضِعِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ حَمْلُ هَمْزِهِ عَلَى نَحْوِ الْخَاتَمِ ؟

أَجِبْتُ : ذَلِكَ قَلِيلٌ عَزِيزٌ بَحِيثٌ يُسْمَعُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

\* \* \*

(١) سبق أن نقل المصنف عن الواسطي في ص : ١٨٥ ورجحت هناك أن يكون المقصود هو القاسم  
ابن محمد أبو نصر الواسطي ، وأحلت إلى كتابه (شرح اللمع) ما نقله المصنف . أما المقصود هنا  
فأرجح أن يكون القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي ، أبو محمد ، حيث من الممكن  
أن يكون لقيه شيخ المصنف (سعد المغربي) حيث نقل عنه هنا زيادة اللام في (وزنتل) . وأبو  
محمد الواسطي نحوي لغوي أديب . ألف كتاباً مفيدة وهي على ما نقله ياقوت من فم مؤلفها  
إملاء عليه بباب داره مجلب : شرح اللمع ، وشرح التصريف الملوكي ، وفعلت وأفعلت . بمعنى ،  
وشرح المقامات . توفي سنة ٦٢٦ هـ . انظر معجم الأدباء ٢٩٦/١٦ ، وإنباه الرواة ٣١/٣ ،  
وفوات الوفيات ١٩٢/٣ ، وبغية الوعاة ٢٦٠/٢ .

بقي أن أشير إلى أن تلقيب المصنف له بالنظام لم أستطع التحقق منه عند أحد .

(٢) انظر النقل عنه في شرح الألفية للمرادى ٤٧٦/٢ . وبهذا أخذ ابن مالك في شرح الكافية  
الشافية ٢٠٣٨/٤ حيث قال : « وزعم قوم أن واو ورتتل زائدة ، والأشبه أن تكون أصلية  
والنون واللام زائدتان » .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٣٨- حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا

خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

« حَمِدْتُ » فعلٌ وفاعلٌ، وَسَكَنْتُ لامُهُ بعد أن كانت مفتوحةً لثلاثة

أوجهٍ :

الأوّلُ : أنَّ الفاعلَ المضمَرَ كالجرِّ لفظاً ومعنى ، فلولا إسكانُ ما

قَبْلَهُ لَتَوَالَى أَرْبَعَةٌ متحرّكاتٍ في كلمة ، وضميرُ المفعول لا يسكن له ؛ لأنه

وإن اتَّصَلَ لفظاً فهو منفصلٌ تقديراً .

والثاني : أنَّ أصلَ الفعلِ البناءُ ، والأصلُ فيه السُّكُونُ ، وقد عُهِدَ

في اللُّغَةِ أَنَّ الضَّمِيرَ يُعِيدُ الشَّيْءَ إلى أصله ، والمفعولُ لم يُعِدْ ذلك لضعفِ

أَصَالِهِ ، وهذا قولُ ابنِ الدَّهَّانِ ، وقد اختَرْتُهُ في « شَرَحِ الفُصُولِ » .

والثالثُ : أنَّ أصلَ ذلك الفرقُ بين ضميرِ الفاعلِ في حَمِدْنَا ، وبين

ضميرِ المفعولِ في حَمِدْنَا . ثمَّ حُمِلَ باقي الضَّمائرِ المرفوعةِ عليه .

(١) البيت لخويلد بن مرة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٣٠ .

وهو في الحماسة ١/٣٨٥ ، وانظر التنبيه في إعرابها لابن جني : ٢٨٥ ، وشرحها للمرزوقي

٢/٧٨٢ ، والكمال ٢/٧١٣ ، وأسالي القسالي ١/٣٢١ ، والأضداد للأنباري ص : ١٠٨ ،

والتخميم ٢/١٦٨ . وراجع كلام البغدادي عن قصيدة الشاهد في الخزانة ٥/٤٠٦ . وعروة أحو

خويلد ، وذلك أن قوماً من مثلة أسروا عروة وخيراشاً ، وأرادوا قتلهما ، فألقى رجل منهم رداءه

على خيراش ليشكل عليهم ، وقد شغل القوم بقتل عروة ، ثم قال له : أنج ، وعطف القوم عليه

فلم يروه ، فمدح أبو خيراش ذلك الرجل مع أنه لا يعرفه . قال أبو عبيدة : لا أعرف شاعراً مدح

من لا يعرف إلا أبا خيراش بهذا البيت . وانظر اللآلي ١/٦٠١ - ٦٠٢ .

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّكَ لو سَمَّيْتَ بضمير المتكلم لَقُلْتَ : هَذَا تُو ، فزِدْتَ عليه  
وَأَوَيْنَ مُدْغَمَةً إِحْدَاهُمَا فِي الأخرى ، ولو سَمَّيْتَ بضمير المخاطبِ لَقُلْتَ :  
هَذَا تَاءٌ ، فزِدْتَ عليه أَلْفَيْنِ ، وَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً لِاستِحَالَةِ اجتماعهما ،  
ولو سَمَّيْتَ بضمير المخاطبَةِ لَقُلْتَ : هَذَا تِي ، فزِدْتَ عليه يَاءَيْنِ مُدْغَمَةً  
إِحْدَاهُمَا فِي الأخرى ، وَوَجَبَ لِأَنَّ أَقْلَ أَصُولِ التَّمَكُّنَةِ الثَّلَاثَةُ ، وَزِيدَ  
الحَرْفُ الجَانِسُ للحركة / التي حُرِّكَ بِهَا الضَّمِيرُ ، كَذَا قالوا . وفيه عندي  
نَظْرٌ .

و«إلهي» مضافٌ إلى ياء المتكلم ، والأظْهَرُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ آلِهِ بِمَعْنَى  
عَبْدٍ ، فَالْهَمْزَةُ فَاءُ الكَلِمَةِ ، وَاللَّامُ عَيْنُهَا ، وَالْهَاءُ لَامُهَا ، وَقِيلَ : هُوَ مُشْتَقٌّ  
مِنَ الوَلِيِّ بِمَعْنَى التَّحْيِيرِ ؛ لِأَنَّ العُقُولَ متَحَيِّرَةً فِي عِظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ ، فَأَصْلُهُ  
وَلَاهُ ، لَكِنْ قُلبَتِ الواوُ هَمْزَةً لِكَسْرَتِهَا ، كَمَا قُلبَتِ فِي قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ  
جُبَيْرٍ<sup>(١)</sup> : ﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعْاءِ أَخِيهِ ﴾ ، وَزَيْفَةُ أَبُو عَلِيٍّ فِي « تَذَكِيرَتِهِ »<sup>(٢)</sup>  
مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهُمْ قالوا : تَأَلَّهَ ، وَلَوْ كانَ فَاؤُهَا الواوُ لَقِيلَ : تَوَلَّهَ .  
والآخَرُ : قولهم : مَأَلُوهُ ، وَلَمْ يَقولوا : مَوَلُوهُ .

وجمهورُ النُّحاةِ ذَهَبوا إلى أَنَّ المضافَ إلى ياء المتكلمِ مَبْنِيٌّ بِنَاءِ

(١) الآية (٧٦) من سورة يوسف . وانظر في هذه القراءة مختصر الشواذ : ٦٥ ، والمختص ٣٤٨/١ ،

وإعراب القراءات الشواذ ٧١٤/١ . وانظر الإقليد ٢٠٢٠/٤ .

(٢) انظر حديثاً مسهباً له في الإغفال [المسألة الأولى] ٣٩١/١ - ٧٢ .

عارضاً<sup>(١)</sup>، والأَعْلَمُ المعروفُ بالشَّنْتَمَرِي وابنُ الحاجب<sup>(٢)</sup> دَهَبًا إلى أنه مُعَرَّبٌ تقديرًا كالمقصور ، فعلى الأول موضعه نُصِبٌ ؛ لأنه مفعولٌ حَمِدْتُ ، وعلى الثاني تُقَدَّرُ الفتحَةُ على الهاء .

و « بَعَدَ » مُضَافٌ إلى « عُرْوَةَ » ، وهو منصوبٌ على الظَّرْفِ الزَّمَانِي ، أي : بَعَدَ زَمَانَ عُرْوَةَ .

و « إِذْ » ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، و « نَجَا خِرَاشٌ » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، موضعها جَرٌّ بإضافة « إِذْ » إليها ، و « إِذْ » بَدَلٌ من قوله : « بَعَدَ عُرْوَةَ » ، والتَّقْدِيرُ : حَمِدْتُ إِلَهِي إِذْ نَجَا خِرَاشٌ .

و « بَعْضُ الشَّرِّ » مبتدأ ، و « أَهْوَنُ » خبرُهُ ، و « مِنْ بَعْضٍ » متعلِّقٌ بـ « أَهْوَنُ » .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّمَا يُقَالُ : أَفْعَلُ مِنْ هَذَا فِي صِفَةٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُوصُوفَانِ ثُمَّ يَزِيدُ أَحَدَهُمَا فِيهَا عَلَى صَاحِبِهِ كَقَوْلِكَ : هَذَا كَرِيمٌ وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْهُ ، وَلَا يُقَالُ فِي الْعَسَلِ : هَذَا أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْحَلَاوَةِ ، فَكَيْفَ قَالَ :

... وَيَعْضُ الشَّرُّ أَهْوَنَ مِنْ بَعْضٍ

(١) انظر المقتصد ٢٤٠/١ ، والمرجّل : ١٠٧ ، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ .

(٢) وإليه ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ . قال أبو حيان في ارتشاف الضرب

١٨٤٧/٤ : « وهو مذهب الجمهور » . وانظر جواهر الأدب للإربلي : ٢١٧ .

قال ابن الحاجب في الإيضاح ٤٣١/١ : « وهذا الاسم عند المحققين معرب ؛ لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناءً ولا تجوزه إلا في الظروف ، وفيما أجزى مجراها كميثل وغير » . انظر شرح ابن يعيش ٣٢/٣ .

ولم يشتركا في صفة الهوان ؟

أجبتُ : بأنَّ هذا محمولٌ على المعنى دون اللفظ ، وذلك أنه قد يكونُ هناك حالٌ تُهوُّ شراً دونَ شرٍّ آخرَ من صبرٍ عليه أو احتسابٍ أو طلبٍ ذِكرٍ أو ثوابٍ ، وهذا أيضاً مراتبٌ وليس بجارٍ على سننٍ واحدٍ .  
ونحوهُ قوله عزَّ اسمه<sup>(١)</sup> : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾  
ومن المعلوم أنَّ أصحابَ النَّارِ ليسوا في خيرٍ استقرارٍ وحُسنٍ مَقِيلٍ ، ولكن إن اعتقدَ ذلك مُعتقِدٌ وسَلَّمَ له تسليمٌ نَظَرٍ لا تسليمٌ يقينٍ وتَصَوُّرٍ ، فأصحابُ الجنَّةِ على كلِّ حالٍ خيرٌ مُسْتَقَرًّا وأَحْسَنُ مَقِيلًا .

\* \* \*

ومنها<sup>(٢)</sup> :

٣٩- لَعْمُرُكَ مَا مِيعَادُ عَيْنِكَ وَالْبِكَا بِيَدَارَاءٍ إِلَّا أَنْ تَهْبَّ جَنُوبُ  
اللَّامُ للابتداء ، و« عَمْرُكَ » مبتدأ ، وخبرُهُ محذوفٌ لازمُ الحذف ،  
والمعنى يميني أو قسَمي ، و« ما » نافيةٌ ، و« ميعادُ » مبتدأ ، والياءُ فيه  
منقلبةٌ عن واوٍ ؛ لأنه من الوَعْدِ ، و« عَيْنِكَ » مجرورٌ بإضافة « مِيعَادِ » إليه .  
و« الْبِكَا » مجرورٌ بالعطف على « عَيْنِكَ » . وفيه لغتان : الْقَصْرُ

(١) سورة الفرقان ، الآية (٢٤) .

(٢) هو لصخر الحرمازي كما في الزهرة ٨٥/١ (الباب الثلاثون) ، ونسب في اللآلي ٦٧٦/٢ إلى العبيسي . وهو أحد ثلاثة أبيات دون نسبة في الحماسة ٨٥/٢ ، وانظر التذكرة الحمدونية ١٩٧/٢ ، واللسان والتاج (دور) . وداراء : (قَلْعَةٌ بِطَبْرِسْتَانَ) ، من بناء دَارًا الْمَلِكُ . ودارًا : (وادٍ بديارِ بني عامر) بنِ صَعْصَعَةَ بنِ كِلَابٍ . ودارًا : (ناحيةُ بالبحرَيْنِ) لعَبْدِ الْقَيْسِ .

والمدد<sup>(١)</sup>. قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقٌّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِيهِ الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

ويجوزُ نصبُهُ على أنه مفعولٌ معه ، ورفَعُهُ بالعطفِ على « مِعَاد » .

و« دَارَاءَ » لا يخلو من أن يكونَ (فاعلاً) / كخَاتَامٍ ، أو (فَعْلَاءً) [ب/٦٩] بسُكُونِ العَيْنِ ، أو (فَعْلَاءً) بفتْحِهَا .

فالأوَّلُ قَلِيلٌ ، والحَمَلُ على غيره أَوْجَهُ .

والثَّانِي كانَ يَجِبُ فِيهِ دَوْرَاءُ ، وَيَضْعُفُ حَمَلُهُ على قوله : صَامَتِي وَقَامَتِي<sup>(٣)</sup> .

والثَّالِثُ فِيهِ مَكْرُوهُانٌ : أَحَدُهُمَا : قُلْتُهُ أَيْضاً . وَالآخَرُ : أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ تَصْحِيحُهُ ؛ لِأَنَّهُ بِلِحَاقِ هَمْزَةِ التَّأْنِيثِ لَهُ قَدْ خَرَجَ عَنِ شَبِّهِ الْفِعْلِ

(١) انظر المنقوص والمدود للقراء : ٧ ، وللقالي : ٢٨٩ .

(٢) لسان رضي الله عنه في رثاء حمزة عم النبي ﷺ ، ديوانه ٥٠٤/١ .

ونسب إلى كعب بن مالك رضي الله عنه ، وهو في ديوانه : ٢٥٢ .

وكذلك نسب إلى عبدالله بن رواحة رضي الله عنه في السيرة النبوية ١٦٢/٢ ، واللسان (بكى) ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٦٦/٤ ، وهو في ديوانه : ١٣٢ من قصيدة أطول مما في ديوان حسان .

وفي اللسان (بكى) : « قال ابن بري : وهذه من قصيدة ذكرها النحاس في طبقات الشعراء قال : والصحيح أنها لكعب بن مالك » .

وانظر الكامل ٢٨٧/١ ، وأدب الكاتب : ٣٠٤ ، والمقصود والمدود للقالي : ٢٨٩ ، والمقصود والمدود لابن ولاد : ١٥ ، ١٣٣ ، والمنصف ٤٠/٣ ، وشرح المقصورة للخمسي (الفوائد المحصورة) ١٣٤/١ .

ولزيد من المصادر راجع تخريج البيت في الدواوين المذكورة ، وكتاب القالي .

(٣) انظر سر الصناعة ٦٦٩/٢ .

فَبُعِدَ عن الاعتلال ، كما بُعِدَ صَوْرَى<sup>(١)</sup> وَحَيْدَى<sup>(٢)</sup> بلحاق أَلْفِهِ المقصورة له عن ذلك فَصَحَّ .

فَإِنْ قُلْتَ : فهل يجوزُ أَنْ يَكُونَ<sup>(٣)</sup> فَعَلَاءٌ إِلَّا أَنهَا إِنَّمَا أُعِلَّتْ عَيْنُهَا كما أُعِلَّتْ عَيْنُ مَاهَانَ وَدَارَانَ تَشْبِيهاً لِلألف والنون ببناء التَّائِيثِ فِي دَارَةِ وَجَارَةِ ، فَلذَلِكَ تُشَبَّهُ أَلْفَا التَّائِيثِ بِالألف والتُّونِ فِي هَذَا ، كما شُبِّهَتْ الألفُ والتُّونُ بِهِمَا فِي بَابِ سَكَرَانَ وَغَضَبَانَ ؟

أَجِبْتُ : يجوزُ ذَلِكَ ، وَيُؤَكِّدُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : أُبَيِّنَاءُ<sup>(٤)</sup> مُصَحَّحاً لَمَّا لَمْ يَعْتَدَّ بِالألفِ الممدودة ، فَصَارَ كَصَحَّةِ تَدْوِرَةٍ<sup>(٥)</sup> ؛ حَيْثُ لَمْ يُعْتَدَّ بِالتَّاءِ . وَإِنْ جَعَلْتَهَا مِنَ الدَّرَاءِ ، فَأَصْلُهَا دَرَاءٌ ، ثُمَّ قُدِّمَتِ الهمزة وهي اللامُ عَلَى الرَّاءِ وهي العَيْنُ ، فَصَارَ إِلَى دَرَاءٍ ، ثُمَّ قُلِبَتِ الهمزةُ أَلْفًا ، فَوزَّئَتْهَا إِذَا فَلَغَاءٌ .

و« إِلَّا » حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٍ ، وَ« تَهَبُّ » مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَ« جَنُوبٌ » فاعِلُهُ ، وَالمصدرُ المَقْدَّرُ مِنْ أَنْ وَمَعْمُولُهَا خَيْرٌ « مِيْعَادٌ » .

\* \* \*

- 
- (١) انظر الكتاب ٢٥٦/٤ ، والمنصف ٦/٢ ، ٥٩/٣ ، وشرح الشافية للرضي ١٠٥/٣ .
  - (٢) يقال : حَمَارٌ حَيْدَى وهو الذي يجيد عن ظله لنشاطه ، ولم يجيء في نعوت المذكر شيء على فعلى غيره . انظر المخاطريات ١٥١/٢ ، والمنصف ٦/٢ ، ٥٩/٣ ، وشرح الشافية للرضي ١٠٥/٣ .
  - (٣) أي : داراء .
  - (٤) جمع بَيْنَ . انظر الكتاب ٣٥٤/٤ ، والمقتضب ٢٤٨/١١ ، والأصول ٢٨٧/٣ .
  - (٥) انظر الكتاب ٢٧١/٤ ، ٣٥٢ ، والأصول ٢٠٧/٣ . والتدويرة : الدارة من الرمل ، والجمع : دَيْرٌ ، وَالتَّدْوِيرَةُ : المجلس عن السيرافي . اللسان (دور) .

ومنها :

٤٠- وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَاً وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

الْبَيْتُ لِلْأَعْمَى<sup>(١)</sup>.

والواو للعطف ، وليست التاء ضميرَ المخاطب ، وهي اسمُ ليس ، وقد حذفت العينُ لأجل سُكُونِ اللامِ عند اتصال الفعل بالضمير .

و« بالأكثر » الباءُ زائدةٌ ، و« الأكثر » منصوبُ الموضع ؛ لأنه خبرُ ليس ، و« منهم » جارٌّ ومجرورٌ . وفيه نظراً ؛ لأنه يمتنع اجتماعُ « مِنْ » مع الألف واللام كقولك : زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو .

قال أبو علي<sup>(٢)</sup> في « التذكرة »: اللامُ للتعريف ، و« مِنْ » للتخصيص ، فلا وَجْهَ لِاتِّصَالِهَا بِأَفْعَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَكِنْ جازَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَيْتِ لِخَمْسَةِ أَوْجُهٍ :

الأوَّلُ : أَنَّ « مِنْ » هُنَا لِلظَّرْفِ بِمَنْزِلَةِ فِي ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ النَّاسِ أَي : فِي النَّاسِ .

والثَّانِي : أَنَّ يَكُونُ « مِنْهُمْ » حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي « الْأَكْثَرِ » ، وَالْعَامِلُ فِيهِ « أَكْثَرُ » ، وَقَدْ عَمِلَ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فَيَعْمَلُ أَيْضاً

(١) ديوانه ص: ١٩٣. والشاهد في النوار: ١٩٦ ، والمسائل العضديات : ٢٩ ، والشيرازيات ٢٢/١ ، وتكملة الإيضاح : ٣٠٧ ، وإيضاح شواهده للقيسي ٥٢٥/١ ، ولاين يسعون (المصباح) ٨٥١/١ ، والمقتصد في شرح التكملة ٥٩٧/٢ ، ٥٩٩ ، والخصائص ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٣ ، وشرح المفصل ١٠٠/٦ ، ١٠٣ ، وشرح التسهيل ٥٨/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٢١/٣ ، والخزانة ٢٥٠/٨ .

(٢) انظر التكملة : ٣٠٧ ، والمسائل الشيرازيات ٢٠/١ .

فيه . قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

فإني رأيتُ العِرضَ أَخْرَجَ سَاعَةً إِلَى الصُّونِ مِنْ رِيظِ يَمَانٍ مُسَهَّمِ

والثالثُ : أن يتعلّق بقوله : « لَسْتُ » أي : لَسْتُ مِنْهُمْ بِالْأَكْثَرِ حَصًّا .  
واستحْجَازُهُ ابْنُ يَسْعُونَ الْمَغْرِبِيُّ<sup>(٢)</sup> .

والرابعُ : أن يكونَ « الأَكثرَ » بمعنى الكثير ، كما كان الأهُونُ بمعنى  
الهُيْنِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

تَجْرُ بِالأهُونِ مِنْ أَدْنَابِهَا

والخامسُ : أن يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ أي : أعني منهم . ذَكَرَهُ أَبُو  
مُحَمَّدِ بْنِ السَّيرَافِيِّ<sup>(٤)</sup> ، وَلَمْ يَكُنْ أَبُو عَمْرٍو الْجَاحِظُ<sup>(٥)</sup> لشيءٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ  
بِالْحِظِّ ، فَأَخَذَ يُشَنِّعُ عَلَى التُّحَاةِ ، وَمَنْ تَعَرَّضَ بِمَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ ضَاقَتْ  
مَحَجَّتُهُ وَوَهَتْ حُجَّتُهُ .

و« حَصًّا » نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ لـ « الأَكثرَ » ، كما تقولُ : زَيْدٌ الأَفْضَلُ

[١٧٠]

- 
- (١) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه : ١٢١ . وانظر الحجة ١٨/١ ، والمسائل الحلييات : ١٧٩ ،  
والشراذيات ٢٣/١ ، والعضديات : ٢٩ ، والتكملة : ٣٠٨ ، وإيضاح أبياتها للقيسي  
٥٢٩/٢ ، ولابن يسعون (المصباح) ٨٥٦/١ ، وشرحها (المقتصد) ٥٩٨/٢ ، ٦٠٠ ، وشرح  
الفصل ٦١٢/٢ ، ١٠٤/٦ ، وشرح الكافية ٧٧٥/١/٢ ، والخزانة ٢٦٣/٨ .
- (٢) نقله في المصباح ٨٥٤/١ عن أبي عليّ ، ثم قال : وهذا قول جيد .
- (٣) بيت من الرجز لعمر بن لجا التيمي في شعره الذي جمعه د. يحيى الجبوري ص : ١٥١ . وانظر  
تهذيب اللغة ٢٥٥/١٠ ، والأللي ٩٦٧/٢ .
- (٤) نقله عنه ابن يسعون في المصباح ٨٥٤/١ .
- (٥) انظر الخصائص ١٨٦/١ .

أباً ، والتَّاصِبُ له « أَكْثَرُ » ، ومعناه فيما قاله يعقوبُ العدَدُ الكثيرُ . والواوُ حرفُ عطفٍ ، و« ما » كافَّةٌ ، و« العزَّةُ » مبتدأٌ ، و« للكَّائِرِ » خبرُهُ ، والكَّائِرُ بمعنى الأَكْثَرِ والكَثِيرِ ، وقد يكونُ بمعنى المَكَايِرِ ، وبمعنى الغَالِبِ بالكثرة .

قَالَ صَاحِبُ « الْعَيْنِ »<sup>(١)</sup>: كَاثِرُونَا فَكَثَرَتَاهُمْ أَي: زِدْنَا عَلَى عَدَدِهِمْ فَتَحْنُ كَاثِرُونَ .

\* \* \*

ومنها :

٤١- أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلِيَاءِ بَيْتُ      وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

الْبَيْتُ نَسَبَهُ الْجَرْمِيُّ إِلَى السَّمَوَعِلِ الْيَهُودِيِّ<sup>(٢)</sup>.

« أَلَا » حرفُ استفتاحٍ ، و« يا » حرفُ نداءٍ ، و« بَيْتُ » مُنَادَى مُفْرَدٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، و« بِالْعَلِيَاءِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، وَالبَاءُ ظَرْفِيَّةٌ .  
وَالْعَلِيَاءُ أَصْلُهُ الْوَاوُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُلُوِّ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup>: هُوَ فِي الْبَيْتِ

(١) العين ٣٤٨/٥ .

(٢) ديوانه : ٨٥ ، ونسب في الكتاب ٢٠١/٢ إلى عمرو بن قنص . وعن القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح أنه يروى لهاني المرادي ، ويروى لتأبط شراً .

وانظر الاختيارين : ٢١١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السرياني ٤٣٥/١ ، والنكت للأعلم ٥٥٢/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٣١٣ ، والمسائل البصريات ٥٥٩/١ ، والشيرازيات ١٤٢/١ ، والتكملة : ٣٢١ ، وشرح أبياتها (المصباح) ٩٠٣/٢ ، والتمام : ٧٦ ، والمختص ٢٥٠/١ ، وشرح التصريف : ٥٣٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٥/١ ، والخزانة ٥٢/٣ .

(٣) انظر التكملة : ٣٢١ ، والمسائل الشيرازيات ١٤٢/١ .

عَلَّمَ عَلَى مَوْضِعِ بَعِيْنِهِ ، وَالْأَعْلَامُ قَدْ تُغَيَّرُ كَثِيْرًا . وَالْعَلِيَاءُ رَأْسُ كُلِّ جَبَلٍ مُشْرِفٍ . قَالَ الْخَلِيْلُ<sup>(١)</sup> : وَفَعَلُوا ذَلِكَ طَلْبًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا لَهُ ذَكَرٌ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ .

وقال الفراء<sup>(٢)</sup> : وهذا ليس بشيءٍ لقولهم : الحَلَوَاءُ واللَّوَاءُ بالواو مع أنهما مؤنثان لا ذَكَرَ لهما .

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup> أيضاً : ومثلُ ذلك في الشَّدُوذِ دَاهِيَةٌ دَهْيَاءُ<sup>(٤)</sup> ، والقياسُ دَهْوَاءُ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ . قَالَ الْعَجَّاجُ<sup>(٥)</sup> :

إِذْ عَرَضَتْ دَاهِيَةٌ دَهْوِيَّةٌ

فَاللَّامُ وَأَوْ هُنَا كَانَتْ فُعْلِيَّةٌ أَوْ فُعْلُوِيَّةٌ ، وَلَيْسَ فِي الْعَلِيَاءِ مَا يُوجِبُ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً ؛ أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ : قَنَوَاءٌ وَجَأَوَاءٌ فِي مُؤَنَّثِ أَجَأَى<sup>(٦)</sup> ، فَصَحَّحْتُهَا هُنَا دَلِيْلٌ عَلَى شَدُوذِ الْقَلْبِ فِيهَا . وَعَكْسُ ذَلِكَ أَشَاوِي ، فَأَمَّا الْعُلْيَاءُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ ، فإِِبْدَالُ الْوَاوِ يَاءً

(١) لم أقف عليه في العين .

(٢) انظر المنصف ٣١٠/١ ، والتاج (حلا) .

(٣) المسائل الشيرازيات ١٤٢/١ .

(٤) انظر إصلاح المنطق : ٢١٦ ، وتهذيبه : ٣٤٥ .

(٥) لم أقف عليه في ديوان العجاج بتحقيق د. عزة حسن . وانظر تهذيب اللغة ١٩٢/٨ ، والمحيط في

اللغة ٤٦/٤ ، والمخصص ٣٦٦/٣ .

(٦) يقال : فرس أجأى وبعير أجأى ، والأنثى جَأَوَاءٌ . وهو سَوَادٌ فِي غُبْرَةٍ وَحُمْرَةٍ . انظر الاشتقاق :

٢٧١ ، والمحيط في اللغة ٢١٢/٧ .

(٧) سورة التوبة ، من الآية (٤٠) .

فيها مُطَرَّدٌ في الاستعمال ، وإن كان شاذاً في القياس؛ ألا تراهم قالوا :  
الدُّنْيَا، وهي من دَنَوْتُ ، فَأَمَّا الْقُصُوفُ فَمِمَّا مَا خَرَجَ عَلَى الْأَصْلِ  
كَالْقَوْدِ، وَرَجُلٌ رَوَّعٌ<sup>(١)</sup> .

و« بَيْتٌ » الثَّانِي مُبْتَدَأٌ ، و« بِالْعِلْيَاءِ » خَيْرُهُ ، أَوْ يَكُونُ خَيْرُهُ مَحذُوفاً  
وَتَقْدِيرُهُ : لِي بِالْعِلْيَاءِ بَيْتٌ ، و« بِالْعِلْيَاءِ » حَيْثُذُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ  
كَانَ صِفَةً لـ « بَيْتٍ » ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَى الْمَوْصُوفِ انْتَصَبَ عَلَى ذَلِكَ .  
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي «الْبَصْرِيَّاتِ»<sup>(٢)</sup> : وَلَا يَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ « بِالْعِلْيَاءِ »  
مَتَعَلِّقاً بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالاً ، وَلَكِنْ تَعَلَّقُهُ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهُ خَيْرٌ « بَيْتٍ »  
الثَّانِي . وَلِذَلِكَ قَالَ الْجَرْمِيُّ : إِنَّهُ خَاطَبَ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ ، ثُمَّ قَالَ : بِالْعِلْيَاءِ  
بَيْتٌ تَرَكْتُهُ لِمَكَانِكَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ مُبْتَدَأً : يَا زَيْدُ  
وَلَوْلَا عَمْرٌو أَكْرَمْتِكَ . وَبَعْدَهُ :

وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

\* \* \*

(١) انظر الكتاب ٤/٣٥٨ ، والأصول ٣/٢٥٣ ، والإغفال ٢/٢٣٢ .

(٢) المسائل البصريات ١/٥٥٩ - ٥٦٠ .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٤٢- يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا

أَوْ هُزِلَتْ فِي جَدْبِ عَامٍ أَوْ لَا

المنادى محذوف تقديره: يَا قَوْمِ، ومثله قوله عز اسمه<sup>(٢)</sup>: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾

وكذا قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لِيَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

والضَّميرُ اسْمٌ، واسمُ « كَانَتْ » مَضْمَرٌ، و« إِبِلًا » خَيْرُهَا، و« لِأَهْلِي » تُصَبُّ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّهُ كَانَ صِفَةً لِإِبِلٍ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ صَارَ كَذَلِكَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَيْرٍ لَيْتَ، وَالْعَائِدُ مِنْهَا الضَّميرُ الْمُسْتَقَرُّ فِي « كَانَتْ »، و« أَوْ » حَرْفُ عَطْفٍ، و« هُزِلَتْ » عَطْفٌ عَلَى كَانَتْ، و« فِي جَدْبِ عَامٍ » جَارٌّ وَمَجْرورٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: « هُزِلَتْ ».

(١) قال القيسي في إيضاح الشواهد ٥٢٣/١: « نسبه بعض من قرأت لأبي النجم العجلي ». قلت: وهو غير موجود في ديوانه المطبوع. وانظر الكتاب ٢٨٩/٣، والنكت عليه ٨٦٢/٢، وتحصيل عين الذهب: ٤٨٠، وكتاب الشعر: ١٨/١، والمسائل الشيرازيات ٢٥/١، والتكملة: ٣٠٦، وشرحها (المقتصد) ٥٩١/١، ٥٩٤، والمصباح ٨٤٦/١، والمفصل: ٢٢٩، وشرحه لابن يعيش ٣٤/٦، ٩٧، والنهاية: ٥٢، واللسان (وأل).

(٢) سورة الفرقان، من الآية (٢٥).

(٣) لم أقف على قائله. والبيت في الكتاب ٢١٩/٢، والأصول ٣٥٤/٢، واللامات للزجاجي: ٣٧، والإغفال ١١٨/٢، والمسائل الشيرازيات ١٩٥/١، وأمالى ابن الشجري ٦٩/٢، والإنصاف ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٤/٢، ٤٠، وشرح الجمل ١١١/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣، وشرح ألفية ابن معط للرعييني ٤١٦/١، ٦٢٦ وغيرها. والشاعر يدعو على جاره سيمعان؛ لأنه لم يزع حق الجوار. ويروى: (والأقوام كلهم والصالحين...).

« أوَّل » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ « عَام » ، لَكِنَّهُ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلصِّفَةِ وَوَزَنَ الفِعْلِ العَالِبِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الظَّرْفِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ هُرِّزَتْ فِي جَدْبِ عَامٍ قَبْلَ هَذَا العَامِ .  
فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا أَصْلُهُ ؟

أَجِبْتُ : قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(١)</sup> : أَصْلُهُ الصِّفَةُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : الأَوَّلُ والأُولَى ، فَهُوَ كالأَفْضَلِ وَالفُضَّلَى فَتَقْدِيرُهُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مَتَّصِلًا بِمَنْ كَسَاثَرِ أمْثَالِهِ ، وَلَا تَصْرَفُهُ كَمَا لَا تَصْرَفُ آخَرَ إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ مَعَهُ . وَدَلِيلُ جَوَازِ الحَذْفِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَلْمُ الأَلْتَرَ وَأَخْفَى ﴾ ، أَي : أَخْفَى مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَصْرَفْهُ .

وَقِيلَ : إِنَّ « أَخْفَى » هُنَا فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنَى وَأَخْفَى السِّرَّ عَنْ خَلْقِهِ ، فَحَذَفَ المَفْعُولَ .

وَقَالَ المَازِنِيُّ<sup>(٣)</sup> : رَفَضُوا الفِعْلَ مِنْ أَوَّلِ .

فَإِنْ قُلْتَ : وَلِمَ ذَلِكَ ؟

أَجِبْتُ : قَالَ أَبُو الفَتْحِ<sup>(٤)</sup> : لِأَنَّ فَاءَهُ وَعَيْنَهُ وَأَوَانَ ، فَلَوْ قَالُوا فِيهِ : فَعَلٌ يَفْعَلُ ، لَكَانَ فِيهِ شَيْئَانِ يَتَدَافَعَانِ ؛ إِذِ الذِّي فَاؤُهُ وَأَوُّ تُكْسَرُ عَيْنُ مُضَارِعِهِ كَيْعُدُ ، وَمَا عَيْنُهُ وَأَوُّ تُضَمُّ فِيهِ كَيْقُولُ ، وَمُحَالٌّ أَنْ تَكُونَ العَيْنُ

(١) المسائل الشيرازيات ١٢/١ .

(٢) سورة طه ، من الآية (٧) .

(٣) في تصريفه . انظر نصه في النصف ٢٠١/٢ .

(٤) النصف ٢٠١/٢ .

مكسورة مضمومة في حال واحدة ، وينضافُ إلى ذلك ثقلُ الواوين .  
نعم إذا لم يأتِ مثالٌ وَعَوْتُ مع أَنَّ بَابَ سَلَسٍ وَقَلَّقَ أَكْثَرُ من بَابِ  
دَدَنٍ وَكَوَكَبَ ، فالأَبْرَجُ يجوزُ اجتماعُ الواوين فاءً وعيناً أَجْدَرُ ، وإذا رَفَضُوا  
الْفَعْلَ فيه في الصَّحِيحِ فَرَفَضُهُمْ له في المعتلِّ أَوْلَى .

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ ثعلباً<sup>(١)</sup> حَكَى عن الفراء أَنَّ « أَوَّلَ » يجوزُ أَنْ يكونَ من  
وَأَلَّتْ وَمِنْ أَلَّتْ . والقياسُ يَدْفَعُ ذلك ؛ لأنه كان يجبُ أَنْ يكونَ على  
الأوَّلِ أَوَّالٌ ، فَإِنْ خَفَّفَتْ الهمزة نَقَلَتْ حَرَكَتَهَا إلى الواو وَحَدَفْتَهَا فَقُلْتُ:  
أَوَّلٌ ، وعلى الثَّانِي : أَوَّلٌ كَأَدَمَ ، وأصلُه أَوَّالٌ ، فَقُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ أَلْفًا  
كراهةً لاجتماعِ الهمزتين . ولا سبيلَ إلى تشديدِ الواو على هذين القولين ،  
ولا يصحُّ قياسُ ذلك على قول بعضهم في سَوَّءَ : سَوَّةٌ ، وفي شَيْءٍ : شَيْءٌ  
لشُدُوذِهِمَا ، فقد تبيَّن أَنَّ القولَ ما تقدَّم من كونِ الفاءِ والعينِ واوين .

فإن قلت : أيصحُّ تمسُّكُ الفراءِ بالأوَّلِ والأوائلِ ؟

أجبت : لا يصحُّ ذلك ؛ لأنَّ الأصلَ وُؤَلٌ ، فَقُلِبَتِ الواوُ الأوَّلَى همزةً  
على سبيلِ الوُجُوبِ لاجتماعِ الهمزتين ، وقولُ ابنِ الحاجبِ<sup>(٢)</sup> : كان ذلك  
بالحمَلِ على الأوَّلِ ضعيفٌ . وقد بينتُه في « شرحِ تصريفِ ابنِ مالك »<sup>(٣)</sup> .

(١) النقل عنه في المصنف ٢٠٢/٢ .

(٢) الشافية ص : ٢٣ .

(٣) شرح التعريف : ١١٠ وما بعدها . وانظر إيجاز التعريف لابن مالك : ١٠٩ .

والأصلُ في أوائل أوأول<sup>(١)</sup>، فقلبت الواو الثانية همزة لانكسارها  
ولكراهة اجتماع واوين ليس بينهما إلا حرف ساكن، وهو حاجز غير  
حصين، لاسيما وهو الألف، ولقرب الواو الثانية من الطرف، وذلك  
موضع التغيير.

\* \* \*

ومنها :

٤٣- ربَاءُ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقَنَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبَلُ  
البيتُ لمالكِ بنِ عُويمِرِ الخُزَاعِيِّ<sup>(٢)</sup>.

« ربَاءُ » وزنه فعَال، وهمزته أصلية لقولهم : رَبَّاتُ الْقَوْمِ، وهو أبلغ من  
رأبى ؛ /لأنَّ بناءَهُ موضوعٌ لذلك ، و« شَمَاءُ » مجرورٌ بإضافةِ رَبَاءَ إليها، لا  
ينصرفُ للتأنيث ولزومه ووزنها فعلاء . وهي الهضبة المرتفعة ، واشتقاقها من  
الشَّمَم ، وهو الارتفاعُ، وللمذكرُ أَشْمٌ، والجمعُ شُمَّمٌ. ومثله قولُ الآخر<sup>(٣)</sup> :

رَبَاءُ مَرْقَبَةٍ قَوْلًا مَخْطَبَةً دَفَاغُ مَعْطَبَةٍ قَطَاغُ أَقْرَانِ

و« لا » حرفٌ نفي ، و« يأوي » فعلٌ مستقبلٌ مرفوعٌ سَكَنَ لاعتلاله ،

- (١) انظر الأصول ٣/٣٤٠ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، والخصائص ١/١٩٤ .  
(٢) وهو المعروف بالمتنخل الهذلي . واسمه مالك بن عويمر ، شاعر جاهلي مجيد من شعراء هذيل ،  
أخباره وشعره في الأغاني ١٤٥/٢٠ ، والشعر والشعراء : ٩٢/٢٤ ، والخزانة ٤/١٥٠ .  
والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٥ . وانظر كتاب الشعر ٢/٣٩٣ ، والتكملة : ٢٦٩ ،  
وشرحها (المقتصد) ١/٥٠٨ ، وشرح أبياتها للقيسي ٢/٤٥٣ ، وشرحها لابن يسعون (المصباح)  
١/٧٣٠ ، والمفصل : ١٢١ ، وشرحه ٣/٥٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٣ ، والإفصاح لابن  
الطراوة : ١٨٢ ، والخزانة ٤/٥ .  
(٣) هو أبو المثلث الهذلي . شرح أشعار الهذليين ١/٢٨٥ . وانظر المصباح ١/٧٣٣ .

و« لِقَتْنَيْهَا » جارٌّ ومجورٌّ ، واللامُ بمعنى إلى ، والتقديرُ : إلى قَتْنَيْهَا ، وفي التنزيل<sup>(١)</sup> : ﴿ إِذْ أَوْتَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ . قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : في مثلُ قوله عزَّ اسمه<sup>(٣)</sup> : ﴿ بِأَنْ رَبَّنَا أَوْحَى لَهَا ﴾ أي : إليها .

و« السَّحَابُ » فاعلُ يَأْوِي ، و« الأوبُ » عطفٌ عليه ، وهو النحلُ ؛ لأنها تُؤوبُ إلى المياه إذا جَحَّحَ الليلُ<sup>(٤)</sup> ، والواحدُ آيبٌ ، فهو كصاحبٍ وصَحْبٌ ، وسيبويه يرى أنه اسمُ جَمْعٍ<sup>(٥)</sup> ، وأبو الحسن الأحفشُ يرى أنه جمعُ مَكْسَرٍ<sup>(٦)</sup> .

قال أبو علي<sup>(٧)</sup> : ويحتملُ أن يكونَ الأوبُ مصدرًا ، فيكونُ التقديرُ : ذَوَاتُ الأوبِ .

و« السَّبْلُ » المطرُ ، وقيل : هو السَّحَابُ النَّازِلُ الْمُتَّصِلُ نُزُولُهُ عَلَى بُعْدٍ مِنْ رَأْيِهِ ، وجازَ عطفُ السَّبْلِ عَلَى السَّحَابِ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ ، وَكَوْنُ الأَخْصِ بَعْدَ الأَعْمِ ، فكان ذلك من باب عطفِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ لَمَّا أَفَادَ مَعْنَى مَخْتَصًّا مَبِينًا قَدْ أُبْهِمَ فِي العَمُومِ ؛ أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى<sup>(٨)</sup> : ﴿ مَنْ كَانَ

(١) سورة الكهف ، من الآية (٦٣) .

(٢) كتاب الشعر ٢/٣٦٠ .

(٣) سورة الزلزلة ، من الآية (٥) .

(٤) قلتُ : اعترض علي بن حمزة البصري في التنبهات على هذا المعنى وهو أن (الأوب) هي النحل ، وهو الرأي الذي نقله عن أبي حنيفة الدينوري ، فشنع عليه قائلا : « هو غالط في جميعه ومسيء في قوله : هذا قول أهل العلم » . قلتُ : ولم يرد هذا النص في التنبهات المطبوعة بتحقيق العلامة

الميمني، وهو موجود في نص التنبهات الموجود على شبكة الانترنت .

(٥) هذا رأي أبي علي كما نقله ابن سيده في المخصص ٢/٣٥٥ .

(٦) انظر المخصص ٢/٣٥٥ .

(٧) النقل عنه في المصباح ١/٧٣٤ .

(٨) سورة البقرة ، من الآية (٩٨) .

عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلْتَجِئًا إِلَيْهِ وَرُسُلِهِ وَيَجْرِبِيلَ وَمَيْكَدَلَ ﴿ كَيْفَ عَطَفَ فِيهِ الْأَخْصَ عَلَى الْأَعْمَ لِلْبَيَانِ ؛ إِذْ كَانَ يُتَوَهَّمُ فِي الْعُمُومِ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَلَائِكَةِ ، وَالْأَى يَكُونَا ، فَرَفَعَ الْعَطْفُ بِالْأَخْصِ هَذَا الْإِيهَامَ ، كَمَا رَفَعَ التَّوَكِيدُ الْحَازَرَ ، وَقَصَرَ اللَّفْظَ الْمُؤَكِّدَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ<sup>(١)</sup> : ﴿ فِيهِمَا فَكَيْهَةٌ وَيَخْلُ وَرَمَانٌ ﴾ ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

أَكْبَرُ عَلَيْهِمْ دَعْلَجًا وَآبَانَهُ إِذَا مَا اشْتَكَى وَفَعِ الرَّمَاحِ تَحْمَحَمًا  
 وَ « دَعْلَجٌ » اسْمُ فَرَسٍ ، وَاللَّبَّانُ الصَّدْرُ ، وَهُوَ بَعْضُهُ فَعَطَفَهُ عَلَى الْكُلِّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أْبْلَغُ وَأَمْدَحُ ، وَلِهَذَا قَالَ سَبْحَانَهُ<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلْوَاهُ ﴾ حَيْثُ كَانَ الْوَدْقُ الْمَاءَ النَّازِلَ نَفْسَهُ .  
 وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا سَعْدًا الْمَغْرِبِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ : يُمَكِّنُ أَنْ يَعْنِيَ بِالسَّبِيلِ الْعَسَلَ لِإِسْبَالِهِ وَسَيَّلَانِهِ عَلَى سَبِيلٍ وَاحِدٍ ، وَلِعَمَلِ النَّحْلِ لِلشَّهْدِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ .  
 وَأَصْلُ السَّبِيلِ الْاسْتِمْرَارُ عَلَى سَنَنِ مُسْتَقِيمٍ ، وَلِهَذَا قِيلَ لِلطَّرِيقِ : سَبِيلٌ .

\* \* \*

- (١) سورة الرحمن ، الآية (٦٨) .  
 (٢) ثاني بيتين لعامر بن الطفيل في ديوانه ص : ١٣٤ يخاطب زوجته . ونسبهما الفندجاني في أسماء خيل العرب وفرسانها : ٩٩ إلى عبد عمرو بن شريح بن الأحوص بن جعفر بن كلاب قاله يوم فيف الريح مع اختلاف في بعض ألفاظه ، وقد ذكر محقق الحماسة ٩٥/١ أن ابن الأعرابي نسبته إلى عبد عمرو في إصلاح ما غلظ فيه أبو عبدالله النمري مما فسرته من أبيات الحماسة . وانظر الحماسة ٩٥/١ ، وأسماء خيل العرب لابن زياد الأعرابي ٧٦ ، والمصباح ٧٣٥/١ .  
 (٣) سورة النور ، من الآية (٤٣) ، وسورة الروم ، من الآية (٤٨) .

ومنها :

٤٤ - أَبْلَغُ أَبَا دَخْتُنُوسَ مَأْلَكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَادِبٌ

أَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي « التَّكْمَلَةِ »<sup>(١)</sup> ، وَلَمْ يُسَمِّ قَائِلَهُ .

« أَبْلَغُ » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَ« أَبَا » مَفْعُولُهُ ، وَ« دَخْتُنُوسُ » كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ ، وَأَصْلُهَا دَخَتْ نُوشٌ ، فَعَرَّبُوهَا وَأَبْدَلْ بَعْضُهُمْ شَيْنَهَا سَيْنًا غَيْرَ مُعْجَمَةٍ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَبَعْضُهُمْ مِنْ دَالِهَا تَاءٌ فَقَالَ : تَخْتُنُوسُ ، وَلَا يَنْصَرَفُ لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ .

وَ« الْمَأْلَكَةُ » الرَّسَالَةُ ، وَهِيَ عِنْدَ أَبِي الْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> مِمَّا قُدِّمَتْ عَلَيْهِ عَلَى فَائِهِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ تَرْكِيبِهِ عِنْدَهُ هُوَ لِأَكْ ، فَالْفَاءُ لَامٌ ، وَالْعَيْنُ هَمْزَةٌ ، وَاللَّامُ كَافٌ ، وَعَلَى هَذَا يُصَرَّفُ الْفَعْلُ . قَالَ النَّابِغَةُ<sup>(٣)</sup> :

أَلِكْنِي إِلَى النَّعْمَانِ حَيْثُ لَقِيْتَهُ

وَالْأَصْلُ أَلِكْنِي ، فَخَفَّفَتْ الِهْمزَةُ بَطْرَحَ كَسْرَتِهَا عَلَى اللَّامِ وَحَدَفَهَا ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ مَلَائِكٌ ، وَعَلَيْهِ جَاءَ مَلَائِكَةٌ وَمَلَائِكٌ ، فَذَلِكَ مَفْعَلٌ وَمَفَاعِلٌ ،

(١) التكملة ص : ٢١٥ . ونُسب في شرح شواهد الإيضاح : ٢٨٨ إلى لقيط بن زرارة ، وحزم به ابن بري في

اللسان (منن) . قلت : بل لقيط هو المخاطب بالبيت ودختنوس ابنته .

وانظر شرحها (المقتصد) / ٢ ، وشرح أبياتها للقيسي ٤٠٠/١ ، ولابن يسعون ٦٦٤/١ ، والخصائص

٣١١/١ ، ٢٧٥/٣ ، وسر الصناعة ٥٣٩/٢ ، وأمالى ابن السجري ١٤٥/١ ، ١٦٨/٢ ، وشرح

الخوارزمي على سقط الزند ١٣٦٧/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ١٠٠/٩ ، وضرائر الشعر : ١١٤ .

(٢) الخصائص ٢٧٥/٣ ، والمنصف ١٠٣/٢ .

(٣) ديوانه : ١١٨ ، وعجزه :

فَأَهْدِي لَهٗ اللَّهُ الْعُيُوثَ الْبَوَاكِيرَا

وَدَخَلَتْ / التَّاءُ لِتَأْنِيثِ الْجَمَاعَةِ ، وَلَمْ نَرَهُمْ اسْتَعْمَلُوا الْفِعْلَ بِتَقْدِيمِ الْهَمْزَةِ ،  
فَوَزَنُ مَالِكَةَ مَفْعَلَةٌ .

وقال بعضُ المغاربة<sup>(١)</sup> : وَأَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي مَلِكٍ : إِنَّ أَسْلَهُ مَالِكٍ مِنْ  
الْأَلْوَكِ الْكِسَائِيِّ . وَقَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ أَوْلَى لِمَا ذُكِرَ .

وَأَلْزَمَ مَالِكُ التَّخْفِيفَ لِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَلِأَنَّ مِيمَهُ صَارَتْ كَأَنَّهَا  
بَدَلٌ حَتَّى صَارَ التَّحْقِيقُ فِيهِ مَرْفُوضاً ، وَأَتُوا بِهِ فِي الْجَمْعِ عَلَى الْأَصْلِ .

وَنَصَّبَهَا عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ ثَانٍ لِفِعْلِ الْأَمْرِ ، وَ«غَيْرَ» صِفَةٌ لَهَا ، وَ«الَّذِي»  
مَوْصُولٌ ، وَ«قَدْ يُقَالُ» صَلْتُهُ ، وَالْعَائِدُ إِلَيْهِ هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ،  
وَحُذِفَتْ نُونُ «مِنْ» لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ لَامِ الْمَعْرِفَةِ ، وَعَلَى هَذَا أَجَازُوا :  
وَمِلَانَ ، وَأَسْلَهُ مِنْ الْآنَ ، فَتَقَلَّتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ وَحُذِفَتْ ، ثُمَّ  
خَفَّفَتِ التُّونُ لِأَنَّ أَصْلَ اللَّامِ السُّكُونُ ، وَالتَّخْفِيفُ عَارِضٌ .

وكذلك: ﴿قَالَ الْآنَ﴾<sup>(٢)</sup> فِي : قَالُوا الْآنَ ، ثُمَّ خَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ وَنُقِلَتْ  
حَرَكَتُهَا إِلَى اللَّامِ ، وَحُذِفَتْ وَאוُ الضَّمِيرُ لِسُكُونِ اللَّامِ أَيْضاً فِي الْأَصْلِ ،  
إِلَّا أَنَّ هَذَا فِي حُرُوفِ الْعَلَّةِ حَسَنٌ جَائِزٌ فِي التَّنْظِيمِ وَالتَّنْثُرِ لِدَلَالَةِ الْحَرَكَةِ الَّتِي  
قَبْلَهَا وَهِيَ مِنْ جِنْسِهَا عَلَيْهَا ، وَحُذِفَتْ نُونُ «مِنْ» غَيْرَ حَسَنٍ . وَهِيَ لُغَةٌ  
لبعض العرب .

(١) هو ابن يسعون كما في المصباح ٦٦٩/١ .

(٢) وردت في سورة البقرة ، من الآية (٧١) . وهذه قراءة ورش عن نافع . انظر إعراب القرآن  
٢٣٧/١ ، والخصائص ٩١/٣ ، ٩٢ ، والجامع للقرطبي ٤٥٥/١ ، والمحور الوجيز ٣٤٩/١ ، والدر  
المصون ٢٦١/١ ، والأشبه والنظائر ٥٣/١ - ٥٤ .

وإنما شُبِّهَتِ التُّونُ السَّاكِنَةُ بِالْحُرُوفِ اللَّيِّنَةِ لِلْعِنَّةِ الَّتِي فِيهَا ، وَكَذَلِكَ كَثُرَتْ زِيَادَتُهَا ، وَأُبْدِلَتْ مِنْهَا ، وَتَعَاقَبَتْ مَعَهَا عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَشَبَّهُوهَا بِالتَّنُونِ ، وَهُوَ قَدْ يُحَدَفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَلِكَوْنِ حَدَفِ تُونٍ « مِنْ » شَاذًا فِي الْقِيَاسِ ، وَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَعَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ . قَدَّمَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ مَسْأَلَةَ الْكَمَاءِ وَالْمَرَأَةِ ، وَالْقِيَاسُ فِيهِمَا الْكَمَّةَ وَالْمَرَّةَ <sup>(١)</sup> .

كَمَا أَنَّ الْقِيَاسَ تَحْرِيكُ التُّونِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ مِنْ غَيْرِ حَدَفٍ ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَلِيْقُ بِهَا الْحَدَفُ . قَالَ أَبُو الْفَتْحِ <sup>(٢)</sup> : وَإِنَّمَا يَكْثُرُ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ ثُمَّ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَيَقِلُّ ذَلِكَ فِيهَا جَدًّا إِلَّا فِي التَّضْعِيفِ نَحْوِ رُبٍّ وَإِنَّ .

فَإِنْ قِيلَ : وَلِمَ كَثُرَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ ؟

أَجِبْتُ : لِأَنَّ الْأَفْعَالَ يُعْلَمُ أَصْلُهَا بِالِاشْتِقَاقِ وَالتَّصَرُّفِ ، فَلَا يُخَشَى اللَّبْسُ بِالْحَدَفِ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ ، وَهَذَا قَالَ التُّحَاةُ : الْغَالِبُ عَلَى مُذِ الْإِسْمِيَّةِ لِدُخُولِ الْحَدَفِ عَلَيْهَا ، بِخِلَافِ مُنْذُ . وَلِي فِيهَا كَلَامٌ مَبْسُوطٌ فِي « التَّلْعِيقِ عَلَى كِتَابِ الْمُتَّبِعِ » <sup>(٣)</sup> فَانظُرْهُ هُنَاكَ .

\* \* \*

(١) انظر التكملة : ٢١٥ ، وقال في المسائل العسكرية : ٢٦٥ : على أن سبويه قد حكى المرأة والكماة في

تخفيف المرأة والكماة . وانظر الكتاب ٥٤٥/٣ .

والعبارة في (ت) : قدم أبو علي الفارسي ومثله الكماة والمرأة .

(٢) المنصف ٢٣٠/٢ .

(٣) هو كتاب (المتبع في شرح كتاب اللمع) للعكيري كما أسلفت في المقدمة .

ومنها :

٤٥- أَبَا مَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي  
البيتُ لأبي حَيَّةَ الثَّمِيرِيِّ<sup>(١)</sup>.

الهمزة للاستفهام على سبيل التوبيخ ، والباءُ سببيةٌ ، و« الموت » مجرورٌ بها ، و« الذي » موصولٌ ، و« لا بُدَّ » حرفٌ نفي ، و« بُدَّ » اسمُها مبنيٌّ على الفتح في الأصحَّ ، والياءُ اسمٌ إنَّ ، و« مُلاقٍ » خبرُها ، وحرفُ الجرِّ محذوفٌ ، وهو خبرٌ لا ، أي : لا بُدَّ من لقائي إِيَّاه ، والجملةُ المنفيةُ صلةٌ الذي ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقديرُ : ملاقيه ، والموصولُ مع صلته في موضعٍ جرُّ صفةٍ للموتِ .

وأصلُ « لا أَبَاكَ » لا أَبَا لَكَ ، فحذفت اللامُ لفظاً وهي مثبتةٌ تقديراً . يدلُّك على ذلك صحَّةُ دخول « لا » عليه ، ولولا ذلك لَمَّا صحَّ دخولُها عليه . قال أبو عليُّ في « التذكرة » : جَازَ أَنْ تَعْمَلَ « لا » في « أَبَاكَ » وهو

(١) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة ، من بني نمير بن عامر . شاعر مجيد فصيح راجز ، من أهل البصرة ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . قيل : مات في آخر خلافة المنصور (سنة ١٥٨هـ) . وقال البغدادي : توفي سنة بضع وثمانين ومائة . انظر الشعر والشعراء : ٢٩٩ ، والواقف بالوفيات ٤٣٤/٧ . والبيت في شعره ص : ١٧٧ . ونسب إلى عنزة في التبصرة ٣٩١/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٨١/١ ، وهو غير موجود في ديوانه المطبوع بتحقيق الأستاذ محمد سعيد مولوي ، ونسب في أمالي ابن الشجري ٣٦٢/٢ إلى الأعشى وليس في ديوانه المطبوع بتحقيق د. محمد حسين . ويرد البيت شاهداً في كتب اللغة على حذف اللام من (أباك) وحذف النون من (تخوفيني) . وتجدد في مجاز القرآن ٣٥٢/١ ، والمقتضب ٣٧٥/٤ ، والكامل ٦٧٠/٢ ، ١١٤٠/٣ ، والأصول ٤٧٥/١ ، واللامات : ١٠٣ ، والحجة ٣٣٤/٣ ، والإيضاح : ٢٦٠ ، وشرحه المقتصد ٨١١/٢ ، وشرح أبياته للقيسي ٢٨٠/١ ، والمنصف ٣٣٧/٢ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وإعراب الحماسة ١١٢/١ ، وشرح اللمع للثماني ٢٥١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٤ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ٦٠/٢ ، ٦٣ ، ٢٢٦/٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٤/١ ، والخزانة ١٠٧-١٠٠/٤ (عرضاً) .

معرفة حيث كان مضافاً إلى معرفة ؛ لأنَّ المتكلم بهذا ليس قصده نفي الأب ، إنما قصده الدّم ، فهو كالمثل ، والتّنين مقدّر كأنه : لا أباً لك ، كما أنه مقدّر في : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا ، فهو إذا نكرةً مثله ، وهذا / أحقُّ بالتّكثير لدخول اللّام الموجبة لثبات التّنين .  
ويجوزُ أن يكونَ « أبَا » غيرَ مُضَافٍ ، ولكنه ردّ لام الفعل في قوله<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَا غَرِيبٍ

وكقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقَطَّرُ الدَّمَا

فـ « لك » على هذا صفة لقوله : أبَا . ولا اعتراض بقولهم : لا أباً لك ؛ لأننا قد قلنا : إِنَّهُ مَثَلٌ ، والأمثال يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها ،

(١) نسب في النوادر : ٥٧٥ إلى أبي الحذر جحان (شاعر مجهول ذكره المرزباني فيمن غلبت كنيته على ٤٥٣) . وصدر البيت :

تَقُولُ ابْنِي لَمَّا رَأَيْتَنِي شَاحِبًا

وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٨٠ ، وكاتب الشعر ١/١٧٠ ، والخصائص ١/٣٣٩ ، وشرح التسهيل ٣/٤٠٧ ، واللسان (أبي) ، وشرح ألفية ابن معط للرعيي ٢/٦٥٠ ، والتصريح ٤/٦٣ . وفي جميع النسخ : « كما أنك يا أباة غريب » .

(٢) هو الحصين بن الحمام المرّي كما في الحماسة ١/١١٤ . وصدر البيت :

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كَلُومُنَا

وهو أحد أبيات ثلاثة تُنسب بعضها في عيون الأخبار ١/١٢٥ إلى يزيد بن المهلب . وانظر الشاهد في مجالس العلماء : ٣٢٦ ، وأمثالي الزجاجي : ٢٠٨ ، والمسائل البصريات ٢/٦٢٦ ، والحلييات ص : ٨ ، والعضديات : ٢١٦ ، والنصف ٢/١٤٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣/٣٩٣ ، والمصباح ١/٥٠٨ ، وأمثالي ابن الشجري ٢/٢٢٨ ، ٤٦٩ ، وتقيف اللسان : ٢٠٠ ، وشرح الملوكي : ٤١٥ ، وتذكرة النحاة : ١٤٢ . ولمزيد من التعرّيج راجع حواشي الحماسة . وفي (ج) : على أقطامنا .

وهو موضعُ تغييرِ كالتداء .

وذكرَ بعضهم<sup>(١)</sup> أنَّ قوله : « لَا أَبَا لَكَ » مدحٌ ، و : « لَا أُمَّ لَكَ » ذمٌّ .  
وقيلَ : يكونان جميعاً في المدح والذم<sup>(٢)</sup> .

و « تُخَوِّفِينِي » أصله تُخَوِّفِينِي ، لكن حذَفَ إحدى التَّوْنَيْنِ اضطراراً ،  
كذا قال عليُّ بنُ سليمان الأخفش<sup>(٣)</sup> .

وقيلَ : حُذِفَتِ التَّوْنُ الَّتِي هِيَ علامةُ الرَّفْعِ<sup>(٤)</sup> . وأبطلَهُ أبو الفتح<sup>(٥)</sup> بأنَّ  
دليلَ الإعرابِ لا يُحذَفُ .

وكان المبرِّدُ<sup>(٦)</sup> يرى حذَفَ التَّوْنِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا زِيدَتْ مَعَ الْيَاءِ فِي  
الوَاحِدِ لَيْسَلَمَ قَبْلَهَا حَرْفُ الْإِعْرَابِ<sup>(٧)</sup> . يَعْنِي فِي مِثْلِ يَضْرِبُنِي إِذْ كَانَتْ الْيَاءُ  
تَكْسِيرُهُ ، وَهَكَذَا كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبِ<sup>(٨)</sup> :

- 
- (١) هو ابن التياتي في الموعب . نقله ابن يسعون في المصباح ٥٠٩/١ .
  - (٢) في المجموع المغيب ٩٠/١ تعقيباً على قوله صلى الله عليه وسلم لِرَجُلٍ يَحْدُو: « أُحْدُوا لَكُمْ لَك »  
جاء قول المصنف : « قال مورج : هو ذمٌّ ؛ أي : أنت لقيط لا تعرف أمك ، وقيل : قد يكون  
مدحاً ، وقد يكون ذمّاً » .
  - (٣) نقله ابن يسعون في المصباح ٥١٠/١ . وعلي بن سليمان هو الأخفش الأصغر ، إمام في النحو .  
أخذ عن المبرد وثعلب . توفي سنة ٣١٥ هـ . من تصانيفه : كتاب الأنواء ، والثنية ، والجراد .  
انظر الفهرست : ١٢٣ ، وإشارة التعيين : ٢١٩ ، وبغية الوعاة ١٦٧/٢ .
  - (٤) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٥١٩/٣ . وانظر الأصول ٢٠١/٢ ، وشرح عيون سيبويه : ٢٤٦ ،  
وعند الأخفش المحذوف الثانية لأنها التي تزداد ليرتك ما قبلها على حاله . معاني القرآن ٢٥٤/١ .
  - (٥) التنبيه في إعراب الحماسة ١١٢/١ - ١١٣ .
  - (٦) المقتضب ٢٤٨/١ ، وانظر النكت ٩٦٤/٢ .
  - (٧) في (ص) : حروف الإعراب .
  - (٨) ديوانه : ١٧٣ . وانظر الكتاب ٥٢٠/٣ ، وشرح أبياته ٣٠٤/٢ ، والنكت عليه ٩٦٤/٢ ،

## تَرَاهُ كَاللِّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

يعني أنَّ التَّوْنَ الثَّانِيَةَ مِنْ « فَلَّيْنِي » حُذِفَتْ وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى اسْمًا ؛ لِأَنَّهَا ضَمِيرٌ جَمَاعَةٌ الْمُؤَنَّثُ ، وَالْكَسْرَةُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا تُكْرَهُ كَمَا كُرِهَتْ فِي الْفِعْلِ ، لَكِنَّهَا حُذِفَتْ مَعَهُ ، كَمَا حُذِفَتْ مَعَ الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ « تَخَوَّفَيْنِي » وَنَحْوَهُ . فَإِنْ اضْطُرَّ فِي الْجَمْعِ حَرَكُ التَّوْنَ الَّتِي هِيَ عَلْمُ الرَّفْعِ بِالْكَسْرِ ، يَعْنِي فِي مِثْلِ « يَرْهَبُونَ » ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفَ الْإِعْرَابِ فَيُكْرَهُ الْكَسْرُ فِيهَا . وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup> : ﴿ أَتَحَاجُّونَا فِي اللَّهِ ﴾ فَحَذَفَ الْأُولَى الَّتِي هِيَ عَلْمُ الرَّفْعِ<sup>(٢)</sup> ، كَمَا تَقُولُ : هُوَ يُمَكِّنِي فَتَحَذِفُ الضَّمَّةَ لِلتَّخْفِيفِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَحذُوفَةُ الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَضْمَرَةِ .  
 وَقَوْلُهُ : « أَبَالْمَوْتِ » يَتَعَلَّقُ بِـ « مُتَخَوَّفَيْنِي » ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لَه ، وَهَذَا جَلِيٌّ .

\* \* \*

= ومعاني القرآن للقراء ٩٠/٢ ، والمقتضب ٣٧٥/٤ ، وإعراب القرآن ٥٦٠/١ ، والحجة لأبي علي ٣٣٤/٣ ، وشرح اللمع للثماني: ٤١٣ ، وشرح الكافية ١٦٣/١/٢ ، والخزانة ٣٧١/٥ .  
 (١) سورة البقرة من الآية (١٣٩) . ولم أقف على من ذكر حذف النون من هذه الكلمة في هذه الآية ، بل جل من تعرض لها ذكر قراءة ابن محيصن بنون واحدة مشددة أدغم النونين . وقد ذكّر حذف إحدى النونين في قوله تعالى (أتحاجوني) من سورة الأنعام : ٨٠ ، وهي قراءة ابن عامر ونافع ، ففعل المصنف أرادها . انظر إعراب القرآن ٤١٨/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٨/١ ، وانظر في هذه القراءة السبعة : ٢٦١ ، والحجة لأبي علي ٣٣٢/٣ (وفيها أن الحذف لغة لفظان) ، والحجة في القراءات السبع : ١٤٣ ، وجامع البيان : ٤٩٨ .  
 (٢) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٥١٩/٣ كما سبق في الصفحة السابقة .

ومنها :

٤٦- رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ

البيتُ للأعشى ميمون بن قيس<sup>(١)</sup>.

« رُبَّ » حرفُ جَرٍّ ، و« رِفْدٍ » مجرورٌ بها ، وهو القَدْحُ العظيم عن يعقوبَ وغيره<sup>(٢)</sup> ، ورواية الأصمعيّ « رِفْدٍ » بكسرِ الرَّاءِ ، ورواية أبي عبيدة<sup>(٣)</sup> « رِفْدٍ » بفتحِ الرَّاءِ . والرَّفْدُ بالكسرِ العَطِيَّةُ أيضاً ، وبتفتحها المصدرُ ، يُقالُ : رَفَدْتُهُ أَعْتَتُهُ ، وَأَرَفَدْتُهُ لُغَةً فِيهِ<sup>(٤)</sup> ، وَأَرَفَدْتُهُ أَعْطَيْتُهُ .

و« هَرَقْتُهُ » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ ، والهَاءُ بدلٌ من الهمزة كما قالوا : هِيَاكَ فِي إِيَّاكَ ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ فِي أَرَحْتُ الدَّابَّةَ ، وَهَنْرْتُ الثَّوْبَ فِي أَنْرْتُ الثَّوْبَ<sup>(٥)</sup> . وهذا وإن جازَ في كَلِمٍ صالحةِ العَدَّةِ ، فلا يقاس عليه ، فلا يُقالُ في أَحْمَدَ : هَحْمَدُ ، ولا في إِبْرَاهِيمَ : هِبْرَاهِيمَ ، وإنما كان ذلك هَرَبًا من ثِقَلِ الهمزة . وموضعها جَرٌّ لأنها صِفَةٌ « رِفْدٍ » ، والعائدُ الهَاءُ .

(١) ديوانه : ٦٣ . ونسب في الشواهد الكبرى ٢٥١/٣ إلى أعشى همدان ، ونفى البغدادي هذه النسبة لكون أعشى همدان متأخراً .

والبيت في المسائل الشيرازيات ٦٠٨/٢ ، والإيضاح : ٢٦٦ ، وشرحه (المقتصد) ٨٣١/٢ ، وشرح أبياته للقيسي ٢٨٤/١ ، والمصباح ٥١٣/١ ، والمفصل : ٢٩١ ، وشرحه ٢٨٨/٨ ، وشرح أبياته : ٥٥٩ ، وشرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري : ٢١٥ ، ورسائل ابن السيد اللغوية : ١١٤ ، وشرح الجمل ٥٠٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٣/١ ، ١٧٦/٣ ، وشرح الكافية ١١٧٩/٢/٢ ، والمغني : ٧٦٤ ، وشرح أبياته ٢٣٣/٧ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، والخزانة ٥٥٩/٩ .

(٢) انظر الألفاظ : ١٧٧ ، وتهذيبه : ٢٠٨ ، والأضداد للأنباري : ٣٤٠ .

(٣) مجاز القرآن ٢٩٨/١ .

(٤) في الإصلاح : ٣٥٧ : قال : « وقد رَفَدْتُهُ ولا يقال : أَرَفَدْتُهُ » .

(٥) انظر شرح التصريف للثماني : ٢٨٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٢٠٨ .

وه « ذلك » نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، وه « اليوم » صفتُه ، أَي : هَرَقْتُهُ فِي ذلك اليوم ، وَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ : هَرَقْتُهُ .

وه « أُسْرَى » جَمْعُ أُسِيرٍ . قال ابنُ النَّحَّاسِ<sup>(١)</sup> : وَأَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْأُسْرَى الَّذِينَ جَاؤُوا مُسْتَأْسِرِينَ ، وَالْأَسَارَى الَّذِينَ صَارُوا فِي الْوِثَاقِ . قال تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا كَانَتْ لِيَنِّي أَنْ يَكُونَ لِمَا أُسْرَى ﴾ ، وقال تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ قُلْ لِمَنْ فِي أَيِّدِكُمْ مِنَ الْأَسَارَى ﴾ .

[ب/٧٢]

وهو معطوفٌ عَلَى « رَفِدٌ » ، وَعَلَامَةٌ جَرَّهُ فَتَحَةً مُقَدَّرَةً فِي أَلْفِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلتَّانِيثِ وَلِزُومِهِ .

وه « مِنْ مَعْشَرٍ » جَارٌّ وَجَرُورٌ . وه « أَقْتَالٌ » صِفَةٌ لِه « مَعْشَرٍ » ، وهو جَمْعُ « قِتْلٍ » بِكَسْرِ الْقَافِ ، قال يَعْقُوبُ<sup>(٤)</sup> : وهو العَدُوُّ ذُو الثَّرَةِ . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ<sup>(٥)</sup> : الْأَقْتَالُ : الْأَقْرَانُ ، وقال أَبُو عَمْرٍو : وهُمُ الشُّجْعَانُ .

ويَتَعَلَّقُ الْجَارُّ وَالْجَرُورُ بِمَحذُوفٍ هُوَ صِفَةٌ لِه « أُسْرَى » ، وَالتَّقْدِيرُ : وَأُسْرَى كَاتِبِينَ مِنْ مَعْشَرٍ . قال أَبُو عَلِي فِي « التَّذَكْرَةِ »<sup>(٦)</sup> : قد كُنَّا رَأِينَا فِي قَوْلِ الْأَعْشَى :

(١) حكاها فِي شرح القِصَائِدِ التَّسَعِ ٦٧٦/٢ عَنِ السَّجِسْتَانِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ .

(٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ، مِنَ الْآيَةِ (٦٧) .

(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ، مِنَ الْآيَةِ (٧٠) . وَهَذِهِ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو . انظُرِ السَّبْعَةَ : ٣٠٩ ، وَالتَّيْسِيرَ : ٣٠٠ .

(٤) الَّذِي فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص : ٢٤ : « وَالْقِتْلُ الْعَدُوُّ ، وَجَمْعُهُ أَقْتَالٌ ... » . وَانظُرِ الْمَعْنَى الْكَبِيرَ ٢١١/١ ، وَالْمَخْصَصَ ٨٥/٤ .

(٥) فِي كِتَابِ الْإِبْلِ لَهُ : ٩٧ قال عَقِبَ إِيرَادِ الْبَيْتِ : الْأَقْتَالُ الْأَعْدَاءُ ، يُقالُ : هُوَ قَتْلُكَ أَي : عَدُوُّكَ . وَفِي الْمَعْنَى الْكَبِيرِ ٢١١/١ : وَيقالُ : الْأَقْتَالُ الْأَمْثَالُ . وَانظُرِ مَقَائِيسَ اللُّغَةِ ٤٨/٥ ، وَالْمَحِيطَ فِي اللُّغَةِ ٣٦٣/٥ ، وَالْمَخْصَصَ ٨٥/٤ .

(٦) النِّقْلَ عَنْهُ فِي الْمِصْبَاحِ ٥١٣/١ . وَانظُرِ الْإِيضَاحَ : ٢٦٦ ، وَالْمَسَائِلَ الشِّيرَازِيَّاتِ ٦٠٨/٢ .

وَأَسْرَى مِنْ مَعْشِرٍ ... ..

أَنَّ « مِنْ » يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ؛ لِيَكُونَ صِفَةً لـ « أُسْرَى » ، لِأَنَّكَ إِذَا  
عَلَّقْتَهُ بِـ « أُسْرَى » دُونَ مَا ذَكَرْنَا ، بَقِيَ الْمَعْطُوفُ غَيْرَ مَوْصُوفٍ ، وَهَذَا لَا  
يَجُوزُ ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ (١) :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَسَاعَةٍ بِأَسِيَّةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَسَّالٍ

فَعَطَفَ سَاعَةً وَلَمْ يَصِفْهَا ؟

قِيلَ : لَمَّا كَانَتِ السَّاعَةُ مِشَارِكَةً لِلْيَوْمِ فِي الصِّفَةِ ، جَازَ أَنْ تُحَذَفَ  
فِي اللَّفْظِ وَهِيَ مُرَادَةٌ فِي الْمَعْنَى ، فَصَارَتْ كَالْمَلْفُوظِ بِهَا ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ :  
زَيْدٌ ضَرَبْتُ إِيَّاهُ وَعَمَرُو (٢) ، وَالْجَمْلَةُ الْمَحذُوفُ مِنْهَا كَالْمَلْفُوظِ بِهَا ، وَلَيْسَ  
الْأَسْرَى كَذَلِكَ لِإِعْدِمِ مُوَافَقَةَ صِفَتِهِمْ صِفَةَ الرَّقْدِ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ  
الْإِرَاقَةَ إِتْلَافٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : رَبُّ رَفِدٍ أَتْلَفْتُهُ ، وَمُسْتَأْسِرِينَ مِنَ الْعِدَاةِ  
أَتْلَفْتُهُمْ ، فَيَصِحُّ عَلَى هَذَا تَعَلُّقُهُ بِـ « أُسْرَى » ، وَحَذَفَ الصِّفَةَ . انْتَهَى  
كَلَامُهُ .

وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا سَعْدُ الْمَغْرِبِيِّ (٣) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْقَاضِيَّ أَبَا الْوَلِيدِ (٤)

(١) ديوانه : ٢٩ .

(٢) في (ص) : زَيْدًا ضَرَبْتُ إِيَّاهُ وَعَمَرُو .

(٣) وَنَقَلَهُ أَيْضًا ابْنُ يَسْعَانَ فِي الْمَصْبَاحِ ٥١٥/١ .

(٤) هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِشَامِ بْنِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ الْوَقْشِيِّ النَّحْوِيِّ اللَّغْوِيُّ الْأَدِيبُ ،  
صَاحِبُ غَرِيبِ الْمَوْطَأِ ، وَالطَّرَرِ عَلَى الْكَامِلِ وَغَيْرِهَا . تَوَفَّى سَنَةَ ٤٨٩ هـ بِدَانِيَةِ . انظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي  
الضَّلَّةِ لِابْنِ بَشْكُوَالِ ٦١٩/٢ ، وَبَغِيَةِ الْوَعَاةِ ٣٢٧/٢ .

رَدَّ هَذَا الْقَوْلَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ ، وَقَالَ : هَذَا لَا يَلْزَمُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ قَدْ يَكُونُ مَوْصُوفًا ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَوْصُوفٍ ، وَبِالْعَكْسِ (كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ الْفَقِيهُ وَسَعِيدٌ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَسَعِيدٌ الْفَقِيهُ) (١) .

وَقَالَ شَيْخُنَا : هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي صَحِيحٌ فِي الْأَعْمِّ ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ مَخْصُوصٌ بِرُبِّ ، وَسَبَبُهُ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ ، وَالتَّقْلِيلُ كَالنَّفْيِ ، وَحُكْمُ حَرْفِ النَّفْيِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى جُمْلَةٍ ، وَلَمَّا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا يَكْتُرُ حَذْفُهُ التَّزْمُومَ وَصَفَ مَعْمُولَهَا لِيَكُونَ مَا بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ فِي اللَّفْظِ جُمْلَةً ، وَلِيَدُلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ ، وَلِيَكُونَ عَوَضًا مِنْهُ وَسَادًّا مَسَدَّهُ .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ الْأَقْيَسَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ فِعْلًا وَفَاعِلًا أَوْ اسْمَ فَاعِلٍ أَوْ ظَرْفًا ، وَأَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَحْضًا .

وَقَالَ الصَّقَلِيُّ فِي « الْحَوَاشِي » (٢) : يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ « مِنْ مَعْشَرٍ »

بـ « أُسْرَى » عَلَى وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولُ قَائِمًا مَقَامَ الْوَصْفِ (٣) ، كَمَا قَامَ مَقَامُهُ فِي

جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِالتَّنْكِرَةِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ « أُسْرَى » صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ أَي : وَقَوْمِ أُسْرَى

مِنْ مَعْشَرٍ ، وَالْمَعْنَى : رَبُّ رَجُلٍ كَأَنَّ لَهُ إِبِلًا فَاسْتَقْتَهَا ، فَذَهَبَ كَانَ

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) هي حواشيه على الإيضاح ، كما ذكر المصنف في كتابه المحصول . ولا أعلم عنها شيئاً .

(٣) في (ت) : مقام الموصوف .

يُحِبُّهُ فِي الرَّفْدِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي : رَبُّ دَوِي رِفْدٍ ،  
أَي : غَيَّرْتُ نِعْمَتَهُمْ لَمَّا أَخَذْتُ نِعْمَتَهُمْ<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ بَعْضُ الْأَشْيَاحِ<sup>(٢)</sup> : الْأُولَى أَنْ تَكُونَ إِرَاقَةُ الْأَقْدَاحِ كِنَايَةً عَنِ  
ذَهَابِ الْأَزْوَاجِ مِنْ دَوِي الْقِرَى وَالسَّمَّاحِ . وَهَذَا كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> :

وَلَوْ أَذْرَكْنَهُ صَفِيرَ الْوِطَابِ

أَي : خَلَا بَدْنُهُ مِنْ رُوحِهِ / كَمَا يَخْلُو الزُّقُّ مِنَ اللَّبَنِ<sup>(٤)</sup> ، وَهَذَا جَلِيٌّ . [٧٣/١]

\* \* \*

ومنها :

٤٧- فَغَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا  
الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ<sup>(٥)</sup> .

(١) كَذَا ضَبَطَ اللَّفْظَانِ فِي الْأَصْلِ ، وَفِي (ت) : غَيَّرْتُ نِعْمَتَهُمْ لَمَّا أَخَذْتُ نِعْمَتَهُمْ .

(٢) انظر الأضداد ص : ٣٤٠ .

(٣) هُوَ أَمْرُ الْقَيْسِ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٣٨ ، وَصَدْرُهُ :

وَأَفْلَتَهُنَّ عِلْبَاءَ جَرِيضاً

وَانظُرِ الشَّاهِدَ فِي الْأَضْدَادِ لِلْأَبْيَارِيِّ : ٣٤٠ .

(٤) انظر الأضداد ص : ٣٤٠ .

(٥) دِيْوَانُهُ : ٣١١ مِنْ مَعْلَقَتِهِ ، وَانظُرِ شَرْحَ السَّبْعِ الطُّوَالِ : ٥٦٥ ، وَشَرْحَ الْقِصَائِدِ الْعَشْرِ : ٢٣٤ .  
وَالشَّاهِدُ فِي الْكِتَابِ ٤٠٧/١ ، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ص : ٢٣٦ ، وَالنِّكْتُ عَلَيْهِ ٤٢٣/١ ،  
وَإِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ : ١١٢ ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِهِ : ، ٢٢١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، وَالتَّجْصِرَةُ  
٣١٢/١ ، ٥٢٨ ، وَالْأَضْدَادُ : ٤٦ ، وَالْإِيضَاحُ : ٢١١ ، وَشَرْحُهُ (الْمَقْتَضِبُ) ٦٥٣/٢ ، وَشَرْحُ  
أَيْبَاتِهِ لِلْقَيْسِيِّ ٢٣٢/١ ، وَالْجَمْهْرَةُ ٤٦٣/١ ، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٦٦/١ ، ٥٨٢/٢ ، وَالْبَسِيطُ  
٥٠٢/١ ، ٨٨٢/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٤٤/٢ ، ١٢٩ .

الفاء حرفُ عَطْفٍ ، و« غَدَتُ » فعلٌ ناقصٌ من أخوات كان ،  
واسمها مضمَّرٌ فيها يعودُ إلى البقرة الوحشيَّة ، والتَّاءُ للتَّأْنِيثِ ، ولامُ الفعل  
محذوفةٌ لسُكُونِ التَّاءِ بعدها .

و« كِلَا » أصلُهُ عند أبي عليٍّ<sup>(١)</sup> والعَبْدِيِّ كَلَيٍّْ ، ولامُهُ ياءٌ لوجهين :  
الأوَّلُ : أنَّ الإِمالةَ وَرَدَتْ فيه ، وهي من أدلَّةِ الياءِ ، ولا اعتدادَ  
بالعشَا والمكَا لشُدُوذِهِ .

والثَّانِي : أنَّ الألفَ المجهولَةَ إذا كانت لاماً حُكِمَ عليها بالياءِ ، وإذا  
كانت عيناً حُكِمَ عليها بالواوِ .

وأصلُهُ عند أبي الفتح كِلَوٌّ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ التَّاءَ قد أُبدِلتْ منه ، ومعلومٌ أنَّ  
الكثيرَ إبدالها من الواوِ دون الياءِ .

ولفظُهُ مُفْرَدٌ ، ومعناه التَّشْيَةُ عند البصريِّ . وهو مرفوعٌ بالابتداءِ .

فإن قلتَ : أيجوزُ نصبُهُ على الظَّرْفِ<sup>(٣)</sup> ؟

أجبتُ : مَنَعَ أبو عليٍّ<sup>(٤)</sup> من ذلك لأنه مخصوصٌ . يعني أنَّ « غَدَتُ »

فعلٌ لا يَتَعَدَّى ، وكذلك هو فيمَنُ رواه بالعين المهملة ، وما لا يتعدَّى لا  
يُنصبُ المخصوصَ .

(١) المسائل الشيرازيات ٤١١/٢ ، وانظر حديثاً سلف عن هذه الكلمة في البيت الثاني من النتيجة .

(٢) سر الصناعة ١٥١/١ ، وانظر شرح الشافية ٢٢١/١ ، ٧٠/٢ .

(٣) قال أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع ١٥٦/١ : « الأجدد في (كِلا) أن تكون في موضع نصبٍ على أنها ظرفٌ » .

(٤) نص عليه في التعليقات كما نقله القيسي في إيضاح الشواهد ٢٣٤/١ ، فإن كان المراد بالعليقة على الكتاب ، فأقول : لم أجد فيها شيئاً عن ذلك . وانظر الإيضاح : ٢١٠ - ٢١١ .

و « الْفَرَجَيْنِ » مجرورٌ بإضافة « كِلَا » إليه ، والواحدُ فَرَجٌ ، وهو الشَّعْرُ .

وأخبرني شيخنا عن بعض شيوخ المغرب<sup>(١)</sup> بأنه يجوزُ أن يُسمَى الموضوعُ المخوفُ فَرَجاً على طريق التَّفَاوُلِ بانفراج ما يُخشَى عَقْبَاهُ .

وقال ابنُ دُرَيْدٍ<sup>(٢)</sup> : الْفَرَجُ التَّغَرُّبُ بَيْنَ مَوْضِعِيِ الْمَخَافَةِ وَالْأَمْنِ .

و « تَحَسَّبُ » فيه لغتان : كَسْرُ السِّينِ وَفَتْحُهَا ، وَالْكَسْرُ يُعْزَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup> . وهو من أحوالِ ظَنَنْتُ ، والهَاءُ اسْمٌ إِنَّ ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ .

و « مَوَلَى الْمَخَافَةِ » مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، و « مَوَلَى » مرفوعٌ لأنه خَيْرٌ أَنْ . وَفَسْرُهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ الْمُتَقَدِّمُ<sup>(٤)</sup> بِالْأُولَى ، أَي : هُوَ أَوْلَى بِالْمَخَافَةِ .

ومثلهُ قولُهُ تَعَالَى<sup>(٥)</sup> : ﴿ اذْكُرْهُمْ مَوْلَاكُمْ ﴾ أَي : أَوْلَى بِكُمْ .

ويجوزُ أن يكونَ المولى بمعنى الوَلِيِّ وَالْحَلِيفِ وَالْجَارِ .

وفسْرُهُ الْأَمْدِيُّ<sup>(٦)</sup> اللُّغَوِيُّ بِأَخِي الْمَخَافَةِ (وَصَاحِبِهَا) .

وفسْرُهُ الْأَعْلَمُ الْمَغْرِبِيُّ<sup>(٧)</sup> بموضعِ المخافة<sup>(٨)</sup> وَمُسْتَقَرَّهَا ، وَأَنَّهُ مَعَ

(١) منهم ابن يسعون في المصباح ٤٢٩/١ .

(٢) جمهرة اللغة ٤٦٣/١ .

(٣) انظر قراءات النبي ﷺ لأبي عمر الدوري ص : ٨١ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن القاسم المتوفى سنة ٣٢٨ هـ . وسبقت ترجمته . وانظر كلامه عن « مولى »

المخافة » في شرح القوائد السبع الطوال : ٥٦٦ .

(٥) سورة الحديد ، من الآية (١٥) .

(٦) النقل عنه في المصباح ٤٢٩/١ .

(٧) تحصيل عين الذهب : ٢٣٦ ، والنكت على الكتاب ٤٢٣/١ - ٤٢٤ .

قلتُ : وهذا تفسير ابن السكيت في إصلاح المنطق : ١١٢ قال : « أي كلا موضع المخافة » .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

معمولها في موضع نَصْبٍ بـ « تحسب » على أحد الوجوه الثلاثة .  
 و« تحسبُ » في موضع رَفَعٍ خَبَرٌ عن « كِلَا » ، والعائدُ إليه الضَّميرُ في  
 « أنه » ، وإفراذه دليلٌ على إفراد كِلَا لَفْظًا ؛ لأنَّ العائدَ مطابقٌ لِمَا يَعُودُ إليه .  
 و« خَلَفَهَا » و« أَمَامَهَا » قد تُصَرَّفُ فيهما ، وأُخْرِجَا عن الظَّرْفِيَّةِ  
 بِجَعْلِهِمَا مرفوعين ، وفي ذلك وَجُوهٌ أربعةٌ :

الأوَّلُ : أن يكونا مبدلين من « مولى المخافة » ، وهذا قول أبي علي<sup>(١)</sup>  
 وغيره ؛ لأنَّ « مولى » وإن كان مُفْرَدًا فقد يقع في المعنى للثنتين .  
 والثاني : أن يكونا خَبَرين لقوله : « إِنَّهُ » ، فلها حينئذٍ ثلاثة أخبار .  
 والثالثُ : أن يكونا مُبدلين من « كِلَا » .  
 والرابعُ : أن يكونا خَبَرين لمبتدأٍ محذوفٍ أي : هما خَلَفَهَا وَأَمَامَهَا .  
 والجرمي<sup>(٢)</sup> يذهبُ إلى أنَّ رَفْعَهُمَا مختصٌّ بالضرورة .  
 و« كِلَا » وما في حيزها في موضع نَصْبٍ على أَنَّهَا خَبَرٌ « غَدَتْ » ، وإن  
 جَعَلْتَ « غَدَتْ » تامةً كان موضعها نصباً على الحال . وهذا واضحٌ .

\* \* \*

ومنها :

٤٨ - / إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا      قِيلَتْ قِيلَتْ فَهَاتِيهَا لَمْ تُقَسَلِ  
 كِلَاتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي      بِزُجَاغَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ

(١) انظر النقل عنه في إيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٤/١ . وانظر المسائل الشيرازيات ٤٥٨/٢ وما بعدها .

(٢) النقل عنه في المصباح ٤٢٨/١ .

هما لحسان<sup>(١)</sup>.

«إِنَّ» حرفٌ يَنْصَبُ وَيَرْفَعُ، و«الَّتِي» مُؤَنَّثُ الَّذِي، وهو مَوْصُولٌ، و«نَاوَلْتَنِي» جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ، وهي صلةٌ «الَّتِي»، والعائدُ منها محذوفٌ، والتَّقْدِيرُ: نَاوَلْتَنِيهَا، وبمجموع ذلك اسمٌ إِنَّ في موضعٍ نَصَبٍ بها.

«فَرَدَّدْتَهَا» جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ معطوفةٌ بالفاء على الصِّلَةِ .  
و«قِيلَتْ» فعلٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ، وفيه ضميرٌ مُسْتَكِنٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، وموضعٌ ذلك رفعٌ بخبرٍ إِنَّ، والعائدُ إلى الاسمِ ذلك الضَّمِيرُ، والفاءُ حرفٌ عَطْفٍ.

و«هَاتِ» فعلٌ أمرٌ وهو الصَّحِيحُ<sup>(٢)</sup>، والهاءُ مُبَدَلَةٌ من الهمزة التي هي فاءٌ في آتَى يُؤَاتِي، وَيَدُلُّ على فعلِيَّتِهِ قولُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

(١) ديوانه : ٧٥/١ . وانظر أمالي ابن الشجري ٤٢٣/٢ ، ودرة الغواص : ١٥٦ ، وشرحها للنفحاجي : ٤٤٢ ، وحاشيتها لابن بري : ٧٩١ ، والغيث المسجم ١٩٠/١ ، وحاشية البغدادي على شرح بانث سعاد ٤٩٣/١ ، والأشباه والنظائر ١٦٥/٣ ، والخزانة ٣٨٩/٤ .

(٢) على هذا أكثر النحويين ، وقد جوزَ الفارسي أن تكون (هات) اسم فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر : المسائل البصريات ٤٣٠/١-٤٣١ ، والصاحبي : ٢١٤ ، والمفصل : ١٨٤ ، وشرحه ٣٠/٤ ، وتقريب المقرب : ١٥٥ .

(٣) العين ٨٠/٤ ، وسر الصناعة ٥٥٣/٢ ، وشرح الملوكي : ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٣٠/٤ ، والمحكم = ٢٧٢/٤ ، وفيه :

وَاللَّهُ مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي

قلت : وقد نقل ابن الخباز رحمه الله عن شيخه (أبي حفص عمر بن مهران) في الغرة المخفية (الورقة ١٠٨ - مخطوط) حيث قال معلقاً على رأي ساقه للعكبري محتجاً على فعليتها بقولهم : بهاتي يهاتي مهاتاة ، قال : « وقال شيخنا - رحمه الله - : هذا غلطٌ من أبي البقاء ؛ لأن قولهم :

لِلَّهِ مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي

والفاعل مُسْتَكْرِنٌ ، و«ها» و«لم تُقْتَلِ» جملة منصوبة الموضع على الحال أي : فهاتِهَا غَيْرَ مَقْتُولَةٍ .

و«كِلْتَا» مؤنثٌ كِلَاً ، والتَّاءُ مُبَدَّلَةٌ من حرف العِلَّةِ على ما قَدَّمْتُ ، والألفُ للتَّانِيثِ ، (ووزَّئَهَا (فِعْلِي) نحو ذِكْرِي .

وقال الجَرَمِيُّ<sup>(١)</sup> : التَّاءُ زائدةٌ للتَّانِيثِ<sup>(٢)</sup> ، والألفُ لامُ الكلمة ، والوزنُ فِعْتَل . وزِيْفَةُ التُّحَاةِ بَعْدَ هَذَا الْبِنَاءِ ، وَبِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، وَذَلِكَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ تَاءُ التَّانِيثِ ، وَبِكونِهَا حَشْوًا .

وهي مُضَافَةٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُثَنَّى ، وَرَفْعُهَا بِالابتداءِ .

و«حَلَبُ الْعَصِيرِ» خَبْرُهَا ، وَالْفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ ، وَ«عَاطِنِي» فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَعَلَامَةٌ بِنَائِهِ وَإِعْرَابِهِ حَذْفُ الْيَاءِ ، وَالتَّوْنُ وَقَايَةٌ ، وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، وَ«بِزُجَاجَةٍ» جَارٌّ وَمَجْرورٌ يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ .

وَ«أَرْخَيْ» أَفْعَلٌ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ ، وَمَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ : «عَاطِنِي» .

وَ«لِلْمِفْصَلِ» يَتَعَلَّقُ بِأَرْخَيْ . وَ«الْمِفْصَلُ» بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الصَّادِ

---

هاتِي يُهَاتِي مَا حُوذُ مِنْ لَفْظِ هَاتٍ ، كَمَا قَالُوا : سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَوَّيْتُ لِي ؛ أَي : قُلْتُ : لَوْ كَانَ عِنْدِي ... » .

كَمَا نَقَلَ الرَّعْبِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ٥٢٢/٢ عَنْ السَّيِّدِ نَاصِرِ الدِّينِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ بْنِ الْمَرْتَضَى الْمَعْرُوفِ بـ (ابن بابشاه) هَذَا النَّصَّ .

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٤٢٠/٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

اللِّسَانُ ، وَبِعَكْسِ ذَلِكَ وَاحِدٌ مَفَاصِلِ الْعِظَامِ ، وَيَحْتَمِلُ الْمَعْنَى كِلَيْهِمَا .  
 وَحَكَى صَاحِبُ « الْأَغَانِي »<sup>(١)</sup> وَأَسْنَدَهُ إِلَى أَبِي ظَبْيَانَ الْحِمَّانِي قَالَ :  
 اجْتَمَعَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَمِيِّ عَلَى شَرَابٍ فُيَغْنِي أَحَدُهُمْ يَقُولُ حَسَانَ هَذَا ،  
 فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : كَيْفَ ذَكَرَ وَاحِدَةً يَقُولُهُ :

إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا

ثُمَّ قَالَ :

كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ

فَجَعَلَهُمَا اثْنَيْنِ . قَالَ أَبُو ظَبْيَانَ : فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ جَوَاباً ،  
 فَحَلَفَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا إِنْ بَاتَ وَلَمْ يَسْأَلِ الْقَاضِيَّ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنِ  
 الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup> عَنْ تَفْسِيرِ هَذَا الشَّعْرِ ، قَالَ : فَسَقَطَ فِي أَيْدِينَا لِيَمِينِهِ ، ثُمَّ أَجْمَعْنَا  
 عَلَى قَصْدِ عُيَيْدِ اللَّهِ ، فَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا السَّعْدِيِّينَ قَالَ : فَيَمَّمْنَاهُ نَتَخَطَّى  
 إِلَيْهِ الْأَحْيَاءَ فَصَادَفْنَاهُ فِي مَجْلِسِهِ يُصَلِّي بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، فَلَمَّا سَمِعَ حِسْنَا أَوْجَزَ  
 فِي صَلَاتِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ : مَا حَاجَتُكُمْ ، فَنَدَرَ رَجُلٌ مِنَّا كَانَ أَحْسَنَنَا

(١) الْأَغَانِي ٢٨٨/٩ - ٢٨٩ . وَانظُرِ الْقِصَّةَ فِي دُرَّةِ الْغَوَاصِ : ١٥٦ ، وَالغَيْثُ الْمَسْجُومُ ١٩٠/١ ،  
 وَحَاشِيَةُ الْبَغْدَادِيِّ عَلَى شَرْحِ بَابَتِ سَعَادٍ ٤٩٣/١ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ١٦٥/٣ ، وَالخِزَانَةُ ٣٨٩/٤ .  
 (٢) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ . وَقَدْ نَبِهَ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْخِزَانَةِ ٣٨٩/٤ عَلَى أَنَّ الصَّيْحِيَّ الْحَسَنَ  
 فَقَالَ : « الْحَسَنُ بَفَتْحَتَيْنِ ، وَكَذَا رِوَايَةُ الْحَرِيرِيِّ ، وَوَقَعَ فِي الشَّرْحِ تَبَعاً لِأَمَالِيِّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ  
 الْحُسَيْنَ بِزَنْةِ الْمَصْعَرِ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ الْكُتَّابِ » .

وَهُوَ الْقَاضِيُّ عُيَيْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَصِينِ بْنِ أَبِي الْحَرِّ الْعَنْبَرِيِّ ، كَانَ مِنْ سَادَاتِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ  
 عُلَمَاءَ وَفُقَهَاءَ ، وَكَانَ ذَا قَدْرٍ وَشَرَفٍ يُرْتَمَقُ بِالمَهَابَةِ ، وَلَا يَسْمَعُ بِالدَّعَابَةِ . تَوَفَّى سَنَةَ ١٦٨ هـ .  
 انظُرِ تَرْجَمَتَهُ فِي أَحْبَارِ الْقَضَاةِ ٨٨/٢ ، وَتَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٧/٧ .

نَفْتَةٌ فَقَالَ : نَحْنُ - أَعَزَّ اللَّهُ الْقَاضِي - نَزَعْنَا إِلَيْكَ مِنْ طَرِيقِ الْبَصْرَةِ فِي حَاجَةٍ مَهْمَةٌ وَفِيهَا بَعْضُ الشَّيْءِ ، فَإِنَّ أَدْبْتَ لَنَا قُلْنَا ، فَقَالَ : قُولُوا ، فَذَكَرَ يَمِينَ الرَّجُلِ / وَالشَّعْرَ ، فَقَالَ : أَمَّا قَوْلُهُ : « إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي » فَإِنَّهُ يَعْنِي الْخَمْرَ ، وَقَوْلُهُ : « قُتِلْتُ » أَرَادَ مُرِجَتَ الْمَاءِ ، وَقَوْلُهُ : « كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ » يَعْنِي الْخَمْرَ وَمِزَاجَهَا ، فَالْخَمْرُ عَصِيرُ الْعِنَبِ ، وَالْمَاءُ عَصِيرُ السَّحَابِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً نَجَاتًا ﴾ ، انصَرَفُوا إِذَا شِئْتُمْ .

وقال النَّقِيبُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ<sup>(٢)</sup> : وَهَذَا التَّوَالُفُ يَمْتَعُ مِنْهُ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءَ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ قَالَ : « كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ » وَ« كِلْتَا » مَوْضُوعَةٌ لِمَوْثِقَيْنِ ، وَالْمَاءُ مُذَكَّرٌ ، وَالتَّذْكَيرُ أَبَدًا يُغْلَبُ عَلَى التَّأْنِيثِ كَتَغْلِيبِ الْقَمَرِ عَلَى الشَّمْسِ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ<sup>(٣)</sup> :

### لَهَا قَمَرَاهَا وَالتَّجْوُمُ الطَّوَالِعُ

وليس للماء اسم آخر مؤنث فيحمل على المعنى ، كما قالوا : أَتَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ فِي الْمَعْنَى صَحِيفَةٌ ، وَكَمَا قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

(١) سورة النبا ، الآية (١٤) .

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٢٣/٤ .

(٣) ديوانه : ٥١٩ . وانظر الكامل ١٤٣/١ ، والمقتضب ٣٢٤/٤ ، ومجالس العلماء ص : ٣٦ ، والتمام : ١٠٧ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٧٨٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٩/١ ، ٤٢٤/٢ ، وشرح الجمل ١٣٦/١ ، والمغني ص : ٩٠٠ ، وشرح أبياته ٨٨/٨ .

(٤) نُسِبَا فِي الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِقَ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ١٥١ ، والعقد الفريد ٢٥٩/٣ ، ٣٩٠/٥ إلى امرأة من العرب وقفت على قبر ابنها ، وهو الأنسب ، وعزاهما ابن سيده في المحكم ١٠٩/٢ إلى الأعشى ، وليس في ديوانه المطبوع . وانظر مجاز القرآن ٧٦/٢ ، والأصول ٤٣٨/٣ ، وضرورة الشعر

قَامَتْ تُبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ      مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ  
تَرَكَتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ      قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

وكان الوجه أن يقول: ذَاتَ غُرْبَةٍ، وإنما ذَكَرَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِنْسَانٌ،  
فَحَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ: «أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ»، وَأَفْعَلُ هَذَا مَوْضِعٌ لِمَشْتَرِكَيْنِ  
فِي مَعْنَى، وَأَحَدُهُمَا يَزِيدُ عَلَى الْآخَرِ فِي الْوَصْفِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ  
الرَّجُلَيْنِ، فَزَيْدٌ وَالرَّجُلُ الْمَضْمُومُ إِلَيْهِ مَشْتَرِكَانِ فِي الْفَضْلِ إِلَّا أَنَّ فَضْلَ زَيْدٍ  
يَزِيدُ عَلَى فَضْلِ الْمَقْرُونِ بِهِ، وَالْمَاءُ لَا يُشَارِكُ الْخَمْرُ فِي إِرْحَاءِ الْمِفْصَلِ<sup>(١)</sup>.  
وَالثَّلَاثُ: قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>: «فَالْخَمْرُ عَصِيرُ الْعِنَبِ»، وَقَوْلُ حَسَّانَ:

« حَلَبَ الْعَصِيرِ ... .. »

يَمْنَعُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَصِيرُ الْخَمْرَ، وَالْحَلَبُ هُوَ الْخَمْرُ فَقَدْ  
أَضْيَقَتْ الْخَمْرُ إِلَى نَفْسِهَا، وَالشَّيْءُ لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ.  
وَالصَّوَابُ أَنَّهُ أَرَادَ كِلْتَا الْخَمْرَتَيْنِ الصَّرْفُ وَالْمَمْزُوجَةُ حَلَبُ الْعِنَبِ  
فَتَاوَلَنِي أَشَدَّهُمَا إِرْحَاءً لِلْمِفْصَلِ.

\* \* \*

للسيرافي: ٤٦، والإفصاح: ٦٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٩٤، وأمالي ابن الشجري  
٤٢٥/٢، والبلغة لابن الأنباري: ٦٥، والإنصاف: ٤٠٢، ٦١٧، واللباب للعكبري ١٠٢/٢،  
وشرح المفصل ١٠١/٥، وشرح الجمل ٥٦٩/٢،

(١) في (ت): إرخاء الخمر.

(٢) أي القاضي عبد الله بن الحسن.

ومنها :

٤٩- فَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطُ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا

البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت<sup>(١)</sup>.

الفاء حرف عطف ، و « إِنَّ » حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر .  
و « بَنِي حَرْبٍ » مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ اسْمٌ إِنَّ ، وَعَلَامَةٌ تُصْبِحُ  
الياء ، وَأَصْلُهُ بَيْنِ ، فَحُذِفَتْ نَوْنُهُ لِلإِضَافَةِ .

وهنا تنبيه :

وهو أنه وإن كان جمعه على لفظ الجمع السالم فيه شائبة من  
التكسير ؛ ألا ترى أن واحده المستعمل « ابن » ، وليس بجار عليه ، وإنما  
هو جارٍ على الأصل الأول وهو بنو ، فقياسه بنوون ، ثم تُسْتَقَلُّ الضمة  
على الواو فتُنْقَلُ إلى التون فتجتمع واوان الأولى لأم ، والثانية واو الجمع ،  
(فحذفت الأولى لدلالة الثانية على معنى وهو الجمع)<sup>(٢)</sup> ، والرفع لاعتلاها ،

(١) شعره المجموع : ٥٢ ، وهو فيه بيت مفرد وكذا في أغلب المصادر ، وقد انفرد ابن السرياني في شرح أبيات الكتاب ٣٠٦/١ بإيراد بيت ثان معه ، وقد أحل به شعره ، وكذلك أحل به شعر الأحوص الآتي ذكره . والشاهد بهذه النسبة في البصرة ٣١٠/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٣٨ . ولعل هذه النسبة هي الأقرب حيث أورد ابن السرياني قصة هذين البيتين وأن عبد الرحمن بن حسان يمدح معاوية رضي الله عنهم جميعاً .

ومنسوب إلى الأحوص في الكتاب ٤١٣/١ ، والبيت في شعره المجموع : ١٤٢ . وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٣/٤ ، والأصول ٢٠١/١ ، والمسائل المنثورة : ٢٣ ، وشرح عيون الكتاب : ٤١ ، والمختص ٥٤/١٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

أَعْنَى الْأُولَى بِالسُّكُونِ ، فَوَزْنُهُ فَعُونَ<sup>(١)</sup> ، وَلِذَلِكَ أَتَتْ فِعْلُهُ كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> :

... .. تَسْتَبِحُ ... بَنُو اللَّقَيْطَةِ ... ..

وقيل : بل ذلك لإرادته الْقَبِيلَةَ ، وقيل : بل لإضافته إلى المؤنث ، فهو إذا كقولهِ<sup>(٣)</sup> :

[٧٤/ب] ... .. تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا / مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

« كما » الكافُ جَرٌّ ، و« ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي ، أو مصدريةً ، أو نكرةً موصوفةً .  
« عَلِمْتُمْ » بمعنى عَرَفْتُمْ ، ومفعولها وهو العائدُ محذوفٌ تقديرُهُ :  
« عَلِمْتُمُوهُ » ، وموضعُ الجارِّ والجرورِ رَفَعٌ بأنه خبرٌ إنَّ ، ويتعلّقُ بمحذوفٍ ،  
وفيه ضميرٌ .

« مَنَاطٌ » هو من الأسماءِ المُستعمَلةِ استعمالَ الظُّروفِ ، ووزنُهُ مَفْعَلٌ ،

(١) في (ص) : فعول .

(٢) هو قَرِيبٌ بِنِ أُنَيْفِ الْعَبْرِيِّ كَمَا فِي الْحِمَاسَةِ ٥٧/١ ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقَيْطَةِ مِنْ دُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ

وَانظُرْ بِمَجَالِسِ ثَعْلَبِ ٤٠٥/٢ ، وَشَرَحَ الْحِمَاسَةَ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٢٦/١ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ ٦٢٨/١/٢ ،  
وَالْمَغْنِي : ٣٠ ، ٣٣٨ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتَهُ ٨٣/١ ، وَالخُرَازَنِي ٤٤١/٧ .

(٣) هو ذُو الرِّمَّةِ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ٧٥٤/٢ ، وَتَمَامُ الْبَيْتِ :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

وَالْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ٥٢/١ ، ٦٥ ، وَالْكَامِلِ ٦٦٩/٢ ، وَالْمَقْتَضِبِ ١٩٧/٤ ، وَالْأَصُولُ ٧٢/٢ ،  
وَالْمَذَكْرُ وَالْمَوْئِدُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٥٩٦ ، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ ١٠٩/٢ ، ٢٧٧/٣ ، وَشَرَحَ الْجَمَلِ  
٣٩٨/٢ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ ١١١/٢ ، وَشَرَحَ الْأَلْفِيَةَ لِلْمَرَادِيِّ ٤٢٧/١ ، وَالْمَسَاعِدُ ٣٨٨/١ .  
٤٨٠/٣ .

وأصله مَنَوَطٌ ، فَنُقِلَتْ الفتحَةُ من الواوِ إلى التُّونِ ، وَقَلِبَتْ أَلْفًا . وهو موضعُ النَّوَطِ ، والنَّوَطُ مَصْدَرٌ نُطِيتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ إِذَا عَلَّقْتَهُ بِهِ ، أَي هُوَ بِالْمَكَانِ الَّذِي نِيَطَتْ بِهِ الثَّرِيًّا شَبَّهُوا ارْتِفَاعَ مَنْزِلَتِهِ بِارْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهَا<sup>(١)</sup> .

وَمَا جَرَى كَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « هُوَ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ »<sup>(٢)</sup> ، (وذلك إذا كان مُبْعَدًا مُهَانًا ، وَتَقْدِيرُهُ : هُوَ مَكَانٌ مَزَجَرَ الْكَلْبِ)<sup>(٣)</sup> . و« هُوَ مِنِّي مَعْقِدَ الْإِزَارِ » ، يُرِيدُونَ قُرْبَ الْمَنْزِلَةِ . وَ: « قَعَدَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ » ، وَذَلِكَ إِذَا أُلْصِقَ بِهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ .

و« مَنَاطٌ » أَيْضًا يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، وَهُوَ خَيْرٌ ثَانٍ لَهُ « إِنَّ » . وَ« الثَّرِيًّا » مِنَ الثَّرْوَةِ بِمَعْنَى الْكَثْرَةِ ؛ لِأَنَّهَا سَبْعَةٌ كَوَاكِبٍ ، وَالْأَصْلُ ثُرَيُّوًا ، فَقَلِبْتَ الْوَاوِيَاءَ لِمَا ذُكِرَ ، وَهُوَ بِمَجْرُورٍ بِإِضَافَةِ « مَنَاطٌ » إِلَيْهِ . وَ« نُجُومَهَا » فَاعِلٌ « تَعَلَّتْ » ، وَمَوْضِعُ الْجَمَلَةِ رَفَعٌ لِأَنَّهُ خَيْرٌ ثَالِثٌ لِقَوْلِهِ : « إِنَّ » ، وَالْعَائِدُ إِلَى « مِنِّي » الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي « نُجُومَهَا » . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « قَد تَعَلَّتْ » فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الثَّرِيَّا ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ ، وَالْعَائِدُ إِلَيْهَا الضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِهِ : « نُجُومَهَا » .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « مَنَاطُ الثَّرِيَّا » حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ ، وَهُوَ مَفْعُولٌ « عَلِمْتُمْ » إِذَا قَدَّرْتَهُ عَلِمْتُمُوهُمْ ، أَي حَالِينَ مَنَاطِ الثَّرِيَّا . وَهَذَا بَيْنَ .

\* \* \*

(١) فِي (ص) : شَبَّهُوا بِارْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهَا .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ ٤١٣/١ .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ص) .

ومنها :

٥٠- متى ما تئأخي عند باب ابن هاشم تراخى وتلقى من فواضله يدا  
البيت للأعشى<sup>(١)</sup>.

« متى » شرطية ، وهي ظرف زمان ، ولا تُجرُّ إلا بلى ، ولو  
سميت بها لقلت في تثنيتها : متيان ، فقلبت الألف ياءً لحيء الإمامة فيها .  
و « ما » زائدة هنا بين كلمة الشرط ومجزومها . ومثله قوله سبحانه<sup>(٢)</sup> :  
﴿ وَإِنَّمَا تَخَافَتَ مِنْ قَوْمٍ خِيفَةً ﴾ ، و ﴿ أَيِنَّمَا كُنْتُمْ تُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وجاءت كذلك بين الجار ومجروره . قال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ مِمَّا خَطَبَاهُمْ أَتْرُقُوا ﴾ ،  
وقال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

فإن لما كل أمر قرارا  
فيوماً مقاماً ويوماً قرارا

وبين المبتدأ وخبره . قال الله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ أي : هم قليلٌ .

- 
- (١) ديوانه : ١٨٥ من قصيدته التي مدح بها النبي ﷺ . وفيه : (ترجي وتلقي) .  
(٢) سورة الأنفال ، من الآية (٥٨) .  
(٣) سورة النساء ، من الآية (٧٨) .  
(٤) سورة نوح ، من الآية (٢٥) . وهي قراءة أبي عمرو . السبعة : ٦٥٣ ، والتيسير : ٤٩٨ .  
(٥) لم أقف على هذا البيت بهذه الصورة ، وصدده عجز بيت للأعشى في ديوانه : ١٠١ بمدح قيس  
ابن معديكرب ، وهو بتامه :

إلى مملك خير جيرانه  
فإن لما كل أمر قرارا

- وانظر البيت برواية المصنف في الأزهية : ٧٧ ، وأمالى ابن الشجري ٥٦٩/٢ . قال الهروي : أراد  
فإن لكل أمر قراراً ، و(ما) صلة ، ونصب مقيماً وفراراً أراد : يكون مقيماً ويوماً يفر قراراً .  
(٦) سورة ص ، من الآية (٢٤) .

وبين المفعولين ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ .  
وزادها الأعشى في موضعين من بيت ، قال<sup>(٢)</sup>:

إمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالُ لَنَا      إِنَّا كَذَلِكِ مَا نَحْفَى وَنَتَّعِلُ

وزادها أمية بن أبي الصلت في ثلاثة مواضع من بيت ، وهو<sup>(٣)</sup>:

سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عَشْرًا مَا      عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا

/ ذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي كِتَابِ « مَعَانِي الشُّعْرِ »<sup>(٤)</sup> أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ ذَكَرَ عَنِ  
عَيْسَى بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : مَا أَدْرِي مَا مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ ، وَلَا رَأَيْتُ أَحَدًا  
يَعْرِفُ مَعْنَاهُ .

وقال غيره<sup>(٥)</sup>: إِنَّ أُمِيَّةَ قَالَهُ فِي سَنَةِ جَدَبٍ ، وَكَانُوا فِي سَنَةِ الْجَدَبِ  
يَجْمَعُونَ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَقَرِ ، ثُمَّ يَعْقِدُونَ فِي أذْنَابِهَا وَتُسْنِ  
عَرَاقِيئِهَا<sup>(٦)</sup> السَّلْعَ وَالْعُشْرَ (لِضَرْبَيْنِ مِنَ الشَّجَرِ) ، ثُمَّ يَعْطُونَ بِهَا فِي جَبَلٍ

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٦) .

(٢) ديوانه : ١٠٩ . وانظر الأزهية : ٨٠ ، ١٤٣ ، وأمثالي ابن الشجري ٥٧٠/٢ ، المغني : ٤١٤ ،  
وشرح أبياته ٢٨٢/٥ ، والخزانة ٣٥١/١١ . وقوله : (كذلك) هو بكسر الكاف خطاب لامرأة .

(٣) ديوانه أمية بن أبي الصلت : ٢١٤ . وانظر الحيوان ٤٦٧/٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ٩٥ ،  
وجهرة اللغة ٣٢٢/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٥٥ ، والأزهية : ٨١ ، والأزمنة والأمنكة  
للمرزوقي ١٢٤/٢ ، وسفر السعادة ٥٧٤/٢ ، وأمثالي ابن الشجري ٥٧٠/٢ ، والمغني : ٤١٤ ،  
وشرح أبياته ٢٨٣/٥ ، والأشباه والنظائر ٣٣١/٣ . وحرفه بعضهم إلى (عسل ما) بدل (سلع ما)  
كما أشار ابن قتيبة .

(٤) لم أفق عليه في كتاب المعاني الكبير . وقد ذكره ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن : ٩٤ - ٩٥ .

(٥) هو ابن الشجري في أماليه ٥٧٠/٢ . وانظر تهذيب اللغة ٦٠/٢ .

(٦) في الأزهية : ٨١ (بين عراقيبها) ، ورواية المصنف موافقة لرواية ابن الشجري في أماليه ٥٧٠/٢  
(في تُسْنِ عَرَاقِيئِهَا) .

وَعَرٍ، وَيُشْعِلُونَ فِيهِ النَّارَ ، وَيَضْحُجُونَ بِالِدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ ، وَكَانُوا يَرُونَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ السَّقْيَا .

و« الْبَيْقُورُ » الْبَقْرُ<sup>(١)</sup> . و« الْعَائِلُ » الْفَقِيرُ . وَفِي التَّنْزِيلِ<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴾ . وَمَعْنَى « عَالَتِ الْبَيْقُورَا » أَنَّ السَّنَةَ الْمَجْدِبَةَ أَنْقَلَّتْهَا بِمَا حَمَلَتْ مِنْ السَّلَعِ وَالْعُشْرِ .

و« الثَّنُ » جَمْعُ ثَنَةٍ<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ الشَّعْرُ الْحَيْطُ بِالْعُرْقُوبِ وَالظَّلْفُ وَالْحَافِرُ . وَ« تُنَاجِي » مَجْرُورٌ بِمَتَى ، وَأَصْلُهُ تُنَاجِيِينَ بِوزن تُضَارِيِينَ ، فَاسْتَثْقَلَتْ الْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ وَهُمَا الْيَاءَانِ ، فَحُذِفَتْ الْأُولَى فَبَقِيَ تُنَاجِيِينَ ، وَوزنه تُفَاعِيِينَ ، ثُمَّ حُذِفَتْ التَّوْنُ لِلْحِزْمِ .

وَهَذِهِ الْيَاءُ عِنْدَ سِيُوبِيهِ<sup>(٤)</sup> ضَمِيرٌ هُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّائِيثِ قِيَاسًا عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُعْرَبَةِ بِالتَّوْنِ ، فَإِنَّ حَرْفَ اللَّيْنِ قَبْلَ التَّوْنِ ضَمِيرٌ فِيهَا نَحْوُ : يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلَانِ .

وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ<sup>(٥)</sup> هِيَ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى التَّائِيثِ ، وَالضَّمِيرُ مُسْتَكِينٌ قِيَاسًا عَلَى فِعْلِ الْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ<sup>(٦)</sup> ، وَذَلِكَ ضَمِيرُهُ مُسْتَكِينٌ فِيهِ كَقَوْلِكَ : يَفْعَلُ . وَليْسَ ذَلِكَ بِلازِمٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ ، فَإِذَا انْتَقَلَ الضَّمِيرُ عَنِ

(١) انظر تهذيب اللغة ١١٨/٩ .

(٢) سورة الضحى ، الآية (٨) .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٥٧٠/٢ .

(٤) الكتاب ١٨/١ - ٢٠ .

(٥) انظر الانتصار : ٤٦ ، والنكت على الكتاب ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ٨٨/٣ .

(٦) في (ت) المذكور .

ذلك وَحَبَّ إِبْرَازُهُ كَمَا أُبْرَزَ فِي الشَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيْنَ يَظْهَرُ أَثْرُ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا ؟

أَجِبْتُ : قَدْ يَظْهَرُ فِي الْعَطْفِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ ، كَقَوْلِكَ : يَا هِنْدُ

تَضْرِبِينَ وَزَيْتَبَ ، فَإِنَّهُ عِنْدَ سَيُوبِهِ أَحْسَنُ لظُهُورِهِ ، وَعَلَى هَذَا كَلَّمَا كَثُرَتْ

حُرُوفُهُ أَزْدَادَ الْعَطْفِ عَلَيْهِ حُسْنًا . وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي « شَرْحِ الْفُصُولِ » (١) .

و« عِنْدَ » ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَفِي فَائِهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ، وَلَا يُجْرُ بِغَيْرِ

مِنْ .

و« بَابٍ » مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ ، وَأَصْلُهُ بَوَّبَ لِقَوْلِهِمْ : أَبْوَابٌ وَبُؤَيْبٌ .

و« ابْنِ » مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ « بَابٍ » إِلَيْهِ ، وَ« هَاشِمٍ » مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ « ابْنِ »

إِلَيْهِ ، وَ« تَرَاحِي » مَجْرُومٌ لِأَنَّهُ جَوَابٌ مَتَى ، وَعِلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ التُّونِ ،

وَ« تَلَقَى » عَطْفٌ ، وَأَصْلُهُ تَلَقَيْنِ ، فَاسْتَقْبَلَتِ الْكَسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ فَتَقَلَّتْ إِلَى

الْقَافِ ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ وَهُمَا الْيَاءَانِ ، فَحُذِفَتِ الْأُولَى ثُمَّ حُذِفَتِ التُّونُ لِلجَزْمِ ،

فَوَزَنُهُ تَفْعَى .

و« مِنْ فَوَاضِلِهِ » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ : « يَدَا » ،

فَلَمَّا تَقَدَّمَ صَارَ حَالًا ، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ :

« تَلَقَى » ، وَ« يَدَا » مَنْصُوبٌ بِهِ . وَهَذَا وَاضِحٌ .

\* \* \*

(١) المحصول (اللوحة ذات الرقم : ٤٨)

ومنها :

٥١- تَحِيَّةٌ مَنْ لَا قَاطِعَ حَبْلٍ وَاصِلٍ وَلَا صَارِمٍ قَبْلَ الْفِرَاقِ قَرِينَا

البيتُ للأسود بن يعفر<sup>(١)</sup>.

« تَحِيَّةٌ » نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، أَيْ : أَحْيَيْكَ تَحِيَّةً مِثْلَ تَحِيَّةِ فُلَانٍ ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَصْدَرَ الْمَوْصُوفَ وَالْمُضَافَ ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَ الْمُضَافِ فَأَعْرَبَ بِإِعْرَابِهِ .

[٧٥/ب] / قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ : لِأَنِّي لَا أَفْعَلُ فِعْلًا غَيْرِي ، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَيْجُوزُ بِقَاوِئِهِ عَلَى الْجُرِّ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ<sup>(٣)</sup> : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ أَيْ : عَرَضَ الْآخِرَةِ ، فَحَذَفَ الْعَرَضَ وَبَقِيَ « الْآخِرَةَ » عَلَى إِعْرَابِهَا ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

(١) هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرَ بْنِ عَبْدِ الْأَسْوَدِ ، جَاهِلِيٌّ مِنْ بَنِي نَهْشَلٍ بْنِ دَارِمٍ ، يَكْنَى أَبُو الْجِرَاحِ وَكَانَ أَعْمَى ، عَدَّهُ الْجَمْحِيُّ فِي الطَّبَقَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ فُحُولِ الْجَاهِلِيِّينَ . انظُرْ : طَبَقَاتُ الْفُحُولِ ١٤٧ ، وَسَمَطُ اللَّالِيِّ ١١٤/١ ، وَالخَزَائِنَةُ ٤٠٥/١-٤٠٦ . وَالْبَيْتُ فِي شِعْرِهِ الْمَجْمُوعُ : ٦٣ . وَهُوَ فِي النُّوَادِرِ : ١٩٥ ، وَالْأَزْهِيَّةُ : ١٦١ ، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٥٣٩/٢ .

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ وَمَسَائِلِهِ الْمَطْبُوعَةِ .

(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ، مِنَ الْآيَةِ (٦٧) . وَهِيَ قِرَاءَةُ شَاذَةٍ لِابْنِ جَمَازٍ . انظُرْ الْمُحْتَسَبُ ٢٨١/١ .

(٤) وَقَائِلُهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ يَرْثِي طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفِ الْخَزَاعِمِيِّ الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ كَانَ أَحْجَدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِهِ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٠ . وَانظُرِ الْمُقْتَضَبُ ١٨٨/٢ ، ٧/٤ ، وَالْمَذْكَرُ وَالْمُنْتَهَى لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ٥٦٣ ، وَالتَّكْمِلَةُ : ٢٢٣ ، وَالْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّاتُ : ٢٣٨ ، وَالْإِنْصَافُ : ٣٦ ، وَإِبْصَاحُ شَوَاهِدِ الْإِبْصَاحِ ٤١٨/١ ، وَالتَّبَيِّنُ : ٢٢٠ ، وَاللِّبَابُ ١٢٤/١ ، وَشَرْحُ الْمَقْصَلِ ٤٧/١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٧١/٣ ، وَرِصْفُ الْمَبَانِي : ٣٦٥ ، وَالْمَعْمَعُ ٢١٦/٦ ، وَالدَّرَرُ ١٦٢/٢ ، وَالخَزَائِنَةُ ١٠/٨ .

## رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

في رواية مَنْ رَوَى « طَلْحَةَ » بالجرِّ، والتقديرُ: أَعْظَمُ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ؟  
أَجَبْتُ: هذا يتوقَّفُ على المسموع مع أنهم لم يستعملوا هذا المقدَّر،  
بل هو شيءٌ يقتضيه المعنى، وإذا كان كذلك امتنعَ الجرُّ.  
ولو رُفِعَ على تقدير: تَحِيَّتِي تَحِيَّةٌ مِنْهُ هُوَ كذلك جَازَ.  
وأصل « تَحِيَّةٌ » تَحِيَّةٌ، فَنَقَلْتُ كَسْرَةَ الياءِ إلى الحاءِ، وأدْغِمْتُ الياءُ  
في الياءِ.

و« مَنْ » نكرةٌ موصوفةٌ، والتَّقديرُ: تَحِيَّةٌ إِنْسَانٍ. و« لا » هنا عند  
الكوفيِّين اسمٌ بمعنى غير، وهي صفةٌ لـ « مَنْ »، ومضافةٌ إلى « قاطعٍ » أي:  
تَحِيَّةٌ إِنْسَانٍ غَيْرِ قَاطِعٍ، ومثلهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ بِالْخَفْضِ  
على ما تقدَّم، ولو رَفَعْتَ على إضمارٍ « هو » فقلتُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا  
كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ لكان جائزاً. وفي التَّنزيلِ<sup>(١)</sup>: ﴿ إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ ﴾،  
و﴿ وَفَكَهَنُوا كَثِيرًا ۖ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup>. وقبيحٌ أن يُقالَ: لَا كَرِيمٍ  
بالجرِّ أو: لَا كَرِيمٍ بِالرَّفْعِ، وتسكُّتُ من غير تكرر، وربما شدَّ ذلك في  
الشَّعر كقوله<sup>(٣)</sup>:

(١) سورة البقرة، من الآية (٦٨).

(٢) سورة الواقعة، الآيتان (٣٢، ٣٣).

(٣) قائله رجل من بني سلول كما في الكتاب ٣٠٥/٢. وانظر شرح أبياته ٥٢١/١. ونسب  
للضَّحَّاك ابن هُثَّام الرقاشي في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٤٠٥، وزهر الآداب  
٦٧١/٣، ولباب الآداب ١٨٢/١. وانظر البيت في المقتضب ٣٦٠/٤، والمفصل: ٩٧،  
وشرحه ١١٢/٢، والمجم ٢٠٧/٢، والخزانة ٣٦/٤.

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا تَنْفَعُ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ

وكذلك قالوا في قولك<sup>(١)</sup>: غَضِبْتُ مِنْ لَأ شَيْءٍ ، وَخَرَجْتُ بِلَأ زَادٍ

أي : من غير شيء ، وبغير زاد .

فَإِنْ قُلْتَ : لَوْ كَانَتْ « لَأ » اسْمًا لَوَجَبَ إِعْرَابُهَا ؟

أَجِبْتُ : الْحَرْفُ إِذَا اسْتُعْمِلَ اسْمًا فْفِيهِ وَجْهَان :

الأوَّلُ : أَنْ تُبْقِيَهُ عَلَى لَفْظِهِ وَبِنَائِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تُنَزِّلُهُ مَنْزِلَةَ الْاسْمِ

الْمَبْنِيِّ ، وَهُوَ الْأَقْسَى عِنْدَ النَّحَاةِ ، كَقَوْلِكَ : هَلْ حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ ، وَلَمْ حَرْفٌ نَفْيٌ .

والثاني : أَنْ تُعْرِبَهُ فَتَقُولَ : هَلْ حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ ، وَلَمْ حَرْفٌ نَفْيٌ ،

وَتُجْرِيهِ مُجْرَى مَا حُذِفَ لَامُهُ نَحْوَ : عَدِيٍّ وَيَدِيٍّ ، وَهُوَ جَيِّدٌ . وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ<sup>(٢)</sup> :

مَنْ اقْتَضَى بِسَوَى الْهِنْدِيِّ حَاجَتَهُ أَجَابَ كُلَّ سُؤَالٍ عَنْ هَلٍ يَلْمِ

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ بَعْضَهُمْ يُشَدِّدُ آخِرَ هَذَا ، كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup> :

(١) انظر الكتاب ٣٠٢/٢ ، والمقتضب ٣٥٨/٤ ، والأصول ٣٨٠/١ ، والإغفال ١١٧/٢ ، والأزهية

ص : ١٦٠ ، وأمالى ابن السُّجْرِي ٣٦٣/١ ، ٥٣٩/٢ ، والجنى الداني : ٣٠١ .

(٢) ديوانه بشرح ابن جنى (الفرس) ٦١٥/٣ ، وشرح الواحدي : ٧٢١ ، وشرح مشكل شعر المتنبي

لابن سيدة ص : ٣١٠ ، وبالشرح المنسوب إلى أبي البقاء ١٦٠/٤ .

(٣) هو أبو يزيد الطائي والبيت في ديوانه : ٥٧٨ (ضمن شعراء إسلاميون) . والبيت في : الكتاب

٢٦١/٣ ، وشرحه للسرايى ١٩٧/١ - مطبوع - ، وشرح أبياته لابن السرايى ٢١١/٢ ، والنكت

عليه ٨٤٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/١ ، وجمهرة اللغة ١٦٨/١ ، والأصول ٣٢٧/٣ ، وسرالصناعة =

إِنَّ لَيْعاً وَإِنَّ لَوْاً عَنَاءُ

وربما أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ مع ذلك لَامَ التَّعْرِيفِ .

حَكَى الخليل<sup>(١)</sup> قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الدُّقَيْشِ: هَلْ لَكَ فِي زُبْدٍ وَتَمْرٍ، فَقَالَ:  
أَشَدُّ اَهْلٌ وَأَرْجَاهُ . وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَكَمِيِّ<sup>(٢)</sup>:

هَلْ لَكَ وَالْهَلُّ خَيْرٌ

« لا » هذه عند البصريين زائدة للتَّنْفِي .

وَجُرَّ « قَاطِعٌ » بِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ « مَنْ » . و« حَبَلٌ وَاصِلٌ » مَنْصُوبٌ بِـ « قَاطِعٍ »  
لأنه اسمُ فاعِلٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى موصوف .

وقولُهُ: « وَلَا صَارَمٌ » معطوفٌ عَلَى قولهِ: « قَاطِعٍ » . و« قَبْلَ الرَّفَاقِ »  
منصوبٌ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفُ زَمَانٍ ، أَي : قَبْلَ زَمَانِ الْفِرَاقِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ « قَبْلَ » وَ« بَعْدَ » تُسْتَعْمَلَانِ / تَارَةً لِلزَّمَانِ وَأُخْرَى لِلْمَكَانِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيُّهُمَا أَحَقُّ وَأَوْلَى بِهِمَا ؟

أَجِبْتُ : نَقَلَ شَيْخُنَا سَعْدُ الْمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ<sup>(٣)</sup>  
أَنَّ الْأَوْلَى بِهِمُ الْمَكَانُ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

- ٨٧٦/٢ ، والمنصف ١٥٣/٢ ، والصحاح (لا) ، وشرح المفصل ٣٠/٦ ، وشرح الجمل  
٢٢٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٤ ، وشرح الكافية ٣١٢/١/٢ ، ٣٤٢ ، ٥٣٥ ،  
والخزانة ١١١/١ ، ٢٧٥/٦ ، ٣٨٨ ، ٣١٩/٧ .

(١) العين ٣٥٢/٣ ، والفسر ٦١٧/٣ .

(٢) هو أبو نواس ، والبيت في ديوانه : ٤٤٢ من قصيدة بمدح فيها الفضل بن الربيع أوطا :

وَبَلَدَةٍ فِيهَا زَوْرٌ صَعْرَاءُ تَخْطِي فِي صَعْرٍ

(٣) في (ت) : بعض النحاة .

الأوّل : امتناعُهُم من إضافتِهِمَا إلى الفعل (في حال السّعة ، وإنما يُضَافَان إلى أَنْ والفعل أو ما والفعل)<sup>(١)</sup> ، قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَنَحْبُ بَعْدَ مَا حَبِئْنَا ﴾ .

والثّاني : إخبارُكُ بهما عن الجُئَةِ كقولك : الجَبَلُ بَعْدَ الوادي ، والوادي قَبْلَ الجَبَلِ ، وذلك ممتنعٌ في ظروف الزمان .

والثّالثُ : أنهما الأصلُ في الغايات ، ولم تجدهم أَدْخَلُوا في حكمهما إلاّ ظُرُوفَ المَكانِ كفَوْقَ وَتَحْتَ وَوَرَاءَ وَقُدَّامَ وَعَلَى ، وهذا جليٌّ .  
وَقَالَ أبو الكَرَمِ ابنُ الدَّبَّاسِ<sup>(٣)</sup> في كتابه المسمّى بـ «المُعَلِّمِ» : إنّ الغالبَ عليهما الزَّمَانُ .

ولِقَائِلٍ أَنْ يُجِيبَ عنه بأنَّ إضافةَ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ إلى الفعل ليست واجبةً حتى يلزمَ ذلك فيهما ، ثمّ ذلك يكونُ فيما تمكّنتَ طرفيتهُ الزَّمَانِيَّةُ ، وحيث اشتركا في الظَّرْفَيْنِ وصارا لهما ، مُنعَا ذلك تنبيهاً على ضعفهما ، وبأنَّ الإخبارَ بهما عن الجُئَةِ وجعلَهُمَا غايةً قرينتان<sup>(٤)</sup> من القرائنِ المخصّصةِ لهما بالمكان .

وقال أبو سعيدٍ السِّيرافيُّ في « شَرَحِ الكِتَابِ »<sup>(٥)</sup> : هما غيرُ متمكّنين فلا

(١) ما بين القوسين غير موجود في (ص) و(ح) .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية (١٢٩) .

(٣) هو أبو الكرم المبارك بن فاخر ابن الدباس ، عالم بالعربية ، من أهل بغداد ، له كتب منها المُعَلِّمِ في النحو ، وشرح خطبة أدب الكاتب ، وجواب مسائل . توفي سنة ٥٠٠ هـ . انظر ترجمته في نزهة الألبا : ٢٨١ ، وإنباه الرواة / ٢٥٦ ، ومعجم الأدباء ٥٤/١٧ ، والبلغة : ١٨١ ، وسمر اعلام النبلاء ٢٨٢/٣٧ .

(٤) في (ص) : اتخذ قرينتان .

(٥) شرح الكتاب ١٢٤/٤ (مخطوط) ، وانظر الكتاب ٢٨٦/٣ ، والنكت عليه ٨٦١/٢ .

يُرْفَعَان ، والمانع من ذلك أنهما لَيْسَا باسمين لشيءٍ من الأوقات كاللَّيْلِ  
والتَّهَارِ والسَّاعَةِ وَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وإنما اسْتُعْمِلَا في الوقت للدلالة على  
التَّقديم والتَّأخير . يعني أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جِئْتُ قَبْلَ زَيْدٍ ، أَرَدْتَ تَقْدِيمَ  
زَمَانِ مَجِيئِكَ عَلَى زَمَانِ جِئْتِهِ . فَإِذَا قُلْتَ : جِئْتُ بَعْدَهُ ، أَرَدْتَ تَأْخِيرَ  
زَمَانِ جِئْتِكَ عَنْ زَمَانِ جِئْتِهِ .  
و« قرينا » منصوبٌ بـ « صارم » .

\* \* \*

ومنها :

٥٢- أَلْهَفَى بِقُرَى سَحْبِلٍ حِينَ أَجَلَبْتُ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوَّ الْمُبَاسِلُ  
هذا من أبيات « الْحَمَاسَةِ »<sup>(١)</sup> ، وهو لَجَعْفَرِ بْنِ عُلبَةَ الْحَارِثِيِّ<sup>(٢)</sup> .  
والهمزة في « أَلْهَفَى » نداءٌ . وَاللَّهْفُ مَصْدَرٌ ، وَالْأَلْفُ مَبْدَلَةٌ مِنْ يَاءِ  
الْمُتَكَلِّمِ ، وَالغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ مَدُّ الصَّوْتِ لِتَعْظِيمِ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّفَجُّعِ ،  
وَلِأَنَّ الْأَلْفَ أَخْفُ ، وَالْمَعْنَى أَتْلَهَفُ ، فَاَلْمَصْدَرُ مِضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ .  
وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ : « بِقُرَى » ظَرْفِيَّةٌ ، وَهُوَ مَقْصُورٌ ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ  
مَقْدَرَةٌ فِي الْأَلْفِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْصَرِفُ ؛ لِأَنَّ الْوِزْنَ فَعْلَى ، وَهُوَ مُخْتَصَّصٌ  
بِالْمَوْنِثِ ؛ إِذْ هُوَ مِضَافٌ إِلَى « سَحْبِلٍ » .

(١) الحماسة ٦٣/١ . وانظر شرحها للمرزوقي ٤٤/١ ، والصاحح (سجل) ، والمختص ٦/٦ .

(٢) شاعر غزل مقل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، قتله بنو عقيل صبياً لدماء كانوا يطلبونه  
بها . انظر أخباره في الأغاني ٤٥/٣ ، ومعجم الشعراء : ٢٩١ .

وهنا تنبيه :

وهو أن أبا الفتح نقلَ في « التَّنْبِيهِ »<sup>(١)</sup> أنَّ بعضَهُمْ يَصْرِفُ دُئِيَا ، وَذَكَرَ في ذلك وجهين :

الأوَّلُ : أنَّ وَزَنَهُ فُعَيْلٌ ، وَنَظِيرُهُ عُيَيْبٌ في اسم طائر<sup>(٢)</sup> .

فإن قيلَ : فالألفُ التي هي لامٌ ما أصلُها ؟

أجبتُ : بأنه لم يتعرَّضْ لذلك ، لكن يقتضي القياسُ أن يكونَ من الواو لاشتقاق الكلمة من دَتَوْتُ ، والأصلُ : دُئِيوٌ ، ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لوقوعها رابعةً ، ثمَّ قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

والثَّاني : أنَّ الألفَ للإلحاق بفُعَلَّل كجُحْدَبٍ على رأي الكوفيين والأخفش<sup>(٣)</sup> . وهو قويٌّ ، وقد أوضحتهُ في « شَرَحِ التَّصْرِيفِ »<sup>(٤)</sup> .

نَعَمْ لا ينفكُ هذا الوجهُ من ضَعْفٍ ؛ إذ / كان يجبُ أن يكونَ دُئِيواً بالواو ، لِزَوَالِ البناءِ المقتضي لقلْبِهِ ياءً .

(١) التنبيه في إعراب الحماسة : ٥٢٥ عن ابن الأعرابي، ومثله نقل في التمام : ٤٠ أيضاً عند قول الشاعر :

في سَعْيِ دُئِيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ

(٢) انظر الكتاب ٢٦٨/٤ ، والأصول ٢٠٤/٣ . وفي أدب الكاتب : ٥٩٧ : ولم يأت على فُعَيْلٍ إلا حرفٌ واحدٌ قالوا : عُيَيْبٌ اسم وادٍ ...

(٣) انظر التنبيه في شرح مشكلات الحماسة : ٥٢٥ ، والمنصف ٢٧/١ ، والمقتصد شرح التكملة ١١٧٠/٢ ، وشرح الشافية ٤٨/١ .

وقد أنكر سيبويه في الكتاب ٣٣٥/٢ هذا الوزن قال : « فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فُعَلَّل ولا فُعَيْلٍ ولا شيء من هذا النحو ... » .

(٤) شرح التعريف بصوروري التصريف : ٢٨ - ٣٢ .

وعندي أنه يجوز أن يكون لما حصل القلب في اللغّة الكثيرة ، حُويلَ عليها في ذلك اللغّة القليلة . ونظيره قولهم : أرياح حملاً على رياح وريح ، وكذا شييان عند مَنْ جعله من الشَّوب ، وعلى بناء فَعْلَان كحَمْدَان دون فَيْلَان من ذلك .

و « سَحْبِلِ » مجرورٌ بإضافة « قرى » إليه .

و « حين » نَصَبٌ على الظرف .

فإن قلت : فيم يتعلّق الجارُّ والمجرورُ والظرفُ ؟

أجبتُ : يحتملان أوْجهاً :

الأوّلُ : أن يكونا ظرفين للهِفِّ ، كأنه قال : أتلهّفُ في هذا المكان

وفي هذا الزّمان .

والثاني : أن يكونا حالين من اللّهِفِّ ؛ لأنَّ ظُروفَ الزّمانِ والمكانِ

يصحُّ فيهما أن تكونَ أحوالاً للمصادر ، كما يصحُّ أن تكونَ أخباراً عنها ،

فيتعلّقان بمحذوفٍ ؛ أي : يا لهفّي واقعاً بهذا المكان في هذا الزّمان ،

والعاملُ في الحالِ حروفُ النّداء .

والثالثُ : أن يتعلّقَ « بقرى » بالمصدر ، ويكون « حين » حالاً منه ،

فيتعلّقُ بمحذوفٍ .

والرابعُ : عكس هذا ، وهو أن يكونَ « بقرى » حالاً ، و « حين » ظرفاً له .

والخامسُ : أن يكونَ « بقرى » حالاً من اللّهِفِّ ، فيتحمّلُ حينئذٍ

ضميراً عائداً إليه ، ويكونُ « حين » حالاً من ذلك الضّمير .

والسَّادِسُ : أن تكونَ « بَقْرَى » حالاً من ضمير المتكلم أي : يا لهْفِي وأنا في ذلك المكان ، ولا يجوزُ أن يكونَ « حين » حالاً من الياء ولا من المكان ؛ لأنهما جُثَّتَانِ ، والزَّمانُ لا يكونُ حالاً منهما ، كما لا يكونُ خبراً عنها .  
**فإن قلتَ** : أيجوزُ أن يكونَ « بَقْرَى » حالاً من الياء ، و« حين » ظرفاً للهْف ؟

**أجبتُ** : لا ؛ لأنَّ المصدَرَ لا يُفصلُ بينه وبين معموله بالأجنبيِّ .  
**فإن قلتَ** : فهل يجوزُ أن يكونا صفةً للمصدرِ ؟  
**أجبتُ** : الجارُّ والمجرورُ والظرفُ يُوصفُ بهما التكراتُ لا المعارفُ ، و« ألَهْفِي » معرفةٌ بالإضافة إلى الضميرِ .

و« الولايا » فاعلٌ « أَجَلَبْتُ » ، وعلامة رفعه ضمةٌ مقدَّرةٌ في الألف ، و« العدوُّ » عطْفٌ على « الولايا » ، و« المباسلُ » صفةٌ له ، والجملةُ في موضع جرٍّ بإضافة الظرفِ الزمانيِّ إليه ، وقد ذكَّرتُ ما ينبغي في ذلك .

\* \* \*

ومنها :

٥٣- فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بَدَّ مِنْهُمَا  
 صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَّاسِلُ  
 البيتُ له أيضاً<sup>(١)</sup> .

والفاءُ عاطفةٌ ، و« قالوا » فعلٌ وفاعلٌ ، و« لنا » جارٌّ ومجرورٌ ، وفي تعلُّقِهِ وجهان :

(١) أي لجعفر بن عُبَبةِ الحارثيِّ من المقطوعة التي منها البيت السابق وذكرها أبو تمام في الحماسة ٦٣/١ . وانظر شرحها للمرزوقي ٤٥/١ .

**الأوّل** : أن يتعلّق بـ « قالوا » ، أي : واجهوْنَا بذلك ، كقوله عزّ اسمه<sup>(١)</sup> : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ ﴾ ، فعلى هذا « ثتان » مبتدأ ، وخبره محذوف أي : ثتان لا بُدَّ منهما كائنتان ، وإن شئتَ فقدّر الخبرَ جاراً ومجروراً أي : لنا منكم ثتان .

**والثاني** : أن يكونَ « لنا » خبراً عن « ثتان » فيتعلّق بمحذوفٍ على ما يُقرّر في ذلك ، وموضعُ الجملةِ نصبٌ بـ « قالوا » .

وأصلُ ثتانِ ثنيانٍ ، فالتاءُ بدلٌ من الياءِ ، وليستَ / للتأنيثِ . أمّا الأوّلُ فلأنه مشتقٌّ من ثنيتُ ، وأمّا الثاني فلسكونُ ما قبل التاءِ ، ونصّوا على أنّ تاءَ التأنيثِ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أو ألفاً ، ولذلك فسَدَ قولُ الجرّميّ في كِلْتَا ، فالوزنُ فعْلانُ .

وأما « اثنتان » فالتاءُ للتأنيثِ ، واللامُ محذوفةٌ ، والوزنُ أفْعَتانُ . قال أبوالبقاء<sup>(٢)</sup> : التاءُ بدلٌ من الياءِ ، والوزنُ افعْلانُ .

**فإن قيل** : فالهمزة في أوّلِهِ إنما تدخلُ للعوضِ والابتداءِ ، وإذا لم يقع الحذفُ استحالُ العوضُ ؟

**أجبت** : بأنه وإن لم يقع حذفٌ ، لكنّ هذا العوضَ عن التّغيير اللّاحقِ للكلمةِ بإبدالِ لامِها ، فالوزنُ افعْلانُ<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة البقرة ، من الآيتين ( ٢٤٧ ، ٢٤٨ ) .

(٢) الباب ٣٣٩/٢ . وهذا كلام ابن جني في سر الصناعة ١٥٢/١ . وانظر شرح التصريف للثعالبيني

ص : ٣٥٢ ، وشرح الملوكي : ٣٠٠ ، والممتع ٣٨٨/١ .

(٣) في (ح) شطب على قوله : فالوزن افعْلانُ .

و « لا » عاملة عمل إن ، و « بُدَّ » اسمها ، و « منهما » في موضع رفع خبرها ، والجملة المنفية مرفوعة الموضع ؛ لأنها صفة قوله : « ثنتان » ، والعائد الضمير في « منهما » ، ولوصف التكررة شاع الابتداء بها ، أو لتقدم خبرها المجرور في أحد القولين .

وهنا تنبيه :

وهو أن نظيرها قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ . قال الفراء<sup>(٢)</sup> : معناه لا بُدَّ ولا محالة أن لهم النار ، فعلى هذا حرف الجرُّ مُقدَّر ، أي : لا جرم أن لهم ذلك ، كما تقول : لا بُدَّ من هذا ، ولا محالة في هذا . قال الزجاج<sup>(٣)</sup> حكاية عن قطرب : أن « لا » ردُّ ، أي : ليس الأمر كما وصفوا ، جرم أن لهم النار ، أي : وجب .

وقيل : إن « لا » زائدة ، وجرم فعل ماضٍ معناه ثبت وحق . وقال المبرد<sup>(٤)</sup> : أن وما تعمل فيه مرفوعة الموضع بـ « لا » ، بمنزلة أفضل في قولك : لا رجل أفضل منك .

وقوله : « صُدور رماح » والمعطوف عليه وهو « أو سلاسل » فيه وجهان : الأول : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هما ذلك . والثاني : أن يكون بدلاً من « ثنتان » .

(١) سورة النحل ، من الآية (٦٢) .

(٢) جاء في معاني القرآن ٨/٢ عن (جرم) : « ... كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بد أنك قائم ، ولا محالة أنك ذاهب فحرت على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً » .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٦/٣ ، ٢٢٠ . ولم يحكها عن قطرب .

(٤) قال في المقتضب ٣٥٠/٢ : « فأثرت مرفوعة بجرم ، ومعناها والله أعلم : حق أن لهم النار ... » .

فإن قيل: « أو » يقتضي أحدَ السببين، و« بُتَّان » يقتضي الجمعَ بينهما؟  
أجبتُ: بأنَّ في ذلك وجوهاً:

الأوَّلُ: أنَّ « أو » بمعنى الواو، كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ  
ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايِكَا﴾، وقال تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْتَشَى﴾، و: ﴿عُذْرًا أَوْ  
نُذْرًا﴾<sup>(٣)</sup>. وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

خَلَّ الطَّرِيقَ وَاجْتَنِبَ أَرْمَامًا  
إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامًا  
خُوَيْرِيَيْنِ يَنْقُفَانِ هَامَا  
لَمْ يَدْعَا لِسَارِحِ مُقَامَا

ألا تراه قال: خُوَيْرِيَيْنِ، ولو كانت « أو » لأحد السببين لقال:  
خُوَيْرِيَا، كما تقول: زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو جَالِسٌ، ولا تقول: جَالِسَانِ .  
و« أَكْتَلَ » و« رَزَامِ » لِيَصَانِ كَانَا يَقْطَعَانِ الطَّرِيقَ بِأَرْمَامِ (وهو موضع)<sup>(٥)</sup>،

(١) سورة الأنعام، من الآية (١٤٦).

(٢) سورة طه، من الآية (٤٤).

(٣) سورة المرسلات، الآية (٦).

(٤) أبيات من الرجز نسبت إلى رجل من بني أسد، وهي برواية: (الت) مكان (خل) في بعض المصادر. وانظر الأبيات أو بعضها في الكتاب ١٤٩/٢، وبجاء القرآن ١٧٥/٢، والكامل ٩٣٧/٢، والمقتضب ٣١٥/٤، وأمثالي ابن الشجري ٧٦/٣، والمفني: ٨٩، وشرح أبياته ٢٢/٢، ٣٧، والسان (حرب). وأكل ورمام: لسان كانا يقطعان الطريق بأرمام. وينقضان الهام: يستخرجان الدماغ والمخ. انظر اللسان (نقف).

(٥) في معجم ما استعجم للبكري ١٤١/١ (أرم): « إرمام بكسر أوله وبعين كانه مصدر أرم إرماما موضع في ديار طيء أو ما يليها. قال زيد الخيل لما حضرته الوفاة... وقال يعقوب إرمام واد لبني أسد ».

وَيَنْقُفَانِ هَامَ مَنْ يَمُرُّ بِهَا . وقال آخر<sup>(١)</sup> :

وَلَوْ أَنَّ الْبَكَاءَ يَرُدُّ شَيْئاً      بَكَيتُ عَلَى بُحَيْرٍ أَوْ عِفَاقٍ  
عَلَى الْمَرَّائِنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيعاً      لِشَأْنِهِمَا بِشَجْوٍ وَاشْتِيَاقٍ

ألا تراه قال : على المرَّائِنِ ، ولولا أنَّ أو بمعنى الواو لَمَا جازَ ذلك .  
وقال توبة بن الحمير<sup>(٢)</sup> :

[٧٧/ب]

/ وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَلْيِّ فَاجِرٍ      لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

أي : لِنَفْسِي تُقَاهَا وَعَلَيْهَا فُجُورُهَا .

وهذا قولُ الكوفيِّين ، ولا بأسَ به لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الشُّواهِدِ الْعَرَبِيَّةِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ « أَوْ » هُنَا تُفِيدُ الْقَتْلَ فِي بَعْضِهِمْ ، وَالْأَسْرَ فِي بَعْضِهِمْ ،  
وَالشُّتْنَانَ بِجُمْلَتِهِمْ . وَهَذَا كَقَوْلِكَ : كُنْتُ بِالْبَصْرَةِ أَكُلُ السَّمَكِ أَوْ التَّمْرِ ،  
وَهُنَا تُفِيدُ تَفَرُّقَهُمَا فِي زَمَانَيْنِ .

= وفي الناج (رمم) : أرمم جبل في ديار باهلة ، وقيل : وادٍ يصب في الثُّلُوبِ من ديار يني أسد ،  
قاله نصر ، وقيل : وادٍ بين الحاجر وقيد .

(١) هو متمع بن نويرة ، والبيت في ديوانه : ١٢٤ (مالك ومتمم ابنا نويرة) ، وانظر : معاني الأخص  
٣٥/١ ، والأضداد للأبياري : ٢٨٠ ، والمسائل المنشورة : ٢٦٠ ، وأمالي المرتضى ٥٨/٢ ،  
والأزهية : ١١٦ ، وأمالي ابن الشجري ٧٦/٣ ، وتوجيه اللمع : ٣١٦ ، والخزانة ١٣١/٧ .

(٢) شاعر غزل لص من عشاق العرب المشهورين ، وهو صاحب ليلي الأخيَّية ، خطبها إلى أبيها  
فمنعه منها . انظر أخبارهما في الأغاني ١١/١٩٤ ، والشعر والشعراء ٤٤٥/١ ، والمؤتلف

والمختلف : ٩١ ، وزهر الآداب ٩٦٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٥/٢ ، ومقدمة ديوانه .

والبيت في ديوانه : ٣٧ . وانظر أمالي القالي ٨٨/١ ، وحروف المعاني للزجاجي : ٥٣ ، والتبصرة  
١٣٢/١ ، والأزهية : ١١٤ ، وأمالي ابن الشجري ٧٤/٣ ، ورفص المباني : ٢١٢ ، ٤٨٩ ،

والمغني : ٨٩ ، وشرح أبياته ٢٠/٢ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ يَصِيحُ فِي حَقِّهِ الْقَتْلُ أَوْ الْأَسْرُ .  
 والرَّابِعُ : أَنْ « أَوْ » عَلَى بَابِهَا ، وَالتَّقْدِيرُ : لَا بَدَّ مِنْ أَحَدِهِمَا ،  
 فَحَدَفَ الْمُضَافَ . قَالَ تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ، أَي : مِنْ  
 أَحَدِهِمَا اللَّؤْلُؤُ ، وَمِنْ أَحَدِهِمَا الْمَرْجَانُ . وَقَالَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَوْلَا نَزَّلَ هَذَا الْقُرْآنُ  
 عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ أَي : مِنْ أَحَدِ<sup>(٣)</sup> الْقَرِيبَيْنِ ، يَعْنِي الطَّائِفَ وَمَكَّةَ .  
 وَ« أَشْرَعَتْ » يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :  
 الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةَ الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ « صُدُورٌ » .  
 وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةَ الْمَوْضِعِ لِأَنَّهَا صِفَةٌ « رِمَاحٌ » ، وَهَذَا بَيْنٌ .

\* \* \*

ومنها :

٥٤- فقلنا لهم تِلْكُمْ إِذَا بَعْدَ كَرَّةٍ تُعَادِرُ صَرَغِي نَوُوْهَا مُتَخَاذِلٌ

البيت له أيضاً<sup>(٤)</sup> .

الفاء عاطفة . وَ« قُلْنَا » جَمَلَةٌ مِنْ فَعَلٍ وَفَاعِلٍ ، وَ« لَهُمْ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
 يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ .

وَالاسْمُ مِنْ قَوْلِهِ : « تِلْكُمْ » تِي ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُؤَنَّثِ ، وَاللَّامُ

(١) سورة الرحمن ، الآية (٢٢) .

(٢) سورة الزخرف ، من الآية (٣١) .

(٣) كذا في النسخ .

(٤) أي لجعفر بن عُلْبَةَ الْحَارِثِيِّ مِنَ الْمُقْطُوعَةِ الَّتِي مِنْهَا الْبَيْتَانِ السَّابِقَانِ (٥٢ - ٥٣) فِي الْحِمَاسَةِ ٦٣/١ ،

وَانظُرْ شَرْحَهَا لِلْمَرْزُوقِيِّ ٤٦/١ .

زِيدَتْ لتدلُّ على بُعْدِ المشارِ إليه ، وكانت ساكنةً لأنَّ ذلك الأصلُ في كُلِّ مَزِيدٍ إِلَّا أَنْ تَدْعُوَ الحَاجَةَ إلى تحريكه كما في نون التثنية ، لكن التثنية ساكنان الياء واللام ، فحُذِفَت الياءُ لأنَّ قبلَهَا الكسرةُ تدلُّ عليها بخلاف اللام ، ولأنَّهَا معتلةٌ دونها ، ولأنها لغير معنَى بخلافها .

فإن قيل : فهلاً حُرِّكَتْ<sup>(١)</sup> كما فُعِلَ في « ذلك » ؟

أجبتُ : تحريكُهَا بالفتح ممتنعٌ لِمَا فيه من اللَّبَسِ بلامِ المَلِكِ ، وتحريكُهَا بالكسر مُسْتَقْبَلٌ لِمَا يَلْزَمُ من وقوعِ ياءٍ بين كَسْرَتَيْنِ ، وأما « لامُ ذلك » فلم يُسْتَقْبَلْ تحريكُهَا به لِعَدَمِ ما دَكَّرْنَا .

وقال أبو البقاء<sup>(٢)</sup> : حُذِفَت الياءُ لأنَّ الكسرةُ تدلُّ عليها بخلاف الألفِ في « ذلك » ، فإنها لو حُذِفَتْ لم تدلُّ عليها الفتحةُ . ولا أدري ما الفرقُ بينهما ، وإنما أثبتتهُ لَعَلَّ مَا غَيْرِي يَفْهَمُهُ .

والكافُ حرفُ خطابٍ ؛ لأنها لو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإعراب ، وذلك متعديٌّ ؛ إذ لا رافعَ ولا ناصبَ ولا جارَّ ؛ إذ أسماءُ الإشارة لا يصحُّ إضافتها لكونها معارفَ ، والتثنيةُ في « هؤلاء » منوناً فيما حكاه الجوهريُّ<sup>(٣)</sup> شَادُّ ، فلا يُقَاسُ عليه .

والميمُ دليلٌ على مجاوزةِ الواحد ، فإنَّ قَصَدَتْ التثنيةُ زِيدَتْ الألفُ ،

(١) أي اللام من (تيلكم) حسب الأصل الذي أشار إليه المصنف .

(٢) لم أقف على نصه هذا مع أنه يتحدث عن هذا الموضوع في المتبع ٤٧٢/٢ ، وانظر أيضاً للباب . ٤٨٧/١ .

(٣) الصحاح (ألا) ١٨٤٢/٢ . وكلمة (الجوهري) ساقطة من (ص) .

وإنَّ قَصَدْتَ الْجَمْعَ زِيدْتَ الْوَاوُ فَقِيلَ: تَلَكُمُو، وَهِيَ لُغَةٌ، وَالْأَشْهُرُ حَذْفُ  
الْوَاوِ وَإِسْكَانُ الْمِيمِ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ .

وموضع « تَلَكُمُ » رَفْعٌ إِمَّا مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ؛ أَي : تَلَكُمُ تَقَعُ ،  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ « بَعْدَ كَرَّةٍ » فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَي : تَلَكُمُ مُسْتَقَرَّةٌ  
بَعْدَ كَرَّةٍ .

وَيَجُوزُ / أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَحذُوفًا أَي : الْمَطْلُوبُ تَلَكُمُ .

[٧٨]

و« إِذَا » حَرْفٌ مَعْنَاهُ الْجَوَابُ وَالْجِزَاءُ ، وَهُوَ مُهْمَلٌ ؛ إِذْ لَا فِعْلَ بَعْدَهُ .  
و« تُغَادِرُ » فَاعِلُهُ مُضَمَّرٌ ، وَ« صَرَعَى » مَفْعُولُهُ ، وَهُوَ جَمْعُ صَرِيحٍ ،  
وَكَلُّ مَا كَانَ عَلَى فَعِيلٍ مِنَ الْآفَاتِ جُمِعَ عَلَى فَعَلَى كَمَرِيضٍ وَمَرُضَى ،  
وَجَرِيحٍ وَجَرَحَى .

وَالجَمْلَةُ مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ صِفَةً لـ « كَرَّةٍ » .

و« نَوَّوْهَا » مُبْتَدَأٌ ، وَ« مَتَّخَاذِلُ » خَبْرُهُ . وَالتَّوُّءُ مُصَدَّرُ نَاءٍ يَتَوَّءُ ، وَهُوَ  
مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، أَي : إِذَا أَرَادَ الصَّرِيحُ أَنْ يَنْهَضَ خَدَلَتْهُ الْجِرَاحُ .  
وَمَوْضِعُ الْجَمْلَةِ نَصْبٌ صِفَةً لـ « صَرَعَى » .

\* \* \*

ومنها :

٥٥- فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكْ آيَبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

البيت لتأبط شراً<sup>(١)</sup>، (وهو من « الحماسة » أيضاً)<sup>(٢)</sup>.

« أَبْتُ » بمعنى رَجَعْتُ ، وهو فعلٌ وفاعلٌ ، و« إِلَى فَهْمٍ » متعلقٌ به ، والواوُ للحال ، و« مَا » نافيةٌ ، و« آيَبًا » خبرٌ « كُنْتُ » ، وموضعُ الجملة المنفيةُ نصبٌ على الحال ، والمعنى رَجَعْتُ إِلَيْهِمْ وَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي ظَنِّهِمْ أَوْ ظَنِّي لَصُعُوبَةِ الْأَمْرِ .

وَيُرْوَى : وَمَا كِدْتُ آيَبًا . وفيه شذوذٌ ؛ لأنه جعلَ خَيْرَ « كَادَ » اسمَ فاعلٍ ، ولا يكونُ ذلك إلا فِعْلاً مُسْتَقْبِلاً كقوله تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ قَرِيبٍ مِّنْهُمْ ﴾ ، وجاز ذلك لأنها مُشَبَّهَةٌ بِكَانَ ، و« كَانَ » يجوز فيها ذلك ، كقولك : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا . و« مِثْلَهَا » في هذا الشذوذ عَسَى في قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) ثابت بن جابر بن سفيان من فهم . يكنى أبا زهير ويلقب بتأبط شراً) شاعرٌ جاهلي عذاءً ، وأحد الصعاليك ، كان يغزو على رجليه وحده . أخباره في الشعر والشعراء ٣١٢/١ ، والخزانة ١٣٧/١ . والبيت في ديوانه : ٩١ ، ٣٦٢ . وانظر الحماسة ٧٢/١ ، والتنبيه في إعرابها لابن جني ٥١/١ ، والخصائص ٣٩١/١ ، والاختيارين : ٢٩٥ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح المفصل ١٣/٧ ، وشرح الكافية ٨٢٥/٢ ، ١٠٧٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والخزانة ٣٧٤/٨ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ح) و(ص) . انظر الحماسة ٧٢/١ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (١١٧) .

(٤) هو رؤية ، والبيتان في ملحقات ديوانه : ١٨٥ . وانظر الخصائص ٩٨/١ ، وما خرجه ابن جني من شعر تأبط شراً في ملحقات ديوانه : ٣٦٢ ، وشرح الكافية ١٠٧٠/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٥٢/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والمسعودي ٢٩٧/١ ، والمعنى : ٢٠٣ ، وشرح أبياته ٣٤٢/٣ ، والخزانة ٣١٦/٩ .

أَكْثَرْتَ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا

لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وجاء في مثل : « عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوْسًا »<sup>(١)</sup>.

وأجاز عبدُ القاهر أن يكونَ الخبرُ محذوفًا ، والتقديرُ : عَسَى الْعُوَيْرُ أَنْ يَكُونَ أَبُوْسًا ، فيجوزُ على هذا عندي أن يكونَ التقديرُ : وما كِدْتُ أَكُونُ آتِيًا . نَعَمْ هذا الذي ذَهَبْتُ إليه أَيْسُ ؛ ألا تراه حَذَفَ الموصولَ وهو أن وفِعَلُهُ ، وأَبَقِيَ بعضَ الصَّلَةِ ، وليس في تقديري ذلك ، ولو قال عَبْدُ الْقَاهِرِ : التَّقْدِيرُ : عَسَى الْعُوَيْرُ أَنْ يَكُونَ أَبُوْسًا لَكَانَ سَالِمًا مِنْ ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ رَاعَى الْأَكْثَرَ فِي خَبَرِ عَسَى .

وموضعُ الجملةِ المنفيَّةِ نَصَبٌ على الحال ، وصاحبُهَا الضَّمِيرُ في « أَيْتُ » ، والعامِلُ فيها الفعلُ ، والعائدُ ضميرُ المتكلمِ في كُنْتُ أو كِدْتُ .  
وَيُرَوَى : « وَكَمْ مِثْلُهَا » بالجرِّ ، فـ « كَمْ » خبريَّةٌ دالَّةٌ على التَّكْثِيرِ ، وجرُّ « مثل » بالإضافة ، أو بِعَيْنِ مَقْدَرَةٍ ، وموضعُ « كَمْ » رفعٌ بالابتداء .  
و« فَارَقْتَهَا » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ ، وموضعُهَا رفعٌ لأنه خَبَرُ « كَمْ » .

وَيُرَوَى : « مِثْلَهَا » بالنَّصْبِ ، وفيه وجهان :

الأوَّلُ : أَنَّ نَصْبَهُ على التَّمْيِيزِ ، وكم استفهاميَّةٌ مَقْرَرَةٌ .

(١) هذا من كلام الزَّيَّاء . انظر الأمثال لأبي عبيد : ٣٠٠ ، والمستقصى ١٦١/٢ . وراجع الكتاب

١٥٨/٣ ، ١٥٩ ، ٥١/١ .

والثاني : أنه منصوبٌ بفعلٍ مُقدَّرٍ فسرهُ « فَارَقْتُهَا » ، وموضع « كم » رفعٌ بالابتداء ، والخبرُ « فَارَقْتُ » المقدَّرةُ دون الظَّاهرة .  
 ويجوزُ أن يكونَ موضعُها نصباً على الظَّرْفِ .  
 ويروى: « مثلُها » بالرفعِ على الابتداء ، و« فَارَقْتُهَا » خبرٌ، و« كم » على هذا في موضعِ نصبٍ على الظَّرْفِ، أي: كم يوماً أو يومٍ على الوجهين .  
 و« هي تصفِرُ » جملةٌ ابتدائيةٌ / في موضعِ نصبٍ على الحال من ضميرِ المفعول في « فَارَقْتُهَا » ، وهذا جليٌّ .

\* \* \*

ومنها :

٥٦- إني لمُهَدِّ مِنْ نِنَائِي فَقَاصِدٌ بِهِ لَابِنِ عَمِّ الصَّدَقِ شُمْسِ بْنِ مَالِكِ  
 البيتُ لتأبَّطِ شراً<sup>(١)</sup>، وقيل : لغيره<sup>(٢)</sup> .

أصلُ « إني » إئني ، فحذفت إحدى التوونات كراهةً لاجتماعها ، وفي المحذوفة ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها الثانيةُ من « إن » وذلك لوجهين : الأوَّلُ : أنه تُحذفُ كثيراً للتخفيف . والثاني : تطرُّفُها ، وقد تكررَ الإعلامُ بأنَّ الطَّرْفَ محلُّ التَّغْيِيرِ .

(١) ديوانه : ١٤٨ . وانظر الحماسة ٧٥/١ ، وشرحها للمرزوقي ٩٢/١ . والبيت في أمالي القالي ١٣٣/٢ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٣٤٩ ، وشرح الكافية ١٣٠/١/١ ، والعباب والتاج (شمس) ، والبحر المحيط ٣٩٣/٨ .

(٢) جاء في هامش ديوان تأبَّط شراً : ١٤٨ : « في التيجان : ٢٤٢ نسبت بعض أبيات القصيدة إلى السليك ابن السلكتة » . قلتُ : وفي شعره : ٧٢ خمسة أبيات على هذا الوزن والروي .

وثانيها : أَنَّهَا الْأُولَى<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَةَ أضعَفُ ، فَهِيَ بِذَلِكَ أُولَى ، ثُمَّ أُسْكِنَتِ النُّونُ الْمفتوحَةَ ، وَأُدغِمَتِ فِي نُونِ الْوَقَايَةِ .

وثالثُهَا<sup>(٢)</sup> : أَنَّهَا تُنُونُ الْوَقَايَةَ لِزِيادَتِهَا ، وَلِأَنَّهَا الْمحذوفَةُ فِي لَعَلِّي . وَفِيهِ ضَعْفٌ ؛ لِأَنَّهَا زِيدَتْ لِمَعْنَى وَهُوَ وَقَايَةٌ مُشَابِهَةٌ الْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ ، وَمَا كَانَ لِمَعْنَى رَجَحَ الْأَصْلَ بِدَلِيلِ قَاضٍ .

وَالْيَاءُ اسْمٌ « إِنَّ » فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَاللَّامُ لِلتَّأْكِيدِ ، وَقَدْ سَلَفَ ذِكْرُ مَوَاضِعِهَا .

و« مُهْدٍ » خَبَرُهَا ، وَهُوَ مَنْقُوصٌ . وَأَصْلُهُ مُهْدِيٌّ ، ثُمَّ سُكِّنَتِ الْيَاءُ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ عَلَيْهَا فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالتَّنْوِينِ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ . وَ« مِنْ ثَنَائِي » جَارٌّ وَمَجْرُورٌ وَمُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ .

و« مِنْ » تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً عِنْدَ الْأَحْفَشِ ، وَ« ثَنَائِي » مَفْعُولٌ « مُهْدٍ » ؛ إِذْ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَهْدَى .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : إِنِّي لَمُهْدٍ ثَنَاءً مِنْ ثَنَائِي ، فَ« مِنْ » لِلتَّبْيِينِ ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ صِفَةٍ لِلْمَفْعُولِ الْمحذوفِ ، وَإِنْ قَدَّرْتَ الْمحذوفَ بَعْدَهَا ، كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ عَلِيٍّ الْحَالِ لِتَقْدِيمِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ .

وَالفَاءُ عَاطِفَةٌ ، وَ« قَاصِدٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى « مُهْدٍ » ، وَ« بِهِ » يَتَعَلَّقُ

(١) فِي (ص) : أَنَّهَا الثَّانِيَةُ .

(٢) فِي (ص) : ثَانِيهَا .

بـ « قاصِدٌ » ، و « لابنِ عَمِّ » جارٌّ ومجرورٌ ومضافٌ إليه ، واللامُّ زائدةٌ ، أي : فقاصِدٌ به ابنِ عَمِّ ؛ لأنه مُتَعَدٌّ ، ولو تَقَدَّمَ المفعولُ عليه لكانت زيادةُ اللامِّ فيه حَسَنَةً لضعْفِ تعلقِهِ به إذ ذاك ، ولذاكَ جازَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ برفعِ زَيْدٍ بالابتداءِ على تقديرِ ضَرَبْتُهُ ، وامتنَع : ضَرَبْتُ زَيْدٌ .

وقال أبوالبقاء<sup>(١)</sup> : اللامُّ متعلِّقةٌ بـ « قاصِدٌ » ؛ لأنَّكَ تقولُ : قَصَدْتُ له ، وهذا عند البصريين ، وأمَّا الكوفيونُ فَيُعَلِّقُونَهَا بـ « مُهْدٍ » ، والخلافُ في ذلك مشهورٌ . ويُروى « شَمْسٌ » بفتحِ الشَّينِ ، وهو منقولٌ من الشَّمْسِ المعروفة ، كتسميتهم بَدْرًا ، وجرُّهُ على البدلِ من قوله : « لابنِ عَمِّ » .  
ويُروى بضمِّها<sup>(٢)</sup> ، وفيه وجهان :

الأوَّلُ : أنه يكونُ ذلك من تغايرِ الأعلامِ لِيَقَعَ الفَرْقُ بين الجنسِ المنقولِ عنه ، والعَلَمِ المنقولِ إليه ، وذلك نحو : مَوْهَبٌ بفتحِ الهاءِ ، وغيرُ العَلَمِ بكسْرِ عَيْنِهِ كالموردِ والمؤعِدِ ، وكذلك مَكْوَزَةٌ ، والقياسُ مَكَازَةٌ كَمَفَازَةٍ .

والثَّاني : أن يكونَ جَمْعُ شَمُوسٍ وهو العزيرُ النَّفْسِ الآنِفِ<sup>(٣)</sup> ، وكان قياسُهُ شَمُسًا ، كصُبْرٍ في جمعِ صُبُورٍ ، لكن سُكِنَ عَيْنُهُ ، وهذا الوجهُ ضعيفٌ لقلَّةِ تسكينِ العينِ في هذا النَّحوِ ، والتَّسْمِيَةُ بِجَمْعِ الصَّفَةِ .  
وجرُّهُ على البدلِ من « ابنِ عَمِّ » .

\* \* \*

(١) لم أقف عليه فيما اطَّلعت من مؤلفاته المطبوعة .

(٢) انظر كلام العسكري على هذا الموضع في كتابه شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٣٤٩ .

(٣) الذي وقت عليه في المعاجم أن الرجل الشَّمُوس هو الرجل الصعب الخلق . انظر تهذيب اللغة ٢٠٥/١١ ، ومقاييس اللغة ٣/٢١٣ وغيرها .

ومنها :

٥٧- يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمَسِّي بِغَيْرِهَا جَحِيشًا وَيَعْرُوزِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ  
البيتُ له أيضاً<sup>(١)</sup>.

و« يَظَلُّ » من أخوات كان ، ويجوزُ أن يكونَ مُسْتَأْنَفًا ، وأن يكونَ  
خَبَرَ ابتداءٍ محذوفٍ أي : هو يَظَلُّ . واختارَهُ أبو البقاء<sup>(٢)</sup> لكونه مُلْبِسًا بما  
قبله لَفْظًا ، واسمُ « يَظَلُّ » مُضْمَرٌ فيه عائدٌ إلى ما تَقَدَّمَ .  
و« بِمَوْمَاةٍ » جارٌّ ومجرورٌ ، والباءُ ظَرْفِيَّةٌ بمعنى في ، والمَوْمَاةُ من  
مُضَاعَفِ الميمِ والواوِ ، والأصلُ مَوْمَوَةٌ ، فقلبتِ الواوُ أَلِفًا لتحرُّكِهَا  
وانفتاح ما قبلها ، والوزنُ (فَعْلَلَةٌ) كدَحْرَجَةٍ .

فإن قلتَ : فهلَّا كانت (فَوَعْلَةٌ) كصَوْمَعَةٍ ؟

أجبتُ : ذلك يُؤدِّي إلى أن يكونَ<sup>(٣)</sup> من باب (دَدَنٍ وَكَوَكَبٍ ،  
ومَوْمَاةٍ فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ من حرفٍ واحدٍ ، وبابُ المضاعفِ أَكْثَرُ منه .

فإن قلتَ : فهلَّا كانتَ (فَعْلَوَةٌ) ؟

أجبتُ : ذلك يُؤدِّي إلى أن تكونَ من بابِ<sup>(٤)</sup> (قَلَّتِي وَسَلَسِي ، وهو ما  
فَاؤُهُ ولامُهُ من حرفٍ واحدٍ ، وبابُ المضاعفِ أَكْثَرُ منه أيضاً ، ولهذا

- 
- (١) أي لتأبط شراً ، والبيت في ديوانه : ١٥٢ ، وانظر الحماسة ٧٥/١ ، وشرحها للمرزوقي ٩٥/١ ،  
والمحكم واللسان (عري) .
  - (٢) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة .
  - (٣) في (ح) : إلى جعل الكلمة .
  - (٤) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

امتنع أن يكون مفعلةً . ولشيءٍ آخر وهو أنه ليس في الكلم العربيّة ما فاؤه  
واوٌ ولاؤه كذلك .

فإن قلت : فهلاً كانت (فَعْلَاءَةٌ) ؟

أجبتُ : ذلك ممتنعٌ لإفضائه بها إلى باب قلتي ، ولأنّ زيادة الألف في  
هذا النحو قليلٌ . وتُجمَعُ على مَوَامٍ ، ومَيَامٍ .

و«مَوْمَاةٌ» في موضع نصبٍ خبرٌ يَظَلُّ .

و«يُمْسِي» عطفٌ على «يَظَلُّ» . واسمها مُضَمَّرٌ فيها .

و«بغيرها» في موضع نصبٍ خبرٌ «يُمْسِي» .

و«جَحِيشاً» نصبٌ على الحال ، ويجوزُ أن يكونَ «جَحِيشاً» خبرَ

«يُمْسِي» . و«بغيرها» يتعلّقُ بـ«جَحِيشٍ» ، ويجوزُ أن يكونَ «بغيرها»

و«جَحِيشاً» خبرين .

و«يَعْرُورِي» عطفٌ على «يُمْسِي» ، ويجوزُ أن يكونَ في موضع

نصبٍ على الحال ، والمبتدأ مُقَدَّرٌ .

و«ظُهُورَ المهالكِ» مفعولٌ «يَعْرُورِي» ، ومعناه يَرَكَبُ .

\* \* \*

ومنها :

٥٨- وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا

فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ جَمِيلٌ

البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي<sup>(١)</sup>، ويروى للسموءل بن عادِيَاءَ اليهودي<sup>(٢)</sup>.

والواو عاطفة، و« إن » حرف شرط، و« هو » ضمير مرفوع منفصل، والرافع له فعلٌ مُقدَّرٌ تقديره: وإن فرط أو أهمل، فلما حذف الفعل وأتى بما يدلُّ عليه برز ذلك الضمير المستكن لزوال ما يستكن فيه. ومثله قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ قَدْ لَوَّائْتُمْ تَمَلِّكُونَ ﴾ وذلك لاقتضاء إن ولو الفعل، وطلبهما له، فمتى لم يكن في اللفظ قدر.

و« لم » حرف جزم، و« يحمل » مجزوم به، وفاعله مستكن فيه، و« على النفس » يتعلّق به، و« ضيمها » مفعوله.

وهنا تبيية :

وهو أنّ مرتبة المفعول الصريح مُتقدِّمة على مرتبة الجار والمجرور، فإن

(١) جاء العبارة مقتضبة في (ح) و(ص) ونصهما: « البيت لعبد الرحيم، والواو عاطفة »، والنص مثبت من (ت). والشاعر هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، أبو الوليد. شاعرٌ عباسي من الفلحة من قرى الشام. يلقب ب(اللحلاج) من أصحاب الجاحظ. قدم بغداد فسحنه الرشيد. أخباره في الأغاني ٢٢٢/١٠، وطبقات ابن المعتز: ٢٧٦، وشرح الحماسة للبربري ١٧٧/٢، ومقدمة ديوانه. والبيت في ديوانه: ٨٨ من قصيدة في الحماسة ٧٩/١. وفي حاشيتها ذكر للخلاف في نسبتها، وانظر اللآلي ٥٩٥/١، وشرح شواهد المغني ٧٦/١.

(٢) ديوانه: ٩٠.

(٣) سورة الإسراء، من الآية (١٠٠).

تَأَخَّرَ عَنْهُمَا كَانَ فِي التَّقْدِيرِ<sup>(١)</sup> مُقَدِّمًا عَلَيْهِمَا . نَعَمْ قَدْ يَتَّصِلُ بِالْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَجْرُورِ فَيَلْزَمُ لِذَلِكَ تَقَدُّمَ الْمَجْرُورِ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ : لَيْسَتْ مِنْ الثِّيَابِ (أَلَيْنَهَا ، وَغَيْرُ جَائِزٍ : لَيْسَتْ أَلَيْنَهَا مِنَ الثِّيَابِ)<sup>(٢)</sup> ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَقَدُّمِ الْمَضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا .

وَالفَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ . وَ « لَيْسَ » فَعْلٌ عَلَى الْأَشْهَرِ ، وَقَدْ سَلَفَ الْقَوْلُ فِيهِ ، وَهُوَ مِنْ أَحْوَاتِ كَانَ . وَ « سَبِيلٌ » اسْمُهُ ، / وَ « إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ » فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَيْرُهُ ، وَالْعَائِدُ إِلَى « هُوَ » مَحذُوفٌ ، أَي : فَلَيسَ لَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ « لَهُ » ، وَ « إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ » صِفَةٌ لـ « سَبِيلٌ » فِي الْأَصْلِ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ .

\* \* \*

ومنها :

٥٩- وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سَبَبًا إِذَا مَا رَأَتْهُ غَامِرٌ وَسَأَلُوهُ  
الْبَيْتُ لَهُ أَيْضًا<sup>(٣)</sup> .

وَالوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَالْأَصْلُ : فِي « إِنَّا » إِنْنَا ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ التُّونَاتُ حُدِفَتِ الْوُسْطَى ، وَأُدْغِمَتِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ الْآنَ ، وَهَذَا الْأَقْوَى .

(١) فِي (ت) : فِي التَّأخِيرِ .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ص) .

(٣) لَعَبْدِ الْمَلِكِ الْخَارِثِيِّ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٨٨ ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي دِيْوَانِ السَّمُوْعَلِ : ٩١ . وَالْبَيْتُ

فِي الْحِمَاسَةِ ٧٩/١ ، وَانظُرِ التَّنْبِيْهَ فِي إِعْرَابِهَا لِابْنِ جَنِيٍّ ٦٥/١ . وَيُرْوَى (إِنَّا أَنْسَ) . انظُرِ

الْخِصَالِصَ ١٥٠/٣ ، وَاتَّفَاقَ الْمَبَانِي : ٢٠٩ .

« لَقَوْمٌ » خَبْرٌ إِنَّ ، وَاللَّامُ لِلتَّأْكِيدِ ، وَ« لَا » حَرْفُ نَفْيٍ .  
 وَيُرْوَى « مَا نَرَى » ، وَالْمُخْتَارُ لَا ؛ لِأَنَّهَا تَنْفِي الْمُسْتَقْبَلَ ، وَ« مَا » إِذَا  
 دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي نَفَتْهُ ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ أَفَادَتْ نَفْيَهُ فِي الْحَالِ ،  
 وَلِذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ إِلَّا لَا ، كَقَوْلِكَ : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ لَا يَقُمْ  
 عَمْرُو . وَقَالَ تَعَالَى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَّا تُدْفِعِينَ عَنِّي ﴾ .  
 وَمُرَادُ الشَّاعِرِ النَّفْيُ عَلَى الدَّوَامِ .

وَأَصْلُ « نَرَى » تَرَأَى ؛ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ رَأَيْتُ ، فَالْهَمْزَةُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ  
 لَكِنْ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلِهَا وَهُوَ الرَّاءُ وَحُذِفَتْ ، وَقَدْ جَاءَ  
 التَّحْقِيقُ شَاذًا كَقَوْلِهِ <sup>(٢)</sup> :

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ      كِلَانَا عَالِمٌ بِالثَّرَاهَاتِ

وَاسْمُ الْفَاعِلِ رَاءٌ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مَرِيٌّ ، وَأَصْلُهُ مَرُؤُويٌّ ، فَقُلِبَتْ  
 الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، وَكُسِرَتِ الْهَمْزَةُ لِأَجْلِ الْيَاءِ بَعْدَهَا ، فَإِذَا  
 أَمَرْتَ الْوَاحِدَ قُلْتَ فِي الْوَصْلِ : رَزَيْدًا ، وَفِي الْوَقْفِ : رَهَ ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ  
 لِأَجْلِ الْوَقْفِ . أَوْ لِلحِزْمِ عَلَى الْمَذْهَبِينَ . وَالْوَزْنُ (فَ) ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ  
 مَحذُوفَتَانِ . وَقُلْتَ لِلوَاحِدَةِ : رِيٌّ ، فَهَذِهِ الْيَاءُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ ضَمِيرٌ لِلْمَوْثِ ،

(١) سورة يس ، من الآية (٢٣) .

(٢) هو سراقه البارقى ، والبيت في ديوانه : ٧٨ . وقد سبق تخريجه ص : ٣٣٦ .

قال المازني : « الاختيار عندي أن أرويه (لم تَرَأِيَاهُ) لأن الزحاف أيسر من رد هذا إلى أصله » .  
 أمالي الزجاجي : ٨٨ ، ونقل هذه الرواية ابن جني في المحتسب ١٢٩/١ عن أبي الحسن .

وعند الأخفش حرفاً للتأنيث ، والفاعلُ مُسْتَكِينٌ أي : رَيَ أُنْتِ ، والوزن (فِي) . وَقُلْتَ لِلاتْنَيْنِ مُطْلَقاً : رَيَا ، وَالْوَزْنُ (فَيَا) ، وللمذَكْرَيْنِ رَوَا ، وَالْوَزْنُ (فَوَا) ، وللمؤنثَاتِ : رَيْنَ ، فالياءُ لأمِ الكلمة ، وَالْوَزْنُ (فَلْن) ، والفاعلُ مُسْتَكِينٌ أي : تَرَى نحن .

و« الْقَتْلُ » مفعولُهُ الأوَّلُ ، و« سَبَّهٌ » مفعولُهُ الثَّانِي ، وهو بمعنى نَعَلِمُ التي بمعنى نَظُنُّ ؛ لأنَّ اليقينَ لا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْعُقْلَاءُ .

وقال أبو الفتح<sup>(١)</sup> : تَرَى بمعنى نَذَهَبُ وَنَعْتَقِدُ ، كقولك : فلانٌ يَرَى رَأْيَ الخوارج ، أي : يعتقِدُ ذلك . فيتعدَّى ذلك حينئذٍ إلى مفعولٍ واحدٍ . و« سَبَّهٌ » نَصَبٌ على الحال . وموضعُ الجملةِ رفعٌ ؛ لأنها صفةٌ قولِهِ : « لِقَوْمٍ » .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه كان القياسُ أن يقولَ : لا يَرَوْنَ ؛ ليعودَ من الجملةِ ضميرٌ إلى الموصوفِ الذي هو « القوم » ، لكن حُمِلَ ذلك على المعنى كأنه قالَ : نحن لا نرى ، يدلُّك على ذلك أنك لو حَذَفْتَ « القوم » فقلتَ : إِنَّا لا نَرَى صَحَّ اللَّفْظُ والمعنى ، وكذلك تقولُ : أنا الَّذِي فَعَلْ ، وأنا الَّذِي فَعَلْتُ . وقد تقدَّم البحثُ فيه .

و« إِذَا » ظرفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ من / الزَّمان ، و« ما » زائدةٌ ، و« رَأَتْهُ » فعلٌ ومفعولٌ ، و« عامرٌ » فاعلُهُ ، وصرَّفَهُ لأنه أرادَ الحيَّ ، ومتى أَرَدْتَ به

(١) التنبيه ص : ٦٧ .

القبيلة لم ينصرف ، و « سَلُولُ » عطفٌ عليه ، ومَوْضِعُ الجملة جَرٌّ بإضافة « إذا » إليها ، والعاملُ فيها « نَرَى » .

وأقولُ : قوله : « إِذَا مَا رَأْتَهُ » وتَعَدِّيهِ إلى مفعولٍ واحدٍ ، يَدُلُّ على أن « نَرَى » بمعنى نَعْتَقِدُ ، أي : لا نَعْتَقِدُ القَتْلَ سَبَباً إِذَا مَا اعتقدتُهُ هذه القبيلة ، وأما إِذَا حَمَلْتَهُ على الظَّنِّ فلا بُدَّ من تقدير مفعولٍ آخَرَ أَي : إِذَا ما ظنته كذلك ، وإنما يَسُوغُ هذا على ما حَكَيْتُهُ عن أبي علي الفارسي في إجازته الإقتصارَ على أحد المفعولين في باب ظَنَنْتُ ، وهو مخالفٌ للمشهور . والله أعلم .

\* \* \*

ومنها :

٦٠- وَكَفَنْتُ وَخَدِي مُنْذِرًا فِي رِدَائِهِ . وَصَادَفَ حَوَاطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ

البيتُ لمعدانَ بنِ جَوَّاسِ الكِنْدِيِّ<sup>(١)</sup> .

الواوُ عاطفةٌ ، و « كَفَنْتُ » فعلٌ وفاعلٌ ، وقولُهُ : « وَخَدِي » موضعهُ

نَصَبٌ على الحال من التَّاءِ في « كَفَنْتُ » أَي : كَفَنْتُ مُنْذِرًا مُنْفَرِدًا .

(١) هو معدان بن جواس أحد بني كندة بن ثور ، شاعرٌ مخضرمٌ جاهليٌّ أدرك الإسلام وأسلم أيام عمر

رضي الله عنه ، له حلف في ربيعة . انظر معجم الشعراء : ٣٣٥ ، والأعلام ٢٦٦/٧ .

والبيت أحد بيتين رواهما أبو تمام في الحماسة ٩٤/١ ، وانظر شرحها للمرزوقي ٧٦/١ . وقد

اختلف في نسبتها . قال البكري في اللآلي ٤٥٨/١ ، والتنبية على الأمالي ٥٧/١ : ولا يُعلمُ

شاعرٌ اسمه معدان . ونسبنا إلى حجة بن المضرب ، وإلى معن بن المضرب . انظر : النوادر : ٥٣ ،

والأمالي ١٨٧/١ ، وشرح الحماسة للترتيزي ١٤٩/١ ، والإنصاف : ٢١٥ .

فإن قلت: وكيف جاز ذلك مع إضافته إلى ضمير المتكلم؟  
 أجبته: بأنه لا يتعرفُ بالإضافة؛ لأنه مصدرٌ محذوفُ الزيادة،  
 والأصلُ إيجاد؛ لأنَّ الفعلَ أَوْحَدْتُ كَأَكْرَمْتُ، وفيه بحثٌ وخلافٌ بينتُه في  
 « المسائلِ الخلافيةِ ». وقال يونس<sup>(١)</sup>: ينتصبُ على الظرفِ، وتقديرُه:  
 مررتُ به على حِيَالِهِ.

ولم يجزِ إلا في ثلاثة مواضع: واحدٌ للمدح وهو قولهم: فلانٌ نسيحٌ  
 وحده، واثنان للذم وهو قولهم: فلانٌ جحيشٌ وحده، وعوير وحده<sup>(٢)</sup>.  
 و« منذراً » منصوبٌ بقوله: كَفَنْتُ، و« في ردائه » متعلقٌ بالفعل قبله،  
 و« صادفَ » عطْفٌ على كَفَنْتُ، و« حوطاً » مفعولُه، و« من أعاديَّ »  
 جارٌّ ومجرورٌ، وفيه وجهان:

الأول: أنه مضافٌ إلى ياء المتكلم فيجتمعُ فيه ثلاثُ ياءات:   
 الأولى ياءُ أفاعيل وهي المنقلبةُ عن أَلْفِ أفعال<sup>(٣)</sup>.  
 والثانية منقلبةٌ عن الواو التي هي لامٌ في عَدُوٌّ، انقلبتْ ياءً لوقوع الياء  
 ساكنة قبلها.

والثالثة ياءُ المتكلم. فتُحذفُ الوُسْطَى وهي اللامُ، وتُدغمُ الزائدةُ في  
 ياء المتكلم، فوزنُه (أفاعي)، ونظيرُه قولهم: يَا بُنَيَّ، ومُصْرِحِي. ويجوز

(١) انظر الكتاب ١/٣٧٨.

(٢) انظر الكتاب ١/٣٧٧، والمقتضب ٣/٢٤٢، والجمهرة ١/٢١٢، والصحاح (جحش).

وفي (ح): عنيز، وفي (ص): عوير.

(٣) في (ت): ياء أفعال.

أَنْ يَكُونَ قَلْبَ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَلْفًا تَخْفِيفًا ، كَمَا قَالُوا : أَلْهَفَى ، وَوَا أَسْفَى ،  
ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ وَبَقِيَتِ الْفَتْحَةُ دَلَالَةً عَلَيْهَا .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ ، وَالْيَاءُ الْأُولَى يَاءُ أَفَاعِيلٍ ، وَالْيَاءُ الثَّانِيَةُ لَامُ  
الْكَلِمَةِ .

وَلَمْ يُصَرَّفْ لَوْجُودِ الْجَمْعِ الْمَخْصُوصِ بِذَلِكَ .  
وَ« قَاتِلُ » فَاعِلٌ « صَادَفَ » ، وَ« مِنْ أَعَادِي » نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ،  
وَكَانَ صِفَةً لـ « قَاتِلِ » ، وَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ وَهُوَ « حُوْطًا » ؛ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ  
وَتَصْحِيحِ الرَّوِيِّ .

\* \* \*

ومنها :

٦١- قَوْمٌ إِذَا لَيْسُوا الْحَدِيدَ — دَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقِدًّا

الْبَيْتُ لَعَمْرُو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ<sup>(١)</sup> .

وَ« قَوْمٌ » بِالرَّفْعِ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَي : هُمْ قَوْمٌ ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى  
الْبَدَلِ مِنْ / قَوْلِهِ : « كَعْبًا »<sup>(٢)</sup> ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ أَعْنِي . وَ« إِذَا » ظَرْفٌ لِمَا  
يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، وَ« لَيْسُوا » فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَ« الْحَدِيدَ » مَفْعُولٌ لَهُ ،  
وَالجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ إِلَيْهَا ، وَ« تَنَمَّرُوا » فِعْلٌ  
وَفَاعِلٌ ، وَهُوَ جَوَابٌ « إِذَا » وَالْعَامِلُ فِيهَا .

(١) شعره : ٨٠ . وانظر الحماسة ١/١٠٤ ، وشرحها للمرزوقي ١/١٧٦ ، ونظام الغريب : ٨٩ ، ١٠٠ .

(٢) ذكره عمرو بن معديكرب في البيت السابق وهو :

وَعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَاكَ مُنَازِلٌ كَعْبًا وَنَهْدًا

و « حَلَقًا » يُحْمَلُ نَصْبُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

الأوَّلُ : أنه منصوبٌ على التَّمْيِيزِ ، والأصلُ : تَنَمَّرُ حَلَقَهُمْ أَي : اشتدَّ وصار كجُلُودِ النَّمُورِ ، ثُمَّ أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِمْ ، وَنُصِبَ ذَلِكَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ تَفَقَّأَ الْكَبِشُ شَحْمًا .

والثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ « تَنَمَّرُوا » أَي :<sup>(١)</sup> وَلَبِسُوا حَلَقًا .

والثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ أَي : تَنَمَّرُوا بِالْحَلَقِ ، فَلَمَّا حُذِفَ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ فَنَصَبَهُ .

والرَّابِعُ : أَنْ يَتَنَصَّبَ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ أَي : تَنَمَّرُوا تَنَمَّرَ حَلَقٌ ، لَكِنْ حُذِفَ الْمُضَافُ ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

و « قِدًّا » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « حَلَقًا » ؛ لِأَنَّهَا ذُرُوعٌ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ قِدِّ ، وَتُسَمَّى الْيَلْبُ<sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ يَصِحُّ تَفْسِيرُ الْحَدِيدِ بِذَلِكَ ؟

أَجِبْتُ : بِوَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ الْحَلَقَ حَدِيدٌ ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ الْقِدُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ دِرْعٌ لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ حَدِيدٌ .

والآخَرُ : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ آخَرَ مَقْدَرٍ أَي : تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَلَبِسُوا

(١) (أي) ساقطة من (ص) و(ت) .

(٢) واحدها : يَلْبَةٌ . انظر الغريب المصنف ٣٠٧/١ ، ونظام الغريب : ٩٩ .

قَدًّا، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتْقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أي : وحاملاً رمحاً . وكذا قول الآخر<sup>(٢)</sup>:

فَعَلَفْتُهَا بِنَاءٍ وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

أي : وسقيتها ماءً .

وهنا تسمية :

وهو أنه يُرَوَى خَلَقًا بالخاء المعجمة، وَقَدْ بفتح القاف، وهو منصوبٌ على التَّمييز أيضاً . والمعنى أنهم أشبهوا التُّمُورَ في أخلاقها وأجسامها ، وذلك دليلٌ على الجرأة والسُرعة في التُّهُوس والإقدام ، وهو معنى حَسَنٌ .

\* \* \*

(١) هو عبد الله بن الزبيرى شاعر قريش في الجاهلية . والبيت في ديوانه : ١٨ ، وانظر معاني الفراء (١٢١/١ ، ١٢٣ ، ٤٧٣ ، والمقتضب ٥٠/٢ ، وكتاب الشعر ٥٣٢/٢ ، والإيضاح : ١٩٥ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، والمقتصد ٦٦٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣ ، والإنصاف : ٤٨٨ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، والفصول المفيدة : ٢٠٢ ، وشرح آيات المغني ٩٢/٦ (عرضاً) ، والخزانة ١٠٨/٢ ، ٢٣٨/٦ .

(٢) قال البغدادي : رأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ففتشت ديوانه فلم أجد فيه . ونسبه الفراء في معاني القرآن ١٤/١ إلى بعض بني أسد يصف فرسه ، وفي ١٢٤/٣ عن بعض دبير . وانظر معاني القرآن للزجاج ١٦٨/٢ ، وكتاب الشعر ٥٣٣/٢ ، والخصائص ٥١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣ ، والإنصاف : ٤٨٨ ، والمغني : ٨٢٨ ، وشرح آياته ٣٢٣/٧ ، والخزانة ١٣٩/٣ .

ومنها :

٦٢- كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي  
البيتُ للمتنبي<sup>(١)</sup>. « كفى » فعلٌ ماضٍ ، وهو من ذوات الياء ، والباء زائدة.

\* \* \*

ومنها<sup>(٢)</sup> :

٦٣- وَتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقًا وَيَكُونُ أَكْذَبَ مَا يَكُونُ وَيُقْسِمُ  
الواو للعطف ، و « تَرَاهُ » فعلٌ مُسْتَقْبَلٌ ، وأصله تَرَأْيُهُ ، فَخُفِّفَتِ الْهَمْزَةُ بِنَقْلِ  
حَرَكَتِهَا إِلَى الرَّاءِ وَحَذْفِهَا ، وَالتَّرِيمُ ذَلِكَ فِيهَا إِلَّا فِي الشُّدُودِ ، ثُمَّ قَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا  
لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَهُوَ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ،  
وَالهَاءُ مَفْعُولُهُ .

و « أَصْغَرُ » أَفْعَلٌ ، وَهُوَ لِلتَّفْضِيلِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ  
بِالإِضَافَةِ أَوْ يَمِنْ ، وَكَذَلِكَ فُرُوعُهُ . فَالْأَوَّلُ يَلْزَمُ فِيهِ مِطَابَقَةٌ مَا قَبْلَهُ ، وَالثَّانِي  
يَتَجَوَّزُ فِيهِ الْمِطَابَقَةُ وَتَرَكُّبُهَا ، وَالإِخْتِيَارُ الْمِطَابَقَةُ . وَلِذَلِكَ عِيبٌ عَلَى ثَعْلَبٍ قَوْلُهُ :  
أَفْصَحَهُنَّ فِي « فَصِيحِهِ »<sup>(٣)</sup> .

(١) ديوانه بشرح ابن جنى (الفرس) ٦٤٩/٣ ، وشرحه للواحدى ص : ٥ ، وشرحه المنسوب إلى العكبرى  
١٨٦/٤ . وانظر الوساطة : ١٠٧ . وهذا البيت ساقط من النسخة (ت) .

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي أيضاً في ديوانه بشرح ابن جنى (الفرس) ٥٧٣/٣ ، وبشرح الواحدى : ٣٤٣ ،  
وشرحه المنسوب إلى العكبرى ١٢٩/٤ . وانظر أمالي ابن الشجري ٥١/١ ، ٢٠٩/٣ .

(٣) الفصيح : ٢٦٠ . قال الجواليقي : وكان الأولى أن يقول : فصاحن لأنه الأوضح كما شرط ثعلب في  
كتابه . انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي : ٤٢ ، والارتشاف ١٧٧/٢ ،  
والمساعد ١٧٧/٢ . وعلق الزمخشري في الفائق (صقب ٣٠٧/٢ على المعترضين بهذه الكلمة على ثعلب  
بقوله : لا غمزة فيها على ثعلب .

والتَّالِثُ مُقَابِلٌ لِلأَوَّلِ .

وَنَصَّبُ «أَصْغَرَ» عَلَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى «مَا»، وَهِيَ مَصْدَرِيَّةٌ .

و«تَرَاهُ» الثَّانِيَةُ صِلَتُهَا ، وَالتَّقْدِيرُ : وَتَرَاهُ أَصْغَرَ رُؤْيَاً ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ :

سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ ، وَصُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ .

و«نَاطِقًا» اسْمٌ فَاعِلٍ ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِ :

«تَرَاهُ» الأَوَّلَى ، وَالْفِعْلُ هُوَ نَاصِبُهَا ، وَالْمَعْنَى : تَرَاهُ نَاطِقًا / أَصْغَرَ مِنْهُ سَاكِنًا . [١/٨١]

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ التَّحْقِيرَ تَعَلَّقَ بِالرُّؤْيَا فِي اللَّفْظِ ، وَالْمَرَادُ تَحْقِيرُ الْمَرْتَبَةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا جَعَلْتَ «تَرَاهُ» بِمَعْنَى الْعِلْمِ ، وَيَكُونُ «نَاطِقًا»

مَفْعُولُهُ الثَّانِي ؟

أَجِبْتُ : يَضْعُفُ لَوَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لِظُهُورِهِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْإِبْصَارِ أَتَمَّ مِنْهُ إِذَا

كَانَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ حَدَفَ مِنْ «تَرَاهُ» الثَّانِيَةِ مَفْعُولَهَا الثَّانِي ،

وَعُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ قَاطِبَةً مَتَّعُوا الْاِقْتِنَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرَ .

نَعَمْ قَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الْبَحْثِ مَا يَقْتَضِي جَوَازَهُ قِيَاسًا لَا سَمَاعًا ، وَيُوضِّحُهُ

قَوْلُهُ تَعَالَى (١) : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لِمَنْ ﴾

(١) سورة آل عمران ، من الآية (١٨٠) .

فِي مَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ<sup>(١)</sup>. فالفاعل ضميرُ المخاطَبِ ، و« الَّذِينَ » مع صِلَتِهَا مفعولُهُ  
 الأوَّلُ ، وفيه مضافٌ مُقدَّرٌ أي : بُخِلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ، وهو ضميرُ فَصْلٍ ،  
 و« خَيْرًا » مفعولُهُ ، وَمَنْ قَرَأَ بِاليَاءِ<sup>(٢)</sup> فـ« الَّذِينَ » فاعلُهُ ، والمفعولُ الأوَّلُ  
 محذوفٌ والتقديرُ: بُخِلَهُمْ هو خيراً ، فعلى القراءتين قد حُذِفَ الأوَّلُ لكنَّ  
 الأوَّلَى أُمَّثِلُ لإقامة المضافِ إليه مُقَامَ المضافِ ، بخلاف الثانية فإنه حُذِفَ  
 ولم يُقَمْ شيءٌ مُقَامَهُ ، فعلى ذلك لو سَلَكَ المُعْرَبُ هذا الحَذْفَ لجاز .  
 و« يَكُونُ » فعلٌ مُستَقْبَلٌ ، وهو فعلٌ تامٌّ بمعنى يُوجَدُ ، وأصلُهُ يَكُونُ ،  
 فَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ من الواوِ إلى الكافِ استتقالاً لها عليها ، هذا تعليلُ الفراءِ .  
 فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا وَذَلِكَ يَنْفِي الاستتقالَ ، وَيُجْرِيهَا  
 مُجْرَى الصَّحِيحِ فِي تَحْمُلِ الضَّمَّةِ ؟

أَجِبْتُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :

الأوَّلُ : أَنَّ الضَّمَّةَ هُنَا لَازِمَةٌ فَاسْتُنْقِلَتْ لِلزُّومِهَا ، بِخِلَافِهَا فِي قَوْلِكَ :  
 هَذَا حِقْفٌ لَعَرُوضِهَا ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الفِتْحَةَ الخفيفةَ حَيْثُ لَزِمَتْ فِي المَاضِي  
 اسْتُنْقِلَتْ ، وَلِذَلِكَ قَرَأَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَابٍ ﴾ بِإِسْكَانِ  
 الياءِ . وَأَنشَدَ ابنُ الدَّهَّانِ<sup>(٤)</sup> :

هُوَ الخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ مَاضِي الحُكُومَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ

- (١) وهي قراءة حمزة . انظر السبعة : ٢٢٠ ، والتيسير : ٢٥٧ .
- (٢) وهم الجمهور . انظر السبعة : ٢٢٠ ، والتيسير : ٢٥٧ .
- (٣) سورة البقرة ، من الآية (٢٧٨) . وانظر المحاسب ١/١٤١ . وفي مختصر الشواذ : ١٧ أن الحسن  
 همز (الربا) . وفي النسخ الثلاث : (فذرُوا) وهو خطأ .
- (٤) لجرير في ديوانه : ٣٩٠ . وانظر المحرر الوجيز ١/٢٧٢ ، ٤٠/٣ ، والكشاف ١/٣٤٩ .

والثاني : أن ذلك الحكم في الاسم الذي هو خفيف ، وأما الفعل فلا يُحتمل ذلك فيه لِثِقَلِهِ .

والثالثُ : أن البصريين عللوا امتناع جمع ثوبٍ وبيتٍ على أفعل باستتقال الضمة على الواو والياء مع سُكون ما قبلهما ، فلم أنكروا ذلك هنا ؟

فإن قلت : فلم نُقلت الفتحه في يخاف ؟

أجبتُ بوجهين :

أحدهما : لحمِلها في ذلك على أُختيها طلباً لأطرادِ الباب .

والآخرُ : لاستتقالها حيث لَزِمَتْ ، وفاعلُه مُضمرٌ عائدٌ إلى المذموم .

و « أَكْذَبَ » أفعلٌ ، ونصبُه على المصدر لإضافته إلى « ما » المصدرية .

و « يكونُ » الثانيةُ صلَتها ، وهي تامّةٌ ، والتقديرُ : يوجدُ أَكْذَبَ وجُودِهِ .

و « يُقسِمُ » خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي : وهو يُقسِمُ ، والجملةُ منصوبةٌ

الموضع على الحال ، وصاحبُها فاعلُ « يكونُ » ، و « يكونُ » هو ناصبُها ،

ولولا تقديرُ المبتدأ لما جازَ دُخولُ الواو ؛ لامتناع : جاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ .

ويجوزُ أن تكونَ الواوُ زائدةً ، ويُستعنى عن تقدير المبتدأ .

فإن قلت : فأيهما أوجهٌ وأحسنُ ؟

أجبتُ : كلاهما لا يخلصُ عن تجوُّزِ ما بحذفٍ أو بزيادةٍ ، لكن

الحذفُ أكثرُ وأشهرُ خصوصاً المبتدأ ، فإن ذلك فيه واسعٌ .

وعندي هنا شيءٌ وهو أنهم يَجَنحُونَ إلى حذفِ الجملة ، ويُرجحونهُ

على زيادة الواو ، وذلك في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ،  
أي : فَازُوا وَنَعِمُوا ، / فحذفُ المبتدأ على هذا أهونُ .

\* \* \*

ومنها<sup>(٢)</sup>:

٦٤- أَتَأْذُنُ لِي وَلَكَ السَّابِقَاتُ أَجْرِبُهُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى

الهمزة للاستفهام، و« تَأْذُنُ » فعلٌ مستقبَلٌ مرفوعٌ بالتَّحْرُدِ، أو بالوقوع،  
أو بحرف المضارعة. وقد تقدّم ذكرُ ذلك . وفاعلُهُ ضميرُ المخاطبِ، والمعنى  
الأمر أي ائِدْنِ ، كقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ قَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴾ ، أي : انتهوا .

و« لي » متعلِّقٌ به، وموضعه نُصِبٌ، والواو للحال، و« لك » جارٌّ ومجرورٌ  
وموضعه رفعٌ ؛ لأنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: ولك الأيادي ، والسَّابِقَاتُ نعتٌ  
له .

وقد جاء حذفُ الموصوفِ . قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتِي ﴾ أي :  
ذُرُوعاً سابغاتٍ، و﴿ وَدَائِيَّةٌ عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا ﴾<sup>(٥)</sup>، أي: وجنَّةٌ دانيةٌ. و﴿ مِّنَ الَّذِينَ  
هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾<sup>(٦)</sup>، أي: قومٌ يُحَرِّفُونَ . وقال الشَّاعر<sup>(٧)</sup>:

- 
- (١) سورة الزمر ، من الآية (٧٣) .
  - (٢) البيت لأبي الطيب المتني . شرح ديوانه لابن جنى (الفرس) ١/١٤٧ ، وشرحه للواحدى : ٣٣٠ .
  - (٣) سورة المائدة ، من الآية (٩١) .
  - (٤) سورة سبأ ، من الآية (١١) .
  - (٥) سورة الإنسان ، من الآية (١٤) .
  - (٦) سورة النساء ، من الآية (٤٦) .
  - (٧) هو حكيم بن معية الرُّبَيعي . وسبق تفريجهما ص : ٢٠٩ .

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْسَمِ  
يَفْضِلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

أي : مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضِلُهَا . وكذلك قول الآخر<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيِشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أي : جَمَلٌ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيِشٍ .

وموضع الجملة نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، وصاحبها ضميرُ المخاطبِ المستكينِ

في قوله : « تَأَذَّنُ » ، والفعلُ ناصِبُهَا .

و« أُجْرِبُهُ » فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ ، وفيه حَذْفَانِ (حذف الجار [وَأَنْ

المصدرية])<sup>(٢)</sup> أي : فِي أَنْ أُجْرِبُهُ ؛ لأنه يُقَالُ : أُذِنَ لَهُ فِي كَذَا ، غيرَ أَنْ

حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ مِنْ أَنْ وَأَنَّ مُطَرِّدٌ لَطَوْلُهُمَا بِصِلَتِهِمَا ، وقد عَلِمَ بِأَنَّ

الطُّولَ يُسَوِّغُ مِنَ الْحَذْفِ مَا لَا يُسَوِّغُ عِنْدَ عَدَمِهِ ، ويكفيك في ذلك

استحسانُهُمْ حَذْفَ الْعَائِدِ مِنَ الصَّلَةِ .

وحذف « أَنْ » فارتفع الفعلُ ؛ لأنها لا تَعْمَلُ محذوفةً عند

البصريِّ إلاَّ بَعْوَضٍ ، وأجاز الكوفيُّ إعمالها، كذلك حَكَى الكِسَائِيُّ :

(١) للناطقة في ديوانه ص : ١٢٦ . وانظر الكتاب ٣٤٥/٢ ، والنكت عليه ٦٤٦/١ ، وشرح أبياته

٥٨/٢ ، والمقتضب ١٣٦/٢ ، والأصول ١٧٨/٢ ، سر الصناعة ٢٨٤/١ ، وشرح المفصل ٦١/١ ،

٥٩/٣ ، ٦٠ ، وشرح الكافية ١٠١٤/٢/١ ، والخزانة ٦٧/٥ . وأقيش : حي من اليمن في إبلهم

نفار ، ويقال : هم حي من الجن . والشن : الجلد اليابس .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت) و(ص) ، والجملة مصححة في هامش (ح) مع عدم وضوح ما بين

المعقوفين .

« خَذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »<sup>(١)</sup> ، و« مُرُهُ يَبِيعَهَا »<sup>(٢)</sup> . وأنشد بعضُ  
الأدباء<sup>(٣)</sup> :

وَحَقٌّ لِمَنْ أَبُو بَكْرٍ أَبُوهُ يُوفِّقُهُ الَّذِي رَفَعَ الْجِبَالَ

أي : أن يُوفِّقَهُ . وأتى به المتنبي في قوله<sup>(٤)</sup> :

وَكَلَّمَا لَقِيَ الدَّيْنَارُ صَاحِبَهُ فِي مَلِكِهِ افْتِرَاقًا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا

(وهنا تنبيهٌ : وهو أنَّ موضعَ المصدر بعد حذف الجارِّ نصبٌ بقوله :

أتأذن<sup>(٥)</sup> .

وقيلَ : جُرَّ بحرفِ الجرِّ المقدَّرِ ، والجارُّ مع المجرور في موضعِ نصبٍ

أيضاً . و« لَكَ » متعلِّقٌ بقوله : « أُجْرِبُهُ » تعلقَ المفعول من أجله .

و« ذَا » اسمٌ إشارةٌ مجرورٌ بفي ، وألفُهُ منقلبةٌ عن ياءِ هي عَيْنُهُ ،

ولامُهُ محذوفةٌ .

فإن قلتَ : ولمَ ذهبتَ إلى ذلك ؟

أجبتُ : بأنَّ ألفَهُ أُمِيتَتْ ، وذلك دليلُ الياءِ ، وإذا ثبتَ ذلك في

(١) ورد المثل بهذه الرواية في مجالس ثعلب ٣١٧/١ ، وكتاب الشعر : ٤٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣ ، وشواهد التوضيح : ١٥٥ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٠ ، والمغني : ٨٣٩ ، والمجم ٢/ ٣٢٢٣ .  
وورد في مجمع الأمثال ٢٦٦٢/١ برواية : خذ اللص قبل أن يأخذك ، ولا شاهد فيها .

(٢) المشهور : مره يحفرها . انظر الكتاب ٩٩/٣ ، وللمقتضب ٨٢/٢ ، والأصول ١٦٢/٢ ، والمغني : ٨٣٩ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) ديوانه بشرح ابن جنِّي (الفسر) ٣٩٢/١ ، والشرح المنسوب إلى العكبري ١١٦/١ . وانظر البيت

في أمالي ابن الشجري ٣٤٤/١ ، وضرائر الشعر : ١٥٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) . وفي (ص) : « بقوله : أجربه » ، ومثله في (ح) إلا أنه صحح

بخط مغاير فكذب بدل أجربته : أتأذن .

العين، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ اللَّامُ يَاءً لِعَدَمِ حَيَوْتِ ، وَحَيَوَانَ أَصْلَهُ حَيَّانٌ ،  
قَلِبَتِ الْيَاءُ الثَّانِيَةَ وَأَوَّ كِرَاهَةً لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَيْنِ .

و« الفتى » صفة له ، وَأَصْلُ أَلْفِهَا يَاءٌ لِقَوْلِكَ : فَتَيَانٌ وَفَتِيَّةٌ ، وَمَوْضِعُ  
الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ بِقَوْلِهِ : « أُجْرِبُهُ » ، وَيَتَعَلَّقُ / بِهِ تَعَلُّقَ الظَّرْفِيَّةِ .

\* \* \*

ومنها<sup>(١)</sup>:

٦٥- عَزِيْزٌ أَسَا مَنْ دَاوُوهُ الْحِدَقُ النَّجْلُ عِيَاءٌ بِهِ مَاتَ الْمُحِبُّونَ مِنْ قَبْلُ

« عَزِيْزٌ » فَعِيْلٌ . يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَزَّ الشَّيْءُ إِذَا قَلَّ وَجُودُهُ ،

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ شَدِيْدٌ صَعْبٌ غَالِبٌ لِلصَّبْرِ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَزَّ يَعْزُهُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ

تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿عَزِيْزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ أَي: شَدِيْدٌ عَلَيْهِ عَنَّتْكُمْ أَي: هَلَآكُكُمْ .

وَرَفْعُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لِقَوْلِهِ : « مَنْ » ، وَهِيَ إِمَّا مَوْصُوْلَةٌ أَوْ

مَوْصُوْفَةٌ .

و« دَاوُوهُ الْحِدَقُ » جَمَلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ ، وَهِيَ صِلَتْهَا أَوْ صِفَتْهَا .

و« النَّجْلُ » صِفَةٌ لِلْحِدَقِ ، وَ« الْحِدَقُ » جَمْعُ حِدَقَةٍ ، وَهِيَ سَوَادٌ

الْعَيْنِ ، وَفَعْلَةٌ تُجْمَعُ عَلَى فَعَلٍ نَحْوُ : قَصَبَةٌ وَقَصَبٌ ، وَقَدْ جَاءَ فِي جَمْعِهَا

(١) لأبي الطيب المتبي في ديوانه بشرح ابن جنبي (الفسر) ٨٤/٣ ، وشرح أبي العلاء (معجز أحمد)

١٦٢/١ ، وشرحه للواحد ص : ٦٦ ، والشرح المنسوب للعسكري ١٨٠/٣ ، وأمالى ابن

الشجري ٢١٩/٣ .

(٢) سورة التوبة ، من الآية (١٢٨) .

جِدَاقٌ ، فذلك كَرَقَبَةٍ وِرْقَابٍ ، وَرَجَبَةٍ وَرِحَابٍ<sup>(١)</sup> .  
والتَّجَلُّ جمعُ تَجَلَّاءَ ، وهي سَعَةٌ العينِ في حُسْنٍ ، والمصدرُ التَّجَلُّ  
بتحريك الجيم .

و« أَسَا » منصوبٌ على التَّمييز ، وفيه وجهان :  
أحدهما : الحزنُ ، وفعله أُسِيَ يَأْسَى .

والآخَرُ : العلاجُ والإصلاحُ ، وفعله أَسَا يَأْسُو ، ويُقالُ : أَسَوْتُ  
الجرحَ إِذَا أَصْلَحْتَهُ وَدَاوَيْتَهُ ، أَسَوًّا وَأَسَا<sup>(٢)</sup> . قال الأَعَشَى<sup>(٣)</sup> :

عِنْدَهُ الْبِرُّ وَالْتَقَى وَأَسَا الشُّقَّ وَحَمَلٌ لِمُضْلِعِ الْأَثْقَالِ

وناصبُهُ « عَزِيْزٌ » . ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « عَزِيْزٌ » مَبْتَدَأً ، وَ« مَنْ » مَرْفُوعَةٌ  
به ، وَذَلِكَ عَلَى مَا يَرَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ<sup>(٤)</sup> مِنْ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ  
وَاسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ غَيْرِ مُعْتَمِدَةٍ .

وهنا تنبيه :

وهو أنه رُوِيَ أَيْضاً بِإِضَافَةِ « أَسَا » إِلَى « مَنْ » ، فَعَلَى هَذَا هُوَ مَبْتَدَأٌ  
لِتَعْرِفِهِ بِالْإِضَافَةِ أَوْ لِتَخْصُصِهِ ، وَ« عَزِيْزٌ » خَبْرُهُ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْآخَرَ

(١) في (ت) : ورحبه ورحيان .

(٢) انظر المقصور والمدود للقالى : ٣١ ، ولابن ولاد : ٩ .

(٣) ديوانه : ٥٩ . وروايته :

عِنْدَهُ الْحَزْمُ وَالْتَقَى وَأَسَا الصَّرْعَ وَحَمَلٌ لِمُضْلِعِ الْأَثْقَالِ

وانظر المقصور والمدود لابن ولاد : ٩ ، وأمالى ابن الشجري ٢٢١/٣ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣ .

« عزيزٌ » مبتدأ ، و « مَنْ » مرفوعةٌ به .

وأما « عِيَاءٌ » فَإِنَّ شَيْئًا جَعَلْتُهُ خَبْرًا بَعْدَ خَبْرٍ كَقَوْلِهِمْ : هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ<sup>(١)</sup> ، أَي قَدْ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ ، وَإِنَّ شَيْئًا أَبَدَلْتُهُ مِنْ « الْحِدْقِ » ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الدَّاءُ فِي الْمَعْنَى ، وَهَمْزُهُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ وَأَصْلُهُ عِيَايَ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ الْيَاءُ طَرْفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ قُبِلَتْ هَمْزَةٌ .

و « مَاتَ » فَعْلٌ مَاضٍ ، وَأَصْلُهُ مَوَتَ ، فَقُبِلَتْ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا . وَ « الْحَبُوبُ » فَاعِلُهُ . وَقِيلَ : مَبْنِيٌّ لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَ « بِهِ » مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ : « مَاتَ » . وَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ أَي : مَاتَ الْحَبُوبُ بِسَبَبِهِ ، وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ لـ « عِيَاءٌ » ، وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ فِي « بِهِ » .

\* \* \*

ومنها<sup>(٢)</sup>:

٦٦- لَا تَجْزِيَنِي بِضَنِّي بِي بَعْدَهَا بَقْرٌ تَجْزِي دُمُوعِي مَسْكُوبًا بِمَسْكُوبٍ

كَتَى عَنِ النَّسَاءِ بِالْبَقْرِ ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ الْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ قَصْدُهُمْ إِلَى أَنَّ سَوَادَ عَيُونِ النَّسَاءِ كَسَوَادِ عَيُونِ الْبَقْرِ . قَالَ

(١) انظر الكتاب ٨٣/٢ ، والمقتضب ٣٠٨/٤ ، والأصول ١٥١/١ ، ١٥٥ ، والخصائص ١٥٨/٢ ، والخطاطريات ١٩١/٢ .

(٢) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١٦٠/١ . وانظر شرحه لأبي العلاء (معجز أحمد) ٣٧٧/١ ، وشرحه للواحددي : ٦٣٤ ، وأمالى ابن الشجري ٢٣١/٣ ، وشرح المشكل من شعر المتنبي :

عبدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ<sup>(١)</sup> :

صَفْرَاءُ مِنْ بَقْرِ الْجَوَاءِ كَأَنَّمَا تَرَكَ الْحَيَاءُ بِهَا رُدَاعَ سَقِيمِ

الرُّدَاعِ وَجَعُ الْجِسْمِ أَجْمَعِ ، وَيُرْوَى أَيْضاً : أُنْزِلَ الْحَيَاءُ .

« لا » ناهية ، « تَجْزِي » مجزومٌ بها ، وعلامةُ الجزمِ حذفُ الياءِ ، وهذا وإن كان في اللَّفْظِ نَهْيًا فَإِنَّهُ فِي الْمَعْنَى دُعَاءٌ . ومثله قولُ الْآخِرِ<sup>(٢)</sup> :

فَلَا تَشْتَلِلْ يَدُ فَتَكْتِ بِعَمْرٍو فَإِنَّكَ لَنْ تَلِدِلْ وَلَنْ تُضَامَا

[٨٢/ب] / وكذلك استعمالُ الدُّعَاءِ بِلَفْظِ الْأَمْرِ كَقَوْلِكَ : لِيَقْطَعِ اللَّهُ يَدَهُ .

و« الضَّئِي » الدَّاءُ الْمُخَامِرُ الَّذِي إِذَا ظَنَّ صَاحِبُهُ

بُهُ أَنَّهُ قَدْ بَرِيَ نَكَسَ .

وقوله : « بَضْنِي » يتعلَّقُ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ « تَجْزِي » .

و« بي » صفةٌ لـ « ضْنِي » يتعلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، و« فيه » ضميرٌ على

القولِ الْمُخْتَارِ ، وَالتَّقْدِيرُ : بَضْنِي وَاقِعٌ لِي ، أَوْ وَقَعَ لِي .

(١) تبع المصنفُ ابنَ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ٢٣٢/٣ فِي نِسْبَةِ الْبَيْتِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ . وَقَدْ نَسَبَهُ الْمُرْتَضَى فِي أَمَالِيهِ ٤٦٧/١ إِلَى بَشْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ .

وَنَسَبَ فِي اللِّسَانِ (رَدْع) إِلَى مَجْنُونِ لَيْلَى ، وَأَثَبَهُ جَامِعُ شِعْرِهِ عَنْهُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٩٩ .

وَنَسَبَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرِ الْخَارِجِيِّ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ١١٩ .

وَانظُرَ الْبَيْتَ فِي الْحَمَاسَةِ ١٠٨/٢ ، وَالْأَمَالِي ٢٠٣/١ ، وَاللَّاتِي ٤٥٨/١ ، وَمَحَاضِرَاتُ الْأَدْبَاءِ : ١٣٠ ، وَمِصَارِعُ الْعِشَاقِ ٢٦٦/١ ، وَمِصَادِرُ أُخْرَى فِي تَخْرِيجِ الْأَبْيَاتِ فِي الدِّيْوَانَيْنِ .

(٢) هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ (شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ) . وَاَنْظُرِ النُّوَادِرَ : ١٥٣ ، وَالْفَصِيحَ : ٢٦٤ ، وَشَرْحَهُ

(إِسْفَارُ الْفَصِيحِ) لِلْهَرَوِيِّ ٣٥٩/١ ، وَرِسَالَةَ الْغَفْرَانَ : ٤٠٧ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٣٢/٣ ،

وَالْمَغْنِي : ٢٤٧ ، وَشَرْحَ أَبِيهِ ١٥/٥ .

« بَعْدَهَا » منصوبٌ على الظرفِ الزماني ، والمعنى : بَعْدَ فراقها أي :  
 زَمَانَ فراقها ، فَحَدَفَ المضافَ والمضافَ إليه ، كقوله تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ فَإِنَّهَا مِنْ  
 تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ . قال الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٢)</sup> : « المعنى من أفعالِ ذَوِي تَقْوَى الْقُلُوبِ .  
 قال بعضُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي شِعْرِهِ<sup>(٣)</sup> : وَنَاصِبُ الظَّرْفَيْنِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :  
 إِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ فِيهِ الْمَصْدَرَ الَّذِي هُوَ ضَنْئِي . وَإِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ فِيهِ  
 الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ وَهُوَ قَوْلُهُ : « بِي » ؛ لِتَعْلُقِهِ بِالْمَحذُوفِ » . انتهى كلامُهُ .  
 وَأَقُولُ : الْأَوَّلُ سَهْوٌ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَتَى وَصِفَ ذَلِكَ عَلَى تَمَامِهِ  
 وَانْقِضَاءِ أَجْزَائِهِ . أَمَّا ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي الْفَتْحِ فِي « اللَّعَمِ »<sup>(٤)</sup> : وَلَا يَجُوزُ : عَجِبْتُ  
 مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيدِ عَمْرًا ، بَلِ الْوَجْهُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ عَمْرًا الشَّدِيدِ .  
 وَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ : « بَعْدَهَا » عَائِدَةٌ عَلَى « بَقَر » وَإِنْ كَانَتْ مَتَأَخَّرَةً فِي  
 اللَّفْظِ لِأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ مَتَقَدِّمَةٌ ؛ إِذْ كَانَتْ فَاعِلٌ « تَجْزِينِي » وَالْفَاعِلُ رُتِبَتُهُ  
 التَّقْدِيمُ . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٥)</sup> : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ أَي : أَوْجَسَ  
 مُوسَى خِيفَةً فِي نَفْسِهِ .

وَفِي الْكَلَامِ حَدَفٌ ؛ إِذْ مُرَادُهُ : لَا تَجْزِينِي بَقَرٌ يَضْنِي بِي ضَنْئِي بِهَا  
 أَي : ضَنْئِي وَاقِعًا بِهَا ، لِكُنْهَ حَدَفَ ذَلِكَ لِحُصُولِ الْعِلْمِ وَتَعَلُّقِ الْمَعْنَى بِهِ .

(١) سورة الحج ، من الآية (٣٢) .

(٢) الكشاف ٣٣/٣ .

(٣) أي في شعر أبي الطيب المنبي . والمقصود ابن الشجري في أماليه ٢٣٢/٣ .

(٤) قاله في الخصائص ٢٥٨/٣ لا في اللمع .

(٥) سورة طه ، الآية (٦٧) .

وقوله: « تَجْزِي » فعلٌ مُسْتَقْبَلٌ ، وفاعله ضميرٌ عائِدٌ على « بَقْر » ،  
وموضعه رفعٌ بالصفَةِ لها ، و« دُمُوعِي » مفعولُهُ .

و« مَسْكُوبًا » لا يجوزُ انتصابُهُ على الحال من « دُمُوعِي » ؛ لأنَّ  
الواحدَ المذكَّرَ لا يكونُ حالاً من الجمعِ؛ ألا تَرَكَ لا تقولُ<sup>(١)</sup>: طَلَعَتِ الحَيْلُ  
مُتْرَافِئاً لكن مترادفةً، والأجودُ أن تقول: مترادفاتٌ كما جاء في التَّنْزِيلِ<sup>(٢)</sup>:  
﴿ أَوْلَتْ يَرَوًا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَّتْ ﴾ . فنصبُهُ إذاً على البدل من « دُمُوعِي »  
بدلَ اشتمال ، والضميرُ مُقَدَّرٌ ، والمعنى : تجزي دُمُوعِي مَسْكُوبًا منها  
مَسْكُوبٍ من دُمُوعِهَا .

ومثلُ ذلك في حَذْفِ الضَّمِيرِ من بَدَلِ الاشتمال قولُ الأَعَشَى<sup>(٣)</sup>:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

أَرَادَ : ثَوَيْتُهُ أو ثَوَيْتُ فِيهِ<sup>(٤)</sup> ، ولا شَاهِدَ حِينِذٍ .

وخلاصة المعنى : أنه بَكَى عندَ الفُرْقَةِ وَبَكَينَ فَجَزَيْنَ دَمْعُهُ بَدَمْعٍ ،  
فَدَعَا لَهْنَ بِالْأَلْفِ بِجَزِينَهُ بَضْنَاهُ ضُنَى كما جَزَيْنَهُ بِالْدَمْعِ دَمْعًا ، فاعْرِفُهُ .

\* \* \*

(١) في (ح) و(ص) : ألا تَرَكَ تقول .

(٢) سورة الملك ، من الآية (١٩) .

(٣) ديوانه : ١٢٧ . وانظر الكتاب ٣٨/٣ ، ومعاني الأَخْفَشِ ١/٦٤ ، والمقتضب ١/٢٧ ، ٢/٢٦ ،

٢٩٧/٤ ، والأصول ٢/٤٨ ، والتبصرة ١/١٥٩ ، ونتائج الفكر : ٣١٧ ، وأمالِي ابنِ الشَّجَرِي

١٣٠/٢ ، ٢٣٣/٣ ، وشرح المفصل ٣/٦٥ ، والبسيط ١/٢٣٤ ، ٤٠٧ ، ووصف المباني : ٤٢٣ ،

والمغني : ٦٥٨ ، وشرح أبياته ٧/٩١ . وغيرها .

(٤) في (ت) ثَوَيْتَهُ فِيهِ أو ثَوَيْتُ فِيهِ .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٦٧- مَنِي كُنْ لِي أَنَّ الْبِيَّاضَ حِضَابٌ فَيُخْفَى بِتَبْيِيضِ الْقُرُونِ شَبَابٌ

« مَنِي » جمع مَنِيَّة ، وألفه منقلبة عن الياء ، وهو مرفوعٌ بالابتداء مع تنكيره ، ووجه ذلك أَنَّ النكرة إذا أُخْبِرَتْ عنها بجملةٍ تتضمن اسماً معرفةً جاز الابتداء بها ، كقولك : امرأةٌ خاطبتني ، وكذلك إذا كان الخبر ظرفاً مضافاً إلى معرفٍ<sup>(٢)</sup> كقولك : رجُلٌ خَلَفَكَ . قال الهذليُّ بن مُجَاشِعٍ<sup>(٣)</sup>:

وَنَارُ الْقُرَى فَوْقَ الْيَفَاعِ وَنَارُهُمْ مُخْبَأَةٌ بَتَّ عَلَيْهَا وَبُرْسُ

الْبَتِّ : الْكِسَاءُ الْغَلِيظُ .

وإنما ضَعُفَ الابتداء بالنكرة لأنَّ النَّفْسَ تَتَّبَعُهُ بالمعرفة على طلب الفائدة ، وإذا كان المخبر عنه مجهولاً كان الخبر حقيقاً بالاطراح وعدم الإصغاء إليه ، وَحَدُّ الْكَلَامِ إذا كان المبتدأ منكوراً وَتَضَمَّنَ خَبْرُهُ اسماً معروفاً تقدّم الخبر كقولك : لَزِيدٍ مَالٌ؛ لأنَّ الْعَرَضَ في كلِّ خَبْرٍ أَنْ يُتَطَرَّقَ إليه بالمعرفة فَيُصَدَّرُ الْكَلَامُ بها ، وهذا موجودٌ هنا ، فقولك : لَزِيدٍ مَالٌ في معنى: زَيْدٌ ذُو مَالٍ ، فالمبتدأ الذي هو « مَالٌ » ، هو الخبر في الحقيقة، وقولك: « لَزِيدٌ » هو المبتدأ .

(١) لأبي الطيب المتني في ديوانه بشرح المتني (الفرس) ٥٨٧/١ ، ومعجز أحمد ١٤٦/٤ ، وشرح الواحدي : ٦٨٠ ، والشرح المنسوب للعسكري ٨٨/١ . وانظر أمالي ابن الشجري ١٩٣/٣ ، وشرح المشكل من شعر المتني ١٩٧/١ .

(٢) في (ت) : معروف .

(٣) لم أقف له على ترجمة ، والشاهد أحد أبيات يهجو فيها الطرماح بن حكيم ، ولم أقف عليه إلا عند ابن الشجري في أماليه ١٩٣/٣ ، وكذلك في حماسه : ٤٢٤ .

و« كَنَّ لِي » هو الخَيْرُ عنه ، أي : (وُجِدَنِي لِي ، و« كَان » تَامَّةً ، وهذا مفيدٌ لتضمُّنِ الخَيْرِ)<sup>(١)</sup> ضميرُ المتكلمِ ، وهو أَعْرَفُ المعارفِ ، ولو قال : كَنَّ لِرَجُلٍ ، لم يَحْزُرْ لعدم الفائدة .

وإِسْتَحْسَنَ هذا بعضُ الأَشْيَاخِ<sup>(٢)</sup> وقال : إنه أَصْلٌ كَبِيرٌ . وَعِنْدِي فِيهِ نَظَرٌ لَا يَلِيقُ ذِكْرُهُ هُنَا .

وقوله : « أَنْ الْبَيَاضَ حِضَابٌ » يَجُوزُ فِي مَوْضِعِ « أَنْ » الرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، أَي : إِحْدَاهُنَّ أَنَّ الْبَيَاضَ حِضَابٌ ، وَالتَّنْصِبُ بِإِضْمَارِ تَمَنِّيْتُ . وَجَازَ تَقْدِيرُهُ لِدَلَالَةِ « مَنِّي » عَلَيْهِ ، كَمَا أَضْمَرَ « يَتَّبِعُ » فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ بَلْ مَلَأَ إِزْهَعًا حَنِيفًا ﴾ .

فَإِنَّ قُلْتَ : إِنَّ التَّمَنِّيَّ مِمَّا لَمْ يَثْبُتْ كَالرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ ، فَبَابُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى أَنْ الْخَفِيفَةِ . قَالَ لَبِيدٌ<sup>(٤)</sup> :

تَمَنَّى ابْتِنَائِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا      وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَيْعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

وَأَمَّا أَنْ التَّثْقِيلَةُ الَّتِي هِيَ لِلتَّحْقِيقِ فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِلَّا أَفْعَالُ الْيَقِينِ

لِمَشَاكَلَتِهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى ؟

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) هو ابن الشجري في أماليه ١٩٤/٣ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٣٢) .

(٤) ديوانه: ٢١٣ . وانظر التبصرة ١٣٢/١ ، والأزهية : ٢٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٣ ، ١٩٥ ،

وشرح المفصل ٩٩/٨ ، وشرح الكافية ١٣٢٦/٢/٢ ، والمغني : ٧٤١ ، ٨٧٨ ، وشرح أبياته

١٩٧/٧ ، والخزانة ٦٨/١١ .

أجبتُ : لا يمتنع دُخُولُ التَّمَنِّيِ على أَنَّ التَّقْيِيلَةَ ، كما لم يمتنع دُخُولُ  
وَدِدَّتْ عليها ، كما قال تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَوَدُّوا أَنْ عَنَدَ ذَاتِ السَّوَكَةِ تَكُونُ  
لَهُمْ ﴾ .

وقد دَخَلَ عليها خَافَ . قال تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا تَخَافُوكَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ .  
وجاء صرِيحُ التَّمَنِّيِ معها . قال الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

مَا رَوْضَةٌ إِلَّا تَمَنَّتْ أَنَّهَا لَكَ مَضْجَعٌ وَلِخَطِّ قَبْرِكَ مَوْضِعُ

وجاء في شِعْرِ أَبِي تمام دُخُولُ « اشْتَهَتْ » عليها ، قال<sup>(٤)</sup> :

مَضَى طَاهِرَ الْأَنْوَابِ لَمْ يَبْقُ بَقْعَةٌ غَدَاةَ ثَوَى إِلَّا اشْتَهَتْ أَنَّهَا قَبْرُ

ويجوزُ أَنْ يكونَ « مُنَى » منصوبٌ نَصْبَ الظَّرُوفِ ، والجملةُ بعدها

نَعَتْ لها فَتَنْصِلُ « أَنْ » بما قبلها ، أي : في جملة « مُنَى أَنَّ الْبَيَاضَ حِضَابٌ » ،

كما قالوا : حَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ ، وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنْكَ ذَاهِبٌ ، يريدون في حقِّ ،

وفي أكبرِ ظَنِّي .

ولك في « أَنْ » وجهان :

الأوَّلُ : مَذْهَبُ سيبويه والأخفش والكوفيِّين<sup>(٥)</sup> وهو رَفَعُهَا بِالظَّرْفِ

(١) سورة الأنفال ، من الآية (٧) .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (٨١) .

(٣) هو دعبل بن علي الخزاعي ، والبيت في ديوانه : ١٠٤ من مقطوعة في رثاء الحسين رضي الله عنه  
 . وانظر الحماسة البصرية ٢٠١/١ ، وأمالى ابن الشجري ١٩٦/٣ .

(٤) ديوان أبي تمام بشرح الأعلام ٣١٤/٢ من قصيدته المشهورة في رثاء محمد بن حُميد الطائي .

(٥) انظر الإنصاف : ٤٨ [المسألة : ٦] ، وراجع كتاب الجواهر (المطبوع بعنوان إعراب القرآن  
 للزجاج) ٥١١/٢ ففيه باب مفرد لهذا الموضوع .

كما يرتفعُ الفاعلُ بفعله ، وكذا كلُّ مصدرٍ يتقدّمهُ ظَرْفٌ ، وقد مثَّلَهُ<sup>(١)</sup>  
بقوله : غَدَا الرَّحِيلُ . وأنشَدَ<sup>(٢)</sup> :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتْنَا اسْتَقَلُّوا      فَيَسُّنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِينُ  
وَأَنْشَدَ<sup>(٣)</sup> :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ      تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْجَالِسِ

/والثاني : مَذْهَبُ الخليل ، وهو أنه يَرْفَعُ المَصْدَرَ بالابتداء ، وَيَجْعَلُ  
الظَرْفَ خَبْرَهُ .

وَيَلْزِمُهَا<sup>(٤)</sup> التَّأخِيرُ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

والفاءُ عاطفةٌ . و« يَخْفَى » فعلٌ مُسْتَقْبَلٌ ، وبه يتعلّقُ الجارُّ والمجرورُ .  
و« الْقُرُونُ » الدَّوَائِبُ ، و« وَاحِدُهَا قَرْنٌ » ، و« شَبَابٌ » فاعلٌ « يَخْفَى » .

(١) أي سيويه . انظر الكتاب ١٣٥/٣ .

(٢) الكتاب ١٣٦/٣ منسوباً إلى العبدى ، وهو للمفضل النكري في الأصمعيات ص : ٢٠٠ وهو نفسه العبدى . قيل : لُقِّبَ بالمفضل لهذه القصيدة التي مطلعها هذا البيت كما ذكر السيوطي في شرح شواهد المغني : ٦٢ ، وقيل هو لعم له اسمه عامر بن أسحم .  
وتُعدُّ قصيدته هذه من المنصفات . انظر طبقات فحول الشعراء ٢٧٥/١ ، والاختيارين : ٢٤١ ، والمنصفات : ١٣ .

وانظر البيت في الأصول ٢٧٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣/٢ ، والجنى الداني : ٦٦ ، والمغني : ٧٩ ، وشرح أبياته ٣٤٦/١ .

(٣) أي سيويه في الكتاب ١٣٥/٣ . وهو للأسود بن يعقُر ، والبيت في ديوانه ص : ٤٢ . وانظر شرح أبيات الكتاب ٧٨/٢ ، والإغفال ٤٥٨/٢ ، والمسائل العضديات : ١٩٥ ، والمنشورة : ١٩٦ ، والجواهر للباقولي (المطبوع باسم إعراب القرآن للزجاج) ٥٢٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٧/٣ ، والخزانة ٤٠١/١ ، ٢٧٦/١٠ .

(٤) أي : أن .

قَالَ المَعْرِيُّ<sup>(١)</sup>: لَوْ أَنَّ هَذَا الكَلَامَ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ لَكَانَ دُخُولُ الأَلْفِ  
وَاللَّامِ فِي « شَبَابٍ » أَحْسَنَ . وَقد كَثُرَ ذَلِكَ فِي شعرِ امرئِ القَيْسِ ، قَالَ<sup>(٢)</sup>:

فَإِنْ أَمْسٍ مَكْرُوبًا فَيَا رَبِّ بُهْمَةً      كَشَفْتُ إِذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الجَبَانِ  
فَقَدْ أَسَاءَتِ الأَلْفُ وَاللَّامُ الوِزْنَ عِنْدَ السَّمْعِ ، وَآثَرَهَا المَعْرِيُّ لِأَنَّهَا  
أُثِّبَتْ فِي تَمَكُّنِ المَعْنَى . وَكَذَا قَوْلُ الأَخْرِحِ<sup>(٣)</sup>:

فَلَمَّا أَجَنَّ الشَّمْسَ عَنِّي غُورُهَا      نَزَلْتُ إِلَيْهِ قَائِمًا بِالْحَضِينِضِ

وهنا تنبيه :

وهو أَنَّ الأَلْفَ وَاللَّامَ لَوْ دَخَلَتَا فِي « شَبَابٍ » لَكَانَتْ عِوَضًا مِنْ  
تَعْرِيفِ الإِضَافَةِ ؛ إِذْ مُرَادُهُ شَبَابِي ، وَنظِيرُهُ قَوْلُهُمْ : حَسَنُ الوَجْهِ ؛ إِذْ المُرَادُ  
وَجْهُهُ ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَلِيٌّ .

\* \* \*

(١) معجز أحمد ٤/١٤٦ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ٨٦ .

(٣) هو امرؤ القيس أيضاً ، والبيت في ديوانه : ٧٤ .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٦٨- لِمَ لَا تَحْدَرُ الْعَوَاقِبَ فِي غَيْبِ الدُّنْيَا أَوْ مَا عَلَيْكَ حَرَامُ  
أصلُ لِمَ لِمَا ، لكن سَقَطَتْ أَلْفُ « مَا » حِينَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ  
الْجَارَةُ ، وَذَلِكَ شَأْنُ مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةِ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَيْرِيَّةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ .

وَيَتَعَلَقُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِقَوْلِهِ : « تَحْدَرُ » ، لَكِنْ تَقَدَّمَ لِأَجْلِ الِاسْتِفْهَامِ  
الَّذِي لَهُ أَوَّلُ الْكَلَامِ ، وَفَاعِلُ « تَحْدَرُ » ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ .  
وَ« الْعَوَاقِبُ » جَمْعُ عَاقِبَةٍ ، وَالْوَاوُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْأَلْفِ حَمَلًا لِلتَّكْسِيرِ  
عَلَى التَّصْغِيرِ ؛ إِذْ هُمَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ . وَاتْتِصَابُهَا بِقَوْلِهِ : تَحْدَرُ .

وَ« الدُّنْيَا » مَحَلُّهَا جَرٌّ بِإِضَافَةِ « غَيْرِ » إِلَيْهَا ، وَهِيَ جَمْعُ دَنِيئَةٍ بِالْمِمْزَةِ .  
وَالْأَصْلُ فِيهَا : دَنَائِيٌّ بِهَمْزَيْنِ ، الْأَوَّلَى مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءِ فَعِيلَةٍ ، وَالثَّانِيَةُ لِأَمِّ  
الْكَلِمَةِ ، فَتُقَلَّلُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَحَرِّكَتَيْنِ فِي الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ أَقْصَى الْجَمْعِ ،  
فَأُبْدِلَ مِنَ الثَّانِيَةِ يَاءٌ لِلْكَسْرِ قَبْلَهَا فَصَارَ الدَّنَائِيُّ يَوْزَنُ الدَّنَاعِيُّ ، ثُمَّ طَلَبُوا  
التَّخْفِيفَ بِتَغْيِيرِ آخِرِ فَأَبْدَلُوا مِنَ الْكَسْرِ فَتْحَةً ، فَانْقَلَبَتِ الْأَلْفُ يَاءً  
لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ الدَّنَاءُ يَوْزَنُ الدَّنَاعَا ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ قَالُوا  
فِي الصَّحَارِيِّ وَالْمَدَارِيِّ: الصَّحَارَى وَالْمَدَارَى ، كَانَ التَّغْيِيرُ فِي ذَوَاتِ الْهَمْزِ

(١) لأبي الطيب في ديوان بشرح المتنبي (الفسر) ٥٤٠/٣ ، وشرحه لأبي العلاء (معجز أحمد)

٣٢٤/١ ، وللواحدى : ٢٥٠ ، والشرح المنسوب للعكبري : ١٠٠/٤ .

(٢) الآية الأولى من سورة النبأ .

أولى، وحين آل إلى ذلك استثقلت الأمثالُ وهي أَلْفَانِ بينهما همزة فأبدلوا منها الياء فقالوا : الدَّنَايَا . وهذا مُبَيَّنٌّ في « شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ »<sup>(١)</sup> .

والجارُّ والمجرورُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْعَوَاقِبِ ، أَي : لِمَ لَا تَحْذَرُ<sup>(٢)</sup> الْعَوَاقِبَ كَائِنَةً مِنْ غَيْرِ الدَّنَايَا ، فَيَحْتَمِلُ حَيْثُذِ ضَمِيرًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ : تَحْذَرُ ، فَهُوَ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ .

و« أَوْ » حَرْفُ عَطْفٍ ، وَ« مَا » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً وَنَكْرَةً مُوصُوفَةً ، وَقَدْ حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ مِنَ الصَّلَةِ أَوْ الصَّفَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ الَّذِي هُوَ عَلَيْكَ حَرَامٌ ، أَوْ شَيْءٌ هُوَ عَلَيْكَ حَرَامٌ ، وَسَوْغَ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ الطَّوْلُ بِقَوْلِهِ : عَلَيْكَ ، كَمَا رَوَى الْخَلِيلُ عَنِ الْعَرَبِ : « مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا » ، / وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ ﴾ التَّقْدِيرُ : الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ، وَحَسَنَ حَذْفِ « هُوَ » تَقْدُمُ ذِكْرِهِ ، وَطَوْلُ الْكَلَامِ بِ« فِي » وَجَرُورِهَا ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ« إِلَهٌ » ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مَعْبُودٌ فِي السَّمَاءِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا كَانَ رَفُعُ « إِلَهٌ » بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ« فِي السَّمَاءِ » خَبْرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ صَلَّةٌ ، وَيُسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنْ تَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ ؟

أَجِبْتُ : يَمْتَنِعُ ذَلِكَ لِحُلُوقِ الصَّلَةِ مِنْ عَائِدٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مَقْدَّرٍ . وَقَوْلُهُ : « عَلَيْكَ » يَتَعَلَّقُ بِ« حَرَامٌ » ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ ،

(١) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٢٠ وما بعدها ، وانظر إيجاز التعريف : ١٢١ .

(٢) في (ت) : أي : لا تحذر العواقب ...

(٣) سورة الزخرف ، من الآية (٨٤) .

أي : هو محرّم عليك .  
وموضع « ما » جرٌّ بالعطفِ على « الدَّنَايَا » . وهذا ظاهرٌ .

\* \* \*

ومنها<sup>(١)</sup> :

٦٩- إذا الجودُ أعطى النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكٌ وَلَا تُعْطِينَ النَّاسَ مَا أَنَا قَائِلٌ

الهمزة للنداء ، و« ذَا الجودِ » منادى مضاف ، أي : يا ذا الجودِ .  
« أعطى » فعلٌ أمر ، وعلامةُ بنائه حذفُ الياء التي هي لامُهُ ، وفاعلُهُ  
مُضْمَرٌ للمخاطبِ، وهو يتعدى إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، و« النَّاسِ »  
مفعولُهُ .

و« ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً ، ويجوزُ أن تكونَ موصوفةً .  
و« أنت مالِكٌ » مبتدأٌ وخبرٌ، وهو صلةٌ لـ « ما » أو صفةٌ لها، والعائدُ  
محذوفٌ أي: مالِكُهُ، والموصولُ في موضعِ نصبٍ لأنه المفعولُ الثاني لقوله: أعطى.  
والواوُ حَرْفُ عطفٍ ، و« لَّا » حَرْفُ نهيٍ، و« تُعْطِينَ » مبنيٌّ لتأكيدِهِ  
بالتَّوْنِ الثَّقِيلَةِ ، وموضِعُهُ جَزْمٌ بـ « لا » ، و« النَّاسِ » مفعولُهُ الأوَّلُ ، و« ما  
أنا قَائِلٌ » هو المفعولُ الثاني . و« ما » تحتَمَلُ الوجهين ، والعائدُ أيضاً  
مقدَّرٌ أي : أنا قائلُهُ .

وقال أبو الفتح<sup>(٢)</sup>: معناه لَا تُعْطِي النَّاسَ أَشْعَارِي فَيُفْسِدُوهَا بِسَلْخِ مَعَانِيهَا .

(١) لأبي الطيب المتنبي في الفسر ٨٤٢/٢ ، ومعجز أحمد ٣٩٧/٣ ، وشرح الواحدي : ٥٤٠ ،  
والصبح المنبي ٢٦/١ ، والشرح المنسوب للمكبري ١١٧/٣ . وانظر معاهد التنصيص ١٠/١ .

(٢) الفسر ٨٤٢/٢ .

وَقَالَ المَعْرِيُّ<sup>(١)</sup>: أَعْطَى النَّاسَ مَا لَكَ وَلَا تُعْطِيهِمْ شِعْرِي أَي: لَا تَجْعَلُهُمْ  
 فِي طَبَقَتِي فَيَقُولُ النَّاسُ أَنْتَ مِثْلُ فُلَانٍ ، وَشِعْرُكَ مِثْلُ شِعْرِهِ .  
 وَقَالَ بَعْضُ الفُضَلَاءِ<sup>(٢)</sup>: الَّذِي أَرَادَهُ المَتَنِي غَيْرُ مَا قَالَاهُ ، أَمَّا الأَوَّلُ  
 فَمُرَيَّفٌ لِأَمْرَيْنِ :

الأوَّلُ : أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ سِتْرُ مَدَائِحِهِ عَنِ النَّاسِ .

والثَّانِي : أَنَّ المَرَادَ بِالْمَدِيحِ أَنَّ يَسِيرَ فِي النَّاسِ ، وَأَجْوَدُ الشَّعْرِ مَا  
 تَدَاوَلَتْهُ الأَلْسُنُ وَتَنَاوَلَتْهُ الرُّوَاهُ .

وَأَمَّا قَوْلُ المَعْرِيِّ فَهُوَ قَرِيبٌ وَإِنْ كَانَ المَتَنِي لَمْ يُرِدْهُ ، بَلِ الأَوْجَهُ أَنَّ  
 مُرَادَهُ : لَا تُحَوِّجْنِي إِلَى مَدْحِ غَيْرِكَ .

\* \* \*

ومنها<sup>(٣)</sup>:

٧٠- وَأَرْحَامُ شِعْرِي يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ وَأَرْحَامُ مَالِ مَاتِنِي تَنْقَطِعُ

« أَرْحَامُ شِعْرٍ » مَبْتَدَأٌ ، وَ« يَتَّصِلْنَ » فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ مَبْنِيٌّ وَمَوْضِعُهُ رَفَعٌ ؛

(١) معجز أحمد ٣/٣٩٧ .

(٢) فِي غَالِبِ ظَنِّي أَنَّهُ يَقْصِدُ ابْنَ المَسْتَوْفِي ، وَلمَ اسْتَطَاعَ التَّحَقُّقَ مِنْ كَلَامِهِ فِي شَرْحِهِ عَلَى دِيْوَانِ المَتَنِي  
 وَأَبِي تَمَامِ المَسْمُومِي بِالنِّظَامِ) حَيْثُ لَمْ أَقِفْ مِنْهُ إِلا عَلَى عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا . وَمِثْلُ هَذَا  
 الِاعْتِرَاضِ سَبَقَ بِهِ أَبُو سَهْلٍ الزُّوزَنِي فِي كِتَابِهِ (قَشْرُ الفَسْرِ) ص : ٢٤٩ حَيْثُ اعْتَرَضَ عَلَى تَفْسِيرِ  
 ابْنِ جَنِّي وَحَدَّهُ دُونَ التَّعْرُضِ لِذِكْرِ أَبِي العَلَاءِ فَقَالَ : مَا أَبْعَدَ هَذَا التَّفْسِيرَ عَنْ مَعْنَاهُ .

(٣) لِلْمَتَنِي أَيْضاً فِي دِيْوَانِهِ بِشَرْحِ ابْنِ جَنِّي (الفَسْر) ٢/٣٥٨ ، وَمَعْجَزُ أَحْمَدَ ١/٢٦ ، وَشَرْحُهُ  
 لِلوَاحِدِي ص : ٤٤ ، وَالشَّرْحُ النُّسُوبُ لِلْمَكْرِي ٢/٢٤٠ . وَانظُرِ الوَسَاطَةَ ص : ٤٥٠ ،  
 وَالتَّذَكُّرَةُ الحَمْدُونِيَّةُ ٢/٣٨٥ ، وَالنُّصَفُ لِابْنِ وَكَيْعٍ ١/٤١ ، وَالصَّبِيحُ المَبْنِيُّ ١/٩١ .

لأنه خَبِرُ المبتدأ ، و« لَدُنَّه » يتعلَّقُ بقوله : « يَتَّصِلَنَّ » . وقد أُتِّكِرَ عليه تشديدُ التُّون لكونه غيرُ مَعْرُوفٍ في اللُّغَةِ . وعن ذلك أربعةٌ أجوبةٌ<sup>(١)</sup> :

الأوَّلُ : قولُ أبي الفتح<sup>(٢)</sup> وهو أنه شَبَّهَ بعضَ الضَّمِيرِ ببعضِ ضرورةٍ ، فكما قال : لَدُنِّي قالَ : لَدُنَّه ، فحَمَلَ أَحَدَ الضَّمِيرَيْنِ على صاحبه وإن لم يكنُ في الهاء ما يُوجِبُ الإدغامَ ، كما قالوا : يَعِدُ ، فحَدَفُوا الواوَ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ ، ثمَّ قالوا : أَعِدُ ، وتَعِدُ ، ونَعِدُ ، فحذفوها أيضاً مع انتفاء ذلك الموجبِ .

والثَّاني : أنه يجوزُ أن يكونَ ثَقُلَ التُّون ضرورةً ،/ كما قالوا في الفَظِينِ [ب/٨٤] والفَظِينِ ، وفي الجُبِينِ الجُبِينِ . وقال سَحِيمٌ<sup>(٣)</sup> :

وَمَا دُمِيَّةٌ مِنْ دُمِي مَيْسَنَا نَ مُعْجِبَةٌ نَظْرًا وَاتِّصَافًا

أَرَادَ مَيْسَانَ فزَادَ نونًا<sup>(٤)</sup> . وقال الأَسديُّ<sup>(٥)</sup> :

- 
- (١) في (ت) أوجه .  
 (٢) الفسر ٣٥٨/٢ .  
 (٣) سَحِيمُ عبدِ بنِي الحِمْصِ . تصغيرُ الأَسْحَمِ وهو الأَسود . قتل في زمنِ عثمانِ رضي اللهُ عنه ، وكان في لسانه لُكْنَةٌ أعجميةٌ . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ٤٣/١ ، والمفتالون من الشعراء ، والشعر والشعراء ٢٤١/١ .  
 والبيت في ديوانه : ٤٣ . وانظر الفسر ٣٥٩/٢ ، والخصائص ٢٨٢/١ ، ٤٣٧/٢ ، وسر الصناعة ١٤٧/١ ، ومعجم ما استعجم ١٢٨٤/٢ ، وأمالِي ابنِ الشَّجَرِي ٣٣٦/١ ، وضرائر الشعر : ٢٤١ .  
 (٤) في الديوان : أَرَادَ صنماً من أصنامِ ميسنان . (وفي الحاشية تحت ميسنان : موضع بالشام) .  
 (٥) هو شقيقُ بنِ سُلَيْكِ الأَسديِّ (شاعر إسلاميٌّ) . والبيتُ أوردَه أبو تمام في الحماسية (١٧٠) ٢٦٣/١ من تحقيق د. عليان ، وقد أحلت بها طبعة د. عميلان . وجاء في هامش التحقيق : =

وَجَاسَتْ مِنْ جِبَالِ السُّعْدِ نَفْسِي وَجَاسَتْ مِنْ جِبَالِ خُوَارَزْمِ

أَرَادَ خُوَارَزْمَ فَرَادَ رَاءَ أُخْرَى .

وَالثَّالِثُ : قَوْلُ الْقَاضِي الْجُرْجَانِيِّ<sup>(١)</sup> وَهُوَ أَنَّ الْهَاءَ لَمَّا كَانَتْ حَلْقِيَّةً وَكَانَتِ التُّونُ سَاكِنَةً وَمِنْ حَقِّهَا كَذَلِكَ أَنَّ تُبَيَّنَ عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ حَسُنَ تَشْدِيدُهَا لِتَنْظِيرِ ظَهْوَرِ شَافِيًا .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ التُّونَ أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَى حُرُوفِ الْعَلَّةِ ، وَأَكْثَرُهَا بِهَا شَبْهًا ؛ أَلَا تَرَاهَا تُدْغَمُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ . وَزِيدَتْ سَاكِنَةٌ ثَالِثَةٌ فِي جَحْنَفَلٍ<sup>(٢)</sup> كَزِيَادَتِهَا فِي فَدَوَكْسٍ<sup>(٣)</sup> وَسَمَيْدَعٍ<sup>(٤)</sup> وَعُدَّافِرٍ<sup>(٥)</sup> .  
وَتُبْدَلُ مِنْهَا الْأَلْفُ فِي الْوَقْفِ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَأَضْرِبَا .

- ورواها ابن العفيف لمعبد بن علقمة وقال : إنها لابن أبي شريك الأسدي قالها أيام كان الضحاك ابن قيس الفهري على الكوفة . وانظر شرحها للمرزوقي ٧٧٩/٢ ، وللتبريزي ٢٧٦/٢ .  
وانظر البيت في الفسر ٣٦١/٢ ، وسر الصناعة ١٩٢/١ ، والمعرب : ١٨١ ، وأمالى ابن الشجري ٣٣٦/١ ، ومعجم البلدان ٤٨١/٢ ، ٩٥/٣ ، والحكم (رزم) ٣٦/٩ . وفيه : قيل : « إن خوار مضافاً إلى رزم ، وقيل : أراد خوارزم فراد راء » . وفي شرح الحماسة للتبريزي : « ويروى أيضاً خوارزم » .

- (١) الوساطة : ٤٥١ .
- (٢) الجحْنَفَلُ : العَظِيمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . شَرَحَ أَبْنِيَةُ سَيَّبِيهِ : ٥٩ ، وَشَرَحَ أَمَثَلْتُهُ : ٧٣ ، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ : ٢٠٢/١ .
- (٣) فَدَوَكْسٌ : اسْمُ رَجُلٍ ، وَهُوَ - كَمَا زَعَمُوا - الشَّدِيدُ . تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْكِتَابِ : ١٢١ ، وَشَرَحَ أَبْنِيَةُ سَيَّبِيهِ : ٩٦ . وَفِي الْإِشْتِقَاقِ : ٣٣٨ . بَنَى الْفَدَوَكْسَ الَّذِينَ مِنْهُمْ الْأَخْطَلُ . وَالْفَدَوَكْسُ : الْغَلِيظُ الْجَافِي . وَفِي الصَّحَاحِ ٩٥/٤ : الْفَدَوَكْسُ الْأَسَدُ .
- (٤) السَّمَيْدَعُ : السَّيِّدُ . شَرَحَ أَبْنِيَةُ سَيَّبِيهِ : ٧٩ . وَانظُرْ بِجَالِشِ ثَعْلَبٍ ٤٧/١ .
- (٥) الْعُدَّافِرُ : اسْمُ رَجُلٍ ، وَقِيلَ : الْغَلِيظُ الشَّدِيدُ . تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْكِتَابِ : ١٣٣ ، وَشَرَحَ أَبْنِيَةُ سَيَّبِيهِ : ٨٩ .

وَجُعِلَتْ إِعْرَابًا فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ كَحُرُوفِ الْعَلَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّ عَلَى رَأْيٍ .

وَحُدِّفَتْ عِنْدَ سَكُونِهَا إِمَّا جَوَازًا نَحْوُ<sup>(١)</sup> : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ فِي قِرَاءَةِ مَنْ حَدَفَ تَنْوِينَ « أَحَدٌ »<sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ يُحَرِّكْهُ .  
وَإِمَّا وَجُوبًا فِي نَحْوِ : اضْرِبِ الرَّجُلَ . وَإِمَّا شَدُودًا كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> :

اضْرِبْ عَنكَ الْأُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

كَمَا أَنَّ حُرْفَ الْعَلَّةِ كَذَلِكَ . وَإِذَا اتَّضَحَ هَذَا فَكَمَا قَالُوا: الصَّيْرِيْفُ<sup>(٤)</sup> وَأَنْظُورُ<sup>(٥)</sup>

(١) سور الإخلاص ، الآيات (١-٢) .

(٢) هي قراءة أبي عمرو في أحد طرقه . انظر السبعة : ٧٠١ ، وجامع البيان : ٧٨٩ .

(٣) هو طرفه ، والبيت في ديوانه : ١٠٧ . ونقل أبو زيد الأنصاري في النوادر : ١٦٥ عن أبي حاتم قال : أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة ، وأنشد البيت .

والبيت في جمهرة اللغة ٨٥٢/٢ ، والمسائل العسكرية : ١٣٠ ، والبغداديات : ٤٣٧ ، وسر الصناعة ٨٢/١ ، والخصائص ١٢٦/١ ، والصحاح (قنس) ، والإنصاف : ٤٥٤ ، والفريدة : ٧٣ ، وشرح المفصل ٣٣/٢ ، والمغني : ٨٤٢ ، وشرح آياته ٣٥٨/٧ ، والمعجم ٤٠٤/٤ ، والخزانة ٤٥٠/١١ . والقونس : عظم ناتئ بين أذني الفرس . (الصحاح) .

(٤) من بيت الفرزدق في ديوانه ص : ٥٧٠ (طبعة الصاوي) وتمامه :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيْرِيْفِ

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٠/١ ، وانظر الحجة لأبي علي ٤٤٧/٦ ، والإغفال ٣٧٣/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وضرائر الشعر : ٣٦ ، والخزانة ٢٥٥/٢ وغيرها كثير .

(٥) من بيت منسوب لابن هرمة ، وأثبت في ملحقات شعره : ٢٣٩ ، وتمامه :

وَأَبْنِي حَيْثَمَا يَشْرِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثَمَا مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُورُو

وانظر المسائل الخليليات ص : ١١٣ ، والحجة للأبي علي ٨٠/١ ، والخصائص ٣١٦/٢ ، وسر الصناعة ٢٩/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص : ١٢٧ ، وضرائر الشعر : ٣٥ ، وشرح أبيات المغني ١٤٠/٦ ، والخزانة ١٢١/١ ، وغيرها .

وَمُنْتَرَحٌ<sup>(١)</sup> فزادوها ، جاز للمتنبي أن يزيدَ التَّوْنَ .  
نَعَمْ نَقَلَ القَاضِي الجِرجَانِي<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ خُوطِبَ فِي ذَلِكَ فَجَعَلَ مَكَانَ لَدُنُّهُ  
بَيَّابِهِ ، وَرُوي أَيْضاً بِجُودِهِ<sup>(٣)</sup> .

وهنا تنبيه :

وهو أنه استعملَ لَدُنْ بغيرِ مِنْ ، وهو قليلٌ ، قال تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ مِنْ لَدُنْ  
حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ ، و ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وَأَنشَدَ سيبويه<sup>(٦)</sup> :

مِنْ لَدُنِّي سَوْلًا فإِلَى إِثْلَابِهَا

وعذرُ المتنبي أنها قد استعملتُ غيرَ مقترنةِ بِمِنْ ، قال الشَّاعِرُ<sup>(٧)</sup> :

- 
- (١) من بيت لإبراهيم بن هرمة في شعره : ٩٥ وهو :
- وَأنتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ مُنْتَرَحٌ  
وانظر الحجة لأبي علي ٨١/١ ، وسر الصناعة ٢٥/١ ، ٧١٩/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٨٤/١ ،  
٣٣٨ ، وشرح شواهد شروح الشافعية ص : ٢٥ وغيرها .
- (٢) الوساطة : ٤٥٠ .
- (٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣٣٨/١ .
- (٤) سورة النمل ، من الآية (٦) .
- (٥) سورة الكهف ، من الآية (٧٦) .
- (٦) لم أقف على قائله . وهو في الكتاب ١/ ٢٦٤ ، وانظر شرحه ٦٢/٢ (مخطوط) ، والإغفال  
٢١٥/١ ، ٣٨٢/٢ ، وسر الصناعة ٢٦٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، وشرح  
التسهيل ٣٦٥/١ ، والمغني : ٥٥١ ، وشرح أبياته ٢٨٧/٦ ، والهمع ١٠٥/٢ ، والخزانة ٢٣/٤ .  
والشَّوْلُ : جمعٌ واحدٌ (شائلة) ، وهي الناقة التي خفتَ لَبْنِهَا ، وارتفعَ ضرعها ، وأتى عليها من  
نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية .
- (٧) هو عمرو بن حسان (شاعرٌ صحابيٌّ) . وانظر إصلاح المنطق : ٥٠ ، ٢٦٤ ، وتهذيبه : ٤١ ،  
والاختيارين : ١٦٥ ، والفسر ٢/ ٣٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٩ ، واللسان (قتر ، كثر) ،  
والخزانة ٧/ ١١٢ .

وَأَنَّ الْكُثْرَ أَعْيَابِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْبِرْ لَدُنْ أَلِي غُلَامًا

وقال كثير<sup>(١)</sup>:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَاهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ

ومن غريب ما جاء فيها قراءة عاصم<sup>(٢)</sup>: ﴿لَدْنِي﴾ . قال أبو علي<sup>(٣)</sup>:  
ليست الكسرة فيه جرًّا ، وإنما هي للالتقاء الساكنين ، وذلك أَنَّ الدَّالَّ  
أُسْكِنَتْ كما أُسْكِنَتْ الباءُ في سَبَّعَ ، والتَّوْنُ بعدها ساكنةٌ ، فَكُسِرَ الثَّانِي  
منهما .

و«أَرْحَامُ مَالٍ» مبتدأ ، و«مَاتَنِي» خبره ، والأصلُ ما تَنَيْ عن أن  
تتقطع أي : ما تَقْتَرُ عن ذلك ، فَحَدَفَ حرفَ الجرِّ ، ثُمَّ حَدَفَ «أَنَّ»  
فَرَفَعَ الفعلُ .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٤)</sup>: والمعنى أنه يحبُّ المديحَ فيهيئُ له المالُ .  
وقَالَ الْعَرَبِيُّ<sup>(٥)</sup>: «استعار الأرحام للشعر والمال كما يفعلُ الشعراءُ ،

(١) ديوانه : ١١٥ . وهو فيه برواية :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ طَرِّ شَارِبِي إِلَى الْيَوْمِ كَالْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ  
ويروي (يلبي) مكان (سلمي) ، و(مرآد) مكان (بلاد) . وانظر النصف ٥٢/٣ ، والفسر  
٣٦٢/٢ ، والمغني : ٣٠٨ ، وشرح أبياته ٣٥٨/٤ ، والدرر ١٨٨/٢ ، وهو من غير نسبة في  
الجمع ١٧٨ / ٢ . ويستشهد به أيضاً على دخول اللام على غير (مازلت) ، وهو قوله : (كاهائيم) .  
(٢) الآية (٤٠) من سورة النساء . وهذه قراءة عاصم برواية أبي بكر . انظر السبعة : ٣٨٨ ، وجامع  
البيان : ٤٧٥ ، ٦٠٠ ، والإقناع ٦٨٨/٢ .

(٣) الحجة ١٢٤/٥ .

(٤) الفسر ٣٦٢/٢ .

(٥) معجز أحمد ٣١٥/١ .

فِيخْرِجُونَ الْأَشْيَاءَ عَنْ أَصْوَحِهَا ، فيقولون : مَاءُ الصَّبَابَةِ ، وغمامُ العطاء<sup>(١)</sup> .  
انقضى كلامُهُ .

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الاستعارة ليست مختصةً بالشَّعر ، وإنما هي ضربٌ  
من البديع يتَّسِعُ في النَّثرِ كاتِّسَاعِهِ فِي النَّظْمِ . / وقد جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ  
مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءٌ ، قَالَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلْدِ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ ،  
استعارَ لِلذَّلِّ جَنَاحًا ، وَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ لَهُمَا جَانِبَكَ .  
وقال تَعَالَى<sup>(٣)</sup> : ﴿ يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِي ﴾ ، اسْتَعَارَ لِشِدَّةِ الْأَمْرِ سَاقًا ؛  
لأنَّكَ تقولُ لِمَنْ يَحْتَاجُ أَنْ تَنْبَهُهُ : شَمِّرْ عَنْ سَاقِكَ ، فيكونُ أَوْكَدَ مِنْ  
قَوْلِكَ : جُدَّ فِي هَذَا الْأَمْرِ .

وقال تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ ، فحقيقَةُ  
« قَدِمْنَا » عَمَدْنَا ، وَقَدِمْنَا أَبْلَغُ لِأَنَّهُ دَلَّ بِهِ عَلَى مَا كَانَ مِنْ إِمهَالِهِ لَهُمْ حَتَّى  
كَانَهُ كَانَ غَائِبًا عَنْهُمْ ثُمَّ قَدِيمٌ فَاطَّلَعَ عَلَى غَيْرِ مَا يَنْبَغِي فَجَازَاهُمْ بِحَسَبِهِ .  
ومعنى « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » أَبْطَلْنَاهُ ، لَكِنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ ، فَعُدِلَ إِلَيْهِ .  
وقال تَعَالَى<sup>(٥)</sup> : ﴿ إِنَّا لَنَّا طَعْنَا الْمَاءَ حَمَلَتِكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾ فمعنى « طَعَى » عَلَا  
وَطَمًا ، لَكِنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْقَهْرِ ؛ إِذِ الطُّغْيَانُ عُلُوٌّ  
فِيهِ قَهْرٌ وَغَلَبَةٌ .

(١) جملة (وغمام العطاء) ساقطة من (ت) .

(٢) سورة الإسراء ، من الآية (٢٤) .

(٣) سورة القلم ، من الآية (٤٢) .

(٤) سورة الفرقان ، من الآية (٢٣) . وفي (ت) : وقدمنا إلى ما قدموا من عمل ، وهو خطأ .

(٥) سورة الحاقة ، من الآية (١١) .

ومن ذلك استعارة النبي ﷺ للغيرة أنفأ حين قال<sup>(١)</sup>: « جَدَعَ الْحَلَالُ أَنْفَ الْغَيْرَةِ » .

ولولا تَضَمُّنُ الاستعارة زيادةً المعنى على ما في الحقيقة لَمَا جازَ العدولُ إليها .

قال النَّقِيبُ ابنُ الشَّجَرِيِّ<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى : وَأَتَّصَلَ أَرْحَامُ الشُّعْرِ عند الممدوحِ يَحْتَمِلُ معنيين :

أحدهما : أَنْ يَقْبَلَ الشُّعْرَ وَيُثِيبَ عَلَيْهِ ، فيحصلُ بينهما اتِّصَالٌ كاتِّصَالِ القربات .

والآخَرُ : أَنَّهُ يُمدِّحُ بأشعار كثيرة تجتمعُ عنده ، فيتَّصِلُ بعضها ببعض كاتِّصَالِ الأرحام .

وكذلك تَقَطُّعُ أرحامِ المالِ يَحْتَمِلُ معنيين :

أحدهما : أَنْ تَفْرُقَهُ بعد اجتماعه عليه كقَطْعِ الرَّجْمِ .

والآخَرُ : أَنَّ المَالَ لا يجتمعُ عنده ، فَمَنْعُهُ ذلك كقَطْعِهِ لأرحامِ مُشْتَبِكَةٍ .

\* \* \*

---

(١) لم أقف على هذا الأثر إلا في كتب الأدب . قال ابن الشجري في أماليه ١/٣٤٣ : « رأى النبي ﷺ علياً وفاطمة في بيت فردَّ عليهما الباب وقال : جدع الحلال أنف الغيرة » ، وجاء في مجمع الأمثال ١/١٦٣ : « قاله النبي ﷺ ليلة زُفَّت فاطمة إلى علي رضي الله تعالى عنهما ، وهذا حديثٌ يروى عن الحجاج بن منهال يرفعه » . وقد أورده الثعالبي في ثمار القلوب : ٣٣٠ ، وأبو هلال في ديوان المعاني ١/١٠١ ، ٢/٩٥ ، والصناعتين : ٨٥ . وانظر محاضرات الأدباء : ٤٦٥ ، والتذكرة الحمدونية ٢/٣١٧ .

(٢) الأمالي ١/٣٤٤ .

ومنها<sup>(١)</sup>:

٧١- بِمَا بِجَفْنَيْكَ مِنْ سِحْرِ صِلِي دِنْفًا يَهْوَى الْحَيَاةَ وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا  
البَاءُ قَسَمِيَّةٌ ، و« ما » يجوز أن تكون موصولة<sup>(٢)</sup> ، وأن تكون نكرة  
موصوفة ، والباءُ الثانيةُ ظرفيةٌ بمعنى في ، و« جَفْنَيْكَ » مجرورٌ بها . فإن  
جَعَلْتَ « ما » موصولةً لم تتعلّق الباءُ إلّا بفعلٍ للزُومِ الصلّةِ الجملة . ومثله  
قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ لِلَّذِي بِيَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ ، وإن جَعَلْتَهَا موصوفةً جازَ أن تُعلّقَهَا  
بفعلٍ أو اسمٍ فاعلٍ .

و« مِنْ سِحْرِ » يحتمل أن يتعلّق بمحذوفٍ هو حالٌ من الضمير في  
الصلّةِ أو الصّفَةِ ، وذلك هو العاملُ فيه . ويحتمل أن يتعلّق بأحدهما تعلّقَ  
المفعوليّةِ .

و« صِلِي » فعلٌ أمرٌ ، والياءُ فيه عند سيبويه ضميرٌ دالٌّ على التّأنيث ،  
وعند الأَخفش حرفُ التّأنيث ، والفاعلُ مُقَدَّرٌ .

وقوله : « بِمَا » يتعلّق بمحذوفٍ هو حالٌ من الياءِ في « صِلِي » ، أو  
من الضميرِ المُقدَّرِ ، والعاملُ فيه « صِلِي » ، والتّقديرُ : صِلِي مَسْؤُولَةً بِمَا  
فِي جَفْنَيْكَ ، كما تقولُ : بِاللهِ زُرْنِي ، أي : زُرْنِي مَسْؤُولاً باللهِ .

(١) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح ابن جني (الفرس) ٦٠/٣ ، وشرح الواحدي : ٢٤ ، والشرح  
المنسوب للعكبري ١٦٣/٣ .

(٢) عبارة (يجوز أن تكون) ساقطة من (ت) .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (٩٦) .

و « دَنَفًا » مفعولٌ « صلي » ، ويُقالُ للمريض : دَنَفَ بِكَسْرِ النون ، فعلى هذا يُشْتَى وَيُجْمَعُ وَيُؤْتَتْ ؛ لأنه صفةٌ كحذِرٍ / وبَطِرٍ ، ودَنَفَ بفتح الثون فعلى هذا يَلْزَمُ إفرادُهُ ؛ لأنه مصدرٌ موصوفٌ به الشخصُ . ونظيرُ ذلك : رَجُلٌ كريمٌ وكريمٌ .

و « يَهْوَى الحَيَاةَ » جملةٌ منصوبةٌ الموضعُ لأنها صفةٌ دَنَفَ ، والعائدُ فاعلُ « يَهْوَى » ، والألفُ في « يَهْوَى » على هذا ثابتةٌ خطأً ، ويجوزُ أن يكونَ بغيرِ ألفٍ ؛ لكونه جوابَ الأمرِ فسَقَطَتْ للجزمِ ، ومثلهُ قولُهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup> : ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾ ، قُرئَ بالرفعِ والجزمِ<sup>(٢)</sup> . وقد تقدّمَ القولُ في « أمّا » .

وقال أبو الفتح<sup>(٣)</sup> : « الفاءُ في قوله : « فَلَا » جوابُ « أمّا » لا جوابُ إنِّ ، ومثلهُ قولُهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ انتهى كلامُهُ .

وإنّما وَجَبَ ذلكُ لأنَّ « أمّا » أَسْبَقُ الْمُجَابِينَ ، وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ دلٌّ عليه الجوابُ المذكورُ ، وسدَّ ذلكَ مَسَدُهُ ، ونظيرُهُ قولُكَ : وَاللَّهِ إِنْ زُرْتَنِي لِأَكْرِمَتِكَ ، جَعَلْتَ الجوابَ للقسَمِ لتقدُّمِهِ ، وكذلك إِنْ قَدَّمْتَ الشَّرْطَ كان الجوابُ له كقولكَ : إِنْ تَزُرْتَنِي وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ ، وقالَ تَعَالَى<sup>(٥)</sup> :

(١) سورة القصص ، من الآية (٣٤) .

(٢) قرأ الفعل (يصدقني) بالرفع عاصم وحمة ، وقرأ الباقون بالجزم . انظر السبعة : ٤٩٤ ، والتيسير : ٤٠١ .

(٣) الفسر ٦٠/٣ .

(٤) سورة الواقعة ، الآيتان (٩٠ - ٩١) .

(٥) سورة الحشر ، من الآية (١٢) .

﴿ لَيْنٌ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ ، لَمَّا كَانَتِ اللَّامُ فِي « لَعْنِ » مُؤَدَّةً بِالْقَسَمِ  
كَانَ الْجَوَابُ لَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَأَمَّا إِنْ صَدَدَتْ فَلَا يَهْوَى الْحَيَاةَ ، فَحَذِفَ  
ذَلِكَ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ . وَمِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْمَعْنَى قَوْلُ دَعْبِيلِ<sup>(١)</sup> :

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ فَأَمَّا عَلَيَّ      أَنْ لَا أَرَى وَجْهَكَ يَوْمًا فَلَا  
لَوْ أَنَّ يَوْمًا مِنْكَ أَوْ سَاعَةً      تَبَاعُ بِالدُّنْيَا إِذَا مَا غَلَا

\* \* \*

قَالَ الْمُؤَلِّفُ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِمَرَضِيهِ<sup>(٢)</sup> :

هَذَا آخِرُ مَا تَيْسَّرَ لِي ذِكْرُهُ ، وَأَرْجُو مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ ، وَيَسْتَرَّ مَا  
عَرَّضَ فِيهِ مِنْ خَطَأٍ كَبَا فِيهِ جَوَادُ الْفِكْرِ ، أَوْ سَهْوٍ اتَّفَقَ لِحُدُوثِ حَوَادِثِ  
الدَّهْرِ ، فَهُوَ الْعَلِيمُ بِخَفِيِّ الْمَقَاصِدِ ، وَالْمُسْتَجَارُ بِهِ عِنْدَ خُذْلَانِ الْمَسَاعِدِ . وَالْحَمْدُ  
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَصَلَاتُهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِهِ  
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ<sup>(٣)</sup> .

(١) ديوانه : ١٢١ . وانظر أمالي ابن الشجري ٣٥٧/١ . والشاعر هو دعبل الخزاعي أبو علي ابن  
علي بن رزين ، وقيل اسمه الحسن ولقبه دعبل . شاعر إسلامي جيد الشعر ، عاصر خلفاء بني  
العباس ، وهجا منهم المعتصم فطلبه ، لكن دعبلًا هرب واستتر . كان يجالس أبا نواس وأبا الشيبان .  
انظر الشعر والشعراء ٤٨٩ / ٢ ، والأغاني ٢٩ / ١٨ ، ووفيات الأعيان ١٧٨ / ١ ، وتاريخ بغداد  
٣٨٢ / ٨ .

(٢) في (ص) : رحمه الله .

(٣) جاء في آخر النسخة (ت) التركية ما نصه : تم الكتاب بحمد الله تعالى ، قال المؤلف رحمه الله :  
هذا آخر ما تيسر لي ذكره ، وأرجو من الله تعالى أن ينفع به ، ويستر ما عرض فيه من خطأ كبا  
فيه جواد الفكر ، أو سهو اتفق لحدوث حوادث الدهر ، فهو العالم بخفي المقاصد ، والمستجار به  
عند خذلان المساعد . ووقع الفراغ منه في الليلة المسفرة عن صباح الأحد سادس شعبان المبارك

ووافق الفراغ من نسخِهِ ضاحي نهار الخميس سَادِسَ  
عَشَرَ رَجَبِ المَبَارِكِ سَنَةِ إِحْدَى وَتَسْعِينَ وَسِتْمِائَةِ عَلَى يَدِ  
أَضْعَفِ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى حَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ ،  
رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْ تَرَحَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

من سنة ست وسبعين وستمائة ، والحمد لله حق حمده ، وصلاته على محمد وآله الطاهرين .  
هذا آخر ما وجد من هذا الكتاب الموسوم بقواعد المطارحة لمولانا الشيخ الإمام جمال الدين  
حسين بن إياز النحوي تغمده الله برحمته ، وأسكنه بمجوحة جنته بمنه وكرمه . كتبه العبد الفقير  
علي بن صخر العلوي الحسيني ، وكان الفراغ منه في يوم الخميس ثالث عشر صفر ختمه الله  
بالخيرات من سنة تسعين وستمائة الهلالية حامداً لله ومصلياً على محمد النبي وآله ، نقلاً من نسخة  
بخط الشيخ قطب الدين سيجر عتيق الشيخ المذكور رحمه الله تعالى .  
وجاء في خاتمة نسخة (ص) : علقه لنفسه أضعف عباد الله عبد الله بن محمود الجليبي ، أصلحه الله  
وتاب عليه ، وغفر بفضله لوالديه فإنه يجيب الدعوات ، وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو  
عن السيئات .

يقول العبد الفقير إلى الله القدير أبو عمر عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم : وافق الفراغ من نسخه  
على جهاز الحاسب ظهر يوم الأربعاء تاسع جمادى الأولى من سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف  
من هجرة المصطفى عليه أفضل صلاة وأزكى سلام ، ووافقها من تاريخ الميلاد الرابع عشر من  
شهر أيار من سنة ثمان وألفين للميلاد . وكان ذلك في مكنتي بمعامعة الملك فهد للبتزل والمعادن  
بمدينة الظهران شرقي المملكة السعودية . ثم كان الانتهاء من تحقيقه والتعليق عليه ومقابلة نسخه  
في شهر محرم الحرام من شهر سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه  
الصلاة والسلام أحسن تقضيتها بخير وعافية على جميع المسلمين . أسأل الله أن يقبله مني ، وأن  
يجعله ذخراً لي يوم ألقاه، فلقد أفنيت فيه من زهرة شبابي ونفيس أوقاتي ما احتسبه عنده سبحانه،  
أسأله تعالى أن يغفر لي ولولفه وناسخه ولمن اطلع عليه وقرأه وأن يحشرنا جميعاً تحت لواء سيد  
المرسلين ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

(١) جاء في هامش (ح) : انتهت المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر  
ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين وستمائة . كتبه الفقير إلى الله تعالى حسن بن داود غفر الله له .



## فهرس الفهارس

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار .
- ٣ - فهرس أمثال العرب وأقوالهم وأمثلة النحويين .
- ٤ - فهرس الأشعار والأرجاز .
- ٥ - فهرس الأعلام .
- ٦ - فهرس الكتب .
- ٧ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٨ - فهرس الموضوعات .

obeikandi.com

## فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية
	<u>الفاتحة</u>
١٢٧	١
٢٦١	٧
	<u>البقرة</u>
٢٤٧	٦
٢٦٧	١٠
٤٦٦، ٢٦٩	٢٦
٤٧٠	٦٨
٢٣٠	٦٩
٢٧٢	٧٢
١٧٥	٩١
٤٤٠	٩٨
١٧٤	١٠١
١٠٣	١١١
١١٨	١٢٤
٥١٥	١٣٢
٤٤٨	١٣٩
٢٦٨	١٥٩
٢٠٥	١٩٥
٢٦٠	٢٢٠
٤٦	٢٣٧
١١٩	٢٤٤
١٣٩	٢٤٥
٤٧٨	٢٤٧

الصفحة	رقم الآية
٤٧٨ ، ٨٨	٢٤٨
١٦٦	٢٥٩
٢٦٦	٢٧٥
٥٠٣	٢٧٨
٦٩	٢٨٠
٤٩	٢٨٢

### آل عمران

١٥١	٨
١٣٥	١٣
٢٥٦	١٨
١٤٦	٣٩
٢١٠	٥٢
٥٣٠	٩٦
٣٨٤	١٤٤
٣٣٤	١٤٦
٢٥٦	١٥٤
٥٠٢	١٨٠

### النساء

٢١٠	٢
١٦٧	٢٣
٥٠٥ ، ٢٠٩	٤٦
١٩٢	٦٦
٤٦٥	٧٨
١٧٤	٨٨
١٨١	٩٠
٦٧	٩٤

- b20 -

11 15016 222

701 711

001 332

101 202

231 073

221 002, 622

611 232

701 622

17 210

07 733

26 332

12 222

73 771

02 272

15016

611 23

211 302

16 000

21 272

15016

7b		081
1		8b1, 13
	<hr/>	
711		700
111		281, 073
3b		b0
12		111
13		13
03		313
01		281
11		b71
L		b71
1		bb1
	<hr/>	
08		003
12		003, b13
02		103
70		013
b1		0b
1		210
	<hr/>	

الصفحة	رقم الآية
	<u>هود</u>
٦٨	٨
٢٧٣	١٨
	<u>يوسف</u>
٢٣٠	١٠
١٣٥	١٨
٣٢٣ ، ٢٤١	٢٦
١٥١ ، ١٤٦	٢٩
١٩٩	٥١
٤٢٦	٧٦
٤٢٠	٨٠
١٣٥	٨٣
٦١	٨٥
	<u>الرعد</u>
٢٠٧	١١
	<u>إبراهيم</u>
٢١٢	٩
	<u>الحجر</u>
٢١٥	٢
٢٧٥ ، ٢٦٩	٧
٣٠٧	٢٢
٨٩	٧٢
٢٦٦	٩٤
	<u>النحل</u>
٥٢٦	٦
٣٨٧ ، ٨٨	١٨

الصفحة	رقم الآية
٤٧٩	٦٢
٢٧٢	٦٥
٢٧٢	٦٦
٣٨٠	٨٨
٣٥٣	٩٨
٨٨	١٢٤
<u>الإسراء</u>	
٢٥٥	١٥
٦٥	٢٢
٥٢٨	٢٤
٣٠٦	٤٤
٤٩٢	١٠٠
<u>الكهف</u>	
١٧٠	٢٢
٣٦٩	٣٣
٣٣٧ ، ١٧٤	٣٩
١٨٨	٥٦
٤٤٠	٦٣
٥٢٦	٧٦
٢٩٦	٧٩
١٨٤	١٠٣
<u>مريم</u>	
٨٩	٤
٢٤٠	٥
٢٤٠	٦
٣٩٨	٢٨
١٤٩	٦٩

۳۱		۷۸۰
۳۱		۸۶۳
	<u>الکفر</u>	
۸۱۳		۱۳۳
۸۰		۲۱۱
۸۱		۵۰۳
۶۱		۵۰۳
۳		۲
۲		۲
	<u>الکفر</u>	
۸۷		۳۲۳
۳۶		۳۹۱
۰۳		۲۲۰
	<u>الکفر</u>	
۷۲		۱۲۰
۲۲		۵۱۵
۳۰		۶۰۶
	<u>الکفر</u>	
۱۰۱		۶۷، ۸۶۳
۸۶		۷۷۳
۳۸		۶۷۳
	<u>الکفر</u>	
۱۸		۱۱۱

الصفحة	رقم الآية
٤٢٨	٢٤
٤٣٦	٢٥
٨٧	٢٨
١١٩	٤١
٢١٨	٥٩
<u>الشعراء</u>	
٢٧٣	٦١
٢٧٣	٦٢
٩٠	٧٦
١٨٢	١١١
<u>النمل</u>	
١٧٦	١٩
١٢٧	٣٠
١٠٣	٦٤
<u>القصص</u>	
٥٣١	٣٤
<u>الروم</u>	
١٤١	٩
٣٩٣، ٣٩١	٢٥
٢٣٦	٣٦
٦٩، ٦٧	٤٧
٤٤١	٤٨
<u>الأحزاب</u>	
١٣٨	٥
<u>سبأ</u>	
٣٩٤	٧
٥٠٥، ٢٠٩	١١

١١		١١١
٧		١١١
	<u>التجارية</u>	
٧١		٣٣١
١٠		٥٦١
	<u>التجارية</u>	
٧١		٤٥١, ٥٠٥
٤٥		٧٠١
٤٣		١٥٥١
٤١		٣٠٣
	<u>التجارية</u>	
٣٣		٥٠٣, ١٧٧, ١٠٠, ١٠٠
١٠		٥٠٣, ١٧٧, ١٠٠, ١٠٠
٣١		٤٤٣
١١		١٧١
	<u>التجارية</u>	
١٠		١٥١
٥٨		٣٠٣, ٧٦٨
٧٣		٧١
٨١		٧٨١
٤١		١٦١

الصفحة	رقم الآية
	<u>الزخرف</u>
٤٨٢	٣١
٢٠٧	٦٠
٥٢٠	٨٤
	<u>الجاثية</u>
١٨٨	٢٥
	<u>الأحقاف</u>
٢١٩	١١
	<u>الفتح</u>
٣٤٦	٧
٣٤٦	١٩
١٧٦	٢٧
٢٥٦	٢٤
	<u>الحجرات</u>
٢٨١	١٢
	<u>الذاريات</u>
٤٢	٨٣
	<u>الطور</u>
٣٦٩	١٦
	<u>النجم</u>
٣٨٤	١
٦٣	٣٩
	<u>القمر</u>
١٤٠	١١
١٨٦ ، ١٨٣	١٢
١٨٨	٥٠
٢٥٥	١٦

الصفحة	رقم الآية
	<u>الرحمن</u>
٤٨٢	٢٢
٢٨٨	٢٩
٤٤١	٦٨
	<u>الواقعة</u>
٤٧٠	٣٢
٤٧٠	٣٣
٣٩٣	٤٧
٥٣١، ٢٧٦	٩٠
٥٣١	٩١
	<u>الحديد</u>
١٣٩	١١
٤٥٥	١٥
	<u>الحشر</u>
٥٣١	١٢
	<u>الصف</u>
٢١٠	١٤
	<u>الجمعة</u>
٢٥٧، ١٣٣	٨
	<u>الطلاق</u>
٣٩٤	٨
٣٩٤	٩
	<u>المالك</u>
٥١٣	١٩
	<u>القلم</u>
١٢٤	٦
٥٢٨	٤٢

رقم الآية	الصفحة
	<u>الحاقة</u>
١١	٥٢٨
١٩	٢٧٠
	<u>المعارج</u>
١١	٤٤
	<u>نوح</u>
٤	٢٠٨
٢٣	٢٦٢
٢٥	٤٦٥
	<u>المزمل</u>
٢٠	٦٣
١٥	٢٦٠
١٦	٢٦٠
	<u>المدثر</u>
٨	٣٩٣
٩	٣٩٣
١٠	٣٩٣
	<u>القيامة</u>
٣١	٣٧١
	<u>الانسان</u>
١	٢٧١
١٤	٥٠٥، ٢٠٩
٣١	٢١١

رقم الآية	الصفحة
	<u>المرسلات</u>
٦	٤٨٠
	<u>النبا</u>
١	٥١٩
١٤	٤٦٠
	<u>الانفطار</u>
١	٣٨٩ ، ٣٨٤
٢	٣٨٤
	<u>المطففين</u>
٢٨	٢١٨
	<u>الانشقاق</u>
١	٣٨٩ ، ٣٨٤
	<u>البروج</u>
١٠	١٣٣
	<u>الطارق</u>
١٧	١٠١
	<u>البلد</u>
١٤	١٠٦
١٥	١٠٦
	<u>الليل</u>
١	٣٨٥
٢	٣٨٥
	<u>الضحى</u>
٢	٣٨٥
٨	٤٦٧

الصفحة		رقم الآية
	<u>العلق</u>	
٢٧٣		٦
	<u>الزلزلة</u>	
٤٤٠ ، ٣٤٨		٥
	<u>العاديات</u>	
٣٩٥ ، ٨٩		٩
٣٩٥ ، ٨٩		١١
	<u>الكافرون</u>	
١٥٢		١
	<u>الإخلاص</u>	
٥٢٥		١
٥٢٥		٢

• • •

## فهرس الأحاديث والآثار

٣٥٧	أتى رسول الله ﷺ وَسَطَ النَّاسِ
٣٥٤	بُعِثْتُ إِلَى الْأَخْمَرِ وَالْأَسْوَدِ
٥٢٩	جَدَعَ الْحَلَالُ أَنْفَ الْعَيْرَةِ
٢١٩	صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَنْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ
١٥	فِي كُلِّ كَيْدٍ حَرَىٰ أَحْرَىٰ
٧٤	كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا
٣٥٧	كَانَ يَغْفُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَسَطَهَا
١٠٣	هَاتُوا رُبْعَ عَشْرِ أَمْوَالِكُمْ
٢٤٣	وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلِيهِ

\* \* \*

## فهرس أمثال العرب وأقوالهم وأمثلة النحويين

٢٤٧	أنتك زمن الحجاج أمير
١٦٤	أنتك عتمة ومساء
٢٩٣	أخزى الله الكاذب مني ومنه
٣٨٤	إذا احمر البسر
٢٥٠	اذهب بذني تسلم
٢٦٤	أراك لشائمي
١٧٣	أرسلها العراك
١٧٢	استوى الماء والخشبة
٤٧٢	أشد أهل وأرجاه
١٠٦	أعجبي دق الثوب القصار
١٠٦	أعجبي دق القصار الثوب
٣٠٧	أعقت الفرس فهي عقوق
٥٩	أعلم الله زيدا عمراً كريماً
٢١٥	أفضل منك أفضل مني
٧٦	أقائم الزيدان
١٨٩	أقبل إحتوتك إلا إبلهم
١٣٦	أقل رجل يقول ذلك إلا زيد
٥١٦	أكبر ظني أنك ذاهب
١١٧	أكرم موسى عيسى
١١٧	أكل الباقلى يحمى
٢١٠	أكلت السمكة حتى رأسها
١٣٠	أكلوني البراغيث
٢٧٣	ألا ماء بارداً
٨٢	أما العسل فأنا شراب
٢٧٨	أما أنت منطلقاً انطلقتُ
٢٧٥	أما زيد فمنتطلق

٢٧٧	أما يوم الخميس فإن زيداً قائم
٣٩٢	إن دخلت الدار فانت طالق
٣٦	إن زيداً ليضرب
٥٩	أنبات زيداً عمراً كريماً
٣٥٩	انظر إلى كيف تبيع الأحمرين
٢٦٤	إني رأيتك لسمحاً
٢٦٠	أهلك الناس الدينار والدرهم
٧٥	أوشك زيد أن يقوم
٢٢٥	باب ساج
١٢٤	بجسبك زيد
٢١٨	بجسبك زيد
١٢٤	بشرك زيد
٤١	بع الثوب
٢٤	بعير ذو عثانين
٢٢٧	بقلة الحمقاء
٤١٤	بنو فلان أحلاس خيلهم
١٢٣	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٢٤٧، ٢٤٨	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٢٤	تفاوت الأمر تفاوتاً
١٠٢	تيدك زيداً
٤١٦	جئت إليه
١٩	جاؤوا أحاد
٢٩	جاري بيت بيت
٩١	جلست حيث أنك جالس
٢٢٠	جلست من عن يمينه
٣٥٧	جلست وسط رأسه
١٦١	جهد رأيت أنك ذاهب
٣٠٣	حبذا رجلاً زيد
١٦٩	حبست منعاً

١٧١	حسبك وزيداً درهم
٥١٨	حسن الوجه
١٢١	حسنَ دارك
١١٩	حضر القاضي اليوم امرأة
١٦١	حقاً إنك ذاهب
٥١٦	حقاً أنك ذاهب
٢٥	حمار حزابية
٥٠٧	خذ اللص قبل يأخذك
٤٧١	خرجت بلا زاد
١٢٨	خرجت فإذا زيد يضربه عمرو
٢٧٢	خشن الماكن
٤١٦	خشنت بصدرة
٤١٦	خشنت صدرة
١٣٠	خير منك خير مني
٤٣٤	داهية دهباء
٣٣٢	دهدرين ساعد القين
١٣٢	الذي يأتيني فله درهم
٤٣٩	ربأت القوم
٢١٥	ربما قال زيد
١٨٧	ربه رجلاً
٣٠٧	رجل تامر ولابن
٤٣٥	رجل روع
١٧٥	زيد أبوك عطوفاً
٤٥١	زيد ضربت إياه وعمرو
٣٧٥	زيد ضربته
٥٩	زيد ظننت قائماً
١٠٨	زيد في الدار خلفك
٢٦٤	زيد والله لوأنتك بك
١٠١	ساروا رويداً

١٠٤	سرنبي ما أنت صانع
١٤٣	سقياً لك
٤١٦	سميته بزيد
٤١٦	سميته زيداً
١٣٨	سير سير شديد
٢٤	شابت مفارقه
١٧٧	شتى تروب الخلبة
١٣٦	شربي السوق ملتوتاً
٣٨٦	شربي السوق ملتوتاً
٢٢٧	صلاة الأولى
١٦٣	صيد عليه يوم الجمعة غدوة
١١٥	ضرب غلامه زيد
٣٨٦	ضربي زيداً قائماً
٣٨٩	ظننت أن الزنور أشد لسعة من العقرب فإذا هو هي
٥٧	ظننت زيداً
١٩٥	عتابك السيف
٧٣	عساك أن تفعل
٤٨٦	عسى الغوير أبوساً
٧٢	عسى الغوير أبوساً
٥٧	علمت أن زيداً قائم
٣٥٩	على كيف تبيع الآخرين
١٨٤	عندي ملء الإناء عسلاً
١٨٤	عندي منوان عسلاً
٤٧١	غضبت من لا شيء
٥٢٨	غمام العطاء
٤٩٧	فلان جحيش عوير وحده
٤٩٧	فلان نسيج وحده
١٣١	في الدار صاحبها
٦٨	قائماً ليس زيد

١٨٩	قام القوم إلا جعفرًا
١١٩	قام اليوم هند
٣٢	قام غلاما زيد
١٢٢	قامت الزيدون
٢٠٨	قد كان من مطر فحل عني
١٧٩	قعد القرفصاء
٤٦٤	قعد مني مقعد القابلة
١٦٩	قعدت جلوساً
٤١	قم الليل
١١٣	كاد زيد يقوم
٧١	كانت عمرو ذاهب
١٢٧	كل رجل في الدار فله درهم
١٢٧	كل رجل قائم فله درهم
١٣٦	كل رجل وضيعته
٢٣٠	كل رجل يأتيه فله درهم
٦٠	كين أخوك
٤٤٦، ٤٤٥	لا أبا لك
٩٤	لذن غدوة
١٢٩	لزيداً ضربته
٢٢٠	لله لا يوخز الأجل
٢٣٩	اللهم ارزقني مالاً أتصدق به
١٩٩	اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الإصبع
٢٤٨	اللهم بيض وجهي يوم أبيض فيه الوجوه
٢٦٣	لهنك لقائم
٢٣٩	لولا تسافر تغنم
١٤٢	ليل قائم
٣٨٥	الليلة الهلال
٤٠٦، ٤٠٣	ليلك قائم
٧٠	ما أصبح أبردتها

٧٠	ما أمسى أذفاها
٥٢٠	ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً
١٧٧	ما باكتيتين مضروبة جاريتاك
٦٦	ما جاءت حاجتك
٢٠٧	ما جاءك من أحد
١٣٧	ما جاءني إلا زيد
٢٠٨	ما جاءني رجل بل رجلان
٣٠٣	ما رأيت مثله
٩١	ما رأيته منذ أن الله خلقتني
٥٢٨	ماء الصباية
٢٠٤	مررت بالرجل الحسن الوجه
٨٣	مررت برجل زيداً ضارب
٧٠	مررت برجل قائم كان
٧٠	مررت برجل كان قائم
١٨١	مررت برجل معه صقر صائد يع غداً
١٧٦	مررت برجل معه صقر صائدأ به غداً
٢٦٦	مررت بما معجب لك
١٧٣	مررت به وحده
٥٠٧	مره يبيعها
٤٩٧	مصرخي
١٦	ناقة خزعال
١٤٢	نهار صائم
٤٠٦، ٤٠٣	نهارك صائم
٤٦	هؤلاء مصطفو الله
١١٠	ها قائماً ذا زيد
٢٩١	هذا الهلال
٤٠٨	هذا جحر ضب خرب
٣٣٣	هذا حلو حامض
٥١٠	هذا حلو حامض

٩٨	هذا زيد قائماً
٧٧	هذا ظان زيد قائماً أمس
٧٧	هذا معطي زيد درهماً
٢٠٧	هل جاءك من أحد
٣٧٩	هو أبو عذرها
٣٣١	هو جاري بيت بيت
١٠٩	هو زيد معروفاً
١٧٨	هو زيد معروفاً
٤٦٤	هو مني مزدر الكلب
٤٦٤	هو مني معقد الإزار
٢٩	هو يأتينا صباح مساء
٣٥٧	هو يرتقي وسطاً
٣٥٧	وسط رأسه صلب
٢٦٠	يا الله
١٥١	يا أيها الرجل
٤٩٧	يا بني
١٥٩	يا شا ارجني
١٥٠	يا لطيفاً بالعباد

\* \* \*

## فهرس الأشعار والأرجاز

### الهمزة

٣٤٥	قيس بن الخطيم	غطاءها
٢١٥	عدي بن الرعلاء الغساني	نجلاء
٤٠٧	أبو المقدم	اللهاة
=	=	حداء
٥٢٦	=	إتلايها
٦٩	ربيعة بن ضبع الفزاري	الساء
=	=	رداء
٤٧٢، ٣٧٨	أبو زيد	عناء

### الياء

٣٤٩	الفضل بن عباس	العرب
٣٥٠	مسكين الدارمي	العرب
٤٤٢	=	ملكذب
١٧١	الخطيمة	اغتربا
٥٠٧	المتني	يصطحبا
٣٥٣	عبدالله بن قيس الرقيات	طيا
٣٣٦، ٣٣٤	جرير	المصابا
٢٦٣	بعض جوارى العرب	أبة
٢٦٣	=	الرقة
٢٦٢	رؤبة	شهرته
=	=	الرقة
٣٤٤	النايعة	الكتائب
٣٦٧	عامر بن الطفيل	معلب
٣٧	عامر بن الطفيل	أب
=	=	تخطب
٣٥٦	=	الكرب
=	=	الرطب

٣٦٩	-	رايي
١٣٢	النايعة الجعدي	يخصب
-	=	الطحلب
٥١٠	المتني	بمسكوب
٢٨٣	تأبط شرا	سالب
٢٥١	القطامي	الذوائب
٢٩٦	امرؤ القيس	غيب
٤٣٢	عمرو بن لجأ	أذنايها
٤٢٨	صخر الحرامزي	جنوب
٣٥٨، ١٦٥	ساعدة بن جوية الهذلي	الثعلب
٢١٠	النايعة	أجرب
٤١	جرير	العرب
١٠٧	ذو الرمة	النقب
٢٨٣	زيد الفوارس الضبي	يتلهب
٢٩٥	هدبة بن خشرم العذري	قريب
٢٨١	ليلي الأخيلية	غلاب
٥١٤	المتني	شباب
١٨٨	ذو الرمة	العصب
١٩٦	الكميت	مذهب
١٢٥	هني بن أحمر الكناني	أعجب
٣١٣	ذو الرمة	مذاهبه
٣٤٦	علقمة بن عبدة	قريب
٣٩٠	عمرو الفقعي	أنكب
٢١٨	راشد بن عبد ربه	الثعالب
٤٤٦	أبو الحدرجان	غريب
٤٥٣	امرؤ القيس	الوطاب
١٢	الفرزدق	عيوبها
١٣	عبيد الله بن قيس الرقيات	مطلب
٣٠٦	علقمة	ذنوب

التاء		
٣١٧	امرؤ القيس	معيشة
٤٥٨	-	يُهاتي
٤٣	امرؤ القيس	مطيتي
٤٧٠	عبيد الله بن قيس الرقيات	الطلحات
٣١٤	كثير	زلت
-	=	مَلتُ
١٠٣	-	يهاتي
٤٩٦، ٣٣٦	سراقة الباهلي	بالترهات
٢١٣	جذيمة الأبرش	شمالاتُ
٢٨١	أبو محمد الفقعسي	مَيْتُ
٢٨١	=	استقيتُ
٤٣٥، ٤٣٣	السموئل	أُتيتُ
٥١	-	الأساةُ
التاء		
٢٨١	رؤبة	أليثُ
الجيم		
٢١٩	النايقة الجعدي	الفلجُ
=	=	الفرجُ
٢٤٤	جندب بن عمرو	دارجُ
الحاء		
٥٠٠	عبد الله بن الزبيري	رحا
٧٤	رؤبة	يمصحا
٣٨١	أبو الطمحان	برائحُ
٤٢٢	عروة بن الورد	رزحُ
٣٢٧	ابن مقبل	المسارحُ

٣٧٤	أشجع السلمي	الصحاصحُ
١٩٥	أبو ذؤيب	تصحُّ

### الذال

٣٧	الأعشى	محمدًا
=	=	المقالدا
٦٢	خداش بن زهير	مجيدا
٣٧٠	قيس بن معاذ	جلدا
٤٩٨	عمرو بن معديكرب	قدًا
٤٢١	كعب بن جعيل	غدا
٣٠٣، ٣٠١	جرير	زادا
٤٦٥	الأعشى	يدا
٨٦	عمر بن أبي ربيعة	موجودا
٢٦٤	-	لجهودا
٢٠٧، ١٩٩	النابغة	أحدٍ
٢٢٠، ٢٠٥	ابن ميادة	معاهدٍ
٢٣٦	أبو زيد الطائي	الوريد
٢٣٥	خلف بن خليفة	قلائدٍ
٣٢٣	النابغة	لَبَدٍ
٢٦٨	النابغة	فقدٍ
٣٠٤	حسان	الصيدِ
=	=	المناجيدِ
=	=	الجللاعيدي
١٥٩	أبو ذؤيب	واقِدٍ
٢٤١	النابغة الذبياني	لَبَدٍ
١٩٣	النابغة الذبياني	أحدٍ
=	=	الجلد
١٢٤	طرفة	مجددٍ
٣٨٤	طرفة	معبِدٍ

٣٨	-	زياد
٣٠٣	السفاح بن بكير اليربوعي	سيد
٤٠٨	غسان بن ولة	سعد
١٧٨	النايفة	مفتاد
٧٩	الأشهب بن رميلة	خالد
٨٠	الفرزدق	الأسد
٢١١	-	زياد
٢١٣	أبو عطاء	وفود
٢٦٥	-	لعميد
٣٥٣	الأخطل	معمد
=	=	الجدد
٣٦٧	ذو الرمة	عبيد
٣٨٠	الخطبة	ردوا
١٤١	-	البرود
=	-	مزيد
١٨	ساعدة بن جزيه	موحد
الراء		
٤١٩	العجاج	كسر
٤٤٢	النايفة	البواكرا
٤٦٦	أمية بن أبي الصلت	البيقورا
٢٦١	امرؤ القيس	استعارا
١٦٩	حرير	القمر
٣٦٧	-	قصارا
٣٥٤	معبد بن علقمة	أخضرا
=	=	أنكرا
٣٦٣	-	جعفرا
٤٦٦	-	فرارا
٣٧٩	دعبل الخزاعي	العذرة

٢٤٧	امرؤ القيس	أنير
٤٣١	الأعشى	للكائير
٤٣٦	-	جار
٣٧٧	-	السمير
٣٦٨	بعض بني كليب	الحمار
٣٥١، ١٧٩، ٣٥١	ابن دارة	عار
٣٥١	الأعشى	جابر
٣٥٥	جرير	الخصير
٤١	-	بالجار
٤١١	المنخل اليشكري	الذكور
-	-	الأسير
١٢٦	-	بدينار
١١٠	سالم بن دارة	عار
١٩٦	لهزم	بقرى
٨١	أبان بن عبد الحميد اللاحقي	الأفندر
٨٢	أبو طالب	عاقراً
١٥٧	ليبد بن ربيعة	منتظراً
٤٨١	توبة بن الحمير	فجورها
١٩٩	-	معدور
٢١	-	جعفر
-	-	أقصر
-	-	أحمر
-	-	أصفر
٢٦٤	أبو تمام	المزهر
٢١٦	أبو دؤاد الإيادي	المهأر
٢٥٦	حسان بن ثابت	المتخير
٢٣٢	الفرزدق	بشر
٥١٦	أبو تمام	قبر
٤٨٥، ٧١	تأبط شرا	تصفر

٣١٤	كثير	يتغير
٣٤٠	-	شاكر
١٨٢	أبو صخر الهذلي	القطر
١١٦	سليط بن سعد	سمنار
١١٩	-	جعفر
-	-	أقصر
٣٩٠	ذو الرمة	جازر
٤١٤	عمر بن أبي ربيعة	أنور
٤٦١	امرأة من العرب	عامر
-	-	ناصر
١٦١	-	شمر

### السين

٥٢٥	طرفة	الفرس
١٠٥	المرار الأسدي	المخلص
٥١٧	الأسود بن يعفر	المجالس
١٠٧	الفرزدق	بياس
٦٥	المرقس الأكبر	المخالس
٢٨٠	مالك بن خالد الخناعي	أعراس
٢٨١	مالك بن خالد الخناعي	فراس
٥١٤	الهذيل بن مجاشع	يدنس
١٩٤	-	أنيس
-	-	العيس

### الشين

١٥	الفضل بن عباس (الأخضر اللهي)	هوشا
----	------------------------------	------

### الضاد

٣٥٢	حطان بن المعلى	الأرض
٥١٨	امرؤ القيس	بالحضيض

## الطاء

٢٤٣	-	اختلطُ
٢٤٣	-	قطُ
٢١٧	المتنخل الذهبي	الرايطُ

## العين

١٧٧	سويد بن أبي كاهل اليشكري	انقمعُ
٢١٢	سويد بن أبي كاهل اليشكري	بأجدعا
٢٧٤	حرير	المقنعا
٢٠١	يزيد بن الحكم الكلابي	المضاجع
٢٥٨	النمر بن تولب	فاجزعي
١٧٨	الصلتان العبيدي	تواضعُ
٥٢٢	المتبي	تقطعُ
٣١٨	النابعة	مرايعُ
٣٣٨	-	واسعُ
٤٠٠	الكَرَّوسُ بن زيد الخيل	صانعُ
٢٤٥	القحيف العجلي	الكراعُ
٢٥٢	الفرزدق	بماشعُ
٢٧٩	العباس بن مرداس السلمي	الضبيعُ
٤٧١	الضحاك الرقاشي	فاجعُ
٤٦٠	الفرزدق	الطواعُ
٥١٦	دعبل الخزاعي	موضعُ

## الفاء

١٧٤	-	النجفُ
٥٢٣	سحيم عبد بني الحسحاس	انصافا
١٦٠	العجاج	وفا
١٣	-	الصفة

١٤	-	معرفة
١٤٠	أبو كبير الهذلي	المجنف
٢٤	-	لمستعطف
٧٩	قيس بن الخطيم	وكف
٣١٨	الخطيمة	وكيف
٣٢٠	=	تذرف
٥٠٣	-	جنف
١٤١	-	يعرف

### القاف

٢١٦	بلعاء بن قيس الكثاني	صدقا
٣٤٧	أبو محجن	بطلاق
٤١٥	-	المرفق
٣٩	رؤبة	فطلق
=	=	تعلق
٤٨١	متمم بن نويرة	عفاق
=	=	اشتياق
٢٥١	-	فتفرقوا
٣١٣	الأعشى	موقف
٥١٧	عبد القيس	فريق

### الكاف

٣٧٩، ٣٧٨	أم السليك	قتلك
١٩٧	الأعشى	لسوائكا
٤٨٧	تأبط شرا	مالك
=	=	المهالك

### اللام

٥١	-	حمل
٥١	-	الجيل
٤٣	-	الجيل

٣١٥	-	وكل
=	-	حصل
=	-	بالأجل
٥١٥	ليبد	مصّل
١١٦	أبو الأسود	فعل
٢٦٧، ٢١٥	أمية بن أبي الصلت	العقائ
٥٣٠	المتني	صددت فلا
٥٣٢	دعبل	يوماً فلا
=	=	ما غلا
١٢١	-	قالا
١٠٩	المتني	محو لا
٤٠٢	الأعشى	بجلا
٣٦٨	كثير	فضلا
٥٠٧	-	الجبالا
٣٠	كعب بن زهير	خيالا
٣٦٤	عبد العزيز بن زرارة الكلّابي	سلسبيلا
٤٣٦	أبو النجم العجلي	إبلا
٤٣٦	=	أولا
٣١٣	الأحوص الأنصاري	الأوائل
٣١٥	امرؤ القيس	المال
٣١٧	=	أمثالي
٤٥١	=	تمثال
٢٥٦	=	عقنقل
٢٠٤	=	جلجل
٣٤٠	-	الأفضل
٣٥٠	جرير	الكوامل
٥٩	أبو ذؤيب الهذلي	بالجهل
٢١٥	الأعشى	أقيال
٤٥٧	حسان	تقتل

-	-	للمفصل
٢٢٢	مزاحم بن الحارث العقيلي	مجهل
٢٢١	الحارث بن عباد البكري	حيال
٤٤٩	الأعشى	أقتال
٣٥٥	أبو نواس	الموالي
=	=	تحال
=	=	بدا لي
=	=	بالجبال
=	=	هزالي
٥٠٩	الأعشى	الأثقال
٤١١	باعث بن صريم	أشباليها
٤٩٦	معدان بن جواس الكندي	قاتل
٢٥٣	جرير	أشكل
٤٦٦	الأعشى	نتعل
١٤٢	المتنخل الهذلي	الفضل
٧١	هشام أخي ذي الرمة	ميدون
٥٢١	المتني	قاتل
٤٣٩	مالك الخزاعي	السبل
١٣	-	عاجل
٤٢١	ليبيد بن ربيعة	العواذل
٤٢٩	حسان	عويل
٣٣٠	جرير	نواصله
٢٦٣	-	يقولها
٣٧٠	عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي	جهول
٤٩٢	=	جميل
=	=	سلون
٤٠٦	المتنخل الهذلي	الفضل
٤٨١	جعفر بن علبه الحارثي	متخاذل
٤٧٤	=	المباسل

٤٧٧	جعفر بن علبة الحارثي	سلاسل
٥٠٨	المتني	قبل
الميم		
٢٣٨	-	علم
٢٣٨	-	ولم
٣٦٥	ليد	الأدم
٦٣	-	آدما
٧٢	-	صائما
٨٠	-	الفما
٦٦	ربيعة بن مقروم الضبي	رميما
٢٦٢	عمرو بن عبد الجن	عندما
٤٨٦	رؤبة	دائما
=	=	صائما
١٦٨	حاتم	تكرما
٣٩٠	بشر بن أبي خازم	نياما
٤١٧	غلاق بن مروان	الأشائما
٣٤٩	حميد بن ثور	السناما
٣٤٥	زياد الأعجم	تستقيما
٣٧١	أمية بن أبي الصلت	جما
=	=	ألمأ
٣٦٤	عمرو بن قميمة	أعمامها
٤٤١	عامر بن الطفيل	تحمحما
٥١١	رجل من بني بكر بن وائل	تضاما
٤٤٦	الحصين المري	الدمأ
١٥٣	أبو خراش الهذلي	ألمأ
=	=	اللهمأ
١٥٥	جرير	أماما
٢٨٧	=	لماما

٢٤٩	الأعشى	مداما
٢٤٩	يزيد بن عبد عمرو بن الصعق	الطعاما
٤٨٠	رجل من بني أسد	أرماما
٤٨٠	=	رزاما
٤٨٠	=	الهاما
٤٨٠	=	مقاما
٣٨٨	-	اللهازم
٣٨٧	زهير بن أبي سلمى	بالدم
٢٨	حسان	يقدم
٣٨٦	طفيل	تبسم
٤٠	أبو خراش الهذلي	بالردم
٥٠٦، ٢٠٩	حكيم بن معية الربيعي	تيشم
=	=	ميسم
٢٢٠	قطري بن الفجاءة	أمامي
٢٦١	الأسود بن يعفر النهشلي	صمام
٣٢٨	أبو ذؤيب	السحم
٢١٣	ضمرة بن ضمرة النهشلي	بالميسم
٣٠٢	أبو بكر بن الأسود	تهام
٣٤٤	النايفة	الأقوام
١٥٩	أوس بن حجر	المكرم
٤٣٢	=	مسهم
٤٦٣	ذو الرمة	النواسم
٥٢٤	الأسدي	خوارزم
٢٢٢	العجاج	المنهم
٣٧٥	زهير	يتقدم
٢٢٦	محمد بن بشير الخارجي	الخدام
٢٣٠	الأعشى	الدم
٣٧١	زياد بن منقذ	نقم
٢٦٨	سويد بن كراع العكلي	حالم

٢٦٣	غلام من بني كلاب	كريمُ
١٥١	الأعشى	عائِمُ
٥١٣	الأعشى	سائِمُ
٤٧١	المتني	بلمُ
٥١٩	المتني	حرامُ
٥٠١	المتني	يقسمُ
٢٥١	-	قدمه
٥٦	المرار الفقعمسي	يدومُ
٣٠٩	كثير	غريمتها
٣١٤	=	أسومها
=	=	صميمها
=	=	كريمها
٥١١	عبد الرحمن بن حسان	سقيم
٤٦٢	عبد الرحمن بن حسان	نجومتها
٣٢٥	لييد	المظلومُ
٣٢٩	لييد	صرامها
٤٥٣	لييد	أمامها
٣٩٨	-	يتظلمُ
١٥٥	-	علموا
٣٩١	ضيغم الأسدي	الظلمُ
٥٢٧	عمرو بن حسان	غلامُ
٢٩٣	-	أظالمه
=	-	يرحمه
٢١٧	رؤية	قتمه
=	=	جهرمه

#### النون

٣٥١	بعض بني أسد	أحيانُ
=	=	بضولانُ

١٦٠	الأعشى	رجن
٣٥٨	بعض النحاة	أنت أنا
٣٢١	زياد العنبري	الليانا
٢٣١	قريط بن أنيف	شيبانا
٣٤٢	عمرو بن كلثوم	بنينا
=	ذو جلدن الحميري	الآمنينا
٤٦٩	الأسود بن يعفر	قرينا
٢٩٨	كثير بن عبد الله النهشلي	عفانا
=	-	الظنوننا
٢٨٩	-	العيونا
٣٤٥	عمرو بن كلثوم	السابقينا
٤٢١	عمرو بن كلثوم	تعلمينا
٤٦٣	قريط بن أنيف العنبري	شيبانا
٣٧٠	-	درين
٣١٣	بشر بن أبي خازم	المبين
١٩١	عمرو بن معديكرب الزبيدي	الفرقدان
٤٤٨	عمرو بن معديكرب الزبيدي	فليبي
٢٨	سحيم بن وثيل الرياحي	تعرفوني
٤٠٥	-	إعلان
٤٣٩	أبو مثلم الهذلي	أقران
٢٢١	ذو الإصبع العدواني	فتخزوني
٢٣١	الشماخ بن ضرار الغطفاني	الظنون
٤١	تميم بن أبي بن مقبل العجلاني	مكان
٢٦٤	كثير	مكان
٥٢٧	كثير	مكان
٥١٨	امرؤ القيس	الجبان
٢٤٧	العبيدي	تنهملان
٤٤٥	أبو حية التميري	تخوفيني
٢٨٦	الشماخ	الظنون

٥٠٦	الأسود الحماني	بشنُّ
١٠١	مالك بن خالد الهذلي	متماينُ
٣٢٣	-	عاجنُ
٥٠١	المتنبي	ترني
١٥٧	-	تدينها
٢١	-	طفاننُ

#### الهاء

٣٨٤	منسوب للناطقة	درة
٥٠٠	بعض بني أسد	عيناها
٣١٠	أبو العتاهية	الوجوه
٣١٠	=	ذووه

#### الواو

٣٨٢	رؤية	دلوا
=	=	غدوا

#### الياء

١٨٩	عروة بن حزام العذري	ممانيا
٩٦	الناطقة الجعدي	متراحيا
٩٧	المتنبي	باقيا
٢٩١	-	هيا
٢٥	-	حزابية
=	=	الرايبة
=	=	ثيابية
=	=	الزلابية
٤٣٤	العجاج	دهويه
٢١٢	العجاج	تافي
=	=	بالمرضي

٧٨	المعاج	الحمي
٤٠	-	الذكي
٢٦٥	-	العلي
-	-	المضي

### الألف

٥٠٥	المتني	الفتى
-----	--------	-------

\* \* \*

## فهرس الأعلام

تبييه : الأعلام المشهورة بكنيتها (ابن فلان) أو (أبو فلان) جعلت في أول الفهرس

٢٣	ابن الأعرابي
٤٥٥ ، ٢٨٢	ابن الأنباري (القاسم بن بشار)
١٣٣ ، ١٤٧ ، ١١٣ ، ١٠٦ ، ٥٤ ، ٢٧	ابن الحاجب
٢١٦ ، ٢٠٧ ، ١٨٥ ، ١٧٦ ، ١٧٤	
٤٣٨ ، ٤٢٧ ، ٤١٣ ، ٢٢٨ ، ٢٢٣	
٤٩٥	
٢٣٢ ، ١٠٥ ، ٥٤ ، ٢٠	ابن الخباز
٢٥٢ ، ١٧٤ ، ١٢٥ ، ١١٧	ابن الخشاب
٢٣٨	ابن الخياط
٤٧٣	ابن الدباس
٢٠٣ ، ١٠٩ ، ١٠٥ ، ٥٢ ، ٣٦ ، ١٢	ابن الدهان
٥٠٣ ، ٤٢٥ ، ٣٠٩	
٢٠٢ ، ٢١٩ ، ١٤٩ ، ١٢٤ ، ٩٩ ، ٤٤	ابن السراج
٤٠٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٠	
٤٣٣ ، ٣٩٨	ابن السكيت
٤٣٢	ابن السيرافي
٣١٥ ، ٢١٦ ، ١٣١ ، ٤٣ ، ٣٠	ابن الشجري
٥٢٩ ، ٤٦٠ ، ٤١٨ ، ٤٠٨ ، ٣٤٣	
٤٥٠	ابن التحاس
٢٩٢	ابن بابشاذ
١٩١ ، ١٠٨	ابن برهان
٣٥٦ ، ٣٤٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٥ ، ١١٠	ابن بري

ابن جني

٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ،  
٩ ، ١١ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٠ ،  
٤٣ ، ٥٠ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١١٦ ،  
١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣١ ،  
١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٧٨ ، ٢٠٣ ،  
٢٠٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ،  
٢٤٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ،  
٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٥٩ ،  
٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ،  
٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ،  
٤٢٣ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ،  
٤٤٧ ، ٤٥٤ ، ٤٧٥ ، ٥١٢ ، ٥٢١ ،  
٥٢٣ ، ٥٢٧ ، ٥٣١

٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٧٣

٣٥٠

٢٩ ، ١٩٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣

٢٨٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٧ ، ٤٥٥

١٩٢

٦٦

٢٣٢

٣٥٤

٤٦٦

٦٨

٣٢٧

٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣١٢ ، ٣٢٦

ابن خروف

ابن دارة

ابن درستويه

ابن دريد

ابن عامر (القارئ)

ابن عباس (رضي الله عنه)

ابن عصفور

ابن عياض التميمي

ابن قتيبة

ابن كيسان

ابن مقبل

ابن يسعون

٤٥٥ ، ٤٣٢ ، ٤١٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٠

٨٧ ، ٣٠	ابن يعيش
٢٤٣	أبو الدرداء (رضي الله عنه)
٤٧٢	أبو الدقيش
٣٨١	أبو الطمحان
٥٢٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٢	أبو العلاء المعري
٤٥٩	أبو الفرج الأصفهاني
٤٥١	أبو الوليد الوقشي
٣٠٢	أبو بكر بن الأسود
٥١٦	أبو تمام
٣٢٦	أبو حاتم
٤٤٥	أبو حية النميري
٣٥٦	أبو خيرة
٣٢٧ ، ١٩٥ ، ١٥٩ ، ٥٨	أبو ذؤيب
٢٩٠ ، ٢٤	أبو زيد
٤٥٩	أبو ظبيان الحماني
٤٤٩	أبو عبيدة
٤٥٠ ، ٣٠٧	أبو عمرو الشيباني
٤٥٠ ، ٣٥٦	أبو عمرو بن العلاء
١٤٠	أبو كبير الهذلي
٤٧٢	أبو نواس (الحكمي)
٣٥٥	أبو نواس
٤٥٥ ، ٣٣٤ ، ٢٨٨ ، ٦٩	الأمدي
١٣٤	إبراهيم بن جعفر
٣٥٣	الأحطل

الأخفش الأصغر (علي بن سليمان)  
الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)

٤٤٧  
٥٨ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٩٥ ، ١٠٥  
١٠٨ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٣٢  
١٤٣ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٩٨ ، ٢٠١  
٢٠٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩  
٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢  
٣٨٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥  
٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٦  
٣٠  
٢٦  
٨  
١٦٢  
٤٦٩  
٣٧٤  
١٠ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ٣٥٩  
٢٤٢ ، ٢٩٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٤٤٩  
٤٥٠ ، ٤٦٦  
١٧ ، ٣٥١ ، ٣١٣ ، ١٥٩ ، ١٥١ ، ٤٣١  
٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٣  
٢٩١ ، ٤٢٧ ، ٤٥٥  
٣٣  
٣١٥ ، ٤٥١ ، ٥١٨  
٤٦٦  
١٢٢  
٣٥٨

أذريجان  
أرسطاطاليس  
أزد السراة  
الأزهري (أبو منصور)  
الأسود بن يعفر  
أشجع السلمي  
الأصفهاني  
الأصمعي  
الأعشى  
الأعلم الشتمري  
أعوج  
امرؤ القيس  
أمية بن أبي الصلت  
بابشاذ  
البارقي

البيسي

٨٦ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ،

٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٨ ،

٣١٣

بشر بن أبي خازم

٦١

البطليوسي

٣٦٤

بغداد

٢٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ،

تأبط شراً

٧٣

تقي الدين الحلبي

٤٨١

توبة بن الحمير

١٦٣ ، ٢٨٣ ، ٢٩٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ،

ثعلب

٣٤٥ ، ٤٣٨ ، ٥٠١ ،

٤٣٢

الجاحظ

٩ ، ١١ ، ١٤ ، ٢١ ، ٤٤ ، ٦٨ ، ٧٣ ،

الجرجاني (عبد القاهر)

١١١ ، ١١٩ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ١٩٤ ،

٢١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٣٥٩ ،

٣٦٩ ، ٤١٨ ، ٤٨٦ ،

الجرمي

٤٣ ، ١٦٨ ، ٢٨٣ ، ٤٣٣ ، ٣٢١ ، ٣١٧ ،

٤٣٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٨ ،

٣٠١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٥٥ ،

جرير

٦ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ١١١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ،

الجزولي

٣١٦

٤٧٤

جعفر بن علبة

٣٣٨

جعفر بن يحيى

٢٠

جور

١٤١ ، ١٩٩ ، ٣٧٠ ، ٤٨٣ ،

الجوهري

١٦٨

حاتم الطائي

٣٠٤	الحارث بن نهيك النهشلي
٤٦١ ، ٤٥٩ ، ٤٥٧ ، ٣٥٤ ، ٢٩٨	حسان بن ثابت
٥٠٣	الحسن البصري
٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٨٠	الخطيئة
٣٩ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١٤١ ، ٣٠٨ ، ١٥٠	الخليل
٣١٦ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٣	
٤٧٢ ، ٥٢٠	
٥٢٤	خوارزم
٣٠٣ ، ٨٥	الخوارزمي
٥٣٢	دعبل الخزاعي
٤٤١	دعبلج
٣١٨	الذبياني
١٨٨ ، ٣١٣ ، ٣٦٧ ، ٣٨٩	ذو الرمة
٢٨١ ، ٣٢١	رؤية
١٤٣ ، ٢٠٠ ، ٣٩٩	الربيع
٦٩	الربيع بن ضبع الفزاري
٦٦	ربيعه بن مقروم الضبي
٣٥٥	الرقاشي
١٢٠ ، ٢٠١	الرماني
٨٦ ، ٩٣ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٧٢	الزجاج
٣٨٨ ، ٣٠٨ ، ٢٥٣ ، ٢١٢ ، ١٩٩ ، ١٨٧	
٤٧٩	
٢٢٣	الزجاجي
٢٤ ، ٣٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٣ ، ١٥٨	الزعراني
٣٦٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١	

٢٤٥، ٢١٢، ١٨٠، ٩٥، ١٧٦، ٢٥

الزنجشري

٥١٢، ٢٤٧

٣٨٧، ٣٧٥

زهير بن أبي سلمى

٣٢١

زياد العنبري

٣٧١

زياد بن منقذ

١٦٥

ساعة الهذلي

٥٢٣، ٢٨

سحيم بن وثيل الرياحي

٤٢٤، ٣٣٤، ١٠٩، ٩٠، ٧٣، ٥٨

سعد المغربي

٤٧٢، ٤٥٥، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٤٠

٤٢٦

سعيد بن جبير

٣٧٨

السليك بن السلكة

٤٩٢، ٤٣٣

السموع بن عادياء اليهودي

٩٣، ٨٠، ٧٣، ٥٨، ٥٧، ٤٨، ٣١

سيبويه

١٢٠، ١١٩، ١١٤، ٩٦، ٩٥

١٤٧، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٣٢

٢٠٠، ١٧١، ١٥٧، ١٥٤، ١٤٩

٣٠٨، ٢٨٨، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢١٦

٤٠٧، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣١٦، ٣١٥

٥١٦، ٤٩٥، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٤٠

٥٣٠، ٥٢٦

١٧٩، ١٥٤، ٩٣، ٧١، ٧٠، ٢٩

السيرافي

٣٨٩، ٣٣٧، ٣٠٢، ٢٨٤، ١٨٤

٤٧٣

٥٢٣

شقيق بن سليك الأسدي

٢١٦، ١٤٤، ٩١، ٧٧، ٣٢

الشلوبيني

٢٨٦	الشمخ
١٤٨ ، ١٨	صدر الأفاضل الخوارزمي
٤٥٢ ، ٢٤٤ ، ٢١٤ ، ٢٠١	الصقلي
١٢٨	الصيمري
٣٩١	ضيغم الأسدي
٣٨٤ ، ١٢٤	طرفة
٣٨٦	طفيل
٣٣٥	طبي
٢٨٠	عباس
٥١١ ، ٤٦٢	عبد الرحمن بن حسان
٣٦٤	عبد العزيز بن زرارة الكلابي
٣١٤	عبد العزيز بن مروان
٤٩٢	عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي
٣١٤	عبد الملك بن مروان
١٣٤ ، ١١٢ ، ١١٠ ، ٦٢ ، ٥٦ ، ٣٥	العبيدي
٣٧٣ ، ٣٠٠ ، ٢٨٧ ، ٢٤٧ ، ٢٠٤	
٤٥٤ ، ٤٠٥	
٤٦٠ ، ٤٥٩	عبيد الله بن الحسين
٣٦٤	عبيد الله بن قيس الرقيات
٤٣٤ ، ١٦٠	العجاج
١٥١	عدي بن زيد
٤٢٢	عروة بن الورد
٣١٤	عزة
٤٩٠ ، ٤٨٩ ، ٤٨٣ ، ٤٧٨ ، ٦٩	العكبري (أبو البقاء)
٣٤٦ ، ٣٠٦	علقمة بن عبدة

١٤٤ ،٩٠  
٣٦٤  
٤٢١ ،٣٤٢  
٤٩٨ ،٤٤٧  
٤٦٦ ،٢٨٨ ،٢٨ ،٢١  
٤٠٨  
٤١٧  
٧٠ ،٦٢ ،٥٨ ،٥٧ ،٢٥ ،٢٠ ،١٥  
١٢١ ،١١٠ ،١٠٨ ،٩٨ ،٧٢  
١٤٤ ،١٤٣ ،١٣٧ ،١٢٨ ،١٣٦  
١٩٦ ،١٨٣ ،١٨١ ،١٧٣ ،١٤٥  
٢٥٣ ،٢٥١ ،٢٢٣ ،٢٠٤ ،٢٠٢  
٢٨٨ ،٢٨٧ ،٢٨٦ ،٢٨٤ ،٢٨٣  
٣٠٢ ، ٢٩٩ ،٢٩٢ ،٢٩٠ ،٢٨٩  
٣١٧ ،٣١٣ ،٣١٢ ،٣٠٧ ،٣٠٣  
٣٣١ ،٣٢٦ ،٣٢٤ ،٣٢١ ،٣٢٠  
٣٨٠ ،٣٦٩ ،٣٥١ ،٣٣٣ ،٣٣٢  
٤٠٤ ،٤٠٢ ،٣٩٩ ،٣٩٤ ،٣٨٦  
٤٢٦ ،٤٢٤ ،٤٢٠ ،٤١٨ ،٤١٦  
٤٣٧ ،٤٣٥ ،٤٣٤ ،٤٣٣ ،٤٣١  
٤٥٠ ،٤٤٥ ،٤٤٤ ،٤٤١ ،٤٤٠  
٤٩٦ ،٤٦٩ ،٤٥٦ ،٤٥٤ ،٤٥٢  
٥٢٧  
١٧٠  
١١٢ ،١٠٧ ،١٠١ ،٩١ ،٦٠ ،٥٢

علم الدين الأندلسي

عمرو بن قميئة

عمرو بن كلثوم

عمرو بن معديكرب

عيسى بن عمر

غسان بن وعله

غلاق بن مروان

الفارسي

الفارقي

الفراء

١٢٣ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢٠٢ ، ٢٨٣ ،	الفرزدق
٣٠٣ ، ٣٤٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٤١٧ ،	الفضل بن العباس اللهي
٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٧٩ ، ٥٠٣ ،	فيتاغوريس
١٢ ، ٢٣١ ، ٣٥٦ ، ٤٦٠ ،	القاضي الجرجاني
٢٨٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٥ ،	القصري
٢٥	قطرب
٥٢٦ ، ٥٢٤ ،	قيس بن معاذ
٣٤٠	كثير بن عبد الله النهشلي
٤٧٩	كثير عزة
٣٧٠	الكرماني
٢٩٨	الكسائي
٣٠٩ ، ٣٦٨ ، ٥٢٧ ،	
٢٠٦	
٧٧ ، ١٩١ ، ٢٣٩ ، ٢٩٨ ، ٤١٢ ،	
٤١٣ ، ٥٠٦ ،	
١٩٥	الكميت
٣٣	لاحق
٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٤٥٣ ، ٥١٥ ،	ليبد بن ربيعة
٢٨٠	ليلى الأبحلية
٣٩ ، ٤٢ ، ١٥٢ ، ١٨٦ ، ١٩٥ ،	المازني
٢٣٤ ، ٣٤٨ ، ٣٩٨ ، ٤٠٧ ، ٤١٤ ،	
٤٣٧	
٤٣٩	مالك بن عويمر
٢٠	ماه
١١ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٤٨ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٩٥ ،	الميرد

٩٨ ، ١١٩ ، ١٧٩ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ،

١٥٤ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ،

٢١٧ ، ٣٠٩ ، ٣٤٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨٢ ،

٤٤٧ ، ٤٧٩ ،

٩٦ ، ١٠٩ ، ٤٧١ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ ،

٥٢٢ ، ٥٢٦ ،

٤٢٢ ، ٤٠٦ ،

٢٢٦ ،

٤٤٤ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٢٣٢ ،

٦٥ ،

٣٠٤ ،

٣٥٠ ،

٥٤ ،

٣٥٤ ،

٤٩٦ ،

٢٢ ،

٢٤٥ ،

٤١١ ،

٣٠٤ ،

١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢١٠ ، ٣٤٤ ، ٤٤٢ ،

٣٠٥ ،

٣٤٩ ،

٣٥٦ ،

٤٢٤ ،

٢٢١ ،

المتني

المتنخل الهذلي

محمد بن بشر

المراغي

المرقش الأكبر

مزرد

مسكين الدارمي

المطرزي

معبد بن أخضر

معدان بن جواس الكندي

مكة

مكي<sup>٣</sup>

المنخل اليشكري

مهلهل

النابعة

الناشي

نافع

نصيب

النظام الواسطي

النعامة (اسم فرس)

٢٠	نوح (عليه السلام)
٢٩٥	هدبة بن حشرم
٥١٤	الهذيل بن مجاشع
٧٠	هشام (أخو ذي الرمة)
٣٩٨	الوائق بالله
١٨٥	الواسطي
٧٨، ٦٠	الوراق
٤٥٠، ٤٤٩، ٣٢٠	يعقوب
٣٦٤، ٢٩١	اليمن
٤٩٧، ٤١٩، ٢٨٨	يونس

\* \* \*

## فهرس الكتب الوارد في المتن

٣٦٧	الأسماء الأعجمية للزعفراني
٣٠٠	الأصول لابن السراج
١٤٣	إعراب القرآن
٢٤٥	إعراب القرآن لمكي (ولعله المشكل)
٤٥٩	الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني
١٧٠	الإفصاح لابن أسد الفارقي
٣٤٣ ، ٣١٥ ، ١٣١	أمالي ابن الشجري
٣٤٠ ، ٣٣٨ ، ٢٧٧ ، ١١٠	أمالي ابن بري
٢٨٩ ، ١٨٣	الإيضاح للفارسي
١٣٤	البرهان للعبدى
١٢٨	التبصرة للصيمري
٨٥	التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي
٣١٢ ، ٣١١ ، ٣٠٧ ، ٢٩٩	التذكرة للفارسي
٤٤٥ ، ٤٣١ ، ٤٢٦ ، ٣٢٦	
٤٥٠	
٤١٣	التصريف لابن الحاجب
٢٤٨ ، ١٧٨	التعاقب لابن جني
٤٠٢ ، ١٤٣	التعليق للبستي

٣٤٠	التعليق الصغير للقصري
٣٩٨ ، ٢٧٧ ، ١٢٨	التعليق على الإيضاح للزعفراني
٤٤٤ ، ١٧٢ ، ١٣٠ ، ٤٦	التعليق على المتبع لابن إياز
٤٤٢	التكملة للفارسي
٥٠ ، ٤٣ ، ٤٠	التمام لابن جني
٤٧٥ ، ١٨	التنبيه لابن جني
١٦٢	التهذيب لأبي منصور الأزهري
٣٧٤ ، ٣٧١ ، ٢٤٥ ، ٢٣٠	الحماسة لأبي تمام
٤٧٤ ، ٣٨١ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧	
٤٨٥	
٤٥٢ ، ٢٠١	حواشي الإيضاح للصقلي
٤٠٢ ، ٢٠٣ ، ١١٦ ، ٩٩	الخصائص لابن جني
٣١٤	زهر الآداب للقبرواني
٢٦٥ ، ١١	سر الصناعة لابن جني
٣٠٠	شرح الإيضاح للعبيدي
٣١٦ ، ٢٨٤ ، ٢٧٠ ، ٢٠٣	شرح تصريف ابن مالك لابن إياز
٤١٣ ، ٤٠٩ ، ٤٠٣ ، ٣٩٧	
٥٢٠ ، ٤٧٥ ، ٤٣٨	
٢٠	شرح الجزولية لابن الخباز
٢١٦	شرح الجزولية للشلوبين

٣٧٣	شرح الجمل لابن خروف
١٥٨ ، ١٣٥ ، ٧٣ ، ٣٣	شرح الفصول لابن إياز (المحصل)
٤٢٥ ، ٣٤٨ ، ٣٢٢ ، ٢١٩	
٤٦٨	
٢٢٨ ، ٢٢٣ ، ١٣٣	شرح الكافية لمصنفها ابن الحاجب
٤٧٣	شرح الكتاب للسيرافي
٢٦٦	شرح اللمع للأصفهاني
٣٥٨	شرح اللمع للبارقي
١٤١	الصحاح لجوهري
٧٨ ، ٦٠	العلل للوراق
٤٣٣ ، ٣٠٦	العين للخليل
٥٢ ، ٣٦	الغرة في شرح اللمع لابن الدهان
٢٤٥	الفائق للزمخشري
٥٠١	الفصيح لثعلب
١١٩ ، ٢١	الكامل للمبرد
٤٢١ ، ٢٩١ ، ١٧٨ ، ١٦٣	الكتاب لسيبويه
٥١٢ ، ٣٥٩ ، ٢٣٣ ، ٦١	اللمع لابن جني
٧٠	مأخذ المتبع لابن إياز (ولعله التعليق الذي سبق ذكره)
١٣٣	المختلف للأصفهاني
٤٣٥ ، ٣١٢	المسائل البصريات للفارسي

٦٢	المسائل الحلييات للفارسي
٤١٧، ٣٤	مسائل الخلاف لابن إياز
٥٧، ٩٧، ١٣٦، ١٦٣	المسائل الخلافية لابن إياز (ولعله السابق)
١٨٧، ١٨٩، ٢٥٠، ٣٥٠	
٤٩٧، ٣٧٩	
٢٥١، ١٣٦، ٢٥	المسائل الشيرازية للفارسي
٧٢	المسائل القصريات للفارسي
٤٦٦	معاني الشعر لابن قتيبة
١٩٩	معاني القرآن للزجاج
١٧٤، ١١٧	المعتمد لابن الخشاب
٤٧٣	المعلم لابن الدباس
٤٤	المفتاح للجرجاني
٢٤٧، ٢٥	المفصل للزمخشري
٢٣٢	المقرب لابن عصفور
١٣٣	المقتضب للمبرد
٣٩	المنصف لابن جني

\* \* \*

## فهرس المصادر والمراجع

### الألف

- اتلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة. لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرحي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الإبدال. لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- الإبدال والمعاقبة والنظائر . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي، دار صادر - بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر . لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ)، تحقيق د. أحمد محمد عبدالدايم، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٩٩٩م .
- إتخاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق . لمحمد بن أحمد ابن غازي العثماني المكناسي (ت٩١٩هـ)، تحقيق حسين عبد المنعم بكرات، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- إتخاف الفاضل في الفعل المبني لغير الفاعل . لمحمد علي بن علان الصديقي الشافعي (ت٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- اتفاق المباني والفرق المعاني . لسليمان بن بنين الدقيقي (ت٦١٤هـ)، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار - عمان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الإحكام في أصول الأحكام. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ).
- أخبار القضاة. لأبي بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضبي البغدادي الملقب بوكيع (ت٣٠٦هـ)، تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- أخبار التحريين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عماد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الاختيارين . لأبي الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأبخش الأصغر (ت٣١٥هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- أدب الكاتب . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان أنير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأديباء). لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- الأئمة والأئمة . لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوفي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ) ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- الألفية في علم الحروف . لعلي بن محمد النحوي المروزي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق : عبد المعين الملوحى، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- أساس البلاغة . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الاستدراك على أبي علي في الحجية . لأبي الحسن علي بن الحسين الباقرلي الأصفهاني (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق : د. محمد أحمد الدالي ، مكتبة البابطين للشعر العربي - الكويت ط ١ - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- الاستدراك على سيويه في الأبنية . لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق : د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب . لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد السر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مكتبة نهضة مصر - القاهرة .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة . لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق : أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا وزميله، دار الشعب - القاهرة - ١٩٧٠م .
- أسرار العربية . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق : د. فخر الدين قدارة ، دار الجليل - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، والنسخة المطبوعة في مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق الأستاذ : محمد بهجة البيطار ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- إسفار الفصحح . لأبي سهل محمد بن علي بن محمد المروزي النحوي (ت ٤٣٣هـ) ، تحقيق د.أحمد سعيد قشاش ، مطبوعات الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
- أسماء خيل العرب وقرانها . لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت ٢٣١هـ) ، تحقيق جرجس لوي دولابدا ، مطبعة برييل ليدن ١٩٢٨م .
- أسماء خيل العرب وأسمائها وذكر قرانها. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- أسماء الرياح . لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف سنة ١٩٨٤م .
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء. لأبي جعفر محمد ابن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الأشباه والنظائر . لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق : مجموعة من الباحثين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- الاشتقاق . لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- أشعار الشعراء الستة الجماهليين. اختيار أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الششمري (ت ٤٧٦هـ)، دار الفطر - بيروت، ط ١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الإصابة في تمييز الصحابة. للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، (ومعه الاستيعاب)، دار الكتاب العربي - بيروت .
- إصلاح المنطق. لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٦م .
- الأصمعيات . اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط ٥، دار المعارف - القاهرة .
- الأصول في النحو . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الأضداد . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - صيدا ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الأضداد في كلام العرب . لأبي الطَّيِّب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق : د.عزة حسن ، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- إعراب القرآن . لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج = الجواهر .
- إعراب القراءات السبع وعللها. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤١٣ - ١٩٩٢م .
- إعراب القراءات الشواذ . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- الأعلام . لخبر الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٧ - ١٩٨٦م .
- الأغاني . لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، إحياء التراث العربي مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - ١٣٥٧هـ - ١٩٧٤م .
- الإغفال . لأبي علي أحمد بن الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق : د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي - أبو ظبي ، ومركز جمعة الماجد للتراث والثقافة - دبي ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب . لأبي نصرَ الحَمَنِ بنِ أسدِ الفارقي (ت ٤٨٧هـ) ، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - ١٩٨٠م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

(ت ٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨١م .

▪ الإقليد في شرح المفصل . لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت ٧٠٠هـ) ، تحقيق محمود الدراويش ، جامعة الإمام - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

▪ الإقناع في القراءات السبع . لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذن (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٤٠٣هـ .

▪ إكمال الأعلام بثلاث الكلام . لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجبلياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق سعد حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

▪ الألفاظ . لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م .

▪ ألقاب الشعراء . لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق : عبد السلام هارون (نوادير المخطوطات) .

▪ أمالي الزجاجي . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

▪ أمالي ابن الشجري . لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

▪ أمالي المرتضي = غرر الفوائد ودرر الفوائد .

▪ أمالي القاضي . لإسماعيل بن القاسم أبي علي القاضي البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٥م . وطبعة المكتبة العصرية - صيدا ، تحقيق صلاح هليل ، وسيد الجليمي ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

▪ الأمثال . لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

▪ إنباه الرواة على أنباه النحاة . لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

▪ الانتخاب في كشف أبيات مشكلة الإعراب . لابن عدلان الموصللي النحوي (ت ٦٦٦هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

▪ الانتصار لسبويه على المراد . لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

▪ الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- الأوسط . لابن المنذر . نسخة موجودة على الشبكة العنكبوتية .
- الأيام والليالي والشهور . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري - القاهرة، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- إيجاز التعريف في علم التصريف . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: د . محمد المهدي سالم ، منشورات الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- إيضاح الشعر . (شرح الأبيات المشككة الإعراب) . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق: د . حسن هندواوي، دار القلم، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- وتحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخابجي - القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- إيضاح شواهد الإيضاح . لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ) ، تحقيق: د . محمد بن عمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- الإيضاح العضدي . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق: د . حسن شاذلي فهدود، دار العلوم - الرياض، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الإيضاح في شرح المفصل . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق: موسى العليبي - وزارة الأوقاف العراقية - بغداد .
- الإيضاح في علل النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق د . مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الإيناص في علم الأنساب . للحسين بن علي المعروف بالوزير المغربي (ت ٤١٨هـ) ، تحقيق الشيخ حمد الجاسر ، منشورات النادي الأدبي بالرياض ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

### الباء

- البارع في علم العروض . لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع (ت ٥١٥هـ) ، تحقيق د . أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- البارع في اللغة . لأبي علي إسماعيل بن القاسم القسالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ) ، تحقيق: هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة العربية - بيروت، ط ١، ١٩٧٥م .
- البحر المحيط . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٥٧٤هـ) ، دار الفكر - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- البديع في علم العربية . لمجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق د . فتحي أحمد علي الدين ود . صالح العابد ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبيعي (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال . لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي الفهري (ت ٦٩١هـ) ، تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا .
- البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث . لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، دار الكتب - القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- بهجة المجالس وأنس المجالس وشهد الذاهن والهاجس . لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية - بيروت .
- البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
- البيان والتبيين. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .

### التاء

- تأويل مشكل القرآن. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط ٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس. لمجد الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .
- تاريخ بغداد. للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت .
- تاريخ العلماء النحويين . لأبي الحاسن التنوخي (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق عبد الفتاح الحلو - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٩٨١ م .
- تاريخ مدينة دمشق . للحافظ المؤرخ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ) . دار الفكر - دمشق .
- تأويل مختلف الحديث . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين الأصغر ، المكتب الإسلامي - دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م .
- تأويل مشكل القرآن. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط ٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .
- التبصرة والتذكرة. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة

- المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ١٩٧٦م .
  - التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب إلى العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شليبي، دار المعرفة - بيروت .
  - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
  - تحفة الأحوذى بشرح جامع الرمزي . محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا (ت ١٣٥٣هـ) . دار الكتب العلمية - بيروت .
  - تحفة الأقران فيما قرئ بالتطليث من حروف القرآن. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيبي الغرناطي (ت ٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة - جدة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
  - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
  - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
  - التخمير . لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
  - تذكرة الحفاظ. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
  - التذكرة الحمملونية . لابن حمدون (ت ق ٦ هـ)، تحقيق إحسان عباس، وبكر عباس، دار صادر - بيروت - ط١ - ١٩٩٦م .
  - التذكرة السعدية . للصحاح بهاء الدين المنشئ الإربلي (ت ٦٩٢هـ) ، تحقيق د.نوري حمودي القيسي ، د.حاتم صالح الضامن ، المجمع العلمي العراقي - بغداد ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - تذكرة النحاة. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
  - التذليل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ) ، تحقيق د. حسن محمود هندراوي ، الأجزاء ٨/١ دار القلم - دمشق ، وكتوز أشبيليا - الرياض صدرت تباعاً من عام ١٤١٨هـ وحتى ١٤٣٠هـ .
  - ترشيح العلل في شرح الجمل . لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق محسن سالم العميري ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط١، ١٤١٨هـ .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي - القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- التسهيل لعلوم التنزيل . لابن جزى الكلبي محمد بن أحمد (ت ٧٤١هـ) ، ط ٤ دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ..
- تفسير غريب ما في كتاب سيويه . لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق : د. عمن سالم العميري، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- تصحيح التصحيح . لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق السيد الشراوي، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- التصريح على التوضيح . لخالد بن عبد الله الزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق : د. عبد الفتاح بحري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- التعريفات . لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، تحقيق إبراهيم الأياري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- التعليقة على كتاب سيويه . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- التعليقة في شرح المقرب . لابن النحاس الحلبي بهاء الدين محمد بن إبراهيم (ت ٦٩٨هـ) تحقيق : د.خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، دار الزمان - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- تفسير القرآن للروزي = مفاتيح الغيب .
- تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب . لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت ٣٩١ م) ، تحقيق د. سمير أحمد معلوف ، معهد المخطوطات العربية - القاهرة ، ١٩٩٣م .
- تفسير غريب ما في كتاب سيويه . لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق الدكتور عمن سالم العميري، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٣م .
- تقريب المقرب في النحو . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد جاسم الديلمي، دار الندوة الجديدة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- التكملة . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية . للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأياري، وعبد العليم الطحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٠م .
- تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها . لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، ضمن كتاب (رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ) ، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، ط ١، مكتبة المنار - الزرقاء ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخذيجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني - بغداد، ط ١ - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . لناظر الجيش عبد الدين محمد بن يوسف (ت ٧٧٨هـ) ،

- تحقيق : مجموعة من الأساتذة ، دار السلام - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- التنبيه في إعراب الحماسة . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندواوي، وزارة الأوقاف الكويتية ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
  - التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح . لأبي محمد عبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق : مصطفى حجازي، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ط ١ - ١٩٨٠م .
  - تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب الكتاب . لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق : خليفة محمد بديري ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس الغرب ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
  - التنبيهات . لعلي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار المعارف - القاهرة، ١٩٧٧م .
  - تهافت الفلاسفة . لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) .
  - تهذيب إصلاح المنطق . صنعة أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
  - تهذيب الألفاظ . لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٥م .
  - تهذيب اللغة . لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة - القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
  - توجيه اللمع . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخياط (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق: د.عبد الله عمر الحاج إبراهيم، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة .
  - التيسير في القراءات السبع . لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة - الشارقة ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

## الثاء

- ثلاثة كتب في الأضداد. للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفتر، دار الكتب العلمية - بيروت .
  - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب. لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥م .
- ## الجيم
- الجامع في العروض والقوافي . لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي (ت ٣٤٢هـ) ، تحقيق د. زهر غازي زاهد ، والأستاذ هلال ناجي ، دار الجليل - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
  - الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
  - جامع البيان . لأبي جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر - دار المعارف - مصر .
  - جامع البيان في القراءات السبع المشهورة . لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق د. محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م .

- **الجامع لأحكام القرآن.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م .
  - **الجزولية = المقدمة الجزولية .**
  - **الجميل في النحو.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
  - **الجميل في النحو .** لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) تحقيق يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
  - **جهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
  - **جهرة الأمثال .** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٨٢هـ) ، دار الجيل - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
  - **جهرة أنساب العرب.** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٢م .
  - **جهرة اللغة.** لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١ - ١٩٨٧م .
  - **الجنى الداني في حروف المعاني.** للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
  - **الجواهر .** (مطبوع بعنوان إعراب القرآن ومنسوب إلى الزجاج) لجامع العلوم علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، ط ٣ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
  - **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.** لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - **الجميم .** لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت ٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الحاء**
- **حاشية درة الغواص .** لأبي محمد عبد الله بن بري المقدسي المصري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي ، دار الجيل - بيروت ، ومكتبة التراث الإسلامي - القاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
  - **حاشية شرح بانث سعاد .** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق نظيف خواجه - دار صادر - بيروت ١٩٩٠م .
  - **حاشية شرح الأشموني .** محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) دار إحياء الكتب العربية - القاهرة بحاشية الشرح = شرح ألفية ابن مالك .
  - **الحجة في القراءات السبع.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، القاهرة، ط ٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
  - **حجة القراءات.** لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- الحجية للقراء السبعة. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشر جويجاتي، دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- حروف المعاني . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- الخلل في شرح أبيات الجمل. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية - القاهرة، ط ١، ١٩٧٩م .
- حلية الأولياء . لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٣٢م
- الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية . ليوسف بن محمد بن عمدة (نهاية القرن السابع)، تحقيق : د. مصطفى بن حمزة . منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية - الرباط، ط ١، ٢٠٠٥م .
- الحماسة . لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعمش السنتمري (ت ٤٧٦هـ) بشرحه، مخطوط الزاوية الحمزاوية في المغرب .
- الحماسة . لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨٩م . وتحقيق د. مصطفى عليان، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤٢٣هـ .
- الحماسة . لأبي عبادة الوليد بن غنيد البحري (ت ٢٨٤هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٢ - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- الحماسة الشجرية . لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، دمشق، ١٩٧٠م .
- حياة الحيوان الكبرى . كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى الدميري (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق : أحمد حسن بسج، ط ٢، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- الحيوان. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي - بيروت .

### الحفاء

- الحاطريات. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- والحاطريات (الجزء الثاني) رسالة ماجستير، تحقيق الأخ الصديق سعيد بن محمد القرني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق:

- عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الخصائص . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .
- خَلْقُ الْإِنْسَانِ . لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأَصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: د. أوغست هفتر ، مكتبة المتنبي - القاهرة . (ضمن الكنتز اللغوي)
- خَلْقُ الْإِنْسَانِ . لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت ق ٣هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت - ١٩٦٥م .
- خَلْقُ الْإِنْسَانِ . للخطيب الإسكافي أبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٢٠هـ) ، تحقيق خضر عواد العكل ، دار عمار - عمان - ودار الجليل - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- الخليل . لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) ، حيدر آباد الهند ١٣٥٨هـ .
- الخليل . لابن الأعرابي = أسماء خيل العرب .

### الدال

- الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون . لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- درة العواص في أوهام الخواص . لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجليل - القاهرة ، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- الدرر اللوامع على همع الفوامع . لأحمد بن الأمين الشنقيطي . تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب - القاهرة ، ١٤٠١هـ - ٢٠٠١م .
- دقائق التصريف . للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ق ٤هـ) ، تحقيق د. حاتم الضامن ود . حسين تورال ، الجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- دلائل الإعجاز . لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- الديباج . لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ)، تحقيق د. عبد الله الجربوع ، ود. عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ديوان (شعر) الأحوص الأنصاري . جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- ديوان (شعر) الأخطل . صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قبادة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٢ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ديوان الأدب . لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ) ، تحقيق د. أحمد مختار عمر ، بجمع اللغة العربية - القاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي . صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ديوان الأسود بن يعفر النهشلي . جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ١٩٧٠م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس . تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت،

- ط ٧- ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، والصبح المنير في شعر أبي بصير والأعشى الآخرين .
- ديوان أعشى باهلة = الصبح المنير .
  - ديوان الأغلب العجلي . جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
  - ديوان الأفيشر الأسدي . جمع وتحقيق د. خليل الدويهي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
  - ديوان امرئ القيس . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٨٤م .
  - ديوان (شعر) أمية بن أبي الصلت (أمية بن أبي الصلت حياته وشعره) ، جمع وتحقيق د. بهجة عبد الغفور الحديثي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ١٩٧١م .
  - ديوان أوس بن حجر . تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت، ط ٣ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
  - ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي . تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي - حلب، ط ٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
  - ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام . جمع وتحقيق: الدكتور عبد العزيز نوي، دار الزهراء للنشر - القاهرة، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
  - ديوان تابط شراً . جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي - ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - ديوان أبي تمام بشرح الأعلام الشننري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق إبراهيم نادن . منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
  - ديوان تميم بن أبي بن مقبل العجلاني . تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ط ١ ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
  - ديوان توبة بن الحمير . تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٣٧٨هـ - ١٩٦٨م .
  - ديوان جران العود صنعة محمد بن حبيب . تحقيق د. نوري حمودي القيسي ، وزارة الثقافة العراقية - بغداد ١٩٨٢م
  - ديوان جرير . تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٦م
  - ديوان حاتم الطائي . رواية هشام بن محمد الكلبي ، تحقيق: د. عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
  - ديوان حسان بن ثابت . تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر - بيروت - ١٩٧٤م .
  - ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (ت ٢٤٦هـ) ، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
  - ديوان حُميد بن ثور الهلالي . صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .
  - ديوان (شعر) أبي حية النميري . جمع وتحقيق د. نسي الجبوري ، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٦٥م .

- ديوان (شعر) أبي دؤاد الإيادي، تحقيق: غوستاف غرناوم (ضمن دراسات في الأدب العربي) ترجمة د. إحسان عباس، ود. محمد يوسف نجم وآخرين، مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م.
- ديوان دعبيل بن علي الخزامي . جمع وتحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار الثقافة - بيروت ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ديوان ذي الرمة. بشرح أبي نصر الباهلي، ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة، ط٤ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان رؤية بن العجاج. تحقيق: وليم بن الورد الروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ديوان (شعر) أبي زيد الطائي . تحقيق د. نوري حمودي القيسي = شعراء إسلاميون .
- ديوان (شعر) زهير بن أبي سلمى . صنعة الأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق : د . فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٣ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . وصنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م
- ديوان (شعر) زياد الأعجم . جمع وتحقيق د. يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس . صنعة نفطويه ، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، ط١ ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ديوان سراقه البارقي . تحقيق د. حسين نصار . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة - ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- ديوان السليك بن السلكة . جمع وتحقيق حمد آدم ثويني ، وكامل سعيد عواد ، مطبعة العائني - بغداد ، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ديوان السموءل = ديوان عروة بن الورد والسموءل .
- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري . تحقيق مها قنوت ، دمشق . وأيضاً ضمن (ديوان بني بكر في الجاهلية) .
- ديوان سويد بن كراع العكلي . جمع وتحقيق د. حاتم الضامن - شعراء مقلون .
- ديوان الشماخ بن ضرار الدبياني. تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف - القاهرة، ١٩٧٧م
- ديوان (شعر) ضمرة بن ضمرة النهشلي . جمع وتحقيق د. هاشم طه شلاش ، (مجلة المورد) المجلد العاشر ، العدد الثاني ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان أبي طالب = غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب .
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمري. تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ديوان الطفيل الغنوي . تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد - بيروت ، ١٩٦٨م .
- ديوان عامر بن الطفيل . بشرح ابن الأنباري ، دار بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

- ديوان (شعر) عبد الرحمن بن حسان الأنصاري . جمع وتحقيق د. سامي مكّي العاني ، مطبعة المعارف - بغداد .
- ديوان عبد الملك بن عبد الرحيم الخارثي . جمع وتحقيق د. زكي ذاكر العاني ، دار الرشيد - بغداد، ١٩٨٠ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق يوسف نجم ١٩٥٨م - دار صادر - بيروت .
- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط١ - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- ديوان أبي العتاهية (أشعاره وأخباره) تحقيق د. شكري فيصل، دمشق ١٩٦٥ م .
- ديوان العجاج. برواية وشرح عبد الملك بن قُريب الأصبغي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت ١٩٧١ م . وتحقيق د. عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس - دمشق ، ١٩٧١ م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي . تحقيق: محمد جبار المبيد، دار الجمهورية - بغداد، ١٩٧٥ م .
- ديوان السموع (عروة بن الورد والسموع). دار صادر - بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان عروة بن حزام العلدي . جمع وتحقيق انظوان القوال ، دار الجليل - بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- ديوان (شعر) عروة بن الورد العبسي صنعة ابن السكيت . تحقيق د.محمد فواد نعناع ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- ديوان (شعر) بني عُقيل . جمع وتحقيق د . عبدالعزيز عماد الفيصل ، (بدون) .
- ديوان علقمة الفحل. بشرح الأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي - حلب، ط١ - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- ديوان (شعر) عمر بن لجأ التيمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم - الكويت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ديوان (شعر) عمرو بن معديكرب الزبيدي. تحقيق: مطاع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٩٨٥م .
- ديوان عمرو بن قميئة . تحقيق حسن كامل الصيرفي ، مطبوعات معهد المخطوطات العربية - القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- ديوان عمرو بن كلثوم النغلي . تحقيق أيمن ميدان ، مطبوعات نادي جدة الأدبي - جدة ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ديوان عنزة العبسي. تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ديوان الفرزدق. دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . وتحقيق الصاوي - القاهرة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
- ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة - بيروت، ط١، ١٩٦٠م .
- ديوان قطري بن الفجاءة = شعر الخوارج .

- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر - بيروت، ط ٢ - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م.
- ديوان كثير عزة. تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م.
- ديوان كعب بن زهير. صنعة أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٩٥٠ م.
- ديوان كعب بن مالك. دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني، مكتبة النهضة - بغداد، ١٣٩٨هـ.
- ديوان (شعر) الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتحقيق: د. داود سلوم، عالم الكتب - بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.
- ديوان ليبد بن ربيعة = شرح ديوان ليبد.
- ديوان ليلي الأختيلية. جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجيليل العطية، دار الجمهورية - بغداد، ط ٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م.
- ديوان متمم بن نويرة - مالك ومتمم ابنا نويرة البريعي.
- ديوان المتبي = شرح ديوان المتبي.
- ديوان مجنون ليلي. جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر - القاهرة، ١٩٧٩ م.
- ديوان أبي محجن الثقفي. صنعة أبي هلال العسكري، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد - بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠ م.
- ديوان محمد بن بشر الحارجي. جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة - دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- ديوان (شعر) المرار بن سعيد الفقعسي. (ضمن شعراء أمويون - القسم الثاني) دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبوعات الجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢ م.
- ديوان مُزَرَّد بن ضرار الغطفاني، تحقيق خليل إبراهيم العطية، مطبعة أسعد - بغداد ١٩٦٢ م.
- ديوان (شعر) المرقش الأكبر = ديوان بين بكر في الجاهلية.
- ديوان المعاني. لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٨٢هـ)، عالم الكتب - بيروت.
- ديوان المنخل الشكري = ديوان بين بكر في الجاهلية.
- ديوان المهلهل. جمع أنطوان محسن القوال، دار الجيل - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م.
- ديوان النابغة الجعدي. تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي - دمشق، ط ١ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط ٢ - ١٩٨٥ م.
- ديوان أبي النجم العجلي. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي - بالرياض، ١٤٠١هـ.
- ديوان النمر بن تولب. (ضمن شعراء إسلاميون)، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م.
- ديوان أبي نؤاس. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

- ديوان (شعر) هدية بن خشرم العذري . تحقيق د . يحيى الجبوري ، دار القلم - الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ديوان (شعر) إبراهيم بن هرمة القرشي (ت ١٧٦هـ) ، تحقيق: محمد نفاع ، وحسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ، ١٩٦٩م .

## الذال

- الذليل والتكملة لكتابي الموصول والصلة . لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت ٧٠٣هـ) ، تحقيق: محمد بن شريفة (المسفر الأول) ، دار الثقافة - بيروت .

## الراء

- ربط الشوارد في حل الشواهد . لابن الحنبلي رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذني الحلي (ت ٩٧١هـ) ، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية - القاهرة ، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب . لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) .
- رسائل في اللغة . لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق د . وليد محمد السرايقي ، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- رسالة الملاحكة . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد سليم الجندي ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩م .
- رسالة الغفران . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد سليم الجندي ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩م .
- رصف المباني في حروف المعاني . لأحمد بن عبد النور المائقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق: د . أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . لأبي الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الأكرسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة .
- رياض الصالحين . لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، إدارة إحياء التراث الإسلامي - الدوحة ١٩٨٣م .
- الريح . للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق د . حسين محمد شرف ، ١٩٨٤م .

## الزاي

- الزاهر في معاني كلمات الناس . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق د . حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- زهر الآداب وثمر الألباب . لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري الفيرواني (ت ٤٥٣هـ) ، تحقيق د . صلاح الدين الموارى ، المكتبة العصرية - صيدا ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- الزهرة . لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني (ت ٢٩٧هـ) ، تحقيق د . إبراهيم السامرائي . ود.نوري حمودي القيسي . مكتبة المنار - الزرقاء ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

## السين

- السبعة في القراءات. لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٨م.
- سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سفير السعادة وسفير الإفادة. لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- سمط اللآلي = اللآلي .
- سنن الترمذي. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، مصطفى الباني الحلبي وشركاه - القاهرة، ط ٢ - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- سنن أبي داود . لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، دار الباز - مكة المكرمة.
- سنن ابن ماجه . لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية - بيروت .
- سنن النسائي . أحمد بن علي بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت .
- السيرافي النحوي = شرح الكتاب للسيرافي .
- سير أعلام النبلاء . لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وبمجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- السيرة النبوية. لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ) تقريباً، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي، دار المعرفة - بيروت .

## الشين

- الشافية في علم التصريف . لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر النحوي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق حسن أحمد عثمان ، المكتبة المكية - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- شرح أبيات سيويه . لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت ٥٦٩هـ) ، تحقيق : د. علاء محمد رأفت ، دار الطلائع - القاهرة ، ٢٠٠٣م .
- شرح أبيات سيويه. لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون - دمشق، ١٩٧٩م .
- شرح أبيات الجمل . ل محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، مخطوطة الأسكوريال .
- شرح أبيات الكتاب للدقيقي = لب الألباب في شرح أبيات الكتاب .
- شرح أبيات مغني اللبيب. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدفاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٧٩م .
- شرح أبيات المفصل والمتوسط . للسيد علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)

- تحقيق د. عبد الحميد جامم الكيسي ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح أدب الكاتب . لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) ، مكتبة القدس - القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
  - شرح أشعار المهلبين . صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مراجعة محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
  - شرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي = إيضاح الشعر .
  - شرح ألفية ابن مالك . للأشونني . (ت ٩٠٠هـ) ، بحاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
  - شرح ألفية ابن مالك . لبهاء الدين ابن عقيل (ت ٦٧٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية - صيدا ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
  - شرح ألفية ابن مالك . للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، دار ومكتبة المعارف - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
  - شرح ألفية ابن مالك لابن غازي = إنحاف ذوي الاستحقاق .
  - شرح ألفية ابن معط . لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعييني (ت ٧٩٠هـ) (المجلد السابع) تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، رسالة ذكوره بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .
  - شرح ألفية ابن معط . لابن القواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي (ت ٦٩٦هـ) ، تحقيق : د.علي موسى الشمولي ، مكتبة الخريجي - الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
  - شرح أمثلة سيويه للقطار . اختصار أبي منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) ، تحقيق د. صابر أبو السعود ، مكتبة الطليعة - أسيوط .
  - شرح الإيضاح . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العسكري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق د. يحيى مير علم . (رسالة ذكوره من كلية الآداب بجامعة دمشق ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
  - شرح التسهيل . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد، ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
  - شرح التسهيل لناظر الجيش = تمهيد القواعد .
  - شرح التصريف . لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيي (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق د. إبراهيم البيعمي ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
  - شرح التصريف الملوكي . لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية - حلب، ط ٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
  - شرح التعريف بضروري التصريف . لابن إياز الحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق: د. هادي نهر وهلال ناجي، در الفكر - عمار ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
  - شرح المقدمة الجزولية الكبير . للأستاذ أبي علي الشلوين عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت ٦٥٤هـ) ، تحقيق : د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
  - شرح جهل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق :

- د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا ذات الرقم : ١٩٤٨ .
  - شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
  - شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع = البسيط .
  - شرح دورة الفواص . لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي على القرنى، دار الجليل - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
  - شرح ديوان الحماسة. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، عالم الكتب - بيروت .
  - شرح ديوان الحماسة. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
  - شرح ديوان أبي الطيب المتنبي . لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحددي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: فريدريخ ديتريشي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
  - شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للعكبري = التبيان .
  - شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لابن جني = الفسر .
  - شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب لأبي العلاء المعري = معجز أحمد .
  - شرح شافية ابن الحاجب. لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
  - شرح ديوان ليبد بن ربيعة العامري. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام - الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م .
  - شرح الشافية للأنصاري = المناهج الكافية .
  - شرح الشافية للطف الله بن محمد بن الغياث = المناهل الصافية .
  - شرح شواهد الإيضاح . المنسوب إلى ابن بري أبي محمد عبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية - القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
  - شرح شواهد شرح الشافية . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، (منشور مع شرح الشافية) .
  - شرح شواهد شرح التحفة الوردية . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق : د. عبد الله بن علي الشلال ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
  - شرح شواهد المغني . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
  - شرح العوامل المائة . للشيخ خالد بن عبد الله الزهري (ت ٩٠٥هـ) .
  - شرح عيون الإعراب . لأبي الحسن علي بن فضال الجاشعني (ت ٤٧٩هـ) ، تحقيق د. حنا جميل

- حداد ، مكتبة المنار - الزرقاء ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- شرح عيون كتاب سيويه . لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت ٤٠١هـ)، تحقيق د.عبد ربه عبد اللطيف عبدربه ، مطبعة حسان - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - شرح الفصح . لابن هشام اللحمي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق د. مهدي عبيد حاسم ، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
  - شرح القصائد التسع المشهورات . لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
  - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
  - شرح القصائد العشر . لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قبادة ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
  - شرح قواعد الإعراب للكافيجي . لحيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قبادة ، دار طلاس - دمشق ط ٣ ، ١٩٩٦ م .
  - شرح كافية ابن الحاجب . لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق د.حسن محمد الحفظي ود. يحيى بشير مصي ، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
  - شرح الكافية الشافية . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
  - شرح الكافية لابن الحاجب - شرح المقدمة الكافية .
  - شرح كتاب سيويه . لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السمرقاني (ت ٣٦٨هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ١٣٧/١٣٦ نحو . والجزء المطبوع بعنوان (السرياني النحوي) بتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . والأجزاء المطبوعة بدار الكتب المصرية (١ - ٦) .
  - شرح كتاب سيويه لابن خروف - تنقيح أولي الأبواب في شرح غوامض الكتاب .
  - شرح اللمع لابن الدهان - الغرة .
  - شرح اللمع . لابن برهان أبي القاسم عبد الواحد بن علي العكري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
  - شرح اللمع للثماني (مطبوع باسم الفوائد والقواعد) . لعمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
  - شرح اللمع . للواسطي القاسم بن محمد الضرير (ت ق ٤٦٩هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
  - شرح اللمع . لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق : د.إبراهيم محمد أبو عباة ، جامعة الإمام - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
  - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف . لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري

- (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، مراجعة العلامة الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- شرح مشكل شعر المتنبي . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الداية . دار المأمون - دمشق ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .
  - شرح المفصل. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت .
  - شرح المفصل لابن الحاجب = الإيضاح في شرح المفصل .
  - شرح المفصل للخوارزمي = التخمير .
  - شرح المفضليات. لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٠٥هـ)، تحقيق : د. محمد نبيل طريقي ، دار صادر - بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م .
  - شرح المفضليات. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
  - شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. جمال عبد العاطي مخيمر ، مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م .
  - شرح المقدمة الحسية . لأبي طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم - الكويت، ط١ - ١٩٧٦ م .
  - شرح المقرب للنحاس الحلبي = التعليقة .
  - شرح ملحمة الإعراب = الملحمة في شرح الملحمة .
  - شرح نهج البلاغة . لابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٩٦٧م.
  - شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي . لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
  - شرح الهداية . لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي (ت ٤٤٠ هـ)، تحقيق : د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد - الرياض ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م .
  - شرح الوافية نظم الكافية . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، الجامعة المستنصرية - بغداد ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
  - الشعر للفارسي = إيضاح الشعر .
  - شعراء إسلاميون. جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م .
  - شعراء أمويون. دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي: (الجزءان الثاني والثالث) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢ م . (الجزء الرابع) من مطبوعات عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
  - شعراء مقلون. جمع وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
  - شعر الخوارج . تحقيق د. إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، ١٩٧٤ م .

- الشعر والشعراء. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة، ١٩٦٦م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية - بيروت .

### الصاد

- الصاحبي. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .
- الصاهل والشاحج . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التوخي المعري (ت ٤٤٩هـ) .
- الصبح النير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الأعشى والأعشى الآخرين، تحقيق رودلف هاير - فينا ١٩٢٧م . أعاد نشره دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت، ٢ - ١٩٩٣م .
- الصبح النبي عن حيشة المنبي . ليوسف البديعي (١٠٧٣هـ)، تحقيق مصطفى السقا وآخرين . دار المعارف - القاهرة ، ١٩٦٣م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . وتحقيق شهاب الدين أبي عمرو، دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
- صحيح ابن حبان . لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي التميمي (ت ٣٥٤هـ) ، تحقيق شبيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- الصداقة والصدق . لأبي حبان التوحيدي (ت ٤١٤هـ) ، تحقيق د. إبراهيم الكيلاني ، دار الفكر - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلماهم ومحدثهم وفقهائهم وأدبائهم . لابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق عزت عطار الحسيني ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- الصناعتين . لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٨٢هـ) ، تحقيق محمد علي الجاوي ، مطبعة الحلبي - القاهرة ، ١٩٧١م .

### الضاد

- ضرائر الشعر. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ط ١ ، ١٩٨٠م .
- الضرائر الشعرية للقرزاز = ما يجوز للشاعر في الضرورة .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر . لأبي المعالي محمود شكري الألوسي البغدادي (ت ١٣٤٢هـ)، تحقيق محمد بهجة الأثري ، دار الآفاق العربية - القاهرة - ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

### الطاء

- طبقات الشافعية الكبرى . لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، ود. عبدالفتاح الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ .
- طبقات الشعراء . لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد (ت ٢٩٦هـ) ،

- تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف - القاهرة ط ٤ ، ١٩٨١ م .
- طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .
- الطبقات الكبرى . لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت .
- طبقات المفسرين. لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .
- طبقات النحويين واللغويين. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت٣٨٠هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٨٤ م .

### العين

- عبث الوليد شرح ديوان أبي الوليد بن عبيد الجعزي الطائي . لفيلسوف العربية أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري التنوخي اللغوي الشاعر (ت٤٤٩ هـ) . تحقيق محمد عبد الله المدني ، دار الرفاعي - الرياض ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- العقّة والبردة. لأبي عبيدة معمر بن النسي (ت٢١٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- العقد الفريد . لأبي أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري ، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ، ط٣ ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥ م .
- علل النحو . لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١ هـ) تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش. مكتبة الرشد - الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .
- العين . لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي الحزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- عيون الأخبار. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥ م .

### الغين

- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب. جمع وتحقيق: محمد خليل الخطيب، مصر - ١٩٥٠ - ١٩٥١ م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل. لتاج القراء محمود بن حمزة الكرمانى (ت بعد ٥٣١هـ)، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة - جدة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- الغرة في شرح اللمع. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ)، مخطوطة مكتبة كليج علي باشا بتركيا ذات الرقم : ٩٤٩ .
- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية. لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلى المعروف بابن الحجاز (ت٦٣٩هـ) ، بتحقيق محمد حامد العبدلي ، دار الأنبار - بغداد ، ومخطوطة أحمد الثالث بتركيا ذات الرقم : ٧٦٩ .

- غرر الفوائد ودرر القلائد . للشريف المرتضي علي بن الحسن الموسوي العلوي (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - صيدا ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- غريب الحديث . لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العابد ، مطبوعات جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- غريب الحديث . لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) ، تحقيق: عبد الكريم العزباوي ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- غريب الحديث . لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلجعي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الغريب المصنف . لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، تحقيق: د. محمد المختار العيادي ، بيت الحكمة ودار سحنون - تونس ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- الفيت المسجم في شرح لامية المعجم . لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

### الفاء

- الفائق في غريب الحديث . لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : محمد علي البحراوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة - بيروت ، ط ٢ .
- الفاخر . لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٢٩١ هـ) ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- الفاخر في شرح جهل عبد القاهر . ل محمد بن أبي الفتح البعلبي (ت ٧٠٩ هـ) ، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة ، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- الفاضل في الأدب . لأبي العباس محمد بن يزيد المررد (ت ٢٨٥ هـ) . تحقيق العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، بدون .
- فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني . للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المشهور بابن أحرؤم (ت ٧٢٣ هـ) ، (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى مقدمة من الأخ الزميل عبد الرحيم نولسي ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه . لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد ٤٣٠ هـ) ، تحقيق: د. محمد علي سلطاني ، دار قتيبة - دمشق ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨١ م .
- الفرق بين الحروف الخمسة . لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) ، تحقيق د. حمزة النشترتي ، مكتبة المنتبي - القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الفريدة في شرح القصيدة . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإرطلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، وهو شرح على قصيدة لابن الدهان في عويس الإعراب . تحقيق أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العنيمين ، ط ١ ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- الفسر في شرح شعر أبي الطيب المتنبي . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) . تحقيق د. رضا رجب ، دار اليتايع - دمشق . ط ١ ، ٢٠٠٤ م .

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيد. لصلاح الدين خليل بن كيكلي العلابي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر - دار البشير - عمان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الفصيح. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٤م.
- الفهرست. لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن التديم الوراق (ت ٣٨٠هـ)، دار المعرفة - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية. لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة. لمحمد بن أحمد بن هشام اللحمي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد حامد الحاج خلف، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

### القاف

- قرءات النبي صلى الله عليه وسلم. لأبي عمر حفص بن عمر الدوري (ت ٢٤٦هـ) تحقيق: حكمت بشر ياسين، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- القوافي. للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد - بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- قشر الفسر. للشيخ العميد أبي سهل محمد بن الحسن الروزني العارض (ت ٤٤٥هـ تقريباً)، تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المناع، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- قصد السيل فيما في اللغة العربية من الدخيل. لمحمد الأمين بن فضل الله المحي (ت ١١١١هـ)، تحقيق د. عثمان محمود الصبي، مكتبة التوبة - الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- القطع والائتاف. لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن المطرودي. دار عالم الكتب - الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- القوافي. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأحفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي - دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- القوافي. للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد - بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

### الكاف

- الكافي في شرح الإيضاح. لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: د. فيصل الحفيان. مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الكامل في التاريخ. لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٩م.

- **الكامل في اللغة والأدب.** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الكتاب.** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** لأبي القاسم محمود ابن عمر جار الله الزنجشري (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة - بيروت . وطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت بتحقيق عبد الرزاق المهدي .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.** لمصطفى بن عبد الله الشهرير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها.** لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٤ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات .** لجامع العلوم أبي الحسين علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ) تحقيق الدكتور محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٥هـ .
- **الكناش في فني النحو والصرف .** للملك المويد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الأيوبي (ت ٧٣٢هـ) ، تحقيق د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- **الكنز اللغوي في اللسن العربي .** (يضم ثلاثة كتب هي : القلب والإبدال لابن السكيت ، والإبل للأصمعي ، وخلق الإنسان للأصمعي) . تحقيق د. أوغست هفتر ، مكتبة المتنبي - القاهرة

### اللام

- **لباب الآداب .** لأبي منصور الثعالبي عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ) ، تحقيق أحمد حسن لبيح، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- **اللباب في علل البناء والإعراب.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق : د.غازي مختار طليبات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بدمشق، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **لب الألباب في شرح أبيات الكتاب .** لسليمان بن بنين الدقيقي (ت ٦١٤هـ) ، مخطوطة دار الكتب الوطنية بتونس ذات الرقم : ٦٥٣٨ .
- **لسان العرب.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت
- **اللائي في شرح أمالي القاضي.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **اللامات .** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **اللامات .** اللامات لعلي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ) تحقيق د. أحمد عبدالمنعم الرصد ،

- دارمطبعة حسان - القاهرة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الملحة في شرح الملحة . محمد بن الحسن الصانغ (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق د. إبراهيم سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- ليس في كلام العرب. للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

### الميم

- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم. لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- مالك ومتمم ابنا نوية. دراسة وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٨م
- ما يجوز للشاعر في الضرورة. لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة - الكويت، ١٩٨٢م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وبعض شعرهم. لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية . لعلم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١هـ)، رسالة دكتوراه مقدمة من شعبان عبد الوهاب محمد عام ١٣٩٨هـ - بكلية دار العلوم .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المتبع في شرح اللمع . لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد محمد الزوي ، منشورات جامعة قارونس - بنغازي ، ط ١ ، ١٩٩٤م .
- مجاز القرآن. لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨م .
- مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٥، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢م .
- مجمع الأمثال. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، منشورات مؤسسة المعارف - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- مجمل اللغة. لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المجموع المغيب في غربي القرآن والحديث. لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدني الأصفهاني (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الخاسن والمساوي . لإبراهيم البيهقي (القرن الرابع)، دار صادر - بيروت ، ١٩٧٠هـ .
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ تقريباً)، المطبعة العامرية الشرفية - القاهرة ١٣٢٦هـ .
- المختصب في تبيين وجوه شواذ القراءات. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحلیم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدولة قطر، مؤسسة دار العلوم - الدوحة، ١٣٩٨ - ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ - ١٩٨٩م .
- المحصول في شرح الفصول . لابن إياز الحسين بن بدر (ت ٦٨١هـ) مخطوط . نسخة الشيخ عارف حكمت بالمدينة النبوية .
- المحكم والمخط الأعظم . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٧٧ - ١٩٥٨م .
- المحلى (وجوه النصب) . لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير (ت ٣١٧هـ) ، تحقيق د. فائز فارس ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
- مختصر شواذ القراءات. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الممذاني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: ج برجشتراسر، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤هـ - جمعية المستشرقين الألمانية المخصص. لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- مختلف القبائل ومؤتلفها . لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي المتوفى سنة ٢٤٥هـ ، تحقيق الشيخ حمد الجاسر ، منشورات النادي الأدبي بالرياض ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . (منشور مع الإيتانس) .
- المذكر والمؤث . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنباني، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٩٨٧م .
- المذكر والمؤث . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث - القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٩م .
- المذكر والمؤث . لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن ، (مطبوعات مركز جمعة الماجد بدي)، دار الفكر - دمشق، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

- مراتب النحويين . لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- المرجل في شرح الجمل . لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق الأستاذ علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبه، دار الفكر - بيروت.
- المسائل البصريات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المسائل الحلييات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- مسائل خلافية في النحو . للعسكري أبي البقاء عبد الله بن الحسين العسكري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د.محمد خير الحلواني ، دار المأمون - دمشق ، ط٢ ، بدون .
- المسائل الشعرازيات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، كنوز إشبيلية - الرياض ، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- المسائل العسكرية . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- المسائل العضديات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د.علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبهديات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣م
- المسائل المنثورة. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: شريف النجار، دار عمار - عمان ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار . لابن فضل الله العمري شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ) - تحقيق د. محمد خريسات وآخرين ، مركز زايد للتراث والتاريخ - العين ، ٢٠٠١م .
- المستقصى في أمثال العرب. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- المستر في القراءات العشر . لأبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوارالبгдаدي (ت ٤٩٦هـ)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي - دبي ، ط١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- المسند . للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة - دمشق ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- المسند . للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار (ت ٢٩٢هـ)، فهرسة وترتيب علي نايف الشحود ، ملتنقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية .

- مسند الشاميين . لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- مشكل إعراب القرآن . لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المصباح في النحو . لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المنطري (ت ٦١٠هـ) ، تحقيق د. مقبول علي النعمة ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح . لأبي الحاج يوسف بن يقى بن يسعون (ت ٥٤٢هـ - تقريباً) ، تحقيق : د. محمد حمود الدعجاني ، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ط ١ - ١٤٢٩هـ .
- المصباح المنير . لأحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، مكتبة لبنان - بيروت ، ١٩٨٧م .
- المصنف . لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) ، تحقيق يوسف كمال الحوت ، مكتبة الرشد - الرياض ، ١٤٠٩هـ .
- المصون في الأدب . لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ، ١٩٦٠م .
- المعارف . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٨١م .
- معاني الحروف . المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق أستاذنا الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- المعاني الكبير في أبيات المعاني . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق: كرنكو، وعبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- معاني القرآن . لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق: د. هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- معاني القرآن . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وعبد علي النجار، ود. عبد الفتاح شلي، عالم الكتب - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- معاني القرآن وإعرابه . لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص . لعبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت ٩٦٣هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، ط ١ - ١٣٦٧هـ - ١١٩٤٧م .
- معاني القراءات . لأبي منصور الأزهري (ت ٣٨٠هـ) ، تحقيق د. فحي حجازي ، عالم الكتب - بيروت، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- معجز أحمد . المنسوب لأبي العلاء أحمد بن سليمان المعري (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف - القاهرة، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .
- معجم الأمثال العربية القديمة للدكتور عبد الرحمن عفيف، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- معجم البلدان. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت .
- معجم الشعراء . لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة النوري - دمشق . والطبعة التي بتحقيق د . كرنكو ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- معجم شواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس . للدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم ، الآفاق العربية - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- معجم القراءات القرآنية. إعداد الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، انتشارات أسوه - إيران ، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- معجم القراءات . إعداد الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة ، ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- معجم مقاييس اللغة = مقاييس اللغة .
- العرب من الكلام الأعجمي. لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق : د.ف عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور عماد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- المعمرن والوصايا. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، تحقيق : عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ١٩٦١م .
- المغني في النحو . لأبي الخير تقي الدين منصور بن فلاح اليميني (ت ٦٨٠هـ) ، تحقيق : د.عبد الزقاع السعدي . منشورات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ط ١ ، ١٩٩٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب. لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط ٥ - ١٩٧٩م .
- مفاتيح الغيب . لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- المفتاح في الصرف . لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق

- د. علي توفيق الحمد ، دار الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- مفردات ألفاظ القرآن. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ تقريباً)، تحقيق: عدنان صفوان داودي، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
  - الفصل في علم العربية. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تقديم وتعليق د. محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم - بيروت ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
  - المفضليات. اختيار الفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت ١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٧ - ١٩٨٣م .
  - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة . لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٠٢هـ) ، دار الكتاب العربي - بيروت .
  - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تحقيق : مجموعة من الأساتذة بجامعة أم القرى ، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٢٨هـ .
  - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م .
  - مقياس اللغة . لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل - بيروت، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
  - مقياس المقصور والمدود . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هندوي، كنوز إشبيلية - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
  - المقتصد في شرح الإيضاح. لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
  - المقتصد في شرح التكملة . لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. أحمد الدويش ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ط ١ ، ١٤٢٨هـ .
  - المقتضب. لأبي العباس محمد بن يزيد المراد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩هـ .
  - المقدمة الجزولية في النحو. لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
  - المقرب . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجيوري، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني ١٩٨٦م .
  - المقصور والمدود. لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعماني الحلبي، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
  - المقصور والمدود. لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ) ، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
  - المتمع في التصريف. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق :

- د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- من آراء الزجاج النحوية. للدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية - القاهرة ، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
  - المناهج الكافية في شرح الشافية . للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق د.رزان يحيى خدام ، سلسلة إصدارات الحكمة - لندن ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ .
  - المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية . للطيف الله بن محمد بن الغياث (ت ١٠٣٥هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن محمد شاهين ، مكتبة الشباب - القاهرة ، ١٩٨٥م .
  - المنتخب في غريب كلام العرب . لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل (ت ٣١٠هـ) ، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
  - النصف شرح تصريف المازني . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط ١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
  - من نسب إلى أمه من الشعراء . لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) = نوادر المخطوطات .
  - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. لأبي حيان أنير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق: سيدني جليزر - أمريكا، نيوهاون، ١٩٤٧م .
  - الموجز في النحو . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : مصطفى الشومى ، بيروت، ط ١ ، ١٩٦٥م .
  - الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة . جمع وإعداد وليد الزبيري وآخرين ، إصدارات الحكمة - بريطانيا ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
  - الموشح . لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباتي (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي - القاهرة . بدون .
  - الموضح في وجوه القراءات وعللها . لأبي عبد الله نصر بن علي بن محمد بن أبي مريم الشيرازي النحوي (ت بعد ٥٦٥هـ) تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي ، منشورات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم - جدة ، ط ١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
  - الموطأ . للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ، برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
  - الموفي في النحو الكوفي . للسيد صدر الدين المنغراوي الاستنبولي (ت ١٣٤٩ هـ) ، شرح وتحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار ، مجمع اللغة العربية - دمشق .

## النون

- نتائج الفكر. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع - الرياض . بدون .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الزرقاء - ط ٣ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- نسب قريش . لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري رث ٢٣٦ هـ) ، تحقيق ليفي بروفنيسال ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٢م .

- نظام الغريب في اللغة. لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الربيعي (ت ٤٨٠هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه . لأبي جعفر أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة الأنصاري الحزرجي (ت ٥٨٢هـ) .
- النقائض . لأبي عبيدة معمر بن المنثي (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق ييفن ، لندن ١٩٠٥ - ١٩٠٨م .
- نقد الشعر . لأبي الفرج قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٩٧٩م .
- نُكْتُ الهميان في نُكْتِ العميان. لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: احمد زكي باشا، المطبعة الجمالية - القاهرة، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م .
- النكست في تفسير كتاب سيبويه. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- النهاية في شرح الكفاية . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق: عبد الله عمر الحجاج إبراهيم (رسالة ماجستير) ، جامعة أم القرى ، ١٤١٢هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ود. محمود محمد الطناحي، دار الفكر - بيروت .
- نوادير المخطوطات . تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة ، ط ٢ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- النوادر . لأبي مسحل الأعرابي عبدالله بن حريش (القرن الثالث الهجري) . تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ، ط ١ ، ١٩٦١م .
- النوادر في اللغة . لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق - بيروت، القاهرة، ط ١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

### الهاء

- هدى مهاة الكلتين . لابن النحاس الحلبي بهاء الدين محمد بن إبراهيم (ت ٦٩٨هـ) تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ، مطبعة المدني - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون. لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- همع الشوامع شرح جمع الجوامع. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

### الواو

- الوافي بالوفيات . لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية - فرانز شتاير بفيسدان، ط ٢، باعتناء محمد يوسف نجم ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- الوافي في العروض والقوافي. ليحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الفكر - دمشق ، ط ٤ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- الوجيز في شرح قراءات القرآنة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة . لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ (ت ٤٤٦هـ) ، تحقيق د. دريد حسن أحمد ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- الوحشيات . لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ) ، تحقيق: العلامة الأستاذ عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٧م .
- الوساطة بين المتنبئ وخصومه. للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ط ٤ - ١٤٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- وقعة صفين . لنصر بن مزاحم النقري (ت ٢١٢هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٤٠١هـ .

\* \* \*

## فهرس الموضوعات

### صفحات مقدمة التحقيق

٥	مقدمة التحقيق
٧	ترجمة المؤلف
٩	علمه
١٢	شيوخه وتلاميذه
١٥	مخطوطات الكتاب
١٦	منهج التحقيق

### صفحات النص المحقق

#### المقدمة الأولى في أقسام الكلام

٤	الاسم والفعل والحرف وعلامات كل
٨	العرب :
٨	الأول من أقسام العرب (الاسم المتمكن) الصحيح والمعتل
٨	المقصور
١٠	المنقوص
١٣	المنوع من الصرف
٣١	المتنى
٣٣	جمع المذكر السالم
٣٤	الثاني من أقسام العرب (الفعل المضارع)

٤١	المبني
٥١	البناء في الأفعال
٥٢	البناء في الحروف
	<u>المقدمة الثانية في العوامل وهي قسمان (لفظية ومعنوية)</u>
	(العامل اللفظي) ثلاثة أقسام :
٥٤	الأول : عامل بحق الأصل وهو : فعل وحرف
٥٧	أفعال الشك واليقين
	الثاني : عامل بحق بالشبه وهو فعل واسم وحرف
٦٠	كان وأخواتها
٧١	أفعال المقاربة
٧٦	المشتقات
٨٥	إنَّ وأخواتها
٩٢	لا المشبهة بإنَّ
٩٦	لا المشبهة بليس
٩٧	ما النافية
	الثالث : عامل بحق النيابة وهو :
	اسم غير ظرف :
٩٨	(أسماء الإشارة)
٩٩	(أسماء الأفعال)
١٠٤	(المصدر النائب عن الفعل)
١٠٧	اسم هو ظرف

١٠٨	تقديم الحال
١٠٩	تعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف (العامل المعنوي)
١١٠	رافع المبتدأ والخبر
١١١	رافع المضارع
١١٤	عامل الصفة
	<u>المقدمة الثالثة في المعمولات وهي قسمان (أسماء وأفعال مضارعة)</u>
	(الأسماء : مرفوعة ومنصوبة ومجرورة) :
١١٥	الأسماء المرفوعة (أصلية وفرعية)
١١٥	الأصلية : الفاعل
١٢٣	والفرعية : المبتدأ والخبر
١٣٨	الأسماء المنصوبة (أصلية وفرعية)
	الأصلية خمسة :
١٣٨	المصدر
١٤٥	المفعول به
١٤٦	المنادى
١٥٥	الترخيم
١٦١	المفعول فيه
١٦٨	المفعول له
١٧٠	المفعول معه
	الفرعية ستة :

١٧٤	الحال
١٨٣	التمييز
١٨٧	الاستثناء
٢٠٤	أخبار كان وأخواتها
٢٠٤	أسماء إن وأخواتها
٢٠٤	الصفة المشبهة
٢٠٥	الأسماء المجرورة (أصلية وفرعية)
٢٠٥	الأصلية : المسبوقة بحرف جر
٢٢٤	الفرعية : المضاف إليه
	الأفعال المضارعة :
٢٣٤	المجزوم (أصلي وفرعي)
٢٣٤	الأصلي : فعل الشرط
٢٣٧	والفرعي المجزوم بلم وأخواتها
٢٣٩	والفعل المذكور بعد المعاني الثمانية
٢٤١	<u>المقدمة الرابعة في إعراب الجمل</u>
٢٤١	ما له محل من الإعراب
٢٥٤	<u>المقدمة الخامسة في حروف متفرقة</u>
٢٤٥	الهمزة
٢٥٥	الواو
٢٥٧	الفاء
٢٥٨	اللام

٢٦٥	ما
٢٧٠	هاء
٢٧١	هل
٢٧١	بل
٢٧٢	ثم
٢٧٣	ألا
٢٧٣	كلا
٢٧٤	لولا
٢٧٥	لوما
٢٧٥	أما

### النتيجة : في ذكر أبيات متفرقة وبيان مشكل إعرابها :

- |     |  |  |
|-----|--|--|
| ٢٨٠ | بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ      | ١ - لَيْتَ هِزْبُ مَدْلٍ عِنْدَ حَيْسِيهِ        |
| ٢٨٦ | ظَنُّونَ أَنْ مُطْرَحَ الظُّنُونِ              | ٢ - كَيْلَا يَوْمِي طُوالَةٌ وَصَلُّ أَرْوَى     |
| ٢٩١ | وَأَكْرَوْمَةُ الحَيِّينِ حِلْوٌ كَمَا هِيَا   | ٣ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ |
| ٢٩٥ | يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ               | ٤ - عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ      |
| ٢٩٨ | وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا   | ٥ - فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ   |
| ٣٠١ | فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا         | ٦ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا        |
| ٣٠٤ | وَمُخْتَبِطٍ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ       | ٧ - لِيُبَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْصِوْمَةَ    |
| ٣٠٩ | وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا         | ٨ - قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ     |
| ٣١٥ | كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلاً مِنَ المَالِ | ٩ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ |
| ٣١٨ | لِعَيْبِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ      | ١٠ - أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفُ      |
| ٣٢١ | مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيْئَانَا          | ١١ - قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَانَا        |
| ٣٢٥ | طَلَبُ المَعْقَبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ          | ١٢ - حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَاحِ وَهَاجَهَا  |

- ١٣ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ  
١٤ - فَكَائِنٍ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ  
١٥ - دَعَانَا فَأَعْمَلْنَا الْمَطْيَ وَغَيْرُنَا  
١٦ - مُعَاوِيَ لَمْ تَرَعْ الْأَمَانَةَ فَارْعَهَا  
١٧ - حَدِيًّا النَّاسِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا  
١٨ - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا قَبِيلُهُ  
١٩ - وَأَنَا الْأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي  
٢٠ - أَكْذَبُ مِنْ فَاجِحَةٍ  
وَالطَّلَعُ لَمْ يَبْدُ لَهَا  
٢١ - كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا  
٢٢ - وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمَلُوكِ  
٢٣ - النَّاسُ أَسْوَأُ وَشَتَى فِي الشَّيْمِ  
٢٤ - لَا حَبْدًا أَنْتَ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ  
٢٥ - فَأَصْنَحْ فِي لَحْدٍ مِنَ الْأَرْضِ مَيِّتًا  
٢٦ - لِنِعْمِ الْفَتَى أَضْحَى بِأَكْنُافِ حَائِلٍ  
٢٧ - لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً  
٢٨ - وَقَبْلَ عَدِي يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ عَدِي  
٢٩ - ظَلُومٌ كَمَتْنَيْهَا لَصَبٌ كَخَصْرِهَا  
٣٠ - أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَطَائِكَ أَنْبِي  
٣١ - أَنْحَبَ أَيَّامٌ وَلَدَاهُ بِهِ  
٣٢ - السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالْفَيْهَا  
٣٣ - إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأَمْكُ مِنْهُمْ  
٣٤ - وَفَوَارِسٍ كَأَوَارِحَ  
٣٥ - يَا هِنْدُ مَنْ لِمَتَيْمٍ  
٣٦ - فَأَضْحَتْ زُهَيْرٌ فِي السَّيْنِ الْبَاطِنِ الْمَضْتِ
- ٣٣٠ - وَهَيْهَاتَ حَيْلٌ بِالْعَقِيقِ تُوَاصِلُهُ  
٣٣٤ - يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا  
٣٣٨ - عِبَادِيذُ غَيْثٍ فِي بِلَادِكَ وَاسِعُ  
٣٤٠ - وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَاللَّيْنِ شَاكِرُ  
٣٤٢ - مُقَارِعَةً بَيْنَهُمْ عَنِ بَنِينَا  
٣٤٦ - مُسَاوٍ وَلَا ذَانَ لِذَلِكَ قَرِيبُ  
٣٤٩ - أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِنْ بَيْتِ الْعَرَبِ  
٣٥٦ - تَقُولُ وَسَطُ الْكَرْبِ  
هَذَا أَوْانُ الرُّطْبِ  
٣٥٨ - أَنَا أَنْتَ الضَّارِي أَنْتِ أَنَا  
٣٦٣ - يُلُوحُ عَلَيَّ وَجْهِهِ جَعْفَرًا  
٣٦٥ - وَكُلُّهُمْ يَجْمَعُهُمْ بَيْتُ الْأَدَمِ  
٣٧١ - وَلَا شَعُوبُ هَوَى مِيَّي وَلَا تُقَمُ  
٣٧٤ - وَكَانَ بِهِ حَيًّا تَضِيقُ الصَّحَاصِحُ  
٣٧٧ - غَدَاةَ الْوَعَى أَكَلِ الرَّدِّيَّةِ السُّمْرِ  
٣٧٨ - أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ  
٣٨١ - إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ يَرَائِحِ  
٣٩٨ - ضَعِيفُ الْقَوَى مِنْ فِعْلِهَا يَتَّظَلَّمُ  
٤٠٠ - عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أَنْتَ صَانِعُ  
٤٠٢ - إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا  
٤٠٦ - مَشَى الْمَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفَضْلُ  
٤٠٨ - غَرِيبًا فَلَا يَغْفُرُكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدِ  
٤١١ - رُ النَّارِ أَحْلَاسِ الدُّكُورِ  
٤٢٥ - يَا هِنْدُ لِلْعَانِي الْأَسِيرِ  
٤١٧ - وَمَا بَعْدُ لَا يَدْعُونَ إِلَّا الْأَشَائِمَا

- ٤٢٢ - عَشِيْبَةٌ بَشْنَا عِنْدَ مَاوَانَ رَزَّحَ
- ٤٢٥ - خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ
- ٤٢٨ - يِدَارَاءَ إِلَّا أَنْ تَهْبَّ جَنُوبُ
- ٤٣١ - وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ
- ٤٣٣ - وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ
- ٤٣٦ - أَوْ هُرَيْتُ فِي جَدْبِ عَامٍ أَوْ لَا
- ٤٣٩ - إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ
- ٤٤٢ - غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مَلَكُذِبٌ
- ٤٤٥ - مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي
- ٤٤٩ - نَوْمٍ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ
- ٤٥٣ - مَوْلَى الْمُخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا
- ٤٥٧ - قُتِلَتْ قُتِلَتْ فَهَاتِيهَا لَمْ تُقْتَلِ
- بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ
- ٤٦٢ - مَنَاطِ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا
- ٤٦٥ - تَرَاحَى وَتَلْقَى مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدَا
- ٤٦٩ - وَلَا صَارِمٍ قَبْلَ الْفِرَاقِ قَرِينَا
- ٤٧٤ - عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوُّ الْمُبَاسِلُ
- ٤٧٧ - صُلُورٌ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَسِيلُ
- ٤٨٢ - تُعَادِرُ صَرَخَى نَوُؤُهَا مُتَخَاذِلُ
- ٤٨٨ - وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ
- ٤٨٧ - بِهِ لِابْنِ عَمِّ الصَّدِّقِ شَمْسِ بْنِ مَالِكِ
- ٤٩٠ - جَحِيشًا وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ
- ٤٩٢ - فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ جَمِيلُ
- ٤٩٣ - إِذَا مَا رَأْتَهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ
- ٤٩٦ - وَصَادَفَ حَوَاطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ
- ٣٧ - فَقُلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَيْفِ تَرَوْحُوا
- ٣٨ - حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا
- ٣٩ - لَعَمْرُكَ مَا مِيعَادُ عَيْنِكَ وَالْبِكََا
- ٤٠ - وَكَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَا
- ٤١ - أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ
- ٤٢ - يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي لَيْلَا
- ٤٣ - رَبَاءُ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا
- ٤٤ - أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأَلَكَةَ
- ٤٥ - أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَلِّي
- ٤٦ - رَبِّ رَفِدِ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ إِلِي
- ٤٧ - فَغَدَّتْ كَيْلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ
- ٤٨ - إِنَّ أَلِي نَاوَلْتَنِي فَردَدْتُهَا
- كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي
- ٤٩ - فَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ
- ٥٠ - مَتَى مَا تَنَاجَى عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ
- ٥١ - نَجِيَّةً مَنْ لَا قَاطِعَ حَبْلِ وَأَصِيلِ
- ٥٢ - أَلْهَفَى بِقُرَى سَحْبِلٍ حِينَ أَجَلَبْتُ
- ٥٣ - فَقَالُوا لَنَا بَيْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا
- ٥٤ - فَقُلْنَا لَهُمْ بَلْ كُمْ إِذَا بَعْدَ كَرَّةٍ
- ٥٥ - فَأَبْتُ إِلَى فَهَمٍ وَلَمْ أَكُ أَبَا
- ٥٦ - إِي لِمُهَدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدُ
- ٥٧ - يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمَسِّي بِغَيْرِهَا
- ٥٨ - وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْوِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا
- ٥٩ - وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا تَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً
- ٦٠ - وَكَفَّنْتُ وَحْدِي مُنْذِرًا فِي رِدَائِهِ

- ٤٩٨ - تَتَمَرُّوا حَلْفًا وَقَدًّا
- ٥٠١ - لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَني
- ٥٠١ - وَيَكُونُ أَكْذَبَ مَا يَكُونُ وَيُقْسِمُ
- ٥٠٥ - أُجْرِبُهُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى
- ٥٠٨ - عِيَاءٌ بِهِ مَاتَ الْمُجِبُونَ مِنْ قَبْلُ
- ٥١٠ - تَحْزِينِي دُمُوعِي مَسْكُوبًا بِمَسْكُوبِ
- ٥١٤ - فَيُخْفِي بِتَبْيِضِ الْقُرُونِ شَبَابُ
- ٥١٧ - رِ الدُّنْيَا أَوْ مَا عَلَيْكَ حَرَامُ
- ٥٢١ - وَلَا تُعْطِينَ النَّسَ مَا أَنَا قَائِلُ
- ٥٢٢ - وَأَرْحَامُ مَالٍ مَاتَنِي تَنْقَطَعُ
- ٥٣٠ - يَهْوَى الْحَيَاةَ وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا
- ٦١ - قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ
- ٦٢ - كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَتْنِي رَجُلُ
- ٦٣ - وَتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقًا
- ٦٤ - أَتَأْذُنُ لِي وَلَكَ السَّابِقَاتُ
- ٦٥ - عَزِيزٌ أَسَا مِنْ دَاوَةَ الْحَدَقِ النَّحْلُ
- ٦٦ - لَا تَحْزِينِي بِضُنَى بِي بَعْدَهَا بَقَرٌ
- ٦٧ - مَنَى كُنْ لِي أَنَّ الْبَيَاضَ حِضَابُ
- ٦٨ - لِمَ لَا تَحْذَرُ الْعَوَاقِبَ فِي غِيءِ
- ٦٩ - أَذَا الْجُودِ أَعْطَى النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكُ
- ٧٠ - وَأَرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلُنَ لَدْنَهُ
- ٧١ - بِمَا بِحَفْنِكَ مِنْ سِحْرِ صِلِي دِنْفًا